الدار المصرية للتأليف والترجمة

من الفكر السياسى والاشتراكى

تاريخ الفكر الاشتراكى

الجزء الثانى من المجلد الرابع

تأليف : ج . ه . كول

ترجمة : عبد الكريم أحمد
مراجعة : الدكتور ابراهيم سعد الدين

من الفكر
السياسي
والاشتراكي

تاريخ الفكر الاشتراكي

الجزء الثاني من المجلد الرابع

تأليف : ج . ه . كول

ترجمة
عبد الكريم أحمد

مراجعة
الدكتور ابراهيم سعد الدين

الدار المصرية
للتأليف والترجمة

الفصل الثالث عشر

فرنسا ١٩١٤ — ١٩٣١

ابتداء من ١٩٠٥ حتى الانقسام بين الشيوعيين وغير الشيوعيين فى ١٩٢٠ كان الاشتراكيون الفرنسيون منظمين فى حزب موحد يصف نفسه بأنه « القطاع الفرنسى من الدولية العمالية » . ويرجع بعض السبب فى هذه التسمية إلى الاعتراف بفضل « الدولية الثانية » فى ضغطها على الشيع المتنابذة . إذ بدون هذا الضغط كان من المشكوك فيه جدا أن يتم أى نوع من الوحدة ، فتصرفات الوفود الفرنسية فى مؤتمرات « الدولية » بعد ١٩٠٥ دلت بوضوح على أن الخلافات لم تنته بأى حال من الأحوال . وقد وقف الزعيمان القديمان ، جين جوريه (١٨٥٩ — ١٩١٤) وجول جيزده (١٨٤٥ — ١٩٢٢) ، فى جانبين متعارضين فى أكثر من مناسبة وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الحرجة الخاصة بالعمل على نطاق دولى لمنع الحرب . واختلفا أيضا حول الموقف الصحيح من الحملات ضد النزعة العسكرية ، ومن العمل المشترك مع اليسار البورجوازى ، وأخيرا وليس آخرا حول الموقف من النقابات . فقد استمر جيزده فى إصراره على ضرورة وضع النقابات تحت سيطرة الحزب الاشتراكى ، فى حين كان جوريه — أيا كان الوضع الذى يفضله — على استعداد لقبول مذهب استقلال النقابات عن التزامات الحزب التى وضعت فى ١٩٠٦ بواسطة « الكونفدرال العام للعمل » فى ميثاق آمين ، وبذلك استطاع أن يظل على علاقة طيبة « بالكونفدرال » .

وقد استمرت الوفود الفرنسية فى مؤتمرات الدولية تلغى صوتها فى المناسبات الحرجة بانقسامها ، على نقيض الكتلة المتراصة من أصوات « الحزب الاشتراكى الديمقراطى » الألمانى . وبالإضافة إلى ذلك تمسكت النقابات بقوة ، حتى بعد أن

بدأت الموجة السندكالية الكبرى تتراجع ، بميثاق آميين ورفضت الدخول فى أى ارتباط رسمى بالسياسة البرلمانية الاشتراكية .

ومع ذلك فقد كان للتوحيد معنى ، واحتل جوريه ابتداء من ١٩٠٥ مركزا متفوقا لا ينازعه فيه أحد فى الحركة الاشتراكيه الفرنسية ، وكان موضوع اشتراك الاشتراكيين فى حكومة تسودها عناصر البورجوازية قد سوى أساسا ضده بمقتضى قرار كاوتسكى فى ١٩٠٤ (١) ، ولكنه كان قد قبل القرار كشرط ضرورى للوحدة ، ولم يثر الموضوع ثانية ، إلى ١٩١٤ ، بطريقة تؤدى إلى أزمة جديدة . وقد خرج ميللران وفيفيانى وأنصارهم المباشرون من الحزب نهائيا ، وألف الاشتراكيون معارضة متحدة ضد حكومات سنوات ماقبل الحرب الحرجة .

وعندئذ جاء ، فى اللحظة ذاتها التى صارت فيها الحرب حقيقة واقعة وإن لم يبدأ القتال فعلا ، اغتيال جوريه بين متعصب من الملكيين مأساة وخسارة لا تعوض لقضية الاشتراكية فى العالم كله وليس فى فرنسا وحدها . وفى أى وقت آخر كان موت جوريه سيؤدى إلى قتال شديد بين الشيع المختلفة من أجل من يخلفه ؟ ولكن فى أغسطس ١٩١٤ لم يكن الاشتراكيون فى حالة مزاجية تسمح بالانقسام فيما بينهم . فقد بدا لهم جميعا تقريبا أنه من الواضح أن ألمانيا هى المعتدية ، وأن الاشتراكيين الألمان بموافقتهم على اعتمادات الحرب خانوا القضية الاشتراكية الدولية . فلم يكن هناك خلاف فى هــــذا الموضوع بين النواب الاشتراكيين أو بين زعماء « الكونفدرال » . وحتى المناهضين للنزعة العسكرية صراحة مثل جوستاف هيرفى تحولوا فى لحظة إلى وطنيين متحمسين . بل الواقع أن بعضهم ، بما فيهم هيرفى ، صاروا من أشد دعاة الحرب إلى النهاية بلا هوادة . وحتى بالنسبة للاشتراكيين الأكثر هدوءا بدا من الواضح تماما أن فرنسا لم تكن تريد الحرب ، حتى إذا كانت حليفتها روسيا لابد أن تشترك مع النمسا ــ المجر وألمانيا فى اشعالها . وكان جوريه قد دافع باستمرار فى « الدولية » عن حق وواجب الدفاع الوطنى ، وفى أغسطس ١٩١٤ حتى أولئك الذين عارضوه تحولوا

(١) انظر المجلد الثالث ــ الجزء الأول ــ الفصل الثانى

إلى رأيه عندما اكتسح الألمان بلجيكا فى هجومهم الخاطف على فرنسا . وعندما أثير ، بعد بضعة أيام ، موضوع اشتراك الاشتراكيين فى وزارة الدفاع الوطنى تضم مختلف العناصر لم تكن هنـــاك معارضة قوية . إذ وافق الاشتراكيون الفرنسيون ، باجماع غير مألوف ، على تأييد الحرب وعلى دخول اثنين من زعمائهم فى الوزارة ، وكان هذان الاثنان هما مارسيل سمبا (١٨٦٢ — ١٩٢٢) وجول جيزده ، وثانيهما هو الخصم الرئيسى لكل صور التعاون الاشتراكى البورجوازى قبل الحرب . وكان جيزده ، عميد الماركسية الفرنسية ، قد بلغ التاسعة والستين عندما صار وزيرا لأول مرة وعدل عن السياسة التى اعتنقها طوال حياته فى حالة الطوارىء الكبرى سنة ١٩١٤ . وكان سمبا فى أوائل الخمسينات من عمره واستطاع القيام بدور أكثر نشاطا . وسرعان ما انضم إليهما فى ربيع ١٩١٥ رجل أصغر منهما بكثير هو البير توما (١٨٧٨ — ١٩٣٢) الذى قام بوصفه وزير الذخائر بدور مهم فى تنظيم إنتاج الحرب ، ثم صار بعـــد الحرب أول مدير « لمنظمة العمل الدولية » ولم يعد له أى نشاط فى الحركة الاشتراكية .

وينبغى ألا يفهم من هذا الاجماع فى المراكز العليا — بين النواب الاشتراكيين وزعماء « الكونفدرال » — أنها تعنى أن كل اشتراكى فرنسى أيد الاشتراك فى حكومة « الاتحاد المقدس » . بيد أن المعارضة أسكتت بشكل حاسم فترة ما . فقد استدعى كثير من المناضلين الشباب ، فى كل من الحزب والنقابات ، للخدمة العسكرية ، وأصيبت المنظمات المحلية بالشلل مؤقتا وتطلب الأمر بعض الوقت حتى تسترجع صوتها . وفى أثناء تقدم الألمان السريع نحو باريس لم يعل صوت فى نقد الزعامة . فلم يسمع الاحتجاج ضد ايقاف صراع الطبقات وضد خضوع الوزراء الاشتراكيين لارادة زملائهم البورجوازيين الا عندما توقف هـــذا الزحف وبدأ يبدو أن الحرب ستطول ، وعندما وجدت الطبقة العاملة نفسها تواجه موقفا خطيرا يمسها مباشرة نتيجة ارتفاع الأسعار والقلقلة الاقتصادية . وعندئذ ، فى مايو ١٩١٥ ، ظهرت نقابة عمال المعادن ، تحت الزعامة القوية لالفونس ميرهايم (١٨٧١ — ١٩٢٥) ، تحمل لواء المعارضة ولا تخشى أن

تقول « ليست هـــذه الحرب حربنا » وأن تندد بأهداف الحكومة الفرنسية وحكومات الحلفاء الأخرى بوصفها أهدافا إمبريالية واستعمارية ، كما بدأ بييرمونات (ولد ١٨٨١) ، رئيس تحرير « لافى أوفريير » ومجموعة صغيرة من السندكاليين اليساريين يقولون ان الاشتراكيين الفرنسيين كان ينبغى عليهم أن يحذوا حذو الايطاليين باعلان أنهم لن يفعلوا شيئا من شأنه عرقلة مجهود الحرب ولـكنهم لن يدخلوا مهما كانت الظروف فى أى صورة من صور التعاون مع البورجوازية فى تأييد الحرب[١] . وقد رأينا أن ميرهايم ومعه ألبير بورديرون (١٨٥٩ — ١٩٣٠) ، اللذين ينتميان إلى نقابة صانعى البراميل واللجنة التنفيذية الاشتراكية ، حضرا مؤتمر زيمروالد فى سبتمبر سنة ١٩١٥ وهناك انضما إلى مندوبى الأقلية الألمانية فى اعلان مشترك لوحدة الطبقة العاملة . ولـكنهما فى هذه المرحلة لم يكونا ممثلين لحركة عامة منظمة ، وإن كانا قد شرعا فى انشاء حركة عند عودتهما . ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن حركة الطبقة العاملة الفرنسية كانت متكتلة تقريبا فى تأييد مجهود الحرب ، حتى إذا كانت أكثر ترددا فيما يتعلق بسلامة اشتراك الاشتراكيين فى حكومة يسودها العنصر المناهض للاشتراكية وبنتائج هذا الاشتراك .

وبعـد نشوب الحرب مباشرة كان الحزب الاشتراكى و « الـكونفدرال » قد عدلا عن سياستهما القديمة إلى حد أنهما أنشآ « لجنة عمل » مشتركة لأغراض متعددة من بينها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة . ولـكن هـذه الهيئة المشتركة قالت إن هدفها هو « العمل إلى أقصى حد على دعم التأييد الذى يجب ، فى الظروف الحاضرة ، منحه للسلطات العامة فى جميع المسائل المتعلقة بحقوق العمال (توفير العمل والوجبات المجانيـــة والعلاوات الخ) وفى أعمال الدفاع الوطنى » . وقد استمر هذا الاتجاه نحو التعاون ، وإن كان قد أخذ يلاقى تحدياً متزايداً ، إلى الجزء الأخير من ١٩١٧ بصفة عامة ، ولم ينته بصورة حاسمة إلا عندما صار كليمنصو رئيساً للوزراء فى نوفمبر من ذلك العام وانتهج سياسة أدخلته فى صراع

(١) انظر الفصل الثانى .

حاد مع جميع من لم يؤمنوا بضرورة استمرار الحرب إلى النهاية المريرة .

وفى زيمروالد قابل ميرهايم لينين وتناقش معه طويلا فيما يتعلق بالموقف الذى ينبغى أن تتخذه حركة الطبقة العاملة من الحرب . وطالب لينين ميرهايم بالعودة إلى فرنسا وقيادة حركة مناهضة للحرب . وأعلن ميرهايم أنه لم يأت إلى زيمروالد بغرض إقامة « دولية » ثورية جديدة ، بل استجابة لنداء ضميره القلق بدعوة العمال فى جميع البلاد للقيام بخطوات فوراً عن طريق العمل الدولى لوضع حد للمذبحة . وكان يدرك تماما أنه ، بوصفه المتحدث باسم أقلية ما زالت صغيرة وغير منظمة ، ليست لديه القوة لقيادة تمرد جماهيرى ، حتى إذا كانت لديه الرغبة فى ذلك . فقد كان ميرهايم لا ينتمى ، كما أثبتت الأحداث بسرعة ، إلى اليسار اللينينى . بل إلى المعارضة المعتدلة المطالبة بالسلام التى انتصرت على لينين فى زيمروالد. وعندما عاد هو وبور ديرون إلى فرنسا شرعا يعملان فى تنظيم المعارضة بإنشاء « لجنة استئناف العلاقات الدولية » التى أخذت تدعو الطبقة العاملة إلى العمل من أجل الصلح بالمفاوضة ، واستمر « اتحاد عمال المعادن » يقوم بدور رئيسى فى هـــذه الحركة فى مواجهة التنديد العنيف من جانب كل من الصحافة البورجوازية والأغلبية الوطنية فى الحزب الاشتراكى والنقابات . وعندما اجتمع مؤتمر كينتال فى أبريل ١٩١٦ لم يستطع ميرهايم وجماعته حضوره لأن الحكومة رفضت منحهم جوزات سفر ، ولكن اسكندر بلان (١٨٧٤ — ؟) من فولكوز ، ونائبين اشتراكيين آخرين تحدوا قرار الحزب بتحريم الاشتراك فى المؤتمر واشتركوا فيه ، وتعرضوا بعد ذلك للتعنيف .

والواقع أنه فى ذلك الوقت كانت هناك أقلية قد بدأت تظهر داخل الحزب الاشتراكى . وكان على رأس هذه المجموعة حفيد ماركس جين لونجيه (١٨٧٦ — ١٩٣٨) ، وكانت أقل تطرفا حتى من ميرهايم ومؤيديه فى « الكونفدرال » ، فقد اتفقت مع الأغلبية فى إلقاء اللوم الرئيسى على الألمان فى الحرب وفى استبقاء حق الدفاع الوطنى ، ولكنها اختلفت معها فى أنها ذهبت إلى أن السلام « دون منتصرين أو منهزمين » يجب أن يكون مطلب العمال على أساس عمل الطبقة العاملة

المتحدة دولياً . وكانت هذه الأقلية فى ١٩١٦ لا تزال ضعيفة : فلم تكتسب قوة إلا فى العام التالى عندما أحدثت الهزائم العسكرية فى الربيع مع التغير فى الاتجاهات، الذى نجم عن قيام الثورة الروسية وعن الضغط الاقتصادى المتزايد ، فى تقوية الرغبة فى السلام .

والواقع أن الثورة الروسية كانت نقطة تحول فى فرنسا كما فى عـــدة بلاد أخرى . إذ لم يقتصر الترحيب بسقوط القيصرية على الثوريين وخصوم سياسة الحلفاء فى الحرب ، بل وشملت جميع الاشتراكيين تقريباً حتى أشدهم وطنية وأكثرهم نزوعا إلى « الإصلاح » . وكانت كما رأينا عاملا ضخما فى تأييد المطلب الخاص بعقد مؤتمر اشتراكى دولى يضع حداً للحرب ويحدد شروط صلح عادل دائم . ولـكن برغم أن الأغلبية والأقلية معاً رحبتا بالثورة فإن أثرها لم يخفف من حدة الخـلافات بل زادها حدة . وكان أمل الأغلبية أن تستمر روسيا الثورية فى الحرب بحماسة متجددة ، وأرسلت وفودها إلى روسيا للمعاونة فى تحقيق ذلك ، فى حين أن معظم الأقلية رأوا فى الثورة قوة كبيرة جديدة تعمل من أجل صلح بالمفاوضة تستطيع حركة الطبقة العاملة أن تقوم بدور كبير بناء فى تحديده . وكسبت الأقلية قوة كبيرة فى كل من الحزب والنقابات ، ولـكنها انقسمت بصورة متزايدة إلى شيع متنافسة ، واحدة منها وضعت آمالها فى صلح سريع بالمفاوضة ، فى حين اتجهت أخرى إلى سياسة ثورية ودعت العمال إلى الاحتذاء بالروس وقلب الحكومة والاستيلاء على السلطة . ولم يكن لهذه الجماعة الثانية أنصار بين النواب الاشتراكيين ، فقد كانت قوتها فى النقابات وبعض اتحادات الحزب المحلية .

ثم جاءت الثورة البلشفية ، وأعقبها على الفور مجىء حكومة كليمنصو . وكان الشعور بالرغبة فى السلام قد كسب قوة بسرعة إبان الشهور السابقة ، لا بين العمال فحسب بل وكذلك بين قطاع من الراديكاليين ، على رأسهم جوزيف جايو ووزير الداخلية لويس مالفى ، الذين تعرضوا لهجوم شديد من جانب دعاة الحرب

إلى النهاية المريرة . وجاء كليمنصو فانتهج سياسة شديدة ضد دعاة السلام ، وهاجم مالفى لتساهله الذى لا مبرر له مع حركة الطبقة العاملة ، واتبع سياسة حازمة فى إخماد العمال الأصلب نضالا ، وسرعان ما ترتب على ذلك أن قسما كبيرا من الاشتراكيين والنقابيين الذين كانوا حتى ذلك الوقت يؤيدون مجهود الحرب تأييدا كاملا اندفع إلى اليسار ، وفى نفس الوقت فإن الثورة الروسية دفعت أولئك الذين كانوا أكثر يسارية الى اتجاه ذهنى أكثر ثورية . وقد راودت اليسار وساوس جدية عندما شرع حكام روسيا الجدد فى عقد صلح منفرد أتاح للألمان أن يقوموا بهجومهم الكبير فى أوائل ١٩١٨ ، ولكن معظمهم رأى أن الروس كانوا مرغمين على التصرف بهذا الشكل واعتبروا انهيار الجبهة الشرقية سبباً إضافيا لتشديد دعايتهم من أجل السلام العام .

وقد وقعت إضرابات واسعة النطاق فى ربيع ١٩١٧ ، وكان ذلك بسبب قضايا اقتصادية فى الغالب ولكنها أتاحت الفرصـــة أيضا للتعبير عن شعور الحماس المتدفق للثورة الروسية وزيادة حدة المشاعر ضد الحرب . وكان اليسار النقابى المتطرف ، منظما فى « لجنة الدفاع عن النقابية » ، قد أخذ يهاجم زعامة « الكونفدرال » بشدة متزايدة . إلا أن مؤتمر « الكونفدرال » فى كليرمونت ــ فيراند عقد قرب نهاية ١٩١٧ ، حيث ثارت مناقشات حامية بين اليمنيين واليساريين انتهت إلى قرار متفق عليه يؤيد مقترحات الرئيس ويلسون للسلام ويرحب بالثورة الروسية ويدعو حكومة كليمنصو إلى إعلان شروط الصلح التى تقبل الصلح بمقتضاها . والواقع أن مجىء كليمنصو إلى الحكم وحد مؤقتاً الأغلبية والأقلية فى النقابات فى معارضة مشتركة ضد سياسة القتال إلى النهاية التى تنتهجها الحكومة . كما دعا مؤتمر كليرمونت ــ فيراند إلى عقد مؤتمر كامل للكونفدرال العام للعمل لمعرفة اتجاه الرأى العام فى النقابات نحو موضوع الحرب والسلام .

وقد أثار هذا الاتفاق ، الذى يقوم على تنازلات كبيرة من جانب اليسار واليمين من أجل الوحدة النقابية ، احتجاجات عنيفة من اليسار المتطرف . واتهم

ميرهايم و بورديرون بأنهما خانا قضية الثورة و بالتسليم « للوطنيين » ، وضاعفت « لجنة الدفاع عن النقابية » بزعامة بييرمونات ، جهودها لتحويل النقابات إلى سياسة ثورية خالصة . وفى مايو ١٩١٨ ، عقب حملة التجنيد الجديدة التى ترتبت على الهجوم الألمانى ، حدثت حركة اضرابات واسعة النطاق فى باريس وليون وسانت ايتين ، وبعض المراكز الصناعية الأخرى ، وكانت هذه الحركة سياسية وموجهة ضد الحرب بأكثر مما كانت من العام السابق بكثير . ولما كان « الكونفدرال » قد فشل حتى ذلك الوقت فى عقد المؤتمر الكامل الذى تقرر فى كليرمونت ـ فراند ، فان « لجنة الدفاع عن النقابية » عقدت مؤتمرا خاصا بها للجناح اليسارى وهددت بالانسحاب من « الكونفدرال » ـ وهى سياسة عارضها ميرهايم وأتباعه بشدة . وأخيرا عقد المؤتمر الكامل « للكونفدرال » فى باريس يوليو ١٩١٨ ، وكان فرصة لهجوم عنيف ، قاده مونات وجاستون مونموسو (ولد ١٨٨٣) ـ زعيم رجال السكك الحديدية ، ضد ليون جونو (١٨٨٩ — ١٩٥٣) وزعماء « الكونفدرال » . وبذلت محاولة لإسقاط جونو من مركزه كسكرتير « للكونفدرال » ، ولكن أعيد انتخابه بأغلبية كبيرة . وجاء القرار الرئيسى مؤكدا لقرار مؤتمر كليرمونت ـ فراند ، يدعو إلى سلام يقوم على مبادىء الرئيس ويلسون والثورة الروسية ومؤتمر زيمروالد ـ ولم ير مقدمو القرار أى تناقض ، أو على الأقل لم يعترفوا بأى تناقض ، فى هـــذا التأكيد الثلاثى ؛ وكان من بينهم ميرهايم وجونو ضد معارضة اليسار المتطرف .

وفى هذه الأثناء كان الرأى العام فى داخل الحزب الاشتراكى يتحول بسرعة عن التأييد المطلق للحرب . وكانت « اللجنة التنفيذية » قد وجهت تحذيرا خاصا بعد مؤتمر زيمروالد إلى الاتحادات المحلية ضد حتى مجرد المشاركة الظاهرية فى أية دعاية ضد مصلحة الدفاع القومى ، ولكنها لم تستطع منع إنتشار دعاية السلام ورأى الأقلية . وكان لا يزال فى وسع « المؤتمر الاشتراكى » القومى فى ديسمبر ١٩١٥ أن يصدر قرارا يكاد يكون إجماعيا يحبذ إستمرار المجهود الحربى ، ويدعو الألمان إلى إقامة حكومة ديموقراطية ، ويرفض إستئناف العلاقات الدولية حتى

تعيد الديموقراطية الاشتراكية الألمانية الحياة إلى مبادئها القديمة. وأعلن ذلك المؤتمر أيضا تأييده المستمر للموافقة على اعتمادات الحرب وبقاء الوزراء الاشتراكيين الثلاثة فى الحكومة، ودعا إلى الوحدة الاشتراكية على أساس هذه السياسة. بيد أن الموقف بدأ يتغير إبتداء من أوائل ١٩١٦، وفى اجتماع «المجلس القومى» للحزب فى ابريل صوت أكثر من ثلث المندوبين ضد مشروع قرار تقدم به بيير رينوديل (١٨٧١ — ١٩٣٤) يعلن أن الظروف لم تحن بعد لاجتماع المؤتمر الاشتراكى الدولى». وفى ذلك الوقت كانت الأقلية المعتدلة، وعلى رأسها جين لونجيه، قد كونت «لجنة للدفاع عن الاشتراكية الدولية» سرعان ما وقعت فى خلاف مع «لجنة استئناف العلاقات الدولية» التى على رأسها ميرهايم، كما كان خلافها أشـــد بكثير طبعا مع اليسار السندكالى المتطرف بزعامة بيير مونات. واستمرت قوة الأقلية المعتدلة فى زيادة بقية أشهر السنة، وفى «مؤتمر الحزب» الكامل الذى عقد فى باريس فى نهاية ديسمبر تقدمت الأقلية بقرار، قدمه لونجيه وبول مسترال (١٨٧٢ — ١٩٣٢)، يعلن سياسة تقوم على مصلحة البروليتاريا وحدها وتتفق مع سياسة «دولية» ما قبل الحرب، ولم يهزم هذا القرار إلا بأغلبية ضئيلة. وهزم قرار آخر، يطالب باستئناف العلاقات الدولية إستئنافا كاملا، بأغلبية أقل حتى من ذلك.

وفى ١٩١٧ جاء الصراع حول الاشتراك فى مؤتمر ستوكهلم. وعندما رفضت «اللجنة الإدارية» بتاتا الدعوة إلى الاشتراك فى المؤتمر، قررت الأقلية أن تعقد مؤتمرا خاصا بها. وقد اجتمع هذا المؤتمر فى مايو ١٩١٧ وقرر بالاجماع تأييد إرسال مندوبين إلى ستوكهلم. وفى أواخر الشهر نفسه اجتمع «المجلس القومى للحزب» فى باريس فى لحظة كانت الإضرابات الكبرى التى أشرنا إليها مستمرة وقرر، بعد أن تلقى تقرير مارسيل كاشان (١٨٦٩ — ١٩٥٨) وماريوس موتيه (ولد ١٨٧٦) عند زيارتهما التى عادا منها لتوهما إلى روسيا، الموافقة بالاجماع على إرسال مندوبين إلى ستوكهلم، كما أعلن تحبيذه أيضا لعقد مؤتمر سابق على ذلك للحلفاء ليضع اشتراكيو الحلفاء سياسة مشتركة فيما يتعلق بكل من

الشروط التى ينبغى أن يقوم عليها السلام وموضوع مسئولية الحرب . بيد أن هذا الاجماع الظاهر كان يخفى خلافات كبيرة ، حيث أنه فى حين كانت الأقلية تحبذ قبول دعوة استوكهلم بلا شروط ، ظلت الأغلبية ثابتة عند رأيها من عدم الاشتراك حتى يتفق على سياسة بين الحلفاء .

وفى سبتمبر ١٩١٧ أدى سقوط وزارة ريبو وتأليف بينليفيه الوزارة ثانية إلى اتفاق ظاهرى عند ما تقرر رفض السماح للوزراء الاشتراكيين بدخول الحكومة الجديدة ، على أساس الاعتراض على تكوين الوزارة الجديدة، من ناحية الأغلبية ، وعلى أساس المبدأ ، من ناحية الأقلية . ولكن الخلاف الأساسى ظهر ثانياً فى المؤتمر الكامل للحزب فى ديسمبر ١٩١٧ ، الذى عقد فى بوردو بعد الثورة البلشفية بمدة قصيرة . فقد حصلت الأغلبية على نصر كبير ضد مشروع قرار معتدل تقدمت به الأقلية . وكان هذا القرار يتضمن تأييداً غير مشروط لمشروع ستوكهلم ويندد بالاشتراك فى الحكومة ، ولكنه يوصى بأن يستمر الحزب فى تأييد اعتمادات الحرب إلى أن ترفض الحكومة نهائياً شروط الصلح التى يتفق عليها الاشتراكيون . كما لم يحظ مشروع قرار تقدم به اليسار المتطرف برفض تأييد اعتمادات الحرب إلا بحفنة من الأصوات . وفى نفس الوقت أعلنت مجموعة النواب الاشتراكيين أنهم يؤيدون إرسال وفد خاص بهم إلى روسيا ليطلب إلى الروس ألا يعقدوا صلحاً منفرداً . ولكن كليمنصو ، الذى كان قد تولى الحكم حديثاً ، رفض منح الجوازات الضرورية .

وظل الموقف على هذا الحال إلى فبراير ١٩١٨ عند ما أدى رفض الحكومة الإجابة مطلقاً على طلب البلاشفة بإجراء مفاوضات لعقد سلام عام إلى تحول فجائى إلى اليسار فى « المجلس القومى » الاشتراكى . ولم يهزم القرار الذى تقدم به أدريان بريسانيه (١٨٧٩ — ١٩٢٩) ، بدعوة الاشتراكيين إلى الكف عن تأييد اعتمادات الحرب ، إلا بأغلبية ضئيلة جداً . وخلال الشهور القليلة التالية كان الهجوم الألمانى الكبير قد سار شوطه وأوقف فى النهاية ، وفى يوليه عند ما اجتمع « المجلس القومى » ثانياً كانت الأقلية قد صارت أغلبية . فلم يحظ القرار

الذى تقدم به رينوديل ، بتأييد سياسة الحرب التى انتهجتها الأغلبية القديمة — بل و بالدفاع حتى عن تدخل الحلفاء فى روسيا لمصلحة «كل من الصراع ضد ألمانيا والقضاء على معاهدة بريست ليتوفسك» ، إلا بـ ١٧٢ صوتا ضد ١٥٤٤ نالها قرار لونجيه الذى طالب الحكومة باعلان شروط الصلح بما يتفق مع مبادىء الرئيس ويلسون والثورة الروسية ، وندد بكل صور التدخل ضد السوفييت ، ودعا الحزب الاشتراكى حتى إلى التصويت ضد اعتمادات الحرب إذا لم تمنح حكومة كليمنصو جوازات سفر لحضور مؤتمر ستوكهلم .

وقد تأيد هذا التغير الحاسم فى سياسة الحزب بـ ١٥٢٨ صوتا ضد ١٢١٢ صوتا عند ما اجتمع المؤتمر الكامل للحزب فى باريس فى أوائل أكتوبر ١٩١٨ وحل مارسيل كاشان محل رينوديل ، الذى كان قد استقال فعلا من مركزه كمدير سياسى لصحيفة «اليومانيتيه» ، وخلف لويس أوسكار فروسار (١٨٨٩ — ١٩٤٦) لويس ديربيه (١٨٦٢ — ١٩٢٤) كسكرتير للحزب . كما حصلت الأقلية السابقة على أغلبية أيضا فى السيطرة على «اللجنة التنفيذية» ، ولكن أعضاء الأغلبية السابقة لم يستبعدوا واحتفظ زعماؤهم بمقاعدهم فى اللجنة . وكان النصر أساسا من نصيب لونجيه وأنصاره المعتدلين وليس من نصيب اليسار المتطرف ، وإن كان بعض مرشحى المتطرفين بين من انتخبوا فى اللجنة . ولم يحدث هذا الانقلاب فى الأوضاع إلا بعد أن صار من الواضح أن قوة ألمانيا والنمسا — المجر العسكرية قد بدأت تنهار . وبعد أقل من شهر من مؤتمر باريس جاءت الهدنة ، وكذلك جاءت الثورات فى ألمانيا والنمسا — المجر مع وقف القتال .

ومن الأهمية بمكان عند هذه المرحلة أن نعرف بجلاء السياسة التى كان جين لونجيه وأنصاره يمثلونها ١٩١٨ . أنهم بالتأكيد لم يكونوا ثوريين بأى معنى واضح للمصطلح . فلم تكن لديهم فكرة القيام «بثورة فرنسية» جديدة تؤدى إلى قلب البورجوازية بالعنف وتولى البروليتاريا سلطة دكتاتورية . إذ أنهم كانوا يفكرون على أسس الحكم البرلمانى والاستيلاء على السلطة السياسية

ديموقراطيا عن طريق النجاح الانتخابى بقدر ماكان خصومهم أعضاء الأغلبية السابقة يفكرون . وأقصى ماكانوا يريدونه هو التقدم تطوريا نحو الاشتراكية بصورة أسرع مما يرضى عنه الجناح اليمينى للحزب ، وكانوا أكثر نفورا من الدخول فى أى تحالف ، حتى فى وقف الحرب ، مع اليسار البورجوازى — وإن كان معظمهم غير مستعدين لأن يقولوا أن مثل هذا التحالف لا يمكن تبريره « مطلقا » — وكانوا خصوما أشداء للامبريالية والدبلوماسية السرية ، وتحدوهم ريبة عميقة فى السياسيين البورجوازيين الذين يسيطرون على حكومة فرنسا وحكومات حلفائها . وقد ألقوا على هذه الأشياء — الامبريالية وما يصحبها من نزعة عسكرية ، والدبلوماسية الخاتلة السيئة ، والسياسيين الذين لا وازع لديهم — اللوم فى نشوب الحرب ، وألقوا اللوم على الرأسمالية نفسها معها ، بوصفها السبب الأساسى للنزاعات الدولية . ولكن النتيجة التى خرجوا بها من ذلك لم تكن حث البروليتاريا على شن الحرب — الحرب الأهلية — ضد الطبقات الحاكمة فى كل بلد والدولة البورجوازية ، ولكن العمل على ترويض هذه العناصر السيئة بحيث تخضع للسيطرة الديموقراطية لحركة شعبية كبرى لتكوين رأى عام بين المضطهدين . ولم يكن مطلبهم المباشر قيام « ثورة عالمية » كوسيلة لوضع حد للحرب والرأسمالية معا ، بل المفاوضة من أجل سلام تنطوى شروطه على قبول عام للتحكيم كطريقة لحل النزاعات الدولية ، وإلغاء الدبلوماسية السرية والأحلاف والاتفاقات الجزئية ، وكذلك البدء بأى نوع من الحكومة الدولية تكون لديها القدرة الكافية على منع المعتدين وعلى الشروع فى عمليات من التعاون الدولى الحقيق . وكان معظمهم لا يقلون اقتناعا عن « الأغلبية » السابقة بأن اللوم الرئيسى فى الحرب يقع على عاتق الألمان ، وإن كانوا يلقون بعض اللوم أيضا على أمبريالية الحلفاء ودبلوماسيتهم . وعلى هذا الأساس لم يكونوا خصوما للدفاع القومى وكانوا مستعدين للتصويت فى صالح اعتمادات الحرب طوال الصراع ، ولكن بتردد متزايد . وبعبارة أخرى لقد اتخذوا وجهة نظر مماثلة تقريبا لبرانتنج فى السويد المحايدة أو رامساى مكدونالد فى بريطانيا ، ولما

كانت وجهة النظر هذه يسهل سوء فهمها ، فانهم اكتسبوا سمعة بأنهم يساريون أكثر بكثير مما كانوا حقيقة . وهوجموا طوال فترة الحرب بنفس الشدة كما لو كانوا قد قبلوا الانجيل الليفيني بأكمله .

ولاينطبق ما قلناه طبعا إلا على القطاع المعتدل من « أقلية » وقت الحرب ـ القطاع الذى كان يقوده جين لونجيه داخل الحزب الاشتراكى . فهو لاينطبق على تلك الجماعة الصغيرة من أنصار « كيفتال » داخل الحزب الاشتراكى ، ولا على اليسار النقابى المتطرف الذى كان بزعامة مونات ومونموسو ، ولاحتى على الجماعة النقابية الأقل تطرفا التى تبعت ميرهايم وبورديرون . والواقع أن هذه الجماعة الأخيرة وجدت نفسها فى مركز حرج جدا ، فهم لم يكونوا برلمانيين يؤمنون بالاشتراكية التطورية بالاسلوب الانتخابى الديموقراطى ، ولا ثوريين خلص بمعنى لينينى ، ولكن سندكاليين يدينون بمذهب العمل المباشر وبقضية استقلال النقابات عن السياسة الحزبية طبقا لميثاق آميين . وقدكانوا «ثوريين» بمعنى ما ، لأنهم آمنو بضرورة تدمير الدولة البورجوازية فى الوقت المناسب ، ولكنهم لم يريدوا أن تحل محلها دولة جديدة تقوم على دكتاتورية البروليتاريا ، أو أن يقوموا بالثورة فى ظل حزب شديد المركزية والنظام . بل على النقيض من ذلك ، لقد كانوا يؤمنون باللامركزية وبالاعتماد على القدرة التلقائية للعمال فى جماعاتهم الخاصة ، وتطلعوا إلى مقدم الثورة ـ لا « كانقلاب » مفاجىء ـ بل كدورة عملية مستمرة من كفاح الطبقة العاملة وتدريبها لنفسها على السلطة والمسئولية . وهذا هو السبب ، أنهم عندما رأوا دعاة الثورة على النمط البلشفى يسيطرون على اليسار ، اضطروا أولا إلى التعاون مع اليمين النقابى فى محاولة المحافظة على وحدة الطبقة العاملة ، ثم استبعدوا كلية عندما تحولت الجمهرة الرئيسية « للكونفدرال » إلى سياسة إصلاحية تماما بعد الحرب .

وكان اليسار المتطرف ينقصه الزعماء بشدة فى نموه إبان الحرب . وقد كان بين صفوفه عدد من النقابيين الأكفاء الذين نشأوا فى مدرسة السندكالية الثورية ، مثل بيير مونات والفريد روزمر (ولد ١٨٧٧) ، ولكنه لم يجد شخصية مرموقة

تتحدث باسمه فى الجانب السياسى . وكانت حفنة النواب التى حضرت مؤتمر كينتال أو أيدته فى ١٩١٦ ، وعلى رأسها الكساندر بلان ، شخصيات ثانوية لا تتمتع بشعبية واسعة . فقد اقتضى الأمر بعض الوقت بعد الثورة البلشفية لبناء زعامة جديدة لليسار السياسى ، ولم تكن هناك فرصة كبيرة لذلك حتى تنتهى الحرب ويصير من الواضح تماما أن وجهة نظر « الأغلبية الجديدة » بزعامة لونجيه ليست ثورية .

وهكذا لم يكن هناك فى فرنسا فى الشهور الأخيرة من ١٩١٨ والجزء الأول من ١٩١٩ أى احتمال حقيق لقيام ثورة مباشرة ، أو حتى أية محاولة ثورية . فالعناصر الثورية فى الحركة العمالية قبل الحرب كانت مرتبطة « بالكونفدرال » أكثر منها بكثير بالحزب الاشتراكى ، فاتباع جيزده ، برغم أنهم أكثروا من استخدام المصطلحات الثورية مثل الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان ، لم يكونوا عملا أكثر ثورية من أتباع جوريه . وحتى فى « الكونفدرال » كانت موجة السندكالية الثورية قد انحسرت قبل الحرب بفترة(١) ، وقد أدى التعاون الذى اقتضته ظروف الحرب إلى تحول كبير فى الاتجاه لدى الزعماء فى « الكونفدرال » وكذلك فى الحزب الاشتراكى . وقد أثارت الثورة الروسية جذوه المشاعر الثورية لدى كل من الاشتراكيين والنقابيين ، وقد دعم ذلك إلى حد ما السياسة الرجعية التى انتهجتها حكومة كليمنصو . ولكن كان من النادر أن يوجد أحد فى نهاية ١٩١٨ يفكر فى محاولة عملية لقلب الحكومة بالقوة ، وان كان الكثيرون فكروا فى القيام باستثارة علنية من أجل تحقيق إجراءات بعيدة المدى فى اعادة التنظيم الاجتماعى والاقتصادى .

وهكذا فإن « الكونفدرال » ، عندما أصدر برنامجه لما بعد الحرب فى ديسمبر ١٩١٨ ، تقدم بمطالب كبيرة تستوعب ميدانا واسعا ، ولكنه لم يطالب بما يشتم منه رائحة تدمير الدولة القائمة أو « إلغاء نظام الأجور » اللذين احتلا

---

(١) انظر المجلد الثالث ــ الجزء الأول ــ الفصل الثامن

مكانا كبيرا فى الدعاية السندكالية قبل الحرب . وكان أول ما طالب به « الكونفدرال » هو عقد معاهدة على أساس مبادىء ويلسون تشترك فى وضعها الطبقة العاملة ، وثانيا سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية والصناعية تبدأ بيوم الثمان ساعات وتتضمن الاعتراف الكامل بالحقوق النقابية للمستخدمين العموميين (الموظفين) ولمستخدمى المشروعات الخاصة ، وكذلك معاشات للشيخوخة وبعض تشريعات الضمان الاجتماعى الأخرى ، وثالثا : أن تكون إعادة تعمير المناطق المدمرة بواسطة جمعيات المنتجين والمستهلكين التعاونية ، ورابعا : دفع ديون الحرب بواسطة ضرائب على الأرباح والميراث ، وخامسا : إنشاء « مجلس اقتصاد قومى ، على أساس تمثيلى ليضع خطط التعمير القومى ، وسادسا: « إعادة جميع الموارد الأساسية إلى الأمة واستغلالها تحت السيطرة القومية بواسطة جمعيات تمثل المنتجين والمستهلكين وتتمتع بالاستقلال الذاتى » . وباستثناء المطلب الأخير ، يمكن تحقيق جميع هذه المطالب دون ثورة عنيفة ، فالواقع أن هذه المطالب قدمت بأسلوب ينبىء عن عدم التفكير فى هذه الثورة . فضلا عن أن المطلب الأخير كان يتعلق بتشريك الصناعة على نطاق واسع مع قدر من « سيطرة العمال » أكثر منه بالثورة العلنية التى تتطلب تدمير بناء الحكم القائم . وصحيح أن هذه المطالب كان يتضمنها ما وصف بأنه « برنامج الحد الأدنى » الذى « يجب تنفيذه فورا » ، وأن الأفكار الثورية السابقة لم تنكر صراحة . بيد أنه كان واضحا بما فيه الكفاية أن « الكونفدرال » لم يفكر فى أى اتجاه مباشر للأساليب التى كان لينين وأنصار « كينتال » يحثون العمال فى جميع البلاد على اتباعها . هذا بالإضافة إلى أن ليون جوهو سمح له بقبول مقعد فى مؤتمر السلام كأحد زملاء كليمنصو .

ولم يمر هذا التنازل من جانب « الكونفدرال » للاتجاه الاصلاحى دون تحد طبعا ، ولكن الأمر الذى لاريب فيه أن جوهو كانت تؤيده الأغلبية . بيد أن ذلك لم يكن يعنى كثيرا فى هذه الظروف ، لأن عدد الأعضاء النقابيين العاملين

فى آخر ١٩١٨ كان منخفضا جدا . ولم يكن «الكونفدرال» فى أى وقت هيئة كبيرة جدا . فحتى ١٩١٤ لم يكن فيه قط أكثر من نصف مليون عضو تقريبا ، وكان كثيرون منهم غير منتظمين فى دفع اشتراكاتهم ، فقد كان يعتمد دائما على « أقلية واعية » من الأعضاء العاملين — الذين كان فى استطاعتهم عندما يتطلب الأمر قيادة مجموعة كبيرة من العمال الأقل وعيا — أكثر من اعتماده على جمهرة كبيرة من الأعضاء ، وقد تأثرت تنظيماته ، باستثناء تلك التى فى صناعات الحرب ، بشدة بالتجنيد الكثيف للقوات المسلحة وبقلقلة الانتاج العادى . واعتقادى أنه ما من شخص يستطيع أن يعرف كم كان عدد أعضاء « الكونفدرال » حقيقة عندما انتهت الحرب ، برغم أنه كان معروفا أن « اتحاد عمال المعادن » اتسع أبان الحرب من ٤٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ عضو . فعلى الرغم من هـــذا النمو فالغالب أن كل ما كان لدى « الكونفدرال » أقل من النصف مليون عضو الذين كانوا لديه فى أيامه العظيمة قبل الحرب . ولكنه اتسع بسرعة كبيرة ابتداء من ١٩١٩ ، وفى أواخر ١٩٢٠ وصل إلى حوالى ٢,٥ مليون من الأعضاء ضاع بينهم مناضلو ماقبل الحرب تماما . ولا يعنى هذا أن الأعضاء الجدد بالضرورة قبلوا السياسة الاصلاحية التى انتهجها « الكونفدرال » خلال الحرب . فكثير منهم لم يقبلوها ، ولكن العناصر الثورية الجديدة لم تكن سندكالية بقدر ما كانت من المعجبين بروسيا الثورية ، ولم يعتنق معظمهم التقليد السندكالى الخاص باستقلال النقابات استقلالا كاملا عن الأحزاب السياسة . فقد جنحوا إلى الالتفاف حول الشيوعية أكثر من السندكالية التى كانت سائدة قبل الحرب : بحيث أنه بالرغم من الجهود المستمرة التى بذلها دعاة الاستقلال الذين ثبتوا على « ميثاق آميين » ، فإن الصراع داخل النقابات أصبح أكثر فأكثر جزءا لايتجزأ من الصراع الدائر بين الشيوعيين والديموقراطيين الاشتراكيين داخل الحزب الاشتراكى .

وفى ١٩١٩ كان « عمال المعادن » لا يزالون رأس الحربة فى النقابية الفرنسية ، وإن كانت قوتهم قد أخذت تنهار بسرعة بتوقف إنتاج الحرب . وفى أبريل

شرع « الكونفدرال » فى القيام بحملة على نطاق قومى للاستعداد لسلسلة من المظاهرات الجاهيرية فى « يوم مايو » ، تأييدا لبرنامجه الجديد . وفى نفس الوقت أدت صعوبات تسريح الجنود وإعادتهم إلى الحياة العادية وكذلك الارتفاع الحاد فى الأسعار إلى موجة من التذمر الاقتصادى . وقد مرت مظاهرات « يوم مايو » خارج باريس بهدوء ، ولكن مثل هذه المظاهرات كانت ممنوعة فى باريس بأمر الشرطة ، فوقعت عدة صدامات خطيرة مع الشرطة ، مات فيها اثنان وجرح كثيرون ، وثارت المشاعر . وحدثت موجة من الاضرابات فى أنحاء المناطق الصناعية ، وكان الدافع الأساسى لها زيادة الأجور أو تنفيذ « قانون الثمانى ساعات » الجديد الذى كان البرلمان قد أصدره بعجلة فى أبريل ١٩١٩ . وبذل الجناح اليسارى محاولة ليضفى على هذه الاضرابات لونا سياسيا ، ولكنه لم يحظ بنجاح كبير . وقد حصل المضربون فى معظم الحالات على تنازلات كبيرة ، أما فى باريس ، حيث كان اليسار قويا ، فقد أضرب « عمال المعادن » أثناء نزاع حول تطبيق « قانون الثمان ساعات » ضد مشورة اتحادهم ، وكان الإضراب بتوجيه من لجنة مشتركة غير رسمية من مندوبى المصانع ، ولكنهم هزموا هزيمة تامة — وكان ذلك نكسة خطيرة لأكبر نقابات « الكونفدرال » . أما المعدنون فإنهم أدمجوا نقاباتهم المتفرقة فى هيئة واحدة للمساومة وحصلوا على نصر بارز . وثار نزاع حاد كنتيجة لهزيمة « عمال المعادن » بين الثوريين والإصلاحيين داخل « الكونفدرال » . وعندما اجتمع « الكونفدرال » فى أول مؤتمر له بعد الحرب فى ليون فى سبتمبر ١٩١٩ قامت المعركة على الفور . وكان زعماء « الكونفدرال » يرغبون رغبة شديدة فى الحصول على تأييد السندكاليين القدامى وكذلك الإصلاحيين فالتجأوا لذلك إلى إعادة تأكيد « ميثاق آميين » بما ينطوى عليه من غلبة « العمل المباشر » وضرورة استقلال النقابات عن الأحزاب السياسية ، وبهذه الطريقة استطاعوا اجتياح المتطرفين عندما جاء وقت التصويت ، مع أن المتطرفين كانوا مسيطرين إلى حد كبير أثناء المناقشات.

وفى نفس الوقت كان هناك صراع مواز يدور فى الحزب الاشتراكى ، الذى

كان قد صار وقتذاك تحت سيطرة « الأغلبية » الجديدة بزعامة لونجيه . وكانت القضية الرئيسية المباشرة هنا هي إلى أي الدوليات يكون انضمام الحزب . فهل يتعاون الحزب الاشتراكي الفرنسي في محاولة دعم مؤتمر برن في فبراير ١٩١٩[١] لإعادة بناء « الدولية الثانية » ، أم يضم جهوده إلى « الدولية » الجديدة التي أنشئت على عجل في مؤتمر موسكو في الشهر التالي[٢] ؟ أو أنه من الأفضل بدلا من ذلك أن يقف مؤقتاً بعيداً عن كل من الدوليتين وينتهز فرصة المعاونة في إنشاء دولية جديدة واسعة بمافيه الكفاية بحيث تضم المنظمات العالمية الرئيسية في جميع البلاد ، الثورية والإصلاحية على السواء ؟ وكان أعضاء « الأغلبية » القديمة وعلى رأسهم رينوديل يحبذون تماماً الطريقَ الأول ، بعد أن تخلوا كلية عن رفضهم الاجتماع « بالأغلبية » الألمانية على أساس ودى - وإن كانوا لم يكفوا عن عزمهم على إرغام أعدائهم السابقين على الاعتراف بخطئهم[٣] . وكان اليسار المتطرف ، وعلى رأسه بوريس سوفارين الروسي المولد وفرناند لوريو (؟-١٩٣٢) كأبرز شخصيتين فيه في ذلك الوقت ، يريد طبعا ضم الحزب الاشتراكي كتلة واحدة إلى «الدولية الثالثة» ، التي لم تكن قد وضعت بعد « شروطها الواحد والعشرين » غير المناسبة والتي أثارت مشاكل كبرى في العام التالي . ولكن الجماعة المسيطرة ، جماعة لونجية ، لم يرقها أي من الطريقين . فقد كانت تريد أن تعرف الكثير عن « الدولية الثالثة » قبل أن تنضم اليها ، كما نفرت أيضا من روح « مؤتمر برن » ، الذي بدا أنه خاضع تماما لنفوذ الجناح اليميني لحزب العمال البريطاني « والأغلبية الألمانية » . ومن ثم فضلوا الانتظار والترقب ، ولكن على ألا يقطعوا علاقاتهم مؤقتا « بالمكتب الاشتراكي الدولي » ، الذي ظل قائما يمثل «الدولية الثانية» . وعندما اجتمع الحزب الإشتراكي في باريس في ابريل ١٩١٩ واجه ثلاثة قرارات متنافسة . أحدها يقترح الانضمام فورا إلى « الدولية الثالثة» ، ولم يحظ إلا بـ ٢٧٠

(١) انظر الفصل التاسع

(٢) نفس الفصل .

(٣) نفس الفصل .

صوتاً ، والثانى يحبذ الانضمام بلا شروط إلى « الثانيـة » ، وحصل على ٧٥٧ صوتاً ، فى حين كان القرار الناجح الذى حصل على ٨٩٤ صوتاً يتضمن أن الحزب الفرنسى ينبغى أن يحتفظ مؤقتاً بعلاقته « بالمكتب الاشتراكى الدولى » ، ولكن على أن يدعو الأحزاب والجماعات التى لم تمثل فى برن إلى إرسال مندوبيها إلى المؤتمر التالى الذى تقترح « لجنة برن » عقده ، ثم تتخذ فيـه الخطوات اللازمة لتطهير « الدوليـة » وإعادة تأكيد القبول الكامل « لمبادىء الصراع الطبقى والمعارضة المطلقة للأحزاب والحكومات البورجوازية ، بحيث توجه « الدولية » فوزا وحقيقة نحو « الثورة الاجتماعية » على النمط الذى قامت به روسيا وهنغاريا وألمانيا » . وهكذا من الواضح أن قرار الحزب الاشتراكى الفرنسى ، فى هـذه المرحلة المبكرة ، كان استباقا للسياسة التى أدت فيما بعد الى اقامة « اتحاد فينا » أو « الدولية الثانية والنصف »[1] .

وقد أوضح التصويت فى مؤتمر باريس أن « أغلبيـة » وقت الحرب لم تختف تماما برغم أنهـا هزمت . وفى مجلس النواب ظـل أعضـاؤها يصوتون الى جانب اعتمادات الحرب فترة ما بعد أن انتهى القتال فعلا ، وحتى عندما كفت الكتلة الرئيسية من اليمين عن ذلك ، استمر بعض النواب : وقد صوت ١١ نائبا منهم إلى جانب اعتمادات الحرب فى يوليه ١٩١٩ ووجه إليهم اللوم على ذلك . وبعد ذلك رفض « اتحاد السين » ، وهو معقل لليسار ، قبول المذنبين كمرشحين اشتراكيين فى الانتخابات العامة التالية ، وعندئذ استقال المنشقون وألفوا ، بعد ذلك بقليل ، «الحزب الاشتراكى الفرنسى» المنفصل الذى عمل مع الراديكاليين ولكنه لم يحظ بتأييد شعبى كبير . أما الجمهرة الرئيسية لليمين فقد بقيت داخل الحزب القديم .

وجاءت أول انتخابات عامة بعد الحرب فى نوفمبر ١٩١٩ ، ودارت المعركة الانتخابية فى ظل نظام للتمثيل النسبى مسىء جدا لجماعات الأقلية إلا إذا كانت

---

(١) نفس الفصل .

على استعداد للدخول فى أحلاف انتخابية . وفى الانتخابات دخل الاشتراكيون المعركة كحزب منفصل تماما وواجهتهم « جبهة قومية » تقوم على محاولة الابقاء على « الاتحاد المقدس » بزعامة كليمنصو . وكانت نتيجة الانتخابات سيئة بالنسبة لهم : إذ انخفض عدد ممثلى الاشتراكيين فى مجلس النواب من ١٠٤ الى ٦٨ برغم الزيادة الكبيرة فى أصوات الاشتراكيين والزيادة الحادة فىعضوية الحزب ، الذى كان قد انكمش الى حوالى ٣٥٠٠٠ عضوا فى وقت الهدنة

وبمجرد انتهاء الانتخابات عاد الاشتراكيون الفرنسيون إلى معركتهم حول موضوع الانضمام الى « الدوليات » . وفى ذلك الوقت كان أنصار « الدولية الثانية » قد فقدوا كل ما كان لديهم من تأييد تقريبا ، وصار الصراع الرئيسى بين أنصار « الدولية الثالثة » الخلص وأولئك الذين ذهبوا الى أنه ينبغى القيام بمحاولة لإقامة «دولية» أوسع على أساس يتفق عليه بين هيئة موسكو والاحزاب الغربية ، بما فيها تلك التى انفصلت فعلا عن « الدولية الثانية » . وعندما اجتمع المؤتمر القومى للحزب فى ستراسبورج فى فبراير ١٩٢٠ ، هزم من بقى من أنصار « الدولية الثانية » بأغلبية أكثر من ١٣ إلى ١ ، وحصل أنصار « كينتال » على حوالى ثلث الأصوات ضد قرار « أغلبية » لونجيه بالتريث. وقد أعلن القرار الناجح أنه من الضرورات الملحة العمل الفعال على توحيد قوى الاشتراكية الثورية ، ولم ير أى تناقض بين برنامج « دولية موسكو » و « المبـــادىء التقليدية للاشـتراكية » ، ولـكنه ذهب إلى أنه من الضرورى أن يؤخذ فى الاعتبار الكامل الحالة القائمة لمنظمات الطبقة العاملة والرأى العام فى أوروبا الغربية والوسطى ، وحث أحزاب هـذه المناطق على التفاهم مع ممثلى « دوليـة موسكو» على الأسس التى تقام عليهـا « دولية » جديدة موحدة . ونتيجة لهذا القرار قررت « اللجنة الإدارية » للحزب إيفاد كاشان وجين لونجيه إلى روسـيا فى مهمة استقصاء ومناقشة « دوليـة موسكو » . وحل لويس فوسار سكرتير الحزب محل لونجيه ، وبعد بعض التأخير بسبب جوازات السفر وصلت البعثة إلى موسكو ، ومن هناك طلب الموفدان برقياً بالترخيص لهما بأن يحضرا ، بصفة

استشارية ، المؤتمر الثانى « للدولية الثالثة » — الذى تبلورت فيه « النقاط الإحدى والعشرون » فى صورتها النهائية . وبعد الحصول على ترخيص من « المجلس القومى » للحزب الفرنسى اشترك كاشان وفوسار فى مؤتمر موسكو ، وعادا منه إلى فرنسا يدعوان إلى قبول الشروط وانضمام الاشتراكية الفرنسية إلى « الدولية الثالثة » فورا .

وفى الوقت الذى اجتمع فيه مؤتمر الحزب ثانية ، فى ديسمبر ١٩٢٠ ، وكان فى مدينة تور هذه المرة ، كان المستقلون الألمان قد اجتمعوا فى هال وقرروا بأغلبية الانضمام إلى « دولية موسكو »[١] . وكان الحزب الفرنسى فى هذه الأثناء قد زاد عدد أعضائه زيادة ضخمة ، من ٣٥٠٠٠ قبل ذلك الوقت بسنتين إلى ١٨٠٠٠٠ . بحيث أن القرار كان أساساً فى يد مندوبين يمثلون أعضاء انضموا حديثاً ، ولم يعد لتوازن القوة بين « الأغلبية » و « الأقلية » القديمة اعتبار كبير . وكان معظم الجدد من مؤيدى اليسار ويحبذون بقوة الانضمام إلى « الدولية » الجديدة ، التى بدا لهم أنها تمثل روح « الثورة الروسية » ، ولكن بعضهم لم يكن مرتاحا تماما لقبول « النقاط الإحدى والعشرين » كما هى ، لا لأنها تنطوى على طرد الجناح اليمينى الإصلاحى والتنديد بالوسط فحسب ، بل وأكثر من ذلك لأنها تتضمن خضوع النقابات لسيطرة الحزب ، وهو ما يتعارض مع تقليد الاستقلال النقابى الذى كان ما زال موضع إعزاز . وفى تور انقسمت جماعة الوسط ، التى كانت حتى ذلك الوقت تحبذ القيام بمحاولة لإنشاء « دولية » أوسع على أسس توضع بالمفاوضة ، إلى فريقين . وانضم الفريق الأكبر إلى اليسار فى تأييد الانضمام إلى موسكو مع تحفظات معينة محدودة فقط ، فى حين أن الفريق الأصغر كان يحبذ أيضاً الانضمام إلى موسكو بتحفظات ، ولكنه أراد أن يصحب ذلك رفض طرد الاصلاحيين من الحزب أو إخضاع النقابات لسيطرة الحزب . أما الجناح اليمينى فقد كان معارضا ، دون أى أمل فى النجاح ، فى الانضمام إلى « الدولية الثالثة » بأية شروط . وعند ما أخذت الأصوات تبين

(١) انظر الفصل الخامس .

أن الجناح اليسارى لديه أغلبية ساحقة ضد اليمين والوسط مجتمعين . وعندئذ ترك مندوبو الأقليتين المؤتمر ، وشرع الجناح اليسارى المنتصر يسيطر على الحزب ويحوله من حزب اشتراكى إلى حزب شيوعى ، فى حين شرعت الأقليتان فى العمل على إعادة إنشاء الحزب الاشتراكى بوصفه هيئة منفصلة بتأييد أغلبية النواب الاشتراكيين ، ولكن بعد أن فقدوا جهاز الحزب القديم وصحافته الرسمية ، بما فيه « مانيتيه » ، التى صارت — تحت رئاسة تحرير كاشان — صحيفة « الحزب الشيوعى » الجديد . ونجحت « موسكو » فى الاستيلاء على حزب من الأحزاب الكبرى فى أوروبا الغربية التى نددت بها على أنها أخطر أعداء القضية الثورية .

وكان ذلك فى الواقع نصراً بارزا جدا ، لأنه جعل فى وسع الشيوعيين الفرنسيين ، بدلا من أن يبنوا حزبا جديدا خاصا بهم من الأساس . أن يستولوا على جهاز أحد الأحزاب الرئيسية « للدولية الثانية » قبل الحرب وأن يلقوا على خصومهم عبء بناء منظمة جديدة . بيد أن الأمر لم يكن خاليا من الشوائب فأولا رفضت الأغلبية الكبرى من النواب الاشتراكيين فى البرلمان قبول قرار مؤتمر تور وظلوا على ولائهم للحزب الاشتراكى القديم ، الذى استطاعوا أن يقوموا بدور كبير فى إعادة بنائه من جديد ، وثانياً ظلت بعض تقاليد الحزب القديم حية تماما فى خلفه الشيوعى ، بحيث أن هذا الحزب تعرض لمعركة داخلية بين مؤيدى موسكو الخلص وأولئك الذين ذهبوا إلى أن العمال فى كل بلد هم خير من يحكم فيما يتعلق بأساليب التنظيم والسياسات المباشرة التى ينتهجها كل حزب قومى . وهكذا استطاعت الأقلية المناهضة للشيوعية أن تعيد بناء منظمة فعالة إلى حد ما فى وقت قصير ، وإن كان الأمر لم يخل من ثغرات وهزائم خطيرة طبعا ، فى حين دخل الشيوعيون الفرنسيون فى سلسلة من الصدامات مع « الكومنترن » أدت إلى عدة حملات تطهير متعاقبة وانفصالات كانت السبب فى هبوط الحزب الشيوعى قبل أن ينجح فى إعادة بناء نفسه على الأسس التى تطلبها « الكومنترن » .

وكانت هناك خلافات داخلية خطيرة أيضا داخل « الحزب الاشتراكى » الجديد . فلم يكن سهلا على لونجيه وأنصاره أن ينسوا معركتهم الماضية مع « الوطنيين الاجتماعيين » الذين كانوا بزعامة بيير رينوديل ، أو أن تصل مجموعة رينوديل إلى اتفاق معهم فيما يتصل بالسياسة القومية أو الدولية . فقد كان أعضاء « الأغلبية » القديمة يؤيدون « الدولية » اليمينية الجديدة تأييدا تاما ، فى حين كان أعضاء « الأقلية » القديمة لا يزالون يأملون فى « دولية » أوسع تجمع بشكل ما الهيئات المتنافسة فى قضية وحدة الطبقة العاملة ، وفيما يتصل بالشئون الداخلية كانت جماعة رينوديل تحبذ التعاون مع الراديكاليين البورجوازيين ، فى حين كانت جماعة لونجية تدعو إلى استقلال الاشتراكيين ورفض الاشتراك فى الحكومات البورجوازية .

وقد غطى على هذه الخلافات مؤقتا العداء المشترك نحو سياسة موسكو من إخضاع كل شىء آخر لقضية « الثورة العالمية » وللدفاع عن الاتحاد السوفيتى ضد أعدائه ، بيد أنه لم يكن فى حيز الامكان اخفاؤها تماما . إلا أن أعضاء « الأغلبية » القديمة لم يكن لديهم سوى تأييد قليل جدا خارج مجلس النواب بحيث كان عليهم مؤقتا ، أما التسليم بوجهة نظر لونجية وجماعته أو الخروج من الحزب كلية ، ولم يمض وقت طويل حتى كان العداء المرير من جانب الشيوعيين قد دفع اتباع لونجيه خطوة فخطوة إلى موقف أكثر يمينية بكثير من موقفهم السابق . ولم يمض أكثر من سنتين ونصف إلا قليلا حتى كان الوسط ، منظما حول « اتحاد فينا » — « الدولية الثانية والنصف » . قد تفاهم مع اليمين وانضم إلى « دولية العمال والاشتراكيين » الجديدة التى أقيمت فى هامبورج فى مايو ١٩٢٣ (١) . إذ مع تقادم العهد بالحرب صارت الأشياء التى فرقت بين « الأغلبية » القديمة و « الأقلية » القديمة أقل وزنا شيئا فشيئا ، وتبعا لذلك صار المجال لوجود فريق وسط بين الاصلاحيين والشيوعيين أضيق فأضيق ، حتى برغم أنه كان هناك الكثير مما يقال تحبيذا للحل الوسط والوحدة فى تحقيق الأهداف الاشتراكية . فقد كانت النزعة البرلمانية والنزعة

(١) انظر الفصل الثانى والعشرين .

السوفيتية وجهتى نظر واضحتين تستطيعان اجتذاب التأييد الشعبي . أما الدعوة للوسط ، فى ظل الظروف السائدة من ثورة المشاعر الشعبية ، فلم تكن كذلك لسوء الحظ . كما أنه لاريب فى الجانب الذى يختاره أنصار لونجيه إذا وصل الأمر حد الاختيار بين البرلمان والسوفيت . لقد كانوا مستعدين ، تحت ضغط المشاعر التى أثارتها الثورة فى روسيا ، لقبول تنازلات ضخمة من أجل فكرة « الثورة العالمية » قد تنطوى على استخدام أساليب دكتاتورية واشعال الحرب الأهلية فى بعض البلاد . ولكنهم لم يفكروا قط حقيقة فى هذه الأساليب على أنها تنطبق فى الظروف الفرنسية . إذ كانوا برلمانيين فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية ، حتى وإن لم يوافقوا على ما أعلنه «مؤتمر برن» من أن الاشتراكية والديموقراطية البرلمانية لا يفترقان فى أية ظروف (١) ، وقد وضعهم هذا الاتجاه عملا فى صف اليمين ضد موسكو بصورة حاسمة أكثر لأن موسكو نفسها لم تكن لتسمح بأى تنازلات للوسط ، بل كانت تندد به فعلا بمرارة ، أكثر حتى مما كانت تفعل مع اليمين .

وهكذا انتهى « مؤتمر تور » فى ١٩٢٠ برجوع الحركة الاشتراكية الفرنسية إلى حالة التفرق بعد خمس عشرة سنة من الوحدة الرسمية ، وإن لم تكن وحدة خالية من القلقلة بأى حال من الأحوال . بيد أن الخط الفاصل الجديد كان مختلفا فى جوهره عن كل من الخلافات بين جيزده وجوريه حول موضوع دريفوس وحول قبول ميللران للوزارة ، والخلافات التى فرقت بين «الأغلبية» و «الأقلية» أبان الحرب . فقد صار النزاع الآن بين أنصار البرلمان وأنصار السوفيت ، بحيث وجد لونجيه نفسه متحالفا مع رينوديل ، فى حين تحول كاشان — الذى كان من الوسط المعتدل قبلا — كلية إلى المعسكر المضاد ، واختار فوسار — وقد أرغم على الاختيار بين الاثنين — موسكو مؤقتا . مع أنه لم يكن على استعداد بأى حال لقبول الصلابة المتشددة للسيطرة المركزية التى شرع الكومنترن يعمل على فرضها . وقد انحاز المناضلون السندكاليون أيضا إلى «الكومنترن» ، مع تحفظات

(١) انظر الفصل التاسع .

مشابهة فى أذهانهم عن استقلال النقابات . والواقع أنه يجب أن نلاحظ أن اليسار لم يحصل على انتصاره الكبير فى تور إلا على حساب تنازلات كبيرة فى مواجهة المشاعر القوية السائدة ضد القبول الكامل « للنقاط الإحدى والعشرين » . وكان قرار تور قد تضمن عدم تطبيق شروط موسكو بأقصى شدتها إلا فى المستقبل والا يترتب عليها طرد أى شخص على استعداد لقبول ما انتهى اليه الرأى فى تور ويكون سلوكه فى المستقبل مطابقا له . وسرعان ما سيؤدى هذا التحفظ إلى وقوع « الحزب الشيوعى الفرنسى » فى مشاكل خطيرة مع « دولية موسكو » . وكان زينوفيف قد وجه خطابا إلى « مؤتمر تور » يهاجم أنصار الوسط الفرنسيين بشدة ويعلن أنه لا يمكن أن تقوم بينهم وبين « الدوليه الثالثة » أية صلة مشتركة، ولكن كثيرين ممن صوتوا مع قرار اليسار لم يكونوا مستعدين مطلقا لقبول ادعاء « الدولية الثالثة » الحق فى اصدار الأوامر إلى الحزب الفرنسى بخصوص الذين يطردهم الحزب ، أو لتأييد خضوع السياسة الفرنسية خضوعا كاملا لإرادة الزعامة فى موسكو . وقد تم اجتياز هذه الصعوبة مؤقتا ، ولكن كان لابد أن تثير المشاكل قريبا بالنظر إلى موقف موسكو الذى لايقبل التفاهم .

وفى هذه الأثناء كان « الحزب الشيوعى » الجديد قد ورث تنظيمات الحزب الاشتراكى بما فيها الفروع والاتحادات المحلية التى أقيمت أساسا بهدف العمل البرلمانى والانتخابات . ولم ينفصل الحزب ، بسكرتارية فوسار ، عن ماضيه مرة واحدة فيما يتصل ببنائه وأساليب العمل ، وإن كان قد فقد فعلا معظم تمثيله فى البرلمان . وكانت المشكلة المباشرة هى الصراع التنافسى بين الشيوعيين والاشتراكيين فى الحصول على تأييد المنظمات المحلية ، وفى هذا المجال ، برغم أن الشيوعيين تغلبوا مؤقتا ، كان أهم ما حدث هو هبوط كبير فى مجموع عضوية الحزبين معاً . ولتفسير هذا الهبوط يجب أن ننظر فيما كان يحدث فى الميدان الصناعى أثناء المناقشات الكبرى التى دارت حول « الدولية » .

فى الشهور الأولى من ١٩٢٠ ارتفعت تكاليف المعيشة أكثر من أى وقت مضى ، وحدثت موجة جديدة من الإضرابات . وقد بدأت الاضطرابات

الأساسية فى فبراير بإضراب عمال سكك حديد باريس الذين فى خدمة سكك حديد ب. ل. م. ، وقد دعى إلى الإضراب أولا دون الحصول على موافقة « الاتحاد القومى لعمال السكك الحديدية » أو الكونفدرال . وانتشر الإضراب ، الذى كان يقوده بونموسو ، بسرعة إلى السكك الحديدية الأخرى ، واضطر كل من « الاتحاد القومى لعمال السكك الحديدية » و « الكونفدرال » إلى تأييده . وسوى الأمر بعد أن وعد بريان بما بدا منه أنه استجابة لمعظم مطالب العمال ، ولكن عندما عاد الرجال إلى العمل لم يحدث شيء لتحقيق هذه الوعود ، وبدأت القلاقل من جديد . ففى أول أبريل أعلن « المؤتمر القومى لعمال السكك الحديدية » تجديد الإضراب على أن يبدأ بعد استشارة « الكونفدرال » ، وتضمنت طلباته تأميم السكك الحديدية بأكملها فوراً . وكان « الكونفدرال » قد أصدر تعليماته . بمناسبة نزاع فبراير ، إلى « المجلس الاقتصادى للعمال » — الذى كان قد أنشأه كمستشار له فى شئون التعمير بعد الحرب — بأن يعد خطة لتأميم السكك الحديدية ، وكان التقرير يعـــد عندما نشب النزاع الثانى . وكان زعماء « الكونفدرال » يفضلون كثيراً أن تترك لهم مهلة حتى ينشر التقرير ويقدم إلى الحكومة ، ولكنهم وافقوا على تأييد عمال السكك الحديدية بالنظر إلى حدة المشاعر السائدة بين الطبقة العاملة . وأعلن إضراب لرجال السكك الحديدية على نطاق قومى ، وعندما رفضت الحكومة أن تتراجع شرع « الكونفدرال » يدعو أولا عمال الموانى ورجال البحر ، ثم بقية عمال النقل والمعدنين وعمال المعادن والبنائين إلى حركة إضراب تعاطف كادت تقارب فى اتساع نطاقها الإضراب العام . وردت الحكومة بالقبض على « اللجنة التنفيذية لعمال السكك الحديدية » وكثيرين من زعماء اليسار فى « الكونفدرال » ، وبأن أعلنت أنها سترفض الدخول فى أية مفاوضات لتسوية الأمر حتى يعود المضربون إلى عملهم . وعندئذ تراجع « الكونفدرال » ، الذى كان على وشك أن يوسع الاضراب فى صناعات أخرى ، وأنهى إضرابات التعاطف تاركا رجال السكك الحديدية وحدهم بمساعدة مالية ممن يعملون . واستمر عمال السكك الحديدية ، برغم القبض على زعمائهم ، فى الاضراب فعلا حتى آخر مايو تقريباً ، ثم اضطروا للاعتراف

بالهزيمة بالنظر إلى عودة الكثيرين إلى العمل . وانتقمت الحكومة بطرد عمال السكك الحديدية بالجملة وبحل « الكونفدرال » نفسه ، وإن لم تتخذ أية خطوات عملية لتنفيذ الحل . بيد أن الآثار كانت كارثة بالنسبة للحركة النقابية . فانكمشت عضوية « الكونفدرال » فجأة من حوالى $2\frac{1}{2}$ مليون إلى حوالى ٦٠٠,٠٠٠ — أى ليس أكثر بكثير من مجموع ما قبل الحرب . وكانت موجة النقابية النضالية الكبرى قد ردت على أعقابها نهائياً قبل أن ينتصر الشيوعيون فى « المؤتمر الاشتراكى » فى تور ببضعة شهور .

والواقع أن الاضراب الكبير كان منذ البداية ناقصا بشكل خطير . فقد رفض العمال فى خطين مهمين من خطوط السكك الحديدية أن يضربوا ، ولم تكن إضرابات التعاطف فى الصناعات الأخرى منذ البداية سوى إضرابات جزئية . واستطاعت الحكومة ، بمساعدة من بقوا فى العمل وباستخدام ذوى السيقان السوداء على نطاق واسع ، أن تحافظ على هيكل لمواصلات السكك الحديدية وتوفير المؤن الضرورية ، كما جنح عدد كبير من العمال إلى العودة للعمل منذ مبدأ الأمر . وقد جندت الطبقة الوسطى بصورة فعالة للقيام بمهمة محطمى الاضرابات، وبين النقابيين كان هناك نزاع مستمر بين الجناح اليمينى والجناح اليسارى. وكان « الكونفدرال » قد وجد حجة للعدول عن إضرابات التعاطف عندما وعدت الحكومة بالتقدم بمشروع قانون للسكك الحديدية لم يكن فيه مطلقا ما يرضى دعاة العمل المباشر اليساريين ، ولكنه زاد حدة النزاع بين البرلمانيين ودعاة العمل المباشر بين الطبقة العاملة . وفى مايو ١٩٢٠ بذلت النقابية اليسارية ما عندها ولم تعد خطراً ثورياً ، حتى ولا فى الظاهر ، وبرغم أن الرأى السياسى للطبقة العاملة استمر متجها نحو اليسار إلى أن انتصر فى « مؤتمر تور الاشتراكى » ، فإن ذروة كفاح الطبقة العاملة كانت قد مرت ، وتأكدت السلطة للكتلة الوطنية والجمهورية البورجوازية . وعندما اجتمع مؤتمر « الكونفدرال » فى أورليانز فى سبتمبر ١٩٢٠ طالب الجناح اليسارى ، برغم هزيمته السابقة ، بأن ينضم « الكونفدرال » إلى « دولية النقابات الحمراء » ، وهى من الهيئة النقابية التابعة

« للكومنترن » (١) . ولكن زعماء « الكونفدرال » استطاعوا هزيمة هذا الاقتراح بسهولة ، فقد نددوا به — مع إعرابهم فى نفس الوقت عن إعجابهم بالثورة الروسية — على أساس أنه ضد « ميثاق آميين » وضد التقليد الخاص باستقلال النقابات عن السياسة الحزبية بأكمله . ولقد رفض « الكونفدرال » الانضمام إلى « الدولية النقابية الحمراء » وأكد ولاءه « للفدرال الدولى للنقابات » بأمستردام ، الذى كان جوهو نائب رئيسه ، وفى نفس الوقت أعيد تأكيد البرنامج الذى وضع فى ليون ووفق على سياسة ١٩١٨ — ١٩١٩ الاصلاحية . وعندئذ انسحبت الأقلية وعقدت مؤتمرا منفصلا أنشأت فيه ، دون أن تخرج فعلا من « الكونفدرال » ، « مركزا سندكاليا ثوريا » وأقرت سياسة « العمل من داخل » نقابات « الكونفدرال » وفدرالاته ، بأمل تحويلها إلى تأييد « الدولية الحمراء » .

وأعقبت ذلك فترة مشوشة من الصراع داخل النقابات . وكانت الأقلية التى انشأت « المركز » الجديد مؤلفة من عدة عناصر — فوضوية وسندكالية إلى جانب الشيوعية — ولم تكن بأى حال مستعدة ككل لقبول الدور الخاضع الذى حددته « الدولية الثالثة » . بل أن الفوضويين والسندكاليين كانوا مسيطرين على الشيوعيين السنيين فى مبدأ الأمر ، وأنتخب لمركز السكرتير العلم فوضوى ، هو بيير بسنار . وفى صيف ١٩٢١ أرسل « المركز السندكالى الثورى » مندوبين ، هما تيازى والفرد روزمر ، إلى مؤتمر « الدولية النقابية الحمراء » ، وعندما عادا ، بعد قبول مبدأ الدولية الخاص بالخضوع للكومنترن ، رفض « المركز » الاعتراف بهما وأصر على الاحتفاظ بوضعه المستقل . وفى نفس الفترة — يوليه ١٩٢١ — هزم المندوبون اليساريون فى مؤتمر « الكونفدرال » ثانية هزيمة حاسمة ، وعقدوا ثانيا مؤتمرا منفصلا قرروا فيه دعم « المركز » — دون الانفصال عن « الكونفدرال » أيضا . ثم شرعوا فى توجيه الدعوة من جانبهم وحدهم إلى جميع النقابات لإيفاد مندوبين إلى مؤتمر جديد ، وتقدموا فيه بمقترحات تنطوى على أعادة تكوين

---

(١) انظر الفصل التاسع

« الكونفدرال » من أساسه . ونتيجة لهذا الاجتماع بذلت محاولة للمفاوضة مع زعماء « الكونفدرال » ، ولكن المناقشات إنقطعت على الفور تقريبا ؛ وعندئذ اتخذ « المركز السندكالى الثورى » خطوة أخرى ليتحول إلى منافس على «الكونفدرال» تحت اسم « الكونفدرال الوحدوى » ؛ ولكنه ظل على حرصه فى إعلان أن الهيئة الجديدة مؤقتة فقط ، وفى ترك الباب مفتوحا للمفاوضة .

وعند هذه النقطة بلغ الصراع داخل الجناح اليسارى النقابى ذروته . إذ نجح الفوضويون ، بتأييد بعض السندكاليين ، فى ادخال بند جديد فى دستور « الكونفدرال الوحدوى » يندد ، ليس بالدولة البورجوازية فحسب ، بل وبالدولة فى كل صورها ، وفى إقناع « الكونفدرال الوحدوى » بإيفاد ملاحظين إلى مؤتمر فوضوى سندكالى دولى كان قد دعى إلى عقده فى برلين بغرض إنشاء « دولية » أخرى . ولم يتمخض هذا المؤتمر عن كثير ، برغم أن « الدولية » المقترحة أقيمت فعلا ؛ ولكن فى مايو التالى (١٩٢٢) كان الفوضويون والسندكاليون من القوة بحيث استطاعوا قيادة حركة اضراب كبيرة فى باريس وبعض المراكز الأخرى ، وقد فشلت هذه الحركة ؛ وعندما اجتمع «الكونفدرال الوحدوى» بعد ذلك بشهر فى سانت إتيين حدث صراع كبير بين الفوضويين - السندكاليين من جهة والشيوعيين من جهة أخرى للسيطرة على الحركة ؛ وثارت فيه مناقشة حادة بين الفوضوى الإيطالى ا . بورجى وارنولد لوفسكى الداعية الروسى « للدولية النقابية الحمراء » . واستطاع الشيوعيون فى هذا المؤتمر أن ينتزعوا السيطرة على « الكونفدرال الوحدوى » من خصومهم ؛ ولكنهم لم يستطيعوا حمله فورا على الانضمام إلى « الدولية الحمراء » ، على أساس أن قواعد هذه الهيئة تتضمن بنودا لا تتفق مع « ميثاق آميين » واستقلال النقابات .

ولعله كان من المتوقع أن تقابل « دولية الاتحادات العمالية الحمراء » هذا الدليل على عدم الخضوع بروح لا تقبل تفاهما . ولكن لما كان ما لديها من تأييد عمالى ضعيف خارج روسيا ، فانها كانت شديدة الرغبة فى انضمام ولو جزء صغير من الحركة النقابية الفرنسية ؛ وفى مؤتمرها فى نوفمبر ١٩٢٢ وافقت على حذف

البند المعترض عليه من قواعدها ، دون أن تصحب ذلك بالوعد بتعديله فى العمل . وعلى هذا الأساس قبل « الكونفدرال الوحدوى » أخيرا الانضمام إلى « الدولية الحمراء » ، ودعم الشيوعيون سيطرتهم عليه فى مؤتمره الذى عقد فى بورج ١٩٢٣ . بيد أن إنتصارهم أعقبه إنقسام آخر . فقد انفصلت فى العام التالى جماعة سندكالية لتؤلف « الاتحاد الفدرالى للنقابات المستقلة ذاتيا » ، الذى صار بعد ذلك بعامين « الكونفدرال السندكالى الثورى » فى معارضة كل من « الكونفدرال » القديم و « الكونفدرال الوحدوى » . ومن هذه النقطة صار « الكونفدرال الوحدوى » هيئة شيوعية خالصة ، على اتصال وثيق بالحزب الشيوعى الفرنسى ويقبل سلطة « دولية الاتحادات العمالية الحمراء » فى اصدار التعليمات التنظيمية .

وقد بلغ الحزب الاشتراكى ، قبل إنقسام تور فى ١٩٢٠ ، ١٨٠,٠٠٠ عضوا ـ معظمهم أعضاء حديثون . وبعد أن استولى الحزب الشيوعى الجديد على جهاز الحزب القديم صار من الضرورى بناء جهاز إشتراكى من البداية . وفى ١٩٢٢ كان الحزب الاشتراكى الذى أعيد بناؤه قد بلغ ٤٩,٠٠٠ عضوا . وكان يضم فى أول « لجنة تنفيذية » له بعد الانقسام مناضلين قدامى من أعضاء « الأغلبية » القديمة مثل جول جيزده (توفى ١٩٢٢) ومارسيل سمبا (توفى ١٩٢٣) و ج . بول بونكور (ولد ١٨٧٥) ، إلى جانب زعماء « الأقلية » القديمة ـ جين لونجيه وبول فور (ولد ١٨٧٨) ، وبعض الشخصيات البارزة الأخرى مثل بيير رينوديل وفنسان أوريول (ولد ١٨٨٤) وألكساندر بريك (١٨٦١ ــ ١٩٥٥) ـ وهو العالم الكلاسيكى الذى كان له نشاطه فيما يتصل « بالدولية الثانية » قبل ١٩١٤ ، وكان أحد المفسرين الفرنسيين للماركسية . وكانت صحيفته الرئيسية ، بعد إذ انتقلت « اليومانيتيه » إلى أيدى الشيوعيين ، هى « البوبيولير » . وفى مؤتمر ١٩٢١ أعاد الحزب الاشتراكى تأكيده لميثاق ١٩٠٥ ، الذى كان قد وضع فى وقت توحيد الأحزاب المتنافسة ، وأصدر برنامجا يتضمن خططا واسعة للتشريك على الأسس التى دعا اليها « الكونفدرال » . وفى البداية اضطر إلى الدخول فى صراع مرير مع الحزب الشيوعى ، الذى اتهمه بأنه خان قضية العمال وتحول إلى

الدفاع عن النظام الرأسمالى ؛ وكان عليه أيضا أن يحدد موقفه فيما يتعلق بأحزاب اليسار البورجوازى ، وبخاصة أن القانون الانتخابى جعل فرصه فى النجاح الانتخابى متوقفة على إيجاد حلفاء ضـــد مرشحى « الكتلة الوطنية » . وفى ١٩٢٢ غير الشيوعيون أسلوبهم وبدأوا حملة من أجل تكوين «جبهة متحدة» من أحزاب الطبقة العاملة ؛ ولكن هذا الاقتراح رفض فى « المؤتمر الاشتراكى » الذى عقد فى فبراير ١٩٢٣ . وأعلن الحزب الاشتراكى فى مؤتمره التالى ؛ الذى عقد فى مرسيليا فى يناير ١٩٢٤ ، أنه يحبذ سياسة الاتفاقات الانتخابية المحلية مع الراديكاليين . وأعلن الحزب الاشتراكى ، فى ترخيصه بمثل هذه الاتفاقات فى الانتخابات المقبلة ، أنه سيدخلها «بمذهبه كاملا» وأنه لن يشترك مع الراديكاليين فى أى عمل فى البرلمان وأن الأمر لاينطوى على أى اشتراك فى وزارة راديكالية. وعلى هـذا الأساس دخل الاشتراكيون ، فى معظم المناطق ، انتخابات ١٩٢٤ العامة متحالفين مع الراديكاليين وحصلوا على مالا يقل عن ١٠٣ مقعدا ؛ فى حين لم يحصل الشيوعيون ، وقد دخلوا المعركة وحدهم ، إلا على ٢٧ مقعدا فقط. وجعل هذا النجاح ، بالإضافة إلى ما حصل عليه الراديكاليون من انتصارات ، فى حيز الإمكان قيام وزارة راديكالية برئاسة ادوارد هيريو ، بشرط الحصول على تأييد الاشتراكيين . وقد منحه الاشتراكيون تأييدهم فعلا ، ولكنهم رفضوا الاشتراك فى الوزارة ، برغم أن أقلية كبيرة بينهم حبذت الاشتراك الكامل . والواقع أن ماحدث فعلا هو قيام « كارتل يسارى » باعتباره البديل الوحيد الممكن عملا « للجبهة الوحيدة » التى طالب بها الحزب الشيوعى .

وكما رأينا (١) ، جاءت حكومة هيريو الراديكالية بعد شهور قليلة من تأليف ماكدونالد لأول حكومة عمالية فى بريطانيا ، وعمل الاثنان معا خلال الشهور التالية فى ميدان السياسة الخارجية . وكانت أشد المهام إلحاحا هى تصفية الاحتلال الفرنسى للروهر والوصول إلى اتفاق مع ألمانيا على أساس واقعى أكثر فيما يتعلق

---

(١) انظر الفصل العشرين .

بمشكلة « التعويضات » . وقد تمخض ذلك عن « خطة دوز » التي صدرت في أبريل ١٩٢٤ وقبلت في أغسطس في « مؤتمر للتعويضات » بين دول الحلفاء دعي إلى حضوره مندوبون ألمان . وأعقب هذا الاتفاق اخلاء الروهر ، الذي تم في نوفمبر ، وجعل « قرض دوز » أساسا لوضع حد للتضخم في ألمانيا وتثبيت المارك. وفي الوقت ذاته كان مكدونالد وهيريو يحاولان دعم « عصبة الأمم » بالحصول على قبول للتحكيم باعتباره وسيلة لتسوية النزاعات الدولية في المستقبل ، وبناء على اقتراح تقدما به وافقت « العصبة » بالاجماع في سبتمبر على قرار يحبذ نزع السلاح التدريجي . وفي أوائل أكتوبر وافقت « الجمعية العمومية » للعصبة على البروتوكول المقترح للتحكيم وطلبت إلى « المجلس » عقد « مؤتمر لنزع السلاح » في العام التالي . ولكن بعد ذلك بأسبوع واحد فقط هزمت حكومة مكدونالد في مجلس العموم البريطاني حول قرار تقدم به الأحرار بخصوص محاكمة كامبل(١) وفي نهاية الشهر كان حزب العمال قد فقد « انتخابات الخطاب الأحمر العامة »(١) . وفي أول نوفمبر جاء المحافظون البريطانيون إلى الحكم ثانيا ، وانتهت فجأة تلك الفترة القصيرة من التعاون بين الحكومتين « اليساريتين » . وفي فرنسا ظل هيريو في الوزارة إلى أكتوبر ١٩٢٥ ، ولكن بعد سقوط حكومة العمال في بريطانيا كانت فرص النجاح في دعم الجهد الدولي من أجل المحافظة على السلام قد اختفت في الواقع ، وإن كانت معاهده لوكارنو قد وقعت في لندن في ديسمبر من العام نفسه .

وفي هذه الأثناء كان الشيوعيون قد تعرضوا للانقسام ، الذي أرغمتهم إليه سياسة الكومنترن . فقد هاجمت هذه الهيئة في مؤتمر ١٩٢٢ الحزب الشيوعي الفرنسي بشدة لاحتفاظه ، في مراكز رئيسية ، بأشخاص ملوثين بالنزعة الاصلاحية ويحاولون الاستمرار بتقاليد الحزب الاشتراكي القديم . وذهب الكومنترن إلى حد الاصرار على تغيير هؤلاء الأشخاص ، بما فيهم فوسار السكرتير العام للحزب ، وأبدا لهم بأشخاص يعينهم هو في المراكز الرئيسية .

(١) انظر الفصل الثاني عشر .

ونتيجة لذلك ترك فوسار وبول لويس (١٨٧٣ — ١٩٥٥) — الكاتب الاشتراكى المعروف — وعدد من الآخرين الحزب الشيوعى وألفوا هيئة جديدة : هى « الاتحاد الاشتراكى الشيوعى » ، بأمل تحقيق الوحدة بين الأحزاب المتنافسة . وكانت جماعة فوسار ولويس تعارض الاصلاحية البرلمانية التى ينتهجها « الحزب الاشتراكى » ، ولكنها أيضا نددت « بالمركزية الاوتوقراطية » التى يمارسها الكومنترن وطالبت بالعودة إلى « مبادىء ١٩٠٥ » ، وأعلنت أنه ينبغى عدم إهمال « الاصلاح » ، ولكن يجب إخضاعه لهدف الإعداد « للثورة » المقبلة ، التى ينبغى أن يقوم فيها الاضراب العام والنقابات بدور هام . وكانت هذه الجماعة تعارض بصفة خاصة إصرار موسكو على خضوع النقابات للحزب الشيوعى . فقد كانت على استعداد لقبول دكتاتورية البروليتاريا لفترة قصيرة فقط وكإجراء مؤقت قد يكون ضروريا إبان « الثورة » فى مراحلها الاولى ، ولكن يجب الحيلولة دون انحدارها إلى « حكم قلة غير مسئولة » أو أن تصير ردا « للنزعة العسكرية البروليتارية » ، التى اعتبر « الجيش الأحمر » نموذجا محتملا ، على الاقل ، لها . وليس غريبا أن « الاتحاد الاشتراكى الشيوعى » لم يصادفه النجاح فى محاولة توحيد القوى الاشتراكية . وفى ١٩٢٤ عاد فوسار وعدد كبير من جماعته السابقة إلى « الحزب الاشتراكى » ، وحذا حذوهم آخرون خلال السنوات القليلة التالية . وقد ظل « الاتحاد » قائما ، ولكن لم يعد له وزن بعد ١٩٢٤ . وفى ١٩٢٦ كانت عضوية الحزب الاشتراكى قد وصلت ١١١٠٠٠ فى حين انكمش الحزب الشيوعى — الذى كان يعلن أن عدد أعضائه عند التأسيس كان ١٣٠٠٠٠ ، إلى ٤٨٠٠٠ فى ١٩٢٤ ثم إلى مجرد ١٥٠٠٠ بعد حركة تطهير بشعة فى ١٩٢٦ ، وإن كان قد ارتفع ثانية إلى ٥٠٠٠٠ فى ١٩٢٨ بعد أن أعيد تنظيمه بأوامر من موسكو على أساس « خلايا » الحزب فى المصانع وأماكن العمل وكذلك فى مناطق السكن .

وكان هناك نزاع دائم كما رأينا فى الحركة الشيوعية الفرنسية منذ لحظة انتصارها على الديموقراطيين الاشتراكيين بين المؤيدين المخلصين لموسكو ، الذين كانوا على

استعداد لأن يفعلوا كل ما يأمر به الكومنترن ، والمخالفين الذين دافعوا عن حق الحركة الفرنسية فى رسم طريقها الخاص دون أملاء من الخارج . بيد أن المخالفين لم يكونوا مجموعة متجانسة بأى حال . فمنهم قطاع ، يتألف من سندكاليين ثوريين أكثر منهم شـــيوعيين ، ظل متمسكا بشدة بالاصرار التقليدى على الاستقلال الكامل عن الأحزاب السياسية ولم يكن مستعدا لأن يتلقى أوامر من الكومنترن أو من الحزب الاشتراكى الفرنسى أو الحزب الشيوعى الفرنسى . وكان عدد كبير ممن يتألف منهم هذا القطاع يقفون موقف العداء الكامل من العمل البرلمانى ، وحتى أولئك الذين لم يقفوا هذا الموقف كانوا يعتبرونه فى وضع ثانوى واحتفظوا بإيمانهم فى « العمل المباشر » بوصفه الأداة الرئيسية لانتصار البروليتاريا . وكان هؤلاء هم دعاة الاضراب العام القدامى الذين لايزال الأمل يراودهم فى استعادة الأيام العظيمة « للكونفدرال » فيما قبل الحرب . وكانت آمالهم كبيرة عندما انضموا إلى « دولية للاتحادات العمالية الحمراء » فى الوقت الذى كانت فيه هذه الهيئة ترحب بالسندكاليين الثوريين والنقابيين الصناعيين ومندوبى الورش دون التحرى عن التزامهم بالمعتقدات الشيوعية ، وسرعان ماوجدوا أن زملاءهم فى « الدولية الحمراء » لايروقونهم ، كما وضح لهم بجلاء أن هذه الهيئة لايقصد بها أن تكون « دولية » مستقلة لها الحق فى رسم سياستها بنفسها ، بل أداة طيعة للكومنترن . فانسحب منها رجال مثل الفريد روزمر ، الذى كان قد قام بدور نشط جدا فى « الدولية الحمراء » فى أيامها الأولى ، وقد خاب أملهم فيها ، وجددوا محاولة أحياء النشاط السندكالى القديم ولكنهم وجدوا أنفسهم ، مثل الوسط فى الحركة السياسية ، بين نارين ولا يستطيعون الاتفاق مع «الكونفدرال» ، الذى كان قد صار إصلاحيا ، ولا « الكونفدرال الوحدوى » الذى يسيطر عليه الشيوعيون . وكان لايزال لديهم أنصار ، بيد أنهم أدركوا أنه ليس هناك مجال لحركة جماهيرية ثالثة تختلف عن الاثنين .

وقد نمت المعارضة السياسية داخل الحزب الشيوعى الفرنسى متميزة عن المعارضة السندكالية لكل من الاصلاح والكومنترن ، وإن كان هناك عدد لا بأس

به اشترك فى حركتى المعارضة ــ السندكالية والسياسة ــ معا » . ولم يكن ما تعترض عليه هذه المعارضة السياسية هو خضوع النقابات الكومنترن بقدر ما كان خضوع الحزب الشيوعى الفرنسى . فقد اعترض أصحاب وجهة النظر هذه بعنف على أن تملى موسكو عليهم سياستهم واستراتيجيتهم ، وأن تحدد لهم زعماءهم . إنهم قبلوا النقاط الإحدى والعشرين دون أية نية حقيقية فى تنفيذها إلا بالقدر الذى يريدونه ؛ وكان كل أمر جديد تصدره موسكو وكل حملة تطهير تثير مقاومة غاضبة . وعندما امتد الصراع بين ستالين وتروتسكى من روسيا إلى المجال الدولى ، كان هناك كثيرون فى فرنسا ممن يجنحون إلى الوقوف إلى جانب تروتسكى وترديد هجماته ضد البيروقراطية المتزايدة للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى . وحتى قبل ذلك كان هناك كثيرون راودهم القلق بصورة خطيرة بسبب إخماد « تمرد كرنستات » فى ١٩٢١ ونبذ « سيطرة العمال » فى المصانع والعودة الجزئية إلى المشروع الخاص فى ظل « السياسية الاقتصادية الجديدة » . وصار القبول المطلق لكل ما يفعله البلاشفة باعتباره السلوك الثورى السليم يواجه تحديا متزايدا ؛ كما صار كل مفهوم الحركة الشيوعية العالمية الواحدة ، التى تخضع لنظام مركزى صلب ، موضع نظر من جديد بروح عدائية . فالفرنسيون شعب لا يقبل بسهولة فكرة أن أى شخص آخر يعرف أفضل منهم ؛ وقد ظلت موسكو مشغولة باستمرار بإخماد الاتجاهات التى تصر على استقلال « بلاد الغال » عن الكومنترن بين الشيوعيين الفرنسيين . وكان بوريس سوفارين ، وهو أحد الدعاة الرئيسيين فى فرنسا « للثورة السوفيتية » ، من الضحايا الأولى لحملات التطهير التى شرعت بواسطتها زعامة الحزب فى المحافظة على صلابة الحزب بناء على أوامر من الكومنترن ، وتعرض الكثيرون معه وبعده لنفس المصير بتهمة « التروتسكية » وكما رأينا انكمش الحزب الشيوعى الفرنسى ، نتيجة لهذه النزاعات الداخلية ، إلى مستوى منخفض جدا حقيقة فى ١٩٢٦ بحيث لم يحتفظ إلا بجزء صغير من أعضائه السابقين . بيد أنه ظل متمسكا مع ذلك بولائه للكومنترن ، حتى برغم ما تكلفه ذلك من ضعف فى نفوذه ، وأخفق المخالفون الذين طردوا منه فى تكوين أى

تجمع فعال بديل - مما يرجع بعض السبب فيه إلى انقسامهم إلى سنديكاليين ودعاة يساريين للعمل السياسي على هدى الظروف الفرنسية . ومن ثم استطاع الحزب الشيوعي الفرنسي أن يظل على قدميه برغم الانتكاسات التي تعرض لها ، وأن ينمو كهيئة تميزت بولائها لأية سياسة قد يطلب إليها الكومنترن انتهاجها .

وعندما جاءت الأزمة العالمية في سنوات ما بعد ١٩٢٩ ، أصابت فرنسا متأخرة عن البلاد الرأسمالية الكبيرة الأخرى ، مما يرجع السبب فيه إلى حد كبير إلى أن الأسس التي ثبت بوانكاريه عليها الفرنك في ٢٦ — ١٩٢٧ جعلت البضائع الفرنسية منخفضة السعر في السوق العالمي وبذلك جعلت الانكماش غير ضروري مؤقتا . ومن ثم جاءت مشاكل البطالة واضطرابات العمال متأخرة في فرنسا عن غيرها ، وحدث اختمار الثلاثينات ، الذي أدى إلى تكوين « الجبهة الشعبية » في ١٩٣٦ ، في وقت يتفق مع تغيير سياسة الكومنترن الذي ترتب على انتصار النازي في ألمانيا .

وليس من الضروري هنا أن نذكر اسماء الكثيرين الذين طردوا أو انفصلوا من الحزب الشيوعي الفرنسي إبان العشرينات . ويكفي القول بأن معظم المخالفين السياسيين الذين ظلوا على نشاطهم — حيث أن كثيرين منهم كفوا عن النشاط — سرعان ما تجمعوا في « اتحاد اشتراكي شيوعي » ، سمي بعد ذلك « الحزب الاشتراكي الشيوعي » ، نبذ كلا من النزعة الاصلاحية التي انتهجها الحزب الاشتراكي والتنظيم المركزي الصلب التي سارت عليه موسكو ، وحاول المحافظة على نظام من المناقشة الحرة والقرارات الديموقراطية داخل حدوده برغم أن عدد أعضائه كان محدوداً . وقد تكونت هذه الجماعة أصلا . من المجموعات التي خرجت من الحزب الشيوعي ، بما فيها مجموعة كبيرة خرجت في ١٩٣٠ . بيد أنها لم تستطع قط أن تجمع حولها انصارا كثيرين بين الشعب أو أن يكون لها سوى نائب واحد في البرلمان من وقت لآخر .

وفي هذه الأثناء كان الحزب الاشتراكي يتعرض لمشاكله الخاصة . فقد كان

يضم بين صفوفه كثيرين ، وبخاصة بين ممثليه فى البرلمان ، ممن يقفون موقف العداء الشديد من الشيوعية ولا يرون أملا فى الحصول على الأغلبية ، ولذلك أرادوا الاتفاق مع الراديكاليين البورجوازيين ، على الأقل إلى حد عقد الاتفاقات الانتخابية للمساعدة المتبادلة فى انتخابات الإعادة التى تجرى فى فرنسا عندما لا يحصل أى من المرشحين على الاغلبية المطلقة فى الانتخابات الاولى . بل الواقع أن عددا كبيرا منهم أراد أكثر من ذلك ، وكانوا على استعداد للدخول فى وزارة ائتلافية مع الراديكاليين إذا سمحت قوتهما مجتمعين بأن يؤلف حزباهما مثل هذه الوزارة. وفى الناحية المقابلة أراد الاشتراكيون الأشد يسارية عقد اتفاق انتخابى مع الشيوعيين ، الذين عرضوا عدة عروض بشأن « الجبهة الوحيدة » عندما تم الحصول على موافقة الكومنترن ، التى كانت تحتمل أكبر من معنى ، على مثل هذه « الجبهات » (١) . بيد أن أغلبية الحزب الاشتراكى رفضت « الجبهة الوحيدة » عندما عرضت فى ١٩٢٣ وعدة مرات بعد ذلك . وفى انتخابات السنة التالية سمح الحزب الاشتراكى ، كما رأينا ، بالترتيبات الانتخابية المحلية مع الراديكاليين وحصل بذلك على ميزة كبرى بنجاح ١٠٣ اشتراكى فى الانتخابات ، فى حين حصل الشيوعيون ، وهم يقاتلون وحدهم ، على ٢٧ مقعدا . بيد أن الاشتراكيين ، فى حين أيدوا وزارة هيريو التى ألفها فى ذلك العام ، رفضوا الاشتراك فى الوزارة ، وبعد سقوطها ظلت الخلافات بين « أنصار الاشتراك » وأنصار « عدم الاشتراك » قائمة لا تخف حدتها . وفى مؤتمر الحزب الذى عقد فى يناير ١٩٢٦ جادل رينو ديل وفنسان أوريول وبول بونكور دون جدوى من أجل « قضية الاشتراك » ضد بول فور وليون بلوم (١٨٧٣ — ١٩٥٠) والكساندر بريك . وفى العام التالى رفض الحزب الاشتراك فى حكومة « الاتحاد الوطنى » برئاسة بوانكاريه والتى انضم إليها عدد من الراديكاليين وشرعت تعمل على تثبيت الفرنك .

وفى الانتخابات العامة فى ١٩٢٨ أوصى الشيوعيون ، تحت شعار الكومنترن الجديد « طبقة ضد طبقة » ، أنصارهم بألا يمنحوا أصواتهم للمرشحين

(١) انظر الفصل الثانى عشر .

الاشتراكيين فى انتخابات الإعادة ، وبرغم ذلك حصل الاشتراكيون على ١٠٤ مقعد بمساعدة الراديكاليين ، وحصل الحزب الشيوعى على مجرد ١٢ مقعدا برغم أنهم حصلوا فى الانتخابات الأولى على أكثر من مليون صوت ، مقابل ١,٧٠٠,٠٠٠ صوت حصل عليها الاشتراكيون . وأعقبت ذلك اتهامات عنيفة بين الحزبين ، فاتهم الشيوعيون الاشتراكيين بأنهم صاروا أتباعا لبوانكاريه ، ورد الاشتراكيون بأن الشيوعيين ، بتصرفهم فى انتخابات الإعادة ، سلموا مقاعد كثيرة لليمين .

وعند سقوط وزارة بريان فى أكتوبر ١٩٢٩ عرض الزعيم الراديكالى ، دالاديه ، على الاشتراكيين الائتلاف . وصوتت الجماعة الاشتراكية البرلمانية بالقبول ، ولكن العرض رفض بأقلية صغيرة جدا فى اجتماع « المجلس القومى » للحزب ، وتأيد هذا القرار بأغلبية أكبر فى مؤتمر خاص . بيد أن الصدام فى وجهات النظر ظل حادا . وفى انتخابات ١٩٣٢ أيد الاشتراكيون والراديكاليون بعضهما البعض فى إعادة الانتخابات ، وزاد عدد أصوات الاشتراكيين إلى أكثر من مليونين وعدد النواب الاشتراكيين إلى ١١٢ ، فى حين تعرض الشيوعيون لهبوط آخر . وعند هذه النقطة بدأت سلسلة الوزارات الراديكالية القصيرة العمر ، بدون اشتراك الاشتراكيين ولكن بتأييدهم ، التى مهدت السبيل « للجبهة الشعبية » بعد ذلك بسنوات قليلة . وفى ١٩٣٢ تحطمت مشروعات الائتلاف لأن الراديكاليين رفضوا برنامج الحد الأدنى الذى وضعه الاشتراكيون شرطا للاشتراك فى الوزارة . وكان هذا البرنامج يتضمن ، إلى جانب تخفيض التسليح وتحريم تجارة الأسلحة ، تطبيق خطة عامة للضمان الاجتماعى وأسبوع الأربعين ساعة . وأدى الاصرار على هذه الشروط إلى إثارة « انصار الاشتراك » فى الحزب ومهد السبيل للانفصال اللاحق الذى قام به « الاشتراكيون الجدد » بزعامة رينوديل وآدرين ماركيه (١٨٨٤ — ؟) . بيد أن هذه القصة تنتمى لفترة متأخرة عن ذلك .

وقد كانت حركة الطبقة العاملة الفرنسية طوال الفترة التى بحثناها فى هذا

الفصل تم باختيار من المناقشة الايديولوجية ، ولكن ليس من السهل أن يكتشف المرء أية مساهمة ذات مغزى حقيق أسهمت بها الفرق المتنابذة فى الفكر الاشتراكى. فالسندكالية الثورية ، المساهمة الفرنسية البارزة فى سنوات ماقبل ١٩١٤ ، لم يطرأ عليها أى تغير جديد هام فى النظرية : ولم يعد « كونفدرال » ماقبل الحرب ثوريا برغم أنه استمر يؤكد ولاءه « لميثاق آميين » السابق على الحرب ، كما أن « الكونفدرال الوحدوى » سرعان ماتحول إلى تابع للحزب الشيوعى تقريبا ، متخلصا من أولئك الذين راودهم الأمل فى أن يجعلوه وسيلة لاستمرار التقليد السندكالى الثورى . وقد خاضت الاشتراكية الفرنسية ، التى مزقتها خلافات فترة الحرب ثم بعد ذلك الصراع بين الشيوعيين والمناهضين لهم ، معاركها فى مجال النظرية حول قضايا السياسة الدولية على أسس ليست فرنسية متميزة . وبرغم أن الشيوعيين الفرنسيين كانوا فى مشاكل مستمرة مع الكومنترن ، فأنهم لم ينتجوا أية أفكار جديدة متميزة خاصة بهم ؛ وكذلك المناهضون للشيوعيين ، فبرغم أنهم تحدثوا كثيرا جدا أولا عن حقوق « الوطن » ثم بعد ذلك عن الموقف الذى يجب أن يتخذوه تجاه الراديكاليين البورجوازيين ، فإنهم لم يجدوا شيئا جديدا بصفة خاصة يقولونه فيما يتعلق بهاتين القضيتين . ولم يكن رينوديل أو لونجيه مفكراً أصيلا من أية ناحية ، ولم يظهر فى الحقيقة أى منظر حقيق ليحتل مكان جين جوريه ، أو حتى جولز جيزده .

والواقع أن الفكرة الجديدة الوحيدة التى انبثقت فى الاشتراكية الفرنسية إبان هذه السنوات كانت نتيجة لعدول « الكونفدرال » عن السندكالية الثورية والتحول إلى برنامج غير ثورى من التعمير الاقتصادى . فقد أدرج « الكونفدرال » كما رأينا ، فى برنامج التعمير الذى وضعه فى ١٩١٨ مطلبا بانشاء « مجلس اقتصادى قومى » ، والخطوط العريضة لمشروع « التأميم المصنع » الذى توضع الخدمات المؤممة بمقتضاه تحت السيطرة المشتركة لممثلين للمنتجين والمستهلكين . وعندما رفضت الحكومة إقامة « المجلس الاقتصادى » بالاختصاصات الواسعة المطلوبة ، شرع « الكونفدرال » فى إنشاء هيئة استشارية خاصة به هى « المجلس الاقتصادى للعمال » ، تمثل ، بالاضافة إلى النقابات ، « الاتحاد القومى للجمعيات التعاونية الاستهلاكية »

و « الاتحاد السندكالى للفنيين فى الصناعة والتجارة والزراعة » ، و « الاتحاد القومى للموظفين » . وعهد إلى هذه الهيئة بمهمة وضع الخطط لإعادة تعمير الحياة الاقتصادية الفرنسية ، بطريقة « تجرد الدولة من سلاحها وتطورها نحو الوضع الذى لاتمثل فيه سوى مجموع أجهزة الانتاج والتوزيع ، وتستأصل عناصر الارغام التى تنطوى عليها الآن ، وتحرم رأس المال من السيطرة على الاقتصاد القومى ، وتمنح العمل الحقوق التى يتطلع إليها والمسئوليات التى هو أهل لها » . وشرع « المجلس » ، يعمل عن طريق تسع لجان ، خلال العام التالى لتعيينه فى وضع سلسلة من المقترحات لاتغطى إعادة تعمير المناطق المدمرة فحسب ، عن طريق المشروع التعاونى أساسا ، بل وكذلك ابدال السيطرة الرأسمالية بنوع من الملكية المؤممة والادارة التى يقصد بها التوفيق بين مطالب المنتجين والمستهلكين وتدخل فى اعتبارها تماما المقتضيات الفنية لكفاية الإدارة . ففى الصناعات التى يتم الاستيلاء عليها بمقتضى هذه الخطة ـ السكك الحديدية ومشروعات النقل الأخرى والتعدين والخدمات العامة ـ تتحول الملكية إلى ملكية عامة ، على النطاق القومى أو المحلى ، ولكن كما جاء فى تقرير « المجلس » : « نحن لاننوى توسيع نفوذ الدولة أودعمه ، أوقبل أى شىء آخر ، أن نلجأ إلى أى نظام يضع الموارد الرئيسية للامة تحت سيطرة بيروقراطية غير مسئولة » . وبناء على ذلك تقرر أن توضع إدارة هذه المشروعات المؤممة فى أيدى ممثلين للمنتجين والمستهلكين ، بحيث يضم الأولون الفنيين والاداريين إلى جانب العمال اليدويين ، ويضم الثانون أشخاصا تعينهم الدولة أو السلطات المحلية ، إلى جانب من تعينهم التعاونيات . وتصير السلطات العامة مسئولة ماليا عن هذه المشروعات ، ولكن الهيئات التى تتولى الإدارة تتمتع باستقلال ذاتى كامل تجاه أجهزة الدولة .

وفى تقرير آخر تقدم « مجلس العمل » باقتراحات مشابهة لإدارة الصناعات التى لاتؤمم ، على الأقل فورا . فاقترح تجميع المشروعات المتصلة بكل من هذه الصناعات اجباريا فى هيئة « مجمعة » ، لاتقتصر مهمتها على القيام بدور المشترى الوحيد للمادة الأولية للصناعة كلها ، بل تحدد أيضا مقدار الناتج وتخصص حصة

لكل مشروع ، وتكون مسئولة عن توجيه الاستثمار والتنمية الفنية . والتنسيق بين هذه الصناعات ، المؤممة و « المجمعة » ، ينشأ « مجلس للتجمعات الصناعية » ، ويشرف على الاقتصاد كله « لجنة توجيه مركزية » تكون مسئولة عن وضع خطة شاملة للاقتصاد القومى وتنفيذها .

وكانت مشروعات « الكونفدرال » هذه فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ طبعا استمرارا فى جزء منها للمشروعات السندكالية القديمة ، بعد أن جردت من اتجاهها المناهض تماما للأسلوب البرلمانى وطابعها الثورى . وكان كثير مما قاله جوهو ودعاتها الآخرون . ترديدا لأصداء فرناند بللوتييه والأيام الأولى « للكونفدرال » . ولكن جوهو كان قد صرف النظر عن اصراره القديم على أن العمال لديهم القدرة تماما على ادارة الاقتصاد بأكمله بأنفسهم دون الالتجاء إلى الدولة أو حاجة للتفكير بصفة خاصة فى مركز المستهلكين أو الفنيين فى بناء المجتمع الجديد. فقد كانت خطة « مجلس العمال » تقوم على فكرة تجميع كل العوامل متعاونة ، باستثناء المستثمر الرأسمالى ، وعلى استخدام الدولة والسلطات المحلية مع ابعادها فى نفس الوقت عن الإدارة الفعلية . وبذلك اختلفت الصيغه الجديدة « لسيطرة العمال » كثيرا فى روحها عن المفهوم السندكالى القديم ، ولكن كان من الواضح أنها مستمدة منه تحت تأثير تجربة فترة الحرب من الاقتصاد « المباشر » التى حقق فيها العمال شيئا من المشاركة .

ولم تنته هذه الخطط إلى شىء . ولم يكن هناك طبعا أى تفكير فى أن تقوم بتنفيذها أية حكومة يحتمل أن تتاح للشعب الفرنسى فى المستقبل القريب ، كما أن « الكونفدرال » نفسه سرعان ماشغل تماما بنزاعاته الداخلية بحيث أنها طرحت فى زوايا النسيان . وبعد أن عمل « مجلس العمال » بأقصى سرعة بضعةشهور ، جمد عن العمل ، وكل مابقى هو أن الحزب الاشتراكى الفرنسى بعد انقسامه أدرج فى برنامجه مفهوم « الكونفدرال » عن « التأميم المصنع » . ومنذ البداية هاجم اليسار النقابى ، الشيوعيون والسندكاليون الثوريون على السواء ، خطة « مجلس العمال » على أساس انها نكسة نحو الاصلاح ، وانها تنطوى على تعاون طبقى مع

العناصر الإدارية من الطبقة الوسطى ومع الدولة البورجوازية — وكان ذلك فى الواقع هو ما فعلته الخطة . وقد انصرفت الجمعيات التعاونية ، التى كان جوهو يرجو جذبها فى تحالف وثيق مع النقابات ، عن الحركة فى أحداث ١٩٢٠ ، وفقد « الكونفدرال » الكثير من قوته حتى قبـــل انفصال « الكونفدرال الوحدوى » بحيث تحطم كل أمل فى تحقيق ولو جزء من إرادته . ومع ذلك فإن « الكونفدرال » بوضعه هذه المشروعات فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ أسهم فعلا بالمساهمة البناءة الوحيدة للاشتراكية الفرنسية فى التفكير الاشتراكى إبان سنوات ما بعد الحرب مباشرة . بيد أن النتيجه العملية الوحيدة لها كانت إنشاء « مجلس اقتصادى قومى » جديد بواسطة حكومة هيريو الراديكالية فى ١٩٢٤ ، وكان مؤلف من ممثلين لاتحاد أصحاب الأعمال والنقابات والجمعيات التعاونية وعدد آخر من الهيئات . ولكن فى حين طالب « الكونفدرال » ببرلمان اقتصادى لديه سلطات حقيقية تماثل سلطات البرلمان السياسى ، كان « المجلس الاقتصادى القومى » مجرد هيئة استشارية لم يسمح لها إلا بدراسة المشاكل الاقتصادية واصدار التوصيات بشأنها وللحكومة أن تقبلها أو ترفضها أو تتجاهلها . ولم يؤد انشاؤه إلى أى تغيير حقيقى فى البنيان الاقتصادى للمجتمع الفرنسى .

فلماذا كان الفكر الاشتراكى الفرنسى بصفة عامة فقيرا إلى هذا الحد وخاليا من الأفكار فى سنوات ما بعد ١٩١٤ ؟ ربما كان الأمر مجرد مصادفة — لمجرد أنه لم يظهر أى مفكر فرنسى بارز . ولكننى أميل إلى الاعتقاد بأنه كان من العسير تماماً على أى مفكر واقعى أن يجد طريقه بوضوح فى الظروف السائدة فى فرنسا بعد الحرب . فقد تعرضت فرنسا لخسارات فادحة بسبب الحرب ، لا فى تدمير المناطق الشمالية فحسب ، بل وأكثر من ذلك فى التضحية بحياة الشباب وفى قلقلة العلاقات الثقافية . فالاشتراكية فى جوهرها صورة من التفاؤل ، يقوم على الاعتقاد بأن المجتمع يمكن ، ويجب ، تحسينه بالتخطيط المقصود ، وقد كانت فرنسا منذ ١٩١٨ بلدا غلب عليه فعلا التشاؤم إلى حد كبير ، لا يثق فى المذاهب القديمة وترعبه التيـــارات الفكرية الجديدة — بدلا من أن تؤدى إلى رفع

معنوياته . وقد تأثرت أقلية ، ذات صوت مرتفع جدا ، بالأحداث فى روسيا تأثرا عميقا ، وكانت مستعدة تماما لقبول الزعامة الروسية لأن البلشفية أتاحت لهم دعوة للعمل لا تتطلب مجهودا فكريا كبيرا . بيد أن الأغلبية ، حتى بين النشطين فى النقابيين والاشتراكيين ، لم تستجب استجابة كاملة مطلقا لهذا الحافز أو — إذا استجابوا — وجدوا قبل أن يمضى وقت طويل أنه غير مرض ، ولما اخفقوا فى مواجهته بأى حافز بديل هبطوا إلى وهدة الجمود المتشكك فى كل شىء . وكانت هناك عوامل أخرى — وبخاصة ما عرف عن الفرنسيين من زمن طويل من العزوف عن الإسهام بانتظام فى تأييد أية قضية — تساعد فى تفسير المعدل غير العادى الذى كانت عضوية كل من النقابات والحزب تنخفض وترتفع به من لحظة إلى لحظة تقريبا ، ولكن مما لا شك فيه أن سببا من أهم هــــذه الأسباب فى عدم الاستقرار هو أن الناس ، مع عدم وجود أى إحساس واضح بالاتجاه ، كانوا يتغيرون بسرعة من حالة ثورة مشاعر إلى حالة إحساس بنوع من عدم الجدوى ، المرة تلو المرة وتدفقوا على الحركات والحملات أو انصرفوا عنها تبعا لما تمليه عليهم حالتهم المزاجية . فليس فى أوروبا كلها بلد أثارت فيه الثورة الروسية حماسا وترحيبا كما فى فرنسا ، ولكن ليس هناك بلد آخر يمكن فيه الاعتماد على هذا الحماس كأساس لنشاط مستمر أقل من فرنسا .

ولا ريب فى أن هذه السمات فى حركة الطبقة العاملة الفرنسية ليست جديدة . ولم تولدها الحرب أو الأحداث فى روسيا بل زادتها حدة فقط . وكانت موجودة بوضوح فى « الكونفدرال » قبل الحرب ، وإلى حد أقل ، فى الحزب الاشتراكى أيضا . ففى كليهما كان أتباع جيزده ، الذين يعجبون بقوة الحركة الألمانية وحسن تنظيمها ويحسدون الألمان عليها ، يمثلون أكثر العناصر ثباتا ، ومما له مغزى أن معاقل أنصار جيزده كانت أساسا فى شمال فرنسا الذى اجتيح وتعرض لأكبر قدر من الدمار . وبالمقارنة بأنصار جيزده كان أتباع جوريه الاشتراكيون والسندكاليون الثوريون الذين نبذوا زعامة الحزب جماعتين غير مستقرتين ، وإن كانت أسباب عدم ثباتهما مختلفة . فقد كان السندكاليون أساسا متمردين

على تقليد الدولة البورجوازية بأكله وكانوا دائماً يتحينون كل فرصة اتجاه تمردى لدى الجماهير ، ويعتمدون على قدرتهم فى قيادة الجماهير عند ما تحين اللحظة المناسبة أكثر مما يعتمدون على أى مجهود مستمر فى تنظيم الجماهير . أما جوريه فإنه كان مخلصا إخلاصا عميقا للتقاليد الجمهورية ، كما ظهر فى وقت « قضية دريفوس » . أو كان أساسا سياسيا راديكاليا تحول إلى الاشتراكية لأنه نظر إليها باعتبارها استكمالا لما بدىء به فى ثورة ١٧٨٩ . وكاشتراكى قبل قرار « الدولية الثانية » ضد اشتراك الاشتراكيين فى حكومات بورجوازيه إلا إذا دعت إلى ذلك أسباب شديدة جدا — قرار كاوتسكى فى ١٩٠٤[1] ، كما أنه رأى أكثر من أى زعيم اشتراكى آخر ضرورة التسليم بمطالب النقابات التى تضمنها « ميثاق آمين » فى ١٩٠٦ . بيد أن هذا القبول لم يجعله أقل راديكالية فى الروح أو أقل حماسة فى التمسك بأن واجب جميع الأشخاص الطيبين هو أن يسارعوا إلى الدفاع عن الجمهورية ضد أعدائها من الداخل أو الخارج . وكان متحمسا أيضا فى نزعته الدولية وكراهيته للحرب ؛ ولكن ليس هناك ظل لشك فى أنه لو كان حيا فى سنوات الحرب لسارع بقوة إلى الدفاع عن القضية الوطنية — وإن كان فى اعتقادى ، سيظل محتفظا بهدوئه وسينتهز أول فرصة للانضمام إلى قضية السلام على أساس المفاوضة . وأنا متأكد أن لونجيه كان أكثر إخلاصا من رينوديل لروح جوريه ، وإن كان أقل منه بكثير فى القدرة وقوة الخيال فى الفهم . بيد أن راديكالية جوريه السياسية كانت من عوامل عدم الاستقرار فى جناحه داخل الحزب الاشتراكى ، لأنها شجعت الفرنسيين اليساريين على التأرجح بين الاشتراكية والراديكالية ، أو على الأقل بين الاكتفاء الذاتى الاشتراكى والتحالف مع اليسار البورجوازى . ولست أقول أن جوريه كان مخطئا فى الاتجاه الذى اتخذه ، برغم أن كلا من أنصار جزده والسنديكاليين هاجموه من أجله . وأنا متأكد من أنه كان شرطا ضروريا لنمو الاشتراكية كقوة برلمانية بسرعة ، ومع ذلك فقد أدى إلى جعل الاشتراكية غير مستقرة لأنه كان ضد الفصل الكامل ، اجتماعيا وسياسيا ، بين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين ، وهو الانفصال

---

(١) انظر المجلد الثانى : الجزء الأول : الفصل الثانى

الذى تميز به كل من مذهب حيزده فى فرنسا والديموقراطية الاشتراكيـة فى ألمانيا ، وكذلك السندكالية الثورية أيضا ـــ وإن كان بصورة مختلفة تماما .

وكان الموقف إبان الحرب وبعدها مباشرة مختلفا كل الاختلاف . فلم تعد حركة الطبقة العاملة حزبا ثالثا يتدخل فى الصراع بين اليمين البورجوازى واليسار البورجوازى ، بل الخصم الأول « لكتلة وطنية » اجتمع فيها راديكاليون ورجعيون على السواء . ولم يكن الاشتراكيون ، حتى لو اتحدوا ، من القوة بحيث يقتربون من هزيمة هذه « الكتلة » انتخابيا ، ولكن بمساعدة النقابات كانوا من القوة بحيث يستطيعون إحراجها ، وإن لم يكن بحيث يقلبونها بوسائل ثورية . فقد كانت هناك ، كما فى إيطاليا بعد الحرب ، كتلة ضخمة من المشاعر الثورية ، ولكنها لم تكن كافية لتكون أساسا لثورة . فضلا عن أنه فى حين كان مركز الثورية قبل الحرب فى النقابات ، فإنه فى ١٩١٩ كان الموقف قد تغير . فقد نقلت الأحداث فى روسيا وإنشاء الكومنترن مركز المشاعر الثورية إلى الحزب الاشتراكى . فزعامة « الكونفدرال » كانت قد تخلصت من من ثوريتها القديمة وصارت إصلاحية ، وبرغم أنه كان هناك عنصر ثورى كبير باق فى النقابات ، وبخاصة بين « عمال المعادن » و « رجال السكك الحديدية » ، فإن هـــذه العناصر هزمت سريعا عندما حاولت أن تتحدى سلطة الدولة البورجوازية ـــ لأنها لم تستطيع أن تتجه نحو « الكونفدرال » ولا نحو الحزب الاشتراكى فى طلب التأييد الموحد المستمر . لقد كان « الكونفدرال » مشغولا بمشروعاته الخاصة « بالتأميم المصنع » وبمطالبه من أجل إنشاء « المجلس الاقتصادى القومى » بسلطات « برلمان صناعى » ، ولم تكن « الأغلبية » الجديدة التى أسقطت القديمة وحلت محلها فى السيطرة على الحزب الاشتراكى أكثر ثورية بكثير ، على الأقل فيما يتعلق بزعامتها ، من الفريق المهزوم . ولا ريب فى أنه كان هناك بين أولئك الذين صوتوا مع لونجيه ضد رينوديل عنصر ثورى نام كبير ، ولكن الأمر اقتضى سنتين حتى يصير هـذا العنصر من القوة بحيث يهزم رينوديل ولونجيه مجتمعين ويحول فريق الأغلبية فى الحزب الاشتراكى إلى

الحزب الشيوعى — ووقت أطول من ذلك بكثير لوضع الحزب الجديد فى القالب الذى طلبه الكومنترن . وفى الوقت الذى تم فيه تحقيق أول هذين الشيئين كانت موجة المشاعر الثورية قد تراجعت وصار من الواضح أن وقت العمل الثورى — إذا كان له وقت — قد فات . والحقيقة أنه لم يكن هناك قط وقت للعمل الثورى ، وكان الجميع يعرفون ذلك باستثناء قلة من المتعصبين . ولكن لا النقابات ولا الحزب الاشتراكى ولا الشيوعيون كانوا مستعدين بأى بديل عملى . فقد كانوا ، مثل الإيطاليين ، مشغولين بالقتال فيما بينهم بحيث لم يستطيعوا التفكير كثيرا فى ابتكار سياسات جديدة تلائم ظروف فرنسا بعد الحرب .

كما يجب ألا ننسى من حسابنا فيما يتعلق بفرنسا بعد الحرب ، وقد أرهقتها خسائر الحرب ، أنه كان يوجد ، جنبا إلى جنب مع النزعات الأخرى ، تيار قوى من المشاعر ضد الحرب فى كل صورها . وكان هذا الشعور ، الذى استطاع أن يتخذ أشكالا مختلفة ، واضحا بصفة خاصة بين طوائف مثل المدرسين وصغار الموظفين ، اللتين كانتا ممثلتين تمثيلا قويا فى الحزب الاشتراكى ، ولم يجد هذا الشعور سبيلا إلى التعبير عن نفسه فى الدعوة للسلام ولا فى التعاطف مع الشيوعية كوسيلة للسلام عن طريق الثورة . وكانت الشخصيتان الأدبيتان البارزتان لهذه الاتجاهات هما هنرى باربيس (١٨٧٣ — ١٩٣٥) ورومان رولان (١٨٦٦ — ١٩٤٤) . وقد نشر باربيس ، الذى خدم فى الجيش الفرنسى كجندى عادى ، وصفا حيا لفظائع القتال فى « النار » ١٩١٦ . وبرغم مناهضته العنيفة للروح العسكرية حصل على « جائزة كونكور » ، تلاه مؤلفه بكتابات أخرى مناهضة النزعة العسكرية ، منها « كلاريه » (١٩١٩) و « أحاديث مقاتل » (١٩٢٠) . وبعد الحرب انضم إلى الشيوعيين ، وفى النهايه استقر فى روسيا إلى أن مات . وقد بلغ رولان ، الذى عرف فى أول الأمر ككاتب فى الموسيقى وناقد فنى وأحد المحررين الرئيسيين فى صحيفة بيجوى « كاييه دى لاكانزيم » ، ذروة شهرته قبل الحرب

بقصته المسهبة التى ظهرت فى عشرة مجلدات « جين كريستوى » (١٩٠٤ — ١٩١٢) والتى منح من أجلها جائزة نوبل للأدب فى ١٩١٥ . وكان فى ذلك الوقت من دعاة السـلام فعلا ، ونشر « حياة تولستوى » فى ١٩١١ . وأثناء الحرب لجأ إلى سويسرا حيث أصدر مؤلفه الداعى إلى السلام « فوق المعركة » (١٩١٥) ودراسة ثانية عن تولستوى بعد ذلك بعامين . وبعد الحرب صار اهتمامه عميقا بالهند ، وبخاصة المهاتما غاندى ، الذى نشر عنه دراسة فى ١٩٢٤ . وفى أواخر حياته عدل نزعته السلامية وانضم إلى قضية الشيوعية كطريق للسلام . (انظر كتابه « بالثورة السلام » ١٩٣٥) . بيد أنه فى ١٩٣٩ سارع إلى الإنضمام إلى قضية الحلفاء ضد النازية فى خطاب يلتهب حماسة وجهه إلى دالادييه .

وقد كان باربيس ورولان شخصيتين مهمتين . ولـكنهما لم يكونا اشتراكيين أولا ، ولا يمكن القول بأن أيا منهما أضاف جديدا متميزا للفـكر الاشتراكى . وكان ما دفعهما نحو الشيوعية هو إحساسهما بفظاعة ووحشية الأساليب الحديثة فى الحرب ، ومعه خيبة أمل كاملة فى سياسيى جميع الأحزاب القديمة . والواقع أن فرنسا تعرضت لخسائر جسيمة من القتلى والمشوهين فى أعداد كبيرة من أبنائها بحيث أن هذا الإحساس بخيبة الأمل كان قويا جدا . فساعد الشيوعيين على السيطرة على الحزب الاشتراكى ، ولـكن كثيرين ممن انضموا فى هذه الحالة المزاجية إلى الشيوعية انصرفوا عنها بعد ذلك وفى حالات كثيرة انصرفوا عن كل صور النشاط السياسى ، فى حين عاد غيرهم بسرعة إلى الحزب الاشتراكى وصاروا من مؤيدى جناحه الداعى إلى السلام . بيد أن الاشتراكيين ، برغم أنهم استعادوا قوتهم إلى حد ما بعد الهبوط الشديد الذى وصلوا إليه فى وقت الإنفصال عن الشيوعيين ، لم يستطيعوا قط أن يسترجعوا ولاء جمهرة العمال الصناعيين . فقد ظلت الحركة العاملة الفرنسية ، طوال العشرينات وحتى تكوين « الجبهة الشعبية » ، كرد فعل لخطر النازى فى منتصف الثلاثينات ، منقسمة على نفسها

سياسيا وصناعيا إنقساما بلغ من العمق حدا جعلها غير قادرة على التأثير كثيرا في سير الأحداث أو حتى على توفير حماية فعالة لمصالح العمال عن طريق المساومة الجماعية .

الفصل الرابع عشر

بلجيكا وسويسرا

بلجيكا

أدى خرق حياد بلجيكا فى أغسطس ١٩١٤ إلى وقوف حزب العمال البلجيكى كتلة واحدة وراء الحكومة فى تأييد مجهود الحرب . وانضم زعيمه إميل فاندرفلد (١٨٦٦ — ١٩٣٨) إلى الحكومة وزيراً للدولة ، وبذلك بدأ عهد جديد من سياسة الاشتراك فى الوزارة استمر بعد الحرب .

وأصدر الحزب بياناً يدعو فيه أعضاءه إلى الدفاع عن الوطن . وانتقلت الحكومة إلى المنفى هرباً من الغزو الألمانى ، وسرعان ما استقرت فى أرض فرنسية على الهافر . وكان فاندرفلد منذ أمد طويل رئيسا للمكتب الاشتراكى الدولى . الذى كان مقره فى بروكسل ، وكان سكرتيره أيضا بلجيكى هو كاميل هويسمانز (ولد ١٨٧١) . وأثير على الفور موضوع ما إذا كان فاندرفلد يستطيع أن يحتفظ بمركزه ، بعد إذ صار وزيرا . على رأس الدولية . وكان زميله فى زعامة حزب العمال لويس بروكير (١٨٧٠ — ١٩٥١) من بين أولئك الذين أعربوا عن شكهم فى سلامة هذا الوضع ، ولكن فاندرفلد أصر على حقه فى الاحتفاظ بالمركزين . وانتقل « المكتب الاشتراكى الدولى » وعلى رأسه هويسمانز إلى أرض محايدة فى هولندا ، وبذلك انقطعت الصلة المباشرة بين « المكتب » ورئيسه وكذلك بينه وبين البلجيكيين الذين كانت تتألف منهم لجنته الإدارية . وقد احتفظ هؤلاء أيضا بمراكزهم الرسمية فى اللجنة ، ولكن حل محلهم مندوبون هولنديون للقيام بالعمل اليومى « للمكتب » . وبقى إدوار آنسيلى (١٨٥٦ — ١٩٣٨) ، الزعيم

الثانى بعد فاندرفلد ، فى بلجيكا تحت الاحتلال الألمانى وفعل مافى وسعه للمحافظة على بقاء المنظمات العمالية والاشتراكية .

وقد تعرضت الصناعه البلجيكية لخسارة قاسية تحت الاحتلال ، وكان هناك أيضا نقص شديد فى الطعام . وشرعت منظمات العمال فى العمل على تنظيم خطة لإغاثة المتعطلين فى مواجهة مصاعب كثيرة ، من جانب سلطات الاحتلال التى فرضت دكتاتورية عسكرية ، ومن جانب أصحاب الأعمال الذين حاولوا إبعاد النقابات عن التمثيل فى الهيئات الرسمية التى تتولى إغاثة المتعطلين . وفيما يتعلق بمشكلة الطعام ، التى كانت صعبة جدا بسبب مطالب الألمان وحصار الحلفاء كذلك ، قام الاشتراكى جوزيف ووترز (١٨٧٥ — ١٩٢٩) بدور بارز داخل بلجيكا ، فى حين فعلت الحكومة فى المنفى ما فى وسعها للحصول على الترخيص باستيراد المؤن ، وقد رفض الحلفاء فى أول الأمر رفع الحصار أو تخفيفه . ولكن بالنظر إلى خطر الموت جوعا يحل بجماهير كبيرة تم أخيرا الاتفاق على ترتيب أنشئت بمقتضاه « لجنة لإغاثة بلجيكا » تشرف عليها سفارتا الولايات المتحدة واسبانيا ، وسمح للمواد الغذائية التى تحصل عليها اللجنة بالمرور من الحصار . وقد ظل هربرت هوفر على رأس هـذا العمل إلى أن دخلت الولايات المتحدة الحرب ، ثم تولته بعد ذلك لجنة هولندية اسبانية .

وكان الموقف الاقتصادى يسير من سيء إلى أسوأ تحت ضغط الألمان . إذ لم يكن من العسير الحصول على المواد الأولية فحسب : بل إن الألمان بدأوا قبل مضى وقت طويل فى نقل المصانع البلجيكية التى يمكن أن تستخدم فى مجهود الحرب إلى ألمانيا ، وقد ذهبوا حتى إلى تدمير المصانع دون سبب ، وعملوا فى نفس الوقت على إرغام العمال البلجيكيين على العمل تحت أوامر الألمان فى خدمة قوات الاحتلال . وقد أثار ذلك مقاومة كبيرة ، وبخاصة فى المناطق التى تتكلم الفرنسية ، ولكن الأمور ساءت عن ذلك كثيرا عندما شرع الألمان فى ١٩١٧ فى انتهاج سياسة جديدة من ترحيل كتل العمال البلجيكيين للعمل فى ألمانيا . وقد رحل بهذه الطريقة ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ ، وأرسل ٦٠,٠٠٠ آخرين للعمل فى

الجبهة فى فرنسا ، يحفرون الخنادق ويبنون سكك حديد الطوارىء ، ويقومون بأعمال أخرى للجيش الألمانى . وفى ألمانيا كان المرحلون يوضعون فى معسكرات اعتقال ، ومنها كانوا يرسلون فى مجموعات للعمل فى المصانع أو فى فرق العمل تحت ظروف قاسية جدا . وكانت هناك احتجاجات قوية من جانب الدول المحايدة ودول الحلفاء على السواء ضد هذا الخرق للقانون الدولى ، ولكن الألمان تجاهلوها ، وشددوا ضغطهم باستمرار ، وبخاصة إبان ١٩١٨ .

وكانت سياسة الحكومة الألمانية أن تفعل كل ما تستطيع لإقامة حاجز بين الجزء الذى يتحدث الفلمنكية والجزء الذى يتحدث الفرنسية فى بلجيكا ، مع تفضيل الفلمنكيين فى المناطق المختلطة . وظهر بين الفلمنكيين البلجيكيين حزب على استعداد للتعاون مع الألمان مقابل ما يحصلون عليه من ميزات ، وأرادوا تنظيم دولة فلمنكية منفصلة تحت حماية الألمان . وشجع الألمان هذه الحركة ، ولكن أوقفهم الاحتجاج من جانب المحايدين وقوة المشاعر ضد الانفصال فى المناطق المختلطة الوسطى عن الاعتراف نهائيا بالدولة الفلمنكية المقترحة . وفى بروكسل فرقت القوات الألمانية بعنف شديد مظاهرة كبيرة قامت ضد الانفصال ولكن هذه المظاهرة كانت من العوامل التى منعت الألمان من الاستمرار فى هذه السياسة .

وفى هذه الأثناء ، خارج بلجيكا ، استمر فاندرفلد وزملاؤه فى الهافر وفى لندن يمنحون التأييد الكامل لجهود الحلفاء الحربى ، واتخذوا فيما يتعلق بشئون « الدولية » موقفا حازما ضد أى اجتماع بالاشتراكيين الألمان ما دامت الجيوش الألمانية مستمرة فى احتـــلال أرض بلجيكية . وقد قام الزعماء البلجيكيون الاشتراكيون فى المنفى بدور نشط فى سلسلة المؤتمرات التى عقدها اشتراكيو الحلفاء حول أهداف الحرب ، ووقفوا إلى جانب أولئك الذين أصروا إلى أقصى حد على ضرورة القتال حتى النهاية . ولم يكن من المتوقع أن يتخذوا أى موقف آخر فى حين لم يكن الألمان محتلين بلادهم فقط ، بل ويرفضون أيضا إعطاء أى تأكيد بأن بلجيكا ستستعيد استقلالها بعد الحرب ويضعون خططا ، إن لم يكن

لضمها مباشرة ، فعلى الأقل لتحويل بلجيكا دائماً إلى دولة تابعة تحت السيطرة الألمانية . وأثار هـــذا الموقف صعوبات عندما بدأت « اللجنة الهولندية السكندنافية » فى ١٩١٧ ، بالتعاون مع كاميل هويسمانز ، فى وضع خطة المؤتمر الاشتراكى الدولى المقترح عقده فى ستوكهلم . وكان الاشتراكيون البلجيكيون الذين بقوا فى بلجيكا وتعرضوا للاضطهاد المتزايد من جانب سلطات الألمان متلهفين فى حالات كثيرة طبعاً على إنهاء الحرب بسرعة ، إذا كان ذلك يمكن أن يتم بشروط تعيد إلى بلادهم استقلالها ؛ وكان بعضهم ، ومنهم آنسيلى ، أكثر ميلا إلى تأييد مشروع ســـتوكهلم من الزعماء فى المنفى . ولكن لم تكن لديهم وسيلة للضغط الفعال على حكومتهم فى المنفى ، ولا على فاندرفلد وزعماء الحزب خارج بلجيكا ، الذين كانوا يستطيعون التأثير على اشتراكيى الحلفاء الآخرين .

وقد استقال الوزراء الاشتراكيون من الحكومة البلجيكية فى المنفى قبل إعلان الهدنة فى ١٩١٨ بأيام قلائل . وقد نجم هذا التصرف عن إضراب كان قد قام بين العمال البلجيكيين الذين يعملون فى فرنسا تحت رعاية الحكومة البلجيكية . فقد طالب المضربون بمعدلات الأجور المسموح بها للعمال الفرنسيين الذين يقومون بأعمال مشابهة ، ولكن الحكومة لم ترفض هذا الطلب فحسب بل وهددت المضربين بالعقاب الذى تفرضه الأحكام العسكرية . ولم يحدث ذلك بسبب الهدنه ؛ ولكن الاستقالات لم تسحب . بيد أن الحكومة البلجيكية أعيد تأليفها على الفور تقريباً عند عودة الملك والسلطات المنفية إلى الأرض البلجيكية ؛ وحصل الاشتراكيون على إذن من حزب العمال البلجيكى لدخول وزارة ائتلافية على نطاق واسع جديدة تتولى مهمه التعمير الملحة . وفى الوزارة الجديدة عين فاندرفلد وزيراً للعدل ، وجول دستريه (١٨٦٣ — ١٩٣٦) وجوزيف ووترز فى مناصب وزارية أخرى . وانضم إليهم إدوارد انسيلى بعد قليل .

وقد كان للحزب الكاثوليكى منذ ١٨٨٤ أغلبية باستمرار فى البرلمان البلجيكى

إلى الإنتخابات العامة فى ١٩١٩ ، التى تمت أولا على أساس حق إنتخاب ضيق وبعد ذلك بقليل على أساس حق الإنتخاب للرجال مع تخفيفه بتعدد الأصوات للطبقات الأكثر ثراء . وفقد الحزب الكاثوليكى أغلبيته فى أول إنتخابات تمت بعد الحرب على أساس حق الإنتخاب للرجال حقيقة ، ولكنه ظل أكبر حزب. وكانت الأحزاب الثلاثة الرئيسية - الكاثوليكى والعمال والأحرار - كلها ممثلة فى أول حكومة بعد الحرب ؛ وقد أصدرت هذه الحكومة مجموعة كبيرة من التشريعات الإجتماعية التقدمية . وارتفع عدد أعضاء النقابات من حوالى ٢٠٠,٠٠٠ عضو فى ١٩١٤ إلى حوالى ٦٠٠,٠٠٠ بعد الحرب مباشرة ، وفى ١٩٢١ كانت « اللجنة النقابية المركزية » قد ارتفعت إلى ٧٢٠,٠٠٠ ، عدا النقابات التى نظمت تحت رعاية الكاثوليك . وقد استطاع الإشتراكيون فى موقف ما بعد الحرب ، وبمساعدة الجناح التقدمى من الكاثوليك فى معظم المسائل ، ممارسة ضغط قوى . ففى انتخابات ١٩١٩ حصل حزب العمال على ٧٠ مقعدا ، مقابل ٢٤ كانت له فى ١٩١٤ . وفى ١٩١٩ تم إصدار قانون « بيوم الثمان ساعات » ، برغم المعارضة الشديدة من جانب أصحاب الأعمال ، وكذلك أدخلت تغييرات كبيرة فى نظام الضرائب بتطبيق مبدأ الدخل المتصاعد وفرض ضرائب على التركات . كما وضع أيضا نظام معاشات الشيخوخة موضع التنفيذ .. ولكن لما بدأت مخاوف البورجوازية تزول ، اشتدت المقاومة ضد مثل هذه الإجراءات ، وبدأت داخل حزب العمال تنمو معارضة ضد استمرار الإشتراكيين فى وزارة تسيطر عليها البورجوازية . وفى مؤتمر الحزب فى ١٩٢٠ كان ثلث الأصوات ضد الاشتراك ، وفى العام التالى أكثر من الخمسين ضده : وشرع الجناح اليسارى يعمل فى تنظيم جماعاته الخاصة به داخل الحزب تحت اسم « أصدقاء المضطهدين » ؛ وعندما أمر الحزب هذه الجماعات بأن تحل نفسها ، انفصل المخالفون ، ودعمهم قطاع من « حركة شباب الحزب » ، وأنشأوا الحزب الشيوعى البلجيكى كقطاع من الكومنترن . وتحت ضغط هذه التطورات استقال الاشتراكيون من الحكومة فى ١٩٢١ . وفى الانتخابات العامة التى أعقبت ذلك هبط عدد ممثلى حزب العمال

فى مجلس النواب إلى ٦٨ ولكنه ارتفع من ١٣ إلى ٥٢ فى مجلس الشيوخ الذى انتخب بعد إصلاح دستورى ؛ كما كانت هناك مكاسب كبيرة جدا فى الانتخابات المحلية لمجالس الأقاليم ومجالس الكوميون أيضا . وخلال السنوات القليلة التالية خفضت الحكومة الإئتلافية المكونة من الكاثوليك والأحرار أجور البطالة وعدلت قانون المعاشات وهاجمت بعدة طرق حقوق النقابات التى كانت قد حصلت عليها فى ١٩١٩ . ودعمت هذه الإجراءات الرجعية مركز حزب العمال ، الذى ارتفع عدد ممثليه فى انتخابات ١٩٢٥ إلى ٧٨ فى مجلس النواب وصار بذلك أكبر حزب لأول مرة ، وإن كان لا يزال بعيدا جدا عن تكوين أغلبية خاصة به . وعندئذ رفض الاشتراكيون تأليف حكومة خاصة بهم ، ولكنهم وافقوا على دخول ائتلاف مع الكاثوليك بهدف تثبيت العملة ، التى كانت تنخفض بشدة بسبب ارتفاع التكاليف الاقتصادية للتعمير . وفشلت أول محاولة فى التثبيت ، وبمصاحبة ما عرف باسم « الهرب من الفرنك » ، تعرضت العملة البلجيكية لكارثة انخفاض آخر . وعندئذ حل محل وزارة الإئتلاف من الكاثوليك والاشتراكيين وزارة من جميع الأحزاب برئاسة هنرى جاسبار ؛ ونجحت الحكومة الجديدة فى النهاية فى تثبيت العملة بتأييد الاشتراكيين . ولكن بعد ذلك مباشرة اختلف الاشتراكيون مع الأحزاب البورجوازية حول موضوع الخدمة العسكرية ، التى أراد الاشتراكيون تخفيضها إلى ستة أشهر ؛ وفى ١٩٢٧ ترك حزب العمال الحكومة . فأعيد تأليفها بدونهم على أساس الائتلاف بين الأحرار والكاثوليك . ومن ١٩٢٧ إلى ١٩٣٥ ظل الاشتراكيون فى المعارضة.

ولم تستطع الشيوعية البلجيكية إبان سنوات ما بعد ١٩١٨ أن تجمع كتلة كبيرة من الأنصار قط ، برغم أنها كانت نشطة باستمرار . ولم تصبح مهمة إلا فى أواخر العشرينات ، إبان أزمة تثبيت العملة ، بالنظر إلى البطالة الشـديدة وسياسات الاقتصاد القومى التى وضعت قيودا شديدة على معونة التعطل . وعندئذ انتهج الشيوعيون سياسة نشطة من العمل من داخل النقابات ، ووضعوا أنفسهم على رأس حركة اضراب غير رسمية أدت إلى قلاقل خطيرة وإلى انقسام حاد فى

صفوف الاشتراكيين والنقابيين . بيد أن الشيوعيين لم يتقدموا كثيراً من الناحية السياسية ، فلم يكن لهم سوى عضوين فى انتخابات ۱۹۲۹ العامة ، ووقعوا فى صراع حاد فيما بينهم — بين المؤيدين الملتزمين (Orthodox) للكومنترن وأقلية تروتسكية كبيرة طردت فى ۱۹۲۸ .

وقد بقيت الحركة الاشتراكية فى العشرينات فى الغالب بزعامة نفس الأشخاص الذين كانوا على رأسها قبل الحرب . فقد ظل فاندرفلد يحتل مركزه كزعيم للحزب بلا منازع ، ومعه لويس دى بروكير ، الذى كان قد أسهم فى أعمال « الدولية الثانية » بمساهمات نظرية مهمة ، وجوزيف ووتر ، الذى قوى مركزه جدا نتيجة لزعامته للحركة داخل بلجيكا إبان الحرب ، والمجاهد التعاونى القديم أدوارد آنسيلى ، وكورنيل ميرتنز (۱۸۸۰ — ۱۹٥۱) الزعيم النقابى الذى صار نائب رئيس « الفدرال الدولى للنقابات » فى امستردام ، وهنرى دى مان (۱۸۸٥ — ۱۹٥۳) الذى كان قد صار مرموقا قبل الحرب بوصفه منظم « الشباب الاشتراكى » والذى سيصير صاحب النفوذ النظرى الأول إبان الثلاثينات ، عندما يضع « خطة العمل » المشهورة ويخلف فاندرفلد فى رئاسة الحزب . بيد أن هذه الفترة من نشاطه تقع خارج نطاق هذا المجلد ، وكذلك مغامراته المتأخرة عندما بقى فى بلجيكا إبان الحرب العالمية الثانية كمستشار للملك تحت الاحتلال الألمانى واتهم بالتعاون مع النازى. ويقول هو إنه لما كان قد اعتقد أن النازى انتصروا فى الحرب فقد بقى فى بلجيكا بأمل حماية زملائه الاشتراكيين ضد الاضطهاد الألمانى . وواضح أنه تعاون معهم الى حد ما ، وهو مقتنع بضرورة الاتفاق مع « النظام الجديد » للنازى . وقد كلفه ذلك مركزه فى حركة الطبقة العاملة ؛ وقضى سنوات ما بعد الحرب منفيا فى سويسرا ، وأصدر ونشر عدة دفاعات عن موقفه ، مثل « الفارس الوحيد » كما استمر يكتب كتابة قوية عن الأزمة التى تواجه العالم بعد الحرب . وقد كان دى مان شخصية مرموقة ، أيا كان الرأى فى تصرفاته الأخيرة . وكان يتحدث الفرنسية والفلمنكية والألمانية والإنجليزية بسهولة متساوية ، وإلى جانب نشاطه السياسى عمل أستاذا

فى كل من ألمانيا وأمريكا فضلا عن بلجيكا . وأهم كتبه هو « سيكلوجية الاشتراكية » (١٩٢٧) . وكان مؤلفه « خطة العمل » (١٩٣٣) ، الذى هاجم فيه عرضا الفكرة الماركسية عن تقدم الرأسمالية نحو « أزمتها الأخيرة » ، مساهمة مهمة أيضا فى سياسة التخطيط الاقتصادى .

وفى العشرينات كان مان كثيراً ما يصطدم بفاندرفلد والزعماء السياسيين القدامى فى حزبه ، متهما إياهم بأن ليس لهم سياسة اقتصادية بناءة . وجوهر حجته أن البروليتاريا ، ما دامت تحاول العمل وحدها ، ليست لديها أية فرصة فى تحقيق الاشتراكية ، على الأقل فى البلاد التى تحكمها أنظمة برلمانية ديموقراطية . فما دامت تعمل فى عزلة سيكون نجاحها محدودا ببعض التقدم نحو « دولة الرفاهة » ، وحتى هذا التقدم لا يمكن تحقيقه إلا فى أوقات الرخاء الاقتصادى ، وعرضة دائما للنكسة فى أوقات الكساد . ومن ثم دعا إلى أن البروليتاريا يجب أن تبحث عن الحلفاء فى جميع قطاعات الشعب التى عانت من الاضطهاد الرأسمالى ، وحدد من بين هؤلاء بصفة خاصة صغار رجال الأعمال والفلاحين ، الذين تحت رحمة كل من كبار رجال المال والاحتكاريين الذين يسيطرون على عدد من الصناعات الأساسية . بيد أن هذه الجماعات لا يمكن بالتأكيد أن تؤيد أى برنامج للتشريك الشامل ، إذ سيعتبرونه موجها ضدهم . ومن ثم فمن الضرورى أن يضع الاشتراكيون خطة واضحة تقصر التشريك على البنوك وأجهزة الائتمان الأخرى وعلى الصناعات التى تحت سيطرة احتكارية ، وتؤكد لأصحاب المشروعات الأقل شأنا ، ليس أنهم سيكونون بمأمن من التشريك فحسب ، بل وبأنهم أيضا سيلقون معاملة فى ظل نظام الائتمان العام بعد إصلاحه أفضل بكثير مما تحت الرأسمالية الاحتكارية .

وكان أمل دى مان بعرضه مثل هذه السياسة أن يضع حداً لحالة التوقف فى السياسية البلجيكية بأن يجتذب جمهرة أنصار الحزب الكاثوليكى ، الذى كان يقوم أساسا على تأييد النقابات الكاثوليكية وفى وسعه ، ما دام هذا التأييد

قائما ، أن يقف حائلا دون وصول حزب العمال البلجيكى إلى السلطة . ودعمت حججه عند ما أثر كساد ١٩٣١ والسنوات التاليـــة تأثيرا سيئا فى الاقتصاد البلجيكى وأدى إلى شعور منتشر بالعداء نحو إجراءات التخفيض التى واجهت بهـا الحكومة الأزمة . وفى ١٩٣٣ نجح فى إقناع حزب العمال البلجيكى بقبول « خطة العمـل » التى كانت تنطوى على تغيير كبير فى طبيعة دعوة الحزب . وخشى كثير من الزعماء الاشتراكيين ، بحق ، ان الحزب ، إذ يعمل على توسيع قاعدة دعوته ، سينقاد بعيدا عن الاشتراكية إلى نوع من التعاون الطبقى يهدم نفوذه بين الطبقة العاملة ؛ وزادت هذه المخاوف عندما صار من الواضح أن دى مان يعطف جدا على حركة « الاشتراكية الجديدة » التى كانت تنمو فى نفس الوقت فى فرنسا . ومع ذلك فإن « خطة العمل » كان فيهـا شىء من التفكير السليم ؛ لأنه مما لا ريب فيه أن الاشتراكيين البلجيكيين كانوا قد وصلوا وضعا اعتبروا فيه انقسام الطبقة العاملة بصفة دائمة بين حزب العمال والكاثوليك — وما يترتب على ذلك من ضرورة قيام وزارات ائتلافية لا تستطيع تحقيق أى تقدم حقيقى نحو الاشتراكية — أمراً يكاد يكون من المسلم به . وقد استمرت حالة التوقف ، التى كانت موجودة فى بلجيكا كما رأينا منذ ما قبل ١٩١٤ بكثير(١) ، إلى فترة ما بعـد الحرب رغم الإصلاحات الدستورية ، وكانت محاولة دى مان محاولة ذات مغزى للتخلص منه ، وإن كان بثمن مرتفع جدا هو خطر فقدان ولاء أنصاره التقليديين . ولم يقتض الأمر هذا الثمن عمليا ، ولكن حالة التوقف لم تتغير ، لأن الكاثوليك لم يسمحوا لأنفسهم بالانصراف عن حزبهم . واستمر التوقف . بل أنه فى الواقع استمر حتى الوقت الحاضر .

وقد ناقشنا نظريات بروكير وفاندرفلد فى المجلد السابق(٢) ولا حاجة بنا إلى البحث فيها هنا ثانية ، باستثناء ذكر أن فاندرفلد ، بعد أن زار روسيا فى ١٩١٧ لكى يحث الحكومة الروسية على الاستمرار فى الحرب ، صار من أشد خصوم

(١) انظر المجلد ٣ ـ الجزء ٢ ـ الفصل السادس عشر .

(٢) انظر المجلد ٣ الجزء ٢ نفس الفصل .

البلشفية . وقد رأينا كيف عاد إلى روسيا فى ١٩٢٣ بغرض تولى الدفاع عن الثوريين الاجتماعيين الذين اتهموا بالقيام بنشاط ضد الثورة ، ولم يلبث أن امتنع عن الدفاع احتجاجا على الطريقة غير العادلة التى سارت بها إجراءات القضية[1] . وكان فاندرفلد نشطا أيضا فى قضية مناشفة جورجيا[2] فى صراعهم ضد البلاشفة بعد ١٩١٨ . وقام بدور فعال فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » فى برن ١٩١٩ وفى « الدولية الثانية » بعد إحيائها . بيد أنه فى ميدان الفكر لم يضف كثيرا إلى مساهماته فى التفكير الاشتراكى قبل الحرب ، وإن كان قد استطاع ، كوزير للعدل بين ١٩١٩ و ١٩٢١ ، أن يسهم بمساهمات عملية كبيرة فى قضية إصلاح السجون والإصلاح الجنائى . وبصفة عامة تصرف الاشتراكيون البلجيكيون خلال فترة ما بعد الحرب كحزب دستورى معتدل ، على استعداد للتعاون مع الأحزاب البورجوازية فى قضايا التعمير القومى الملحة وهم يدركون تماما أنهم لا يملكون القوة الكافية لتحقيق أى برنامج اشتراكى بناء أكثر من بعض التقدم المحدود نحو « دولة الرفاهة » . وقد تعرضوا بسبب قبولهم لهذه الحدود لنقد الجناح اليسارى باستمرار ؛ ولكنهم استطاعوا دائما أن يحتفظوا بولاء الأغلبية العظمى من الاشتراكيين البلجيكيين وأن يحولوا دون نمو الشيوعية البلجيكية إلى حركة كبيرة حقيقة . والواقع أنه لم يكن هناك أى مجال فى بلجيكا بعد الحرب لأى نوع من النشاط الثورى ، لأن الموقف القومى كان يتطلب بوضوح مجهودا مشتركا نحو التعمير الاقتصادى وكذلك لأن وجود اتجاه انفصالى أو مطالب بالاستقلال الذاتى بين الفلمنكيين جعل الجمهرة الرئيسية من الشعب تتكتل وراء الدولة القائمة . كما ان الشيوعيين أضعفوا فرصهم بالعراك بشدة فيما بينهم؛ ولكنهم حتى إذا كانوا متحدين فانه لم يكن من المحتمل أن يجعلوا لأنفسهم أى وقع سياسى كبير . وقد كانوا فى مركز أفضل لإثارة القلاقل فى الميدان الصناعى ؛ بسبب البطالة ومشاكل الأجور الناجمة عن هبوط العملة وإجراءات التخفيض التى

---

(١) انظر الفصل السادس.

(٢) انظر نفس الفصل .

اتخذت بغرض التثبيت ؛ ولكن حتى فى هذا المجال لم يصيروا قط أكثر من عامل مزعج . فقد واجهت حركة الطبقة العاملة البلجيكية ، سياسيا وصناعيا ، خصوما من الكاثوليك أخطر بكثير من الحزب الشيوعى « وجبهاته » المختلفة . ولم يبد قط أنها ستحصل على أغلبية خاصة بها فى البرلمان ؛ ولكنها حافظت على مركزها ، فى حدود أفكارها الاصلاحية ، باصرار كبير ومهارة فى التنظيم .

* * *

سويسرا

لقد رأينا من قبل كيف أن الحزب الاشتراكى السويسرى تعاون مع الإيطاليين فى محاولة عقد اجتماع يضم اشتراكيي البلاد المحاربة بأمل وضع حد للقتال ، وكيف أن روبرت جريم (ولد ١٨٨١) وشارلس نين (١٨٧٤ — ١٩٢٦) — والأول من سويسرا الألمانية والثانى من سويسرا الفرنسية — يرجع إليهما الفضل الرئيسى فى ترتيبات عقد مؤتمر زيمروالد فى ١٩١٥ [١] . وقد عقد هذا المؤتمر ومؤتمر كينتال فى العام التالى فى أرض سويسرية ، التى كانت مكانا مرموقا للاجتماعات الدولية منذ أيام « الدولية الأولى » . وإلى ١٩١٤ كان الحزب الديموقراطى الاشتراكى السويسرى ، بزعامة أوتو لانج (١٨٦٣ — ١٩٣٦) ، يعتبر من الجناح اليمينى للحركة الاشتراكية الدولية ؛ ولكن ابان الحرب تحول قطاع كبير منه فجأة إلى اليسار ، وبخاصة بعد الثورة الروسية ؛ وفى أوائل ١٩١٩ لم يقتصر مؤتمر الحزب على تقرير الانسحاب من « الدولية الثانية » فحسب ، بل والانضمام إلى الكومنترن الحديث العهد أيضا . وكان هذا القرار نتيجة لتزايد التذمر الذى أدى ، فى السنة السابقة ، إلى تكوين لجنة مشتركة من النقابات والحزب الديموقراطى الاشتراكى لصياغة مطالب تعرض على الحكومة للاستجابة للشكاوى التى كانت تتراكم مع ارتفاع نفقات

(١) انظر الفصل الثانى

المعيشة وعجز الأجور عن ملاحقتها . ودعت اللجنة المشتركة إلى عقد مؤتمر طوارىء للنقابات والاشتراكيين ؛ واجتمع هذا المؤتمر فى أولتن فى يوليه ١٩١٨ وقرر الدعوة إلى إضراب عام للبلاد كلها إلا إذا وافقت الحكومة على الاستجابة لمطالبه . ولم تستجب الحكومة للطلبات المقدمة ؛ وزاد الأمر اشتعالا إرسال جنود الجيش ضد المضربين فى زيوريخ وتحريم المظاهرات التى اقترحت تحية لمرور عام على « الثورة البلشفية » . فدعى فعلا إلى إضراب عام لمدة ثلاثة أيام فى نوفمبر ١٩١٨ وصادف نجاحا كبيرا ، وقد توقفت السكك الحديدية بصفة خاصة توقفا تاما . وأقنع الاضراب العام الحكومة وأصحاب الأعمال بأن العمال فى حالة نضال مما ساعد على تحقيق يوم الثمان ساعات فى ١٩١٩ .

وكما رأينا من قبل ، لم يكن القرار الذى اتخذ فى ١٩١٩ بالانضمام إلى « الدولية الثالثة » هو نهاية الأمر . فقد عرضت القضية فى استفتاء عام للحزب الديموقراطى الاشتراكى وصوتت الأغلبية ضد الانضمام(١) . وأعقب هذا الرفض للكومنترن انقسام . وكانت هناك جماعة من المتطرفين ، على رأسها فريتز بلاتن (١٨٨٣ — ١٩٤٢) ، قد انفصلت لتؤلف « الحزب الشيوعى » ، وفى ١٩٢١ تكاتفت هذه الجماعة مع المنفصلين الجدد . وفى هذه الأثناء صار الحزب الديموقراطى الاشتراكى ، بعد أن تخلص من ارتباطه بالكومنترن ، عضوا فى « الدولية الثانية والنصف » التى تمخض عنها « الاتحاد الدولى » فى فينا (٢) ؛ ولكن عندما اندمجت هذه الهيئة فى « دولية برن — جنيف » اليمينية وكونتا « الدولية العمالية والاشتراكية » فى مؤتمر هامبورج ١٩٢٣ ، ظل الحزب السويسرى خارجها خوفا من حدوث انقسام آخر فى صفوفه بسبب الانضمام . وفى ذلك الوقت كان الشيوعيون ، الذين لم يستطيعوا فى أى وقت أن يحصلوا على أكثر من مقعدين أو ثلاثة فى « المجلس الوطنى الفدرالى » ، قد فقدوا كل تأييد تقريبا ؛ فى حين أن الاشتراكيين كان لديهم فى ١٩٢٨ ، ٥٠ مقعدا ، مقابل ٤١ فى

---

(١) انظر الفصل التاسع

(٢) انظر نفس الفصل

١٩١٩ ، وحصلوا على أكثر من ربع مجموع الأصوات . بيد أنهم لم يستطيعوا النجاح في انتخاب أي عضو منهم في « المجلس التنفيذي الفدرالي » ، الذي يعـــد أقرب شيء في سويسرا لمجلس الوزراء في الدول الأخرى . ولم يصر الاشتراكيون حتى مجرد أكبر حزب في « المجلس القومي » إلا في ١٩٣٥ ، ولم يصيروا قط قريبين من تكوين الأغلبية .

والواقع أن الاشتراكيين السويسريين ، بعد اتجاه قصير العمر نحو اليسار في ١٩١٨ و ١٩١٩ ، عادوا إلى سياستهم القديمة من الإصلاح المعتدل ولم تظهر عليهم أية علامة للتحول نحو أي نوع من الثورية . وقد مات العضو الرئيسي في الحزب ، هيرمان جريلنج (ولد ١٨٤٢) في ١٩٢٥ ، بعد أن عمر طويلا ؛ ولم تظهر أية شخصية بارزة لتحل محله . وقد بقي روبرت جريم ، الذي كان أكثر شخصية يسارية عاملة إبان الحرب وبعدها ، أكثر زعماء الحزب شهرة ، وصار ممثلها الرئيسي عندما انضمت إلى « الدولية العمالية والاشتراكية » .

الفصل الخامس عشر

هولندا وسكندنافيا وفنلندا

استطاعت هولندا والبلاد السكندنافية أن تحتفظ بحيادها والحرب مشتعلة في معظم أوروبا من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ . وبذلك كان من نصيبها أن تهيء موئلا مؤقتا « للمكتب الاشتراكي الدولي » عندما طرد من بلجيكا وأن تقوم بالدور الأول في محاولة عقد مؤتمر دولي يمثل حركات الطبقة العاملة في الجانبين وفي البلاد المحايدة . وقد نقل كاميل هويسمانز ، سكرتير الدولية ، مكتبه من بروكسل إلى امستردام في ١٩١٤ ، وحل مندوبون هولنديون مؤقتا محل الأعضاء البلجيكيين في اللجنة التنفيذية « للمكتب » . وكما رأينا أرسل الأعضاء الهولنديون في « المكتب الاشتراكي الدولي » في ابريل ١٩١٧ ، بعد قيام الثورة الروسية ، دعوات إلى جميع الهيئات المنتمية لحضور « مؤتمر اشتراكي دولي » يعقد في استوكهلم في الشهر التالي ، وكان ذلك بعد استشارة السكندنافيين والأمريكيين . كما تقرر أيضا إنشاء « لجنة هولندية سكندنافية » مشتركة في ستوكهلم لتتولى القيام بالترتيبات اللازمة بالتعاون مع هويسمانز و « المكتب الاشتراكي الدولي » . وقد سردنا تاريخ هذا المشروع بعد ذلك في فصل سابق : وفي هـــذا الفصل سننظر في سير الأحداث داخل هولندا والبلاد السكندنافية إبان الحرب وبعدها .

* * *

هولنـــدا

كانت الحركة الاشتراكية الهولندية ، بزعامة بيير ترولسترا (١٨٦٠ — ١٩٣٠) إلى ١٩١٤ واقعة تحت تأثير الديموقراطية الاشتراكية الألمانية إلى حد كبير ،

ولكن كان فى داخلها مجموعة قوية من دعاة السلام والمناهضين للنزعة العسكرية متأثرة إلى حد كبير جدا بداعية السلام الفوضوى دوميلا نيوفنهويس (١٨٧٦ — ١٩١٩) ، وكذلك جناح سندكالى كانت الشخصية البارزة فيه هو كريستيان كورنيلسن (١٨٦٤ — ١٩٤٢) . وكان فيها أيضا جماعة ماركسية يسارية التفت حول صحيفة « تريبيون » ، وطردت هذه الجماعة من الحزب الاشتراكى فى ١٩٠٨ وانشأت « الحزب الاشتراكى المستقل » فى العام التالى ببرنامج ثورى خالص : وكانت الشخصيات البارزة فى هذا الحزب المستقل هى دافيد وينكوب (١٨٧٦ — ١٩٤١) ، وعالم الفلك انطون بانكويك (ولد ١٨٧٣) ، والشاعر هيرمان جورتر (١٨٦٤ — ١٩٢٧) ؛ وتحول بعد ١٩١٨ إلى « الحزب الشيوعى الهولندى » . وكانت جماعة « التريبيون » تتألف أساسا من مثقفين وليس لها جماهير ، ولكن بعد الانقسام دخلت فى علاقات ودية مع فريق السندكاليين من الحركة النقابية ، الذى نما كثيرا إبان سنوات الحرب تحت ضغط النقص السائد فى الطعام والمؤن الأخرى . والواقع أن ظروف الحرب فى هولندا أثارت تذمرا كثيرا . وعملت « الثورة الروسية » على نمو المشاعر الثورية فيها كما فى غيرها ، وإن كانت الكتلة الكبرى من الحزب الاشتراكى والنقابات ظلت إصلاحية باستمرار . فقد كانت روسيا بعيدة جدا عن الاحداث هناك بحيث لم يكن لها تأثير عملى كبير على السياسة ، إلا بين اليسار المتطرف . أما ألمانيا فكان لها وضع آخر ، وعندما اندلعت « الثورة الألمانية » فى نوفمبر ١٩١٨ حدث هياج مفاجىء فى المشاعر الثورية . وتحول ترولسترا زعيم الحزب الاشتراكى اليمينى الاتجاه ، والذى كان عادة معتدلا ، فجأة الى قضية الثورة ودعا العمال الهولنديين الى الاحتذاء بالألمان ؛ ووقعت اضرابات عنيفة ، وبخاصة فى روتردام — المركز الرئيسى للاضطرابات دائما — وظلت المدينة فى يد العمال فعلا بضعة أيام . بيد أن معظم الزعماء الاشتراكيين استنكروا دعوة ترولسترا واتخذت الحكومة خطوات قوية لأخماد القلاقل . وعادت هولندا إلى هدوئها المألوف ، الا الأقلية الصغيرة التى تبعت وينكوب وجورتر فإنها احتفظت

باتجاهها الثورى واشتركت فى المؤتمر الذى تأسست فيه «الدولية الثالثة» فى مارس ١٩١٩ . وبقى مندوبها فى المؤتمر ، وهو المهندس س . روتجرز (ولد ١٨٧٩) ، فى موسكو إلى الخريف ثم عاد إلى هولندا يحمل تفويض لنين فى انشاء « مكتب أوروبا الغربية » التابع للكومنترن فى امستردام ، فى نفس الوقت تقريبا الذى كان الكومنترن ينشىء فيه « سكرتارية أوروبا الغربية » فى برلين تحت إشراف الحزب الشيوعى الألمانى . وسرعان ما سيؤدى هذا الازدواج إلى مشاكل . إذ أن مكتب أمستردام جمع فى فبراير ١٩٢٠ مؤتمرا دوليا حضره مندوبون من جماعات فى هولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبـــلاد السكندنافية وبريطانيا والولايات المتحدة ، ومثل فيه ميشيل بورودين (١٨٩٠—١٩٥٤) الكومنترن . بيد أن الشرطة قطعت الاجتماعات فى اليوم الثانى ، ولم يكن للاجتماع أى أثر عملى سوى أن موسكو أغلقت مكتب أمستردام فورا تقريبا وحولت أعماله إلى برلين .

وكان وراء هذا العمل نزاع أيديولوجى . فقد دخلت الجماعة الهولندية كما رأينا فى علاقات وثيقة مع « الاتحاد السندكالى » الذى يمثل العنصر المناهض للأساليب البرلمانية فى الحركة النقابية الهولندية ، وكان هذا العنصر متأثرا إلى حد كبير جداً بالأفكار السندكالية . وكان الكومنترن عند إنشائه قد وجه نداءه إلى السندكاليين الثوريين فى طلب التأييد ، ولم يكن قد أفصح بعد بجلاء عن نيته فى إخضاع النقابات تماما لسيطرة الحزب الشيوعى أو عن تركيز السلطة فى يده . ولكن فى ١٩٢٠ كان الموقف قد تغير ، ولم يعد هناك مكان للنقابية الثورية مستقلة فى البناء الشيوعى ، أو لقبول جماعات ترفض العمل البرلمانى ، كما كان يفعل الكثيرون من جماعة جورتر . وعندما نشر لنين فى ١٩٢٠ هجومه على مثل هذه الانحرافات — فى مؤلفه « الشيوعية اليسارية : مرض أطفال » — رد عليه جورتر على الفور فى « خطاب مفتوح للرفيق لنين » . وكان جورتر قد ذهب إلى موسكو وتحادث مع لنين ، وعاد بخيبة أمل شديدة . وكما قال لبانكويك بعد عودته : « لقد توقعت أن يحس هذا الرجل بأنه القائد الأعلى

للثورة العالمية ، ولكن كان على أن أدرك أن لنين يفكر باستمرار فى روسيا ولا يرى الأمور إلا من زاوية روسية » . ولم يكن جورتر يتهم لنين بالنزعة القومية فيما قاله ، أو بأنه يضع المصالح الروسية فوق مصالح « الثورة العالمية » . إن ما يعنيه هو أن لنين تملكته فكرة أن كل ما فعله البلاشفة فى الثورة لا بد أن يكون صحيحا ، لا فى روسيا وحدها ، بل فى كل بلد ، وأنه لا يفهم ظروف مشاعر الطبقة العاملة وحالتها فى الغرب فهما حقيقيا .

وكان لنين فى « الشيوعية اليسارية » يجادل ضد الشيوعيين الذين نبذوا العمل البرلمانى على أساس أنه « إصلاح » وسخروا بالعمل داخل النقابات باعتباره ينطوى على تفاهم مع الرجعية ، فقال انه تفكير « طفولى » أن يفترض المرء إمكان إشعال الثورة دون الحصول على تأييد الجماهير أو دون استخدام كل أداة ممكنة لمصلحتها . وكان رد جورتر فى « خطابه المفتوح » أنه فى حين كان من الممكن عمليا فى روسـيا أن يكون أساس الثورة على تحالف العمال والجنود والفلاحين ، مع البلاشفة يقودون الجماهير ويوجهونها ، فإن مثل هذا العمل غير ممكن فى غرب أوروبا . فالفلاحون والطبقات الوسطى والدنيا والمثقفون فى الغرب جميعهم ذوو عقلية بورجوازية ويعارضون الثورة : بحيث أن الثورة يجب أن تعمل دون مساعدتهم — بل وضدهم — ومن ثم ، فى رأيه ، فإن المهمة الأساسية فى الغرب للثوريين هى خلق بروليتاريا ثورية ، من القوة والوعى بحيث تستطيع العمل لحسابها ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالتركيز على الدعوة الثورية بين العمال ، وليس بالتفاهم مع دعاة البرلمانية وزعماء النقابات الإصلاحيين . وهذا الكلام يعنى أنه لا يمكن أن تقوم ثورة فى الغرب حتى تتم مهمة تربية البروليتاريا هذه — وبعبارة أخرى . أن « الثورة » الفورية فى الغرب التى يطالب بها لنين لا يمكن أن تحدث عملا — وهى وجهة نظر لم يكن الكومنترن طبعا على استعداد لقبولها ، أو حتى للتسامح معها . وكنتيجة لهذا الصراع ، الذى أثار قضية جذرية بين السندكالية والشيوعية ، خرج جورتر وزملاؤه القريبون منه من الحركة الشيوعية . وفى مؤتمر الكومنترن الثانى أرغمت الجماعات الأخرى التى كانت

قد عبرت عن مذاهب مماثلة ، مثل سيلفيا بانكهيرست فى انجلترا وآخرين فى فرنسا وإيطاليا و الولايات المتحدة ، إما على إعلان الندم على انحرافهم أو على أن تفهم أنه لم يعد لها مكان فى « دولية موسكو » . ولم يحل هذا دون وجود بقية شيوعية هولندية ، بزعامة وينكوب ، داخل البناء الشيوعى ، ولكنها لم تستطع الحصول على أى تأييد حقيقى كبير . وقد طرد وينكوب نفسه فى ١٩٢٧ نتيجة لمعارضته للاتجاه الطائفى فى سياسه الكومنترن فى ذلك الوقت .

وفى هذه الأثناء سار الحزب الاشتراكى الهولندى فى طريقه الإصلاحى بعد أن تخلص من جناحه اليسارى . وخرج من الحرب أقوى بكثير مما كان فى ١٩١٤ ، فكان لديه ٥٦٨,٠٠٠ صوت فى انتخابات البرلمان فى ١٩٢٢ مقابل ١٤٤,٠٠٠ فى ١٩١٢ قبل قانون الإصلاح فى ١٩١٧ الذى عمم حق الانتخاب للرجال . وفى ١٩١٢ كان لديه ١٩ مقعدا من ١٠٠ مقعد فى المجلس الادنى ، وفى ١٩٢٢ كان لديه ٢٢ ، وفى ١٩٢٩ ارتفع إلى ٢٤ — قريباً جدا من ربع الكل. وقد احتفظ بسياسة ما قبل الحرب من رفض الدخول فى حكومات ائتلافية ، ولكنه منح تأييده للأحزاب البورجوازية عندما كانت مستعدة للقيام بإصلاحات اجتماعية . وفى ١٩٢٠ أقر برنامج تشريك على مراحل ، مبتدئاً بالصناعات المحتكرة أو الشديدة التركيز مع دفع تعويض كامل لأصحابها ، ولكن لم تكن لديه أية فرصة لوضع هذا الجزء من سياسته موضع التنفيذ . ومن الناحية الدولية اشترك فى مؤتمر برن فى فبراير ١٩١٩ وأيد « الدولية الثانية » . ومن الناحية الصناعية كان يعوقه انقسام النقابية إلى عدد من الحركات المتنافسة — اشتراكية وسندكالية وكاثوليكية ومحايدة — تتنافس جميعا فى الحصول على أعضاء ، وإن كانت قد تعاونت من وقت لآخر فى الميدان الصناعى . ومات الزعيم الفوضوى القديم دوميلا نيوفنهويس فى ١٩١٩ ، ولكن نفوذه بقى فى حركة فوضوية نشطة ، برغم صغرها ، استخدمت كمركز التقاء للجهود الفوضوية الدولية .

وكانت الشخصية البارزة فى حركة الطبقة العاملة الهولندية إبان العشرينات

هو إيدو فيمن (١٨٨١ — ١٩٤٢) ؛ سكرتير « الاتحاد الدولى لعمال النقل » أقوى ماعرف باسم «السكرتاريات النقابية » التى تتصل « بالاتحاد الدولى للنقابات» فى رباط غير وثيق وأكثرها نشاطا . وكان فيمن سكرتيرا « للاتحاد الهولندى للنقابات » من ١٩١٥ إلى ١٩١٩ : وفى السنة الأخيرة ساعد فى إنشاء « الاتحاد الدولى لعمال النقل » وصار سكرتيره الفخرى . وقام بدور كبير باسمه فى تنظيم المقاطعة النقابية الدولية لهنغاريا فى ١٩٢٠ ، التى كانت فى ذلك الوقت ضحية « للارهاب الأبيض » ، وكذلك المقاطعة التى فرضت على نقل الأسلحة إلى بولندا أثناء الحرب بينها و بين السوفيت . وفى ١٩٢٢ قام بدور رئيسى فى « مؤتمر السلام الدولى » فى لاهاى الذى دعا إلى عقده « الاتحاد الدولى للنقابات » ، وقد قام جزءا من الوقت فى العام التالى بأعمال سكرتير هذا « الاتحاد » . وعندئذ تعارك مع هذه الهيئة ، ولكنه استمر طول الوقت يشغل وظيفة سكرتير « الاتحاد الدولى لعمال النقل » . وقد قام النزاع أساسا لأن فيمن ، دون استشارة سابقة « للاتحاد الدولى للنقابات » ، رأس وفدا دوليا من عمال النقل اجتمع « بعمال النقل » الروسيين ولوزوفسكى فى برلين وانشأوا لجنة مشتركة . وأدى ذلك إلى احتجاجات قوية من جانب كل من زعماء « الاتحاد الدولى للنقابات » وبعض زعماء « الاتحاد الدولى لعمال النقل » أيضا . وعرض فيمن الاستقالة من مركزه مدافعا عن نفسه بالقول بأنه كان أفضل كثيرا التعاون مع الشيوعيين الروس مما مع الرأسماليين الغربيين ، ولكنه لم ينجح فى دعوته وانتهت « اللجنة المشتركة » إلى لاشىء . بيد أنه استطاع مع ذلك أن يبقى على رأس «الاتحاد الدولى لعمال النقل» ؛ ولكنه لم يلبث طويلا حتى وقع فى مشاكل ثانية بسبب اتصاله باحدى الدوريات النقابية الدولية اليسارية التى كانت تنشر فى بلجيكا ، وقد هاجمت زعماء النقابية المتصلين بمنظمة امستردام هجوما عنيفا . وأرغم على قطع صلته بهذه الصحيفة ، ولكنه احتفظ بميوله اليسارية القوية . وعندما حدث انفصال يسارى فى حزب العمال الهولندى فى ١٩٢٢ وأنشىء حزب يسارى منفصل ، قبل فيمن أن يكون رئيسه ، ولكنه أرغم بضغط من زملائه فى « الاتحاد الدولى لعمال النقل » على ترك منصبه حتى يحتفظ بنفوذه فى حركة «عمال النقل» . وفى المنازعات المتكررة

بين « الاتحاد الدولى للنقابات » و « السكرتاريات النقابية » ، التى أراد « الاتحاد » أن يخضعها تماما لسيطرته ، دافع فيمن فى اصرار عن استقلال « السكرتاريات » ونجح إلى حد كبير فى تنفيذ رأيه . وقد نجح فى ارساء قواعد « الاتحاد الدولى لعمال النقل » وجعله أنشط « الدوليات النقابية » بلا استثناء ، وكسب لنفسه أنصارا شخصيين مخلصين فى كل بلد . وفى العشرينات أكد إلى أقصى حد ضرورة وحدة الطبقة العاملة كوسيلة للمحافظة على السلام ؛ ولكن بعد صعود النازية كانت فكرته الأولى هى تنظيم مقاومة الطبقة العاملة لها فى كل بلد كان ذلك فيه ممكنا . وقد أيد النمساويين بقوة فى صراعهم الطويل ضد دزيبل و « فرق الهجوم » ، كما ألقى بنفسه فى قضية الجمهوريين الأسبانيين إبان الحرب الأهلية . وفى ١٩٣٨ أصيب بمرض خطير ، وبعد ذلك كان يعمل فى ظل صعوبات متزايدة . وفى ١٩٣٩ ، عندما اقترب خطر الحرب ، نقل المركز الرئيسى « للاتحاد الدولى لعمال النقل » إلى لندن ، ولكنه بعد ذلك بسنتين قبل دعوة من « الكونفدرال المكسيكى للعمال » ليكون ضيفه حتى تعود إليه صحته . وأخيرا مات فى المكسيك فى نهاية ١٩٤٢ بانفجار فى المخ .

ولم يكن فيمن زعيما نقابيا مرموقا فحسب ، بل كان أيضا مفكرا اشتراكيا ممتازا ، فكتابه « بديل العمل : الولايات المتحدة الأوروبية أو أوروبا تتحد » هجوم قوى ضد الرأسمالية الدولية ودعوة إلى اتحاد الطبقة العاملة فى العمل ضـــدها . وقد دافع فى خطب ونشرات عديدة بقوة عن وحدة الطبقة العاملة باعتبارها السبيل الوحيد لبناء نظام عالمى راسخ ومسالم ولايقاف نمو قوة الرأسمالية الكبيرة كقوة دولية . وحتى أولئك الذين تشاجر معهم احترموا اخلاصه وولاءه ووافقو على جهوده الوحدوية فى انشاء « الاتحاد الدولى لعمال النقل » ليكون قوة دولية ثابتة الدعائم . ولكن فيمن لم يستطع ، أكثر مما استطاع الزعماء الآخرون الذين اتخذوا موقفا وسطا بين الجناح اليمينى والشيوعيين ، أن يحقق الوحدة التى كان يصبو إليها ويعمل من أجلها . وقد ظل ، فى الحركة

النقابية الدولية ، شخصية وحيدة تقريبا يقع فى المشكلة تلو المشكلة فى جهوده فى الوقوف ضد الشلل الذى بدا له أنه قد أصاب نقابات الغرب .

* * *

الدانمارك

لقد كانت الاشتراكية فى الدانمارك حركة إصلاحية فى جوهرها ، أكثر حتى من هولندا ، قبل الحرب وبعدها . وعند نشوب الحرب كان للديموقراطيين الاشتراكيين ٣٢ مقعدا فى «المجلس الأدنى» من مجموع ١٤٩ ، ولكنهم بالاشتراك مع الراديكاليين ، الذين كانوا يتعاونون معهم تعاونا وثيقا فى محاولة تحطيم قوة « المجلس الأعلى » الرجعى ، كانوا يملكون أغلبية كبيرة فى « المجلس الأدنى » ؛ وكانوا قد نجحوا لتوهم فى الحصول على أغلبية أيضا فى « المجلس الأعلى » لأول مرة . وقد امتنعوا عن الاشتراك فى الحكومات البورجوازية ، مما يرجع بعض السبب فيه إلى احترام قرارات « الدولية الثانية » ؛ ولكن ذلك لم يمنعهم من منح هذه الحكومات كامل تأييدها ضد اليمين . وقد أتاح النصر الانتخابى الذى تم فى ١٩١٣ الفرصة لتعديل الدستور ، وفى ١٩١٥ صدر قانون انتخاب جديد يمنح حق الانتخاب للجميع رجالا ونساء على السواء ويضع نظاما من التمثيل النسبى . ولم يوضع هذا القانون موضع التنفيذ إلا فى ١٩١٨ . وفى هذه الأثناء كان الاشتراكيون قد غيروا سياستهم السابقة ، تحت ضغط ظروف الحرب ، وسمحوا لزعيمهم ثوروالد ستاونج (١٨٧٣ — ١٩٤٢) بالدخول فى وزارة راديكالية ، وظل فيها وزيرا حتى ١٩٢٠ . وفى الدانمارك لم تثر الثورة الروسية ولا الثورة الألمانية أية تعبيرات يعتد بها لمشاعر الجناح اليسارى ، وان كان قد ظهر فيها حزب شيوعى ، صغير وبلا نفوذ . وفى انتخابات ١٩٢٠ ارتفع عدد ممثلى الاشتراكيين فى المجلس الأدنى إلى ٤٨ . وبعد ذلك بأربع سنوات حصلوا على ٥٥ مقعدا وألفوا وزارة ديموقراطية اشتراكية برئاسة ستاونج برغم أنهم لم يحصلوا على أغلبية . وظلت هذه الوزارة فى الحكم عامين . وعندئذ أسقطها ائتلاف من

خصومها ، ولكن بعد ذلك بثلاث سنوات ، فى ١٩٢٩ ، ارتفع عدد مقاعد الاشتراكيين إلى ٦١ وألفوا الوزارة ثانية ، وكان فيها هذه المرة ثلاثة وزراء راديكاليين . وقد استطاعوا ، بمساعدة الراديكاليين ، إصدار قدر كبير من التشريعات الصناعية والزراعية والاجتماعية وأن يظلوا فى الحكم باستمرار إلى أن احتل الألمان البلاد فى ١٩٤٠ . بيد أنهم لم يحاولوا قط تطبيق الاشتراكية ، أو حتى التقدم فى اتجاه اشتراكى واضح ، اللهم إلا إذا اعتبرت الاشتراكية هى الدفاع عن « الرجل الصغير » ضد ما يفرضه عليه صاحب الأرض والمحتكر ، وعن حق الاضراب ، والمحافظة على علاقات طيبة مع النقابات ، والتقدم بخطى كبيرة فيما يتعلق بالتشريعات الاجتماعية نحو « دولة الرفاهة » . وقد بدا بلا ريب أنه لم يكن هناك أمل فى تفويض من الشعب بأكثر من ذلك ، فى بلد تغلب فيه الزراعة ومستوى المعيشة فيه مرتفع ولديه حركة نقابية زراعية جيدة التنظيم . وأبرز سمات السياسة الاشتراكية الدانماركية هى الدعوة إلى السلام . التى تصل إلى حد المعارضة فى وجود أية قوات مسلحة أكثر من مجموعة صغيرة من حرس الحدود . بيد أن المحاولة الخاصة بوضع هذه السياسة موضع التنفيذ تنتمى إلى فترة بعد تلك التى نتناولها فى هذا الفصل بكثير . فإبان السنوات التالية مباشرة لسنة ١٩١٨ سار الدانماركيون فى طريقهم الخاص الخالى من المشاكل فى عالم كله مشاكل ، وإن لم يهربوا من الأزمة الاقتصادية العالمية التى حدثت فى أواخر ١٩٢٠ . ومن الناحية الدولية اشتركوا فى مؤتمر برن ١٩١٩ وسارعوا بلا تردد إلى الانضمام إلى « الدولية الثانية » .

* * *

السويد

تعرضت السويد داخليا لأوقات أكثر اضطرابا بكثير من الدانمارك . وكما رأينا لم تترك الاشتراكية السويدية أثراً كبيراً فى العالم حتى ١٩١٤ ، وإن كان زعيمها هالمار برانتنج (١٨٦٠ — ١٩٢٥) قد ظهر فعلا كشخصية كبرى فى

« المؤتمرات الاشتراكية الدولية » . وفى ١٩١٤ كانت حركة العمال السويدية لا تزال تستعيد قواها بعد النكسة الخطيرة التى نجمت عن الاضراب العام فى ١٩٠٩ ، الذى تمخض عن خسارة كبيرة فى الحزب والنقابات على السواء[1] . بيد أن هذه الخسارة عوضت من الناحية السياسية بأكثر منها بقانون الاصلاح الانتخابى فى ١٩٠٩ ، الذى قرر حق التصويت للرجال (ولكن ليس للنساء) ، وجعل فى وسع الديموقراطيين الاشتراكيين أن يكونوا لأول مرة حزبا برلمانيا قويا ، حيث كان لهم ٨٧ مقعدا من ٢٣٠ مقعدا فى « المجلس الأدنى » ؛ وكانوا حزبا دستوريا معتدلا ، واستمروا كذلك ؛ وفى نوفبر ١٩١٤ بعد نشوب الحرب أعلنوا عن استعدادهم للدخول فى وزارة ائتلافية بعد انتهاء الحرب بغرض التضافر فى التعمير . وقد عارض هذا القرار جناح يسارى فى الحزب معارضة شديدة ، واستمر التوتر حتى ١٩١٧ ، قبـــل الثورة البلشفية بمدة ، وعندئذ انفصل المعارضون وألفوا « حزبا اشتراكيا مستقلا » . وفى هذه الأثناء كان برانتنج يقوم بدور نشط فى محاولة عقد مؤتمر ستوكهلم فى ١٩١٧ . وكان برانتنج ، مثل بقية الحزب ـ بل والأمة كلها فى الواقع ـ يحبذ جدا حياد السويد ؛ وبرغم ذلك كان يعتبر عادة مؤيدا للحلفاء بقوة ، فى حين كانت أحزاب اليمين أكثر ميلا إلى الألمان بصفة عامة . وكان عطف برانتنج على الحلفاء من العوامل التى أبعدت اليسار ، الذى انتهج سياسة أنصار « زيمروالد » ثم بعد ذلك « كينتال » ورفض كل صور التعاون مع البورجوازيين الليبراليين ، أثناء الحرب أو بعدها . وقد أثير موضوع الائتلاف فعلا والحرب مازالت مشتعلة . فقد سقطت الحكومة المحافظة فى ربيع ١٩١٧ ، وبعد بضعة شهور من التردد ، جلبت الانتخابات العامة وزارة من الاحرار برئاسة نيلز ايدن ، بعد أن فشلت محاولة الملك فى تأليف وزارة من جميع الأحزاب . وعرض ايدن على الديموقراطيين الاشتراكيين أربعة مقاعد فى وزارته ، منهم برانتنج وبارون أريك بالمستيرنا (ولد ١٨٧٧)، وقبل العرض ، وان كان برانتنج سرعان ما استقال بعد ذلك لأسباب صحية .

---

(١) انظر المجلد ٣ الجزء الثانى الفصل الثامن عشر

وهكـذا كان لدى السويد ، فى السنوات الحرجة من ١٩١٧ إلى ١٩٢٠ ، وزارة تضم أقلية من الاشتراكيين ، وأكملت هذه الوزارة عملية الاصلاح الانتخابى بمنح حق الانتخاب للنساء . وبذلك تم حق الانتخاب للجميع فى المجلسين .

وفى الوقت الذى أجريت فيه انتخابات ١٩١٧ كان الحزب الاشتراكى قد انقسم على نفسه ، وفى الانتخابات زاد عدد ممثلى الحزب الديموقراطى الاشتراكى إلى ٨٦ ، وحصل الاشتراكيون المستقلون على ١٢ مقعدا آخرا . وانفصل عن الحزب الديموقراطى الاشتراكى حوالى خمس أعضائه ، بزعامة كارل ليندهاجن (١٨٧٦ — ١٩٥٠) عمدة ستوكهلم وزت هوجلاند (١٨٨٤ — ١٩٥٦) الزعيم السابق للشباب الاشتراكى ، وشرعوا فى تكوين حزب جديد أقام فورا علاقات وثيقة مع البلاشفة الروس ، وبخاصة بوخارين الذى كان قد عاش قبل ذلك فى ستوكهلم . وحذا الاشتراكيون المستقلون حذو الروس وأطلقوا على حزبهم اسم « الحزب الشيوعى » وكانوا من أوائل المنضمين إلى الكومنترن . وظل هوجلاند على رأس الحزب الشيوعى السويدى إلى ١٩٢٤ ، وبدا فى أول الأمر كأنه لا يجد اعتراضا على سياسات الكومنترن ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى اقتنع بعدم إمكان قيام ثورة فى غرب أوروبا قريبا ، وصار معارضا أكثر فأكثر فى توجيهات الكومنترن المركزية . وبلغت المشكلة ذروتها فى المؤتمر الخامس للكومنترن فى ١٩٢٤ ، عندما رفض هوجلاند رفضا صريحا إطاعة الأوامر قائلا أن السياسة الجديدة التى وضعت هناك للصراع ضد « الانتهازية » داخل الحركة الشيوعية سرعان ما ستؤدى ، إذا قبلت ، إلى تخفيض جميع الأحزاب الشيوعية الغربية إلى بقايا عاجزة . وقوبل تمرد هوجلاند ، الذى جاء فى أعقاب تمرد النرويجيين برئاسة مارتن ترانمايل فى ١٩٢٣ ، بطرده من الحزب ؛ ولكنه أخذ معه حوالى ثلث أعضائه . واستمرت البقية تحت زعماء جدد ، كان كارل كيلبوم (ولد ١٨٨٥) هو الشخصية الرئيسية بينهم ؛ ومما يدعو إلى التعجب أن الحزب زادت قوته فعلا إلى أن اختلف الزعماء الجدد بدورهم مع الكومنترن وانسحبوا منه فى ١٩٣٠ ، ولم يتركوا سوى أقلية صغيرة بزعامة هيجوسيللن (ولد ١٨٩٢)

ظلت مخلصة لمنظمة موسكو . وفى هـــذه المرة أقامت أغلبية الأعضاء ، بعد أن خرجت وراء زعمائها من الحزب الشيوعى الرسمى « حزبا شيوعيا مستقلا » جديداً خاصا بها . واستمر هذا الموقف إلى ١٩٣٧ عند ما انضم معظم الشيوعيين المنشقين إلى الحزب الاشتراكى ثانية .

وبرغم أن انقسام ١٩١٧ أوقف نمو الحزب الديموقراطى الاشتراكى الرئيسى ، فإنه لم يمنعه من زيادة قوته بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة التالية . ورأس برانتنج « مؤتمر برن الدولى » فى فبراير ١٩١٩ وقام بدور رئيسى فى أحياء « الدولية » اليمينية . وفى مارس ١٩٢٠ اختلف الوزراء الأحرار مع الوزراء الاشتراكيين حول موضوع الإصلاح الضريبى . واستقالت حكومة إيدن ، وألف برانتنج ، برغم أنه كان بعيدا تماما عن تكوين أغلبية مطلقة ، أول وزارة له ، اشتراكية تماما ، ولم تبق فى الحكم سوى بضعة شهور . وعندئذ عاد المحافظون إلى الحكم ، وكانوا فى الحكم عند ما بدأ كساد ما بعد الحرب . وكانت نتيجته تحول شديد إلى اليسار فى الانتخابات ، وبعد الانتخابات العامة التى أجريت فى خريف ١٩٢١ ، اســـتطاع برانتنج أن يؤلف ثانى وزارة اشتراكية بأكملها ، ولكنها لا تمثل سوى أقلية فى البرلمان ، ومن ثم كانت مرغمة على الاعتماد على تأييد الأحرار . وكانت المشكلة الرئيسية التى يجب مواجهتها هى مشكلة معونة التعطل التى أنفقت فيها مبالغ كبيرة جدا ، أساسا فى صورة أجور لأعمال أنشأتها الحكومة للاغاثة . وفى أبريل ١٩٢٣ اختلفت وزارة برانتنج مع الأغلبية فى الرايخستاج حول الشروط التى تمنح بها المعونة وعاد المحافظون إلى الحكم . وفى العام التالى هزموا بدورهم فى الرايخستاج حول سياستهم فى الدفاع ، وفى أكتوبر ألف برانتنج وزارة اشتراكية ثالثة . بيد أن صحته ضعفت ، ومات فى فبراير ١٩٢٥ ، وأخذ محله فى رئاسة الوزارة ريتشارد ساندلر (ولد ١٨٨٤) ، وهو أيضا ديموقراطى اشتراكى .

لقد كان هالمار برانتنج الشخصية البارزة فى الحركة الاشتراكية السويدية

منذ البداية تقريبا (١) . وكان طول حياته العاملة معتدلا — يؤمن عن اقتناع بالتدريجية والنمو النظامى بالأساليب البرلمانية . وقد كان من أولئك الذين أصروا بقوة ، فيما يتعلق باعادة بناء «الدولية» بعد الحرب ، على أساس الاشتراكية والديموقراطية البرلمانية وندد بشدة بكل صور الدكتاتورية . وقد كان إبان الحرب كما رأينا من مؤيدى الحلفاء ضد الألمان بقوة ، وإن لم تكن لديه رغبة فى أن تصير السويد دولة محاربة فعلا . وبرانتنج ابن أستاذ جامعة متيسر ، ودخل الحركة الاشتراكية كصحفى راديكالى ناجح يهتم بنشاط بالاصلاح الاجتماعى ، وبهذه الصفة قام بدور مهم فى حصول الحزب الديموقراطى الاشتراكى على تأييد النقابات . وانتخب عضوا فى الرايخستاج فى ١٨٩٧ كأول ممثل للحزب فى البرلمان وصار بذلك مطمئنا للزعامة قبل أن يكون للحزب أية أهمية كبرى كقوة سياسية بعدة . وبرغم أنه كان ديموقراطيا اشتراكيا فإنه لم يكن ماركسيا : فقد ظل طوال حياته راديكاليا مصلحا لاتهمه النظرية الاشتراكية كثيرا أو جوانب الاشتراكية التى تتعدى حدود « دولة الرفاهة » ، وداخل هذه الحدود كان داعية قويا للتشريعات الاجتماعية والصناعية ، كفيلا بالدفاع عن رأيه فى أى وضع ، ولكنه لم يسهم قط ، ولم يحاول أن يسهم قط ، بأى رأى أصيل فى الفكر الاشتراكى . والواقع أنه كان الداعية الأساسى لذلك « الطريق الأوسط » الذى كسبت السويد من وراء العثور عليه ذلك الثناء العاطر فى دوائر الاصلاحيين بين الحربين .

وقد سقطت وزارة ساندلر فى يونية ١٩٢٦ ، بعد عام ونصف فى الحكم . وكان السبب فى هزيمتها تكتل من الأحزاب الأخرى ضدها حول موضوع الشروط التى يجب توافرها للحصول على معونة البطالة . وعندئذ ألف الأحرار بدورهم حكومة أقلية ، أعلنت سياسة السلام الصناعى فى ١٩٢٨ واستصدرت قانونا للتحكيم الاجبارى فى النزاعات الصناعية . بيد أنه لم يحدث أى تغيير حاسم فى السياسة ، وبخاصة فى الشئون الدولية ؛ واستمر ب . ا . أوندن (ولد ١٨٨٦)

---

(١) انظر المجلد ٣ — الجزء الثانى — الفصل الثامن عشر

الذى كان وزيراً للخارجية تحت رئاسة برانتنج ، يمثل السويد فى « عصبة الأمم » .
وفى انتخابات ١٩٢٨ خسر الديموقراطيون الاشتراكيون خسارة كبيرة ، فهبط عدد مقاعدهم من ١٠٥ فى ١٩٢٤ (من ٢٣٠ فى المجلس الأدنى) إلى ٩٠ مقعدا ، فى حين ارتفع الشيوعيون ، وقد دخلوا الانتخابات تحت اسم « حزب العمال » ، من ٤ مقاعد إلى ثمانية . وتولى المحافظون الحكم بوزارة أقلية أيضا ، ولكنهم سقطوا فى منتصف ١٩٣٠ ، وقبل الحكم حزب أقلية آخر هو « حزب الشعب » . وفى خريف ١٩٣٠ حصل الاشتراكيون على مكاسب كبرى فى الانتخابات المحلية ، وبعد ذلك بعامين استعادوا قوتهم فى الانتخابات العامة التى جرت فى ١٩٣٢ وحصلوا على ١٠٤ مقعد فى « المجلس الأدنى » ، وحصل الشيوعيون ثانية على ٨ مقاعد . وفى هذه الظروف قبل الاشتراكيون تأليف الحكومة ، برئاسة بيرآلفين هانسون (١٨٨٠ — ١٩٤٦) ، وبذلك استأنفوا تولى الحكم وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية فى أضعف مراحلها . ثم بدأت تلك الفترة الطويلة من الحكم الاشتراكى المعتدل — الذى كثرت الاشادة بها — التى استمرت حتى الحرب العالمية الثانية . وجعلت فى مكنة الحزب الاشتراكى ، وكان أرنست ويجفروس (ولد ١٨٨١) وزيرا للمالية ، أن يعطى العالم أمثولة طيبة عن الكفاءة المالية فى علاج الأزمة الاقتصادية دون الالتجاء إلى سياسات التخفيض التقليدية . بيد أننا يجب أن نترك هذه التطورات للمجلد القادم .

* * *

النرويج

إن النرويج هى المثل الوحيد فى غرب أوروبا للحركة العمالية التى انضمت ، بعد الثورة الروسية ، إلى « الدولية الثالثة » كتلة واحدة بمجرد إنشائها ، ولكنها لم تلبث أن انسحبت كتلة واحدة أيضاً بمجرد أن أدركت نتائج خضوعها للنظام الصلب المركزى الذى تفرضه هذه المنظمة . وكانت النرويج حتى ذلك الوقت

بلدا تغلب فيـــه الزراعة أو استغلال الغابات وارتياد البحار ، وكانت التنمية الصناعية تسير فيها بسرعة جداً إبان سنوات ما قبل ١٩١٤ ، بمصاحبة شعور قوى ضد سيطرة الرأسمال الأجنبي على المشروعات النامية . وكانت الحركة العمالية إلى ١٩٠٥ بدائية ، وكان الصراع من أجل الاستقلال الوطنى يحتمل مركز الصدارة ، ولـكنها أخذت تنمو بسرعة منذ ذلك الوقت وزاد تمثيلها البرلمانى من ١٠ فى ١٩٠٦ إلى ٢٣ فى ١٩١٢ ، واتخذت اتجاهاً سندكاليا إلى حد كبير ، مع الجنوح إلى اعتبار الإضراب العام أفضل سلاح لتحقيق الثورة الاشتراكية . ولـكن السندكاليين النرويجيين بدلا من أن يرفضوا الاتصال بالحزب الاشتراكى شرعوا فى العمل للاستيلاء عليه وتحويله إلى جهاز مساعد فى تحقيق التغييرات الاجتماعية الثورية ، التى تحدد فيها للحركة النقابية الدور الرئيسى .

وكـانت الشخصية البارزة فى الحركة العمالية النرويجية هو النقاش مارتن ترانمايل (ولد ١٨٧٩) ، الذى كان ظاهر التفوق على جميع زملائه فى صفاته الشخصية ونفوذه الشعبى . وكان ترانمايل قد عاش فترة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث اختلط بالجماعات التى تتألف منها « عمال العالم الصناعيين » . وعاد إلى النرويج فى ١٩٠٥ وسرعان ما كون لنفسه مركزاً كصحفى وخطيب ، كما أظهر أيضا قدرة تنظيمية ممتازة . واستقر فى بيرجن وجعل من نفسه زعيما لحركة يسارية كونت من نفسها جماعة متميزة داخل حزب العمال فى ١٩١٢ ، وشرعت تعمل على تحويل الحزب لوجهات نظرها . وأثناء الحرب كون ترانمايل لنفسه مركزا لا جدال فيه كـزعيم للاضرابات ومنظم للتذمر الشعبى ، ليس بين العمال الصناعيين وحدهم ، بل وكذلك بين جنود الاحتياطى الذين كانوا قد استدعوا للخدمة وساءهم جدا أخذهم من حياتهم المألوفة . ونجح فى اقامة « مجالس جنود » تعاونت مع المجالس التى أقامها العمال ؛ وبعد الثورة البلشفية بدا أن النرويج تتجه بسرعة إلى ثورة اجتماعية خاصة بها تحت ضغط مصاعب اقتصاد الحرب التى ولدت شعورا بالتمرد على نطاق واسع بين الطبقة العاملة . وفى ١٩١٨ كانت جماعة ترانمايل قد استطاعت السيطرة على حزب العمال ، الذى صار ترانمايل سكرتيره عندئذ .

بيد أن الحرب انتهت قبل أن تبلغ هذه الأزمة الخطيرة ذروتها ، وتجنبت النرويج قيام ثورة لما خفت حدة التوترات الداخلية بانتهاء الحرب ؛ ولكن ذلك لم يمنع ترانمايل وأنصاره من دعم سيطرتهم على الكتلة الرئيسية من الحركة العاملة النرويجية .

وعندما وجه البلاشفة الدعوة إلى الأحزاب الاشتراكية اليسارية والجماعات الثورية الأخرى إلى المؤتمر التأسيسى « للدولية الشيوعية » فى موسكو فى أوائل ١٩١٩ ، وكان حزب العمال النرويجى قد قام بدور نشط فى مؤتمر زيمروالد فى ١٩١٥ ، استجاب هذا الحزب للدعوة وبذلك صار أحد المؤسسين الأصليين « للدولية » الجديدة . بيد أن ترانمايل وزملاءه لم يكونوا فى أى وقت بلاشفة : لقد كانوا اشتراكيين ثوريين تحدوهم أولا ميول سندكالية ، وإن كانوا لم ينبذوا العمل البرلمانى ، كما فعل معظم السندكاليين ، بشرط أن يكون خاضعا للسيطرة الصناعية الثورية . وينبغى أن نتذكر أن موسكو كانت فى هذه المرحلة تطلب التأييد ضد « الوطنيين الاجتماعيين » والاصلاحيين ، لا من العناصر اليسارية فى الأحزاب الاشتراكية فحسب ، بل وكذلك من أنصار الحركات الصناعية الثورية ، مثل « عمال العالم الصناعيين » و « حركة مندوبى الورش » الثورية برغم أن هذه الحركة الأخيرة كانت فى الغالب تقف موقف الخصومة الشديدة من مذهب « المركزية الديموقراطية » الذى يدافع عنه لنين أو أى نوع من أنواع دكتاتورية الحزب . ولكن هذه الخلافات الأساسية لم تكن قد تصدرت الموقف بعد فى ظروف ١٩١٨ — ١٩١٩ . فإلى أن عقدت معاهدة برست — ليتوفسك كان « الاجتماعيون الثوريون اليساريون » فى روسيا ، وهم يشاركون ترانمايل فى كثير من الأفكار ، شركاء البلاشفة فى الحكومة السوفييتية وكان لنين يرغب فى الحصول على تأييد كل جماعة يسارية لقضية « الثورة العالمية » ، وإن كان فى نفس الوقت يصر بشدة على مفهومه الخاص عن الاستراتيجية الثورية . ومن ثم كان الاشتراكيون النرويجيون يستطيعون الذهاب إلى موسكو دون أن يتقيدوا باللينينية من أية ناحية . فقد ذهبوا لأنهم يعطفون بكل قلوبهم

على قضية « الثورة البروليتارية » ، ولكنهم فسروها بطريقتهم الخاصة ولا يعتبرون أنها تنطوى ، على الأقل فى النرويج ، على حرب أهلية بالسلاح أو على قبول السيطرة المركزية على استراتيجيتهم بواسطة هيئة دولية شمولية . كما أنهم بوصفهم أعضاء فى « الدولية الشيوعية » لم يقبلوا عمليا تنفيذ أوامرها أو يوافقوا على طرد جناحهم اليمينى بحيث يحولون « حزب عمالهم » ، الذى يقوم على قاعدة واسعة ، إلى «حزب شيوعى» يخضع لنظام صلب تحت توجيه موسكو . ومع ذلك فقد تسامح معهم « الكومنترن » ، إذ عزف عن طرد الحركة الاشتراكية الوحيدة فى الغرب التى انضمت كتلة واحدة إلى صفها ضد « الاصلاحيين » .

وطبيعى أنه كان هناك فى النرويج نفسها أقلية كبيرة تعترض على سياسة ترانمايل وتدعو إلى الديموقراطية الاشتراكية الملتزمة (Orthodox) القديمة ، وكان لهذه الأقلية أنصارها فى النقابات كما فى الحزب الاشتراكى . بيد أن خصوم ترانمايل لم ينفصلوا فى البداية عن الأغلبية اليسارية . فقد كان هناك نفور عميق لدى اليمين كما لدى اليسار من انقسام الحركة صناعيا أو سياسيا ، وظلت الأقلية المهزومة فترة داخل حزب العمال والنقابات حتى تحين فرصتها . بيد أنه لم يمض وقت طويل حتى وجد السياسيون الديموقراطيون الاشتراكيون المتمسكون بمذهبهم أن سياسة ترانمايل اليسارية لم تعد تحتمل ، وفى ١٩٢٠ انفصلت مجموعة برلمانية كبيرة وألفوا «حزب عمال ديموقراطى اشتراكى» منفصل ، على رأسه ماجنوس نيلسن (١٨٧١ — ١٩٤٧) . وفى الانتخابات العامة التالية حصل حزب العمال على ٢٩ مقعدا والديموقراطيون الاشتراكيون على ٨ مقاعد . بيد أن بعض الزعماء القدامى ، وبخاصة فى النقابات ، رفضوا اتباع الخارجين وظلوا داخل حزب العمال يحدوهم أمل قوى جداً بأن الانضمام إلى الكومنترن لن يطول أمره . ومن بين أولئك الذين اتبعوا هذه السياسة المجاهد القديم فى «الدولية الثانية» كريستيان هولترمان كنودسن (١٨٤٥ — ١٩٢٩) ، الذى انسحب من النشاط الايجابى ولكنه رفض أن يخرج مع الديموقراطيين الاشتراكيين الخارجين .

بيد أن حزب ترانمايل سرعان ماتورط فى نزاع خطير مع المسيطرين فى « الكومنترن » من زعماء موسكو . وقد ثارت نقطة النزاع الرئيسية فى أول الأمر بسبب تصرف حزب العمال النرويجى بطرد بعض الشيوعيين المعينين الذين اتهموا بخرق نظام الحزب ــ نظام الحزب النرويجى وليس نظام « الكومنترن » ، وعندئذ أعلن الكومنترن أنه لايمكن أن يتم الطرد دون موافقته ، وأمر النرويجيين بإعادة الأعضاء المطرودين ورفض حزب العمال النرويجى ذلك فى مؤتمر بـ ١٦٩ صوتا ضد ١٠٣ ، وبذلك رفضوا السلطة المركزيه للكومنترن . وأعلن المندوبون الذين أوفدوا من موسكو عندئذ أن الكومنترن لم يعـــد يعترف بحزب العمال النرويجى كعضو مؤسس وأنه سينقل اعترافه إلى الأقلية ، التى انسحبت من حزب العمال وألفت « حزبا شيوعيا » منفصلا .

وفى ذلك الوقت كان ترانمايل قد خاب أمله تماما فى سير الأحداث فى روسيا ــ وبخاصة فيما يتعلق بإخماد « تمرد كرونستاد » فى مارس ١٩٢١ ــ ولم يعد يعتقد أن للبلاشفة الروس ومؤيديهم أى حق شرعى فى تمثيل قضية الاشتراكية البروليتارية بأى معنى يمكن أن يقبله بوصفه من المؤمنين بالديموقراطية البروليتارية ، بيد أن النزاع مع موسكو اقتضى عامين بعد « التمرد » ليصل إلى القطيعة النهائية. فلم ينجح ترانمايل إلا فى ١٩٢٣ فى عزل مؤيدى الكومنترن من مناصب النفوذ والسلطة التى كانوا يحتلونها داخل حزب العمال ، وفى اقناع لجنة الحزب التنفيذية بالوقوف صراحة وبلا تفاهم ضد ادعاء أن موسكو لها الحق الأول فى التدخل فى شئون الحزب . وأكد ترانمايل بقوة أن الحزب النرويجى يجب أن يكون السيد المطلق داخل منزله ، وبذلك نبذ مذهب مركزية الكومنترن بأكمله . وأخيرا قرر الحزب فى نوفمبر ١٩٢٣ بأغلبية كبيرة أن يترك الكومنترن . وعندئذ انشأت الأقلية الموالية للشيوعية « الحزب الشيوعى » الذى كان من القوة فى ١٩٢٤ بحيث حصل على ٦ مقاعد فى الانتخابات العامة النرويجية . ولكن نفوذه هبط بسرعة بعد ذلك ، وفى الانتخابات التالية لم يفز إلا بمقعد واحد . وفى هذه الاثناء عاد الديموقراطيون الاشتراكيون إلى حظيرة حزب العمال فى ١٩٢٧ ، وكانوا قد

انفصلوا عنه فى ١٩٢٠ وأنضموا بعد ذلك إلى « الدولية الاشتراكية والعمالية »، وبذلك لم يعد النرويجيون ممثلين فى أى من الدوليتين المتنافستين . ولم ينضم حزب العمال الموحد إلى « الدولية الاشتراكية والعمالية » إلا فى ١٩٣٨ . وكان فى ذلك الوقت قد تخلص من معظم اتجاهاته السندكالية ووجهة نظره الثورية .

وقبل ذلك بأمد طويل كان الحزب قد حصل على ٥٩ مقعدا من ١٥٩ فى الانتخابات العامة فى ١٩٢٧ ، وفى العام التالى ألف أول وزارة أقلية له، برئاسة كريستيان هورنسرود (١٨٥٩ — ؟) ، وتقدم على الفور بمشروع قانون للتحدى بإعادة توزيع الثروة . وعندئذ اتحدت الأحزاب الأخرى فى اسقاط الحكومة ، ولكنه عاد إلى الحكم بعد ذلك بثلاث سنوات فألف وزارة برئاسة جوهان نيجاردسفولد (١٨٧٩ — ١٩٥٢) ، الذى كان عامل سكك حديدية ، فى تحالف — وإن لم يكن فى ائتلاف — مع الحزب الزراعى ، و اكتفى بتشريعات الاصلاح الاجتماعى المفيدة واستطاع أن يدعم مركزه ويزيد نفوذه بين الناخبين. بيد أن قصة هذه الإنجازات تنتمى إلى جزء متأخر من هذا السجل .

وتصور حالة النرويج بوضوح تام مصاعب ذلك القسم من اليسار الاشتراكى الذى كان يعطف جدا على « الثورة الروسية » ولا يرضيه مطلقا الأسلوب البرلمانى الإصلاحى الذى ينتهجه اليمين ، ولكنه لم يكن مستعدا لأن يسير فى طريق موسكو أو لأن يقبل السلطة النهائية للكومنترن . وكان الاشتراكيون النرويجيون بزعامة ترانمايل ثوربين بمعنى أنهم يدعون إلى قلب الرأسمالية ، لا بالأساليب التدريجية البرلمانية ، ولكن بانتفاضة جماهيرية يقوم بها العمال ، ولكنهم لم يفكروا فى « ثورتهم » قط على أساس تمرد مسلح ضد الدولة البورجوازية ؛ وقد ظلوا طوال المدة مناهضين بقوة للنزعة العسكرية ، وقاوموا بشدة كل صور الانفاق العسكرى ودعوا إلى التحكيم العالمى كوسيلة لحل النزاعات الدولية . وقد أثر هذا الاتجاه فى مفهومهم عن الثورة . فكان اعتمادهم فى نجاح الثورة على سلاح الاضراب الجماهيرى ، وليس على الحرب الأهلية ، الذى كان يجب عليهم المحافظة

على وحدة الطبقة العاملة من أجله ، بحيث كانوا على غير استعداد مطلقاً لاتباع استراتيجية موسكو التى تتطلب الصراع الشديد مع الوســـط ، أو حتى طرد الجناح اليمينى الإصلاحى من صفوف حزب العمال . بيد أن موقفهم كان يختلف عن موقف اشتراكيى اليسار فى البلاد الأخرى لأنهم كانوا يسيطرون فعلا على الحزب والنقابات سيطرة راسخة عندما انشىء « الكومنترن » ، بحيث صاروا أعضاء أصليين ولا يمكن الاحتجاج ضدهم « بالنقاط الإحدى والعشرين » كشرط لدخولهم فيه . وجعل ذلك فى وسعهم الوقوف فى وجه محاولات الكومنترن فى الضغط عليهم وإرغامهم على اطاعة سياسة الحرب ضـــد الوسط ، وسمح لهم بالانسحاب بقواهم كاملة عندما بلغ نزاعهم مع موسكو حدا لا يمكن السكوت عليه. بيد أنهم لم يكونوا مجموعة من الأهمية بمكان كبير فى الحركة الاشتراكية العالمية بحيث يستطيعون انتهاج سياسة ثورية بمعزل عن غيرهم — بعد انفصالهم عن موسكو ؛ ومن ثم تحولوا فى الوقت المناسب إلى سياسة اصلاحية لا تختلف فى جوهرها عن تلك التى اتبعتها البلاد السكندنافية الأخرى .

إن ترانمايل، الذى قاد الحركة النرويجية إبان سنواتها الحرجة فى فترة الحرب والثورة ، لا يزال حيا وأنا أكتب ، وإن كان قد خرج من السياسة العملية ، وينظر إليه باعتباره «الرائد الكبير العجوز» للاشتراكية النرويجية . وبالاضافة إلى أنه كان منظما وزعيما ممتازا للحركة الشعبية شبه الثورية ، فإنه كان مصلحا اجتماعيا متحمسا فى كثير من الميادين ، بما فى ذلك ميدان التسامح ، وكانت اشتراكيته دائما تتسم بجانب اخلاقى قوى . وساعده ذلك على الحصول على تأييد رجال ونساء كانوا أكثر يمينية منه بكثير فى الشئون الاقتصادية والسياسية ، وسمح باستمرار نفوذه بعد القطيعة مع الشيوعيين الخلص ، بيد أن هذه الصفات ذاتها منعته من أن يكون له أى نفوذ فعال فى الكومنترن ، فى حين أبعدته صلته بهذه المنظمة عن الاشتراكيين اليساريين غير الشيوعيين فى بلاد الغرب الأخرى إبان سنوات ما بعد الحرب . وفى الوقت الذى خرج فيه حزب العمال النرويجى من « الدولية الثالثة » كانت محاولة تشييد طريق اشتراكى متوسط ، بواسطة

« الدولية الثانية والنصف » فى فينا ، قد فشلت ، بحيث صار النرويجيون معزولين عن الحركة الدولية ، حتى بعد أن فقدوا كل ميل نحو الكومنترن .

* * *

فنلنـــدا

كانت فنلندا جزءا من الامبراطورية الروسيه حتى الثورة البلشفية ، ولكن كان لها « الدايت » الخاص بها — الذى كان فى نزاع متصل مع السلطات الروسية حول موضوع الاستقلال الذاتى الفنلندى . فكان هناك حاكم روسى ، وجنود روس يعسكرون فى البلاد جنبا إلى جنب مع الفرق الفنلندية التى كانت تعتبر جزءا من الجيش الروسى ولكن لا يمكن أن تستدعى ، على حد قول الفنلنديين للعمل خارج بلادها . وإلى ١٩٠٦ كان « الدايت » الفنلندى ينتخب على أساس طبقى لم يتح للعمال والفلاحين فرصة كبيرة لتمثيلهم ، ولكن خلال «الثورة الروسية» فى ١٩٠٥ — ١٩٠٦ اقتنع حتى هذا «الدايت» بأصلاح نفسه بتطبيق حق الانتخاب للجميع ، بما فى ذلك النساء ، ونظام الحكم بواسطة «مجلس» واحد ، واضطر القيصر إلى قبول التغيير تحت الضغط الشديد من جانب « الثورة » . وفى أول انتخاب فى ظل النظام الجديد قفز الاشتراكيون قفزة كبيرة إذ فازوا بـ ٨٠ مقعداً من ٢٢٠ ؛ وكان الدايت الجديد يضم ١٩ امرأة — أول نساء انتخبن فى أى برلمان — منهن ٩ اشتراكيات . وشرع الدايت بعد اصلاحه على الفور فى إصدار مجموعة كبيرة من التشريعات الاجتماعية التقدمية جدا ؛ ولكن لايكاد يكون بينها ماسمح بتنفيذه . إذ لم تسمح الأوتوقراطية القيصرية بتنفيذها ، بعد أن انتصرت على الثورة فى روســـيا ، وأيدها فى ذلك مجلس « الدوما » الرجعى الذى اختير بعد هزيمة الثورة . وحلت الحكومة الروسية « الدايت » الفنلندى فى ١٩٠٩ ، ومرة ثانية فى ١٩١٠ ، وحكمت فنلندا بقوانين من صنعها . وأخمدت المنظمات الاشتراكية والنقابية التى أنشئت إبان الثورة ، وأرسل كثير من زعمائها إلى

السجن أو المنفى . وابتداء من ١٩١٠ كان الاستقلال الذاتى الفنلندى قد أجهز عليه نهائيا واضطرت المقاومة إلى الالتجاء إلى الأقبية .

بيد أن الحرب أعادت إلى الفنلنديين قدرا من الحرية بسبب المصاعب المتزايدة التى واجهتها القيصرية . كما جلبت معها نموا سريعا فى صناعات الحرب وإحياء للنشاط العمالى والاشتراكى . ولكنها فى نفس الوقت خلقت سببا جديدا خطيرا للمشاكل عندما حاولت حكومة القيصر فرض التجنيد الإجبارى فى وحدات عسكرية روسية وإجبار المجندين الفنلنديين على الخدمة خارج فنلندا . وفى ١٩١٦ أجريت انتخابات لتكوين « دايت » جديد فاز فيها الاشتراكيون بالأغلبية المطلقة ١٠٣ مقعد من ٢٠٠ مقعد . وعندئذ جاءت الثورة الروسية الأولى فى ١٩١٧ . وحتى هذه النقطة لم يكن الدايت الفنلندى قد طلب الاستقلال الكامل عن روسيا — بل مجرد حكم ذاتى كامل فى الشئون الداخلية . ولكن عندما نشبت الثورة أعلن الديموقراطيون الاشتراكيون أنهم يطالبون بالاستقلال الكامل ، وألح رئيس الوزراء الاشتراكى ، أوسكار توكوى (ولد ١٨٧٣) على الحكومة الروسية المؤقتة للاعتراف بمطالب فنلندا القومية . وبدلا من الموافقة على الاستقلال حل كيرنسكى الدايت الفنلندى وحاول الابقاء على الحكم الروسى . وفى الانتخابات التالية فى أكتوبر ١٩١٧ فقد الاشتراكيون أغلبيتهم المطلقة ، إذ هبط عدد مقاعدهم من ١٠٣ الى ٩٦ ، وألفت الأحزاب الأخرى وزارة بدونهم . وعند هـــذه النقطة جاء البلاشفة إلى الحكم فى روسيا . وفى ديسمبر ١٩١٧ أعلن « الدايت » استقلال فنلندا ، واعترف لنين على الفور بحق البلاد فى الانفصال . وفى يناير ١٩١٨ اعترفت الحكومة السوفيتية رسميا بفنلندا كدولة مستقلة ، وتضمنت معاهدة برست ليتوفسك هذا الاعتراف . بيد أن فنلندا نفسها كانت فى ذلك الوقت تتجه بسرعة نحو الحرب الأهلية ، لأنه بالرغم من أن الاستقلال الذاتى كان مطلبا عاما ، فإنه كانت هناك خلافات حادة فى الرأى حول طابع السياسة التى تتبع بعد التحرير . وبصفة عامة كانت الطبقة العاملة تعطف على « الثورة الروسية » بقوة ، ولكن الطبقات العليا ومعظم الأقلية

السويدية الكبيرة كانوا يميلون إلى الألمان ويتخذون موقف العداء من المطالب الشعبية الزراعية ومطالب الطبقة العاملة . وكان عمال المدن قد بدأوا قبل نهاية سنة ١٩١٧ بمدة فى تأليف « حرس أحمر » بغرض القيام « بالثورة » ، فى حين كان المناهضون للاشتراكية قد شرعوا ، بزعامة جنرال مانرهايم ، فى تأليف « حرس دفاع » كقوة مناهضة للثورة ، وهى القوة التى عرفت باسم « الحرس الأبيض » ، فى مناطق الريف أساسا . وسرعان ما اصطدمت هـــذه القوى المتنافسة . ففى يناير ١٩١٨ قام « الحرس الأبيض » بالهجوم ، وأقام عمال هلسنكى حكومة ثورية فى معارضة حكومة « الدايت » ، واستولوا على المدينة . وهزم « الحمر » فى الصراع الذى تلا ذلك ؛ ولكن البيض كانوا يدركون أنهم لايستطيعون حكم البلاد بقوتهم وحدها ، وطلبوا من الألمان إرسال جيش لاحتلال هلسنكى . وهربت الحكومة الثورية من العاصمة ، وبدأ « البيض » حكم إرهاب يقال إن ١٥,٠٠٠ شخص من خصومهم راحوا ضحيته . وقيل إن هذه المذابح رد على الأعمال الأرهابية التى ارتكبها « الحمر » إبان فترة حكمهم القصيرة . وليس هناك شك فى أن « الحمر » أرتكبوا أعمالا أرهابية ، ولكن على نطاق أصغر بكثير نسبيا . وكان « البيض » وليس « الحمر » هم الذين بدأوا أعمال الأرهاب بالجملة ، بما فى ذلك الذين قتلوا والاعداد الأكبر بكثير التى ألقيت فى معسكرات اعتقال فى ظروف قاسية جدا . وفى الوقت ذاته طرد الاشتراكيون — وهم قرابة نصف مجموع الأعضاء — من الدايت ، الذى كان قد عقد معاهدة مع ألمانيا فى مارس وشرع الآن يضع دستورا جديدا يجعل فنلندا ملكية ، ويدعو أميرا ألمانيا — هو فردريك شارل أوف هيس نسيب قيصر ألمانيا — إلى تولى العرش . وقبل فردريك شارل ، ولكن قبل أن يستقر رأيه على الذهاب إلى فنلندا انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا ، ولم يتوج ملكا قط . وبدلا من ذلك تولى مانرهايم السلطة العليا بصفة وصى على العرش فى ديسمبر ١٩١٨ ، وألف حكومة من عدد متساو من « الملكيين » و « الجمهوريين » . وفى هذه الأثناء كان قد تم انتخاب « دايت » جديد فى يونيه ١٩١٨ على أساس قائمة استبعدت

منها الطبقات العاملة ، وكان هذا الدايت الجديد هو الذى دعا فردريك شارل أوف هيس إلى قبول العرش .

وكان على الرجعيين الفنلنديين ، فى مواجهة هزيمة ألمانيا ، أن يكيفوا موقفهم بسرعة بحيث يحصلون على رضا الحلفاء . فأبعدت القوات الألمانية ، التى كانت تحت قيادة فان درجولتز ، ونظم مانرهايم «حرسه الأبيض» لجعله قوة نظامية للمحافظة على النظام . وأعيد قدر من الحقوق الدستورية ، وفى مارس ١٩١٩ سمح للعمال — باستثناء أولئك الذين كانوا لا يزالون فى معسكرات الاعتقال — بالتصويت فى انتخابات الدايت الجديد . وحصل الاشتراكيون على ٨٠ مقعدا ، وكان الحزب الزراعى هو التالى له فى العدد إذ حصل على ٤٢ مقعدا . وعدل الدايت عن الملكية وقرر فى يونيه ١٩١٩ بأغلبية الأصوات جعل فنلندا جمهورية ، وأن يكون الحكم فيها على أساس « مجلس » واحد يقوم على حق الانتخاب العام ، ولكن ظلت فى الحكم وزارة إئتلافية مناهضة للاشتراكية . وعرض مانرهايم عدة مرات على دول الحلفاء الانضمام إليها فى محاولات التدخل فى روسيا ، أولا بتأييد القوات البريطانية فى مورمانسك ثم بدعم قوات جنرال يودينيش فى زحفه على بتروجراد قرب نهاية ١٩١٩ ؛ ولكن هذه العروض لم تقبل . ولم تعقد الحكومة الفنلندية « معاهدة صلح » مع روسيا البلشفية إلا فى أكتوبر ١٩٢٠ ، وفى العام التالى أساء تمرد كاريليا فى روسيا إلى العلاقات بينهما ثانيا وجعلها فى خطر . وحملت الحكومة الفنلندية الأمر إلى « مجلس عصبة الأمم » ، بعد أن رفضت « محكمة العدل الدولية » النظر فيه على أساس أن روسيا ليست عضوا فى العصبة . ولكن الروس ظلوا مصرين على أن كاريليا جزء من الاتحادالسوفيتى ونجحوا فى إخماد التمرد .

وكان الشيوعيون الفنلنديون منذ ١٩١٨ منفصلين عن الديموقراطيين الاشتراكيين . وكان الحزب الشيوعى قد حل بقانون فى ١٩١٩ ، ولكنه عاد بعد ذلك إلى الحياة — بعد « قانون العفو » الذى أصدرته حكومة فينولا

فى ١٩٢١ ــ واستطاع الفوز بـ ٢٧ مقعدا فى انتخابات ١٩٢٢ العامة ، عند ما هبط الديموقراطيون الاشتراكيون إلى ٥٣ مقعدا . وفى العام التالى حلت الحكومة مرة أخرى الحزب الشيوعى ، واخمدت صحافته ، وألقت معظم زعمائه فى السجن ، بما فيهم ٢٥ نائبا من نوابه الـ ٢٧ . ومع ذلك فقد دخل الشيوعيون انتخابات ١٩٢٤ واحتفظوا بـ ١٨ مقعدا ، فى حين زاد الديموقراطيون الاشتراكيون إلى ٦٠ مقعدا . وفى العام التالى سقط الائتلاف المناهض للاشتراكية وألف فاينو تانر (ولد ١٨٨١) ، الزعيم الديموقراطى الاشتراكى والتعاونى ، حكومة أقلية كلها من الاشتراكيين ، استطاعت استصدار « قانون عفو » ثان باطلاق سراح أولئك الذين كانوا لايزالون فى السجن بسبب اشتراكهم فى الحرب الأهلية . وبعد انتخابات أخرى فى ١٩٢٧ لم يتغير فيها موقف التمثيل الاشتراكى والشيوعى فى البرلمان تقريبا ، هزمت الحكومة الاشتراكية فى « الدايت » واستقالت؛ وظل الاشتراكيون بعد ذلك فى المعارضة حتى ١٩٢٧ ، وكان عليهم أن تواجهوا ، ابتداء من ١٩٢٩ ، نمو الحركة المناهضة للشيوعية التى أطلق عليها « لابو » ، بيد أن قصة هذه الصراعات داخل المجتمع الفنلندى لا تنتمى إلى فترة الفصل الحالى .

والذى يهمنا هنا فى هذه المرحلة هو الانقسام الحاد المستمر داخل الحركة الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة فى فنلندا بين أولئك الذين اتجهوا نحو روسيا السوفيتية وأولئك الذين تطلعوا ، فى عدائهم للبلشفية ، إلى الغرب فى طلب التوجيه . وكانت الشخصية الشيوعية البارزة هو أوتو كوسينن (ولد ١٨٨١) الذى كان زعيما للحزب الاشتراكى إبان سنوات الحرب ، ثم صار زعيما للشيوعيين فى ١٩١٨ ، بعد هزيمة الحكومة الثورية الفنلندية ، ثم أقام فى روسيا وصار شخصية مهمة فى الكومنترن ، ثم عاد إلى الظهور ثانية فى ١٩٣٩ على رأس حكومة فنلندا الشعبية التى أيدها الروس ابان الحرب بين روسيا وفنلندا . وكانت الشخصية الرائدة فى الجانب الديموقراطى الاشتراكى هو فاينو الفرد تانر (ولد ١٨٨١) ، الذى كان أيضا على رأس « الحركة التعاونية التقدمية الفنلندية » . وقد صار

تانر عضوا فى الدايت لأول مرة فى ١٩٠٧ ثم صار رئيسا للوزراء فى ١٩٢٧ . وصار شخصية مرموقة فى « التحالف التعاونى الدولى » . وكان دائما فى الجناح اليمينى من الاشتراكية الفنلندية ويقف موقف العداء الشديد من الشيوعية ، وكان له نفوذ قوى فى الحزب الاشتراكى والحركة التعاونية بين الحربين .

الفصل السادس عشر

أسـبانيا والبرتغال

كانت أسـبانيا فى حالة غليان داخلى شديد عند ما قامت الحرب العالمية فى أغسطس ١٩١٨ . ولم يكن فى ذلك شىء جديد طبعاً ، ولكن زاد حدة التوتر حكم العنف فى قطلونية الذى بلغ ذروته فى « السنة الدموية » ١٩٠٩ . وكذلك الصراعات المتصلة بتكرر استدعاء الاحتياطى للخدمة فى حرب مراكش . وكانت الحركتان النقابيتان المتنافستان — « كونفدرال العمل » السندكالى الفوضوى و « الاتحاد العام للعمل » الاشتراكى — تنموان بسرعة ، وفى يوليه ١٩١٤ ظهر « كونفدرال العمل » لأول مرة علنا — وكان قبل ذلك حركة سرية أساساً — وعقد « مؤتمراً قوميا » عاما .

وعند ما نشبت الحرب صار من الواضح على الفور أن الميول فى أسبانيا منقسمة انقساما حادا . فاليسار بصفة عامة كان يؤيد الحلفاء ، فى حين كان المحافظون والطبقات العليا مع الألمان كتلة واحدة تقريبا . بيد أن أولئك الذين رغبوا فى اشتراك أسبانيا فى الحرب ، مع أى الجانبين ، كانوا قلة . وبمقتضى اتفاق قرطاجة ١٩٠٧ تقرر أنه إذا حدث ما يهدد الوضع القائم الإقليمى فى البحر الأبيض أو شمال غرب أفريقيا ، تتشاور كل من أسبانيا وفرنسا وبريطانيا بغرض الاتفاق على الإجراءات التى تتخذ . ولكن لم تجر مثل هذه المشاورات ، أو حتى طلبها أى جانب عند ما حان الوقت . وبقيت أسبانيا على الحياد وسرعان ما حصلت على مكاسب كبيرة من معاملات الحرب ، مع فرنسا خصوصا ، ولكن مع بريطانيا كذلك والبلاد الأخرى . وفيما بعد عند ما زادت حرب الغواصات تعرض الأسبان لخسارات كبيرة فى الشحن ، ولكن حياد أسبانيا لم يكن قط موضع جدل حقيقى . وكان ما حدث هو ارتفاع حاد جدا فى الأسعار

الداخلية ، أدى إلى مصاعب شديدة بالنسبة للطبقات الأفقر حالا وإلى انتشار الاضرابات بسرعة ، وبخاصة فى ١٩١٦ و ١٩١٧ . وفى خريف ١٩١٥ قام كل من « كونفدرال العمل » و « الاتحاد العام للعمل » بحملات على نطاق قومى للمطالبة بتخفيض نفقات المعيشة . وحدثت اضرابات غير منظمة فى مايو حول هذا الموضوع فى مدريد وغيرها ؛ وفى يوليه أعلن رجال السكك الحديدية إضرابا قوميا انضم إليهم فيه معدنو استوريا . وردت الحكومة على هــــذه الحركة بإعلان حالة حصار ، وأوقفت الضمانات الدستورية ، واستدعت رجال السكك الحديدية إلى الخدمة العسكرية . وفى نوفمبر تناسى « كونفدرال العمل » و « الاتحاد العام للعمل » خلافاتهما مؤقتا تحت ضغط الرأى الشعبى وعقدا « حلفا ثوريا » اتفقا بمقتضاه على الدعوة إلى إضراب عام مشترك احتجاجا على ارتفاع نفقات المعيشة . وحدث إضراب عام لمدة ٢٤ ساعة فى الشهر التالى .

وحاولت الحكومة مواجهة التذمر المتزايد بإجراءات مشددة من الإخماد البوليسى ، ولكن التذمر استمر ينمو . وفى مارس ١٩١٧ انفجرت موجة جديدة منتشرة من الاضرابات والقلاقل . واجتمع « الكونفدرال » و « الاتحاد العام » ثانية للاشتراك فى الاحتجاج على إجراءات الحكومة التحكمية ، ولكنهما لم يتلقيا أى إرضاء . وفى يوليــه ١٩١٧ حدثت موجة إضرابات جديدة على نطاق أوسع من أى وقت مضى ؛ وفى أغسطس أعلن « الاتحاد العام » مؤيدا من « الكونفدرال » ، الدعوة لإضراب عام فى جميع أنحاء البــــلاد وردت الحكومة بإلقاء القبض على معظم زعماء الإضراب وبتوجيــه ألوان الاضطهاد العديدة ضد أشخاص اعتبروا مسئولين عن التشجيع على التذمر .

وفى هــذه الفترة لم يكن الاشتراكيون والسندكاليون هم الجهة الوحيدة التى تهاجم سلطة الحكومة بأى حال من الأحوال . فمنذ حوالى منتصف ١٩١٦ زاد التذمر بين ضباط الجيش وأدى إلى تكوين ما أطلق عليه « لجان الدفاع » ، التى جنحت بصورة متزايدة إلى التدخل فى الشئون السياسية ، مطالبة بإصلاح جذرى

لنظام الحكم . وتتابعت الحكومات الضعيفة الواحدة تلو الأخرى دون أية أغلبية ثابتة وراءها فى « الكورتيز » ، وتحطمت الأحزاب التقليدية أكثر فأكثر إلى فرق متنابذة ، وزاد جنوح الملك إلى طرد أية وزارة تبدو عليها علامات محاولة تأكيد استقلالها ، وسقط نظام الحكم بأكمله فى وهدة متزايدة من السوء . ولم يكن فى الانتخابات أى علاج ، لأن نظام الانتخابات كله كان ، كما رأينا ، فاسدا تماما ، وان كانت قدرة الحكومة على تزوير الانتخابات ضعفت ، وكانت النتيجة الوحيدة لذلك هى حدوث حالة توقف سياسى . وفى قطلونية ، أكثر مراكز التذمر نظاما ، أخذ الضغط القديم من أجل الحكم الذاتى يهدد بأن يتحول إلى طلب بالانفصال الكامل والاستقلال ، وكان هناك صراع دائم على السلطة بين السلطات العسكرية والمدنية وكذلك بين الطبقات الوسطى والعمال ، الذين قبل معظمهم الزعامة السندكالية « لكونفدرال العمل » . وبدا أن الحكم على وشك الانهيار الكامل أمام هذا الموقف المعقد من الصراعات الدائرة بين الفرق والجماعات المتنابذة . وقرب نهاية ١٩١٦ حاولت حكومة كونت رومانوس الليبرالية أن تحل منظمات الضباط ، بل وأصدرت الأمر باعتقال زعمائهم ، ولكن الملك تدخل وأخلى سبيل الضباط المقبوض عليهم وسمح لهم بالاستمرار فى نشاطهم . واستقال رومانوس فى أبريل ١٩١٧ ، وجاء خليفته المحافظ ، داتو ، فسلم تماما لمنظمات الضباط ، وأثار هذا التصرف سلسلة من بيانات الاحتجاج من الاشتراكيين والراديكاليين والجمهوريين اليساريين والوطنيين القطلونيين ؛ وفى يوليه عقد نواب قطلونيه إجتماعا فى برشلونه هددوا فيـــه بعقد اجتماع غير رسمى لجميع نواب « الكورتيز » إلا إذا وافقت الحكومة على دعوته فورا . وردت الحكومة بأن أى اجتماع من هذا النوع سيعتبر من أعمال التمرد ، ولكن الاجتماع تم مع ذلك فى يوليه وحضره ٦٨ من النواب والشيوخ الاشتراكيين واليساريين ، وطالب بإعادة النظر فى الدستور ، وألف ثلاث لجان لإعداد تقارير تعرض على الاجتماع القادم .

وكانت هذه هى النقطة التى أعلن فيها « الكونفدرال » و « الاتحاد العام » الإضراب الثورى فى أغسطس ١٩١٧ . وهكذا كان هناك فى الواقع ثلاث ثورات

تتقدم فى وقت واحد ــ الثورة العسكريه « لمنظمات الضباط » ، الثورة البرلمانية التى قامت بها الأحزاب السياسية اليسارية ، والثورة السندكالية للنقابات مجتمعة . بيد أن هذه الثورات الثلاث كانت متعارضة الأغراض ، ولم يكن تضافرها لقلب النظام القائم للحكم ممكنا بأى حال من الأحوال . فكان العسكريون على أتم استعداد للقيام بدورهم فى اخماد الاضرابات وغير مستعدين لتسليم السلطة إلى دعاة الحكم الذاتى فى قطلونية ولا إلى السياسيين اليساريين ، وكان السياسيون اليساريون أعداء لكل من منظمات الضباط والسندكاليين والفوضويين الذين يسيطرون على « الكونفدرال » ، وكانت النقابات ، أو على الاقل « الكونفدرال » ــ أقوى منظمة فيها ــ تتخذ موقف العداء الشديد من العسكريين وتحتقر الأحزاب السياسية اليسارية ؛ وفى هذا الموقف كانت القوة الحقيقية فى يد الجيش ، الذى أخمد الاضرابات بكل عنف وأرغم الحكومة المحافظة على الاستقالة . وجاءت وزارة ائتلافية لسد الفراغ مع الوعد باجراء انتخابات حرة « لكورتيز » جـــديد .

بيد أن الانتخابات العامة فى فبراير ١٩١٨ لم تفعل أكثر من استمرار التوقف السياسى . وتولت الحكم فى مارس « وزارة جميع المواهب » ، مؤلفة أساسا من رؤساء وزراء سابقين ، وظلت حتى بداية نوفمبر ، ثم سقطت نتيجة للخلافات الداخلية فى نفس اللحظة التى كان الألمان يسلمون فيها الحلفاء . وكان للانهيار الألمانى طبعا أثره فى الموقف السياسى الأسبانى ، حيث بدأ أنه ينبى عن صلح يقوم على مبادىء ويلسون ودعم قوى الديموقراطية فى أوروبا . وبعد فترة قصيرة عاد كونت رومانوس ثانية إلى الحكم كرئيس للوزراء وسارع إلى باريس ، حيث قابل الرئيس ويلسون ، وعاد ليجد نفسه يواجه أزمة سياسية جديدة نجمت عن الصراع الصناعى المرير فى برشلونة . فقد حدث فى يناير ١٩١٨ موجة من الاضرابات اجتاحت الجزء الأكبر من البلاد ؛ وفى فبراير قام العمال فى خدمات محطات توليد القوة فى برشلونة (اضراب « لاكاناديين ») بأضراب امتد أولا إلى عدد من الحرف الأخرى ثم نما فى مارس إلى اضراب عام فى جميع

أنحاء قطلونية . وأتفقت السلطات المدنية فى قطلونية مع المضربين على الاستجابة لمعظم طلباتهم ، ولكن العسكريين تدخلوا عندئذ ، وطردوا السلطات المدنية واستولوا على المدينة . وأدت هذه الأحداث إلى سقوط حكومة رومانوس ، وتوالت الحكم فى الشهور التالية الوزارة بعد الأخرى . وكانت كل منها لا تلبث أن ترغم على الاستقالة تحت ضغط العسكريين ، وأجريت انتخابات عامة فى ربيع ١٩١٩ فى ظل ظروف من الرقابة المشددة ، وفشلت هذه الانتخابات ، برغم الالتجاء إلى أقصى حد للإجراءات الفاسدة ، فى أن تؤدى إلى أغلبية برلمانية يمكن العمل على أساسها . واستمرت الاضرابات على نطاق واسع ، وأعلن أصحاب الأعمل — وكانوا يؤلفون تكتلا قويا خاصا بهم لمقاومة النقابات — سلسلة من « الأغلاق » أدت إلى قلاقل كبيرة وتدخل آخر من جانب العسكريين. وفى خضم هذه الاضطرابات تقرر « يوم الثمان ساعات » بمرسوم ملكى فى أبريل ١٩١٩ ونفذ فى أكتوبر . وفى نفس الوقت حصل معدنو الفحم على « يوم السبع ساعات » . وأنشىء فى أكتوبر أيضا لجنة مختلطة فى قطلونية بمرسوم ملكى لتسوية نزاعات العمل . ولكن هـــذه الإجراءات لم تفعل شيئا فى إطفاء الاضطرابات : وتتابعت الاضرابات والإغلاق بسرعة فى قطلونية وفى غيرها ، وصاحبتها أفعال عنف متزايد ، بما فى ذلك عدد غير قليل من الاغتيالات .

وفى ديسمبر ١٩١٩ عقد « كونفدران العمل » وكان فى ذلك الوقت قد صار يمثل أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ عضو ، « مؤتمرا قوميا » فى مدريد ، وقرر أن يعيد تنظيم نفسه على أساس جديد . فبدلا من النقابات المنفصلة التى تمثل كل منها حرفة أو صناعة بذاتها ، تقوم فى كل منطقة نقابة واحدة ، أو اتحاد سندكالى ، تضم جميع الحرف وتنقسم إلى قطاعات صناعية أو حرفية ، ويصير «الكونفدرال» نفسه اتحادا فدراليا من هذه النقابات المحلية ، التى كانت قد أنشئت فعلا فى بعض المناطق . وأعلن هذا المؤتمر أيضا بيانا يتضمن مبادىء الشيوعية الفوضوية ، ووافق مؤقتا على الانضمام إلى « الدولية الشيوعية » التى أنشئت حديثا — التى ينبغى علينا أن نذكر أنها كانت قد وجهت نداءها ، فى مؤتمر تأسيسها الذى

عقدته فى أوائل هذا العام ، إلى الصناعيين الثوريين كما وجهته إلى مؤيدى الشيوعية الثورية على النمط السوفيتى . ودعا « الكونفدرال » ، بمناسبة هذه القرارات ، إلى إقامة « نقابة واحدة كبيرة » فى أسبانيا تضم جميع العمال ، وطلب إلى نقابات « الاتحاد العام للعمل » أن تتضافر قواها فى مثل هذه المنظمة .

وحتى اثناء انعقاد مؤتمر مدريد صدر نداء بالاضراب العام فى قطلونية احتجاجا على محاولة أصحاب الأعمال التمييز فى المعاملة ضد العاملين من أعضاء النقابات بعد الاغلاق . وردا على هذه الفورة أعلنت الحكومة العسكرية فى ٦ يناير ١٩٢٠ حل جميع النقابات فى المدينة ، وقبضت على أكثر من مائة نقابى عامل . وفى نفس اللحظة تقريبا حدث تمرد بزعامة فوضوية فى المعسكرات الحربية فى سرقسطة وأخمد بقسوة وأعدم سبعة من الزعماء . وحدثت إضرابات إبان الشهور القليلة التالية أكثر من أى وقت مضى ، اضرابات عامة وفى حرف بذاتها . وبدأ أصحاب الأعمال فى برشلونة وبعض المدن الأخرى ينظمون نقابات مضادة خاصة بهم بأمل تقسيم قوى العمال . وفى يونيه عقد الحزب الاشتراكى ، الذى كان حتى ذلك الوقت معتدلا واصلاحيا ، «مؤتمرا فوق العادة» فى مدريد وقرر بـ ٨٠٠٠ صوت ضد ٥٠٠٠ ، مع امتناع ٢٠٠٠ ، الانضمام إلى « الدولية الثالثة » ، على شرط الحصول على شروط مرضية للانضمام . وعين مندوبان ليذهبا إلى موسكو بغرض المفاوضة فى الشروط . ولكن بعد أيام قليلة فقط قرر مؤتمر « الاتحاد العام للعمل » ، الذى كان عادة يحذو حذو الحزب الاشتراكى ، نبذ « الكومنترن » كما قرر بأغلبية ساحقة الانضمام إلى « الاتحاد الدولى للنقابات » فى امستردام . ولم يحل ذلك دون أن يوقع «كونفدرال العمل» فى سبتمبر ١٩٢٠ اتفاقا جديدا بالتحالف مع « الاتحاد العام للعمل » . ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا . وحدثت صراعات عنيفة أخرى فى برشلونة بين السندكاليين وما كان يسمى « النقابات الحرة » التى ألفها أصحاب الأعمال ، وأقام السندكاليون منظمة جديدة « للشباب السندكالى » بغرض مواجهة أعمال العنف التى تقوم بها فرق « النقابات الحرة » . وورد الحاكم المدنى الجديد لبرشلونة ،

مارتينيز أنيدو ، بإلقاء القبض على عدد كبير من الزعماء السندكاليين ، رحل كثير منهم إلى ماهون — فى جزائر الباليا ، وباتحاد نشاط « كونفدرال العمل » . وعندئذ أعلن « الكونفدرال » إضرابا عاما ، ولكنه دعا إلى إيقاف الإضراب فى ٤ ديسمبر فى مدريد وفى بيلباو و بذلك كان السبب فى انهياره فى هاتين المنطقتين. وعندئذ أعلن « الكونفدرال » إنهاء الاتفاق مع « الاتحاد العام للعمل » متهما إياه بأنه خان القضية . ومات الاضراب العام شيئا فشيئا .

وأدت هذه الهزيمة إلى وضع حد لفترة الإضراب الشديدة . وكان عام ١٩٢١ خاليا نسبيا من الإضرابات الكبرى بسبب الإجراءات الاضطهادية الشديدة التي اتخذت ضد « الكونفدرال » ، وإن كانت استمرت المناوشات العديدة بين السندكاليين والفوضويين وخصومهم . وألقى القبض على انجل بستانيا ، زعيم الكونفدرال ، فى برشلونة عند عودته من روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ ؛ ولكن فى الشهر التالى استطاع عضوا الحزب الاشتراكى ، فرناندو دى لوس ريوس ودانيد انجويانو ، أن يتقدما بتقرير إلى « المجلس القومى » للحزب عن مهمتهما فى موسكو للمفاوضة فى شروط الانضمام إلى الكومنترن ، وكانت النتيجة أن رفض المجلس « النقاط الإحدى والعشرين » بتسعة أصوات ضد ثلاثة . وفى أبريل ١٩٢١ تأيد هذا القرار فى « مؤتمر فوق العادة » للحزب تقرر فيه عدم الانضمام إلى الكومنترن بـ ٨٨٠٨ صوت ضد ٦٠٢٥ صوتا . وعندئذ انقسم الحزب ، وانسحبت الأقلية وألفت « الحزب الشيوعى » بزعامة انجويانو وانطونيو جروسيا كويخيدو و ا. تورالبا بيتشى . وفى نفس الشهر عقد «الكونفدرال» ، مع تغيب أعضاء « لجنته القومية» وآخرين فى السجون ، مؤتمرا لمندوبى المناطق فى ليريدا ، وتقرر فيه — تحت تأثير اندرياس نين (١٨٩٢ — ١٩٣٧) ويواكيم مورين (١٨٩٧ — ١٩٣٧) وآخرين ، إرسال وفد إلى موسكو لمؤتمر « الدولية الثالثة » المقبل ؛ ولكن فى أغسطس عقد مؤتمر آخر فى لوجرونيو وأنكر هذا التصرف ، وأخيرا فى يونيه ١٩٢٢ ، بعد انتهاء حالة

الحصار واستعادة الضمانات الدستورية ، عقد مؤتمر كامل « الكونفدرال » وتقرر فيه الانسحاب من الكومنترن ، وأعيد تأكيد معارضة العمل السياسى ، والانضمام إلى « الدوليـــة الفوضوية السندكالية » الجديدة التى كانت على وشك الإنشاء فى برلين بزعامة رودلف روكر . وهكذا نبذ السندكاليون ، مثل أغلبية الحزب الاشتراكى و « الاتحاد العام للعمل » سياسات موسكو ، ولم يعد يؤيدها بعد ذلك سوى الحزب الشيوعى الصغير وجماعات نقابية قليلة ، وبخاصة بين المعدنين ، استطاعت موسكو انتزاع ولائها من « الإتحاد العام للعمل » .

وفى هذه الأثناء كانت القوات الإسبانية فى مراكش قد منيت بهزيمة عسكرية بلغت حد الكارثة فى ١٩٢١ يوليه واضطرت إلى الانسحاب من منطقة مليلا بأكملها . وأثارت هذه الهزيمة القاسية أزمة داخلية . ونجحت حكومة جديدة ، برئاسة انطونيو مورا ، فى جمع ١٤٠,٠٠٠ جندى وترسلهم إلى مراكش كجيش إغاثة ، بيد أن الاستدعاء للخدمة العسكرية من أجل هذا الجيش قوبل بمقاومة أخذت فى الانتشار ، وتصاعدت الأصوات مطالبة بتحقيق كامل فى أسباب الكارثة ، التى قيل أنها وقعت نتيجة للادارة السيئة جدا والفساد فى الدوائر العليا . ومن الناحية الأخرى ألقت « منظمات الضباط » اللوم فى الكارثة على البرلمان وساءها جدا تصرف الحكومة عندما عينت جنرال بيكاسو ليضع تقريرا رسميا عن الموضوع . وعندما واجهت الحكومة معارضة هذه « المنظمات » حاولت حلها وإبدالها « بمنظمات » رسمية تحت سيطرة وزير الحربية ؛ ولكن « المنظمات » غير الرسمية قاومت وأرغمت الوزارة على الاستقالة . وعندئذ تولت الحكم وزارة محافظة جديدة برئاسة سانشيز جيرا فى مارس ١٩٢٢ ، وعرض تقرير بيكاسو على لجنة من جميع الأحزاب ، تقدمت بدورها بثلاثة تقارير متنافسة . وبذل جيرا محاولة للتهدئة بإعادة الضمانات الدستورية واستدعاء أنيد حاكم برشلونه المكروه ؛ ولكن عندما نوقشت التقارير المتنافسة فى البرلمان انتهت المناقشات بمظاهرات عنيفة إلى حد أن الحكومة انهارت وجاء الأحرار ، الذين تناسوا ما بينهم من خلافات مؤقتا ، إلى الحكم ثانية ، وأجروا انتخابات عامة فى ابريل ١٩٢٣

زاد فيها عدد النواب الاشتراكيين من ٢ إلى ٦ وفازوا فى مدريد بخمس مقاعد أساسا بسبب حملتهم القوية ضد الحرب المراكشية .

وسرعان ما وجدت حكومة الأحرار نفسها فى مصاعب ، لا حول مراكش فحسب ، بل ومع الكنيسة أيضا . فقد اقترحت تعديل الدستور بحيث يتسع نطاق التسامح الدينى ليشمل الأديان الأخرى إلى جانب الكثلكة . وأثار ذلك الكنيسة ودفعها إلى الاحتجاج الشديد ، وسارعت الحكومة بسحب اقتراحها . وفى هذه الأثناء كانت المنافسة حول موضوع مراكش قد استؤنفت وأدت إلى تهم خطيرة ضد عدد من الزعماء السياسيين وكذلك ضد الملك للتدخل بدون وجه حق فى الشئون العسكرية والسياسية . كما أن الموقف المالى ، بالنظر إلى الارتفاع الشديد فى نفقات الحرب الذى حاولت الوزارة الجديدة تخفيضه ، كان خطيرا بصورة متزايدة ، وكانت « منظمات الضباط » فى استياء متزايد من النقد الموجه ضد السلطات العسكرية . وفى اللحظة التى كان فيها البرلمان على وشك إنهاء المناقشة ، قام القائد العسكرى فى قطلونيه - ميجويل بريمودى ريفيرا - بالاتفاق مع المحافظين فى قطلونية بتمرد مسلح ضد الحكومة الاسبانية وأعلن تأسيس «إدارة» عسكرية تتولى حكم البلاد . وكان رئيس وزارة الأحرار ، ماركيز أوف الكويماس يريد أن يقاوم ، ولكن الملك رفض تأييده واضطر إلى الاستقالة . وبعد ذلك قبل الملك سلطة « ادارة » بريمو العسكرية وطلب من بريمو نفسه تأليف الوزارة الجديدة ؛ وعندئذ عين بريمو « إدارة » عسكرية موسعة أعلنت حالة الحرب فى البلاد وأخضعت الصحافة لرقابة شديدة وحرمت كل الاجتماعات والمظاهرات السياسية وطردت جميع الحكومات الاقليمية واستبدلت بعسكريين ، وطهرت جميع السلطات المحلية بقسوة ووضعت تحت السيطرة العسكرية . وفى نفس الوقت أصدر بريمو بيانا موجها إلى الطبقات العاملة معلنا إجراءات تنظيم الأجور وساعات العمل بواسطة السلطات العامة . وذهب رئيسا مجلسى البرلمان الإسبانى إلى الملك وطالبا بدعوة « كورتز » جديد طبقا للدستور ، ولكن الملك أحال

طلبهما إلى « الادارة » العسكرية ، فرفضته على أساس أنه محاولة لإحياء نظام برلمانى فاسد وصار غير ذى موضوع .

وهكذا كان لإسبانيا « ثورتها » فى سبتمبر ١٩٢٣ ، ولكن من الجيش هذه المرة وليس من العمال . وأدت إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية كاملة . وحاول « الكونفدرال » القيام بانقلاب مضاد باعلان إضراب عام ، ولكن « الاتحاد العام للعمل » رفض الاشتراك فيه . وحتى ربيع ١٩٢٤ استطاع « الكونفدرال » برغم الهزيمة فى الإضراب ، أن يحتفظ بظل تنظيم علنى . وفى ٤ مايو ذلك العام عقد « جمعية غير عادية للمندوبين » فى ساباديل حضرها ٢٣٧ مندوبا ، وكان آخر عمل عام يقوم به فى ظل « الإدارة » . ففى نفس الشهر أمرت الحكومة بالقبض على جميع زعمائه ، وبلغ عددهم أكثر من ٢٠٠ ، وأمرت بإغلاق منظماته المحلية « السندكالات الوحيدة » التى فى كل منطقة . وتحول ما بقى منه إلى الأقبية حيث ظل موجودا فى خطر مستمر بزعامة فوضوية أساسا . وهرب عدد ممن كانوا أعضاء عاملين فيه إلى فرنسا حيث ألفوا جماعة أطلق عليها « الثلاثين » ، وحاولوا تنظيم تمرد مسلح داخل اسبانيا . وزحفوا فعلا على فيرا ، فى النافار ، فى نوفمبر ١٩٢٤ ، ولكنهم هزموا بسهولة - ويرجع جزء من الفضل فى ذلك « للعملاء المثيرين » الذين تسربوا إلى صفوفهم وكشفوا خططهم . وكان هناك أيضا عدد من الفورات المحلية داخل اسبانيا ، ولكن لم تقم ضد الدكتاتورية أية مقاومة منسقة .

وقد رفض « الاتحاد العام » كما رأينا أن يتعاون مع « الكونفدرال » فى الإضراب العام فى سبتمبر ١٩٢٣ ، وتجنب إلى حد كبير الاضطهاد الذى وقع على السندكاليين والفوضويين من أعضاء « الكونفدرال » . فقد رأى « الاتحاد العام » والاشتراكيون مؤقتا أن الأمر لا تنفع فيه حيلة وأحنوا رؤوسهم للعاصفة . ولما كان البرلمان قد انتهى أمره فإن الاشتراكيين فقدوا تمثيلهم النيابى فيه ، ولكنهم كانوا يعلمون أنهم أضعف جداً من أن يلتجئوا إلى السلاح . وكان بريمو دى ريفييرا يريد تجنب تكتل الطبقة العاملة فى معارضة نظامه ، وبدأ

قبل أن يمضى وقت طويل فى مفاتحة الزعماء المعتدلين من « الاتحاد العام للعمل » . وفى ديسمبر ١٩٢٤ أعلنت « اللجنة القوميـة » للحزب الاشتراكى موافقتها على قبول فرانسيسكو لارجوكاباليرو (١٨٧٠ — ١٩٤٦) ، زعيم « الاتحاد » ، منصب مستشار دولة فى ظل « الإدارة » العسكرية ، وبعد ذلك اتبع « الاتحاد » سياسة استخدام القدر الذى تسمح به الدكتاتورية من حرية إلى أقصى ما يمكن . وفى مايو انتهت حالة الحصار وسمح بقدر من الحرية النقابية ، ولـكن ليس الحرية السياسية ، للنقابات المستعدة للتعاون مع الدكتاتورية والتى تمتنع عن أى نشاط ثورى . ولم يشمل هـــذا التسامح طبعا نقابات « الكونفدرال » التى استمر وجودها سرا واشتركت فى عدد من المؤامرات غير الناجحة ضد الدكتاتورية . وفى هذه الأثناء كانت الحكومة العسكرية تعمل على تنفيذ عدد من الإجراءات لتنظيم شروط العمل ومنع الصراع الصناعى . وفى أغسطس ١٩٢٦ نشرت « مجموعة قوانين عمالية » جديدة ؛ وفى نوفمبر من العام ذاته أصدرت مرسوما بقانون ينشىء منظمة قومية اندماجية للعمل مع وضع نظام من اللجان المشتركة من العمال وأصحاب الأعمال لتسوية النزاعات . وفى حوالى الوقت نفسه عقد الفوضويون الأسبان مؤتمرا فى ليون وقرروا إنشاء « فدرال فوضوى لايبيريا » بين المنفيين الذين يعيشون فى فرنسا . وتلا ذلك مؤتمر فوضوى سرى فى أسبانيا نفسها ، فى فالنسيا ، فى يوليـه ١٩٢٧ وتم فيه تأسيس « الفدرال الفوضوى لايبيريا » نهائيا .

وحوالى ذلك الوقت كان بريمو دى ريفيرا يحاول إنشاء ، بدلا من برلمان ، « جمعية وطنية » استشارية بحتة من ٤٠٠ عضو لتكون جهازا مساعدا « للحكومة العسكرية » ، وعرض على الاشتراكيين ستة مقاعد فى هــذه الجمعية ، ولـكن الحزب الاشتراكى رفض ، فى مؤتمر عقد فى أكتوبر ١٩٢٧ ، أن يسمح لأى عضو من أعضائه بالدخول فيهـا ، ورفض الذين وجهت إليهم الدعوة العرض . بيد أن « الاتحاد » قرر فى مؤتمره الذى عقد فى مدريد فى سبتمبر التالى الموافقة على تمثيل النقابات المنتمية إليه فى الهيئات الاندماجية العامة التى أقامتها

الحكومة بشرط أن ينتخب الممثلون بحرية وأن يطيعوا تعليمات النقابات التى يتعلق بها الأمر . واستمرت الأمور على هذا النحو إلى أن تنازل بريمو دى ريفييرا عن سلطته الدكتاتورية ، وحل محله على رأس الحكومة جنرال بيرينجير ، الذى أعاد الضمانات الدستورية فى أول الأمر وأعلن العفو العام بالنسبة للأشخاص المسجونين لأسباب سياسية أو اجتماعية ، ولكنه أوضح سريعا أنه ينوى الاحتفاظ بنظام الدكتاتورية العسكرية الذى أقامه بريمو منذ سبع سنوات فى جميع سماته الأساسية .

وفى هذه الظروف اضطر حتى زعماء الجناح اليمينى الذين كانوا على استعداد للتفاهم مع بريمو إلى التمرد . وقبيل نهاية ١٩٣٠ اشترك لارجو كابالليرو وفرناندو دى لوس ريوس واندليثيو بييرتو فى مؤامرة كان الغرض منها إسقاط بيرينجير والملكية وإقامة الجمهورية . ولما انكشفت خططهم ألقى بهم فى السجن — باستثناء بييرتو الذى هرب إلى الخارج . بيد أن القوى التى تتطلبها الانتفاضة الثورية كانت تزداد قوة بسرعة ، وفى العام التالى ، بعد أن خلف الأميرال آزنار بيرينجيه ، أجريت انتخابات بلدية فى جميع أنحاء أسبانيا . وكالعادة أعلن أن أحزاب الحكومة فازت بمعظم المقاعد ، ولكن حقيقة أن الجمهوريين والاشتراكيين استولوا على جميع المدن الكبرى لم يمكن إخفاؤها . ودفعت هذه الظروف « اللجنة الجمهورية » برئاسة زامورا ، وهى التى كانت سابقا قد وصلت إلى اتفاق مع دعاة الحكم الذاتى القطلونيين ، إلى التقدم علنا بمطالبة الملك بالنزول عن العرش وبتكوين جمهورية . ورفض الملك التنازل ، ولكنه لما رأى المقاومة غير مجدية وافق على الكف عن ممارسة سلطاته وعلى مغادرة البلاد حتى يتقرر مستقبلها . وأجريت عندئذ انتخابات فى ظل ظروف حرة ، وأدت إلى عودة « كورتيز » للجمهوريين فيه أغلبية ساحقة وعندئذ ألف زامورا ، وهو كاثوليكى محافظ ، وزارة من جميع الأحزاب ، ولكنه استقال فى العام التالى لأنه كان يعارض السياسة المناهضة للكنيسة التى اتبعها معظم زملائه . وخلفه الزعيم الراديكالى مانويل آزانيا فى رئاسة الوزارة فى أكتوبر ١٩٣٠ ، ولكن

سرعان ما انسحب الراديكاليون من الحكومة وتركوها فى أيدى الاشتراكيين أساسا . أما مصيرهم بعد ذلك ومحاولتهم وضع دستور أسبانى جديد ، وسير الأحداث التى أدت إلى التمرد العسكرى فى مراكش فى ١٩٣٦ والحرب الأهلية فى الأعوام التالية ، فإنها جميعا تنتمى إلى فترة خارج تلك التى نعالجها فى هذا المجلد ونترك الأسبان ، وقد تحرروا مؤقتاً من كل من الملكية والحكم العسكرى بواسطة الجيش ، يحاولون إقامة وحدة جمهورية فى بلاد أثبتت المرة تلو المرة أنها غير قادرة على العمل معا من أجل هدف مشترك .

يكاد يكون سجل اسبانيا إبان السنوات المضطربة من ١٩١٨ إلى «الانقلاب» فى سبتمبر ١٩٢٣ سجلا بلا حكومة تقريباً ، لأنه برغم أن الوزارات كانت تتتابع فى تعاقب سريع ، لم يكن فى وسع أى منها أن تمارس سلطة فعالة ضد العسكريين أو الكنيسة الكاثوليكية أو ضد الفورات المستمرة للطبقة العاملة وتمرد الفلاحين أو الإجراءات العنيفة التى استخدمها أصحاب الأعمال وملاك الأراضى فى إخمادها. فكانت قطلونيه ، وبخاصة برشلونه ، مسرحا للعنف باستمرار تقريباً ، كما فى سنوات ما قبل ١٩١٤ (١) . فقد ارتكبت اغتيالات عديدة وجرائم اعتداء على الأشخاص والأملاك عاما بعد عام من الجانبين ، وكانت هناك عصابات منظمة كثيرة من « الفتوات » الذين على استعداد للقيام بالاغتيالات مقابل مال من أى مصدر . واستمرت شرطة برشلونه طرفا فى هذه القلاقل وفى استخدام « العملاء المثيرين » على نطاق واسع ، وتدخلت الحامية العسكرية من وقت لآخر لإخماد الاضطرابات ولشن حرب على الجماعات السندكالية والفوضوية ، التى لم يستطع إخمادها تماماً قط . وكانت القومية القطلونية منقسمة انقساماً حاداً إلى جناح يمينى وآخر يسارى ، وكان دورها متعدد الاتجاهات . فقد كان دعاة الحكم الذاتى القطلونى اليمينيون ، رغم معارضتهم للنظام المركزى ومطالبتهم بإعادة إنشاء برلمان قطلونى يتمتع بالحكم الذاتى ، على استعداد عادة للالتجاء إلى مساعدة الحكومة فى إخماد الاضطرابات السندكالية وفى محاولات بناء « نقابات حرة »

(١) انظر المجلد ٣ ـ الجزء الثانى ـ الفصل العشرين

أليفة فى معارضة « الكونفدرال » . وكان بريمودى ريفييرا عندما قام « بانقلابه » كقائد عسكرى لقطلونيه يعمل بتأييد دعاة الاستقلال الذاتى القطلونى اليمينيين ، الذين راودهم الأمل فى أنه سيستخدم سلطته فى الاستجابة لمطالبهم . ولكن سلطات الجيش كانت بصفة عامة تؤيد المركزية ، وسرعان ما اضطر بريمو إلى تغيير اتجاهه والإصرار على المحافظة على الحكم المركزى . وكان قد أنشىء فى ١٩٢٣ حزب اشتراكى قطلونى فى برشلونه ، بعد « الانقلاب » بقليل ، بزعامة جابرييل آلومار ، ولكنه لم يحظ بأنصار كثيرين أمام قوة السندكالية الفوضوية فى قطلونيه وبسبب سياسة المركزية التى يتبعها الحزب الاشتراكى الاسبانى . وبعد ١٩٢٣ انتقل مركز دعاة الحكم الذاتى القطلونى من اليساريين إلى فرنسا ، حيث شرع الكولونيل فرانسيسكو ماسيا (١٨٥٩ — ١٩٣٣) فى العمل على بناء « الاسكويرا » كحزب لليسار البورجوازى . وحاول ماسيا القيام بتمرد فى نوفمبر ١٩٢٦ فأخمد ، وبعد ذلك كان على دعاة الحكم الذاتى القطلونى أن ينتظروا سقوط الدكتاتورية حتى يستطيعوا خلق حركة قوية ثانيا .

فمنذ ١٩١٨ إلى ١٩٢٢ كانت اسبانيا باستمرار على حافة الثورة ، ولكن لم تكن هناك أية قوة منظمة أو قوية إلى الحد الكافى لقلب الدولة القائمة ، برغم فسادها الواضح القبيح . وكان هناك عدد كبير جدا من المتنافسين على السلطة لا يستطيعون ولا يريدون التضافر حول أى برنامج بناء . وكانت الأحزاب السياسية المتنافسة ، التى تقوم على نظام انتخابى فاسد تماما ولا معنى له ، بلا أية قوة حقيقية ولا تمثل مبادىء منسقة أو واضحة : بحيث أن الملك كان يستطيع إسقاط الوزارات كما يشاء تقريباً ، واستخدم سلطته فعلا بطريقة تجعل أى حكم مدنى فعال مستحيلا . وكان الجيش ، الذى تسيطر عليه منظمات الضباط فى الفرق ، يحتقر السياسيين تماما ويثيره أى نقد من المدنيين ، وجعل من نفسه « دولة داخل الدولة » ، وفقدت الحكومة سيطرتها عليه تماما . والكنيسة ، وهى محصنة تماما بالسلطة الاحتكارية ، لم تقبل أية حركة سياسية ترمى إلى الانتقاص من سلطتها وكان فى وسعها قلب أية حكومة تجرؤ على منازعتها فى احتكارها . وكانت قوى

الطبقة العاملة مقسمة بين الاشـــتراكيين من دعاة المركزية ، الذين كانوا أيضاً إصلاحيين معتدلين ، والسندكاليين الفوضويين ، الذين كانوا دعاة ثوريين للحكم الذاتي للمناطق ورفضوا كل صور السلطة المركزية حتى داخل منظماتهم ذاتها . وكانت النقابية منقسمة بين « كونفدرال العمل » الذى كانوا يسيطرون عليه ، و « الاتحاد العام للعمل » الذى كان فى الواقع ملحقا بالحزب الاشتراكى . وبرغم أن هذه الفرق تضافرت من وقت لآخر ضد الحكومة وأصحاب الأعمال ، فان كل تحالف عقدته انفصم على الفور تقريبا لأن مفاهيمها عن النقابية بأكلها كانت مختلفة . فكان « الاتحاد » يتمسك بمبدأ النقابات « القومية » المنفصلة للحرف والصناعات المختلفة ، فى حين أن « الكونفدرال » تحول إلى مبـدأ التضامن « المحلى » الكامل عن طريق « الاتحادات السندكالية » .

وحيال هذه الخلافات لم يكن قيام حركة طبقة عاملة اسبانية متحدة فى الحقيقة ممكنا فى الميدان السياسى أو الصناعى . ومما لا ريب فيه أنه مما خفف حدة العداوات بين الحركات المتنافسة إلى حد ما أن المعاقل الرئيسية « للكونفدرال » و « الاتحاد » والسندكاليين الفوضويين والديموقراطيين الاشتراكيين كانت إلى حد كبير فى أماكن متفرقة من البلاد ، فكان « الكونفدرال » والسندكاليون الفوضويون أقوى الفرق بكثير فى قطلونيه والجنوب الغربى ، و « الاتحاد » والديموقراطيون فى مدريد . بيد أنه كانت هناك مناطق فيها صراعات محلية خطيرة — مثل بيلباو — وكذلك مناطق واسعة لم يكن لأى الفريقين فيها أى تنظيم مستمر من الأنصار . وينبغى أن نتذكر دائماً أن اسبانيا كانت بلدا تغلب فيه الزراعة ، بنظم واسعة الاختلاف فيما يتعلق بشغل الأرض والزراعة — من ضياع ضخمة تزرع زراعة خفيفة جدا تملكها عائلات من ملاك الأراضى إلى حيازات مرهقة للفلاحين فى غاليسيا ، مع واحات من الأراضى الخصبة والزراعة المتيسرة نسبيا فى المناطق الساحلية فى الشمال والشرق . وكانت المنطقة الوحيـدة التى نمت فيها الصناعة فى قطلونيه : أما فى الأماكن الأخرى فلم يكن فيها سوى شرائح من الأرض — مثـــل مناطق التعدين

فى الشمال والجنوب الغربى ، ومنطقة المعادن التى مركزها بيلباو ، وبعض التجمعات المحلية . ولم تكن مدريد نفسها مركزا صناعيا كبيرا . وكان هناك قدر كبير من السكان فى المدن يشتغلون بالحرف اليدوية الصغيرة ، ولكن قطلونية ، التى كانت تجتذب الكثيرين من العمال المهاجرين من المناطق الأخرى ، كانت المركز الذى لاجدال فيه للنمو الصناعى ، تعتمد على اسبانيا كلها كسوق وتعد المصدر الداخلى الرئيسى لرأس المال المستثمر . فكان لا بد فى حالة قيام ثورة بروليتارية اسبانية أن تقوم قطلونية ، وبخاصة برشلونة ، بالدور الرئيسى. بيد أنه كانت هناك عقبات كثيرة فى طريق زعامة قطلونية لفورة ثورية على نطاق قومى . فأولا لم يكن القطلونيون أنفسهم متحدين فيما يتعلق بنوع الثورة التى يريدونها . فقد وضعت جماعة من بينهم مطلب الحكم الذاتى فى الصدارة ـ المطالبة ببرلمان قطلونى يقوم عليه حكم ذاتى إقليمى ، ولكن حتى فى هذا الموضوع لم يكن القطلونيون من دعاة الحكم الذاتى متفقين . فالصناعيون ، الذين كانوا يسيطرون على الجناح اليمينى كانوا يريدون الحكم الذاتى ، ولكنهم لم يريدوا الانفصال بأى حال عن بقية اسبانيا ـ لأن ذلك قد يكلفهم سوقهم التى يتمتعون فيها بمركز الأفضلية وكذلك مركزهم بوصفهم المورد الأول للاستثمار فى التنمية الاقتصادية الاسبانية ككل . ولم يكن دعاة الحكم الذاتى الأكثر راديكالية متأثرين بمثل هذه الاعتبارات الاقتصادية ، ولكن حتى هم كانوا يريدون فى الغالب الحكم الذاتى وليس الانفصال الكامل . لقد كانوا فدراليين أكثر منهم دعاة قوميين خلص يطالبون بحق تقرير المصير كاملا .

وكان يشارك دعاة الحكم الذاتى اليساريين فى هذا الاتجاه الفدرالى زعماء العمال القطلونيين المنتمين إلى « الكونفدرال » والجهاز الإقليمى الذى يمثله ـ « تضامن » الحركة النقابية القطلونية . بيد أن « الكونفدرال » كان يسيطر عليه السنديكاليون الفوضويون ، الذين كانوا يعارضون فى كل صور الدولة والحكم البرلمانى ، ومن ثم كانوا لا يقلون عداء نحو البرلمان القطلونى الخاص عنهم نحو برلمان أسبانيا كلها وجهاز الحكم المدنى والعسكرى . فكان زعماء « الكونفدرال »

يريدون الحكم الذاتى لقطلونية ، ولكنهم أرادوا ممارسته ، لا عن طريق البرلمان بل عن طريق بناء من الكوميونات المحلية التى تقوم على الاتحاد الحر بين العمال والفلاحين ، دون أية دولة تسلطية فوقهم فى مركز الآمر . وتصوروا الثورة التى ستحرر قطلونية بهذا المعنى ثورة فى أسبانيا كلها ، يتضافر فيها العمال والفلاحون فى جميع أنحاء أسبانيا ضد مضطهديهم ؛ واتخذوا موقف العداء من أية نزعة قومية قطلونية خالصة تقطع صلتهم بزملائهم المتمردين فى الأجزاء الأخرى من أسبانيا .

ولهذا السبب لم يكن قيام أية وحدة بين دعاة الحكم الذاتى البورجوازيين فى قطلونية والعمال الذين قبلوا الإنجيل السندكالى الفوضوى ممكنا — وبخاصة أن دعاة الحكم الذاتى اليمينيين كانوا خصومهم المباشرين فى الصراع الطبقى المحلى الذى جعل برشلونة أكثر مدن أوروبا كلها قلاقل . فضلا عن أنه كانت هناك تيارات متعارضة حتى بين عمال قطلونية ؛ لأن كثيرين منهم لم يكونوا قطلونيين بل مهاجرين من جهات أخرى من البلاد ، ولم يتأثروا بالمؤثرات النقابية القطلونية التى لعبت دورا كبيرا فى حركة الحكم الذاتى القطلونى .

وحتى إذا كان العمال الصناعيون متحدين ، لا فى قطلونية وحدها بل فى أسبانيا كلها ، فما كانت تقوم ثورة اجتماعية ناجحة بدون تأييد الفلاحين . ولا ريب فى أن الفلاحين كانوا فى أجزاء كثيرة من البلاد مستعدين تماما للتمرد عند أول إشارة لفرصة ، ولكن استعدادهم كان لفورات محلية بحتة ، ناجمة عن شكاوى محلية ، وليس لثورة على النطاق القومى . وقد استطاع خطباء الفوضويين والمنظمون المتجولون إثارتهم فعلا إلى مثل هذه الثورات المرة تلو المرة ، ولكن لم توجد وسيلة لتنظيمهم للقيام بعمل مشترك فى مناطق واسعة أو لربط حركاتهم المحلية بأية طريقة مستمرة بحركات بروليتاريا المدن . بالإضافة إلى أن أقل المناطق استعدادا للتمرد كانت تلك التى فيها الظروف الزراعية أحسن من غيرها ، لأسباب اقتصادية ولأن نفوذ الكنيسة كان على أشده بين الفلاحين المزدهرين .

وفى هذه الظروف لم يكن لدى الثورة البروليتارية أية فرصة للنجاح . فلا يمكن أن تكون ، فى الفترة التى تتناولها فى هذا الفصل ، إلا ثورة سندكالية فوضوية ، لأن الديموقراطيين الاشتراكيين لم يكونوا ثوريين حقيقة مطلقا ، وكان الشيوعيون الذين انفصلوا عنهم فى ذلك الوقت كمية مهملة تقريبا . ولكن السندكاليين الفوضويين لم يكونوا قط ، برغم سيطرتهم فى برشلونة وبعض المناطق الأخرى فى اسبانيا ، وبخاصة فى الشرق والجنوب ، فى مركز يسمح لهم بتزعم حرب أهلية تضم اسبانيا كلها . فان عداءهم ذاته نحو كل صور السيطرة المركزية كان عقبة خطيرة فى سبيل ذلك . وكان عجزهم النسبى فى مدريد عقبة ضخمة أخرى . لقد كانوا من القوة بحيث يستطيعون أن يحولوا اسبانيا إلى دولة بلا قانون ، ولكن ليس بحيث يقلبون أيا من القوتين المركزيتين الكبيرتين اللتين تقفان أمامهم ـ الجيش والكنيسة . والواقع أن الجيش كان ، كما أثبتت الحوادث ، القوة الوحيدة التى تستطيع فرض حكم القانون من أى نوع على البلاد بأكلها عندما يقر رأى زعمائه على الاستيلاء على السلطة فى أيديهم ، وفى اسبانيا كان الجيش يعنى الضباط وليس الجنود العاديين . ولا ريب فى أن الجنود العاديين قاموا فعلا فى بعض المناسبات بمحاولات ، فى أماكن بذاتها ، لتأكيد ذاتهم كقوة ثورية ـ فى سرقسطه مثلا فى يناير ١٩٢٠ ؛ ولكن مثل هذه الفورات كانت محلية بحتة ويسهل إخمادها . فالعمل المستمر من جانب الجيش كان فى يد « منظمات الدفاع » فى الفرق المختلفة التى سببت مشاكل خطيرة للحكومات المتعاقبة إبان الأزمة المراكشية الطويلة . بيد أن هذه « المنظمات » لم تكن فى ذاتها قوى ثورية بناءة بل مصدر قلاقل . ولم تسقط الحكومة المدنية نهائيا ، ويقضى على الحركة الثورية السندكالية الفوضوية البديلة بسرعة ، إلا عندما تولى بريمو دى ريفيرا ومعظم الرتب العليا فى الجيش الحركة بأنفسهم .

وهكذا برغم أنه بدا فى ١٩١٩ أن البروليتاريا الاسبانية على وشك الانضمام إلى جانب الكومنترن وقبول الزعامة الروسية من أجل قضية الثورة العالمية ، لم يكن مثل هذا التحول فى أى وقت ممكناً حقيقة . فالشعور ضد كل زعامة

مركزية تسلطية كان أقوى بكثير من أن يمكن القضاء عليه ، وسرعان ماتراجع « كونفدرال العمل » بمجرد أن وجد نفسه وجها لوجه أمام ادعاء موسكو الحق فى تحديد السياسة والنظام فوق رؤوس الثوريين الاسبان . والواقع أن الكومنترن وجد أصدقاء بين الديموقراطيين الاشتراكيين غير الثوريين أكثر مما وجد بين الفوضويين والسندكاليين ، لأن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا يحبذون المركزية وفى مأمن من « اضطرابات الطفولة اليسارية » التى هاجمها لنين بشدة . ولكن برغم أن أعضاء الحزب الشيوعى الاسبانى الجديد جاءوا من الديموقراطيين الاشتراكيين أكثر مما جاءوا من الفوضويين ، فإن أعضاءه فى مجموعهم كانوا أقل بكثير من أن يتحدّوا بصورة فعالة الحكومة أو الحركتين الكبيرتين للطبقة العاملة ، السندكالية والحزب الديموقراطى الاشتراكى الإصلاحى .

وقد مات إبان هذه السنوات عدد من الزعماء البارزين لحركة الطبقة العاملة قبل الحرب . فقد مات انسلمو لورنزو ، أحد المجاهدين القدامى البارزين الذين كانوا نشطين إبان أيام « الدولية » الأولى ، فى برشلونه فى نوفمبر ١٩١٤ . ومات فرنسيسكو مورا ، نائب رئيس الحزب الاشتراكى ومؤرخه ، فى ١٩٢٤ ، وبابلو إيجليسياس (ولد ١٨٥٠) ، مؤسسه وزعيمه ، فى العام التالى . ومات الكاتب الفوضوى ريكارد وميللا (ولد ١٨٦١) أيضا فى ١٩٢٥ . وكان من بين الزعماء الذين حلوا محل ايجليسياس ومورا ، الأستاذ جوليان بسيترو (١٩٤٠ — ؟) — وهو من جامعة مدريد ، وفرنسيسكو لارجو كابالليرو — الشخصية الرئيسية فى « الكونفدرال » ، والصحفى انداليثيو بريتو — الذى كان يحتل مركز الصدارة فى بيلباو ، وأستاذ آخر هو فرناندو دى لوس ريوس الذى صار المنظم الزراعى الأول للحزب . أما السندكاليون الفوضويون فانهم لم ينتجوا ، برغم نشاطهم الكبير ، أى زعيم سوى آنجل بستانيا الذى قام بالدور الرئيسى فى المفاوضات مع الكومنترن . وكان من الشخصيات المهمة بين من انضموا إلى الشيوعية لفترة ما اندرياس نين ويواكين مورين ، اللذان سيرتبطان

بـ P. O. U. M. فيما بعد ؛ وقام دافيد أجويانو وأنطونيو جارسيا كويخيدو و ا. تورالبا بقشى بالأدوار الرئيسية فى إنشاء الحزب الشيوعى .

* * *

البرتغـــال

فى البرتغال،حيث قلبت ثورة ١٩١٠ الملكية وانشأت ماقيل أنه جمهورية دستورية ، تتابعت الانقلابات والتمردات فى تعاقب سريع جدا إبان السنوات التالية ، ولكن لم يكن للاشتراكية دور فيها . فالحزب الاشتراكى الصغير يمتد وجوده إلى ١٨٧٦ باستمرار ، ولكن لم يكن له قط أى نفوذ حقيقى . وكانت الحركة النقابية أكثر أهمية منه ، وبخاصة بعد ١٩١٨ ؛ ولكن كان يسيطر عليها السندكاليون الفوضويون ، ولم يكن هناك أى ود بين السندكاليين الفوضويين والحزب الاشتراكى . وكان ما للحزب من قوة يوجد فى الجزء الشمالى من البلاد وبخاصة فى أوبورتو ، ثانى مدينة كبرى والمدينة الوحيدة التى تعد مركزا كبيرا للسكان باستثناء لشبونه . وكانت قوة الاشتراكيين فى لشبونة ضعيفة جدا ، وكان « الاتحاد السندكالى » يسيطر على الموقف ، برغم أن المقر الرئيسى للحزب فى العشرينات كان هناك ، وكان سكرتيره الفريدو فرانكو . أما صحيفة الحزب الرئيسية « ريببليكا سوسيال » فكانت تصدر فى أوبورتو ويرأس تحريرها يواكين دى سيلفا .

وقد كان السندكاليون يظهرون أحيانا على المسرح ، فى خضم الصراعات المتشابكة بين الملكيين والجمهوريين و بين المحافظين والديموقراطيين والراديكاليين ، كمؤيدين لليسار البورجوازى ،ولكن الاشتراكيين كانوا يحاولون أكثر الوقوف بمنأى . وكانت الحكومات القائمة تزور بلا حياء فى الانتخابات البرلمانية المرة تلو المرة ، وكانت هذه الانتخابات كثيرة حتى جاء جنرال كارمونا وجعل من نفسه دكتاتورا بعد هزيمة تمرد الراديكاليين فى ١٩٢٦ ، وقيد حق الانتخاب،

الذى كان لجميع الرجال اسما ؛ حتى وصل إلى أقل حد بفرض اختبار القراءة والكتابة يستبعد معظم العمال وكل الفلاحين تقريبا الذين كانت تتكون منهم أغلبية السكان . وفى مثل هذه الظروف كانت السندكالية الفوضوية ، كما فى أسبانيا ، هى الاستجابة الغريزية من جانب الكتلة الرئيسية من العمال الصناعيين عندما كانوا يستجيبون أصلا . بيد أن الصراع كان يدور فى الغالب بين السياسيين والفرق المتنافسة فى القوات المسلحة ؛ وقد أسقطت هذه الفرق الحكومة المرة تلو المرة وطردت رؤساء الجمهورية المنتخبين قبل أن تنتهى مددهم بفترة طويلة . وقد انشىء حزب شيوعى إبان ثورة المشاعر فى ١٩١٩ ، ولكنه لم يحصل على قوة كبيرة . ومع مجىء الدكتاتورية فى ٢٧ — ١٩٢٨ أخمد نشاط كل من الشيوعيين والإشتراكيين بقسوة ، وفرض على النقابات التحريم القانونى للإضراب . وكانت الحالة المالية فى ارتباك مستمر فى ظل الجمهورية ، وأدى التضخم إلى متاعب كبيرة بين الفلاحين والعمال الصناعيين .

الفصل السابع عشر

روسيا من السياسة الاقتصادية الجديدة
إلى خطة السنوات الخمس

توصف فترة الحرب الأهلية الروسية — (١٩١٩ و ١٩٢٠) — عادة بأنها « شيوعية الحرب » التي يخضع كل شيء فيها لمقتضيات « الجيش الأحمر » ولضرورة ضمان مؤن غذائية كافية للقوات المسلحة وسكان المدن للحيلولة دون انهيار النظام السوفيتي . وعندما انتهت الحرب الأهلية بهزيمة رانجل نهائيا خلال الشهور الأخيرة من ١٩٢٠ صار من الضروري التفكير على الفور في الكيفية التي يجب أن يعدل بها بناء الحكم والسيطرة لتلائم مهام تدعيم النظام والتنمية الداخلية . وكانت المشاكل الأولى ، وكانت مشاكل ملحة إلى أقصى حد ، هي تخفيف حدة التذمر بين الفلاحين ، الذي لم يمنعه من دفع الفلاحين إلى التمرد على نطاق واسع سوى أن « البيض » أثاروا كراهيتهم أكثر حتى من البلاشفة الذين يصادرون الطعام ، والعمـــل على إعادة الإنتاج في الريف والصناعات التي أوذيت كثيرا بالحرب الأهلية . فكان من الضروري العمل على إيجاد طرق لحمل الفلاحين على زراعة طعام أكثر وزيادة الموجود منه للاستهلاك في المدن دون الاستمرار في إجراءات المصادرة العنيفة التي استخدمت في فترة « شيوعية الحرب » ، والبدء بإقامة بناء اقتصادي يجعل من الممكن السير بسرعة في التصنيع مع عمل ما يمكن عمله لتوفير السلع الاستهلاكية لمبادلتها مع الفلاحين مقابل المؤن الغذائية والزراعية .

وكان هناك موضوع يتصل بذلك اتصالا وثيقا هو ماذا يفعل « بالجيش

الأحمر ، أو بالأحرى بذلك الجزء منه الذى لم تعد له حاجة فى الخدمة العسكرية فورا . فإبان « الحرب الأهليه » كان من الضرورى تجنيد أعداد كبيرة من الجهاديين ذوى الصلابة من البروليتاريا الصناعية « للجيش الأحمر » ، حتى مع اضعاف الجبهة الصناعية بصورة خطيرة ؛ وقد عانت هذه العناصر فى «الجيش الأحمر» خسارات شديدة فى القتال . بيد أن الجيش الأحمر كان أيضا ميدان تدريب فى غاية الأهمية للمجندين الجدد للشيوعية الذين أخذوا من كتلة الفلاحين , ولم يصر فقط قوة محاربة على كفاية وتنظيم ممتازين ، بل صار أيضا أداة كبيرة ممكنة للدعاية الشيوعية والإدارة الشيوعية . وكان السؤال هو هل يسرح الجزء الذى يمكن الاستغناء عنه فى الخدمة العسكرية ويسمح له بالاندماج فى كتلة الجماهير أم يحتفظ به بصورة ما ويستخدم فى بعض مهام التعمير المدنى الملحة ، وربما بالإضافة إلى ذلك يوضع رجال « الجيش الأحمر » الذين أثبتوا قدرتهم وإمكان الاعتماد عليهم فى مراكز مهمة فى الجهاز المدنى — وبخاصة فى النقابات .

وظهر تروتسكى ، صانع « الجيش الأحمر » وزعيمه ، فى هذا الموقف كداعية للسياسة الثانية . فكان يريد الاحتفاظ « بالجيش الأحمر » واستخدامه فى تنفيذ المشروعات المدنية الكبرى تحت النظام العسكرى ؛ واقترح أيضا تجنيد أعداد كبيرة من « الجيش الأحمر » فى الجهاز الإدارى،« وبخاصة فى المراكز الرئيسية فى النقابات ، لتقوية عود هذا الجهاز ولضمان أن تكون النقابات أجهزة تابعة يعتمد عليها للحكومة السوفيتية و « الحزب » فى تنفيذ مهام التعمير الاقتصادى الملحة. ولم يتردد تروتسكى فى اقتراح هذه « العسكرية » فى ميدان المشروعات الكبرى فى التعمير الاقتصادى أو فى الرغبة فى فرض جهادى «الجيش الأحمر» على النقابات حتى ضد رغبة الزعماء الموجودين ورغبة أعضاء النقابات أيضا . فقد رأى فائدة استخدام « جيوش صناعية » كبيرة خاضعة للنظام العسكرى فى القيام بمهام مثل إعادة بناء شبكة المواصلات التى دمرت — السكك الحديدية والجسور والطرق والقنوات — وكان شديد الريبة فى النقابات ، التى كان المناشفة والثوريون الاجتماعيون مازالوا محتفظين بنفوذ كبير فيها ، وكانت المطالبة « بسيطرة العمال »

والديموقراطية الداخلية قد أخذت تشتد بعد أن خف ضغط ظروف الحرب . فضلا عن أنه برغم أن الحرب الأهلية انتهت فإنه كان يرى أن الوقت مازال مبكرا جدا للحكم بأن الأمر لن يتطلب قوة « الجيش الأحمر » كلها فى القتال ثانية ، إن لم يكن لمواجهة أى تمردجديد أو تدخل فى روسيا نفسها ، فلكى يساعد «الثورة» عندما تقوم فى البلاد الأخرى — فى ألمانيا مثلا .

والذى حدث أن سياسة تروتسكى رفضت ، فقد وقف لينين نفسه ضدها ، حتى قبل أن يعلن « السياســـة الاقتصادية » الجديدة فى مارس ١٩٢١ . وقد استخدمت بعض فرق « الجيش الأحمر » فعلا فى أعمال مدنية ملحة مؤقتا ، ولكن لم تحدث أية محاولة لوضع رجال منه فى المراكز الرئيسية ، لا فى النقابات ولا فى الجهاز الإدارى — وإن كان عدد كبير منهم طبعا وصلوا إلى مثل هذه المراكز . فقد كانت الضرورة القصوى فى نظر لنين ، فى ظروف الشهور الأولى من ١٩٢١ ، هى التراجع المنظم من قيود الحرب الثقيلة التى فرضتها على الحكومة البلشفية الحرب الأهلية لتخفيف حدة التذمر بين الفلاحين ولتحديد مسئولية الحكومة المباشرة فى الميدان الاقتصادى داخل حدود ضيقة . وقال إن « الحرب الأهلية » جعلت لا مفر من أن تسيطر الدولة السوفيتية سيطرة كاملة على قدر من اقتصاديات البلاد أكثر بكثير مما كان زعماؤها يريدون أو يستطيعون إدارته بكفاية . وكانت النتيجة الحتمية أن تزعزعت حوافز الإنتاج ، وبخاصة فى الريف ، وخضعت الصناعة لنظام تسلطى غير مدروس جلب معه زيادة هائلة فى البيروقراطية وفى تهرب المديرين المثقلين ، الذين عقدوا العزم على استمرار العمل فى منشآتهم بأى ثمن ، من القواعد التى يستحيل العمل بمقتضاها .

وكان الرد على المشكلة التى أثارتها الأزمة الاقتصادية العامة فى نهاية «الحرب الأهلية ، هو « السياسة الاقتصادية الجديدة » التى بدأ لنين بتطبيقها فى أوائل خريف ١٩٢١ . وقد بدأت هذه « السياسة » أساسا تقريبا كمجرد خطوة يقصد بها زيادة المواد الغذائية ومواجهة تذمر الفلاحين ؛ ولكن كانت لها آثار

مباشرة على أجزاء أخرى من الاقتصاد السوفيتى ، وأثثرت بسرعة من الزراعة إلى التجارة بجميع أنواعها ثم إلى الصناعة ، وقبل أن يمضى وقت طويل امتدت إلى ميادين المالية والميزانية . وكان أهم أسسها وأبعدها أثرا فى التطبيق هو فرض ضريبة نوعية على الإنتاج الزراعى بدلا من الاستيلاء الذى فرضته الحرب على فائض الطعام لدى الفلاحين ، مع السماح للفلاحين بالتصرف فيما بقى لهم ، بعد احتجاز مايقوم بأودهم ودفع الضريبة ، بمبادلته بسلع أخرى يريدونها أو حتى ببيعه مقابل مال فى الأسواق المحلية . وحددت الضريبة الجديدة على إنتاج الفلاحين بمعدل أقل بكثير مما كان الاستيلاء يتم عليه قبل ذلك ، بحيث يبقى للفلاح فائض كبير يتصرف فيه فى الحصاد المتوسط . ولكن الغرض الأساسى كان توفير الحافز الاقتصادى للفلاحين لزيادة الإنتاج بوضع حد للنظام الذى لايسمح بمثل هذا الحافز . وكان معروفا أن الكميات الأكبر من المواد الغذائية التى يبادلها الفلاحون أو يبيعونها ستعمل على زيادة إنتاج السلع الصناعية لمدهم بها كمقابل وبذلك تساعد على الانتعاش الصناعى إلى جانب الزراعى . وكان واضحا أن السياسة الجديدة ستكون حتما مفيدة أكثر للفلاحين الأفضل حالا ، الذين سيكونون فى أحسن وضع لزيادة إنتاجهم ، وأنها قد تجنح بذلك إلى زيادة التفاوت فى الريف ودعم مركز أولئك الفلاحين الذين كانوا أبعد الناس عن العطف على السياسات الشيوعية أو الاشتراكية ؛ ولكن رئى أنه بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى الحصول على طعام أكثر وإيصاله إلى المدن لابد من مواجهة هذا الخطر — حتى إذا كانت تحمل شبها مزعجا بجهود ستوليبين لإنشاء طبقة عليا من الفلاحين كحاجز ضد الاشتراكية بعد ١٩٠٥ .

وكانت هناك أيضا نتائج غير سارة تجب مواجهتها فى الميدان الصناعى . فصانع الصناعات الكبيرة ، وقد خربت آلاتها بسبب الإهمال إبان الحرب والحرب الأهلية ، كان من الواضح أنها ليست فى مركز يسمح بزيادة الإنتاج بسرعة لمواجهة طلب الفلاحين المتزايد . وكان الأمر يتطلب إجراءات واسعة للتعمير الصناعى واستثمار رؤوس الأموال ليكون ذلك ممكنا ؛ وكان هناك

أيضا نقص خطير فى المواد الأولية تلزم مواجهته . فكانت الطريقة الوحيدة التى يمكن بواسطتها زيادة السلع غير الزراعية بسرعة ، فى المدى القصير ، هى التشجيع الكامل لتلك الصور من الانتاج الصغير الذى كان يمكن تنميته دون تكاليف رأسمالية كبيرة - أى الإنتاج الحرفى الفردى والإنتاج بواسطة المصانع الصغيرة وجماعات من المنتجين التعاونيين . وكان البلاشفة ، الذين يؤمنون إيمانا راسخا بمزايا الصناعة الكبيرة ، عازفين تماما عن رؤية هذا القطاع الاقتصادى يقوى ؛ ولكن الحاجة دفعتهم هنا أيضا ، لأنه كان مما لا جدوى وراءه أن يتوقع من الفلاحين زيادة إنتاجهم إلا إذا استطاعوا الحصول على ما يحتاجونه بالمبادلة بفائض ما لديهم بعد استهلاكهم الخاص . وبناء عليه بذلت أقصى الجهود فى المراحل الأولى «للسياسة الاقتصادية الجديدة» لحمل أصحاب الحرف والتعاونيات الإنتاجية على العمل كمورد للسلع غير الزراعية التى يشتريها الفلاحون .

وقد وضعت السياسة الجديدة موضع التنفيذ فيما يتصل بالفلاحين فى وقت متأخر جدا بالنسبة للبذر فى الربيع فى ١٩٢١ ، وخابت الآمال التى عقدت عليها فى أول الأمر بكارثة فى حصاد ذلك العام . وكنتيجة لهذه الكارثة إلى حد كبير ارتفعت اسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا بالنسبة للسلع الصناعية ، التى خفض قيمتها تكالب المشروعات المنتجة على البيع فى منافسة . وزاد حدة هذا التكالب أن نظام تمويل الصناعة وتزويد عمالها بمصدر العيش بأكمله كان عرضة لتعديل جذرى كجزء من « السياسة الاقتصادية الجديدة » . فى ظل « شيوعية الحرب » أديرت المشروعات الصناعية ، باستثناء أصغرها ، باعتبارها مشروعات الدولة تأخذ رأسمالها العامل من بنك الدولة ، وكانت أرباحها وخسائرها تعود إلى ميزانية الدولة . فضلا عن أن العمال كانوا يتلقون الجزء الأكبر من أجورهم ، لا نقودا ، بل فى صورة بطاقات تموين كانت تسمح لهم بأخذ مطالب الحياة من أجهزة تابعة للدولة ، على هدى حاجاتهم الأساسية وليس على أساس أى تقدير لقيمة عملهم . وكان لهذا النظام أثر كبير فى المساواة بين العمال ، ولكنه لم يوفر

أى حافز لزيادة الناتج . لقد كان النظام نتاج اقتصاد حصار لم يترك أى فائض لمكافأة المهارة أو الجهود الممتازين .

ومن الناحية الأخرى لم يعد العامل الصناعى ، فى ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، يحصل على تموينه بهذه الطريقة وصار يتقاضى أجوره من المشروع الذى يعمل به ، وقد كانت هذه الأجور لا تزال تدفع عينا إلى حد كبير لفترة ما ، ولكنها كانت تقدر على أساس الأسعار السائدة للسلع المطلوبة ،وكان الباقى يدفع نقدا . وفتح هذا التغيير الباب لزيادة التفاوت فى الأجور ، ولكن المهمة المباشرة التى ترتبت عليه كانت أساسا هى أن المشروعات الصناعية صارت ملزمة بالعمل على إيجاد وسائل لتدفع أجور عمالها ، ولم يعد فى وسعها أن تسحب ببساطة ما تريده لهذا الغرض من مالية الدولة . وبالمثل كان عليها أن تجد المبالغ اللازمة لدفع ثمن المواد الأولية والوقود ومواجهة بعض النفقات الضرورية الأخرى . وأمرت بأن تدفع مما تحصل عليه ولا تنتظر التمويل من جانب الدولة ، وبرغم إنشاء مصرف جديد خاص لتوفير التمويل الصناعى فان ما كانت تستطيع أن تسحبه منه كان محدودا جدا طبقا للمبدأ الجديد الخاص بإخراج الصناعة من ميزانية الدولة وإجبارها على إعادة تنظيم نفسها على أساس اقتصادى . فقد أعلن مبدأ « فصل » الصناعة عن الدولة ــ وان ظلت تعمل فى ظل الملكية العامة ، وكانت النتيجة المباشرة نقصا شـــــديدا فى رأس المال العامل أجبر المشروعات الصناعية على بيع ما تنتجه من السلع التامة الصنع بأسرع ما تستطيع ، وعلى ضغط ما لديها من مواد أولية لمواجهة التزاماتها الجارية .

وحيال ما ترتب على ذلك من هبوط حاد فى الأسـعار النسبية[١] للسلع الصناعية ، سرعان ما لجأت المشروعات الصناعية ــ وقد تركت هكذا وشأنها فى تدبير ما تحتاجه من رأسمال عامل ــ إلى إجراءات الدفاع عن الذات جماعيا .

---

(١) نسبية لأن الروبل كان لا يزال فى انخفاض سريع مع استمرار الدولة فى الالتجاء الى طبع أوراق النقد الجديدة لمواجهة العجز الشديد فى ميزانيتها .

فتجمعت فى « مونقات » وتكتلات كبيرة شرعت تعمــــل على منع تخفيض الأسعار المنافسة ، وشرعت أيضا ، بتشجيع كامل من الدولة ، تعمل على تركيز الإنتاج فى المصانع الأفضل كفاية لتخفيض تكاليفها . فأغلق كثير من المصانع الضعيفة الإنتاج ، وأجر عدد من المصانع الصغيرة لجمعيات تعاونية ، أو حتى لأفراد خاصين ، واستؤنف الإنتاج فيها كجزء من القطاع الخاص الذى أنشىء بمقتضى «السياسة الاقتصادية الجديدة» . وكانت نتيجة هذه الإجراءات أن ارتفعت الأسعار النسبية للسلع الصناعية ارتفاعا سريعا حادا : والواقع أنه لم يمض وقت طويل حتى انقلب الحال ، مع انتعاش الزراعة بعــــد كارثة ١٩٢١ ونجاح الإجراءات الخاصة بالحصول على المزيد من إنتاج الفلاحين فى السوق فى تحقيق الغرض منه . ففى ١٩٢٣ جاءت أزمة « المقص » إذ ارتفعت الأسعار الصناعية ارتفاعا نسبيا فاحشا قضى على قدرة الفلاحين على شراء السلع المعروضة للبيع ، وحدثت أزمة جديدة بين المدينة والريف تهدد بالقضاء على الاقتصاد السوفيتى بأكمله .

وفى ذلك الوقت كان زعماء السوفييت ، الذين لم يهتموا كثيرا فى المراحل الأولى للثورة بالسياسة النقدية أو المالية ولم يستطيعوا مواجهة التزاماتهم أثناء الحرب الأهلية دون الالتجاء باستمرار إلى المطبعة ، قد انتهوا إلى أنه لا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة لتثبيت الاقتصاد داخليا وفى الخارج ، وليصير فى وسع الدولة مواجهــة نفقاتها دون الالتجاء إلى إجراءات تضخمية . وكانت محاولة إخراج الصناعة من ميزانية الدولة بإرغام المشروعات الصناعية على تدبير ما يلزمها بنفسها من الأسباب التى أدت إلى هــذه النتيجة ، ولـكنها وحدها لم تكن كافية . وكان من الضرورى أيضا فرض ضرائب تـكفى لمواجهة النفقات الجارية للحكومة والدفاع وتدبير موارد للاستثمار العام إما من حصيلة الضرائب أو بواسطة قروض من أشخاص أو مؤسسات فى وضع يسمح لها بالادخار . وجعـــل جريجورى سوكولنيكوف (١٨٨٨ — ؟) ، الذى حل محل ن . كرستنسكى كوزير للمالية فى منتصف ١٩٢١ ، نفسه الداعية الأول للعودة

إلى الأساليب المالية السليمة . وفى عهده فرضت ضرائب جديدة مباشرة وغير مباشرة وعقدت قروض من المؤسسات السوفيتية التى كان لديها فائض من المال ، وكذلك من الأفراد الذين كانوا يحصلون على مكاسب كبيرة فى ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » . كما شرع سوكولنيكوف أيضا فى العمل على إصدار وحدة نقدية جديدة ، هى « الشيرفونيت » ، تمثل قيمة ذهبية ، لتكون أولا وقبل كل شىء أداة للتبادل الخارجى ، ولكن كذلك كنوع من النقد الداخلى أقل تعرضا للهبوط من الروبل القديم ، الذى كان يهبط بسرعة مستمرة بالنسبة للعملة الجديدة مع استمرار التضخم . وفى نفس الوقت شرع سوكولنيكوف يعمل على خفض النفقات العامة بمراجعة التكاليف الإدارية مراجعة شديدة ، واستطاع أن يقلل الثغرة بين المصروفات العامة ودخل الميزانية إلى حد كبير ، وكذلك أن يرغم الصناعة على اتخاذ وسائل أخرى لخفض نفقاتها بتخفيض الائتمان المتاح لها تخفيضا شديدا . والواقع أن سوكولنيكوف طبق على الاقتصاد السوفيتى كثيرا من الإجراءات التقليدية للمالية الرأسمالية بالعودة إلى معيار الذهب واستخدام الضغط المالى كسلاح للسيطرة على صور المشروعات الجديدة التى أباحتها ، بل وفرضتها فى الواقع ، « السياسة الاقتصادية الجديدة » .

وتأثرت التجارة كالصناعة تأثرا بالغا بالنظام الجديد . وكانت الدولة قد احتفظت باحتكار التجارة الخارجية فى ظل « شيوعية الحرب » — واستمر هذا الاحتكار فى ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » — ولكن التجارة الداخلية الخاصة لم يكن لها وجود تقريبا إلا فى صورة « سوق سوداء » غير مشروعة لم تستطع أجهزة الدولة السيطرة عليها . وفى ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » عادت التجارة بسرعة إلى سابق نشاطها . وفى أول الأمر كانت النية متجهة إلى أنها ينبغى أن تأخذ صورة المقايضة المباشرة بين إنتاج الفلاحين والسلع الصناعية ، وأن يقتصر البيع والشراء نقدا على عمليات المبادلة داخل الأسواق المحلية تماما . ولكن فى العمل ثبت استحالة المحافظة على هذه الشروط ، واضطر الأمر السماح بحرية البيع والشراء بأسعار تحددها ظروف السوق بالنسبة لكل من فائض نتاج

الفلاح ومنتجات الصناعة الصغيرة . ومن ذلك سرعان ماطغت اقتصاديات السوق داخل المشروعات الكبيرة . فاشترت المصانع ما تحتاجه من مواد ، بل ومن وقود ، حيثما وجدته وكيفما وجدته ، وتصرفت في جزء من ناتجها بنفس الطريقة ، وإن كان ما زال مفروضا أنها تعطى الأولوية لمطالب أجهزة الدولة المستهلكة والصناعات المستهلكة التي في الملكية العامة .

وفي هذه الظروف سرعان ما ظهر نوع جديد من التاجر الخاص ، أطلق عليه « نيبمان » ، كان أساسا يقوم بدور الوسيط في الجمع بين البائع والمشترى ، وكثيرا ما يقوم بدور العميل في تدبير احتياجات المشروعات الصناعية ، وبخاصة عندما كان الأمر ينطوى على أكثر من عمليات محلية . واستطاع كثيرون من هؤلاء الوسطاء « نيبمان » أن يجنوا أرباحا كبيرة جدا ، وأن يكدسوا ثروات ضخمة ، كان من الممكن عندئذ فرض ضرائب عليها بواسطة الدولة وامتصاصها بالقروض العامة .. وبذلك عاد الاتحاد السوفييتي في ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » إلى أساليب الصناعة والمالية الرأسماليتين ، مع فرق أن معظم المشروعات الصناعية الرئيسية كانت ملكية عامة ، وأن التجارة الخارجية كانت في يد الدولة ، وظل الائتمان احتكارا عاما ، وفرق آخر هو أنه كان في وسع الدولة دائما أن تسحب أو تغير الظروف التي سمح في ظلها لاقتصاد السوق أن يعمل .

وكانت النتيجة الصافية صورة معدلة من « رأسمالية الدولة » قصد صراحة أن تكون مؤقتة وأن يحل محلها نوع ما من الاشتراكية بمجرد أن يشعر أولئك الذين في يدهم السلطة أنهم قادرون على استئناف التقدم الذى انقطع . ولم توضح قط المدة التي ستستمرها « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، أو بأية طريقة سيوضع حد لها عندما يحين الوقت .

وكان لتطبيق « السياسة الاقتصادية الجديدة » أثر كبير في الحركة النقابية . فقبل أن تبدأ مرحلة « شيوعية الحرب » كان هناك كما رأينا خلاف كبير في وجهات النظر فيما يتعلق بمركز النقابات في المجتمع الجديد ، وبخاصة في علاقتها

بالحزب الشيوعى المسيطر . وكان هناك رأى بأنه يجب أن تبقى النقابات مستقلة كأجهزة مساومة للعمال ، تتفاوض جماعيا مع مديرى الصناعة المشركة بطريقة مماثلة لتلك التى تساوم فيها النقابات أصحاب الأعمال فى البلاد الرأسمالية، باستثناء أنه من المتوقع أن تكون أجهزة الاستخدام السوفيتية أكثر عطفا بكثير على مطالب الطبقة العاملة . ورأى آخر ذهب إلى أنه لن يكون هناك فى الواقع موضوع للمساومة بعد إذ أزيل الاستغلال الطبقى ، وأن الأجور والشروط ستحددهما الدولة السوفيتية باعتبارها ممثلة الطبقة العاملة بعد ذلك ، وأن النقابات يجب أن تصير جزءاً من جهاز الدولة وتكرس نفسها أساسا لإدارة خدمات الرفاهة باسم الدولة وللتعاون مع المديرين الذين تعينهم الدولة فى استخدام كل وسيلة ممكنة لزيادة الإنتاجية لمصلحة المجتمع كله . وتختلط بهذه الآراء المتعارضة وجهات نظر مختلفة حول الدور الذى تقوم به النقابات والعمال المنتمين إليها فى الإدارة الفعلية للمشروعات . وكان فى النقابات عناصر كبيرة من السندكاليين والفوضويين فى المراحل الأولى ، وذهب هؤلاء فى معظم الحالات إلى أنه فى مجتمع العمال يجب أن يعهد إلى العمال بإدارة مصانعهم وورشهم ، إما مباشرة عن طريق لجان مصانع منتخبة أو عن طريق نقابات منظمة على أساس ديموقراطى لامركزى ، بحيث تتاح للعمال العاديين فرص حقيقية للمشاركة فى الادارة والسيطرة . وقد حصل دعاة هذا النوع من « سيطرة العمال » على ما أرادوا إلى حد كبير فى المراحل الأولى للثورة ، حيث كان المديرون — الذين استمر معظمهم فى مراكزهم منذ العهد القديم — مرغمين على العمل تحت سيطرة لجان إلى حد بعيد . بيد أن هذا النظام الذى ابتكر فى وقتها اختفى أثناء فترة « شيوعية الحرب » التى منح المديرون فى ظلها سلطات عليا لمواجهة الطوارىء بأفضل صورة ممكنة .

وعندما انتهت « الحرب الأهلية » تجدد الجدل بسرعة . ونمت « معارضة عمالية » من بين مطالبها الرئيسية تخفيض النفوذ البورجوازى والذهنى فى كل من الحزب الشيوعى والجهاز الصناعى للمجتمع السوفيتى ، وكذلك قدر كبير من الحكم الذاتى والديموقراطية الداخلية للنقابات . وقد لعبت قضـــايا

« الديموقراطيـة الصناعية » دوراً كبيرا فى إضرابات مصانع بتروجراد التى سبقت تمرد كرونستات فى مارس ١٩٢١ ، وكانت العناصر الفوضوية المعادية للسيطرة المركزية والبيروقراطية ظاهرة بين أنصار التمرد. وصاحب إخماده إجراءات شديدة ضد الفوضويين والمشتبه فى أنهم سندكاليون فوضويون فى بتروجراد وغيرها. بيد أن هذه الإجراءات لم تضع حداً للخارجين على الحزب الشيوعى ، الذين ظهر بينهم الكسندر ج. شليابنيكوف (١٨٨٣ — ؟) — الذى كان قوميسير العمل فى الحكومة السوفيتية فى ١٩١٧ — زعيما « لمعارضة عمالية » تؤيده الكسندرا م. كوللونتاى (١٨٧٢ — ١٩٢٥) ، التى كان لها نفوذ كبير جداً قبل ذلك ، والتى أصدرت نشرة تشرح قضية المعارضة. وقد تبلورت المعارضة إلى حد كبير رداً على السياسة التى اتبعها تروتسكى بوصفه وزيراً للمواصلات — وقد أخذ هـذا المركز للقيام بالمهمة الملحة الخاصة بإعادة السكك الحديدية إلى العمل بصورة أكثر كفاية. وكان تروتسكى قد أصدر نشرة قرب نهاية ١٩٢٠ يشرح فيها سياسته الخاصة بوضع النقابات تحت سيطرة الدولة ، واستخدامها — بقيادات تعينها الدولة — كأجهزة لدعم برامج الدولة للإنعاش الاقتصادى. وقد رفضت زعامة الحزب الشيوعى هـذا الاقتراح « بتشريك » النقابات ، ولـكن تألفت لجنة خاصة من لجان الحزب من عشرة أشخاص ، رفض تروتسكى أن يشترك فيها ، وتقدمت بتقرير يقترح ترك النقابات كهيئات مستقلة وفى نفس الوقت تتخذ إجراءات لضمان تعاونها مع الدولة فى جهود زيادة الإنتاج ، بأن تحارب التباطؤ والامتناع ، وتعمل بصفة عامة بتوجيهات الحزب فى دعم المشروعات الاقتصادية للدولة السوفيتية. وكان الاقتراح فى الواقع هو أن يتسرب الحزب الشيوعى إلى النقابات ، مثل السوفيتات والهيئات الرئيسية الأخرى خارج جهاز الدولة نفسه ، بحيث تصبح منفذة لسياسته دون أن تخضع رسمياً له أو للدولة.

وقد اعترضت « المعارضة العمالية » على ذلك بنفس الشدة التى عارضت بها خطة تروتسكى الخاصة بإدماج النقابات إدماجا كاملا فى جهاز الدولة. ولـكن لما

كانت لجنة العشرة تضم زينوفيف وستالين وكامنيف وميخائيل ب . تومسكى (١٨٨٠ — ١٩٣٦) ، الذى كان على رأس المنظمة المركزية النقابية ، ولنين نفسه ، فإن « المعارضة العمالية » لم تكن لديها فرصة فى الحصول على ما تريد . والواقع أنها أهملت تماما وأجريت حركة عزل لزعمائها من مراكز السلطة ، وليس حركة تطهير كما كان يحدث فيما بعد ، بعد أن حرم الحزب كل صور النشاط الطائفى . ولم يكن الحزب الشيوعى قد انتهى بعد فى ١٩٢١ إلى نظام « المركزية الديموقراطية » الذى سرعان ما سيفرض عليه . وكان طبعاً مقيداً تماما بمبدأ أن الحزب متى انتهى إلى قرار فإن كل عضو ملتزم بتنفيذ هـذا القرار سواء وافق عليه أم لم يوافق . ولـكن كان لا يزال من المسموح به ، ما دام الحزب لم ينته إلى سياسة معينة نهائيا ، بتأليف جماعات للقيام بدعاية للآراء المتعارضة والعمل على الحصول على أنصار حتى اللحظة التى يتخذ فيها القرار .

وبرغم أن اقتراح تروتسكى — بإخضاع النقابات « لنظام عسكرى » وتحويلها ، فى الواقع ، إلى أجهزة للدولة بقيادات لا ينتخبها الأعضاء أنفسهم بل تعينهم الدولة رسمياً لتضمن ولاءهم فى خدمتها — رفض فإن السياسة التى اتبعت كانت أقرب بكثير لاقتراح تروتسكى منها لما تطلبه « المعارضة العمالية » . لقد كان شليابنيكوف وجماعته يطالبون باستقلال النقابات عن كل من الدولة وسيطرة جهاز الحزب . وكانوا يريدون أن تكون النقابات ديموقراطية داخليا ؛ بمعنى أنها تحكم بواسطة أعضائها أنفسهم مع قـــدر كبير من اللامركزية للجماعات المحلية وجماعات المصانع ، وكذلك أيضا أن تكون أجهزة مباشرة للديموقراطية البروليتارية ، مسئولة فى مجتمع العمال عن إدارة الصناعة فعلا وتمارس سيطرة كبيرة عليها . فكانوا فى الواقع يمثلون العنصر السندكالى أو شبه السندكالى الموجود داخل الحزب الشيوعى ، ولـكنه كان منتشرا أكثر بكثير بين العمال خارج الحزب — مثلا بين أولئك الذين أيدوا « الثوريين الاجتماعيين اليساريين » وبين الجماعات السندكالية الفوضوية النشطة برغم صغرها . وكان العنصر المنشفى لا يزال قويا فى عدد من النقابات ، وكان أيضا يدافع بشدة عن استقلال النقابات عن

كل من الدولة والحزب الشيوعى ، ولكنهم فى الغالب علقوا أهمية أكبر على وظيفة النقابات فى المساومة الجماعية مما علقوا على مطالب « سيطرة العمال » . بيد أن المسألتين كانتا متشابكتين تماما ، وفى كلتيهما واجهت « المعارضة » العداء الشديد من جانب زعامة « البلاشفة » ، بما فى ذلك أتباع تروتسكى إلى جانب أتباع لنين . فقد كانت الجماعتان تعارضان بصورة مطلقة فى « سيطرة العمال » المبعثرة ، التى اعتبرتاها مما لا يتفق وكفاية الإدارة الصناعية والتخطيط الاقتصادى المنسق بواسطة دكتاتورية البروليتاريا . وكانت الدكتاتورية تعنى فى نظرهما ، السيطرة المركزية بواسطة الطبقة العاملة بأكملها ، تمارس عن طريق نظام صلب مركزى ؛ واعتبرتا أى اقتراح بأن تكون لكل مجموعة من العمال فى صناعة أو مؤسسة بذاتها سلطة على شئونها الخاصة ، حتى إذا كان ذلك كإنابة من الطبقة كلها ، نوعا من « الطائفية » أو التشيعية تفتح الباب واسعا للأنانية المتجمعة وتدمر كل إمكانيات العمل المنسق لمصلحة المجتمع البروليتارى بأكمله . وبرغم أن العناصر السندكالية كانت موضع ترحيب فى البداية كجنود للكومنترن فى صراعه ضد اليمين والوسط الاشتراكيين ، فإنه لم تكن هناك نية قط بالسماح لآرائها بأن تسود ، أو حتى أن تبقى . لقد وجهت إليهم الدعوة بالانضمام إلى الكومنترن بغرض امتصاصهم فيه بتحويلهم إلى وجهة النظر الشيوعية الكاملة ، وكانت النية معقودة على أن تنتقل قياداتها بسرعة إلى أيد شيوعية يعتمد عليها . فلم تكن « الدولية الحمراء للنقابات » والجماعات التى تتألف منها فى البلاد المختلفة تعتبر عند الشيوعيين هيئات مستقلة لها حق وضع سياستها لنفسها . ولكن أجهزة مساعدة يسيطر عليها ويديرها الكومنترن ، والأحزاب الشيوعية القومية تحت سيطرته . وقد أثار إخضاع النقابات للأحزاب بهذه الطريقة مصاعب كبرى ، وبخاصة فى فرنسا ، ولكن فى روسيا كان الحزب الشيوعى فى مركز قوى يستطيع فيه أن ينفذ إرادته تماما .

بيد أن الزعماء الرئيسيين ، باستثناء تروتسكى ، لم يريدوا جعل النقابات رسميا جزءا من جهاز الدولة . بل أرادوها أن تظل هيئات غير حكومية ، وكان

هدفهم أن يتسيطر عليها الحزب الشيوعى وليس السوفيتات أو « مجلس قوميسيرى الشعب » . فالحزب يتسرب إلى النقابات ولكنه لا يستولى عليها ، لأن الأرجح أنها إذا احتفظت باستقلالها رسميا ستقدم مساعدات حقيقية فى دفع زيادة الإنتاج، ولأنه يمكن استخدامها ، فى هذه الظروف ، كأجهزة قوية لنشر الأفكار والسياسات الشيوعية بين البر ولتياريا الصناعية كلها . وكان هناك شيء من الإبهام، وبعض الشك الحقيقى ، فيما يتعلق بدرجة الاستقلال التى يسمح بها للنقابات فى مثل هذه الأوضاع وبخاصة فيما يتعلق بمدى حريتها فى المساومة الجماعية فى الأجور مع الهيئات المسئولة عن إدارة الصناعة ، إما على نطاق قومى أو فى منشئات صناعية بذاتها. وقد أثار هذا الموضوع عدة مشاكل فيما بعد وكان المناسبة التى عزل فيها تومسكى من منصبه على رأس الحركة النقابية . ولكن فى ١٩٢١ كانت الجمهورية السوفيتية الروسية لا تزال بلا سياسة اقتصادية عامة تنطوى على تحديد مقدار « رصيد الأجور » مركزيا أو توزيعه على الجماعات والدرجات المختلفة من العمال ، وكان لا يزال من الممكن السير على أساس تجريبى والسماح لكل صناعة وجماعة ببعض المجال لكى تتولى قضيتها الخاصة بواسطة المساومة الجماعية ، وإن افترضت المركزية إلى حد بعيد فعلا أن وظائف المساومة الكبرى ستكون فى يد « اللجنة النقابية المركزية » . وفى هذه المرحلة كانت الصناعة قد خرجت لتوها من ظروف « شيوعية الحرب » ، التى كان العمال فيها يتسلمون دخولهم ، لا على صورة أجور ، بل بتموين توزعه الدولة. فكان نظام دفع الأجور بأكمله يوضع من جديد ، حيث كان المطلوب من الصناعات أن تكفى نفسها بنفسها ماليا وتدفع مرتبات عمالها بنفسها ، وكان الزعماء الشيوعيون يفضلون منح النقابات ، بشرط ضمان أن تكون تحت زعامة شيوعية موالية ، دورا مهما فى وضع النظام الجديد للأجور بالاتفاق مع السلطات المسئولة عن وضع الخطة الاقتصادية العامة . ومن ثم ، بدلا من الاستيلاء على النقابات ، شرعوا يعملون على اخضاعها تماما لسيطرة الحزب الشيوعى بطرد المناشفة وعناصر المعارضة الأخرى من المراكز الرئيسية التى ما زالوا يحتلونها ، وباستخدام كامل لخلايا الحزب داخلها لتأكيد موالاة سياسة الحزب . وقبل أن يمضى وقت طويل نجحوا فى ذلك إلى حد أن

المعارضة فى المستقبل لم تأت أساسا إلا من أعضاء الحزب الشيوعى الخارجين عليه ، وليس من الجماعات المنشفية أو السندكالية التى رفضت المفهوم الشيوعى عن دور النقابية فى المجتمع السوفيتى .

وكان من النقاط المهمة التى أثارتها « المعارضة العمالية » أن «البيروقراطية» تهدم أسس الديموقراطية البروليتارية ، فى الميدان الاقتصادى والميدان السياسى على السواء ، وان البروليتاريين الحقيقيين ، الذين ينبغى أن تكون بيدهم السيطرة ، يحكم فيهم الموظفون ويأمرونهم ، وهم موظفون - إلى جانب أن بعضهم أخذ من النظام القديم - ليسوا عمالا بل مثقفين بورجوازيين لا يأبهون كثيرا لاتجاهات الطبقة العاملة وآرائها . وانه ليكون من الغريب حقا ألا يكون فى هذه التهمة عنصر كبير من الصحة . فقد كانت الحكومة السوفيتية مرغمة فى ١٩١٧ على إنشاء جهاز إدارى ضخم ، ولم يكن لديها الأشخاص الصالحون الذين تأخذ من بينهم ، وكان لا مندوحة من أن تقبل من تعثر عليه . وكان الجهاز الاقتصادى بصفة خاصة محشودا إلى حد كبير بأشخاص كانوا مستعدين ، تحت ضغط الحاجة إلى كسب عيشهم فى ظل نظام جديد ، للعمل فى الشئون الاقتصادية من أجل البلاشفة ، برغم انهم لم يتفقوا معهم فى السياسة ؛ ومن بين هؤلاء الذين كانوا بلاشفة ومن ثم ترقوا بسرعة إلى مراكز السلطة ، كان لا بد أن يكون كثيرون من التافهين الذين لديهم كامل الاستعداد لإساءة استخدام سلطتهم الجديدة . بالاضافة إلى أن الندرة الشديدة فى كل شىء مطلوب تقريبا - من المواد إلى السلع التامة الصنع إلى المركبات - أدت إلى قيام جهاز ضخم محكم من « السيطرات » تدهور بسهولة إلى صور من « الاجراءات الروتينية » الشديدة الإزعاج للمديرين فى كل ميدان والعمال الذين لا يستطيعون الاستمرار فى العمل . وكان من الطبيعى إلقاء اللوم على « البيرقراطية » فى هذه الصعوبات ، ولا ريب فى أنها تستحق قدرا كبيرا من اللوم . ولكن أساس المشكلة كان قلة الموارد ، التى لم تكن هناك طريقة سهلة لعلاجها .

وكان من بين موضوعات الجدل التى أثارها هذا الموقف مسألة هل يجب ، لتخفيف حدة النقص فى السلع الاستهلاكية والآلات والمواد التى تتطلبها الصناعة، الإكثار من الواردات برغم الصعوبة البالغة فى إيجاد وسائل لدفع ثمنها . وكانت السلطات المالية ، التى تحاول جاهدة تثبيت العملة فى الخارج كما فى الداخل تعترض طبعا على مثل هذه المشروعات وتصر على أنه لا يمكن زيادة الواردات — إذا لم تكن هناك قروض أجنبية — إلا بزياده مقابلة فى الصادرات . بيد أن زيادة الصادرات لاسبيل إليها إلا إذا أمكن حمل الفلاحين على زيادة الإنتاج للسوق بما يفيض عن حاجات سكان المدن ، وكان ذلك صعبا لسببين ، أن جزءا من أية زيادة لابد أن تمتصها الزيادة فى الاستهلاك بواسطة الفلاحين أنفسهم ؛ وأن سكان المدن كانوا مازالوا يعانون نقصا شديدا . وكان من الواضح أنه حتى إذا أمكن استئناف الصادرات الزراعية ، وبخاصة الحبوب ، على نطاق أوسع فان ماسيصدر لن يكون فائضا حقيقيا ، ولكن انكارا على السوق المحلية لما تحتاجه بصورة ملحة . وكان السؤال هو هل تتراجع هذه الحاجة ، برغم الحاحها؛ أمام الحاجات الأشد إلحاحا الخاصة بمبادلة السلع الصناعية مقابل نتاج الفلاحين والحصول على الآلات والمواد اللازمة لإنعاش الإنتاج الصناعى .

وكان موضوع الواردات والصادرات مرتبطا ارتباطا وثيقا بقضية أكبر هى قضيه العلاقات الاقتصادية بين الفلاحين والسكان الصناعيين — أو بالأحرى بين مطالب كل من زراعة الفلاحين والصناعة الكبيرة . « فالسياسة الاقتصادية الجديدة ، وضعت أساسا كما رأينا كوسيلة لحمل الفلاحين على انتاج أكثر ، وكان المقصود بالجانب الصناعى والجانب التجارى منها هو إلى حد كبير الحصول على سلع صناعية أكثر لبيعها للفلاحين مقابل المنتجات الزراعية . وبهذا القصد كان الاهتمام أكثر بإنعاش الإنتاج الحرفى الصغير وبالصناعات الخفيفة وليس الثقيلة — لأنه بهذه الطريقة يمكن للحصول على نتائج سريعة دون استثمار كبير فى آلات الإنتاج الجديدة ، الأمر الذى لم تكن الاقتصاديات المتعثرة فى وضع يسمح بتحمل نفقاته . وكان قد بدا من الضرورى ، حيال الأزمة المباشرة ، تأجيل

المشروعات الكبرى فى التنمية الاقتصادية حتى يمكن مواجهة أزمة « المقص » . وكانت هذه الضرورة مصدر نفور شديد ، لأنها تدعم مركز الفلاحين ـ وبخاصة الأكثر رخاء بينهم ـ ولأن البلاشفة كانوا مقتنعين تماما بأفضلية الصناعات الكبيرة ، وشعروا باحتقار نحو أنواع الصناعات الحرفية الصغيرة التى أرغموا على دعمها بدلا منها . فلم تكن رغبتهم فى تقويه العنصر الحرفى فى المجتمع الروسى أكبر من رغبتهم فى تقوية الفلاحين . وكانوا يريدون ، بأسرع ما يستطيعون ، استبدال حيازات الفلاحين الأفراد الصغيرة بمزارع كبيرة تستخدم فيها الأساليب الصناعية ، وكانوا مقتنعين بأن فرصة روسيا فى البقاء تحت الحكم الشيوعى تعتمد على قدرتهم على تجهيزها تماما ببناء صناعى حديث من الإنتاج الكبير لا بد أن تقوم أسسه على التنمية السريعة الضخمة للصناعات الثقيلة .

ومن ثم كان نفور البلاشفة من « السياسة الاقتصادية الجديدة » شديدا ولم يقبلوها إلا لأنهم كانوا مرغمين ، وعلى أساس أنها لن تكون أكثر من وضع مؤقت . بيد أن « مؤقتا » قد تعنى أكثر من شىء ، وسرعان ما صار موضوع مدة بقاء « السياسة الاقتصادية الجديدة » موضوعا حادا . فكان هناك كثيرون يعتقدون أن نجاح السياسة الجديدة نفسه قد يجعل ، قبل مضى وقت طويل ، التخلص منها مستحيلا ، بالنظر إلى ثبات جذور زراعة الفلاحين وزيادة وظائف الوسيط « نيبمان » وسيطرة المشروع الخاص فى تجارة التجزئة ؛ وسرعان ما بدأ أولئك الذين ساورتهم هذه الشكوك بقوة يطالبون بإيقاف هذه السياسة واستئناف التقدم نحو الاشتراكية . وتصاعدت بصفة خاصة صيحة بأن الفلاحين ، وقد تم التغلب على أزمة « المقص » وانخفضت الأسعار النسبية للسلع الصناعية ، يحصلون على قدر أكبر مما ينبغى من الدخل القومى المرهق وينفقونه على الاستهلاك ، وأنه يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإصلاح ذلك دون أى تأخير . وكان تروتسكى من الدعاة الأول لسياسة الإسراع بالتصنيع ، وكان من الواضح أنه لا يمكن الحصول على الموارد اللازمة

لهذا التصنيع إلا بزيادة استغلال الفلاحين — لأن الجهود التى بذلت فى ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » لاجتذاب المستثمرين الرأسماليين الأجانب ، بعرض تسهيلات فى التنمية الصناعية ، لم تؤد إلى نتائج كبيرة . وصار واضحاً أن روسيا — أو بالأحرى الاتحاد السوفيتى ، الذى ظهر رسميا إلى الوجود فى ديسمبر ١٩٢٢ — عليها أن تدبر نفقات التصنيع من مواردها الخاصة الضئيلة ، على حساب خفض الاستهلاك الداخلى أثناء تنفيذ هذا التغيير ؛ وكان ذلك يعنى عمليا أن القسط الأكبر من العبء لابد أن يقع على عاتق الفلاحين ، لأنه لم يكن هناك من يتحمله غيرهم .

وفى هذه الظروف تقدم الاقتصادى ا . ا . بريوبرازنسكى (ولد ١٨٨٦) بصيغة نظرية أثارت جدلا حارا . وكانت الفكرة التى عرضها هى « التراكم الاشتراكى البدائى » ، الذى يقابل « التراكم البدائى » الذى أكد ماركس أهميته فى شرحه للمراحل الأولى للنمو الرأسمالى . وذهب بريوبرازنسكى إلى أن الاتحاد السوفيتى فى حاجة للحصول من الفلاحين على الموارد المطلوبة للاستثمار الصناعى فى صناعة مشركة ، وليست هناك وسيلة أخرى يمكن بواسطتها استئناف التقدم نحو الاشتراكية بصورة فعالة . ومن ثم فإن انخفاض الأسعار الزراعية وفرض ضرائب ثقيلة على الفلاحين أمر لامندوحة عنه فى التقدم الاشتراكى . وكان معظم المعارضين فى رأى بريوبرازنسكى يفعلون ذلك ، لا عطفا على الفلاحين — الذين كان البلاشفة بصفة عامة يحتقرونهم — ولكن خشية أن يستطيع الفلاحون إنزال الهزيمة بالإجراءات المقترحة بتخفيض إنتاجهم وبذلك يعيدون نفس الأزمة التى قصد « بالسياسة الاقتصادية الجديدة » وضع حد لها . وكانت هذه المخاوف قوية ، لفترة ما ، بحيث منعت الزعامة من العمل بمقترحات بريوبرازنسكى إلى حد كبير . واستمرت « السياسة الجديدة » ؛ ولكن حدث مع ذلك تحول فى الميدان الصناعى من الصناعات الخفيفة إلى الثقيلة والكبيرة فعلا بمجرد الشعور بإمكان ذلك دون إثارة أزمة زراعية جديدة . وأجلت كل محاولة للهجوم على نظام الفلاحين فى الانتاج الفردى ، باستثناء إقامة مزارع ضخمة تابعة للدولة فى

الأراضى غير المزروعة ؛ واستمر الاعتماد الأول فى زيادة الناتج الزراعى على التشجيع الذى تتيحه « السياسة الاقتصادية الجديدة » للفلاحين المتوسطين ، الذين هم أكبر الجماعات عددا بكثير وكانوا فى مركز يسمح لهم بالإسهام فى المجموع بنصيب أكبر بكثير من الفلاحين الكبار « الكولاك » برغم أن « الكولاك » ، هم الذين حصلوا على أكبر ميزة من العودة إلى « السوق الحر » .

وكان بريوبرازنسكى قد بدأ يعرض آراءه منذ ١٩٢١ ، وكانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » فى مهدها ، ، ووجه لنين إليه نقدا شديدا بشأنها . وعندما عاد إلى الهجوم ثانية فى ١٩٢٣ بنظريته « التراكم الاشتراكى البدائى » كان لنين لايزال على قيد الحياة ، ولكنه كان قد ترك ميدان النشاط تقريبا ؛ ووقف كل من ن. ا. بوخارين (١٨٨٩ — ١٩٣٨) و ا. ا. زيكوف(١٨٨١ — ١٩٣٨) ضد هذا الهجوم الجديد وقالا أن سياسة بريوبرازنسكى ستقضى لا محالة على التحالف بين العمال الصناعيين والفلاحين الذى يعتمد عليه بقاء « الثورة » ، وقد تؤدى بسهولة ، لا إلى هبوط حاد فى الإنتاج الزراعى فحسب ، بل حتى إلى تمرد واسع النطاق فى الريف . وقد نجحا مؤقتا فى صد الهجوم ؛ ولكن الواقع أن أفكار بريوبرازنسكى وتروتسكى لم ترفض لأنها خطأ فى ذاتها ، ولكن على أنها سابقة لأوانها فقط ؛ فقد كان الحزب الشيوعى بأكله لديه فكرة الإسراع بالتصنيع الثقيل إلى أقصى حد ممكن ؛ وكان من الواضح أن ذلك يعنى اعتصار الفلاحين للحصول على الموارد المطلوبة . وكان السؤال الوحيد هو هل يبدأ الاعتصار على الفور أم يؤجل حتى يصل تقدم إنتاج الفلاحين إلى حد يسمح لهم بتحمله دون عنت كبير يقضى على كل مالديهم من نوايا حسنة وربما دفعهم إلى المقاومة الإيجابية . وتأجلت محاولة تحقيق « التراكم الاشتراكى البدائى » ، ولكنها لم تنبذ . وقد قدر لها أن تتجدد فى « خطة السنوات الخمس » الأولى وأن تعقبها محاولة أخرى لإبدال زراعة الفلاحين بالتحول على نطاق كبير إلى المزرعة الجماعية . بيد أن المزرعة الجماعية لم تكن موضع تفكير فى ١٩٢٣ ، إلا بصورة عامة تماما ، برغم أن بريوبرازنسكى أكد منذ ١٩٢١ أهمية التنمية السريعة

للمزارع الكبيرة التابعة للدولة لزراعة الغلال ، وحث على اجتذاب الرأسمال الأجنبي للاستثمار فى التجارب الكبرى للزراعة الرأسمالية المصنعة .

وقد اتفقت فترة الجدل حول آثار « السياسة الاقتصادية الجديدة » مع وقت الصراع من أجل الزعامة الذى حدث عقب عجز لنين عن العمل ، وزاد حدة بعد وفاته فى يناير ١٩٢٤ . وكان لنين ، إلى أن اضطر إلى الانسحاب من ميدان النشاط ، الزعيم الذى لاجدال فيه « للثورة » وواضع سياساتها الأساسية. وكانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » فى ١٩٢١ ، بعد نهاية الحرب الأهلية من صنعه يكاد يكون فرضها على الحزب ، الذى ما كان ليقتنع بقبولها إلا تحت تأثير سلطته السائدة . ولكن بعد لنين — بعده بمسافة كبيرة — يأتى تروتسكى بوصفه الشخصية البارزة الثانية ، أثناء الأيام الحرجة فى ١٩١٧ ثم بعد ذلك عندما خلق « الجيش الأحمر » الذى كسب الحرب الأهلية . ولم يقتصر الأمر على أن اسمى « لنين وتروتسكى » كانا يقترنان عادة فى تحديد زعامة « الثورة » فى الخارج فحسب ؛ إذ لم يكن هناك من يقارن أو يقترب من تروتسكى فى نفوذه كخطيب ومنظم على كتلة العمال والجنود الثوريين . وبدا خارج روسيا أن الأمر الطبيعى بعد موت لنين أن يخلفه تروتسكى فى مكان الصدارة من الزعامة ؛ ولا شك فى أن هذا الاعتقاد كان منتشرا على نطاق واسع فى داخل روسيا أيضا . بيد أن عناصر كبيرة بين « النخبة » لم تشارك فى هذا الرأى ، وكانت تعتبر تروتسكى « محدث نعمة » ذا ماض سيء من الارتباط بالمناشفة ومحاولة بناء جسور بين البلاشفة والمناشفة « للتوفيق » بينهما — وربما أكثر من أى شيء آخر أنه ليس « بلشفيا قديما » وبذلك يكون له الحق فى المشاركة فى ثمرات الانتصار البلشفى . وكذلك مما لا شك فيه أن حقيقة كون تروتسكى يهوديا كانت ضده ، ولكن أثرها بين زعماء البلاشفة أقل بكثير مما كان بين قسم كبير من الناس العاديين ؛ لأن العداء للسامية . الذى كان منتشرا منذ أمد طويل فى روسيا وكثيرا ما استخدم كوسيلة متعمدة لتحويل التذمر الشعبى ، لم يكن من الاتجاهات المعروفة بعد ، فى العشرينات ، لأنصار « الثورة » برغم أن العنصر اليهودى كان

متفوقا فى الحزب المنشق . ان الأسباب الأخرى التى أشرنا إليها كانت العامل الأساسى فى أن كثيرين من « البلاشفة القدامى » لم يكونوا على استعداد قط لقبول تروتسكى زعيما لهم محل لنين ، ولم يعجز هؤلاء عن إيجاد أسـباب أخرى للاعتراض عليه . لأن تروتسكى لم يكن حريصا ، أثناء الجهود الضخمة التى بذلت فى خلق « الجيش الأحمر » وفى كسب الحرب الأهلية وفى إعادة إنشاء شبكة المواصلات ، فى الألفاظ التى يستعملها فى الحديث عن زملائه من الزعماء الذين اعتبرهم عاجزين أو ضعاف التفكير . وكان من السهل اتهامه بأنه يبنى امبراطورية خاصة عن طريق سيطرته على « الجيش الأحمر » ، وحتى بأنه يطمح فى أن يجعل نفسه قيصرا على رأس نظام من الدكتاتورية الشخصية . وصار اتهامه بذلك أسهل عندما اقترح ، بعد الحرب الأهلية ، استخدام « الجيش الأحمر » كجهاز رئيسى فى التعمير المدنى ، ووضع رجال « الجيش الأحمر » فى المراكز الرئيسية فى الجهاز الادارى بأكمله ، « وتأميم » النقابات بإخضاعها لزعماء تعينهم الدولة معظمهم من اتباعه فى الجيش الأحمر .

واعتقادى أنه من غير المحتمل مطلقا أن تروتسكى كانت تراوده المطامح التى اتهم بها أساسا . وأشعر بالثقة من أنه كان مخلصا حقيقة للقضية الثورية ولم يكن لديه أى طموح شخصى بحت . ولكنه لم يكن ممن يحتملون الآراء السخيفة أو حتى الخلاف فى الرأى بسهولة . ويفرغ صبره مع أى شخص يهدد بالوقوف فى سبيله ، سواء لأسباب طيبة أو سيئة . وكان متعودا على إلقاء الأوامر وعلى أنها ستطاع ، ويميل إلى اصدار القرارات الحاسمة السريعة دون انتظار لاستشارة من تؤثر فيهم هذه القرارات أو الذين يحسون بأن من حقهم أن يستشاروا . لقد كان شخصا متسلطا وليس لبقا ، وكانت هذه الصفات من مزاياه إبان القتال ، ولكنها تحولت بشدة إلى نقائص . وقد استطاع أن يعمل مع لنين ، وتحت أمرته ، لأنه كان فى نهاية المطاف عميق الإحساس بالاحترام لغريزة لنين الثورية ، وكان على استعداد للتسليم له حتى عندما اختلفا . ولكن لم يكن هناك بالتأكيد أى شخص آخر يمنحه مثل هذا الاحترام : كما أنه لم يكن

شخصا يستطيع العمل بسهولة مع الآخرين على قدم المساواة . ومن ثم كان كثير المطاعن برغم هيبته الضخمة ؛ وحتى عند ما كان لنين يعمل كان هناك من بين زملائه فى الزعامة من يبذل كل طاقته لهدم نفوذه مع لنين وفى شئون الحزب الشيوعى .

وينبغى أيضاً ، فى اعتقادى ، أن نتذكر أن تروتسكى كان بغريزته أو اقتناعه رجل « سوفييت » أكثر منه رجل « حزب » . وقد رأينا كيف أنه فى ١٩١٧ ، أكد أهمية دور سوفييت بتروجراد ، أكثر من الحزب الشيوعى ، فى الإعداد « لانقلاب » نوفمبر وكيف اختلف عن لنين فى هذا الموضوع [1] . وكان قد انضم كما رأينا إلى الحزب الشيوعى فى صيف ١٩١٧ فقط ، عندما اندمج فيه إعدادا للثورة الثانية ، وكانت تجاربه الأولى فى « الحزب » أثناء العمل قد بينت مدى تردد كثير من الزعماء فى الاستجابة لمطالب لنين بالعمل الثورى . ولم يكن قد نسى هذه التجارب بأى حال ، كما ظهر عند ما كتب مقاله المشهور عن « دروس أكتوبر » فى ١٩٢٤ ، وكما أوضح هو بجلاء فى كثير من أقواله وتصرفاته فى العديد من المناسبات . أما جريجورى زينوفيف (١٨٨٣ — ١٩٣٦) ، رئيس « الكومنترن » والشخصية الرائدة بين شيوعيى بتروجراد ، فكان تروتسكى يحتقره بوضوح ويعتبره ثورياً شقشاقا تخفى كلماته الجريئة تقاعساً شديداً فى لحظة الأزمة . وكان يرى أن ل . ب كامنيف (١٨٨٣ — ١٩٣٦) أيضا أكثر حرصاً والتواء عما ينبغى ؛ وكان بين تروتسكى وستالين ، السكرتير الجديد للحزب الشيوعى ، هوة مزاجية ضخمة منذ اللحظة الأولى لالتقائهما . وكان هذا العداء بينهما هو أهم العوامل كما أثبتت الحوادث بعد ذلك ، لأن ستالين هو الذى ظهر كمنافس لتروتسكى على الزعامة والسيطرة بعد موت لنين ؛ واستطاع ستالين أن يستخدم زينوفيف وكامنيف كحلفاء فى قلب تروتسكى أولا ، ثم نبذهما بعد ذلك عند ما فرغ منهما . فالقيصر الحقيق « للثورة الروسية » سيكون جوزيف ستالين (١٨٧٩ — ١٩٥٣) وليس تروتسكى . ولكن الأمر كان يتطلب قدرة غير

---

(١) الفصل الثالث .

عادية فى التنبؤ لإدراك ذلك ، حتى بوصفه أمراً محتملا ، عندما مات لنين .

وكان مكتب ستالين بعد الثورة البلشفية مباشرة هو مكتب « قوميسير القوميات » — وهو مركز جعل فى وسعه أن يعرف معرفة طيبة الأشخاص الرئيسيين فى المناطق التى تحت الحكم السوفيتى البعيدة عن الأحداث اليومية فى بتروجراد وموسكو — المركزين الرئيسيين لمناقشات الحزب ووضع السياسة العامة . وفى ١٩١٩ عهد إليه لنين بمنصب آخر جعل علاقاته أوثق حتى من ذلك بجميع جوانب جهاز الحكم والإدارة الجديدة . وكان هذا المنصب هو « قوميسير تفتيش العمال والفلاحين » الذى عرف باسم « رابكرين » — الجهاز الخاص الذى أنشأه لنين بغرض محاربة الاتجاهات البيروقراطية بإخضاع كل قسم من الجهاز الإدارى لتفتيش مستمر بواسطة أعضاء يعتمد عليهم من الحزب ، هم أنفسهم عمال أو فلاحون ، سمح لهم بالتدخل فى أى ميدان لإصلاح الأخطاء الناجمة عن سوء الكفاية البيروقراطية أو الفساد . وكان العلاج فى كثير من الأحيان أسوأ من المرض ، واكتسبت « رابكرين » سمعة سيئة وسرعان ما أدت إلى أن لنين نفسه هاجم أساليبها التسلطية ، بل الوحشية ، التى أثارت قدراً ضخماً من التذمر بين الموظفين المرهقين الذين وجدوا أنفسهم من ضحاياها . ومع ذلك فإن الشخص الذى كان على رأس « رابكرين » كان بالضرورة فى مركز يسمح له بأن يضع يده على كل جزء من أجزاء الجهاز الإدارى ولمعرفة كل شخص قام فيها بدور ولترقية البعض وخلع آخرين . وقد هرب ستالين إلى حد كبير من تبعة أخطاء « رابكرين » وجرائمها ، فى حين استفاد بنشاطها المنحرف . وعندئذ ، فى ١٩٢٢ بعد أن عزل « الثلاثى » الذى كان يقوم بعمل السكرتارية للحزب ، ثم تعيينه فى المنصب الجديد - سكرتير عام الحزب الشيوعى — وعين ف . م . مولوتوف (ولد ١٨٩٠) مساعداً أول له . ومن الناحية النظرية لم تكن السكرتارية ، حتى فى ظل الترتيبات الجديدة ، أكثر من مجرد خادم « اللجنة المركزية للحزب » التى كانت تعمل أساساً عن طريق مكتبيها — المكتب السياسى ومكتب التنظيم . ولكن ستالين كان فعلا عضواً فى هاتين

اللجنتين الرئيسيتين وحلقة الوصل الأساسية بينهما ؛ ومكنه هذا الإزدواج فى المنصب بمساعدة تجربته فى « رابكرين » ، أن يجعل من منصب السكرتير العام منصباً ذا قوة ضخمة . وكان من مهام « مكتب التنظيم » أن يعهد لأى عضو فى الحزب بأية مهمة بذاتها يرى أنه يستطيع أن يخدم فيها الحزب أكثر من غيرها ، وبذلك كان ينقل أى عضو من مكان إلى آخر ، بحيث يمنعه من تحصين نفسه مطمئناً وراء جماعة من الأتباع المحليين أو الوظيفيين . وقد استخدم هذا الاختصاص على نطاق واسع جداً . وكثيرا ما كان ذلك لأسباب وجيهة جداً . ولكن من الواضح أنه أتاح للشخص الذى يمارسه نفوذاً قويا جداً على جهاز الحزب ، بل وعلى أعضاء الحزب كلهم فى الواقع ، ولم يكن ستالين الشخص الذى يفشل فى انتهاز مثل هذه الفرصة تماماً . ومنذ نهاية الحرب الأهلية ، إن لم يكن قبل ذلك ، أخذ ستالين يعمل بهمة لا تعرف الكلل ليجعل من نفسه سيد جهاز الحزب والجهاز الإدارى للحكومة السوفيتية ، الذى كان يحتل فيه أعضاء الحزب المراكز الرئيسية . وكانت هذه هى العملية التى سرعان ما سيندد بها تروتسكى ، فى كتيبه عن « الطريق الجديد » (كتب فى ٢٣ — ١٩٢٤) ، باعتبارها « صبغ الحزب بالبيروقراطية » ، ويطالب بقلبها بالعودة إلى صور أكثر ديموقراطية من نشاط الحزب .

لأن تروتسكى ، برغم أن أساليبه هو كانت حرية بأن تجنح إلى الأوتوقراطية عندما يحس بأن العمل السريع ضرورى ، كان متمسكا بشدة بوجهة النظر الخاصة بأنه لا يمكن للحزب الشيوعى أن يحتفظ بحيويته ويعمل على نصرة قضية «الثورة» إلا إذا حكمه الأعضاء العاديون فيه بطريقة فعالة ، وإلا إذا تجدد هؤلاء الأعضاء العاديون باستمرار بالقادمين الجدد الذين يحتل بينهم العمال الآتون من المصانع مباشرة مركز الصدارة . ولما كان تروتسكى نفسه يعتبر « محدث نعمة » وقادما جديدا بالنسبة « للحرس القديم » البلشفى ، فإنه هاجم استمرار سيادة هذا « الحرس القديم » فى تحديد سياسة الحزب والدولة ، وهاجم عادة « الحرس القديم » أن يصل إلى قرارات دون استشارة أعضاء الحزب ثم يطالبهم بالطاعة

العمياء باسم الولاء للحزب . وقال إن شيئا من هذا ربما كان لامندوحة عنه إبان « الحرب الأهلية » ، ولكن التمسك به يعد خطأ خطيراً فى وقت السلم عندما يتطلب الأمر « طريقا جديدا » للإنشاء الاشتراكى بالتخطيط والتنفيذ . وأكد أن للأعضاء الجـــدد حقا لا يقل عن حق « البلاشفة القدامى » فى المشاركة فى رسم السياسة للمستقبل ؛ ولكنهم يبعدون عمدا ويخضعون للبيروقراطية التى قامت بسلطة « الحرس القديم » . وصحب هذه التهمة ضد « الحرس القديم » بتهمة أن أعضاء الحزب تميعوا بالسماح بدخول أعداد كبيرة من غير العمال والفلاحين — من المثقفين والسياسيين والموظفين السابقين الذين قبلوا الخدمة فى ظل النظام الجديد — ويمثلون نسبة مرتفعة من بيروقراطية الحزب والدولة . وأضاف إلى ذلك أن كثيرين من موظفى الحزب الذين جاءوا من صفوف العمال فقدوا ، تحت تأثير الاتجاهات البيروقراطية لجهاز الحزب ، الصلة بكتلة البروليتاريا وصاروا بيروقراطيين خاضعين للسلطة المركزية « للحرس القديم » .

وبذلك لم يكن تروتسكى يطالب فقط بقدر أكبر من الديموقراطية داخل الحزب الشيوعى بحيث يمكن أن تنبثق السياسات من أسفل بدلا من أن تفرض من المركز ، بل طالب كذلك بتغيير فى تكوين الحزب ليتخذ صبغة بروليتارية حاسمة أكثر . وبعد وفاة لنين تحقق المطلب الثانى إلى حد كبير ، أولا « بحملة تطهير » كبرى خرجت فيها نسبة كبيرة من الأعضاء غير البروليتاريين فى الحزب ، ثم بعد ذلك بفتح أبواب الانضمام الذى أدى إلى دخول مجموعة ضخمة من الأعضاء البروليتاريين فى الغالب . بيد أن مطلب تروتسكى الأول لم يحظ بأى تنازل مماثل بإعادة ديموقراطية الحزب الداخلية . بل على النقيض من ذلك استطاع ستالين أن يزيد سيطرته على الحزب باستمرار وأن يستخدم التطهير سلاحا ضد المخالفين . وكانت حجة تروتسكى فى هذا الموضوع تعتمد إلى حد كبير على زيادة اتجاه المجموعة الموجهة للحزب إلى استنكار جميع أنواع المناقشة داخل الحزب التى تؤدى إلى تكوين جماعات تعمل معا للدعوة لآراء معينة فيما يتعلق بالسياسة التى تتبع ، باعتبار أن مثل هذا العمل « انقساما » فى الحزب .

وقد وافق على أن وجود «أقسام» أمر مكروه كدليل على قلقلة الحزب ؛ ولكنه أنكر بشدة أن أية « جماعة » لها رأى خاص مخالف لرأى السلطة المركزية لا بد أن تكون بالضرورة « اقساما » ، وأنكر أنه يمكن منع وجود «جماعات» أو « أقسام » بمجرد استنكارها ، اللهم إلا على حساب قتل الحياة فى الحزب وجعله مجرد آلة ضمن الجهاز البيروقراطى . وأصر على أنه لا بد أن تقوم خلافات حقيقية ومشروعة حول السياسات التى تتبع داخل أى حزب حى عليه أن يواجه مواقف متغيرة فى الداخل والخارج ، وأنه ينبغى حل هـــذه الخلافات بواسطة المناقشة الحزبية الصريحة الكاملة ، وليس إخمادها بالقوة . وقال إن القوة لا تفعل أكثر من دفع المخالفين إلى الأقبية ، دون حل الخلافات : والطريقة الوحيدة لحلها هى بالسماح لوجهات النظر المختلفة بالتعبير عن نفسها ، بواسطة جماعات كما بواسطة أفراد — لأن الفرد عادة بلا حول عندما يعمل بمفرده — ثم الوصول إلى قرار جماعى ديموقراطيا على ضوء جميع الحجج التى عرضت . ولم يجادل تروتسكى فى ضرورة تركيز القوة فى أيدى حزب واحد فى تلك المرحلة من « الثورة » : بل الواقع أنه أكد هذه الضرورة بشدة . وكان ما يطالب به هو أن يضع الحزب المسيطر سياسته الخاصة بالاستشارة الدائمة بين جميع أعضائه ، وألا يأخذها جاهزة من عصبة مركزية .

ومن السهل أن نرى أن تروتسكى ربما كان اتجه اتجاها مختلفا فيما يتعلق بديموقراطية الحزب لولا أنه كان على ثقة تامة من أن الأعضاء العاديين فى الحزب - أو على الأقل العناصر البرولتيارية فيه - ستكون إلى جانبه ضد البيروقراطية المكروهة التى يهاجمها . فلم يكن ممن يتمسكون بالاجراءات الديموقراطية إلا إذا اعتقد انها تدعم الطريق الذى يرى أن « الثورة » ينبغى أن تتبعه . بيد أنه كان يؤمن بإخلاص أن نجاح « الثورة » ، بل بقاءها ، يعتمد على المساندة المستمرة من جانب العمال الصناعيين ، وأن هذه المساندة فى خطر . واعتقد أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » تطبق بحيث تدعم نفوذ « الكولاك » فى القرى وتجعل فى وسع الوسيط « النيبمان » والرأسماليين الصغار احتلال مركز رئيسى بين كتلة

الفلاحين والعمال الصناعيين ، بحيث تنقطع الصلة المباشرة بين البروليتاريا الصناعية والفلاحين الأفقر حالا . وبدلا من « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، التى قصد بها المصالحة مع القرية ككل مع تجاهل التفرقة بين الكولاك والفلاحين الفقراء ، أراد تروتسكى العودة إلى الحرب الطبقية فى الريف ، وأن تعاون البروليتاريا الصناعية الفلاحين الفقراء وتحشهم ضد الفلاحين الأفضل حالا ، وبدا له أن ذلك مستحيل إلا إذا شاركت الجمهرة الكبرى من العمال الصناعيين فى تحقيقه مشاركة إيجابية . ولم توضع هذه السياسة بحيث تكون فيها مصلحة مباشرة حتى للفلاحين الفقراء بل روعى فيها أن تعمل على إمكان نمو التصنيع بسرعة أكثر بكثير ، الأمر الذى لا بد فى المدى القصير أن يكون على حساب الفلاحين ، بما فيهم الفلاحين الفقراء . فلم يكن تروتسكى محبذا لاقتصاد الفلاحين ، الذين كان يحتقرهم بشدة . وكان يرى أن الفلاحين فى حاجة إلى أن يرغموا على الاسهام فى الثورة ، حتى ضد رغبتهم ، بتوفير الأرصدة اللازمة للتنمية الصناعية الكثيفة . وذهب إلى أنه يمكن إرغامهم على ذلك بصورة فعالة تماما إذا توقفت ملاينة « الكولاك » وبإثارة الفلاحين الصغار ضدهم .

ومع ذلك فمن الواضح أن تروتسكى كان مخلصا عندما نبذ ـ فى مؤلفه «الطريق الجديد» وفى مقالاته فى برافدا فى نهاية ١٩٢٣ ـ التهمة الموجهة ضده بأنه «لا يقدر مكان الفلاحين فى الثورة حق قدره » ، فقد استطاع إثبات أنه أيد تماما ـ فى ١٩٢١ ـ ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الجديدة الذى قصد به اجتذاب الفلاحين المتوسطين ، قبـــل أية فئة أخرى ، للعمل على زيادة الإنتاج بتخفيف أعباء الإستيلاء الذى فرض عليهم أثناء « شيوعية الحرب » . وأثبت أيضا أنه إذ ألف « الجيش الأحمر » من مجندين فلاحين أساسا أعطى دليلا عمليا على الأهمية التى يعلقها على الفلاحين باعتبارهم قوة لا غنى عنها لنجاح « الثورة » . ولكنه فى نفس الوقت كان دائما حريصا على ألا يتحدث عن « دكتاتورية العمال والفلاحين » بل عن « دكتاتورية العمال بتأييد الفلاحين » ، وكان رده على من اتهموه بأنه لا يقدر الفلاحين أن نقاده متهمون بجريمة أخطر بكثير هى أنهم لا يقدرون القوى

الثورية الكامنة فى البروليتاريا الصناعية . والواقع أن تروتسكى لم يقدر الفلاحين فعلا ، إذا كان إنكار قدرتهم على المشاركة الحقيقية مع البروليتاريا فى الدكتاتورية الثورية يعتبر عدم تقدير . وليس هناك من رأى أكثر منه حاجة البروليتاريا الصناعية إلى أن يحصلوا على تأييد كتلة الفلاحين إلى جانبهم ضد الثورة المضادة ، ولكنه لم يعتبر الفلاح ، بوضعه هذا ، قادرا على القيام بدور ثورى بناء . فالفلاح فى رأى تروتسكى لا يستطيع القيام بمثل هذا الدور إلا إذا تحول إلى جندى فى « الجيش الأحمر » وحقن فى وظيفته الجديدة بمفاهيم بلشفية . وطالما بقى فلاحا فانه يمكن مراضاته وحثه على تزويد المدن بالمؤن وحتى على أن يوفر فائضا للتصدير ؛ ومن الضرورى معاملته بهـــذه الطريقة لتحقيق النتيجة المطلوبة . ولكن من الضرورى أيضا اتخاذ الخطوات للحيلولة دون تحالفه مع الرأسماليين الخاصين الذين تشجعهم أيضا « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، وينطوى ذلك على ضرورة العمل للإبقاء على الصراع الطبقى فى القرى بإثارة الفلاحين الفقراء ضد الكولاك . ومن ثم فإن أكثر الحاجات إلحاحا هى العمل على خفض أثمان السلع الصناعية إلى الحد الذى يستطيع الفلاحون دفعه ؛ وزيادة إنتاج هذه السلع بالتنمية الصناعية السريعة . ولكن التقدم نحو المجتمع الاشتراكى لا بد أن يعتمد أساسا ، لا على الفلاحين ، ولكن على تقوية البروليتارية الصناعية بتنمية سريعة للاستثمار فى الصناعة الكبيرة . إن العمال الصناعيين و« الجيش الأحمر » هما القوتان الثوريتان الوحيدتان اللتان يمكن الاعتماد عليهما : أما الفلاحون فهم على أكثر تقدير مجرد أدوات لا مندوحة عن استخدامها .

ولما كانت هــذه هى وجهة نظر تروتسكى فمن الطبيعى أنه كان من الدعاة الأقوياء للتقدم السريع نحو المجتمع المخطط . وقد أيد لنين بقوة فى الأهمية التى أضفاها على خطة توليد القوى الكهربائيــة الضخمة التى بدأت بإنشاء « لجنة الكهرباء » (جيرلو) فى ١٩٢٠ ؛ واعتبر مهمته بوصفه رئيس « لجنة المواصلات » التى أنشئت فى نفس العام أن يعيد السكك الحديدية إلى حالة من الكفاية كخطوة جوهرية نحو وضع خطة اقتصادية عامة . وكان لنين فى هذه المرحلة لا يزال

يعتقد أن إنشاء أية هيئة تخطيط عامة سابق لأوانه ، برغم أنه قبل ضرورة إنشاء « مجلس العمل والدفاع » (S. T. O) ، المؤلف من معظم الأعضاء المهمين فى « مجلس القوميسيرين » ، ليكون سلطة تنسيق عامة فى الميدان الصناعى . وحمل لنين مترددا على الموافقة على إنشاء « لجنة تنسيق عامة » (جوسبلان) ملحقة « بمجلس العمل والدفاع » كهيئة استشارية ؛ وبدأت هذه اللجنة عملها فى ابريل ١٩٢١ ، فى الوقت الذى كانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N. E. P) تتقرر ؛ « ولكن لجنة التنسيق العامة » بدأت فى أول الأمر بداية متواضعة ، ولم يكن من المستطاع التقدم كثيرا نحو التخطيط الاقتصادى العام فى الوقت الذى تركزت فيـــه الجهود على تحقيق نجاح « السياسة الاقتصادية الجديدة » . وكان تروتسكى يريد جهازا أقوى لتخطيط التنفيذ ، لأنه أراد تصنيعا أسرع ، ولكن لنين كان يفكر أساسا فى مشروع توليد القوى الكهربائية ، الذى كان يأمل بشدة من ورائه إدخال ثورة فى أساليب الإنتاج فى مناطق الريف ، وخشى أن يضيع هذا المشروع فى خضم خطة واسعة من التنمية الاقتصادية العامة . ولم يكن هناك خلاف طبعا حول وضع خطة اقتصادية عامة شاملة بمجرد أن تسمح بذلك الظروف . ولكن ما كان لنين يخشاه هو أن القيام بهذه المحاولة فورا قد تعرقل تنفيذ مشروع الكهرباء بسرعة . وكذلك الإجراءات الأساسية التى يجب اتخاذها بمقتضى « السياسة الاقتصادية الجديدة » .

وأثناء أن كانت هذه المناقشات الكبرى حول سياسة روسيا الاقتصادية دائرة ، كانت تحدث تغييرات كبرى فى علاقات روسيا ببقية العالم . إذ أن نهاية التدخل العسكرى من جانب الحلفاء والحرب الأهلية أتاح للروس حرية التوفر على مشاكلهم الضخمة فى التعمير الاقتصادى ، ولكنه جعلهم أيضا فى حاجة إلى إرساء أوضاع التعايش مع البلاد الرأسمالية . ففى يناير ١٩٢١ اعترف « مجلس الحلفاء الأعلى » باستقلال استونيا ولاتفيا ، وفى مارس وقع اتفاق تجارة بين بريطانيا وروسيا . وفى نفس الشهر وقعت معاهدة صلح بين روسيا وأكرانيا وبولندا ومهدت السبيل لإنشاء « الاتحاد السوفيتى » فى العام التالى . وفى أبريل

١٩٢٢ جاء التوقيع المسرحى « لمعاهدة راباللو » بين روسيا وألمانيا — الدولتين الكبيرتين المنبوذتين فى التسويات الأوروبية بعد الحرب . وفى يونيه من هذا العام جاء مرض لنين الخطير واغتيال وولتر راتناو ، وكذلك أيضا مؤتمر لاهاى ، الذى استمر فى يوليه ، حول العلاقات مع روسيا ، وهو المؤتمر الذى قدم إليه ماكسيم ليتفينوف (١٨٧٦ — ١٩٥١) خطته غير المثمرة بمنح ائتمانات كبيرة للسوفييتات للتعمير الاقتصادى والمالى . وظهر « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية » فى نهاية ذلك العام ، ووضع دستوره الفدرالى الجديد موضع التنفيذ فى يوليه ١٩٢٣ . وفى يناير ١٩٢٣ احتل الفرنسيون الرور ، وبدأ الصراع الطويل ضد هذا الاحتلال . وفى يوليه قلبت الثورة المضادة فى بلغاريا ستامبولسكى واغتالته ، بعد أن رفض الشيوعيون البلغاريون مساعدته. وفى ألمانيا ظل الشيوعيون مترددين طوال الربيع والصيف فى القيام بتمرد مسلح، ولكنهم انتهوا إلى أن الفرصة فاتتهم . وفى سبتمبر قام الشيوعيون بتمرد متأخر سرعان ما أخمد فى دماء . ونتيجة لهذه الأحداث تعرضت سياسة الكومنترن لمراجعة شاملة حاسمـــة وكان من بين ما أدت إليه استئصال الزعامة الألمانية التى نصبت بعد هزيمة ١٩٢١ ، كما أدت إلى سلسلة من « ثورات القصر » والحركات الشيوعية الأوروبية . وفى يناير ١٩٢٤ مات لنين ، وفى اليوم التالى تولت وزارة رامساى مكدونالد العمالية الأولى الحكم فى بريطانيا العظمى. وفى فبراير اعترفت بريطانيا العظمى بالاتحاد السوفييتى ، وسرعان ما بدأت بعد ذلك مفاوضات من أجل اتفاق بريطانى سوفيتى . وفى ٣١ مايو وقعت معاهدة بين الصين والاتحاد السوفيتى ، وفى يونيه خلف ادوارد هريو بوانكاريه كرئيس للوزارة على رأس حكومة بورجوازية تقدمية . وفى أغسطس بدأ الفرنسيون فى إخلاء الرور ، وكذلك وقع « اتفاق دوز » الخاص بالتعويضات من ألمانيا . وفى أوائل نفس الشهر ألقت حكومة العمال فى بريطانيا القبض على ج. ر. كامبل (ولد ١٨٩٤) ، من صحيفة « الديلى ووركر » ؛ ولما أسقطت التهمة بدأت تواجه مصاعب خطيرة مع « الأحرار » الذين كانت تعتمد عليهم فى الأغلبية . وفى ١٨ أكتوبر

هزمت فى البرلمان والتجأت إلى الناخبين . وأثناء الانتخابات العامة التى أجريت حدث موضوع « الخطاب الأحمر » المعزو إلى زينوفيف ، وتصرف مكدونالد حياله بصورة أدت إلى كارثة ، وعانت حكومة العمال هزيمة خطيرة (١) . وحل بولدوين محل مكدونالد فى رئاسة الوزارة ، ووضع حد بشكل حاسم لمحاولة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . بيد أن الحكومة الفرنسية اعترفت أخيرا ، فى خضم هذه الأحداث ، بالاتحاد السوفيتى . إلى جانب أنه فى ١٩٢٥ قرر مؤتمر النقابات البريطانية ، نتيجة لتقرير مواتى قدمه وفد نقابى كان قد سافر إلى روســـيا ، إنشاء « لجنة نقابية استشارية انجليزية روسية » غرضها الرئيسى تحسين العلاقات بين الشعبين السوفيتى والبريطانى(٢) .

وهكذا كان الاتحاد السوفيتى فى ١٩٢٤ قد قطع شوطاً طويلا نحو تأكيد ذاته كقوة لها حسابها فى الشئون الدولية ، وإن كان لا يزال يواجه صعوبات كبيرة جداً ، وكان هناك الكثيرون فى ١٩٢١ يراودهم الأمل فى أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N. E. P.) ستعنى تحولا تدريجيا عن محاولة بناء الاتحاد السوفيتى كمجتمع اشتراكى ، وأن « الوسطاء » (نيبان) والفلاحين سيقوضون تماما الطابع الاشتراكى للنظام ويعيدون الرأسمالية وينهار الحكم البلشفى مع الوقت . بل لقد كان هناك فى الواقع بين البلاشفة أنفسهم عدد ليس صغيراً ممن راودتهم هذه المخاوف وراقبوا فى قلق عميق ارتفاع « الكولاك » فى الثراء والنفوذ ، وسيطرة أصحاب المشروعات الخاصة على التجارة الداخلية ، وعروض الامتيازات للرأسماليين الأجانب . وبرغم أن هؤلاء البلاشفة قبلوا راغمين « السياسة الاقتصادية الجديدة » تحت تأثير إصرار لنين ، فإنهم لم يكونوا سعداء بها قط ، وسرعان ما بدأوا يؤكدون أن الوقت قد حان للتوقف ، إذا لم يمكن وضع حد للنظام كله . بيد أن لنين ظل ، ما دام على قيد

(١) انظر الفصل الثانى عشر

(٢) نفس الموضع .

الحياة ، مصرا على ضرورة الإبقاء على « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، وعلى ثقة من أن المخاطر التى تنطوى عليها يمكن علاجها بنجاح ، بشرط أن تحتفظ الدولة باحتكارها التام للتجارة الخارجية وتعمل بسرعة على تنفيذ مشروع الكهرباء كأساس لبناء اقتصادى قائم على الآلة تماماً . واستمرت سياسته بعد وفاته على يد « الثلاثى » الذى تولى السلطة عند ما أعجزه المرض عن الاستمرار فى القيادة .

وتنتمى الوثيقة المعروفة « بوصية لنين » إلى الفترة الأخيرة من حياته ، وقد كتب فيها وجهات نظره فيما يتعلق بزعامة الدولة السوفيتية والحزب الشيوعى ، بوصفه مصدر وحيها وتوجيهها ، فى المستقبل . ولم تنشر هذه الوثيقة التى كثيرا ما استشهد بها الكثيرون ، على حق وباطل ، كاملة إلا بعد بضع سنوات من وفاة لنين ، وحتى عندئذ لم تنشر رسميا — والواقع أنها لم تنشر فى نص رسمى إلا فى ١٩٥٦ . بيد أنها قرئت فى اجتماع لأعضاء الحزب فى ربيع ١٩٢٤ ، بعد أن رفضت « اللجنة المركزية » طلب كربسكايا عرضها على « مؤتمر الحزب » ، وليس هناك شك حقيقى فيما يتعلق بمعناها . وقد أملى لنين « الوصية » فى ديسمبر ١٩٢٢ ، بعد النوبة الثانية من المرض ، وأضيفت اليها حاشية فى يناير ١٩٢٣ . وفى هذه الحاشية اقترح لنين صراحة عزل ستالين عن منصبه كسكرتير عام الحزب الشيوعى ، ووصفه بأنه « فظ » ، وإبداله بشخص « أكثر صبرا وأكثر ولاء وأكثر أدبا وأكثر اهتماما برفاقه ، وأقل اتباعا لنزواته .. الخ » — ولكن دون أن يذكر اسم من يخلفه . وكان لنين فى « الوصية » الأصلية قد هاجم ستالين فعلا وقال عنه أنه ، كسكرتير ، « قد ركز سلطة هائلة فى يده » ، وأضاف « ولست واثقاً من أنه يعرف دائماً كيف يستخدم هذه السلطة بحرص كاف » ووصف تروتسكى بأنه « شخصيا أقدر رجل فى اللجنة المركزية » ، ولكن كذلك بأنه يتميز « بثقة فى النفس أكثر مما ينبغى وبجنوح إلى الاهتمام أكثر مما ينبغى بالجانب الإدارى البحت من الأمور » . وعبر لنين أيضا عن مخاوفه من الصدام بين هاتين الشخصيتين الضخمتين ومن خطر أن يؤدى هذا الصدام

إلى الانقسام . وأصر على أن الحزب عرضة لعدم الثبات لأنه «يقوم على طبقتين» و « إذا لم يستطع الوصول إلى اتفاق» بين هاتين الطبقتين فإن سقوطه لا مندوحة عنه » .

وبالإضافة إلى هذا النقد لستالين وتروتسكي أشارت « الوصية » إلى أربعة أعضاء آخرين من «اللجنة المركزية» — زينوفيف وكامنيف وبوخارين وبياتاكوف وقالت عن الاثنين الأولين عبارة ذات مغزى كبير هي « أن تصرف زينوفيف وكامنيف في أكتوبر » — وهي تعني معارضة الانقلاب البلشفي — « لم تكن طبعا أمرا عارضا » ، ولكن لنين أضاف « ويجب ألا يستغل ذلك ضدهما إلا بأقل ما يمكن مثل لا بلشفية تروتسكي » — يعني قبل ١٩١٧ . وكتب عن بوخارين في شيء من الإبهام ، واصفا إياه بأنه « أكبر وأثمن منظر للحزب » ولكنه يستطرد متهما إياه « بالمدرسية » ويعرب عن « شك كبير » فيما إذا كان يمكن اعتباره « ماركسيا تماما » ؛ لأنه « لم يتعلم المادية قط ، وأعتقد أنه لم يفهمها قط » . وأخيرا تحدث لنين عن ى. بياتاكوف (١٨٩٠ — ١٩٣٧) بوصفه « رجلا لاشك في أنه ممتاز في الإرادة والقدرة ، ولكن تجذبه أكثر مما ينبغي الإدارة والجانب الإداري من الأمور بحيث لا يعتمد عليه في المواقف السياسية الخطيرة » . وقد اختص لنين الاثنين الأخيرين بالإشارة بوصفهما أقدر أعضاء « اللجنة المركزية » الشبان : ولم تكن هناك أية توصية صريحة بمن يخلفه ، باستثناء التوصية السلبية الخاصة بعزل ستالين من السكرتارية . ولكن طبعا كانت عبـــارات لنين ، التي لم يستطع اخفاؤها كلية ، تضر ضررا بليغا بزينوفيف وكامنيف كما تضر ستالين ؛ وذلك مما يزيد التعجب الذي يثيره أن هؤلاء الثلاثة هم الذين تألف منهم « الثلاثي » الذي خلف لنين .

والتفسير طبعا يرجع بعضه إلى أن المعركة حول من يخلف لنين كانت قد دارت قبل وفاة لنين بمدة طويلة ، وكان مركز تروتسكي فيها ضعيفا جدا لأن قدرته على التآمر كانت ضعيفة بشكل غير عادي . والواقع أن القطيعة بين

تروتسكى و « الثلاثى » بلغت مداها الحاسم فعلا قبل وفاة لنين بشهر ، مع نشر أول مقالات تروتسكى عن « الطريق الجديد » فى برافدا — وهى المقالات التى جمعت فيما بعد فى كتيب صدر بهذا العنوان بعد ذلك بشهور قليلة . فتروتسكى بمهاجمته « البلاشفة القدامى » وبيروقراطية الحزب الشيوعى كان ينتقص من قدر زينوفيف وكامنيف كما كان ينتقص من قدر ستالين ، وهو يعلم تماما أن الثلاثة ، الذين كانوا قد تولوا فى الواقع زمام الأمور ، اتحدوا فعلا بقصد العمل على تدمير نفوذه . وصحيح أنه ظل فى هذه الفترة عضوا فى « المكتب السياسى » ورئيسا « لمجلس الحزب » ، ولكن علاقته « بالمكتب السياسى » كانت قد صارت فعلا علاقة اسمية إلى حد كبير . وكان قد أبعد فعلا عن الدوائر الداخلية للحزب ، التى وقعت تحت سيطرة ستالين أكثر فأكثر . بيد أن ستالين لم يشعر بأن لديه القوة الكافية بعد وفاة لنين مباشرة للعمل على أن يخلفه وحده . فكان فى حاجة إلى زينوفيف ، الذى كان على رأس الكومنترن ولديه معقل قوى فى قطاع الحزب فى بتروجراد ؛ وكان فى حاجة أيضا إلى كامنيف الذى كان يحتل مركزا له احترامه بين « الجماعة البلشفية القديمة » . وبمساعدة هذين الحليفين رأى أنه يستطيع العمل على القضاء على تروتسكى ، برغم شعبيته الواسعة النطاق وهيبته ؛ وشرع يعمل على دعم مركزه بضم أعداد ضخمة من الأعضاء الجدد المنتقين — معظمهم منتقون بواسطة جهازه البيروقراطى — إلى صفوف الحزب . فقد ضم إلى الحزب أثناء قيامه بحملته قرابة ربع مليون عضو جديد — جميعهم من البروليتاريا الصناعية : وهو إجراء كان تروتسكى آخر من يفكر فى معارضته لأنه كان يدعو بقوة إلى دعم القاعدة البروليتارية للحزب .

واقتضى الأمر عاما كاملا منذ موت لنين لجعل مركز تروتسكى كصاحب منصب كبير غير محتمل . وأثناء هذا العام وجهت ضده حملة شديدة بواسطة جهاز الحزب ؛ وفى يناير ١٩٢٥ أرغم على الاستقالة من آخر منصب هام له ، منصب رئيس « مجلس الحزب » . واستمر التحالف بين ستالين وزينوفيف وكامنيف قائما بصورة رسمية عاما تقريبا بعد ذلك . ولكن فى ديسمبر ١٩٢٥

فى « المؤتمر الرابع عشر للحزب » وقعت القطيعة بين الحلفاء ؛ ولم تمض شهور قليلة حتى كان أنصار تروتسكى وزينوفيف وكامنيف يعملون معا ضد ستالين فى معارضة جديدة . وقد نمت هذه المعارضة فى أعقاب قرارات اتخذت ، بتأييد زينوفيف وكامنيف ، فى أوائل العام نفسه . وكانت هذه القرارات تنطوى على تنازلات كبيرة للفلاحين ، بما فى ذلك إجراء انتخابات جديدة فى قسم كبير من « سوفيتات الفلاحين » قيل أنه أختير فى انتخابات غير حقيقية سيطر عليها البيروقراطيون المحليون التابعون للحزب الشيوعى . وكانت الأوامر قد صدرت إلى العاملين من أعضاء الحزب بعدم الضغط على الفلاحين أو اضطهاد «الكولاك» ؛ وزادت حرية الكولاك والفلاحين المتوسطين فى استئجار أراض إضافية واستخدام عمال بالأجر زيادة ملحوظة . واستبد الخوف بزينوفيف وكامنيف عندما بدأ تنفيذ سياسة التوفيق هذه وعندما بدأت أزمة جديدة تظهر بسبب النقص فى السلع الاستهلاكية التى يريد الفلاحون شراءها . وبدءا يخشيان من أن يكون نقاد « السياسة الاقتصادية الجديدة» (N. E. P) على حق فى نهاية المطاف ، وأن سياسة استرضاء الفلاحين وتشجيع التجار الخاصين قد رسخت دعائمها بحيث صارت عقبة كأداء فى سبيل الاشتراكية . ومن ثم بدءا يرددان صدى مطالب تروتسكى بزيادة الاستثمار فى الصناعة الكبيرة وبالقيام بحملة ضد الكولاك والوسطاء . ورد ستالين بعنف ، كعهده ، على ناقديه منكرا أن تصويرهم للموقف صحيح ، وذهب إلى أن تجارة الدولة والتعاونيات تتقدم فعلا على حساب التجارة الخاصة ، وأن الفلاحين المتوسطين يكسبون أكثر من الكولاك من التنازلات التى تقررت وأن عددهم قد زاد نسبيا . ولكن ستالين تبنى فى نفس الوقت جزءا من سياسة خصومه بقبول دفع عجلة الاستثمار الصناعى ، ووافق على توجيه الزيادة نحو الصناعة الثقيلة بصفة خاصة ، كخطوة نحو جعل الاتحاد السوفيتى فى غنى عن استيراد الآلات والسلع الرأسمالية الأخرى . وبهذه السياسة ألحق هزيمة شديدة ببقية مقترحات المعارضة وانتقاداتها واستطاع دعم سيطرته على الحزب والحكومة أكثر من ذى قبل . وعندما توفى م . ف . فرونز (ولد ١٨٨٥) قوميسير الحربية

فى ١٩٢٦ حل محله ك . ا . فوروشيلوف (ولد ١٨٨١) أوثق حلفاء ستالين ، كما عزل م . لاشفيتش (١٨٨٤ — ١٩٢٨) - الذى كان نائب فرونز ومن أنصار زينوفيف . وفى اكتوبر ١٩٢٦ عزل تروتسكى أخيرا من «المكتب السياسى» ، وبذلك فقد آخر علامة على الاعتراف به زعيما . ولكن الأمر اقتضى عامين آخرين للإجهاز على المعارضة . فبرغم أن سيطرة زينوفيف على حزب بتروجراد كانت قد انهارت فى أوائل ١٩٢٦ ، بعد «المؤتمر الرابع عشر» مباشرة تقريبا ، تطلب الأمر سنة أخرى لإخراجه من رئاسة الكومنترن ؛ ولم يتم إخراج بقية المعارضين من « لجنة الحزب المركزية » إلا فى اكتوبر ١٩٢٧ . وبعد ذلك بشهر طرد تروتسكى وزينوفيف من الحزب . وسرعان ما أعلن زينوفيف التوبة ، كالعهد به ، واعترف بأخطائه فأعيد إلى الحزب ، وإن لم يعد إلى نفوذه السابق . ونفى تروتسكى فى أول الأمر إلى سيبيريا فى ١٩٢٨ ، وفى العام التالى طرد من الاتحاد السوفيتى إلى تركيا . فلم يكن إعدام المخالفين الذين كانوا فى مراكز عليا فى الحزب قبل سقوطهم قد صار هو العادة المتبعة . فذلك لم يحدث إلا فيما بعد ، عندما صار ستالين يتمتع بالسيادة الكاملة وبلغت « عبادة الفرد » ذروتها . ولكن الاختلاف ، الذى يعتبر انقساما ، كان قد أصبح جريمة سياسية فظيعة .

وهكذا انصرمت خمس سنوات بين وفاة لنين وطرد تروتسكى نهائيا من الاتحاد السوفيتى . ولم يمض من الوقت إلا أقل من هذا بكثير حتى كان ستالين قد أخذ ينفذ القسم الأكبر من سياسة تروتسكى الاقتصادية ، بل أنه تجاوزها كثيرا بالتحول إلى التجميع الزراعى على نطاق هائل . أما القسم الذى لم ينفذ من برنامج تروتسكى فكان المطلب الخاص بقلب الاتجاهات البيروقراطية داخل الحزب الشيوعى . وعلى النقيض من ذلك ، استمرت هذه فى الزيادة - وهو أمر كان لا مندوحة عنه كلما حلت الزعامة الفردية أكثر فأكثر محل الزعامة الجماعية . وكانت سيادة ستالين تعنى أيضا تحولا متزايدا فى مقر القوة من السوفيتات والحكومة الاسمية المسئولة أمامها إلى الحزب ، الذى كان تحت سيطرة أكثر مركزية بكثير . فقد كان الاتحاد السوفيتى من الناحية الدستورية دولة فدرالية

مكونة من عدد من الجمهوريات المستقلة ، كانت أكبرها بما لايقاس روسيا ؛ وبرغم أن كثيرا من الوظائف الرئيسية كان فى يد الاتحاد ، إلا أن الجمهوريات وهيئات الحكم فيها احتفظت بسلطات مستقلة ضخمة . وكانت السوفيتات ، فى المستويات العليا ، تحت سيطرة أعضاء الحزب فى الغالب ، ويمكن الاعتماد عليها إلى حد بعيد فى أنها لن تتصرف ضد إرادة الحزب ؛ ولكن على مستوى القرية كثيرا ما كان من الصعوبة بمكان ، فى ظل « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N. E. P) ، ضمان الانصياع طواعية إلا بتزوير الانتخابات ـ وهى عملية كانت قمينة بإثارة غضب الفلاحين ، بل ومقاومتهم ، كما ثبت فى السنوات الوسطى « للسياسة الاقتصادية الجديدة » . فى حين كان الحزب الشيوعى من الناحية الأخرى هيئة موحدة تستوعب الاتحاد السوفيتى كله ، بدون أقسام مستقلة فى الجمهوريات أو المناطق المختلفة ـ وإن كان له طبعا فروعه فى جميع المراكز المهمة . فقد كان منظما كحزب واحد على مبدأ « المركزية الديموقراطية » ، التى صارت تعنى أكثر فأكثر ان السياسات تحدد فى المركز بواسطة الزعامة القومية ، أو فوق القومية . ثم تصدر بها الأوامر إلى أسفل ، ويتطلب من الحزب بأكمله طاعتها دون تساؤل . وصحيح أنه كانت لا تزال هناك « مؤتمرات للحزب » ، وكذلك اجتماعات للحزب سلطتها أقل ، وكان يتعين على الزعامة أن تحصل على تأييد هذه المؤتمرات والاجتماعات لقراراتها ؛ وكان لا يزال من الممكن مناقشة السياسة فى هذه الاجتماعات ، وكذلك فى الفروع حول القضايا التى لم يصدر فيها قرار ملزم بعد . ولكن صار من المستحيل تقريبا التقدم ، ابتداء من منتصف العشرينات ، بسياسات تناقض تلك التى تريدها الزعامة الرسمية دون أن يتهم مقدمها بالعمل على « الانقسام » ، ويهدد بالطرد ، الذى كان يستخدم بكثرة ضد أولئك الذين اعتبروا « منحرفين » . وكان « الحزب الواحد » الذى احتكر السلطة بعد خروج « الثوريين الاجتماعيين اليساريين » من الحكومة بسبب معاهدة برست ليتوفسك ، يسمح فى أيامه الأولى بمجال كبير للتعبير عن الآراء المتعارضة وحتى لتكوين جماعات تدعو إلى هذه الآراء إلى الوقت الذى يعلن

فيه القرار رسميا . ولكن سرعان ما قضى على هذه الحرية النسبية فى المناقشة تحت زعامة ستالين ، وبخاصة إبان صراعه المرير ضد تروتسكى ، وتحول الحزب الشيوعى إلى أداة ذات إرادة واحدة لفرض الطاعة العمياء لأية أوامر تأتى من الزعامة المركزية . ولم يكن من العسير على ستالين ، وهو يفرض سلطته تماما على كل جزء فى جهاز الحزب ، أن يضمن الحصول على تأييد المؤتمرات والاجتماعات لما يطلب اليها تأييده ، كما أكد انصياع بيروقراطيى الحزب فى تنفيذ ذلك أن كل رجل فيهم يعرف أن بقاءه فى مركزه يعتمد على تنفيذ التوجيهات والتلميحات التى تصل إليه من الجهاز المركزى بإخلاص .

وهكذا لم يعد « للمركزية الديموقراطية » أى شبه بالديموقراطية ، إلا بافتراض أن الديموقراطية تعنى ببساطة العمل الموحد للحزب بتوجيه « النخبة » المركزية - وهذا ما كان يعنيه ستالين بها تماما . لأنه تبعا للنظرية البلشفية لا يمكن أن يوجد سوى حزب واحد يعبر عن الإرادة الجماعية للطبقة العاملة ، وبالتالى لا يمكن أن تكون هناك سوى سياسة واحدة يستطيع هذا الحزب أن يتبعها على حق ، ولا بد أن يأتى التعبير عن هذه السياسة الواحدة من زعامة الحزب . ومحاولة جعل أفكار أعضاء الحزب العاديين ، دون توجيه ، هى أساس السياسة تعنى صخبا من الأصوات المتعارضة التى تمنع العمل الموحد وترجع بالحزب إلى أوضاع (الليبرالية البورجوازية) السيئة . فالتفكير النابع من مصدر واحد هو وحده الذى يتيح العمل بإرادة واحدة ، والتفكير النابع من مصدر واحد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أسكتت الأصوات المتعارضة ، ولا ريب فى أن كثيرين من أعضاء الحزب كانوا لا يدرون ما يحدث للحزب واعتبروا بإخلاص أن هجمات تروتسكى على بيروقراطية الحزب تآمرا وخيانة ضد « الثورة » التى بذل من أجلها كل ما بذل . وما كان فى وسع ستالين أن يدير الحزب بهذه المهارة ويسيطر عليه بهذه القوة إذا لم يكن قد استطاع إقناع أعداد كبيرة من الشيوعيين بأنه لا يفعل سوى تنفيذ وصايا لنين والروح الحقيقية للماركسية بحرفيتها بإخلاص . وقد استطاع إقناعهم بذلك لأن ما يقوله كان صحيحا إلى حد ما .

فلنين كان يدعو باستمرار إلى «عدم التسامح» باعتباره فضيلة ثورية ، وكان على استعداد تماما لتوجيه تهمة الخيانة إلى رفقاء اشتراكيين قدامى رفضوا البلشفية ، وكثيرا ما كان قاسيا فى عباراته وهو يتحدث حتى عن زملائه من البلاشفة الذين رأى أنهم يسيرون فى الطريق الخطأ . بيد أنه كان يؤمن مع ذلك بمزايا المناقشة المفتوحة كوسيلة للوصول إلى سياسة متفق عليها بين الزملاء . وقد كانت صيحاته دائما أشد بكثير من أفعاله ، إلا فى لحظات الأزمة الحادة . أما ستالين فكانت أفعاله أشد من أقواله : « فالفظاظة » أو « الخشونة » التى اتهمه بها لنين كانت فى الافعال أكثر مما كانت حتى فى الأقوال .

وقد وجد ستالين لديه حزبا مركزيا تحت تصرفه ، مع جهاز بيروقراطى ضخم ، ومن ثم كان أسهل عليه أن يحكم الاتحاد السوفيتى بواسطة الحزب من أن يحكمه بطريق غير مباشر بواسطة البناء السوفيتى . وكان لنين على رأس الحزب والحكومة السوفيتية على السواء . وفضل ستالين أن يستعمل سلطته كسكرتير للحزب دون أن يتولى أى منصب حكومى . وأدى ذلك إلى نمو نظام مزدوج غريب من السلطة ، يمكن أن تصدر فيه القوانين والمراسيم ، الملزمة بدرجة متساوية ، أما من « مؤتمر السوفيتات » أو « لجنته التنفيذية المركزية » أو « هيئة الرياسة » فيه ، أو بدلا من ذلك تصدر من الحزب الشيوعى عن طريق « مؤتمره » أو « لجنته المركزية » بمكتبيها اللذين يتمتعان بسلطة ضخمة ، « المكتب السياسى » و « مكتب التنظيم » . وصار استخدام هذا الطريق أوذاك خاضعا لمجرد إرادة الزعامة أيهما أنسب لها . وصارت الدكتاتورية ، التى تقوم اسما على العمال والفلاحين كطبقتين متعاونتين ، دكتاتورية « الحزب الشيوعى » عملا ، إذ اعتبر الحزب ممثلا لهذه الطبقات ، مع سيطرة العمال الصناعيين بوصفهم « الطليعة » لحركة الطبقة العاملة ككل . وقد استمر استخدام البناء السوفيتى ، الذى كان هو نفسه يتيح للعمال الصناعيين تمثيلا أفضل بالنسبة للفلاحين ، عندما كان يبدو أن استخدامه مناسب ، ولكن السياسات الكبرى صارت بشكل متزايد باستمرار ترسم فى ظل « الحزب » ، وتنفذ أيضا بسلطته المباشرة فى الواقع . وفى

ذلك أيضا كان ستالين يتبع طريقا رسمه لنين نفسه فى وقت « الثورة » ، لأنه كما رأينا أصر أن يتم « انقلاب نوفبر » تحت إشراف الحزب وسيطرته إلى أقصى حد ممكن . بيد أنه بعد الانقلاب أقام بناء حكم سوفيتى فى صورته وليس حكم الحزب الشيوعى . وشغل هو نفسه رسميا منصب رئيس « مجلس قوميسارى الشعب » الذى يستمد سلطته من السوفيتات وليس من الحزب . وبذلك كان القرار التى اتخذه ستالين بأن يحكم الاتحاد السوفيتى من مكتبه فى الحزب وليس من « مجلس القوميساريين » قرارا دستوريا مهما جدا حول البناء السوفيتى بأكمله إلى ملحق بالحزب المسيطر .

وقد يرجع بعض السبب فى أن ستالين اختار أن يعمل بهذا الطريق لأنه يكون فى مركز أفضل بكثير فى إلحاق الهزيمة بتروتسكى إذا كان ميدان المعركة هو الحزب منه إذا تطلب الأمر أن يكون الصراع فى السوفيتات أساسا . ففى الحزب كان يستطيع استغلال أن تروتسكى ليس « بلشفيا قديما » ، بل قادم حديث ذو ماض منشق استغلالا يعود عليه بأكبر فائدة . فكان يستطيع الاستعانة بزملائه من المجاهدين القدامى ضد « المحدث » ، ويستطيع اتهام تروتسكى بأنه يريد تقويض نفوذ الحزب . فضلا عن أنه كان يستطيع الاعتماد على أن تروتسكى سيسهل عليه مهمته بأن يسمح لنفسه بأن يبدو أنه يهاجم الحزب وهو يهاجم « حرسه القديم » ، وبذلك يثير عداء قسم كبير من أولئك الذين يتولون مناصب فى جهـــاز الحزب ، مهما كانت الشعبية التى يتمتع بها بين الجماهير ؛ ويبدا أن تروتسكى من جانبه كان غافلا تماما عن عدد الأعداء الذين يثيرهم ، وأنه لم يقدر مطلقا قدرة ستالين على التآمر ولا نتائج أسلوبه هو المتعالى الذى كثيرا ما يشيع فيه الازدراء فى معاملة خصومه . إن ماكس ايستمان : فى تقييمه لسلوك تروتسكى أثناء الصراع ، يشيد أكثر بكثير عما ينبغى ، فى رأيى ، بنبل تروتسكى فى عدم الرد على المفترين عليه إبان الفترة التى كان ستالين وحلفاؤه فيها يجندون كل إمكانياتهم للهجوم المستمر عليه . ويرجع بعض السبب فى سلوك تروتسكى ، كما يقول ايستمان ، إلى أنه كان فى مرحلة حرجة من مرض خطير ؛ ولكنه يرجع

أيضا إلى أنه كان يزدرى خصومه ولا يستطيع أن يصدق مطلقا أنه يمكن تدمير نفوذه إلى هذا الحد . وأيا كان التفسير ، فإنه تصرف كما يريد أعداؤه تماما .

فما هى القضايا الحقيقية التى كانت بين ستالين وتروتسكى ، إذا نظرنا إلى الأمر الآن ؟ ليس من اليسير مطلقا تحديدها ، فقد كان هناك . كما قال لنين فى «وصيته» عنصر كبير جدا من العداء الشخصى البحت الذى جعل من المستحيل على الاثنين الاشتراك فى السلطة . أو حتى أن يتعايشا فى بلد واحد . وقد ذهب البعض أحيانا إلى أن القضية الحقيقية هى قضية «الاشتراكية فى بلد واحد» مقابل إيمان تروتسكى بأن «الثورة الروسية ، لا بقاء لها إلا بأن تتحول إلى «ثورة عالمية» . ولا ريب فى أن تروتسكى ، مثل لنين ، كان يؤمن بهذا الرأى فى السنوات الأولى بعد ١٩١٧ ، واستمر يؤمن به بمعنى أنه استمر يؤمن بمذهبه الخاص «بالثورة الدائمة» (١) الذى كان ينطوى على الاعتقاد بأن «الثورة الروسية» لابد أن تنتشر عندما يحين الوقت فى جميع أنحاء العالم الرأسمالى ، ولكن ستالين أيضا كان يؤمن «بالثورة العالمية» : فقد كان يعنى «بالاشتراكية فى بلد واحد» فقط أنه يمكن تثبيت قواعد الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى حتى إذا تأخر انتشار «الثورة» إلى البلاد الأخرى كثيرا ، ودون انتظارها . فهل غير تروتسكى رأيه بعد هزيمة محاولة الانقلاب الشيوعى الألمانى ؟ نعم ، لقد فعل ذلك بمعنى واحد ؛ ولكن ذلك كان لسبب واحد هو أنه اعتقد أنه لا بقاء «للثورة الروسية» بدون معونة «الثورات» الأخرى إلا إذا شرع الاتحاد السوفيتى فى خطة تصنيع ضخمة ، تقوم على الصناعات الثقيلة ، وحافظ على روحه الثورية بدعم الشعور الثورى لدى أعضاء الحزب الشيوعى وحثهم على تجديد الصراع الداخلى ضد الكولاك والوسطاء (النيبمان) وضد البيروقراطية والتقاليد داخل الحزب نفسه . وبالتأكيد لم تكن للمعركة الرئيسية بين تروتسكى وستالين أية علاقة بالسياسة الدولية أو بشئون الكومنترن. فمفهوم «الثورة الدائمة» دخل المعركة فيما يتصل بالسياسة الداخلية — بفكرة

---

(١) كتب مؤلف تروتسكي الذي يحمل هذا الاسم فى ١٩٢٨ ونشر فى ١٩٣٠ .

أن « الثورة » فى روسيا نفسها لابد أن تدفع إلى الأمام بدون توقف — أكثر مما دخلها فيما يتصل بمعاملات الاتحاد السوفيتى مع العالم الخارجى .

وهكذا فإن القضايا المباشرة كانت متصلة أساسا بموضوعات التصنيع وبمركز الفلاحين فى « الثورة » ؛ ولكن لم يكن فى أى من هذين الموضوعين صراع مبادىء فى الحقيقة ؛ فقد كان ستالين يؤمن مثل لنين على الأقل بحاجة الاتحاد السوفيتى إلى التصنيع على درجة كبيرة وإلى بناء صناعاتها الثقيلة بحيث تتخلص من الحاجة إلى استيراد السلع الرأسمالية . والواقع أن ذلك كان عنصرا لاغنى عنه « للاشتراكية فى بلد واحد » — أكثر بكثير مما إذا كان الاتحاد السوفيتى سيضطر إلى استيراد السلع الرأسمالية من حكومات شيوعية تقوم فى الغرب . كما أن ستالين لم يكن لديه أى عطف نحو الفلاحين ، أو أية رغبة فى التنازل لهم عن أكثر مما هو مرغم عليه — ولا للوسطاء (النيبمان) أيضا . وبمجرد أن أزيل تروتسكى من الطريق بدأ ستالين ينتهج نفس السياسة التى فضلها خصمه فيما يتعلق بالصناعة ؛ كما أن أساليبه فى تنفيذ التجميع الزراعى كانت بالتأكيد أشد وقعا على الفلاحين من أى شىء اقترحه تروتسكى . فالخلاف فيما يتعلق بهذين الموضوعين كان يتعلق بالتوقيت المناسب فقط ؛ ولا شىء أكثر من ذلك كثيرا ، باستثناء أن ستالين كان أكثر الاثنين تطرفا . أما الخلاف الأساسى الحقيقى فكان يتعلق بطبيعة « الحزب » ، وحتى هذا الخلاف إنما ثار لأن ستالين كان المسيطر على الحزب وليس تروتسكى .

ومع ذلك فإن تروتسكى كان يتمتع بشعبية ونفوذ إلى حد لا يمكن معه التخلص منه ، اللهم إلا إذا أمكن إلصاق وصمة « عدو الشعب رقم واحد » به . وكان لابد لذلك من ابتكار أسطورة ضخمة ضد تروتسكى وغرسها بعمق فى وعى جميع الشيوعيين الطيبين . فكان يجب أن يصير تروتسكى رمزا للقيصرية ، لكى يمكن إخفاء تزايد سيطرة ستالين الشخصية . ووجهت إليه التهم التى لا يصدقها العقل ، حتى وهو فى المنفى ، لأن مثل هذه التهم يمكن استخدامها أساسا لتصفية أعداء

ستالين بعد ذلك ، وكذلك لأنه ظلت هناك دائما جماعات « تروتسكيه » من القوة بحيث تمثل خطرا على الأحزاب الشيوعية الملتزمة خارج روسيا ، وربما داخلها أيضا . وقصة تروتسكي والتروتسكية بعد طرد تروتسكي من الاتحاد السوفيتي تنتمي إلى فترة خارج حدود هذا المجلد . وكذلك تاريخ الاتحاد السوفيتي بعد بداية « خطة السنوات الخمس » والاندفاع نحو التجميع الزراعي . فالقسم الحالي ينتهي بانتصار ستالين انتصارا حاسما وبتفرق « الثلاثي » الذي تولى السلطة بعد وفاة لنين لمدة عام أو عامين .

ويبقى أمامنا ، الانتهاء من هذا الفصل ، أن نبحث باختصار في المساهمة التي اشترك بها لنين في نمو الفكر الاشتراكي . وقد تحدثت كثيرا في هـــذا الموضوع في مجلد سابق من هذه الدراسة ، فيما يتعلق بنمو لنين في ١٩١٤ . وليست لدى نية استعراض الموضوع ثانيا . وقد حاولت أيضا أن أوضح دور لنين في القضاء « على الدولية الثانية » وفي إنشاء « الكومنترن » . ولكن يبدو أن الأمر يتطلب محاولة لتقييم عام عند هذه النقطة . إلى أي مدى كان لنين مفسرا مخلصا ومطورا مخلصا لمذهب ماركس ، كما كان يدعى ، أو محرفا للماركسية دفع قسما كبيرا من الاشتراكيين في العالم إلى كارثة الانحراف عن الديموقراطية الاشتراكية ، وبحجة إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة ، أقام في الواقع دكتاتورية حزب واحد على عامة الشعب ؟ لا أمل لدى في الاتيان بإجابة ترضي أكثر من بعض القراء القلائل ، لأن شخصية لنين وإنجازاته تثير انفعالات قوية جدا وليس من اليسير تحرى الموضوعية عند إصدار حكم .

من الواضح ، أولا وقبل كل شيء ، أن لنين كان ثوريا محترفا . فقد منح حياته كلها لقضية الثورة ، ولم يدر بخلده قط أن يجادل في صواب العمل الثوري ، أو أن يحدد أي هدف آخر منافس له كحافز . ولا تكاد تكون في حياته لحظة يقظة لا يفكر فيها في الثورة ومن أجل الثورة ؛ إلى هذا الحد تخللت الفكرة الثورية جميع دراساته وتصرفاته . ومثل هذا الاتجاه يعد طبعا غير طبيعي ، وهو

غير طبيعى حتى بالنسبة لروسيا فى النظام القيصرى ، وإن كان عدد غير قليل من الأشخاص الأقل إنشأنا وصلوا إلى حد قريب من هذا أيام شبابهم فى روسيا القيصرية ، واحتفظ بعضهم بهذا الاتجاه طوال حياتهم بدافع الكراهية الشديدة لنظام الإخماد والاضطهاد المرير الذى يعانيه عامة الشعب . ومن المستحيل أن يحدد المرء مدى تأثير إعدام شقيق لنين الأكبر فى وصول لنين إلى هذه الحالة ؛ ولكن لاشك فى أنه تأثر بعمق بهذه المأساة . وأيا كان الأمر فان تدمير القيصرية ومعها مباشرة جميع الحكومات المضطهدة فى أنحاء العالم صار شهوته وارتبط فى ذهنه بانتصار الطبقات المضطهدة على أعدائها الطبقيين ارتباطا لا ينفصم . فصار ماركسيا ، وأصبح يتصور هـــذا الإنتصار على أنه انتصار الطبقة العاملة - البروليتاريا - على البورجوازية ، التى جمع فيها فى تفكيره كل المضطهدين - الملوك والعسكريين وأصحاب الأراضى الاقطاعيين والبيروقراطيين والشرطة - كل الجهاز العسكرى والإقطاعى والدولة البوليسية فى كل صورها فى الواقع . ولم يزعجه كثيرا أن التشخيص الماركسى لم يكن مناسبا حقيقة للموقف فى روسيا ، الذى كان يهمه أولا . فقد كان يدرك تماما أن الرأسمالية لا تزال ضعيفة فى روسيا القيصرية ، وإن كانت قوة نامية بسرعة ، وأن الجمهرة الرئيسية من المضطهدين لم يكونوا عمالا صناعيين - بروليتاريين بالمعنى الحرفى ، بل فلاحين ، بعضهم لديه القليل من الأرض وبعضهم ليس لديه ، تختلف وجهة نظرهم اختلافا واسعا عن الأجير الصناعى . وقد فكر كثيرا فى مشكلة « الثورة » البورجوازية فى روسيا ، التى تنطوى على صراع بين الرأسماليين الناهضين والعناصر الإقطاعية ، وكذلك فى مشكلة العلاقة بين البروليتاريين والفلاحين فى الصراع ضد كل من الرأسمالية والإقطاع . ولكن فى حين كان الإطار الذى يعمل فيه هو المجتمع الروسى فى أواخر القرن التاسع عشر ، الذى كان إلى حد كبير فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، كان إطار نظريته العامة هو الإطار الماركسى الذى ينطبق أساسا على ظروف المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فى الغرب ، وكان يعمل باستمرار على مواءمة الماركسية مع الظروف السائدة فى روسيا والبلاد الأخرى الأقل تقدما ، بدلا

من ابتكار نظرية خاصة به على هدى الظروف الروسية . وكانت النتيجة صورة من الماركسية احتفظت بالمفاهيم الأساسية لنظرية ماركس ، ولكنها تختلف كثيرا عن مفهوم ماركس وتختلف أكثر عن الديموقراطية الاشتراكية التى كان يدين بها دعاة الماركسية فى الغرب . وبرغم أنه كان على معرفة جيدة بالأصول الماركسية وبكتابات الاشتراكية الغربية والروسية على السواء ، وبرغم أنه عاش طويلا فى الغرب ، فإنه كان دائما يرى المواقف على أساس الأوضاع الروسية عندما يفكر فى خطط السياسات العملية ، ويجنح إلى تطبيق ما يستخلصه من التفكير فى حاجات روسيا على البلاد الأخرى كما هو . وكان يجنح إلى تصور الرأسمالية الغربية فى صورتين مختلفتين ، إحداهما مأخوذة من ماركس مباشرة وتعكس ظروف أربعينات القرن الماضى وخمسيناته ، التى قام عليها تشخيص ماركس إلى حد كبير ، والأخرى مأخوذة من دراسة الرأسمالية الحديثة فى جوانبها الاستعمارية والامبريالية أساسا وليس فى تطوراتها الأخيرة فى الداخل . ولذلك كان قمينا بالمبالغة شيئا ما فى طبيعة الاستغلال الرأسمالى للبروليتاريا فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وبأن يحكم على الرأسمالية المعاصرة على أساس أسوأ جوانبها - الاستغلال الكثيف لشعوب المستعمرات والمنافسات الداخلية التى تقود الطريق إلى الحرب ؛ وجعلته هذه الاتجاهات يفقد كل عطف على سياسة الإصلاح ، وذلك بإخفاء التحسينات الحقيقية التى جلبتها فى عدد من البلاد عن عينيه ، وبتأكيد أن السياسات الإصلاحية عاجزة عن وضع حد للاستغلال الاستعمارى ومنع الحرب .

ومع ذلك فقد ظل حتى ١٩١٤ معجبا جدا بالحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى ، لأنه كان يحبذ جدا نظامه الكفء المتماسك تماما ولأنه صدق لغته الثورية . وكان الأمر فى نظره أن الألمان لا بد أن يقوموا بثورة للتخلص من القيصر والعسكريين ، مثل الروس تماما الذين لا بد أن يقوموا بثورة ليتخلصوا من القيصرية ؛ وكان يعتقد ، حتى ١٩١٤ ، أن كاوتسكى والاشتراكيين الألمان المناهضين « للتنقيح » يرون ذلك بنفس الوضوح الذى يراه به . ولم يفهم قط ، قبل ١٩١٤ ، إلى أى مدى كان معظمهم قد نبذ تماما هذه القضية الحيوية من تفكيرهم وصاروا يفكرون

فقط على أساس انتصار برلمانى مقبل يمهد السبيل بصورة ما إلى تحول لجائى إلى المجتمع الاشتراكى . فكان يعتقد أن الألمان ، عندما كانوا يتحدثون عن الثورة ، يعنون نفس الشيء الذى يفكر فيه . واعتبر كاوتسكى منظرا ثوريا عظيما فى حين كان كل ما يفعله كاوتسكى هو ترديد عبارات ماركسية فقدت مغزاها حيال التقدم البرلمانى الذى أحرزه الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان . وكانت معرفته بالحركات الاشتراكية الغربية أقل من ذلك كثيرا ، ولم يترك ما عرفه عنها أثرا طيبا فى نفسه . وقد غالى جدا فى تقدير قوة الشعور الثورى الكامن فى الغرب ، وكان قمينا بأن يعتقد بأن هذا الشعور « لابد » أن يكون موجودا ولا ينقصه سوى الزعامة الثورية الصلبة لإثارته إلى العمل . ومن هنا كانت حماسته فى إنشاء أحزاب شيوعية بقيادة الثوريين المخلصين وحدهم ، وفى الحرب التى لا هوادة فيها ضد أنصار الوسط ، أكثر حتى من الجناح اليمينى ، على حساب انقسام الحركات الاشتراكية فى الغرب عند نقطة قمينة بأن تؤدى إلى عزل الأحزاب الشيوعية الجديدة عن الجماهير ، بدلا من أن تجعلهم أداة فعالة فى جذب الجماهير وراءها . وفى روسيا كان من الممكن للبلاشفة ، الذين بدأوا كجماعة صغيرة صلبة ، أن تقضى على المناشفة بسرعة وكذلك على الحزب الثورى الاجتماعى الضخم الذى لم يكن منظما . ولم يستطع لنين أن يرى لماذا لا يمكن أن يتكرر هذا النصر فى أماكن أخرى : فهو لم يدرك أن ما جعله فى حيز الامكان فى روسيا هو ميوعة الموقف تماما بعد انهيار القيصرية ، وضعف العناصر التحررية بين السكان ، وعدم وجود أية سياسة عملية وسطى ، فى حين كانت السياسات الإصلاحية المعتدلة فى الغرب ، سواء كانت على خطأ أو على صواب ، عملية تماما وكان لا بد أن تكون لها جاذبية شديدة بالنسبة لقسم كبير من الطبقة العاملة الصناعية ، وبالنسبة كذلك لجماعات ضخمة من البورجوازيين الصغار .

ولم ير أحد بوضوح مثل لنين ، فى حدود ما يتعلق بروسيا ، أنه لا يمكن القيام بالثورة ولا الإبقاء عليها إلا بمعونة كتلة الفلاحين . وإبتداء من ١٩١٧ أخذ يصر باستمرار على أنه يجب التفكير جديا فى الاتحاد ، أو التحالف ، بين

العمال الصناعيين والفلاحين ، وليس مجرد حجة لتصرف العمال الصناعيين فى جر الفلاحين وراءهم . وحقيقة أنه كان شديد العداء للكولاك ، لأنه فهم تماما خطر وقوع كتلة الفلاحين تحت زعامة الكولاك وبذلك يتحولون إلى المعسكر البورجوازى ، ودفعه هذا إلى تأكيد الفرق بين الكولاك والفلاحين الفقراء وضرورة إثارة الحرب الطبقية فى القرى . ولكنه دفعه أيضا فيما بعد إلى احتضان الفلاحين المتوسطين ، لأنه تبين أنهم يؤلفون العنصر الرئيسى فى التأييد الإنتاجى للثورة ، التى كان كثيرون منهم مدينين لها بالأرض . ولم يكن لدى لنين أى عطف على زراعة الفلاحين ، فقد اعتبرها بدائية ومصيرها الزوال . ولكنه لم يتردد مطلقا فى ١٩١٧ فى تبنى سياسة الأرض الخاصة بالثوريين الاجتماعيين اليساريين ، برغم أنه كان يدرك تماما أن النتيجة المباشرة هى تقوية دعائم نظام الفلاحين . فضرورات الثورة اقتضت أن تكون الكتلة الرئيسية من الفلاحين فى جانبها ، وضرورات الثورة كانت لها الأولوية . وكان لنين قليل الصبر مع أولئك الذين ذهبوا إلى أن العمال الصناعيين ، باعتبارهم رأس الحربة للثورة ، ينبغى أن يملوا على الفلاحين إرادتهم ويرغموهم على العمل من أجل قضايا اشتراكية رغم أنفهم . فلا ريب أن الوقت سيحين عندما يصبح من الممكن إعادة تنظيم الزراعة على أساس الصناعة الكبيرة ، وجعلها بذلك أكثر إنتاجية بمالا يقاس . ولكن الأمر يقتضى شرطا سابقا هو تعميم مشروع القوى الكهربائية ، وشرطا آخر هو إقامة بناء صناعى قادر على توفير المنتجات الكافية للريف لرفع مستوى الحياة فيه . وإلى أن يتحقق هذان الشرطان ، يجب أن تكون لدى الفلاحين حرية زراعة الأرض بطريقتهم الخاصة ؛ ولا يمكن أن تكون هذه الطريقة اشتراكية . وينبغى منحهم هذه الحرية كشركاء للعمال الصناعيين فى دكتاتورية العمال والفلاحين ، لا أن يعاملوا كمجرد تابعين وأدوات للقلة الحاكمة من العمال الصناعيين .

وطبعا كان لنين ، مع إصراره على هذه المشاركة الحقيقية ، يتمسك بأن البروليتاريا الصناعية هى رأس الحربة للثورة وقدر لها أن تتولى زعامة مهام البناء

الاشتراكى : فالفلاحون ، برغم أنه لا غنى عنهم ، لا يمكن أن يكونوا أكثر من شركاء أصغر ؛ ولكن ذلك لا يعنى مطلقا أن يكونوا عبيدا . إن « المعارضة اليسارية » هى التى تمادت فى ازدرائها للفلاحين إلى حد الرغبة فى معاملتهم كمجرد تابعين ، مهمتهم التاريخية هى مجرد إطعام المدن بأرخص ما يمكن فى مقابل سلع صناعية — وأن يحاربوا ، كجنود « الجيش الأحمر » معارك البروليتاريا الصناعية . وقد اقترب تروتسكى أحيانا من وجهة النظر هذه ، ولكن منعه من السقوط فيها تماما احترامه « للجيش » الذى صنعه واعتقاده بأن الخدمة فى الجيش يمكن أن تكون وسيلة قوية لتعليم الفلاحين أن يفكروا ويشعروا بشكل مختلف، بحيث يصيرون بجندين طيبين لقضية الاشتراكية . وكان هذا هو السبب فى أن تروتسكى وجد مؤيدين فى القرى ، برغم إصراره على التصنيع السريع وعدائه لطبقة الفلاحين المتوسطين الصاعدة مثل الكولاك . ولكن لنين هو الذى أصر، فى السنوات الأخيرة من حياته ، باستمرار على أنه يجب معاملة الجمهرة الكبرى من الفلاحين كحلفاء ، وليس كمجرد دواب حمل ليست لها حقوق خاصة بها .

وفيما يتعلق بالعمال الصناعيين فإن إصرار لنين على الدور الأسمى « للحزب » فى بناء المجتمع الجديد دفعه بشدة إلى عداء كل ما يشتم منه رائحة « الانقسام » — بمعنى العمل على تحقيق أهداف أنانية مشتركة متميزة عن أهداف الطبقة العاملة ككل . ومن مرحلة مبكرة كان قد أدرك أهمية النقابية كوسيلة لتنظيم العمال وإثارة روح التمرد فيهم ؛ ولكنه عارض « النزعة الاقتصادية[1] » بشدة ، وكل من أراد أن تكرس النقابات نفسها أساسا لمجرد تحسين شروط العمل . وكان قد أصر على أن « الحزب » يجب أن يعمل على السيطرة على النقابات ويحولها إلى أدوات ثورية يعتمد عليها ؛ وعندما قامت « الثورة » وقف موقف العداء من أولئك الذين أرادوا أن تتولى النقابات الصناعة المشركة ، وذهب إلى أن مثل هذا النظام لا يؤدى إلا إلى دعم الأنانيات المشتركة للحرف المختلفة . وكان أكثر عداء حتى من ذلك لفكرة أن يسمح « للجنة المصنع » فى كل مشروع بأن تصير القوة

(١) انظر المجلد ٣ — الجزء الأول — الفصل التاسع

المسيطرة ، وفضل أن يرى القوة فى يد نقابات كبيرة مركزية ، يمكن الحزب السيطرة عليها بصورة أسهل ، على رؤيتها موزعة بين عدد كبير من المندمجات التى تتمتع بحكم ذاتى ولا تخضع للتوجيه المركزى إلا قليلا . ولكنه كان ضد كلا هذين الحلين ، ويؤيد بشدة مسئولية شخص واحد عن الإدارة ضد أى نوع من أنواع « سيطرة العمال » . إذ لما كان يرى البروليتاريا كطبقة ، لا بد أن تتكامل متماسكة فى تنفيذ مهامها البناءة ، فإنه أدخل إليها مفهوم « الديموقراطية المركزية » الذى كان هو نفسه قد قام بالدور الرئيسى فى تطبيقه على الحزب . ومع ذلك فقد عارض أفكار تروتسكى الخاصة بصبغ الصناعة بالصبغة العسكرية وتحويل النقابات إلى أجهزة حكومية تابعة ، لأنه فهم أهمية الإبقاء على ثورية النقابية وعدم سحقها وتحويلها إلى جهاز بيروقراطى ، وكذلك أهمية عدم إثارة الطبقة العاملة إلى تمرد واسع النطاق بمحاولة تنفيذ هذه الأفكار .

وقد أثبت لنين المرة بعد المرة فى معالجته لشئون روسيا ، إذا سلمنا بآرائه الثورية ، أنه شخص متعقل بصورة ممتازة . وإذا كان متعصبا فإنه لم يدع تعصبه قط يتغلب عليه فى معالجة مشاكل روسيا الداخلية . وفيما يتعلق بالوسائل كانت لديه قدرة مدهشة على اختيار الطريق السليم فى اللحظة المناسبة . وقد دفعته هذه القدرة الفائقة نفسها إلى طرق مختلفة تماما للعمل فى الأوقات المختلفة ، وجلبت عليه تهمة عدم الاتساق مع نفسه ، بل والانتهازية . بيد أننا إذا افترضنا أن الهدف السليم الوحيد هو إشعال الثورة وتثبيت قواعدها ـ وكان هذا هو الفرض المسلم به لدى لنين باستمرار ـ فإن هاتين التهمتين ليستا صحيحتين ؛ لأن لنين ، حتى إذا كانت له بعض أخطاء ، تصرف دائما بما يتسق تماما مع هذا الهدف . ولكن ماذا « كانت » تلك الثورة التى يجب أن ينحى كل شىء آخر من أجلها ؟ هل كانت مجرد أى « ثورة » ممكنة لقلب القيصرية والأوتوقراطية وإسقاط الرأسماليين من مقاعد السلطة ، بصرف النظر عمن يحل محلهم ؟ بالتأكيد لم يكن هذا ما يدور بفكر لنين . بل كانت الثورة البروليتارية التى تقيم ، لفترة ما ،

دكتاتورية البروليتاريا ، التى تمحى فى ظلها الفوارق الطبقية ويمهد السبيل لمقدم المجتمع اللاطبقى ، وتحل « حكومة الرجال » محل « إدارة الأشياء » ، وتذوى « الدولة » — أداة الإكراه الطبقى . وكان لدى لنين صورة واضحة ، من هذه النواحى ، « للثورة » التى يحاول تحقيقها ، واعتبر هـــذا النوع من الثورة هو الثورة التى تنمو فى رحم التاريخ ، وأنها ضرورية وحتمية ، مهما حدث من نكسات فى الطريق . فلم يفكر فى نفسه كصانع « الثورة » ؛ بل أقرب إلى القيام بدور القابلة لها . فبالنسبة له كانت الثورة موجودة فعلا كحقيقة مستقبلة : فلا يتطلب الأمر صنعها ، بل مجرد الإسراع بها وقيادتها بعقل . وذلك طبعا كله جزء من الإنجيل الماركسى ، ولم يسهم بجديد فى تحديد الأهداف . وكان مثل ماركس لا يهتم بتصور أوضاع المجتمع المقبل ، الذى يبدأ فيه الإنسان فى « أن يصنع تاريخه بنفسه » . فكان اهتمامه الأوحد بالوسائل التى تؤدى إلى غاية محددة فعلا بما فيه الكفاية ، فى نظره . بيد أن الوسيلة لا يمكن إلا أن تؤثر فى الغاية ، على الأقل لفترة طويلة مقبلة . فإذا كان من الضرورى ، لصنع « الثورة » ودعمها ، خلق حزب على درجة عالية من المركزية كجهاز ضخم للسلطة ، وإذا كان من الضرورى إخضاع بناء الحكم بأكمله لسيطرة الحزب وكذلك أيضا كل نظام اجتماعى يمكن أن يقوم بدور بناء فى تنميته ؛ وإذا كان من الضرورى إلقاء كل شخص يجرؤ على تحدى هيمنة الحزب — أو حتى يعبر عن اختلافه فى الرأى مع السياسة المتبعة — فى زوايا النسيان ، إذا كان كل ذلك ضروريا ، فهل يحتمل أن ينبثق عن مثل هذا الموقف القضاء الكامل الموعود على كل سلطة على الإنسان وازدهار الأرواح الحرة الذى يتوقع الناس أن يجدوه فى مجتمع المستقبل اللاطبقى؟ ألا يكون هناك خطر جسيم من أن « الحزب » ، وقد مارس الدكتاتورية ليقضى على كل فرصة فى عودة النظام القديم ، يشغف بسلطته هو ويعزف تماما عن نبذها عندما يزول خطر الثورة المضادة ؟ ألا تتحول البيروقراطية إلى داء ينخر فى قلب الدكتاتورية ، وتتيح لكل شخص يستطيع السيطرة عليها فرصة

لتحويل الدكتاتورية — التى لم تعد دكتاتورية العمال ، ولا حتى دكتاتورية الحزب — إلى أداة للسلطان الشخصى ؟ .

ولم يكن لنين بأى حال غافلا عن بعض هـذه الأخطار — وبخاصة خطر الانحراف البيروقراطى للدكتاتورية . وقد تبين أهمية العودة ، بمجرد انتهاء الحرب الأهلية ، إلى نوع من الديموقراطية داخل الحزب ، وبذل كل مافى وسعه، ما دام صحيح البدن ، لتحقيقها . ففى عهد لنين كـان الحزب فعلا يناقش السياسات قبل أن تتقرر . ولـكنه كـان يصر على أنه متى تقررت يجب أن تطاع طاعة عمياء — « الديموقراطية المركزية » هى التعبير الصالح لهذا المعنى . وأعتقد أنه لم يكن مدركـا بالقدر الكافى للسهولة التى يمكن أن تنحرف بها مثل هذه السياسة بواسطة زعيم شغوف بالسلطة بجعل نفسه سيداً لجهاز الحزب . فالمخاوف التى عبر عنهـــا فيما يتعلق بستالين وتروتسكى كـان أساسها خوفه من أن تؤدى « فظاظة » ستالين أو عنجهية تروتسكى إلى انقسام الحزب ، وليس خوفه من أن أيا منهما قد ينجح فى فرض دكـتاتوريته الشخصية . واعتقادى أنه كـان على صواب فى أنه لم يخش ذلك فيما يتعلق بتروتسكى . والواقع أن حماسة تروسكى فى مهاجمة الاتجاهات البيروقراطية داخل الحزب ليست هى ما ينتظره المرء فى شخص هدفه الأسمى هو الحصول على السلطة الدكـتاتورية . لقد كان تروتسكى دكـتاتورى النزعة فى كـثير من الأحيان ؛ ولـكنى أشعر بثقة من أنه لم يكن دكـتاتوراً . ولـكن ستالين كان دكـتاتوراً فعلا ، كما أثبتت الأحداث بعد ذلك، ومهد السبيل له تطبيق « الديموقراطية المركزية » .

ولعلها لم تـكن لتمهد له السبيل إلى هـــذا الحد لولم يستطع أن يطيل حياة الدكـتاتورية فترة أخرى ، بعد أن انقضى خطر الثورة المضادة داخل الاتحاد السوفيتى ، بالإصرار دائما على أن الخطر مستمر من الخارج . فمحاولة بناء « الاشتراكية فى بلد واحد » كانت تنطوى على بنائها فى عداء للدول الرأسمالية التى كان فى استطاعتها ، بعد إذ لم تقم « الثورة » فى أى مكان آخر ، الإحاطة

بالاتحاد السوفيتى وعرقلة نموه ، حتى وإن ترددت فى حمل السلاح ضده . وقد زاد هذا الخطر الخارجى شدة طبعا بظهور الفاشية ، على الأقل منذ اللحظة التى وصل فيها هتلر إلى الحكم ؛ وينبغى ألا ننسى أن أسوأ تصرفات الستالينية إنما حدثت بعد ذلك . ولكن كان من الممكن دائما تبرير استمرار الثورة بطريقةأو أخرى ، وعدم ظهور أى علامة على أن « الدولة » بدأت « تذوى » ، بحجة أن الاتحاد السوفيتى فى حالة حصار دائم ولا يستطيع أن يخفف من تسلطيته القاسية. وقد مات لنين قبل أن تصير الفاشية قوة ضخمة بوقت طويل ، باستثناء فى إيطاليا ، ولكن كان لديه فرص كافية يرى فيها ، بعد ١٩١٧ ، دلائل الإحاطة والمقاطعة ، وينتهى منها إلى أنه من الخطورة بمكان كبير التراخى فى السيطرة . بل الواقع ان ضرورة التراجع من «شيوعية الحرب» إلى «السياسة الاقتصادية الجديدة » نفسها بدا أنها تجعل تقوية سيطرة الحزب ، والصلابة التى تتطلبها الحيلولةدون تلوث اقتصاد البلاد بأكمله بجرثومة التجارة الخاصة التىأعيد إنشاؤها ضروريتين أكثر من أى وقت مضى .

بيد أنه من الواضح أن لنين لم يعتبر الدكتاتورية أكثر من مجرد ضرورة انتقالية ، وأن مصيرها أن تخف ، وسرعان ماتزول ، مع التقدم نحو المجتمع الذى بلا طبقات . وأعتقد أنه لم يكن قط من الشغوفين بالسلطة لذاتها ، أو أن السلطة أفسدته . فقدكانت قسوته دائما خاضعة لغرض اجتماعى، هو إنشاء مجتمع لاطبقى حر ، مع الوقت . ومن المعترف به بصفة عامة أنه كان فى علاقاته الشخصية غير متعال إلى حد ما ، ومن المؤمنين بالمساواة ، وودودا . وإذا كانت تصرفاته الاجتماعية ليست على قدر كبير من الكياسة فذلك لأنه لم يكن لديه سوى قدر يسير جدا من الحياة الخاصة ، فهو الذى عاش « للثورة » ولا شىء سواها . ولو كانت زوجته ن. ك. كروبسكايا (١٨٦٩ — ١٩٣٩) أقل إخلاصا للقضية لكانت عاشت فى عنت كبير . والحقيقة أنها عانت كثيرا . ولكنها تحملت المعاناة بسرور .

وبمعنى ما لا يمكن أن يجد المرء خطأ للنين إلا إذا اختلف معه في اتجاهه الأساسي — أى بإنكار أنه من حق أى إنسان أن يجعل من نفسه تماما خادما « للثورة » بحيث لا يهمه أى شيء آخر . فإذا كانت « الثورة فوق كل شيء » ، فليس هناك ما يقال بعد ذلك . ولكن هل «الثورة» هي كل شيء ؟ وهل يمكن أن تكون كذلك دون تشويه مفهوم « الثورة » نفسه ، أو دون ألقاء الأهداف التى تراد من أجلها « الثورة » فى زوايا الإهمال ، أو دون أن تصير القوة ، وإن لم يكن بالضرورة القوة الشخصية ، هى المعبود الأسمى ؟ فبالتأكيد ليس « الثورة » ، مهما كانت أهميتها ، هدفا فى ذاتها ، بل مجرد وسيلة لشيء آخر — وينبغى أن أقول، وسيلة لرفاهة الأفراد الذين يتعلق بهم الأمر ولسعادتهم . أما بالنسبة للنين فأنا واثق أن « الثورة » ، صارت فى الواقع ، حتى إذا كان قد اعتبرها بمعنى ما وسيلة للرفاهة البشرية ، شيئا يرغب لذاته بشغف ، بحيث أن آثارها فى رفاهة الفرد وسعادته سقطت من الحساب عند بحث مقتضياتها . لأن لنين أخذ عن ماركس العادة الذهنية الخطرة من اعتبار الطبقات واقعة مجسمة أكثر ، بصورة ما ، من الأفراد الذين تتكون منهم ، واعتبار تحرير طبقـــة البروليتاريا هو رفاهة أعضائها الأفراد . وأعتقد أن إحساسه بالفردية البشرية كان ضعيفاً إلى حد ما ، وأن إحساسه بالسعادة الشخصية كحالة عقلية ثمينة كان معدوما تقريبا . فكان ينظر إلى الأشخاص ، لا كأفراد لهم رغباتهم الخاصة التى تتطلب إشباعا إلى أقصى حد ممكن يتفق مع الحقوق المساوية للآخرين ، بل كأدوات تستخدم لدعم القضية الثورية . ولم يجعله هذا الاتجاه قليل الإحساس بالمعاناة التى يرى ضرورتها لمصلحة الثورة فحسب ، بل جعله أيضا لا يبالى بها ، ومن ثم كان لا يتعرض لتأنيب الضمير أو القلق فيما يتعلق بها . ويمكن القول حتى أن لنين لم يكن لديه إحساس بالعدالة الإيجابية — بل كان لديه فقط بدلا منها حقد شديد على الظلم الطبقى ، جعله لا يرى أنواع الظلم الأخرى التى لا يمكن إرجاعها إلى الاضطهاد الطبقى كسبب . وبعد أن قبل « الثورة » هدفا لا مناقشة فيه ، كان مستعدا دون ما وازع أن يفعل « أى شيء » يعتقد أنه يساعد فى نجاحها ، وأن يهاجم أى شخص لا يشاركه فى هذا الاتجاه .

وهكذا ، فمع أنه لم يكن وحشا قاسيا بطبيعته ـ كما كان ستالين ، أو صار ، قطعا ـ فليس هناك ضرب من القسوة يتورع عن تبريره إذا اعتقد حقيقة أنه ضرورى من أجل « الثورة » .

ومثل هذا الاتجاه فى نظرى لا أخلاقى ولا إنسانى . وأقول ذلك لأنى أعتقد أنه لا أهمية لأى شىء فى النهاية سوى رفاهة الأفراد رجالا ونساء وسعادتهم . ولا أعتقد فى « الثورة » إلا عندما وحيثما أقتنع بأنه يمكن استخدامها لدعم هذه الرفاهةوالسعادة ، وأن هذا الخير لا يمكن تحقيقه بوسيلة أقل قسوة . وأنا لا أومن بذلك فقط : بل أنى أعتقد أيضا أن عدم الإيمان به خطيئة ؛ وأن أى شخص يرفع « الثورة » إلى مرتبة الهدف فى ذاتها أو يعتبر الطبقة أسمى ، أو أكثر حتمية،من الأفراد الذين يؤلفونها ، ارتكب نفس الخطيئة ضد روح الإنسانية. ولهذا السبب لا أستطيع أن أعفى لنين ، كما لا أعفى ستالين ، من الخطيئة ـ وإن كان ستالين قد أضاف إليها خطايا أخرى قد تكون أسوأ منها . مثل القسوة الشخصية والرغبة فى السلطة الشخصية غير المحدودة . وأعترف بأن « الثورة الروسية » كانت وستبقى ، حدثا من الأحداث العظيمة القليلة جدا فى تاريخ العالم، وأنه بدون إخلاص لنين الكامل « للثورة » كانت لاشك تفشل . لأنى لا أشارك فى الرأى الذى يقول بأن انتصار الاشتراكية حتمى ويمكن التنبؤ به علميا على أساس ماركسى . فاعتقادى أن مستقبل العالم غير مؤكد ولا يمكن التنبؤ به ؛ ولهذا السبب أجد نفسى أكثر ميلا ، برغم أوجه النقد التى سقتها ، إلى الاعتراف بفضل الرجل الذى أظهر ، بعد أن حقق « الثورة » بقوة أرادته الشخصية وحدها تقريبا ، مثل هذه المهارة فى قيادة السفينة ، إلى أن أبعده مرضه عن مركز القيادة ، فى خضم الصعوبات الهائلة التى أحاطت بها بعد نجاحها المبدئى .

ومع ذلك فإن هذه الإشادة بلنين بوصفه زعيم « الثورة الروسية العظمى » ومصدر وحيها لا يمكن أن تمر بلا تحفظ . إذ أن حماسته « للثورة » وتفسيره للماركسية ، الذى انبثق عن هذه الحماسة ، جعلاه غير قادر على رؤية الأشخاص

كما هم حقيقة ، أو على تقدير أية صفة فيهم باستثناء قدرتهم على الإسهام فى قضية الثورة ، أو تعطيلها . وكان يؤمن إيمانا راسخا بأن العامل الوحيد الذى له وزن فى صنع التاريخ هو المصلحة الطبقية . وعندما أبلغه راديك والاشتراكيون الغربيون الذين تعامل معهم أن بروليتاريات البلاد الغربية المتقدمة لا يرغب معظمها ولا يريد الالتجاء إلى العنف والحرب الأهلية لقلب طبقاتها الرأسمالية الحاكمة ، رفض أن يصدق ذلك ببساطة ، وأصر على أن الأحزاب الشيوعية الغربية تستطيع ، إذا تصرفت بحيوية ومهارة ، أن تفصل هذه البروليتاريات بسهولة عن الولاء لزعمائها « الخونة » . فالعمال الصناعيون ، فى نظره ، مصيرهم حتما أن يحققوا « الثورة » البروليتارية ؛ ولما كان الأمر كذلك ، فقد كان مستعدا لانقسام كل حركة عمالية وهو على تمام الثقة من أن جمهرة البروليتاريا ستسارع فى كل مكان إلى الالتفاف حول الشيوعيين وتهجر « الخونة الاجتماعيين » ، وتسير وراء القيادة الثـــورية . ولم يكن فى مكنته قط أن يرى أى اعتبار ، باستثناء المصلحة الطبقية كما تصورها ، له قيمة فى مواجهة نداء التضامن الطبقى . وعندما حاول راديك والآخرون إقناعه بالعدول عن إصدار الأمر « للجيش الأحمر » بالتقدم نحو وارسو بإبلاغه أن العمال البولنديين لن ينضموا إلى صفه ، لم يصدق ذلك مطلقا ، ويقال أنه رد على مخاوفهم بقوله « دعونا نختبرهم بالحراب » .

وقد يكون هذا الجهل بقوة الدوافع المعقدة التى تدفع الناس إلى العمل من العوامل التى ساعدته كثيرا فيما يتعلق « بالثورة » فى روسيا نفسها ؛ ولكنه دفعه ، فيما يتعلق بألمانيا وبالغرب ، إلى ارتكاب خطأ أدى إلى كارثة بفرض سياسة الكومنترن التى تعمل على إحداث انقسام فى حركات الطبقة العاملة فى البلاد الغربية بطريقة ضمنت عزل الأحزاب الشيوعية نفسها بدلا من عزل « الخونة الاجتماعيين » . إذ أن « أسطورة » « الثورة العالمية » المقبلة ، التى تقوم على نظرية تفوق فكرة الحرب الطبقية على كل ما عداها فى جميع البلاد ، سيطرت على تفكير لنين بحيث أعمته عن مجرد وجود القوى التى أتاحت لأعدائه أساس ما كسبوه من تأييد .

أن عظمته كزعيم لروسيا الثورية يقابلها ، كنقيضة لها ، خطؤه الذى أدى إلى كوارث فى فهم الموقف الدولى بسبب عدم إدراكه لأن معظم الناس ليسوا ببساطة مجرد وحدات فى طبقة ، بل هم أيضا أفراد تدفعهم دوافع مختلفة لم يقبل لنين الاعتراف بوجودها فى الآخرين — لأنه لم يجربها هو نفسه .

الفصل الثامن عشر

أوكرانيا

تقع أوكرانيا إلى الجنوب من روسيا نفسها ، وهى الآن إحدى الجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى ، وقد اعترفت بها هيئة الأمم دولة ذات سيادة هى وروسيا البيضاء التى تقع فى الشمال. وللأوكرانيا لغتها الخاصة ، أو على الأقل لهجتها ، وأنتجت فى القرن التاسع عشر قدرا لا بأس به من أدبها الخاص الذى يضم على الأقل شاعرا واحدا من مرتبة رفيعة هو تاراس شيفشنكو . وكانت لديها أيضا حركتها القومية الخاصة بها ، على الصعيد الثقافى أساسا ، ولكن مع عنصر سياسى متزايد تلقى دفعة قوية إبان الثورة الروسية فى ١٩٠٥ . بيد أنه كان هناك جدل كبير حول حدود الإقليم الذى يمكن أن يعتبر أوكرانيا بحق. وكانت المنطقة الكبرى منها ، وهى أوكرانيا الشرقية ، جزءا من الإمبراطورية الروسية ؛ ولكن أوكرانيا الغربية ، التى تضم الجزء الشرقى من غاليسيا ، كانت تحت الحكم النمساوى ؛ وفى غاليسيا كان البولنديون هم المجموعة المسيطرة ، وكان سادة الأراضى من البولنديين متسلطين على الفلاحين الأوكرانيين ؛ ومع ذلك فإن لفوف ، أو ليمبرج ، كانت مركز النزعة القومية الثقافية الأوكرانية . وكان ميخائيل روشفسكى (١٨٦٦ — ١٩٣٤) ، الزعيم المقبل للحكومة الأوكرانية فى ١٩١٧ ، أستاذا بجامعة لفوف. وخارج أوكرانيا نفسها، من الشرق والغرب، كانت هناك مناطق كبرى فى مقاطعات الحدود الروسية تسكنها شعوب ، كثيرا ماسميت روثينية ، تتحدث لغات أو لهجات قريبة الشبه جدا بالأوكروانية ولكن لم يكن لديها فى الغالب أى وعى وقومى ولم تشترك فى الحركة القومية الأوكرانية ؛ وكانت هناك أيضا شعوب مشابهة تحت الحكم المنغارى فى إقليم كاربائيا الذى صار جزءا من تشيكوسلوفاكيا بعد ١٩١٨ . وفى أوكرانيا الروسية

كانت توجد أعداد كبيرة من الروس فى المدن الكبرى ، مثل خاركوف وكييف ، كما أن طبقات سادة الأراضى اصطبغت بالصبغة الروسية إلى حد كبير ؛ ولكن الريف ظل أوكرانيا أساسا .

وقد نمت حركة قومية وحركة اشتراكية قبل ١٩١٧ فى كل من أوكرانيا الغربية والشرقية . ففى الغرب كان الديموقراطيون الاشتراكيون الأوكرانيون يؤلفون أحد القطاعات المستقلة داخل الحزب الديموقراطى الاشتراكى النمساوى الفدرالى ؛ وفى الشرق كان بودان ياروشفسكى (١٨٦٩ — ١٩١٤) قد أسس « الحزب الاشتراكى الأوكرانى » فى أوائل القرن ، وقد اندمج هذا الحزب فى ١٩٠٣ مع « الحزب الثورى الأوكرانى » اليسارى الذى تحدوه النزعة القومية ، واتخذت الهيئة الجديدة اسم « حزب العمال الديموقراطى الاشتراكى الأوكرانى » فى ١٩٠٥ . وفى العام السابق ، ١٩٠٤ ، كان قد أسس « الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى الأوكرانى » كقطاع من الحزب الديموقراطى الاشتراكى لروسيا كلها . وكان هناك أيضا « الحزب الديموقراطى الأوكرانى » وهو غير اشتراكى وتحدوه النزعة القومية . وكان باناس ماتيوشنكو ، زعيم متمردى « بوتمكين » فى ١٩٠٥ . أوكرانيا : وقد أسر وشنق عندما عاد إلى روسيا فى ١٩٠٧ - وكان قد هرب إلى الخارج . وكانت هناك أعداد كبيرة من الأوكرانيين طبعا خدمت فى الجيوش القيصرية وتعلم الكثيرون منهم اللغة الروسية إلى جانب الأوكرانية . وكان هناك صراع بين الروس والأوكرانيين الذين اصطبغوا بالصبغة الروسية فى المدن من ناحية ، وكانوا أميل إلى التفكير على أساس القيام بثورة فى روسيا كلها ضد القيصرية ، والأوكرانيين الذين منحوا ولاءهم الأول للقومية الأوكرانية من الناحية الأخرى . بيد أن معظم الزعماء الأوكرانيين لم يضعوا نصب أعينهم إقامة دولة أوكرانية مستقلة . وكان الأوكرانيون فى غاليسيا يفضلون جدا الحكم النمساوى على الحكم الروسى ولا يهدفون إلا إلى الحكم الذاتى داخل نطاق إمبراطورية نمساوية فدرالية ، فى حين كان الأوكرانيون الروس يفكرون فى الغالب فى جمهورية

روسية فدرالية تسمح بالاستقلال الذاتى القومى للشعوب العديدة التى كانت تحت الحكم القيصرى فى ذلك الوقت .

وكان هذا هو الموقف عندما قامت الثورة الروسية الأولى فى ١٩٠٧ . وقام الأوكرانيون بدورهم فى هـــذه الثورة ، وأرغمهم سقوط القيصرية على تحديد موقفهم من الحكومة المؤقتة الجديدة فى بتروجراد . وفى مارس ١٩١٧ أعلن قيام « حكومة أوكرانيا المؤقتة » وجمعية شعبية ـ « الرادا » أو المجلس ـ برئاسة روشفسكى ،وفى الشهر التالى اجتمع « مؤتمر وطنى » لأوكرانيا كلها فى كييف ، ولم يطالب بإنشاء دولة أوكرانية ذات سيادة بل بجمهورية فدرالية تكون أوكرانيا وحدة تتمتع بالاستقلال الذاتى داخلها . ودارت مناقشات متقطعة بين « الرادا » والحكومات المؤقتة المتعاقبة فى بتروجراد من مارس إلى نوفمبر ، ولكن لم ينته الأمر إلى شىء حتى يتم اجتماع «الجمعية التأسيسية» المقترحة لروسيا كلها . وأثناء الصيف بدأ الفلاحون فى أوكرانيا ،كما فى غيرها . يستولون على الأرض ، وهرب كثير من الجنود الأوكرانيين من الجيش واتجهوا إلى بلادهم . ثم جاءت الثورة البلشفية فى نوفمبر ، وأصبح من الضرورى أن يحدد الزعماء الأوكرانيون سياستهم مرة أخرى . وفى ٢٠ نوفمبر أعلن « الرادا » « جمهورية أوكرانيا الشعبية » ، ولكنه لم يطالب بالانفصال عن روسيا . وكان معظم الزعماء الأوكرانيين فى مبدأ الأمر يتوقعون سقوط البلاشفة بسرعة . وكانوا لا يزالون يريدون أن تتمتع أوكرانيا بالحكم الذاتى ، داخل جمهورية فدرالية . ولم يكن للبلاشفة قوة كبيرة فى أوكرانيا ـ ولم يكن لهم أى نفوذ تقريبا خارج المدن الكبرى ـ إذ كان الحزب الديموقراطى الاشتراكى الأوكرانى ، بزعامة فولودومير فينشنكوا ، متميزا تماما عن الحزب الديموقراطى الاشتراكى الروسى . بيد أن البلاشفة الأوكرانيين أعلنوا فى ٢٦ ديسمبر ، بمساعدة روسيا ، قيام « جمهورية سوفيتية أوكرانية » فى خاركوف فى معارضة حكومة « الرادا » ، وحدث قتال غير منتظم فى أماكن متفرقة وكان معظم أوكرانيا فى أيدى «الرادا» ، وعندئذ جاء الألمان ، يسعون فى طلب المؤن لسكانهم الذين يكادون يتضورون

جوعا وعلى استعداد تام لأخذ أوكرانيا تحت سيطرتهم واستخدامها ضد البلاشفة، وربما ليجعلوا منها ـ بعد أن يكسبوا الحرب ـ منطقة للاستعمار الألمانى ومرحلة فى الزحف نحو الشرق. واعترف الألمان بحكومة « الرادا » باعتبارها تمثل أوكرانيا المستقلة، ودعوا مندوبيها إلى الاشتراك فى مفاوضات برست ليتوفسك؛ واضطر البلاشفة، عندما أرغموا على توقيع معاهـــدة برست ليتوفسك، إلى الاعتراف باستقلال أوكرانيا والتنازل عن سلطتهم على المنطقة المحددة لها. وحل محل فينيشنكو، الذى كان رئيسا للوزراء، فسفولود هولوبوفيتش، من الثوريين الاجتماعيين اليمينيين، ووجد « الرادا » نفسه مطالبا بأن يحكم تحت شروط فرضتها سلطات الاحتلال الألمانى. ولم يستمر هذا الوضع طويلا. فنى ابريل ١٩١٨ استولى الزعيم القوقازى الرجعى بول بتروفيتش سكوروبادسكى، وهو نبيل اصطبغ بالصبغة الروسية إلى حد كبير، على الحكم بمساعدة الألمان وقلب حكومة « الرادا »، واستمر يحكم حكما دكتاتوريا، خاضعا للألمان، إلى أن انتهت الحرب الكبرى بانهيار دول الوسط فى نوفمبر ١٩١٨. وعندئذ قلب سكوروبادسكى على الفور وتولت الحكم «حكومة إدارة» جمهورية، مع فينيشنكو رئيسا للوزارة، ووجدت نفسها متورطة فى حرب مع الحكومة البلشفية، وزاد الأمر تعقيدا، لفترة ما، أن قوات الاحتلال الألمانية ظلت فى البلاد إلى أن تم سحبها تدريجيا تحت أمرة الحلفاء. وفى هذه الأثناء تقدم البلاشفة فى المنطقة التى تسيطر عليها « حكومة الادارة » واستولوا على كييف فى فبراير ١٩١٩. وقبل ذلك قامت فى نوفمبر ١٩١٨ حكومة أوكرانية غربية فى شرق غاليتسيا وانضمت إلى « حكومة الادارة » الأوكرانية، وفى الجنوب كان الاسطول الفرنسى قد احتل أوديسا وبعض الموانى الأخرى على البحر الأسود، وبدأت تتجمع تحت حماية الفرنسيين قوات الثورة المضادة من الروس « البيض » للقيام بهجوم على البلاشفة؛ ولكن الفرنسيين لم تكن لديهم قوات كافية للتقدم أكثر من الموانى، وكانوا فى حيرة من أمرهم ماذا يفعلون.

وكانت « حكومة الإدارة » الأوكرانية أيضا فى حيرة من أمرها. فقد دفعها

صراعها مع البلاشفة إلى الاتجاه يمينا ، وفى فبراير ١٩١٩ سقط فينيشنكو من الحكم بسبب اتجاهه الاشتراكى . بيد أن « البيض » لم يخفوا رغبتهم فى إعادة النظام القديم وإعادة الأراضى التى كان الفلاحون قد استولوا عليها إلى أصحابها . ولم تكن « حكومة الإدارة » ، وقد خرجت لتوها من المعركة التى هزمت فيها سكوروبادسكى ، على استعداد مطلقا لقبول ذلك . وعندما تقدم دنيكنين ، بعد أن جمع قواته وحصل على مؤن حربية وغير حربية وفيرة من الحلفاء ، داخل أوكرانيا والمناطق المجاورة فى مهمته ضد البلاشفة أثار تصرف قواته فى المناطق التى استطاعت احتلالها عداء جميع السكان من الفلاحين على الفور . وقامت عصابات غير نظامية ، من بينها عصابات الفوضوى نستور ماخنو (١٨٨٩ — ١٩٣٤) ، بالإغارة على خطوط مواصلاته وقامت بحرب عصابات شديدة ضده . وكان ماخنو قد انضم بقواته فى أوائل ١٩١٨ إلى البلاشفة ضد « الرادا » الذى يسيطر عليه الألمان . ثم عاد ، فى يوليه ، إلى جنوب أوكرانيا ونظم جيش عصاباته وانتقل به من مكان إلى مكان معلنا إلغاء كل حكم للدولة وحاول إقامة نظام (أو لا نظام) فوضوى من السيطرة المحلية البحتة . واستمر ماخنو بعض الوقت محتفظا بعلاقة فضفاضة « بالجيش الأحمر » ، ولكنه انفصل فى ربيع ١٩١٩ عن « الجيش الأحمر » ، وكان الجيش قد أصر على إدماج قوات ماخنو فيه ، وصار مجرد زعيم عصابات مغيرة ولاشىء أكثر من ذلك . وقد قام بدور هام فى إرهاق قوات دينكين وفى احتلال بعض المناطق التى خلفتها وراءها فى تقدمها ؛ وعندما أرغم دنيكين على التقهقر ، عقد ماخنو مرة أخرى حلفا مؤقتا مع البلاشفة ضده ، وبعد ذلك ضد رانجل آخر القواد المضادين للثورة . وكان فى انتهاء حرب التدخل نهاية له أيضا . إذ اضطر إلى الهرب عبر الحدود مع حفنة من الأتباع واختفى من التاريخ (١) .

وفى هذه الأثناء كان القائد الرسمى للقوات الأوكرانية المسلحة هو سيمون بتليورا (١٨٧٩ — ١٩٢٦) ، أحد أعضاء « حكومة الإدارة » وله بعض التاريخ الاشتراكى ، ولكنه كان أولا وطنيا لا يهتم كثيرا بالسياسة الاجتماعية . وكان

(١) انظر فيما يتعلق بماخنو وأفكاره الفصل السادس

بتليورا نشطا فى « الرادا » منذ البداية ، وقاد الجانب العسكرى من التمرد ضد سكوروبادسكى فى ١٩١٨ . وبعدذلك صار المنافس الأول لفينيشنكو فى «حكومة الإدارة » وعارض كل محاولة للاتفاق مع البلاشفة . وفى فبراير ١٩١٩ ترك الحزب الديموقراطى الاشتراكى وأسقط فينيشنكو من الحكم ، وحاول الحصول على تأييد الفرنسيين لإستقلال أوكرانيا . بيد أن الفرنسيين كانوا قد عقدوا العزم على تقوية بولندا باعتبارها الحلقة الرئيسية فى « النطاق الصحى » ضد البلشفية ؛ ولم يكن البولنديون يطالبون بأوكرانيا الغربية النمساوية سابقا فحسب ، بل وكذلك بمنطقة كبيرة يسكنها سكان مختلطون كانت سابقا تحت الحكم الروسى ، وكان الأوكرانيون يطالبون بها أيضا . ومن ثم أخفقت محاولات بتليورا فى الحصول على اعتراف الحلفاء .

وجاءت عقب ذلك فترة من الارتباك الشديد . وكان الاشتراكيون ، وعلى رأسهم روشفسكى وفينيشنكو ، يريدون القيام بمحاولة للاتفاق مع البلاشفة ، وكانوا على استعداد لقبول جمهورية سوفيتية أوكرانية داخل نطاق الدولة الروسية كلها ، بشرط أن تتمتع أوكرانيا بالحكم الذاتى وأن تبقى فيها الحرية للأحزاب المتنافسة — على الأقل لأحزاب اليسار والوسط . فى حين ظل القوميون اليمينيون مصرين على الحصول على اعتراف الحلفاء باستقلال أوكرانيا وأرسلوا ، بهذا الأمل ، بعثات لا عدد لها إلى العواصم الأوروبية المختلفة وإلى مؤتمر الصلح فى باريس للدفاع عن القضية الوطنية ولتمثيل أوكرانيا كعدو لا يلين للبلاشفة . وفى مارس ١٩١٩ أنشأت جماعة روشفسكى ، وهى تعترض بشدة على إجراءات « حكومة الإدارة » ، لجنة «للدفاع عن الجمهورية» فى معارضة «حكومة الإدارة » . وعندئذ عدل بتليورا ، الذى كان يؤيد « حكومة الإدارة » ، سياسته وأقنع اللجنة الجديدة بأن تحل نفسها وغير « حكومة الإدارة » بوزارة مؤلفة أساسا من الديمقراطيين الاشتراكيين برئاسة بوريس مارتوس . وعندئذ حاول اليمينيون القيام بانقلاب مضاد ، ولكنهم هزموا وبقى بتليورا مسيطرا ، ولكن على ماذا ؟ على منطقة صغيرة جدا ، حيث كان معظم أوكرانيا فى يد « الجيش

الأحمر » أو البولنديين أو « البيض » بتأييد الفرنسيين الذين كانوا يحتلون موانى البحر الأحمر . واضطرت الحكومة الأوكرانية الجديدة إلى الانتقال من مكان إلى مكان فى قطار مصفح ولا سلطة لها إلا فى المنطقة الضيقة التى تحتلها قواتها العسكرية المتهاوية .

وفى هذه الأثناء كانت المسألة الأوكرانية قد نوقشت مرارا فى مؤتمر الصلح فى باريس ، ولم يكن لأوكرانيا أى تمثيل رسمى فيه ، ولكن المناقشة كانت تدور أساسا فيما يتعلق بأوكرانيا الغربية ، وكان الفرنسيون والإيطاليون يؤيدون المطالب البولندية بقوة فى حين كان لويد جورج والرئيس ويلسون لا يروقهما ذلك ويريدان الضغط على بولندا لإيقاف الهجوم الذى يقوم به بيلسودسكى ضد حكومة أوكرانيا الغربية . بيد أن البولنديين ، وهم واثقون من تأييد الفرنسيين، استمروا فى هجومهم ، وصار الموقف العسكرى فى شرق غاليسيا من الخطورة بحيث منح يوجين بتروشفيتش سلطات دكتاتورية . ولم يستطع الدكتاتور إيقاف تقدم البولنديين ، ولم يمض وقت طويل حتى اضطرت قواته إلى الانسحاب إلى أوكرانيا الغربية وصارت غاليسيا كلها فى أيدى البولنديين . وعندئذ وافق مؤتمر الصلح فى باريس على الأمر الواقع ، فى حين أجل الحكم فيما يتعلق بالتصرف النهائى فى الإقليم المتنازع عليه .

وفى أثناء تقدم الغزو البولندى فى غاليسيا الشرقية كان فينيشنكو يحاول إجراء مفاوضات غير مباشرة مع الحكومة الروسية السوفيتية . وكانت حكومة بيلا كون السوفيتية فى الحكم فى بودابست فى ذلك الوقت ، ولكنها كانت تدرك تماما أن فرصتها فى البقاء معدومة تقريبا إذا لم تحصل على مساعدة من روسيا . واقترح فينيشنكو على بيلا كون أن يعترف الروس بحكومة سوفيتية فى أوكرانيا تقوم على ائتلاف بين الاشتراكيين والشيوعيين ، وأن يفتح الأوكرانيين الطريق للقوات الروسية للتقدم فى هنغاريا عبر كاربائيا . ورفضت الحكومة البلشفية هذا العرض ونددت بفينيشنكو باعتباره بورجوازيا صغيرا رجعيا لا يمكن

أن تكون لها به علاقة . وكان لديها فى الواقع مايكفيها من مشاكل فى صراعها مع دنيكين مما جعلها تنأى عن مثل هذه المغامرة الخطرة التى ستؤدى إلى إيقاعها فى مشاكل مع رومانيا ومع بولندا وقد تثير تدخلا فرنسيا آخرا .

وفى منتصف يونيه ١٩١٩ كانت قوات دنيكين قد احتلت خاركوف ، وفى أغسطس كانت تتقدم نحو كييف . وكان بتليورا ، مدعما بجيش غاليسيا الشرقية ، يتقــدم أيضا نحو كييف ، وبلغت القوتان كييف فى نفس الوقت واحتلتاها من جانبين مختلفين . وسرعان ما أدى ذلك إلى نزاع واضطر الأوكرانيون إلى الانسحاب . وعندئذ دخل جيش غاليسيا الشرقية فى مفاوضات مع دنيكين ، بدون موافقة بتروشفيتش ، وعقد معه معاهدة ألقى الجيش بمقتضاها سلاحه. وهرب بتروشفيتش إلى فينا حيث استمر يقوم بدعاية لاستقلال غاليسيا . واستمر بتليورا ، بعد إذ صار فى مركز ميئوس منه حربيا ، فى الصراع إلى نوفمبر ، ثم التجأ إلى بولندا. وتبودلت الاتهامات العنيفة بين الزعماء الأوكرانيين الغربيين والشرقيين ؛ فاتهم الشرقيون الغاليسيين بخيانة القضية الوطنية ، واتهم الغاليسيون الشرقيين بأنهم بلاشفة مستترون لأنهم رفضوا الانضمام إلى دنيكين ، الذى كان الحلفاء فى ذلك الوقت قد بدأوا يؤيدونه فى دعواه بأنه منقذ روسيا كلها من الحكم البلشفى . وكانت هناك أيضا خلافات دينية هامة بين الأوكرانيين ، إذ كان الشرق أرثوذوكسى فى حين كان الغرب من الموحدين ويعترف بالبابوية ؛ وبالاضافة إلى ذلك كان الشرق تغلب فيه الاشتراكية ، وأن لم يكن بلشفيا ، فى حين كان الغرب قد صار فى ذلك الوقت تحت زعامة مناهضة للاشتراكية . هذا فضلا عن أن الغرب كان أولا ضد البولنديين ، أكثر منه ضد الروس ، فى حين كان الشرق يناضل للتحرر من السيطرة الروسية .

وهكذا انتهت الحرب الأوكرانية مؤقتا بالقضاء على كلا الحكومتين الأوكرانيتين ، ولكن ماخنو وزعماء العصابات الآخرين ظــلوا فى الميدان يرهقون مؤخرة دنيكين . ولم يدم نجاح دنيكين فى غزو روسيا طويلا : فإبان شتاء ١٩١٩ — ١٩٢٠ أرغمت قواته إلى التقهقر باستمرار ، إلى أن أرغم فى

مارس ١٩٢٠ على الإلتجاء إلى القرم حيث سلم القيادة للجنرال رانجل . كما قضى « الجيش الأحمر » على الأميرال كولتشاك أيضا ؛ وعندما أدرك الحلفاء أنه لا أمل فى نجاح سياسة التدخل المسلح ، سحبوا قواتهم من الأراضى الروسية . وثبتت دعائم « الجمهورية السوفيتية الأوكرانية » بمساعدة من روسيا البلشفية ؛ وأصبح خصومها القوميون عاجزين تماما ، وإن كانوا قد استمروا فى حملتهم بنشاط فى الخارج . وكان هذا هو الوضع عندما اتفق بتليورا ، وكان لاجئا فى بولندا ، مع بيلسودسكى : فتنازل عن المطالب الأوكرانية فى شرق غاليسيا وحصل مقابل ذلك على اعتراف بولندا باستقلال أوكرانيا الشرقية ، على أن تحدد الحدود على أساس التنازل عن مناطق كبيرة على الحدود معظم سكانها من الأوكرانيين أو الروثينيين البولنديين . ولم يكن لدى تبليورا تفويض من « حكومة الإدارة » ، التى كانت فى الواقع قد كفت عن القيام بوظيفتها ، بالدخول فى هذا الاتفاق ، وقد هوجم تصرفه بشدة من كثيرين من مؤيديه السابقين . وقد أنكر روشفسكى وفينيشنكو ، اللذان سرعان ما عادا إلى أوكرانيا السوفيتية وقبلا النظام الجديد ، حق بتليورا فى عقد مثل هذا الاتفاق انكارا شديدا . بيد أن ما أطلق عليه « معاهدة وارسو » جعل فى وسع بتليورا أن يشرع فى العمل بمساعدة البولنديين ، فى إنشاء جيش جديد للتعاون مع بيلسودسكى فى غزو الأقاليم السوفيتية . واشتركت قواته ، وكان عددها قليلا ، فى الغزو البولندى لأوكرانيا والاستيلاء على كييف فى مايو ١٩٢٠ ؛ وفى ٢٥ مايو قامت حكومة أوكرانية جديدة فى هذه المدينة ، ولكن لم يلبث « الجيش الأحمر » أن طردها منها قبل مضى أسبوع أو أسبوعين . إذ استعاد كييف فى ١١ يونيه ، ثم تقدم بعد ذلك فى غاليسيا الشرقية ولم يمض وقت طويل حتى كان يهدد وارسو نفسها . ثم جاء بعد ذلك توقف الهجوم الروسى وهزيمة الروس أمام وارسو ، وفى أكتوبر ١٩٢٠ تم توقيع الهدنة بين روسيا وبولندا ثم معاهدة ريجا فى مارس ١٩٢١ . وحتى بعد الهدنة ، التى أدت إلى تخلى البولنديين عن بتليورا ، لم يفقد الأمل . واستطاع احتلال منطقة صغيرة فى فولهينيا . وهناك حاول الاتفاق مع رانجل الذى كان « الجيش الأحمر » قد وجه

ضده قواته الرئيسية وقتذاك ، ولكن هذه المحاور لم تنته إلى شىء ؛ وبعد توقيع معاهدة ريجا اضطر بتليورا إلى التراجع فى غاليسيا الغربية حيث ظل محتفظا بشبه حكومة فى المنفى ، إلى ١٩٢٣ . وذهب بعد ذلك إلى باريس ليعيش فيها ، وهناك اغتيل بعد ثلاث سنوات بيد عامل يهودى اسمه صمويل شوارزبارت انتقاما للمذابح التى تعرض لها اليهود فى أوكرانيا فى عهده . وكان بتليورا شخصية غريبة . ومن الخطأ أن نصفه بأنه كان « رجل عصابات » ، إذ من الواضح أنه كان مدفوعا برغبة حقيقية فى استقلال أوكرانيا ، برغم أنه كان على استعداد تام للتخلى عن غاليسيا الشرقية للبولنديين بأمل الحصول على تأييد بيلسودسكى لمطالبه فى أوكرانيا الشرقية . وكان فى أيامه الأولى محررا اشتراكيا وعضوا نشطا فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى الأوكرانى ، ولكنه سرعان ما تخلى عن اشتراكيته أثناء الصراع القومى وتحالف مع القوميين اليمينيين ضد روشفسكى وفينيشنكو ، وفيما بعد تحالف حتى مع بيلسودسكى — الذى كان له ماض اشتراكى ووطنى مماثل . وكان نبوغه فى القيادة العسكرية فقط : أما كصانع سياسة فلم تكن له قيمة ، وقد جعلته الأوضاع المشوشة إلى حد لا يصدقه العقل على الحدود بين روسيا وبولندا يستطيع أن يجعل من نفسه شخصية ذات شهرة فى أوروبا لمدة بضع سنوات بعد ١٩١٧ ؛ ولكن أهميته الحقيقية كانت ضئيلة . ولم تكن هناك أية فرصة قط فى أن تصير أوكرانيا دولة مستقلة ذات سيادة حقيقة بعيدا عن روسيا . فإذا كان الألمان كسبوا الحرب ، فربما كانت أوكرانيا قد بقيت مستقلة اسما كألعوبة فى يد ألمانيا ؛ ولكن منذ اللحظة التى هزمت فيها ألمانيا لم تكن هناك فرصة مطلقا لأى شىء سوى قيام أوكرانيا سوفيتية فى اتحاد وثيق مع روسيا ، فيما صار بعد ذلك « الاتحاد السوفيتى » . وإذا كان البلاشفة هزموا ، وانتصر الروس البيض . لما كانت هناك أية فرصة فى أن تحظى أوكرانيا حتى بذلك القدر من الحكم الذاتى الذى حظيت به فى ظل النظام السوفيتى .

وليس هناك الكثير مما يمكن أن يقال فيما يتعلق بالاشتراكيين الأوكرانيين. فى الجانب البلشفى كان أشهر زعمائهم هو ديمترى ز. مانويلسكى (١٨٨٣ — ؟)

ـ الذى صار فيما بعد شخصية عاملة فى الكومنترن ـ والذى كان أوكرانى الأصل ، وكريستيان راكوفسكى (١٨٧٣ ـ ؟) ، الذى لم يكن أوكرانيا ولا روسيا ولكن بلغاريا من دوبروجا ، وكان له منذ أمد طويل دور رئيسى فى الحركة الاشتراكية البلقانية وعهد إليه بزعامة الجمهورية السوفييتية الأوكرانية[١]. وكان زعيما الاشتراكيين الأوكرانيين غير البلشفين الرئيسيان هما الأستاذ روشفسكى وفينيشنكو ، وكان الأول شخصية بارزة فى الحركة القومية الثقافية والثانى شخصية أدبية إلى جانب كونه سياسيا . وكان ياروشفسكى ، مؤسس الحزب الاشتراكى الأوكرانى ، قد توفى فى ١٩١٤ ؛ وفيما عدا بتليورا لم يكن هناك أشخاص آخرون يتمتعون بأكثر من أهمية محلية . إلا إذا أدخلنا فى حسابنا زعيم حرب العصابات الفوضوى نستورماخنو ، الذى وصفنا وجهة نظره الغريبة من قبل [٢] . وكان بوريس مارتوس وايزاك ماسيبا ، وقد تولى كل منهما رئاسة الوزارة فترة ما ، ديموقراطيين اشتراكيين . ولم يقم بين الثوريين الاجتماعيين الأوكرانيين ، وكان بعضهم من الفلاحين الذين لحقت بهم وصمة العداء نحو السامية ، أى زعيم ذى أهمية .

---

(١) انظر فيما يتعلق براكوفسكى المجلد الثالث ـ الجزء الثانى ـ الفصل الرابع عشر

(٢) انظر الفصل السادس .

الفصل التاسع عشر

بولنـــدا ١٩١٤ — ١٩٣١

استعادت بولندا كيانها كدولة مستقلة فى نهاية الحرب العالمية الأولى، بعد أن عانت منطقة كبيرة من إقليمها ويلات كثيرة أثناء القتال. ولكنها عادت إلى الوجود دولة غير معينة الحدود، وظلت كذلك عدة سنوات. وكان حقها فى الاستقلال، فى ظروف ١٩١٨، يعتمد أساسا على نقاط الرئيس ويلسون الأربعة عشر التى كان أساسها هو حق تقرير المصير القومى. ولكن بين البولنديين أنفسهم كانت دعوى الاستقلال عادة تقوم على ما هو أكثر من ذلك. وكان معظم القوميين البولنديين يطالبون على الأقل ببولندا مستقلة تشمل إقليم بولندا فى القرن الثامن عشر قبل التقسيمات، وكان ذلك يعنى أن تضم داخل حدودها أعدادا كبيرة من الأوكرانيين أو الروثينيين والروس البيض والتوانيين والألمان، كان بعضهم يعيشون كأقليات قومية فى مناطق معظم سكانها من البولنديين، ولكن كان هناك ألمان آخرون فى مناطق لم يكن فيها البولنديون سوى أقلية بالنسبة لمجموع السكان. والواقع أن القوميين البولنديين لم يستندوا إلى مبدأ الجنسية وحده، بل وإلى التاريخ كذلك، وقد وسع بعضهم مطالبه أكثر بكثير من الأقاليم التى كانت تتكون منها مملكة بولندا فى القرن الثامن عشر، وكانت تراودهم الآمال فى إنشاء « بولندا الكبرى » التى تضم أوكرانيا بأكلها وروسيا البيضاء وسيليزيا كلها وليتوانيا كلها، وربما منطقة دول البلطيق بأكلها وبروسيا الشرقية وبومرانيا - إن لم يكن داخل دولة بولندية موحدة فعلى الأقل فى بولندا فدرالية تسمح بقدر ضئيل من الحكم الذاتى للمناطق التى يغلب فيها غير البولنديين.

وعندما اندلعت الحرب فى ١٩١٤ كان هناك ثلاثة بولندا - الروسية والنمساوية والبروسية - ووجد سكان هذه الأقاليم الثلاثة أنفسهم يقفون بعضهم ضد بعض

فى الحرب ـ البولنديون الروس فى جانب والبولنديون النمساويون والألمان فى جانب آخر . واستدعى السكان للخدمة العسكرية فى القوات المسلحة للدول الكبرى الثلاث واعتبرت مواردهم جزءا من موارد كل من هذه الدول فى الصراع الدائر . ودار قتال كثير أثناء الحرب على أرض بولندية وانتقلت مناطق كبيرة من يد إلى يد ، وتعرض بعضها مرارا لهذا الانتقال . وكانت الخسائر جسيمة ، فى كل من القوى البشرية والإنتاج ؛ وكانت المعاناة قاسية جدا . إذ أن معظم بولندا الروسية كان تحت الإحتلال الألمانى وخاضعا للحكم العسكرى مع تفويض بعض الوظائف لمجلس بولندى تحت السيطرة العسكرية الألمانية . وبذل الألمان جهودا كبيرة فى الفترة الأخيرة من الحرب لتجنيد البولنديين فى قواتهم المسلحة واستخدام روسيا البولندية كوردللوثن ، وحاولت كسب تأييد البولنديين بوعدهم بنوع ما من الحكم الذاتى ، ولكن ليس بالاستقلال ، لبولندا الروسية بعد الحرب ، ولكن مع عدم توسيع هذا الحكم الذاتى ليشمل بولندا البروسية أو النمساوية . ورأى كثير من البولنديين أن أفضل أمل لديهم ، وهم يعتقدون فى انتصار دول الوسط ، هو هـــذا الحكم الذاتى ؛ وكان من الطبيعى أن يؤدى انهيار روسيا فى ١٩١٧ إلى دعم هذا الاعتقاد إلى أن صارت هزيمة ألمانيا والنمسا ـ المجر وشيكة فى صيف ١٩١٨ . ومنذ ذلك الوقت كان لابد لهذه الاتجاهات أن تعيد تكييف نفسها بسرعة ـ وهى عملية لم تكن قد اكتملت تماما بأى حال عندما جاء الانهيار النهائى فى اكتوبر ونوفمبر من ذلك العام .

وكانت بولندا النمساوية ، أو غاليشيا ، هى أقل أقسام بولندا الثلاثة تذمرا بكثير . فالنمساويون البولنديون ، برغم أنهم لم يكونوا أحد الشعبين السائدين الحاكمين فى النمسا ـ المجر ، كانوا يحتلون فعلا مركزا معترفا بأهميته فى الامبراطورية النمساوية ويؤلفون مجموعة ذات نفوذ فى الرايخسرات النمساوى . وكانوا يتمتعون بقدر كبير من الحكم الذاتى الإقليمى واستطاعوا استغلاله فى حكم العدد الضخم من الأوكرانيين ، أو الروثينيين ، الذين يسكنون غاليسيا والمؤلفين أساسا من فلاحين فقراء . ولاريب فى أن النمساويين بدا أحيانا أنهم يمنحون بعض التأييد

للمطالب القومية الأوكرانية بغرض الحد من ادعاءات البولنديين ؛ ولكن بصفة عامة كانت السياسة النمساوية موانية بالنسبة لآمال البولنديين فى الحرية الثقافية، وكان ارستقراطيو غاليسيا راضين تماما عن وضعهم بالنسبة لوضع مواطنيهم فى بولندا الروسية - بل والبروسية أيضا . وكان الاشتراكيون الغاليسيون ، بزعامة إيجناس دازينسكى (١٨٦٦ — ١٩٣٦) ، يؤلفون قطاعا هاما من الحزب الديموقرطى الاشتراكى النمساوى الفدرالى ، وفى ١٩١٤ أيدوا النمسا - المجر فى الحرب بقدر لايقل عن الألمان النمساويين . بل الواقع انهم استمروا يفضلون إعادة بناء الامبراطورية النمساوية على أساس فدرالى ما دام هناك أى أمل فى بقائها .

وكان لدى البولنديين البروسيين أسباب أكثر من ذلك بكثير تدفعهم إلى عدم الرضا عن وضعهم فى ألمانيا ؛ لأنهم كانوا منذ أمد طويل يقاومون فى عناد محاولات بروسيا فى صبغهم بالصبغة الألمانية - بما فى ذلك توطين المستوطنين الألمان فى أرضهم والسيطرة البروسية على التعليم والعداء البروسى للكنيسة الكاثوليكية . بيد أن البولنديين الذين تحت الحكم الألمانى لم تكن لديهم وسيلة التعبير الجماعى عن نفسهم التى كانت لدى بولندى غاليسيا ؛ وحتى بصرف النظر عن ذلك كان كثيرون منهم يكرهون روسيا ويخافونها ويفضلون الحكم الألمانى على الحكم الروسى . وأثناء الحرب كان ما تعرضت له بولندا البروسية ، وقد ظلت باستمرار فى أيدى الألمان ، أقل بكثير مما تعرضت له كل من بولندا النمساوية أو الروسية من مشاق ؛ وفى ١٩١٨ ، قبل أن تضطر القوات الألمانيـــة إلى الانسحاب ، تأثرت إلى حد ما بوقع الثورة الألمانية فى نوفمبر ١٩١٨ عندما تكونت « مجالس الجنود » بين الفرق التى كانت تعسكر فى تلك المنطقة . بيد أن الاشتراكية لم تكن قوة كبرى فى المناطق الألمانية التى يسكنها البولنديون ، باستثناء الأجزاء الصناعية من سيليزيا ؛ وقد ظل مصير سيليزيا معلقا لمدة طويلة بعد ١٩١٨ إلى أن قسمت بين ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا .

وأخيراً كانت بولندا الروسية ، ووارسو فى وسطها ، هى قلب النزعة القومية البولندية وكانت الموئل الرئيسى للحزب الاشتراكى البولندى ، بزعامة جوزيف بيلسودسكى (١٨٦٧ — ١٩٣٥) ؛ الذى سيظهر فيما بعد بوصفه الزعيم البارز للدولة البولندية الجديدة . وكان الحزب الاشتراكى البولندى ، الذى كان يحظى بتأييد الكتلة الكبرى من العمال الصناعيين البولنديين ، تحدوه نزعة قومية شديدة وعداء عنيف ضد روسيا ، برغم أنه كان يضم جناحا يساريا يعارض كل صور التعاون من الجماعات الوطنية البورجوازية . وكان بيلسودسكى كما رأينا(١) ، فى أيامه الأولى اشتراكياً عاملا يقوم بدعاية نشطة للاشتراكية فى صحيفته السرية « روبوتنيك » (العامل) ، التى وضع فيها حداً فاصلا يميز بين النزعة القومية البورجوازية والبروليتارية . ولكن أيا كان الأمر فإن اشتراكيته بدأت تزول بسرعة ابتداء من ١٩١٤ ، وحلت محلها صورة راديكالية من النزعة القومية تقوم على شعور شديد ضد روســـيا . وعلى خلاف الوطنيين البورجوازيين لم يكن الحزب الاشتراكى البولندى مناهضاً للسامية ولا حتى مناهضاً للأوكرانيين . وصار عداؤه ضد روسيا لفترة ما أقل وضوحاً بعد « ثورة فبراير » ؛ ولكنه عاد ثانية بعد الثورة البلشفية وهزيمة الألمان ، لأن اشتراكيي الحزب الاشتراكى البولندى كانوا شديدى الريبة فى نوايا البلاشفة فيما يتعلق باستقلال بولندا وبتسوية الحدود بين بولندا وأكرانيا . وكانت اشتراكية بيلسودسكى والحزب الاشتراكى البولندى مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالصراع ضد السيطرة الروسية . وكان ينافس الحزب الاشتراكى البولندى « الحزب الديموقراطى الاشتراكى لمملكة بولندا وليتوانيا » الذى كانت روزا لكسمبورج مصدر وحيه الرئيسى . ولم يدع هذا الحزب ، كما رأينا(٢) ، إلى القومية البولندية أو أية قومية أخرى ، ولكن إلى العمل الموحد ضد القيصرية مع العمال الروس وجميع عمال الامبراطورية القيصرية . ولما كانت تحدوه نزعة دولية قوية وعداء شديد نحو كل صور القومية . فانه اختلف ،

(١) انظر المجلد الثالث — الجزء الأول — الفصل الحادى عشر .
(٢) نفس الفصل

ليس مع زعامة الحزب الاشتراكي البولندى فحسب ، بل ومع لنين أيضا حول قضية حق تقرير المصير القومى ، ودعا إلى الثورة البروليتارية الشاملة . وفى ١٩١٧ منح تأييده لكلا الثورتين الروسيتين ، وعند ما انتهت الحرب تضافر مع الجناح اليسارى للحزب الاشتراكي البولندى فى تأليف « الحزب الشيوعى البولندى » ، الذى كان من بين أوائل المنضمين إلى « الدولية الثالثة » . بيد أن مؤيديه كانوا ، حتى فى ١٩١٨ ، أقل بكثير بين العمال البولنديين من الجمهرة الرئيسية للحزب الاشتراكي البولندى ، الذى استمر يتبع بيلسودسكى فى دور المحرر الوطنى .

وعند ما نشبت الحرب فى ١٩١٤ كان بيلسودسكى فى غاليسيا ، حيث كان يحاول تنظيم حركة تهدف إلى تكوين قوة لحرب العصابات فى الأراضى النمساوية ضد الحكم الروسى فى بولندا الروسية ، بتأييد سلبي من جانب دازينسكى والديموقراطيين الاشتراكيين فى غاليسيا . وكان بيلسودسكى قد نظم أتباعه فى كتائب من حملة البنادق ، وحاول أن يحصل لهم على أسلحة من السلطات النمساوية . وبعد بداية الحرب زحف بسرعة فى بولندا الروسية على رأس قوة مسلحة صغيرة جداً واستولى على مدينة كيلسه ، ولكنه لم يستطع الحصول على تأييد النمسا إلا بعد أن وافق مرغماً على إدماج كتائب رماته فى الجيش النمساوى ، وإن كان على أساس أن يظلوا قوة منفصلة تحت قيادة ضباطها الخاصين . ووقع قتال عنيف إبان المراحل الأولى للحرب فى كل من بولندا النمساوية والروسية ، ونجح الروس فى احتلال قسم كبير من غاليسيا ورد الهجوم الألمانى الموجه ضد روسيا . ولكن فى ربيع ١٩١٥ قام الألمان والنمساويون بهجوم كبير فى المنطقتين واحتلوا الجزء الأكبر منهما . ونتيجة لذلك قسمت بولندا الروسية بين النمسا وألمانيا ، مع تعيين حاكم عام ألمانى فى وارسو وآخر نمساوى فى لوبلين . وبعد حوالى أكثر من عام أقام الألمان والنمساويون معا فى يناير ١٩١٧ « مجلس دولة » و « دايت » فى وارسو لبولندا الروسية فى محاولة لكسب تأييد البولنديين فى تأليف قوات بولندية لتعزيز قواتهم المتناقصة : وعين بيلسودسكى عضواً فى

هذا « المجلس » ، الذي كان خاضعا تماما لسلطات الاحتلال العسكرى ، ولكنه سرعانما وقع فى نزاع معها حول شروط دعوة البولنديين إلى التطوع فى الخدمة العسكرية . وفي يوليه ١٩١٧ استقال بيلسودسكى من « المجلس » ، بعدأن حاول إقناعه بالاستقالة الجماعية احتجاجاً على القيود التى فرضت عليه . وعندئذ ألقى الألمان القبض عليه وسجنوه فى قلعة ماجدبورج ، وظل فيها إلى أن أنقذه انهيار الألمان فى العام التالى . وسرعان ما استقال « مجلس الدولة » فعلا بعد ذلك وحل محله « مجلس أوصياء » وسمح بتأليف مجلس وزراء من نوع ما تحت أمرته ، ولكنه كان خاضعاً « للفيتو » من جانب الحاكم العسكرى . وعندئذ جاءت الثورة البلشفية فى روسيا وأعقبتها مفاوضات الهدنة فى برست ليتوفسك . وأبدى مجلس الوزراء البولندى رغبته فى أن يكون ممثلا فى هذه المفاوضات ، ولكن الألمان رفضوا ذلك ، وعند ما سلمت مقاطعة من بولندا الروسية — هى مقاطعة شولم — إلى أوكرانيا استقال المجلس البولندى ، وسحب الأعضاء البولنديون فى الرايخسرات النمساوى ، الذين كانوا قد طالبوا فعلا باستقلال بولندا ، تأييدهم للحكومة النمساوية . وتولت الحكم فى بولندا الروسية وزارة مؤلفة من موظفين تحت إشراف « الأوصياء » ، الذين قرروا أيضاً إنشاء نوع من البرلمان بعضه منتخب وبعضه معين باسم « مجلس الدولة » . واجتمع هذا المجلس فى يونيه ١٩١٨ ، ولكنه انحل فى يوليه ، ولم يجتمع ثانياً قط . وأخيراً عند ما صارت علائم الانهيار الوشيك لدول الوسط واضحة ، حل « مجلس الأوصياء » البولندى « مجلس الدولة » فى أوائل أكتوبر وحاول إقامة حكومة جديدة تمثل بولندا كلها لإجراء انتخابات « لجمعية عمومية » جديدة (سجم) تنتخب على أساس حق الانتخاب العام . وأعلنت الحكومة الجديدة استقلال بولندا فى ٣ نوفمبر ١٩١٨ . ولكن « الأوصياء » أقالوها عندئذ وعينوا وزارة مؤقتة من الموظفين . وبعد ذلك بأيام قليلة أعلن الزعيم الاشتراكى الغاليسى دازينسكى قيام « جمهورية شعبية بولندية » فى لوبلين فى المنطقة التى كانت تحت الاحتلال النمساوى . وفى ١١ نوفمبر أخلى سبيل بيلسودسكى ووصل إلى

وارسو حيث قوبل استقبالا حماسياً . وأرغم الأوصياء الذين كانوا يحاولون تأليف حكومة جديدة على الاستقالة وتسليم كل السلطات لبيلسودسكي حتى يتم تأليف حكومه قومية للمنطقة المحررة كلها . وبدأت بولندا ، التى ظلت محتجبة عن الانظار منذ التقسيم ، تستعد لاستئناف مركزها كدولة قومية مستقلة .

وكانت هناك انقسامات حادة بين الزعماء البولنديين طوال سنوات الحرب . فالبولنويون النمساويون انضموا كما رأينا إلى جانب النمسا ضد روسيا وكانوا على استعداد، حتى لحظة انهيار النمسا تقريبا ، لقبول حل فدرالى تظل بمقتضاه غاليسيا وأكبر قدر ممكن من بقية بولندا تحت حكم هابسبورج . وكان البولنديون البروسيون قد ظلوا تحت الحكم الألمانى ، وإن لم يكن بدون احتجاج ، ولكنهم لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالقيام بأى عمل . أما البولنديون الروس فإنهم كانوا منقسمين إلى من أطلق عليهم « الماثلين للروس » الذين كانوا يريدون فى مبدأ الأمر الحكم الذاتى فقط داخل نطاق الإمبراطورية القيصرية ، ولكنهم فيما بعد طالبوا بالاستقلال الكامل لبولندا الموحدة بمساعدة الحلفاء الغربيين والرئيس ويلسون ، فى جانب ، ومن أطلق عليهم « دعاة الاستقلال » الذين حاولوا فى مبدأ الأمر التعاون مع النمساويين ولكن بأمل الحصول على استقلال بولندا عن طريق انتصار دول الوسط — أو لعله يكون من الأصوب القول عن طريق هزيمة روسيا — فى الجانب الآخر . وكانت الكتلة الرئيسية من الجناح اليمينى البولندى المحافظ — ما كان يسمى « بالحزب الديموقراطى الوطنى » — تؤيد الحلفاء وتمثلها « اللجنة الوطنية البولندية » إبان الحرب ومركزها فى باريس. واتجهت الأحزاب اليسارية الرئيسية — الاشتراكيون و « حزب الشعب » أو « حزب التحرير » الخاص بالفلاحين (وايزفولنى) — عكس هذه السياسة . وكان المركز الرئيسى لحزب الفلاحين الآخر — « البياست » ، الذى كان يرأسه وينسنتى ويتوس ومعظم أنصاره من الفلاحين المتيسرين نسبيا — فى غاليسيا ويسوده الاتجاه الموالى للنمسا إلى أن صارت بولندا دولة مستقلة . وكانت هناك عداوة شخصية شديدة بين بيلسودسكي ، الذي كان يعتبر اشتراكيا ، ودموفسكى المحافظ المتشدد ، منهتهما

من العمل معا حتى عندما كان الشاغل الأول لكليهما هو العمل على قيام دولة بولندا بنجاح فى أوسع منطقة ممكنة .

وكانت بولندا طبعا بلدا تغلب فيه الزراعة ، والحيازات فيه من جميع الأنواع والأحجام — من حيازات صغيرة مرهقة إلى ضياع ضخمة — وكانت أكثر الضياع الضخمة اتساعا فى الجزء الشرقى من البلاد . وكانت إحدى المشاكل الكبرى التى تواجه الجمهورية الجديدة فى ١٩١٨ — ١٩١٩ مشكلة الإصلاح الزراعى ؛ وقد بذلت وعود كثيرة بإعادة توزيع الأرض لمواجهة التذمر المنتشر فى مناطق الريف . وقد أعيد فعلا توزيع بعض الأرض ، وإن لم يكن قدرا كبيرا بالنسبة للمساحة كلها ، على الفلاحين الفقراء أو الذين لا يملكون أرضا فى السنوات الأولى للجمهورية ؛ وتقرر حد أعلى لمساحة الأرض المسموح بملكيتها للأفراد يختلف فى الأقاليم الشرقية عنه فى بقية البلاد — وتقرر إعادة توزيع كل ما يزيد على هذا الحد تدريجيا فى عدد معين من السنين . ولكن لم يمض وقت طويل حتى زيد الحد الأقصى ، وأبطأت حركة إعادة التوزيع إلى حد كبير بحيث بقيت مساحات ضخمة فى أيدى كبار سادة الأراضى ، كما بقى أيضا عدد كبير من الضياع الأقل حجما — وإن كانت كبيرة مع ذلك. وفى البرلمان « السجم » الأول ، الذى تم اختياره بواسطة حق الاقتراع للبالغين ، كان الفلاحون ممثلين فيه بأعداد كبيرة واستطاعوا الحصول ، بأغلبية صوت واحد ، على قرار بإصلاح زراعى حاسم كان له بعض الأثر فى المحافظة على الهدوء بين الفلاحين فترة ما ، وإن لم يصدر أى قانون فعلا إلا فى ١٩٢٠ تحت تأثير نشوب الحرب بين روسيا وبولندا . وبمجرد انتهاء الحرب بدأ ملاك الأراضى فى القيام بحملة دعاية لتعديل القانون الزراعى ؛ وبعد الدفعة الأولى من النشاط لم تتخذ خطوات كبيرة لتنفيذه . وفى ١٩٢٣ حاول ويتوس ، وكان على رأس الحكومة ، أن يعدل القانون وأن يتخذ ، بهذه الطريقة ، خطوات فى تنفيذه ، ولكن النتيجة الوحيدة كانت سقوطه من الحكم . وأخيرا صدر قانون فى ١٩٢٥ بإعادة توزيع مليونى هكتار من الأرض سنويا لمدة عشر سنوات ، على أساس تعويض طيب جدا للملاك . ولكن حتى

هذه الخطة المعدلة لم توضع موضع التنفيذ : وبعد الانقلاب الذى قام به بيلسودسكى فى العام التالى تركت عملية إعادة التوزيع بأكملها تموت شيئا فشيئا .

وكانت مشكلة الإصلاح الزراعى ، الى أن حدث انقلاب بيلسودسكى ، شبحا يحوم فوق كل من الحكومات المتعاقبة وقضية تناقش فى « السجم » باستمرار . وكان السببان الرئيسيان فى أن ما تحقق كان قليلا جدا هما أولا أن مصالح ملاك الأراضى ، وكانت قوية فى ذاتها ، استغلت الانقسامات السائدة بين الجماعات التى دعت الى نوع ما من الإصلاح حول مدى الإصلاح وشروط التعويض وإعادة التوزيع ، وثانيا أن « حزب بياست » بزعامة ويتوس كان مترددا باستمرار بين الوسط وتأييد اليمين ، بحيث لم تكن هناك قط ، بعد الشهور القلائل الأولى ، أغلبية تؤيد أى خطوة عمل محددة . وقد تولى ستانيسلاس ثوجوت (١٨٧٣ — ١٩٤١) ، زعيم « حزب الفلاحين » الأكثر راديكالية ، الحكم فى ١٩١٨ — ١٩١٩ ومرة أخرى فى ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ولكنه لم يستطع قط أن يحقق ما أراده ؛ وكان الاشتراكيون ، وقد تخلى عنهم بيلسودسكى منذ أن بدأت الجمهورية ، باستمرار أضعف بكثير فى « السجم » من أن يكون لهم أى نفوذ كبير على سير الأحداث .

لقد انقسم الحزب الاشتراكى البولندى كما رأينا فى ١٩٠٦ عندما انفصلت أقلية وألفت « الحزب الاشتراكى البولندى اليسارى » ببرنامج قريب الشبه جدا ببرنامج « الديموقراطيين الاشتراكيين » . وقد ظل هذا الحزب الجديد قائما طوال فترة الحرب ، ثم اندمج سنة ١٩١٩ فى الديموقراطيين الاشتراكيين وألفوا « الحزب الشيوعى البولندى » . وتعرض « الحزب الاشتراكى البولندى » لانقسام آخر فى ١٩١٦ عندما غادرته فى ١٩١٦ أقلية يمينية ، بزعامة بيلسودسكى وصارت قسما من أنصاره الشخصيين فى صراعه التالى فى سبيل السلطة الشخصية . وقد راودت الروس فى ١٩١٩ — ١٩٢٠ آمال قوية فى قيام « ثورة بولندية » على نمط ثورتهم ، وتطلعوا الى هذه الثورة على أنها ستفتح الباب لانتشار « الثورة العالمية » الى ألمانيا والغرب . واستمرت هذه الآمال تراودهم حتى عندما وقعت الحرب الروسية البولندية فى ١٩٢٠ وظلوا يعتقدون أن العمال والفلاحين البولنديين

سيثورون لمساعدة «الجيش الأحمر» فى تقدمه نحو وارسو(١). ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث : بل على النقيض من ذلك هرعت أغلبية البولنديين إلى الالتفاف حول القضية الوطنية ضد الغزاة ، وكانت النتيجة هى إخماد «الحزب الشيوعى البولندى» الذى أرغم على الالتجاء الى الاقلية وفقد قسما من مؤيديه . واستمر الحزب الاشتراكى البولندى يعمل ، منضما الى بيلسودسكى فى معظم الأحوال فى نزاعاته المتكررة مع دموفسكى وأحزاب اليمين وهو يعتبره من « رجال اليسار » إلى اللحظة التى قام فيها بانقلابه فى ١٩٢٦ ؛ الذى أيده الحزب الاشتراكى البولندى والشيوعيون كذلك ضد حكومة اليمين . والواقع أن بيلسودسكى ظل بطل اليسار البولندى فترة طويلة بعد أن كانت سياسته قد اختلفت تماما مع سياسة اليسار ؛ ولا يرجع ذلك الى خدماته لقضية التحرير الوطنى فحسب ، بل وكذلك الى أنه كان العدو اللدود لدموفسكى والوطنيين المحافظين . ولم يكتشف الاشتراكيون غلطتهم إلا بعد الانقلاب ؛ وعندئذ لم يكن فى وسعهم القيام بأية مقاومة فعالة للنظام الجديد الذى أقامه بتأييد الجيش والمصالح الرأسمالية النامية .

وبدا فى أول الأمر أن بيلسودسكى ، وقد منح سلطات مطلقة مؤقتا ، على استعداد لقبول نظام ديموقراطى من الحكم البرلمانى ، وإن كان معارضا بشدة فى أجزاء الدستور الذى أقر فى ١٩٢١ التى تقيد جدا من سلطات رئيس الجمهورية وتنص على خضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية . وقال أنه لن يقبل مطلقا أن يصير رئيسا للجمهورية فى ظل مثل هذا الدستور : وفى ١٩٢٣ تقاعد رسميا إلى الحياة الخاصة ، وإن لم يكف لحظة عن استعمال نفوذه ، الذى ظل قويا جدا فى الجيش وسمح له باستخدام الأحزاب السياسية بعضها ضد بعض مما كان له آثار مدمرة . وفى ١٩٢٢ ، عندما رفض ترشيح نفسه ، انتخب لرياسة الجمهورية صديق وثيق الصلة به هو الاشتراكى السابق جابربيل ناروتوفسكى (١٨٦٥ — ١٩٢٢) ، ولم يلبث أن اغتيل بعد بضعة أيام بيد متعصب وطنى . وحل محله

---

(١) انظر الفصل السابع

الاشتراكى القديم ستانيسلاو ووجينيشوفسكى (١٨٦٩ — ١٩٥٣) الذى ظل بلا قوة فعالة فى هذا المنصب إلى أن اسقطه انقلاب بيلسودسكى فى ١٩٢٦ وأحل محله صديق بيلسودسكى الشخصى المهندس والاشتراكى السابق ايجناسى موسيكى (١٨٦٧ — ١٩٤٦) . وإلى اللحظة التى اغتيل فيها ناروتوفسكى كان بيلسودسكى يعتبر أساسا من أنصار الحكم البرلمانى الديموقراطى ، وإن كان يريد سلطة أوسع « للرئيس » والإقلال من عدد الأحزاب السياسية التى تمثل مجموعة مختلفة من الجماعات المنقسمة . ولكن قتل ناروتوفسكى أدى إلى تغيير حاسم فى اتجاهه ، وأقنعه بأن النظام البرلمانى لا يعتمد عليه ، وكان انتخاب ناروتوفسكى قد تحقق ، ضد مرشح اليمين الوطنى ، بأصوات الاشتراكيين والأقليات القومية ، بما فيها اليهود ، وعارضه الوطنيون المتطرفون معارضة شديدة . وتحين بيلسودسكى فرصة طوال السنوات الثلاث التالية ، ثم استولى فى ١٩٢٦ على السلطة بواسطة انقلاب — وكان لايزال أساسا خصما لليمين الوطنى المتطرف . وحتى بعد الانقلاب لم يكف الاشتراكيون تماما عن تأييد بيلسودسكى ، فمثلا عاد جيدرزيج موراشفسكى (١٨٧٠ — ١٩٤٤) الذى كان رئيس وزراء اشتراكى فى الوزارة الأولى للجمهورية من ١٩١٨ إلى ١٩١٩ ، إلى الحكومة كوزير للأشغال العامة فى ١٩٢٥ وظل فى هذا المنصب طوال السنوات الثلاث التالية ، كما عاد دازينفسكى الذى كان نائبا للرئيس فى ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، إلى الحكم كرئيس لمجلس « السجم » .

وكان اتجاه الحزب الاشتراكى البولندى وسياسته فى الواقع راديكالية أكثر منها اشتراكية بأى معنى إيجابى باستمرار . وكان تمثيل الحزب فى « السجم » الأول الذى انتخب فى ١٩١٩ قويا ، ولكنه تراجع كثيرا فى ١٩٢٢ ، وكان ما حصل عليه هو ٤١ مقعدا فقط — أقل من عشر المجموع . وكان نصيبه أفضل إلى حد ما فى الانتخابات التالية إذ زاد عدد ممثليه إلى ٦٤ ، برغم أنه نزل المعركة ضد الحزب الجديد ، « جبهة الحكومة » التى خلقها بيلسودسكى بعد انقلاب ١٩٢٦ . وبعد ذلك أخذ فى الهبوط فى مواجهة الطابع الدكتاتورى المتزايد

لنظام بيلسودسكى . وفى ١٩٢٨ استطاع الشيوعيون ، برغم أنهم كانوا معتبرين خارجين على القانون ، الحصول على سبعة مقاعد ؛ ولكن سرعان ماطرد ممثلوهم من « السجم » بعد أن هاجموا « الدكتاتور » فى المجلس .

وفى « السجم » الأول ، عند بداية الجمهورية ، استطاع الاشتراكيون مع حلفائهم الفلاحين وبتأييد الجماعات الراديكالية الأخرى ، استصدار بعض التشريعات الصناعية والاجتماعية النافعة ، بما فى ذلك يوم الثمان ساعات . ولكن حالة البلاد الاقتصادية كانت سيئة جدا ، ولم ينقذها من موت الجماهير جوعا فيها إلا وصول المساعدة من الولايات المتحدة فى الوقت المناسب . وعندئذ اجتذبت الحرب الروسية البولندية فى ١٩٢٠ الاهتمام وتحول الاهتمام عن الشئون الاقتصادية، وبعد انتهائها كان اليسار قد ضعف إلى حد لم يعد يسمح إلا بأقل تقدم آخر . وفى خريف ١٩٢٣ وقعت إضرابات واسعة النطاق واضطرابات ، وأخمدتها الحكومة ، وكانت فى يد اليمين المحافظ ، بالقوة العسكرية . وقام إضراب عام قصير الأمد عقب استخدام القوة العسكرية ضد إضراب قام به رجال السكك الحديدية ؛ وحدث فى كراكوف تمرد فعلا استولى أثناءه العمال على معظم المدينة لمدة يومين قبل أن يسترجعها منهم العسكريون . وقد تعقدت هذه الاضطرابات الصناعية وزادت خطورة المشاكل التى بين البولنديين والأقليات القومية التى كان يتألف منها قسم كبير من السكان . وكانت ملزمة بمقتضى معاهدات الصلح بإقامة نظام يمنح قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتى الثقافى لهذه الأقليات ، التى كان أهمها الأوكرانيون فى المقاطعات الشرقية واليهود المبعثرون فى معظم أنحاء البلاد ، ولكن أكثر أعدادهم كانت فى بولندا الروسية . وكان فى وسع هذه الأقليات ، مادامت الانتخابات حرة نسبيا ، أن ترسل عددا كبيرا من ممثليها الى البرلمان « السجم » ، وبذلك تعقد الصراعات السياسية بين اليمين واليسار وتجعل من العسير تكوين أغلبيات متسقة تستطيع أن تحكم . وكان العداء للسامية قويا فى بولندا ، وبخاصة بين أحزاب اليمين ، مثل الديموقراطيين الوطنيين : وكان اليمين البولندى يقف أيضا موقف العداء الشديد من النزعة القومية الأوكرانية ،

وبرغم المعاهدات استخدمت العنف الشديد فى إخمادها ، بل وفى محاولة صبغ المناطق الأوكرانية بالصبغة البولندية فعلا . وكان بيلسودسكى يحلم ، كما رأينا « ببولندا الكبرى » التى تتألف على أساس فدرالى ، مع منح الحكم الذاتى للجماعات القومية الداخلة فى نطاق حدودها . ولكن هذه الخطط الفدرالية كانت تقوم على فكرة أن بولندا ستكون واسعة النطاق بحيث تضم كل ليتوانيا وكل أوكرانيا وروسيا البيضاء والجزء الاكبر من سيليزيا ، وربما أيضا لتفيا واستونيا وبروسيا الشرقية ؛ ولكن حتى على هذا الأساس ما كانت مشكلة اليهود لتحل ، لأن اليهود كانوا يعيشون مختلطين بالقوميات الأخرى وفى حاجة إلى الاستقلال الذاتى الثقافى وليس الاستقلال الذاتى الإقليمى .

وقد ضعفت هذه الخطط الفدرالية ، التى كانت دائما موضع معارضة قسم كبير من الجناح اليمينى الوطنى ، عندما تبددت الآمال فى «بولندا الكبرى» بعد التسوية التى أعقبت الحرب الروسية البولندية . وكانت بولندا قد دخلت لفترة ما إبان سنوات الحرب فى اتفاق مع شيمون بتليورا زعيم حرب العصابات الأوكرانى تخلى بتليورا بمقتضاه عن مطالبة أوكرانيا بغاليسيا الشرقية مقابل مساعدة البولنديين فى إنشاء أوكرانيا المستقلة التى تشمل معظم جنوب روسيا . وقد هاجم الوطنيون الأوكرانيون الآخرون هذا الاتفاق بعنف واعتبروه خيانة القضية الوطنية الأوكرانية ؛ وانتهى إلى لا شىء عندما نجح البلاشفة فى ضم الجزء الرئيسى من أوكرانيا إلى الاتحاد السوفيتى . ولكن بولندا استطاعت فى تسوية ١٩٢١ أن تستولى على منطقة كبيرة فى الشرق يسكنها سكان أقرب إلى الجنسية الأوكرانية أو الروثينية منهم إلى البولندية ويتبعون الكنيسة الأورثوذكسية وليس الكنيسة الكاثوليكية ، بحيث ظل فى بولندا الجديدة ، فى كل من شرق غاليسيا ومقاطعات الحدود التى إلى الشمال منها ، قسم كبير من السكان يقاوم بشدة عملية صبغها بالصبغة البولندية وتحدوه مشاعر الانتماء القومى والدينى ، وكذلك الاقتصادى والسياسى ، إلى جيرانهم الأوكرانيين فى الاتحاد السوفيتى .

وإلى الشمال من ذلك وضع البولنديون ، وإن لم ينجحوا فى ضم لتوانيا بأكلها ، يدهم على قسم كبير من إقليمها بما فيه العاصمة القديمة فيلنا — وكانت مدينة يغلب فيها العنصر البولندى فى إقليم ضخم وراءها يسوده العنصر الليتوانى أو الروسى الأبيض : بحيث ثارت هناك أيضا مشكلة قومية حرجة فى منطقةذات أهمية استراتيجية كبرى . لأن امتداد الدولة البولندية شمالا إلى فيلنا وماوراءها قطع الصلة بين الاتحاد السوفيتى وليتوانيا ، وبذلك فقد المنفذ إلى ألمانيا والغرب إلا عن طريق بولندا . وقضى هذا على إمكان مساعدة روسيا للثورة الألمانية التى كانت آمال زعماء السوفييت معقودة عليها منذ أمد طويل . وكانت منطقة فيلنا ، التى احتلتها بولندا بالقوة ، جزءا أساسيا من « النطاق الصحى » الذى كانت فرنسا تحاول خلقه كحاجز فى طريق البلشفية إلى غرب أوروبا ؛ وكان استيلاء بولندا عليها أخطر نكسة أصابت روسيا فى تسوية ١٩٢١ . وكانت التسوية السيليزية أيضا تنطوى على ضم أقلية ألمانية إلى بولندا ؛ فى حين أن ضم روثينيا عبر الكاراباث إلى تشيكوسلوفاكيا قطع صلة سكانها ، وهم قريبو الصلة بالأوكرانيين ، بالاتحاد السوفيتى مباشرة .

وبذلك كانت بولندا دولة متعددة القوميات يسيطر عليها شعب حاكم تحدوه نزعة قومية شديدة ويبذل أقصى جهده فى التهرب من الالتزامات المفروضة عليه بمقتضى معـــاهدات الصلح تجاه الأقليات القومية . وكانت الصراعات القومية الناجمة عن ذلك عاملا قوياً ضد قيام حركة متحدة فعالة للطبقة العاملة ، وزادت حدة الخلافات بين الحزب الاشتراكى البولندى ، ويسوده العنصر البولندى ، والشيوعيين ، الذين جندوا معظم أنصارهم بين الأقليات القومية واستطاعوا أن يجعلوا نداءهم بروليتارياً دولياً . ولما كان الحزب الشيوعى محرما بالقانون فى بولندا واضطر إلى العمل باستمرار فى الأقبية فإنه من العسير جداً تقدير قوته الحقيقية . ويبدو أن أنصاره كانوا كثيرين فى مبدأ الأمر ، وأنه فقد كثيراً من قوته عند ما رحب « بالجيش الأحمر » الغازى باعتباره مخلصاً . وعند ما انتهى القتال شرع يعمل فى إعادة بناء قواه ونجح فى الحصول على بعض المقاعد فى

« السجم » باسم منظمات سياسية دبرت محلياً ومنحت كياناً قانونياً مؤقتا لأغراض الانتخابات ولكنها كانت عرضة دائماً للتحطيم ومصادرة نشراتها وطرد مرشحيها ، إذا نجحوا ، من « السجم » ثم القبض عليهم وحبسهم . وقد اختلفت زعامته القديمة ، ومعظمها من الحزب الديموقراطى الاشتراكى قبل الحرب ، مع الكومنترن عندما انضم معظم أعضائها إلى براندلر فى النزاع الذى ثار حول تصرف الشيوعيين الألمان فى ١٩٢٣[1] ؛ وبعد ذلك انتقلت الزعامة إلى مجموعة جديدة أكثر موافقة للكومنترن . وحدثت مشاكل كثيرة فى بولندا حول موضوع أساليب « الجبهة المتحدة » التى اتبعها الكومنترن بعد ١٩٢١ ، حيث اعتبرها كثير من البولنديين غير صالحة للتطبيق فى الظروف البولندية . وفى ١٩٢٦ منح الشيوعيون ، والحزب الاشتراكى البولندى أيضاً كما رأينا ، تأييدهم لبيلسودسكى فى استيلائه على السلطة ، ولكنهم سرعان ما ندموا على خطتهم . وفى ١٩٢٨ حصل الشيوعيون وحلفاؤهم الأقربون على أكثر من نصف مليون صوت مقابل أكثر من مليون للحزب الاشتراكى البولندى .

أما الحزب الاشتراكى البولندى فانه احتفظ بموقفه من العداء الشديد للروس واستمر حتى ١٩٢٦ يعتبر بيلسودسكى زعيم الوطنية الشعبية ضد الوطنية المحافظة التى يمثلها الديموقراطيون الوطنيون وحلفاؤهم . وعندما وقع الانقلاب فى ١٩٢٦ كان الحزب الاشتراكى البولندى قد انسحب لتوه من الحكومة الائتلافية التى تكونت لتواجه الأزمة الاقتصادية القاسية واتخاذ إجراءات تثبيت العملة . وكان أمل الزعماء الاشتراكيين وزعماء الطبقة العاملة أن استيلاء بيلسودسكى على السلطة سيعقبه إقامة حكم عمال وفلاحين يسيطر عليه الحزب الاشتراكى البولندى وحزب الفلاحين الشعبى ؛ وطالب هذان الحزبان بيلسودسكى بحل « السجم » والأمر بإجراء انتخابات جديدة ، وكانا على ثقة من أنهما سيستطيعان الحصول على أغلبية فيها ، ولكن بيلسودسكى كان قد عقد العزم على تدمير « السجم » لا على تقويته ، وكان مما يلائمه أكثر أن يترك « السجم » الذى يسيطر عليه

(١) انظر الفصل العشرين .

الجناح اليمينى قائما وهو يدرك ضعفه ضد الجيش والمشاعر الشعبية السائدة . وبمجرد أن صار ذلك واضحا أعلن الحزب الاشتراكى البولندى، بعد صراع داخلى مع المعجبين ببيلسودسكى فى صفوفه ، أنه يعارض النظام الجديد ، ودخل الانتخابات التالية فى ١٩٢٨ على أساس أنه من أحزاب المعارضة ، وعلى هذا الأساس استطاع أن يعقد حلفا مع الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى فى بولندا وأن يستعيد إلى صفوفه القسم الأكبر من الحزب الاشتراكى البولندى المستقل الذى كان قد انفصل عنه فى ١٩٢٢ بزعامة بولسلاو دروبنر لكى ينتهج سياسة أكثر صلابة . وبعد انتخابات ١٩٢٨ انتخب الزعيم الاشتراكى القديم دازينسكى «زعيما للمجلس» فى «السجم» ، وخلفه فى رياسة الحزب مجاهد قديم آخر هو هرمان دياماند (١٨٦١ — ١٩٣١) . وهناك مجاهد قديم آخر ، هو فيليكس بيرل (ولد ١٨٧١) ، كان قد توفى فى ١٩٢٧ . وقد أحرز الحزب بعد هذا التدعيم نجاحا كبيرا فى الانتخابات المحلية ، وكذلك فى انتخابات «السجم» وحصل — أما بمفرده أو متحالفا مع الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى و «العصبة اليهودية» — على أغلبية تتيح له السيطرة فى عدد من المدن . منها لودز ولوبلين وكذلك فيلنا . وكانت الأغلبية فى هذه المدينة الأخيرة بالتحالف مع حزب الفلاحين الشعبى ؛ كما حصل على رياسة «مجلس المدينة» فى وارسو .

بيد أن هذا النجاح لم ينقذ الحزب الاشتراكى البولندى من التعرض لضربة خطيرة عندما شرع بيلسودسكى ، بمعونة الجمهرة الرئيسية من الطبقات المالية والرأسمالية ، فى بناء تكتل لا حزبى يضم أنصاره السياسيين الخاصين به : وجاءت نتائج ١٩٢٨ لا تسمح لبيلسودسكى بتنفيذ التعديلات الدستورية التى يريدها — التى تنطوى على زيادة كبيرة فى سلطات رئيس الجمهورية على حساب «السجم» — حيث كان التعديل الدستورى يتطلب أغلبية الثلثين . إذ لم ينجح «تكتل» بيلسودسكى فى الحصول على أغلبية مطلقة إلا فى انتخابات ١٩٣٠ ، التى تعرض فيها مرشحو المعارضة لإخماد شديد ؛ وحتى عندئذ لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة . ولم يستطع بيلسودسكى فرض دستوره الجديد

عن طريق « السجم » بالأغلبية المطلوبة إلا فى ١٩٣٥ — وحتى عندئذ لم يتحقق ذلك إلا بخدعة برلمانية . بيد أنه نجح أخيراً فى تحقيق غرضه ، إلا أنه مات بعد نجاحه بأسابيع قليلة تاركا وراءه ما سمى « بنظام الكولونيلات » ليرث سلطته .

وقد كان نظام بيلسودسكى ، كما نما بعد ١٩٢٦ ، وأكثر من ذلك بعد ١٩٣٠ ، فى جوهره دكتاتورياً ، وإن كان قد سمح « للسجم » بالبقاء كصورة واحتفظ بمعظم الشكليات البرلمانية . وقد قام على مصدرين للقوة — النفوذ الضخم الذى كان يتمتع به بيلسودسكى نفسه ، والجيش الذى كان مخلصا له . وقد استطاع فى ١٩٢٦ القضاء على نفوذ دموفسكى والديموقراطيين الوطنيين ، باستثناء فى الجزء الذى كان بولندا البروسية ، وبعد ذلك أن يحطم « حزب بياست للفلاحين » اليمينى بزعامة ويتوس ، وأن يدفع زعيمه إلى المنفى . وبذلك قضى على قوة خصومه المحافظين وحمل كتلة أنصارهم على الانضمام إليه ، كما احتفظ أيضا بتأييد كثير من الوطنيين الذين كانوا يؤيدون أحزاب اليسار قبل ذلك . وبذلك استطاع أن يواجه خصومه بقوة حاسمة — الحزب الاشتراكى البولندى والشيوعيين والفلاحين الشعبيين وبعض الجماعات التى تنتمى لأقليات قومية ، منها اليهود . وفى البداية وقف بيلسودسكى وقفة قوية ضد نظام النازى فى ألمانيا — حتى إلى حد الاتصال بالفرنسيين لاقتراح القيام بحرب وقائية . ولم تظهر علامات الانحياز إلى جانب النازى إلا على يد خلفائه بين ١٩٣٦ و ١٩٣٨ . فلم يكن للدكتاتورية البولندية ، طول فترة زعامة بيلسودسكى ، صلات تربطها بالأيديولوجية النازية . فقد كانت تعطف على الطبقات الفقيرة أكثر مما تعطف على الأرستقراطيين المحافظين ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى حيال معارضتهم القوية . ولم تظهر علائم الاتصال الأيديولوجى بالنازية على خلفائه إلا بعد موته ؛ وقد وقعت هذه التطورات فى الثلاثينات بعد الفترة التى نعالجها فى المجلد الحالى .

الفصل العشرون

جمهورية فيمار

١٩٢٢ - ١٩٣١

بعد تمرد الشيوعيين الفاشل فى ١٩٢١ وما أعقب ذلك من اضطرابات داخل الحزب الشيوعى الألمانى وبين زعمائه والكومنترن ، هبط عدد أعضاء الحزب بسرعة إلى أقل من النصف ، وكان على زعامته الجديدة أن تبتكر سياسة جديدة تماما بتعليمات من المؤتمر الثالث للكومنترن . وقد أطلق على هذه السياسة الجديدة ، التى وضعت لتطبق فى جميع أنحاء العالم ، اسم مغرر تماما هو « الجبهة المتحدة » ، وثار نزاع على الفور حول معنى هذه العبارة . ووضعت تفرقة بين « الجبهة المتحدة من أعلى » ، التى تأخذ صورة المفاوضات بين زعماء الأحزاب الشيوعية والأحزاب الديموقراطية الاشتراكية أو النقابات للقيام بعمل موحد ، و « الجبهة المتحدة من أسفل » التى كان يقصد بها أن يقوم الشيوعيون بإثارة الجماهير فيما يتعلق بقضايا تهم الجمهرة الرئيسية من العمال بصورة مباشرة بطريقة ترغم زعماء الديموقراطيين الاشتراكيين والنقابات إما على تأييد مقترحات الشيوعيين أو تدفعهم إلى معارضة رغبات أتباعهم . واعتبر الأسلوبان مشروعين حتى نقطة معينة ، بشرط ألا تتساهل الأحزاب الشيوعية وهى تفعل ذلك للوصول إلى اتفاق مع أعدائها الديموقراطيين الاشتراكيين بل تصر على المفاوضة معهم بهدف عزلهم عن أنصارهم . وبهذه الروح دخل الكومنترن نفسه فى مفاوضات ، كما سنرى ، مع « الدولية الثانية » و « الدولية الثانية والنصف[1] » ، ولكنه انتهج فى المناقشات سياسة لا تساهل فيها مطلقا بحيث سرعان ما انهارت المفاوضات . وبالمثل طلب الحزب الشيوعى فى بريطانيا الانضمام إلى حزب العمال ،

---

(١) انظر الفصل الثانى والعشرين .

مع الاصرار بجلاء على أنه يحتفظ بالحق فى الاستمرار فى الدعوة لسياسته الخاصة إذا قبل — وطبعا لم يقبل . وفى ألمانيا أثير موضوع ما إذا كان ينبغى على الشيوعيين أن يكونوا مستعدين للاشتراك فى الحكومات الاشتراكية التى تتولى الحكم فى بعض الولايات الألمانية ؛ ولكن الاهتمام الرئيسى كان « بالجبهة المتحدة من أسفل » — وبخاصة بمحاولة كسب تأييد فى النقابات وفى « لجان المصانع » التى أنشئت بقانون فى ١٩١٩ وذلك بالدعوة إلى العمل من أجل الحصول على أجور وشروط عمل أفضل ، بأمل أن حدوث صراعات حامية مباشرة مع أصحاب الأعمال قد يساعد فى تحويل الجماهير إلى حالة ذهنية ثورية أكثر . وكانت هناك خلافات فى الرأى بين الشيوعيين الألمان حول الأساليب التى تتبع فيما يتعلق « بالجبهة المتحدة » . فكانت هناك جماعة يسارية على رأسها روث فيشر (ولد ١٨٩٥) تخشى أن اتباع سياسة « الجبهة المتحدة من أعلى » ، أو حتى قبول التفاهم أكثر مما ينبغى فى تنفيذ سياسة « الجبهة المتحدة من أسفل » ، قد تكون نتيجته أن يجد الحزب الشيوعى نفسه ، بدلا من الاستيلاء على جمهرة صفوف الديموقراطيين الاشتراكيين والنقابيين ، وقد استطاع خصومه إغراء أعضائه والاستيلاء عليهم . ولكن معظم الزعماء الشيوعيين انكروا أن ذلك يعد خطرا حقيقيا ، ودافعوا عن السياسة الجديدة على أساس أنها سياسة سليمة بالنظر لضعف الحزب نسبيا بعد كوارث ١٩٢١ .

وتقوم سياسة « الجبهة المتحدة » بأكملها طبعا على إدراك من جانب الكومنترن لأن الأمل فى الثورة البروليتارية المباشرة فى معظم أوروبا لم يعد له وجود بعد نكسات ١٩٢١ . والواقع أن المؤتمر الرابع للكومنترن ، الذى عقد فى نوفمبر وديسمبر ١٩٢٢ ، تردد الحديث فيه كثيرا حول « الهجوم المضاد الرأسمالى » الذى بدأ فى معظم أنحاء العالم ، وحول ضرورة تجنب أى نوع من النزعة إلى القيام بانقلابات فى الظروف السيئة القائمة . وكان زعماء الكومنترن لايزالون مقتنعين بأن فرصة العمل الثورى ستعود قبل مضى وقت طويل . فلم يكونوا قد تخلوا بأى حال من الأحوال عن الاعتقاد بأن الرأسمالية تقترب من

« أزمتها الأخيرة » وأن الانهيار الاقتصادى الوشيك للرأسمالية سرعان ماسيعيد الظروف التى يتطلبها التقدم الثورى من جديد ، الذى كانوا يتوقعون أيضا أن ألمانيا ستحتل مركز الصدارة فيه . ولكنهم اعترفوا بأن « الثورة » أصبحت مؤقتا مطلبا غير عملى ؛ ومن ثم فإن مهمة الشيوعيين هى الإعداد لها بدعم نفوذهم على الطبقة العاملة عن طريق المشاركة فى الصراعات اليومية لتحسين وضعها فى ظل الرسمالية أو الدفاع عنه . هذا هو معنى سياسة « الجبهة المتحدة » التى طلب إلى الأحزاب الشيوعية اتباعها فى مؤتمر الكومنترن فى ١٩٢٢ .

وكان أول ثمرات تطبيق السياســة الجديدة هو ما حدث فى إضراب عمال السكك الحديدية الألمان فى ١٩٢٢ ، الذى تجلت فيه سياسة « الجبهة المتحدة من أسفل » ، والمظاهرات التى أعقبت اغتيال وولتر راتناو فى يونيه من ذلك العام. وكان الديموقراطيون الاشتراكيون قد انضموا إلى الوزارة الائتلافية برئاسة جوزيف ويرث ، من الوسط الكاثوليكى ، فى اكتوبر ١٩٢١ ؛ وفى عهد هذه الوزارة صدر عدد من مراسيم الطوارىء لحماية النظام والقانون فى يونيه فى العام التالى . وبعد اغتيال راتناو حل محل هذه المراسيم « قانون حماية الجمهورية » . وقامت مظاهرات ضخمة «من أجل الجمهورية» ، موجهة ضد الرجعيين الملكيين ، وانضم الشيوعيون ، مع البورجوازيين الجمهوريين ، إلى هذه المظاهرات؛ ولكنهم تلقوا عندئذ تحذيرا رسميا من الكومنترن ضد أن يجعلوا من أنفسهم رمزا للدفاع عن جمهورية ويمار البورجوازية ، على أساس أن مثل هذا التراجع لا يقع فى نطاق أى تفسير مقبول لما تعنيه عبارة « الجبهة المتحدة » . وعندئذ انسحبوا وركزوا اهتمامهم الرئيسى على الصراع الاقتصادى اليومى وعلى تقوية نفوذهم على « لجان المصانع » . وعدل نهائيا عن سياسة إحداث انشقاق فى الحركة النقابية بإنشاء نقابات شيوعية منافسة ، ولم يعد يسمح بقيام نقابات منفصلة إلا عندما لا يكون هناك سبيل آخر بعد طرد الشيوعيين من « النقابات الحرة » . وعندما جاء موعد انعقاد مؤتمر الكومنترن الرابع فى نوفمبر ١٩٢٢ كان فى استطاعة الحزب

الشيوعى الألمانى أن يقدم كشف حساب يهنأ عليه بما تحقق من تقدم كبير على هذه الأسس .

وعند هذه النقطة سقطت وزارة ويرث وحلت محلها وزارة يمينية على رأسها ويلهلم كونو ، من حزب الشعب ، بدون إشتراك الاشتراكيين . وفى يناير ١٩٢٣ وافق الحزب الشيوعى الألمانى فى مؤتمر ليبزج على القيام بعمل مشترك مع الاشتراكيين برغم المعارضة اليسارية التى كان على رأسها روث فيشر وفوركادى ماسلو (١٨٩١ — ١٩٤١) وارنست تايلمان (١٨٨٦ — ١٩٤٤) . وعند هذه النقطة زحف الفرنسيون ، بدون تأييد من بريطانيا ، على الروهر ، على أساس أن ألمانيا لم تنفذ التزاماتها فيما يتعلق بالتعويضات بمقتضى معاهدة فرساى ؛ وبدأ الصراع الكبير الذى أثاره الاحتلال . فقام معدنو الروهر باضراب فى ٢٣ يناير ، وبعد ذلك بأسبوع تولى الفرنسيون السيطرة على السكك الحديدية فى المناطق المحتلة . وبدأت حركة عامة للمقاومة السلبية بين سكان الروهر ، وسرعان ما حظيت بتأييد الحكومة الألمانية ، التى تعهدت بدفع نفقات المقاومة .

وليس هنا مكان القصة الكاملة لصراع الروهر ١٩٢٣ — ١٩٢٤ . فان ما يهمنا هنا ليس أحداث الصراع فى ذاتها ، بل آثارها فى الموقف الداخلى لألمانيا ككل. فقد دخل الفرنسيون والبلجيكيون الروهر لأنهما اتهما الألمان بنقض التزاماتهم عمداً فيما يتعلق بدفعات التعويض ، وادعيتا حق الاستيلاء على الروهر كرهينة حتى تنفذ ألمانيا التزاماتها بمقتضى المعاهدة . ورد الألمان بأنه من المستحيل عليهم مواجهة المطالب غير المعقولة المفروضة عليهم - ولكن مما لا شك فيه أن ألمانيا كانت فيها قوى كبيرة تقف موقف العداء من سياسة « تنفيذ الالتزامات » بأكملها وتفعل ما فى وسعها لتعطيل الأقساط التى كان من الممكن دفعها . وكانت نتيجة غزو الروهر المعروفة طبعاً هى جعل تنفيذ الالتزامات أصعب ، على الأقل إلا إذا كان السكان ، عمالا وأصحاب أعمال معاً ، على استعداد للتعاون تماماً مع القوات المحتلة ؛ وحتى إذا كان الأمر كذلك واستطاع الفرنسيون الاستيلاء على

ما يريدون من إنتاج المنطقة وحله معهم ، فان فقدان فحم الروهر وصلبه كان سيؤدى إلى أزمة اقتصادية حادة فى ألمانيا ككل . بيد أنه لم يكن من المحتمل مطلقا أن السكان سيكونون على استعداد تام للتعاون مع سلطات الاحتلال ، التى كان يغلب أن تواجه معارضة مريرة من جانب العمال فى صناعات الروهر ومن العناصر الوطنية التى تعادى سياسة تنفيذ الالتزامات ؛ والواقع أن هذين الفريقين، برغم عدائهما الشديد لبعضهما ، تضافروا فى حركة مقاومة مشتركة ، زادها حدة أن الفرنسيين بذلوا جهودا فى استخدام الاحتلال كوسيلة لتشجيع الحركات الانفصالية التى يقصد بها إنشاء دول جديده منفصلة عن بقية ألمانيا نهائيا . وقد أثار نشاط هذه الحركات ، التى كان على رأسها عملاء لاقيمة لهم قاموا بتأييد الفرنسيين ، مشاعر شديدة ، لا فى الروهر وحده بل وفى أجزاء أخرى من ألمانيا ، وساعدت على إرغام الحكومة الألمانية على تأييد المقاومة تأييدا كاملا، وكان هذا التأييد ، الذى ينطوى على إنفاق مبالغ كبيرة جدا فى مساعدة العمال الذين رفضوا العمل للفرنسيين ، أو الذين أغلقت مصانعهم ، وكذلك فى تعويض أصحاب الأعمال الذين لحقهم ضرر ، بالإضافة إلى شراء المواد من الخارج لتحل محل منتجات الروهر لاستخدامها فى بقية ألمانيا ، عملية لا يمكن المضى فيها إلا بإصدار كميات هائلة من العملة الورقية . وكان الرايخ الألمانى قد أخذ يسقط فى القيمة بسبب التضخم قبـــل أن يبدأ احتلال الروهر ؛ وعندما أضيف ضغط الاحتلال تحول التضخم بسرعة إلى كارثة ، إلى أن فقدت العملة - قبل أن ينتهى الصراع بمدة - كل قدرتهـا الشرائية تقريبا فى الداخل وفى التبادل الخارجى . وحدثت مضاربات ضخمة ضد المارك عجلت كثيرا بالتدهور ؛ الأمر الذى كانت له نتائج فظيعة بالنسبة للعمال ، وأكثر من ذلك ، بالنسبة لتلك الفئات من الطبقات الوسطى الألمانية التى تعتمد على دخول ثابتة نسبيا . فقد هبطت القوة الشرائية للأجور والمرتبات فى صورة كارثة ، ومحيت تقريبا الدخول من المتوفرات والمعاشات وكل صور رأس المال المحددة قيمتها بالمال . وفى مقابل ذلك استفاد جميع المدينين ؛ إذ صار يمكن دفع الديون بدون تكاليف تقريبا ،

بحيث أن المشروعات الرأسمالية التى قام تمويلها على قروض أو على صكوك سندية تخلصت من ديونها وأصبحت تملك الأصول الرأسمالية التى كانت قدحصلت عليها بمال مقترض . وحدث انقلاب فى توزيع الملكية والدخل على حساب الاجراء وأصحاب المعاشات ، وصغار المستثمرين الذين يستغلون أموالهم بفائدة ثابتة ؛ وأدى خراب قطاع كبير من الطبقات الوسطى إلى اثارة مشاعر ثورية ، ليس بين العمال الذين يؤيدون الأحزاب الاشتراكية فحسب ، بل أيضا بين ألد خصومهم.

والواقع أن صراع الروهر قذف بألمانيا فى موقف ثورى على جهتين . فمن ناحية دفع الفقر المدقع ، مع هبوط مستوى المعيشة ، كثيرين إلى صفوف الحزب الشيوعى ، الذى كان يريد قلب جمهورية ويمار وإقامة دكتاتورية البروليتاريا على النمط الروسى ؛ ومن الناحية الأخرى قوى ساعد العناصر المضادة للثورة ، التى كانت تريد إسقاط الجمهورية وإعادة الحكم العسكرى وإقامة دكتاتورية « اليمين » ، وتشجعت على الاعتقاد بأن نظام ويمار الكريه على وشك السقوط . وكان الجيش النظامى للجمهورية قد حصن نفسه فى وضع يتمتع فيه باستقلال كبير عن السلطة المدنية ، ولا يمكن الاعتماد عليه فى الدفاع عن الجمهورية ضد محاولات الثورة المضادة أكثر مما كان الحال فى ١٩٢٠ . وكان قد أنشأ أيضاً ، مخالفاً لشروط معاهدة فرساى ، عدداً من الوحدات المسلحة غير المرخصة عرفت باسم « الجيش الأسود » ؛ وكان إمكان الاعتماد أقل حتى من ذلك فى الدفاع عن الجمهورية على « الفرق الحرة » العديدة التى ظلت قائمة وانضم إليها مجندون جدد كثيرون كلما ساءت الظروف الاقتصادية فى ألمانيا . وأخيراً كان هناك البافاريون يطالبون باستقلال ذاتى واسع داخل الرايخ الفدرالى ويحتفظون بقوات مسلحة مضادة للثورة خاصة بهم ولهم كذلك ارتباطات وثيقة بقوات « الجيش النظامى » المحلية و « الفرق الحرة » ، وكذلك باتباع هتلر من النازيين — الذين كانوا فى ذلك الوقت ما زالوا مقتصرين على بافاريا — والذين كانوا يطالبون بالزحف على برلين لقلب جمهورية ويمـــار ويأملون فى الحصول على تعاون الحكومة البافارية و « الجيش النظامى » المحلى فى بافاريا فى هذه المغامرة .

وهكذا كان هناك فى ألمانيـا ١٩٢٣ متآمرون ثوريون من اليمين المتطرف ومن اليسار المتطرف على السواء ، وكان الطرفان على استعداد كامل للهجوم على بعضهما ، ومع ذلك فإنهم كانوا أيضاً يقفون فى معارضة الفرنسيين والبلجيكيين وأولئك الذين أيدوا الحركات الانفصالية ، خوفاً أو لمصلحة ، وعاونوا القوات المحتلة . وكان الموقف الناتج معقداً للغاية . فقد كانت حكومة الرايخ فى يد ائتلاف يمينى يرأسه كونو ، الذى يمثل المصالح الرأسمالية التى استفادت من التضخم ، ولم يحاول العمل على إيقافه . وكان الاشتراكيون ، وقد اتحد معظمهم فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى بعد أن عاد إليه المستقلون غير الشيوعيين — باستثناء مجموعة صغيرة على رأسها جورج ليدبيور — فى سبتمبر ١٩٢٢ ، خارج وزارة كونو ويعارضونها فى معظم المسائل ، ولكنهم مضطرون للدفاع عن الجمهورية ويعادون كلا من المعسكرين الثوريين ، اللذين كانا يتقدمان على السواء على حساب الحزب الديموقراطى الاشتراكى .

وتدهورت الحـالة الاقتصادية للعمال — بل والشعب كله باستثناء أولئك الذين استفادوا بالتضخم المتزايد — طوال الربيع والصيف فى ١٩٢٣ بسرعة وبلا توقف ، إلى أن بلغت فى أوائل أغسطس حداً صار من الواضح معه أن الحكومة الألمانية لم تعد فى وضع يسمح بالاستمرار أكثر من ذلك فى مواجهة نفقات المقاومة السلبية للسلطات المحتلة فى الروهر . إذ كان من الواضح أن أى إصدار للعملة الورقية بعد ذلك لم يعد له جدوى بعد أن فقدت كل قوتها الشرائية إلى درجة أنه كلما زادت النقود قلت الكمية التى يمكن شراؤها بالعملة المتداولة . وصار من الضرورى قطع المقاومة والوصول إلى تسوية ، إلا إذا أريد تحلل الرايخ كله فى فوضى ، والحصول على مساعدة أجنبية لإيقاف الاقتصاد الألمانى على قدميه ثانية . وفى هذه الأزمة تغيرت وزارة كونو وحل محلها « ائتلاف عظيم » جديد على رأسه جوستاف شترسمان من حزب الشعب ، وأحد ممثلى المصالح الرأسمالية أيضاً ، مع اشتراك الاشتراكيين على أساس أنه كان من الضرورى تجمع كل القوى المتاحة للدفاع عن الدولة . وفى ذلك الوقت كانت الطبقة الرأسمالية

قد حصلت على كل المكاسب التى يمكن الحصول عليها من إلغاء ديونها وصارت على استعداد للتعاون فى الإجراءات التى يقصد بها وضع حد للتضخم . واقتنع شترسمان نفسه بضرورة الوصول إلى اتفاق مع الفرنسيين والاستعانة بالولايات المتحدة وبريطانيا لحمل فرنسا على الاتفاق ولمساعدة ألمانيا فى الميدان المالى ؛ وأدرك أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت ألمانيا على استعداد ، وهى تطالب بإعادة النظر فى الالتزامات المفروضة عليها بمقتضى معاهدة فرساى ، لانتهاج سياسة « تنفيذ الالتزامات » وبذل مجهود حقيقى فى تنفيذ ما يمكن تنفيذه عملياً من بنوده . وبناء على ذلك أعلنت حكومة شترسمان فى ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ انتهاء المقاومة السلبية فى الروهر ، وشرعت تعمل بمعونة هالمار شاخت ، كرئيس « لبنك الرايخ » ، على ابتكار وسائل إصدار عملة جديدة ثابتة تحل محل المارك الذى لم تعد له قيمة ، وعلى إقناع حكومات الحلفاء والحكومة الأمريكية للقيام باستقصاء حالة ألمانيا وقدرتها على دفع تعويضات والإجراءات الضرورية ليكون هذا الدفع ممكنا ، وانبثق عن هذه التطورات ، أول كل شىء ، إصدار عملة ورقية جديدة مؤقتة اسمها « رنتنمارك » والمفروض أنها تعتمد على ارتهان على الأصول الرأسمالية الحقيقية فى النظام الاقتصادى الألمانى ، ولكن الحقيقة أنه لم يكن لها أى أساس مطلقا سوى إيقاف أى إصدار جديد للمارك الورق الذى لم تعد له قيمة مطلقا وانقطاع الائتمان المصرفى على أساس العملة القديمة . وثانيا ، أدت مفاوضات شترسمان فى لندن والولايات المتحدة إلى تعيين « لجنة داوز » ، برئاسة أمريكية ؛ وشرعت تدرس قدرة ألمانيا على الدفع وتعد مقترحات تؤدى إلى تثبيت العملة الألمانية على أسس تمحو آثار المارك القديم من الوجود .

وكان هناك احتمال دائم لقيام ثورة فى ألمانيا طوال شهور الصراع فى الروهر : إما من اليمين أو من اليسار ؛ ولم يحل دون ذلك سوى أن القوتين الثوريتين المتنافستين كانت أغراضهما متعارضة تماما ومن ثم قضت كل منهما على آثار الأخرى . وكان الشيوعيون الألمان يتبعون كما رأينا سياسة حريصة بعد هزيمتهم فى ١٩٢١ حاولوا بواسطتها ، تحت شعار « الجبهة المتحدة » ، أن يجتذبوا أنصار

الديموقراطيين الاشتراكيين ؛ وصارت علاقاتهم أقل عداء بعناصر الجناح اليسارى فى كل من « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » و « الديموقراطيين الاشتراكيين المستقلين » ، ومع الجناح اليسارى «للحزب الديموقراطى الاشتراكى» الجديد ، بعد اتحادهما فيه . وكان هـذا العنصر أقوى ما يكون فى ساكسونيا وتورينجيا ؛ وقد قامت فى كلهما حكومة يسودها الاشتراكيون اليساريون فى ١٩٢٣ ، وحدث بينهما وبين حكومة الرايخ نزاع خطير . وأثير موضوع ما إذا كان ينبغى على الشيوعيين ، لتقوية هاتين الحكومتين فى مقاومتهما ضد حكومة الرايخ و « الجيش النظامى » ، أن ينضموا إليهما ويقبلوا مناصب وزارية . وقد حبذ بعض الشيوعيين ذلك على أساس أنه يتفق مع شعار « الجبهة المتحدة » ، فى حين ندد الجناح اليسارى الشيوعى به على أساس أنه ينطوى على خيـانة للمبادىء الشيوعية بالائتلاف مع « الخونة الاجتماعيين » الذين التزموا بالدفاع عن جمهورية ويمار . فضـلا عن أنه أثير موضوع هل بلغت ألمانيا ثانية موقفا ثوريا ، مع انتشار الفوضى والشقاء الناجمين عن احتلال الروهر ، بحيث أصبح يتعين على الشيوعيين أن يعودوا فورا إلى سياسة « الثورة » بمحاولة استخدام القلق العام فرصة لإقامة دكتاتورية بروليتارية ، برغم أن معظم الشيوعيين كانوا يدركون أن نجاح مثل هذه المحاولة مشكوك فيه جـدا ، وأن كثيرين رأوا أن نتائجها قد تثير ثورة مضادة ناجحة من جانب اليمين .

وفى هذه الظروف استشار الشيوعيون الألمـان موسكو طبعا بطلب مشورة الكومنترن . ولـكنهم وجدوا أن الـكومنترن أيضا كان مترددا فى تحديد الطريق الذى ينبغى اتباعه . وذهب هينريخ براندلر (١٨٨١ — ؟) ، الذى كان الزعيم الشيوعى الألمانى ، الى موسكو للتشاور ، وبقى هناك عدة شهور والـكومنترن يحاول أن يقر على رأى . ولم يكن فى وسع بقية الزعماء الشيوعيين الألمـان فى غيبته ، وهم غير متأكدين من طريقهم فى المستقبل ، أن يقوموا بالإعداد نهائيا لتمرد ثورى ولا أن يقرروا عدم الإعداد ؛ وعندما عاد راندلر أخيرا الى ألمانيا فى أكتوبر ١٩٢٣ كان الحزب لا يزال يتجادل فى الموضوع ، ولـكن كانت لديه

أوامر بأنه يجب القيام بالمحاولة . وفى هـذه الأثناء كان الزعماء فى ألمانيا قد انتهوا الى الانضمام الى حكومة ساكسونيا وثورينجيا اللتين كانتا معرضتين للإسقاط بالقوة المسلحة بواسطة فرق من «الجيش النظامى» ؛ وصار براندلر عندما عاد عضوا فى وزارة ساكسونيا بعد إعادة تأليفها . وعندئذ قررت حكومة الرايخ عزل حكومة ساكسونيا ووضع ساكسونيا تحت «حاكم مدنى» يعينه الرايخ . وأرسلت وحدات من الجيش النظامى لاحتلال البلاد لتنفيذ هـذه السياسة . ووجدت حكومة ساكسونيا أنها أضعف من أن تقاوم هذا الغزو العسكرى ، وأذعنت لأمر العزل ؛ وسرعان مالحق نفس المصير بحكومة تورينجيا ؛ وكان الشيوعيون قد بدأوا أخيرا استعداداتهم بنشاط للثورة فى أجزاء أخرى من ألمانيا ، ولـكن اعتمادهم فى التأييد الأساسى كان على ساكسونيا وتورينجيا ؛ وقد رأوا أن الأحداث الأخيرة قضت على كل أمل فى النجاح فأعلنوا فى آخر لحظة العدول عن التمرد ، بيد أن تعليمات العدول لم تصل إلى هامبورج فى الوقت المناسب ؛ وقام هناك بضع مئات من الشيوعيين واستولوا على وسط المدينة ، ولـكن بدون تأييد من الجماهير ، وسرعان ما سحقت حركتهم . أما فى الأماكن الأخرى فلم يقع التمرد ؛ ولـكن العدول عنه لم يحل دون اعتقال كثير من الشيوعيين وحبسهم ، أو من تحريم الحزب الشيوعى ودفعه إلى الأقبية .

وفى الوقت الذى وقعت فيه هذه الأحداث فى شمال ألمانيا ووسطها ، كانت هناك ثورة من نوع آخر تقبلور فى بافاريا ، حيث كانت الحكومة اليمينية التى على رأسها فون كار فى نزاع شديد مع حكومة الرايخ فعلا قبل أن يتولى شترسمان رئاسة الوزارة . وغضب البافاريون غضبا شديدا لدخول الاشتراكيين فى وزارة شترسمان ، وكان هناك حديث كثير حول الزحف على برلين للقضاء على جمهورية ويمار ، عن طريق تورينجيا وساكسونيا . وكان البافاريون على اتصال باليمين المتطرف فى برلين ، بزعامة الأميرال فون تيربيتز ، وكان الأمل يراودهم فى أن وحدات الجيش النظامى فى بافاريا ، بقيادة الجنرال فون لوسو ، ستنضم إليهم ؛ ولـكن قرار القيام بالعمليات الحربية فعلا ضد الجمهورية أجل . ولـكن

فى ٢٦ سبتمبر أعلنت الحكومة البافارية حالة طوارىء ، ومنحت رئيس وزرائها فون كار سلطات دكتاتورية . ورد شترسمان ، تحت ضغط جنرالات الجيش النظامى ، بوضع السلطات التنفيذية الكاملة فى يدى وزير الحربية ، الذى فوض هذه السلطات إلى قائد الجيش النظامى الجنرال فون سيكت . وكان من نتيجة ذلك أن صار الدكتاتور البافارى رسميا خاضعا لفون سيكت . وعندئذ أثير موضوع هل يذعن البافاريون لذلك وهل سيعمل الجيش النظامى فى بافاريا مع فون سيكت أم مع فون كار .

وفى هذه الأثناء كانت الجماعة التى حول هتلر ، التى ألف منها الحزب الاشتراكى الوطنى « النازى » فى ميونيخ سنة ١٩٢١ ، مستمرة فى الدعوة إلى القيام بحرب مفتوحة ضد برلين ونجحت فى ضم جنرال لودندورف إليها ؛ ولكن هذه الجماعة لم تكن من القوة بحيث تعمل بمفردها مطلقا . فكانت فى حاجة إلى تأييد فون كار وإلى حياد قوات الجيش النظامى الذى تحت أمرة فون لوسو — إن لم يكن مساعدته الإيجابية . وعند هذه النقطة قرر جنرال لوسو عدم الخضوع لفون سيكت ووضع نفسه تحت أمرة فون كار ؛ وفى ٢٢ أكتوبر تولى دكتاتور بافاريا أمر « الجيش النظامى فى بافاريا » بوصفه نائبا مؤقتا عن الشعب الألمانى » ، متحديا بذلك حكومة الرايخ علنا ومهددا بالحرب الأهلية . وكانت هذه هى النقطة التى سمح شترسمان عندها لفون سيكت ، وهو يهدف إلى مراضاة اليمين والحيلولة فى نفس الوقت دون نجاح اليمين المتطرف فى قلب الجمهورية ، بالعمل ضد حكومتى ساكسونيا وتورينجيا ، اللتين صار لزاما عليهما أن تقررا فورا أما المقاومة المسلحة أو الإذعان . ورفض براندلر ، وكان عضوا فى حكومة ساكسونيا ، أن يتحمل مسئوليته النصح بالمقاومة إلا إذا تعهد الديموقراطيون الاشتراكيون بالتأييد الكامل ؛ وقرر الديموقراطيون الاشتراكيون ، وهم يدركون أنهم لا يستطيعون الاعتماد على تأييد الكتلة الرئيسية من الحزب الديموقراطى الاشتراكى خارج ساكسونيا وتورينجيا ، عدم الالتجاء إلى المقاومة

المسلحة ، وبذلك أتاحوا للشيوعيين فرصة إلقاء اللوم فى العدول عن التمرد المنتظر على عاتقهم . ولكن برغم أن اشتراكيي ساكسونيا وتورينجيا أذعنوا هكذا للعزل على يد الجيش النظامى ، فإن خلعهم جعل مركز الاشتراكيين فى وزارة شترسمان غير ممكن فى النهاية . فلم تكن هناك سلطة دستورية لطرد حكومتى ساكسونيا وتورينجيا ، الذى تم على يد الجيش النظامى بواسطة السلطات الخاصة التى منحت له . والواقع أن منح هذه السلطات كان قد جعل فعلا مركز الاشتراكيين فى الوزارة عديم القيمه تماما . وعند استقالتهم ألف شترسمان على الفور حكومة رايخ جديدة تعتمد كلية على تأييد أحزاب اليمين البورجوازى .

وقد خففت هذه الأحداث طبعا من حدة التوتر بين بافاريا والرايخ . بيد أنه كانت هناك عناصر قوية فى بافاريا غير مستعدة للتوقف عن القيام بمحاولة قلب جمهورية ويمار نهائيا ووضع حد لسياسة « تنفيذ الالتزامات » التى انتهجها شترسمان فيما يتعلق بمعاهدة فرساى للوصول إلى اتفاق مع الحلفاء وأمريكا . واستمر هتلر ولودندورف ، وقد ظل الأمل يراودهما فى ضم كاروفون لوسو إليهما ، فى استعداداتهما ، بالتشاور مع المتطرفين فى شمال ألمانيا ؛ وأخيرا تقرر القيام بتمرد فى ميونيخ فى ٨ نوفمبر — ليس ضد فون كار ، بل لإرغامه على الانضمام إليهما . وفى هذا المساء قامت جماعة كبيرة من النازيين بزعامة هتلر بالدخول عنوة فى قاعة كان فون كار يلقى فيها خطابا واعتقلوه هو وفون لوسو ، وطلبوا إليهما الانضمام إلى الزحف المزمع القيام به على برلين . وتظاهر فون كار وفون لوسو ، تحت الضغط ، بالموافقة وأعلن تأليف حكومة جديدة للرايخ على رأسها هتلر كمستشار للرايخ ولودندورف كقائد أعلى للهجوم على برلين . أما فون لوسو فقد أزمع تعيينه وزيرا للجيش : ويظل فون كار دكتاتورا لبافاريا .

بيد أن فون كار وفون لوسو لم تكن لديهما أية نية فى تنفيذ هذا الاتفاق . وكانا قد عقدا العزم فعلا على الاتفاق مع الرايخ ، وفى صبيحة اليوم التالى أطلقا الشرطة ووحدات الجيش النظامى فى بافاريا ضد النازيين ومؤيديهم من الوطنيين

المتطرفين ، وقضى بسهولة على مقاومتهم . وحاول النازيون أن يردوا بمظاهرة جماهيرية ، ولكن الشرطة أطلقت النار على المتظاهرين وفرقتهم . وألقى القبض على هتلر وبعض النازيين الآخرين وحكم عليهم بالاعتقال مدداً قصيرة فى القلعة . وأطلق سراح لودندورف دون أية عقوبة ، وطبعاً لم توقع أية عقوبة على فون كار وفون لوسو لرفضهما السابق للانصياع لسلطة الرايخ . وهكذا قامت النازية بأول محاولة غير ناجحة لها فى سبيل الاستيلاء على السلطة بالعنف ، ودفع الفشل هتلر إلى أن يعقد النية على إيجاد وسيلة ، وهو يعيد تنظيم قواته ، للوصول إلى الحكم بحيث تكون الأوضاع القانونية فى جانبه .

وفى هذه الأثناء كان الفرنسيون ، وهم يحتلون الروهر ، يبذلون ما فى وسعهم لتشجيع الحركات الانفصالية فى الأجزاء التى تحت سيطرتهم من ألمانيا . وأقيمت حكومات انفصالية محلية ، تحميها القوات الفرنسية والبلجيكية ، ولكنها لم تستطع أن تمارس أى سلطة . وفى نوفمبر رخصت الحكومة الألمانية كما رأينا بإصدار عملة جديدة « الرنتنمارك » ، كخطوة نحو التثبيت ، وفى ديسمبر عينت « لجنة داوز » ، بضغط من البريطانيين والأمريكيين ، للنظر فى القدرة الحقيقية لدى ألمانيا على الدفع . وفى نفس الشهر حل ويلهلم ماركس ، من الجناح اليمينى من « حزب الوسط » ، محل شترسمان كمستشار ، ولكن شترسمان ، الذى أصبح وزيراً للخارجية ملتزما بسياسة « تنفيذ » بنود معاهدة فرساى ، فى حدود ما كان التنفيذ ممكنا ، ظل المسير الرئيسى لسياسة ألمانيا الخارجية ، ويعمل على اتصال وثيق مع شاخت فيما يتعلق بالشئون المالية . وقدمت « لجنة داوز » تقريرها فى أبريل ١٩٢٤ ، وبعد مفاوضات طويلة وقع فى ٩ أغسطس « اتفاق داوز » الذى يحدد مدفوعات ألمانيا فى التعويضات . وعندئذ بدأ الفرنسيون والبلجيكيون فى آخر الأمر يجلون عن المناطق المحتلة ، وتم الجلاء فى نوفمبر ، واتجهت ألمانيا بمساعدة القرض الكبير الذى حصلت عليه بمقتضى اتفاق داوز ، إلى مهام التعمير الاقتصادى على أساس رأسمالى تقبله حكومات الحلفاء ، التى كانت لا تزال الآمال الكبرى

تراودها فى الحصول على تعويضات برغم الضرر الذى لحق الاقتصاد الألمانى نتيجة الصراع فى الروهر .

وقد شغل كل من المؤتمرين الرابع والخامس للكومنترن ، اللذين عقدا فى ١٩٢٢ و ١٩٢٤ ، إلى حد كبير بالاتهامات المتبادلة فيما يتصل بكوارث ١٩٢١ وأكتوبر ١٩٢٣ . وفى كلا المؤتمرين ألقى اللوم الأساسى على عاتق رجلين — براندلر وكارل راديك ، وكان الأول زعيم الحزب الشيوعى الألمانى فى وقت صراع الروهر والثانى المستشار الأول للكومنترن فى شئون هذا الحزب فى ذلك الوقت . وكانت الاتهامات التى وجهها زعماء الحزب الجـــدد إلى سابقيهم أولا أن دخول الشيوعيين فى حكومة ساكسونيا الديموقراطية الاشتراكية لليسارية ، التى كان على رأسها زيجنر ، كان غلطة كبرى — وكذلك فى تورينجيا ، وثانيا أن التمرد كان من الممكن أن ينجح لو أعد له بصورة أفضل ، وكذلك أنه كان من الأفضل القيام بالتمرد وللفشل بدلا من التراجع بجبن فى اللحظة الحاسمة . واتفق براندلر ، فى دفاعه عن نفسه ، تماما مع القائلين بأن الاستعدادات كانت سيئة تماما ، ولكنه أشار إلى أنه استدعى الى موسكو وأبقى فيها إبان أكثر شهرين حرجا بينما الكومنترن يتناقش فى السياسة التى تتبع : بحيث أنه لم يعد إلى ألمانيا إلا بعد أن فاتت فعلا فرصة الاستعداد ، ووجد نفسه حيال موقف لا يمكن أن ينتهى فيه التمرد إلا إلى هزيمة فاجعة . وفيما يتعلق بدخوله فى وزارة ساكسونيا ، كانت التهمة أنه فعل ذلك دون أن يفرض أيا من الشروط التى لا يبرر الدخول سواها . وقد كانت هناك قبل ذلك إشارات كثيرة ، فيما يتصل بالمناقشات حول أساليب « الجبهة المتحدة » ، إلى إمكان اشتراك الشيوعيين فى « حكومات العمال » التى لم تبلغ مرتبة « دكتاتورية البروليتاريا » الكاملة ، وعرضت عدة تعريفات مختلفة لما تعنيه عبارة « حكومات العمال » . وقال زينوفيف وغيره ، بعد الأحداث نفسها ، إن مثل هذه الحكومة لا بد أن تكون متميزة تماما عن مجرد الائتلاف الشيوعى الديموقراطى الاشتراكى داخل إطار الديموقراطية البورجوازية . وذهب إلى أنه يجب أن تقوم مثل هذه الحكومة على أساس نبذ الدولة البورجوازية ؛ حكومة

يسيطر عليها الشيوعيون وتطرد من البداية الموظفين المدنيين البورجوازيين وتكون على استعداد للدفاع عن نفسها ضد الهجوم البورجوازى — بما فى ذلك هجوم زعماء الحزب الديموقراطى الاشتراكى ، الذى اعتبره مجرد أداة فى يد البورجوازية . والواقع أن هذه الحكومة يجب أن تكون ، من وجهة نظر زينوفيف — التى أيده فيها الكومنترن ، حكومة شيوعية فى كل شىء عدا الاسم. ومن الجلى أن حكومتى ساكسونيا وتورينجيا الديموقراطيتين الاشتراكيتين اليساريتين لما تكونا كذلك قط : كما أن دخول وزيرين شيوعيين فيهما لم يغير من طابعهما أى تغيير جوهرى . وورد براندلر بأنه عندما عاد إلى ألمانيا فى أكتوبر كان ما بدا ضروريا هو شد أزر ساكسونيا فى مقاومتها لقلب حكومة زيجنر على يد القوات المسلحة لحكومة الرايخ ، وأنه بمجرد أن أتيح له الوقت لتقدير الموقف تبين أنه ليس هناك أى أمل فى نجاح ثورة شيوعية عامة فى ألمانيا بسبب عدم الاستعداد . وقال إنه كان قد وجد ، حتى فى ساكسونيا ، اعتقادا منتشرا على نطاق واسع بأن تحركات قوات الرايخ فى البلاد لم تكن موجهة ضد الحكومات الاشتراكية ، بل ضد البافاريين القائمين بالثورة المضادة والذين كانوا يعدون العدة للقيام بانقلاب ضد الجمهورية ويهددون بالزحف على ساكسونيا وتورينجيا فى طريقهم إلى برلين . وذهب براندلر إلى أن هذا الاعتقاد السائد كان مسئولا إلى حد كبير عن عدم الإعداد للمقاومة المسلحة للجيش النظامى عندما هدد بالزحف . كما وجه براندلر نقدا شديدا ، إيماء وليس صراحة ، إلى زعامة الكومنترن التى لم تستطع أن تنتهى إلى قرار فيما إذا كانت تريد تمردا فى ألمانيا أم لا ، حتى فاتت فرصة العمل فعلا .

وقد اشتبك بهذا النزاع نزاع آخر يتعلق بسياسة الحزب الشيوعى الألمانى فيما يتصل بالنقابات . فقد كان من بين أساليب « الجبهة المتحدة » كما رأينا أن يعمل الشيوعيون ، لا على انقسام الحركة النقابية ، ولكن على التسرب فى النقابات الموجودة وتحويلها إلى سياسة ثورية جهادية . بيد أن محاولاتهم فى تنفيذ ذلك كانت تؤدى باستمرار إلى طرد ؛ وكان هناك أيضا فى ظروف الضائقة الاقتصادية

الشديدة فى ١٩٢٣ حركة خروج ضخمة من النقابات من جانب العمال الذين لم يعد فى وسعهم دفع الاشتراكات . وذهب الجناح اليسارى من الحزب الشيوعى إلى أنه من المستحيل عدم السماح لأولئك الذى طردوا بإقامة نقابات جــديدة ولا الامتناع عن محاولة تنظيم تلك الأعداد الكبيرة ممن سقطت عضويتهم.وكان هناك أيضا يسار متطرف يرى أن النقابات الموجودة رجعية بصورة ميئوس منهـا ، ورفض أساليب « الجبهة المتحدة » وأراد إقامة نقابات جديدة فى كل مكان على أساس حرب الطبقات ومحاولة اجتذاب أعضاء النقابات القائمة إلى جانب ضم من سقطت عضويتهم أو طردوا . وكان يعارض هذه المجموعة المتطرفة كل من الزعماء القدامى والجدد على السواء للحزب الشيوعى الألمانى ، ولـكنها استطاعت مع ذلك إسماع صوتها فى مؤتمر الكومنترن فى يونيه ويوليه ١٩٢٤ .

وكان من الأسباب التى جعلت موضوع سياسة النقابات تتخذ صورة حادة بصفة خاصة فى ألمانيا أن النقابات الألمانية حتى ١٩١٨ ، برغم حسن تنظيمها وقوتها فى بعض الصناعات ، كانت لاتستوعب سوى قسم صغير من العمال أقل بكثير من النقابات فى بريطانيا كما كانت منقسمة على نفسها تقليديا إلى شيع متنافسة أيديولوجيا . وكان أكبر قطاع فيها بما لا يقاس ، مجموعة « النقابات الحرة » ، مرتبطة ارتباطا وثيقا ، وإن لم يكن رسميا ، بالحزب الديموقراطى الاشتراكى : وكانت النقابات المسيحية ومعظمها ــ وليس كلها ــ كاثوليكيا ، قوية أساسا فى الروهر وأرض الرين ، حيث كانت النقابات « الحرة » ضعيفة نسبيا ؛ وكان هناك قطاع ثالث أضعف منهما بكثير هو ما أطلق عليـه نقابات هيرش دونكر ــ التى كانت ملحقة ايديولوجيا بالليبرالية البورجوازية . وقد حدث نمو كبير فى النقابية فى الصناعات المعدنية إبان الحرب ، وانبثقت حركة قوية « لمندوبى المصانع » ، واتجهت إلى اتباع سياسة صلبة ؛ وكان كثير من زعمائها متصلين بالاشتراكيين المستقلين(الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى المستقل) وعدد غير قليل منهم متصلين بحركة سبارتاكوس التى كان على رأسها روزا لـكسمبورج وكارل ليبكنخت . وفى أثناء الثورة حدث تدفق كبير من الأعضاء

الجدد ، الذين كانوا من قبل خارج الحركة النقابية ؛ وكانت « مجالس العمال »، المؤلفة أساسا من مندوبين تم اختيارهم فى المصانع ، تضم عددا كبيرا من هؤلاء القادمين الجدد ، وكانت تنطوى على تحد من نوع ما للزعامة النقابية القائمة . وسارعت النقابات « الحرة » ، التى كان يقودها فى المركز «اشتراكيو الأغلبية» فى الغالب ممن أيدوا الحرب ، إلى عقد اتفاقات جماعية مع أصحاب الأعمال وإلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الاعتراف ، مع بذل أكبر جهد ممكن للابتعاد عن السياسة ومنع أعضائها من التقدم بمطالب تعرقل تحويل الصناعة إلى إنتاج وقت السلم . وقد جعلهم هذا الاتجاه يقفون ضد أهداف اليساريين الذين يطالبون بكل السلطة « لمجالس العمال والجنود » ويضغطون من أجل تحقيق تغييرات ثورية فى إدارة الصناعة . وكان من رأى اشتراكيى الأغلبية ومعظم الزعامات النقابية القائمة أن محاولة الضغط للتشريك فورا غير عملية . وذهبوا إلى أن المهمة الأولى هى إيقاف الإنتاج على قدميه بأسرع ما يمكن لتوفير حاجات السكان . وأحسوا بأن موضوع التشريك يجب أن يترك أمره حتى يتقرر فى الوقت المناسب بواسطة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب كله .

ومن ثم كان من الأهمية بالمكان الأول لدى الزعماء القدامى العمل ، مادامت « المجالس » هى المصدر النهائى للسلطة ـ إلى أن تجتمع الجمعية التأسيسية ـ ومنها تلقت الحكومة المؤقتة سلطاتها ، على السيطرة على « المجالس » ومنعها من السقوط تحت سيطرة الجناح اليسارى . وقد نجحوا فى ذلك بشكل واضح . لأن منظمتهم القوية المنتشرة على نطاق الأمة كلها جعلت فى مكنتهم تحقيق انتخاب مؤيديهم كمندوبين فى « المجالس » بأعداد كبيرة ، بحيث أنه عندما اجتمع مؤتمر « مجالس العمال » كان « اشتراكيو الأغلبية » ومندوبو النقابات « الحـــرة » هم الأغلبية الكبرى واستطاعوا السيطرة على « اللجنة التنفيذية » التى أقامها المؤتمر وأن يستخدموها فيما بعد وسيلة لإلغاء سلطتها بتسليمها إلى « الجمعية التأسيسية » . وكان هذا يعنى طبعا نبذا كاملا لأفكار «حكومة المجالس» و«دكتاتورية البروليتاريا» والاعتراف « بالجمهورية » التى كان الاشتراكيون فيها بجميع اتجاهاتهم أقلية .

ويتفق ذلك تماما مع المفاهيم الديموقراطية البرلمانية لدى « اشتراكي الأغلبية » وزعماء النقابات القدامى مثل كارل ليجين (١٨٦١ — ١٩٢٠)، ولكنه طبعا كان لايسر مطلقا شيوعيي « سبارتاكوس » وكذلك « مندوبي المصانع » اليساريين ومعظم مؤيدي « الاشتراكيين المستقلين »؛ لأن الاشتراكيين المستقلين، حتى وإن لم يكونوا شيوعيين وكانوا منقسمين حول موضوع « حكومة المجالس » الكاملة، كانوا كلهم تقريبا يريدون الاحتفاظ بسلطة « المجالس » مؤقتا واستخدامها أداة للتعجيل بالتشريك، ومنحها على الأقل مركزا معترفا به بعض الاعتراف في بناء « الجمهورية » المقبلة. وفي برلين بصفة خاصـــة، وكذلك في ساكسونيا وتورينجيا، كانت عناصر اليسار تؤلف أغلبية في « مجالس العمال » وتعارض بشدة السياسة الحريصة التي ينتهجها زعماء النقابات. وكان ريتشارد موللر، زعيم عمال المعادن في برلين والشخصية البارزة في « مجلس العمال ببرلين »، من المستقلين اليساريين الكبار، وكان على تمام الاستعداد للعمل مع أنصار حركة سبارتاكوس إلى أن التزموا، ضد نصيحة ليبنخت وروزا لكسمبورج، بسياسة تمردية فصلتهم عن أغلبية اليسار.

وأدى انتصار الجناح اليميني في « مؤتمر المجالس » وفي « لجنته المركزية » وهزيمة محاولات التمرد المبتسرة التي لم يعد لها الإعداد الكافي من جانب أنصار « سبارتاكوس » في ١٩١٨ وأوائل ١٩١٩ إلى وضع المستقلين والكتلة الرئيسية من « مندوبي الورش » اليساريين في مركز صعب. فلم يكونوا مستعدين لتسليم السيطرة على الحركة الصناعية المنظمة إلى ليجين و « اللجنة العامة » للنقابات « الحرة »، ولا لحل منظمتهم التي قامت على الانتخاب المباشر في المصانع. والذي حدث عملا هو أن الزعماء القدامى حصلوا على ما أرادوا، حينما كانت النقابات « الحرة » القديمة قوية وراسخة، واتفقوا مع أصحاب الأعمال ـ الذين كان معظمهم شديد الرغبة في الاتفاق معهم — لإعادة النظام في الورش وتجنب الاضرابات المنتشرة الموجهة ضد المشروع الخاص والعلاقات الصناعية التقليدية. ولكن كان من المستحيل على الزعماء القدامى، وبخاصة حينما كانت النقابات « الحرة »

ضعيفة وتم تنظيم أعداد ضخمة من العمال لأول مرة ، أن يحولوا دون إقامة نقابات جديدة منبثقة عن « مجالس العمال » وغير مستعدة مطلقا لقبول الاعتدال الذى تفرضه الزعامة القديمة . وهكذا حدث أن نمت نقابات جديدة ، معظمها بقيادات يسارية ، فى أماكن ومؤسسات لم يكن للنقابات القديمة فيها قدم قبل الحرب ، وكذلك أنه حتى فى الأماكن التى كانت النقابات القديمة قوية نسبيا فيها كثيرا ما تعرض زعماؤها لتحد من جانب لجان « مندوبى الورش » التى يسود فيها نفوذ الجناح اليسارى . وفى الشهور الأولى التى أعقبت ثورة نوفمبر ١٩١٨ كان هناك وباء مستمر من الإضرابات ، حيث كان العمال يحاولون تحسين الأجور لكى يحتفظوا بنسبتها إلى الزيادة المطردة فى تكاليف المعيشة. وقد نجحت النقابات «الحرة» فى المحافظة على سيطرتها على كثير من هذه الحركات أو الحصول على السيطرة عليها ، ولكن كانت هناك مناطق ، وبخاصة فى برلين وساكسونيا والروهر ، ظل نفوذ الجناح اليسارى فيها قويا ، وانتهجت بعض الجماعات المحلية أو النقابات الجديدة أساليب جهادية لم تستطع « اللجنة العامة للنقابات » إيقافها .

وقد بقيت ألمانيا فى حالة من ضغط التضخم المتزايد طوال الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٤ ، عندما تحقق التثبيت فى النهاية بمساعدة قرض داوز . وطبعاً كان التضخم حتى ١٩٢٣ ، عندما زحف الفرنسيون فى الروهر ، أقل عنفاً بكثير عما صار بعد ذلك ؛ ولكنه كان طوال الفترة على نطاق كاف يتطلب عملا مستمراً لمواءمة الأجور مع نفقات المعيشة المتزايدة ، وبذلك يشجع الصلابة النقابية . وكانت فى هذه الظروف أن نمت المنافسة الكبرى بين أولئك الذين دعوا إلى ضرورة المحافظة على وحدة النقابات عن طريق الصراع من أجل سياسة إيجابية أكثر وأولئك الذين اعتبروا النقابات رجعية إلى حد أن السبيل السليم الوحيد هو الانفصال عنها وإنشاء نقابات منافسة تنتهج سياسة ثورية . وقد انضم الكومنترن ، وهو يحاول الحط من قيمة « دولية أمستردام النقابية » وإقامة « الدولية الحمراء لاتحادات العمال » كمنافسة لها تحت السيطرة الشيوعية ، إلى الفريق الثانى فى مبدأ الأمر . ولكن عندما ذابت الآمال فى ثورة عالمية سريعة بعد

١٩٢١ وتحول الكومنترن إلى شعار « الجبهة المتحدة » ، صار من الأساليب الجوهرية لهذه السياسة الجديدة أن يبقى الشيوعيون فى نقابات « أمستردام » ويحاولوا اجتذابها إلى صفهم ، وصارت سياسة إنشاء نقابات منافسة تعد مروقاً خطيراً . وكانت النتيجة خلق خلافات حادة فى الرأى بين الشيوعيين الألمان ، وكان كثير منهم يعملون بنشاط فى النقابات الجديدة وضد القديمة ، وقد ظهرت هذه الخلافات بوضوح تام فى مؤتمرات الكومنترن فى ١٩٢٣و١٩٢٤ . وعندما طرد براندلر وجماعته من زعامة الحزب الشيوعى الألمانى بعد إخفاق التمرد الشيوعى الذى اقترح فى ١٩٢٣ ، كان من بين الزعماء الجدد عدد ممن انتقدوا بشدة سياسة « الجبهة المتحدة » . وقد تولى هؤلاء الزعماء السلطة فى وقت كان فيه الأعضاء ينصرفون عن النقابات القديمة والجديدة على السواء بمعدل ضخم ، بسبب المشاق الشديدة التى نجمت عن صراع الروهر ، وكانت الحركة كلها تنحدر إلى حالة من العجز . وحتى يوم الثمان ساعات ، أكبر انتصار مفرد حققته ثورة ١٩١٨ ، اضطر العمال إلى التسليم فيه ، برغم أنه اكتسب قوة التنفيذ القانونى ، حيال السيطرة الكاملة للصالح الرأسمالية فى حكومة شترسمان وحلفائه المباشرين ، وظلت الأجور ، التى كانت قد هبطت قوتها الشرائية بشدة إبان الأزمة ، فى مستوى منخفض جداً بعد التثبيت بمدة .

ولم يحل إصدار « الرنتمارك » فى نوفمبر ١٩٢٣ مشكلة التثبيت بأى حال . فلقد أوقف إصـــدار أية أوراق نقد أخرى على أساس تضخمى ، كما أن العملة المؤقتة الجديدة أتاحت أساسا للعمليات التجارية . ولكن لما لم يكن « للرنتمارك » أى رصيد حقيقى يدعمه ، فإنه لم يكن فى الواقع سوى « حيلة ثقة » ، لا يمكن أن تستمر إلا إذا تم وضع العملة على أساس حقيقى جديد ـــ وكان ذلك مما لا تستطيعه ألمانيا مطلقا فى الظروف السائدة بدون مساعدة خارجية . وكانت الولايات المتحدة وحدها ، بما لديها من احتياطيات كافية من الذهب ومواردها الضخمة من رأس المال الذى يمكن استثماره فى الخارج ، فى مركز يسمح بتقديم هذه المساعدة على نطاق كاف . وكان من الأغراض الأساسية « للجنة داوز للتعويضات » ، التى عينت

أمريكا رئيسها ، الإعداد لمنح ألمانيا قرض كبير يكفى لتمكينها من إصدار عملة جديدة على أساس مضمون من الذهب . وقد أدرك شترسمان ، تحدوه الرغبة الشديدة فى الوصول إلى اتفاق مع فرنسا وإيقاف انهيار الاقتصاد الألمانى ، أن أفضل فرصة لديه ليست محاولة الاتفاق مع فرنسا مباشرة بل إدخال الأمريكيين والبريطانيين فى الأمر لمساعدته فى إيقاف الرأسمالية الألمانية على قدميها . وقد نجح كما رأينا فى حمل الأمريكيين على الاشتراك فى « لجنة داوز » التى قدمت تقريرا تجنب التعرض لموضوع قدرة ألمانيا على دفع التعويضات ، ولكنه يتقدم باقتراح خاص بالمبالغ التى تدفع خلال السنوات القليلة التالية ويربطه باقتراح عقد قرض دولى يسمح بإصدار عملة على أساس معيار الذهب ويتيح للألمان وسيلة مباشرة لمواجهة المدفوعات الدولية . وجاء حزب العمال إلى الحكم فى بريطانيا فى المراحل الأولى للمفاوضات ؛ وبعد أن صدر تقرير داوز سرعان ما سقط بوانكاريه فى فرنسا وحل محله ائتلاف من اليسار البورجوازى برئاسة إدوار هيريو . وكانت هذه التغييرات السياسية مواتية جدا لقبول مقترحات داوز ، وفى أوائل أغسطس ١٩٢٤ وقع « اتفاق داوز » . وكان ينطوى على قدر كبير من إشراف حكومات الحلفاء على شئون ألمانيا المالية وتسليم السكك الحديدية فى ألمانيا إلى هيئة خاصة يشترك فيها الحلفاء ، وعلى هـــذا الأساس تعرض الاتفاق لهجوم عنيف من الوطنيين المتطرفين فى ألمانيا . بيد أن خطة داوز جعلت فى حيز الإمكان تثبيت العملة الألمانية ، وبمجرد أن تحقق ذلك تدفق رأس المال الأجنبى ، وبخاصة الأمريكى على ألمانيا للانتفاع بالظروف المواتية جدا للكسب التى نجمت عن انخفاض تكاليف اليد العاملة وحاجة ألمانيا الشديدة لرأس المال ، الأمر الذى أدى إلى عرض عائد أكبر للمقرضين والمستثمرين . واستعادت الصناعة الألمانية، بمساعدة هذا الاستثمار الأجنبى ـــ الطويل الأجل والقصير الأجل ، نشاطها بسرعة فائقة فى الأسواق العالمية ، إذ ساعد انخفاض الأجور المنتجين الألمان على البيع بأسعار أقل من منافسيهم كما جعل توفر رأس المال لديهم فى وسعهم أن أن يسهلوا لزبائنهم وسائل الدفع . وكان جزء كبير من استعادة النشاط هذه على أسس غير سليمة ، بسبب إسراف الهيئات العامة فى الإنفاق على أشغال عامة

فخمة من ناحية ولأن النقود المطلوب ردها على آجال قصيرة أقرضت أو قيدت بمشروعات طويلة الأجل : بحيث أصبح الاقتصاد الألمانى بسرعة معتمدا على استمرار تدفق القروض من الولايات المتحدة . بيد أن الأمر بدا لفترة ما كما لو كان هناك رخاء عظيم ، وأن الرأسمالية الألمانية ، وقد تخلصت من ديونها بواسطة التضخم ، حصلت على فترة جديدة من الحياة .

وفى هذه الظروف أصبح من الممكن ، مع الرخاء الضخم فى العمالة ، أن يبدأ العمال الألمان فى التخلص من الوهدة التى سقطوا فيها وأن يرفعوا الأجور شيئا فشيئا إلى مستوى أكثر ملاءمة . وكانت النقابات « الحرة » فى مركز أفضل ، فيما يتعلق بتحقيق هذا ، من خصومهم اليساريين الذين كانت قوتهم قد تدهورت بصورة أخطر إبان الأزمة : فقد استعادت النقابات « الحرة » تدريجيا بعض قوتها — وكذلك استعادت النقابات المسيحية شيئا من قوتها . وكانت الحكومة تفضلها كثيرا .

ومات ايبرت ، الذى كان قد ظل فى مركزه رئيسا للجمهورية بعد أن سقطت حكومة الديمقراطيين الاشتراكيين فى ١٩٢٣ ، فى فبراير ١٩٢٥ ؛ وأثيرت مشكلة انتخاب خلف له فى ظل دستور ويمار . وفى الانتخابات التى جرت فى مارس تقدمت كل من الجماعات السياسية الرئيسية بمرشحها الخاص . وحصل دكتور يارز ، مرشح أحزاب اليمين ، على ١٠ ½ مليون صوت ؛ وحصل أوتو براون (١٨٧٢ — ١٩٥٥) ، مرشح اشتراكيى الأغلبية ، على ثمانية ملايين تقريبا ، وحصل ويلهلم ماركس وهو الزعيم ذو الميول اليمينية لحزب الوسط ، وكان مستشارا فى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ ، على أربعة ملايين تقريباً ؛ وحصل ارنست تايلمان ، مرشح الشيوعيين ، على مليونين ؛ وحصل مرشحا الديموقراطيين وحزب الشعب البافارى على مليون ونصف ومليون على التوالى ؛ وأخيرا كان هناك جنرال لودندورف ، الذى تقدم به النازى ، وحصل على أكثر قليلا من ربع مليون فقط . وكان ذلك يعنى أنه ليس بين المرشحين من حصل على أغلبية مطلقة . وبمقتضى الدستور كان لا بد من إجراء انتخاب آخر . وحاول حزب

الوسط إقناع أحزاب اليمين بتأييد ماركس ؛ ولكنها رفضت . بيد أن الديموقراطيين الاشتراكيين قرروا سحب براون وتأييد ماركس باعتباره أخف الضررين — وهو قرار غريب بالنظر إلى سجله الموغل فى الرجعية . والتفت النقابات الكاثوليكية أيضا حول ماركس طبعا ، وكذلك الديموقراطيون . ولما وجدت أحزاب اليمين نفسها فى مواجهة هذا التكتل سحبت ياوز ، وتقدمت بالفيلد مارشال هندنبرج مرشحا ، وكان فى ذلك الوقت قد بلغ الثامنة والسبعين، ووافق حزب الشعب البافارى والنازى على تأييده . وتقدم الشيوعيون ، وهم يقفون موقف العداء الشديد من كل من هندنبرج وماركس ، بتايلمان ثانية ، برغم أن الكومنترن حاول ، وهو لا يزال ينتهج أساليب « الجبهة المتحدة » ، أن يضمهم بالانضمام إلى الديموقراطيين الاشتراكيين فى تأييد ماركس . وفى الانتخابات الثانية التى أجريت فى أبريل حصل هندنبرج على ½ ١٤ مليون صوت، وحصل ماركس على ½١٣ مليونا تقريبا ، وتايلمان على ٢ مليون مرة أخرى . وهكذا صار الفيلد مارشال المسن رئيسا للجمهورية التى لم يعلن قط إيمانه بها ؛ وكانت النتيجة زيادة سيطرة الجيش النظامى على الحكومة المدنية . وكان دكتور هانز لوثر ، وزير مالية شترسمان السابق وكان خبيرا فى الإدارة وعمدة مدينة أسن ، قد خلف ماركس كمستشار فى ينـاير ١٩٢٥ ، وظل على رأس الحكومة إلى مايو ١٩٢٦ ، وعندئذ عاد ماركس إلى الحكم . وفى عهد لوثر كمستشار أبرم « اتفاق لوكارنو » فى ١٩٢٥ ، وهو الاتفاق المنبثق مباشرة من « اتفاق داوز » . وجلت قوات الحلفاء عن أرض الرين الشمالية ، بما فيها كولونيا ، فى ديسمبر من نفس العام ، بعد التوقيع رسميا على معاهدات لوكارنو مباشرة .

وكانت قد أجريت انتخابات عامة فى مايو ١٩٢٤ ، بعد نشر تقرير داوز مباشرة ؛ وكانت القضية الرئيسية هل ينبغى قبول التقرير أم رفضه لما ينطوى عليه من مهانة السيطرة الأجنبية على شئون ألمانيا المالية . وقد فقد الاشتراكيون كثيرا فى هذه الانتخابات إذ هبطوا من ١٦٩ مقعدا إلى ١٠٠ مقعد فى الرايخستاج ،

وحصل الشيوعيون على ٣$\frac{3}{4}$ مليون صوت وصار لهم ٦٢ مقعدا ، وحصل النازى على مليونى صوت تقريبا وصار لهم ٣٢ مقعدا . وكانت هناك أغلبية فى الرايخستاج تقبل «خطة داوز» ، ولكنها لم تكن أغلبية كبيرة بحيث تكفى لإدخال التغييرات الدستورية التى تتطلبها هذه الخطة . ومن ثم أجريت انتخابات عامة أخرى فى ديسمبر ١٩٢٤ . وكانت النتائج هى أن الديموقراطيين الاشتراكيين كسبوا ١$\frac{3}{4}$ مليون صوت تقريبا بالإضافة إلى ماحصلوا عليه فى الانتخابات السابقة ، فى حين انخفضت أصوات الشيوعيين ١$\frac{1}{4}$ مليون تقريبا وهبط ممثلوهم من ٦٢ إلى ٤٥ . وفى الطرف الأقصى الآخر فقد النازيون أكثر من مليون صوت وحصلوا على ١٤ مقعدا فقط ؛ فى حين حصل الحزب الوطنى ، الذى عارض أيضا خطة داوز ، على نصف مليون زيادة عما سبق . ولما كان الديموقراطيون الاشتراكيون من مؤيدى خطة داوز ، وكان الوطنيون فى طريقهم إلى التخلى عن معارضتهم لها ويستعدون للانضمام إلى الحكومة . فإن هذه الانتخابات الثانية دعمت مركز شترسمان جدا ، ومهدت السبيل للتصديق على خطة داوز وتدفق رأس المال الأجنبى فى ألمانيا ، التى صارت الآن فى مأمن تحت حكم الرأسماليين والجيش النظامى. وبذلك انتهت مؤقتا فترة النشاط الثورى تماما . واستقر الأمر بالديموقراطيين الاشتراكيين فى موقف المعارضة الدستورية ؛ وكان كل من النازيين والشيوعيين أضعف لفترة ما ، من أن يكونوا عقبة جدية .

وقد ظل الرايخستاج الذى انتخب فى ١٩٢٤ قائما إلى مايو ١٩٢٨ . وفى ذلك الوقت كان الانتعاش الألمانى قد تقدم كثيرا وتحسنت ظروف الطبقة العاملة إلى حد كبير . وأدى ذلك إلى زيادة قوة الديموقراطيين الاشتراكيين وإضعاف اليمين المتطرف بشكل خطير . فبالمقارنة بانتخابات ديسمبر ١٩٢٤ فقد الحزب الوطنى مليونى صوت تقريبا ، فى حين كسب الديموقراطيون الاشتراكيون مليونا من الأصوات فحصلوا على أكثر من تسعة ملايين صوت . وارتفع عدد أصوات الشيوعيين أيضا حوالى نصف مليون فصاروا ٣$\frac{1}{4}$ مليون ، فى حين كان ماحصل عليه النازيون أقل من مليون بكثير . وفقدت الأحزاب البورجوازية الرأسمالية

قليلا ، ولكن كثيرا من المقاعد التى فقدها الوطنيون ذهبت إلى أحزاب يمينية ضئيلة تحول معظم مؤيديها إلى النازية إبان الأزمة التالية .

وبعد تغير الموقف الانتخابى بهذه الطريقة عاد الديموقراطيون الاشتراكيون إلى الحكم فى ائتلاف مع الأحزاب الرأسمالية التى أيدت سياسة « تنفيذ الالتزامات » التى نادى بها شترسمان . والواقع أنه كانت لهم السيطرة رسمياً فى الوزارة الجديدة حيث صار زعيمهم هرمان موللر (١٨٧٦ - ١٩٣١) مستشاراً ورودلف هيلفردنج (١٨٧٧ - ١٩٤٢) وزيراً للمالية وكارل سفرنج (١٨٧٥ - ١٩٥٢) وزيراً للداخلية ورودلف ويسل (ولد ١٨٦٩) ، صاحب الدعوة للتخطيط الاقتصادى ، وزيراً للعمل . وظل شترسمان وزيراً للخارجية . وكان الديموقراطيون والوسط وحزب الشعب البافارى ، إلى جانب حزب الشعب - حزب شترسمان - والديموقراطيون الاشتراكيون ، ممثلين فى الوزارة؛ وفى ظاهر الأمر بدا أن الاشتراكيين مسيطرون على المراكز الرئيسية ، على شرط أن يستطيعوا العمل مع شترسمان فى الشئون الخارجية ، بما فى ذلك مشكلة التعويضات - وبدا أن ذلك ليس فيه صعوبة كبيرة حيث كان الاشتراكيون مؤيدين تماماً لسياسة تنفيذ الالتزامات التى كان شترسمان داعيتها الأول .

ومع ذلك فإن الحقيقة كانت مختلفة تماما عن الظاهر . فقد ظلت قوة الجيش النظامى راسخة وسيطر على السياسة المالية فى ظل « خطة داوز » الحلفاء بالإتفاق مع دكتور شاخت ، الذى كان يعرف جيداً كيف يستخدم هذه السيطرة كوسيلة لدعم قوة المصالح الرأسمالية الكبرى فى ألمانيا . وكانت هذه المصالح ، برغم انها أيدت شترسمان حتى ذلك الوقت ، تعارض بقوة فى عودة الديموقراطيين الاشتراكيين إلى الحكم وفى رغبة شترسمان فى تكوين « الائتلاف الكبير » الذى يعتمد على التأييد المشترك من جانب الجناح اليمينى للديموقراطية الاشتراكية والطبقات الوسطى من أجل جمهورية بورجوازية تقوم على أساس المشروع الخاص ؛ ومع وعون أن تؤيد هذه المصالح السياسات المناهضة للجمهورية التى يدعو إليها الوطنيون ورئيس الجمهورية وزعماء الجيش النظامى ، وقفت موقف العداء الإيجابى

من الحكومة الجديدة وبخاصة من هيلفردنج ، الذى وجد نفسه بلا حول تقريباً فى يد بنك الرايخ والمصالح المالية الكبرى . فضلا عن أنه برغم أن الديموقراطيين الاشتراكيين استطاعوا العمل بصورة لا بأس بها مع شترسمان فى الشئون الخارجية ، فإن العمل مع حزب شترسمان ، حزب الشعب ، كان شيئاً مختلفا ، حيث كان هذا الحزب يعادى بشدة رغبة الاشتراكيين فى إعادة يوم الثمانى ساعات وإصدار تشريعات اجتماعية تقدمية وبخاصة فى ميدان التأمين ضد البطالة . ووجد الديموقراطيون الاشتراكيون أن شركاءهم فى الائتلاف يقفون فى وجه محاولاتهم لتحقيق هذه الرغبات ، ولم يستطيعوا إنجاز شىء تقريبا برغم أن النقابات استطاعت كما رأينا أن تحسن ظروف العمال ، إلى حد محدود بالمساومة الجماعية الناجحة . وداخل الحزب الديموقراطى الاشتراكى اعترض الجناح اليسارى ، الذى أصبح يرأسه وقتذاك بول ليفى (١٨٨٣ — ١٩٣٠) الشيوعى السابق الذى عاد إلى الحزب بعد أن طرده الكومنترن فى ١٩٢١ ، اعتراضا شديداً على اشتراك الديموقراطيين الاشتراكيين فى الحكومة على هذه الأسس ، ولكنه هزم فى التصويت . وتولى الوزراء الاشتراكيون وزارات وظلوا محتفظين بها ، حتى بعد أن أدركوا عجزهم عن تحقيق شىء كثير ، لسببين — رغبتهم فى الوصول إلى تسوية مع فرنسا وحل لمشكلة التعويضات ، ولاعتقادهم أن أكثر ما يمكن الأمل فيه فى المستقبل القريب هو دعم الجمهورية البورجوازية ضد القوى المضادة للثورة التى يمثلها الوطنيون والنازيون والزعماء العسكريون . وقد بدا نصراً كبيراً أنهم أرغموا هندنبرج على قبول مستشار اشتراكى وأنهم هزموا الوطنيين والنازيين فى الانتخابات ؛ والواقع أن الديموقراطيين الاشتراكيين اكتفوا بأن يكونوا جمهوريين وتخلوا عن كل عمل من شأنه أن يهدم الرخاء غير المستقر الذى جاء عقب قبول «خطة داوز» . وحتى عند ما طالب حزب الشعب ، وهو حزب شترسمان نفسه ، فى ١٩٢٩ باستقالة هيلفردنج كوزير للمالية تركه الوزراء الديموقراطيون الاشتراكيون يخرج ولم يفعلوا أكثر من مجرد الاحتجاج وظلوا فى الحكومة بدونه .

وفى هذه الأثناء كان شترسمان يعمل بنشاط للتعجيل بمفاوضات إعادة النظر فى « خطة داوز » والجلاء عن ذلك الجزء من أرض الرين الذى لايزال محتلا بواسطة قوات الحلفاء . وكان غرضه الأول تحديد مجموع التزامات ألمانيا فى التعويضات وأن يضع حدا للسيطرة الأجنبية على السكك الحديدية الألمانية وعلى المالية الألمانية ككل ، وكذلك أن يحقق الجلاء الكامل للسلطات الأجنبية المسيطرة والجنود الأجانب عن البلاد . وقد نجح فى مؤتمر لاهاى الذى عقد فى أغسطس ١٩٢٩ فى الحصول على موافقة الحلفاء على معظم مطالبه . وكانت « خطة يونج » التى وضعتها لجنة جديدة برئاسة أمريكية والتى تتضمن مشروع تسوية نهائية لمشكلة التعويضات ، قد نشرت فى يونيه واعتبرت الأساس لمناقشات لاهاى . وحدثت عدة مناقشات أخرى إلى أن أقرت تسوية أساسها «خطة يونج» نهائيا فى يناير ١٩٣٠ ؛ ولكن كان قد تم الوصول إلى اتفاق مبدئى فى لاهاى فى أغسطس ١٩٢٩ .

وهكذا بدا أن شترسمان نجح فى دعم مركزه ؛ ولكن بعد مؤتمر لاهاى فى أغسطس مباشرة حدث انشقاق عميق فى مجلس الوزراء حول موضوع تأمين البطالة أدى إلى أزمة عالجها شترسمان بصعوبة بواسطة حل وسط فى ٢ أكتوبر . وفى نفس الليلة أصيب بسكتة قلبية . وبوفاته لم يعد هناك فورا أساس « الائتلاف الكبير » . وقد تم اتفاق لاهاى ؛ ولكن وزارة موللر ، التى كان نفوذه وحده هو الذى يضمها ، فقدت أغلبيتها فى الرايخستاج وسقطت من الحكم . وفى مارس ١٩٣٠ حل « الائتلاف الكبير » بسبب موضوع التأمين ضد البطالة ، وصار هينريخ برونينج ، الزعيم اليمينى النزعة لحزب الوسط ، مستشارا . وقبل ذلك مباشرة جاء موت بول ليفى فى فبراير فحرم اليسار الديموقراطى الاشتراكى زعيمه البارز .

وكان الموقف فى ألمانيا قد حدث فيه تحول عميق حتى قبل أن يتولى برونينج الحكم ، على رأس وزارة استبعدمنها الاشتراكيون ، باندلاع أزمة سوق الأوراق

المالية الأمريكية فى خريف ١٩٢٩ . والواقع أنه كان هناك كثيرون رفضوا أن يعلقوا أهمية كبرى على هذه الأزمة وتنبأوا بعودة سريعة إلى الرخاء . ولكن أثرها المباشر كان أن انتهى فجأة تدفق رأس المال الأمريكى فى ألمانيا وأن بدأ تدفق مضاد عندما طولب بسداد القروض القصيرة الأجل . وكان الانتعاش الألمانى كما رأينا نتيجة مباشرة لتدفق الأرصدة الأمريكية على نطاق واسع ، وكان استمراره متوقفا على استمرار هذا التدفق . وكان رجال المال والرأسماليون الألمان قد اقترضوا فى الغالب قروضا « قصـــيرة » وأقرضوها أو استثمروها لآجال طويلة ؛ بحيث أنه لم يمكن دفع الأموال الأمريكية عندما طالبوا بها ؛ وحتى بصرف النظر عن ذلك ، لم يكن من المستطاع الاســـتمرار فى التنمية الاقتصادية الألمانية دون تدفق مستمر من الأرصدة الأجنبية . ومع أزمة سوق الحبوب فى شيكاغو فى فبراير ١٩٣٠ وعودة الأزمة الشديدة والذعر المفاجىء فى سوق الأوراق المالية بنيويورك فى مايو ، صارت الآثار أخطر بكثير فى الاقتصاد الألمانى ؛ ووجد برونينج نفسه فى مواجهة انهيار داخلى حاد حاول معالجته بنقل العبء إلى كاهل العمال . وأدت الإفلاسات المنتشرة والبطالة المتزايدة إلى تحول عن اتجاه القبول السلبى للجمهورية البورجوازية التى تسيطر عليها الرأسمالية ، وانقلب الحال فزادت قوة المتطرفين ، الوطنيين والنازيين من ناحية والشيوعيين من ناحية أخرى ، بسرعة على حساب الاحزاب البورجوازية والديموقراطيين الاشتراكيين ، الذين ألقى عليهم اللوم باعتبارهم شركاء فى المصاعب المتزايدة التى تواجهها الجمهورية ، وبدأت فترة الازمة التى انتهت بتولى هتلر الحكم بعد ذلك بثلاث سنوات .

ويقع تاريخ هذا الصراع خارج الفترة التى يتناولها المجلد الحالى . ولا يبقى أمامنا هنا سوى أن نرجع إلى الوراء خطوة لنرى ماذا حل بالحزب الشيوعى الألمانى بعد فشله فى القيام بالتمرد فى أكتوبر ١٩٢٣ ثم تخلصه من زعامة براندلر وقبوله مجموعة جديدة من الزعماء بدلا منه — هم ماسلو وروث فيشر فى برلين وارنست تايلمان فى همبورج . وكان هؤلاء الزعماء الجدد ينتمون إلى اليسار

الذى كان يوجه أشد النقد لبراندلر وراديك فى تفسيرهما لسياسة «الجبهة المتحدة» ويعارض دخول الشيوعيين فى الحكومات الاشتراكية اليسارية فى ساكسونيا وتورينجيا، وكذلك كان يعارض فى معظم الأحوال محاولة العمل داخل النقابات «الحرة» القائمة بدلا من العمل على قيام حركة منافسة . وهكذا برغم أنه كان لابد بعد أكتوبر ١٩٢٣ من الاعتراف بأنه لم يعد هناك أى أمل فى ثورة يقودها الشيوعيون ، فإن الزعامة الجديدة وجدت نفسها مطالبة باتنهاج أكثر سياسة تطرفا تتفق مع الموقف . وكانت اضرابات ١٩٢٣ الكبيرة ، التى عبرت فيها «الجبهة المتحدة» عن أهم نشاط لها ، السبب المباشر فى سقوط حكومة جونو ودخول الديموقراطيين الاشتراكيين فى ائتلاف شترسمان الكبير الذى هاجمه الشيوعيون أشد هجوم باعتباره خيانة للطبقة العاملة .

وحيال هذا الموقف وسقوط الاشتراكيين اليساريين فى ساكسونيا وتورينجيا لم تعد هناك فكرة لأية «جبهة متحدة» تقوم على التعاون مع الحزب الديموقراطى الاشتراكى ، وألقى الشيوعيون بأنفسهم فى حملة من الهجوم العنيف على الديموقراطيين الاشتراكيين أعضاء وزعماء . وقد أثر فى سياسة الشيوعيين أيضا فى هذا الميدان أن النقابات ، وهى فى الغالب تحت زعامة ديموقراطية اشتراكية ، فقدت نصف أعضائها بسبب النكسات الاقتصادية فى ١٩٢٣ — ١٩٢٤ ، إذ أنه جعل الاستيلاء على النقابات «الحرة» القائمة التى حاق بها ضعف شديد يبدو أقل أهمية من بناء حركة ثورية جديدة فى المصانع تعارض هذه النقابات ، وأدى ذلك إلى هبوط النفوذ الشيوعى فى النقابات «الحرة» ، وإلى محاولة العمل على انتخاب الشيوعيين مباشرة فى اللجان القانونية فى المصانع ضد مرشحى النقابات «الحرة» .

واستمر هذا التحول اليسارى فى سياسة الشيوعية الألمانية من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٥ ، ثم انعكس بحدة . ففى منتصف ١٩٢٥ كان ايبرت قد مات وانتخب هندنبرج رئيسا ؛ وكانت نتائج الشيوعيين فى انتخابات الرئاسة سيئة جدا .

وصار من الضرورى الاعتراف بأن السياسة الشيوعية الجديدة لم تعد منها فائدة؛ وألقى اللوم، فى ألمانيا وفى موسكو، على ماسلو وروث فيشر، اللذين طردا فجأة من مركزيهما وتركا السيطرة لتايلمان. وعند هذه النقطة كان ستالين فى روسيا قد كسب معركته ضد تروتسكى، ولكنه لم يكن قد انقلب على زينوفيف وكامنيف بعد؛ وكان مما يلائم الأوضاع السائدة فى روسيا التخفيف من حدة ثورية الأحزاب الشيوعية فى الغرب. ومن ثم اتجه الحزب الألمانى، بقيادة تايلمان، خطوة واضحة نحو اليمين، وبخاصة فى الشئون النقابية، إذ استأنف فيها محاولته بسط نفوذه فى النقابات «الحرة» التى كانت تفيق بسرعة من كوارث ١٩٢٣ — ١٩٢٤. ومرة ثانية عمل الشيوعيون على أن تتبنى النقابات مرشحيهم فى انتخابات لجان المصانع وأن يتم انتخابهم باسمها، بدلا من أن يتقدموا فيها بمرشحيهم باسمهم؛ ولما كان الاشتراكيون فى ذلك الوقت مقيدين بموقفهم فى معارضة الوزارة البورجوازية اليمينية، فإنه صار من الممكن اجتذاب الجناح اليسارى من الحزب الديموقراطى الاشتراكى ثانية. وإبان فترة الانتعاش الاقتصادى اتبع الشيوعيون الألمان سياسة لا ثورية بحتة تتفق مع السياسة السائدة لروسيا والكومنترن.

ثم جاء فى ١٩٢٨ تحول حاد آخر فى السياســـــة. إذ كان الديموقراطيون الاشتراكيون قد حصلوا على نتائج طيبة فى الانتخابات العامة فى ذلك العام، وعادوا إلى الحكم فى ائتلاف شترسمان الكبير الجديد، وبذلك صاروا مرة أخرى «خونة اجتماعيين» صراحة؛ وفى نفس الوقت كان ستالين قد انتهى من زينوفيف وبدأ حركته الجديدة نحو اليسار فى روسيا التى تمثلت فى «خطة السنوات الخمس الأولى» وفى تصفية الكولاك بالجملة وفى التحول إلى التعجيل بالتجميع الزراعى. وكان الشيوعيون الألمان أيضا قد حصلوا على زيادة كبيرة فى عدد الأصوات فى الانتخابات العامة، وإن كان أقل مما فعـــــل الديموقراطيون الاشتراكيون، وشجعهم ذلك على الاعتقاد بأن النزعة القومية والنازية فى انهيار. ومن المفارقات أن الجناح اليمينى للحزب الشيوعى الألمانى ــ جماعة براندلر القديمة ــ حصل عند هذه النقطة على أغلبية فى اللجنة المركزية للحزب وأسقط تايلمان.

ولكن انتصاره كان قصير الأمد : فقد عزل اليمنيون على الفور بأوامر من موسكو وأعيد تايلمان على رأس اللجنة التى كانت على استعداد لتنفيذ أوامر الكومنترن للتحول الحاد إلى اليسار . ومن هذه النقطة فصاعدا تورطت الشيوعية الألمانية فى الصراعات التى أدت إلى انتصار هتلر فى ١٩٣٣ . وصارت الديموقراطية الاشتراكية ثانية هى العدو اللدود : والنقابات « الحرة » تجب محاربتها ثانيا باعتبارها خانت قضية العمال . وقد ظل الشيوعيون طوال هذه السنوات يرفضون فى إصرار اعتبار النازيين خطرا جديا ، بل واشتركوا معهم فى لحظات معينة ضد الديموقراطيين الاشتراكيين ـ كما حدث مثلا فى الاستفتاء الشعبى الذى أجرى كمحاولة لإسقاط الحكومة الديموقراطية الاشتراكية البروسية فى ١٩٣١ .

إذ بعد سقوط حكومة الرايخ برئاســـة موللر فى مارس ١٩٣٠ . انتقل الديموقراطيون الاشتراكيون إلى المعارضة فى الرايخ ، ولكنهم احتفظوا بسيطرتهم على الحكومات فى بروسيا وبعض الولايات الأخرى ، وبذلك ظلوا عاملا هاما فى السياسة الداخلية . وكان الشيوعيون قد اتخذوا فعلا فى ١٩٢٨ موقف المعارضة الشديدة ضد حكومة بروسيا ، التى كانت الشخصيتان البارزتان فيها هما أوتو براون وكارل سفرينج . وكان ذلك بمناسبة ماحدث فى مظاهرات « يوم مايو » فى برلين ، وهى عادة مظاهرات مشتركة لجميع هيئات الطبقة العاملة . ولكن فى ١٩٢٨ قرر الشيوعيون القيام بمظاهرة خاصة بهم ، وخشيت حكومة بروسيا وقوع اضطرابات خطيرة فحرمت جميع المظاهرات . وقبل الديموقراطيون الاشتراكيون والنقابات « الحرة » التحريم ، ولكن الشيوعيين أصروا على تحدى الأمر . وأمر رئيس الشرطة ، وكان ديموقراطيا اشتراكيا اسمه تزورجيبل ، بإطلاق النار على المتظاهرين فقتل عدد منهم . وأقيمت المتاريس فى حى الطبقة العاملة فى نيوكولن ظلت تقاوم يومين . وأصدر الشيوعيون نداء بالإضراب العام ، ولكنه لم يلق استجابة . وضاعفوا هجومهم على الحكومة الديموقراطية الاشتراكية البروسية وانضموا إلى النازيين كما أشرنا فى محاولة إسقاطها . ولكن الديموقراطيين الاشتراكيين فى

بروسيا ظلوا ، برغم تدهور قواهم ، فى الحكم إلى أن جاء فون بابن أخيراً واحتل محلهم بدون مقاومة فى ١٩٣٢ .

ولابد أن تختلف الآراء حول اشتراك الديموقراطيين الاشتراكيين فى « الائتلاف الكبير » فى الرايخ سنة ١٩٢٨ ، بعد نجاحهم فى الانتخابات ، وهل كانوا على صواب فيه أم مخطئين . فإن التذمر قد أخذ يشتد فعلا بصورة حادة ، وبخاصة فى الريف ؛ ولكن رأس المال الأمريكى كان لا يزال يتدفق ، وكان من الممكن الاعتقاد بأن أفضل ما يمكن حدوثه ، فى الظروف السائدة ، هو دعم الجمهورية ، مع جميع أخطائها ، عن طريق استمرار تدفق رأس المال الأجنبى . وجاء موت شترسمان وبدء الأزمة الامريكية الكبرى ، الذى قطع هذا التدفق ، فغيرا الموقف تماما ؛ ومن الواضح لمن ينظر اليه الآن أنه كان من الأفضل لوزارة موللر أن تستقيل على الفور ، بدلا من الانتظار حتى تطرد بعد ذلك بشهور قليلة. ويبدو أيضا لمن ينظر الآن أن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا على خطأ فى التمسك بالحكم فى بروسيا بعد أن صار برونتنج مستشاراً ؛ لأن ذلك ورطهم فى إجراءاته وساعد على انتشار النفور الشعبى من الديموقراطية الاشتراكية وعلى إبعاد كثير من مؤيديها ـ بعضهم تحول إلى الشيوعية ، ولكن عدداً أكبر بكثير تحول إلى النازية ـ مع زيادة الأحوال سوءاً أكثر فأكثر . ولعل الوقت كان قد فات فعلا لجمع الطبقات العاملة فى صراع أخير ضد النازية بالنظر إلى الانهيار الامريكى . وعلى أى الأحوال فإنه لا الديموقراطيون الاشتراكيون ولا الشيوعيون مع الاختلاف الشاسع فى وجهات نظرهم ، قاموا بهذه المحاولة . إن « الثورة الألمانية » لم تفق قط من هزيمتها التى أعقبت نجاحها فورا . فحتى منذ الشهور الأولى فى ١٩١٩ كانت فى تراجع مستمر ؛ لأنه لم يكن هناك قط طبقة عاملة ألمانية متحدة تسير بها قدما ، أو حتى تدافع عنها . ومن السهل ، تبعا لمزاج المرء، أن يلقى اللوم إما على الديموقراطيين الاشتراكيين على أساس أنهم خانوا «الثورة» بالالتجاء إلى نوسكه و « الفرق الحرة » لإخماد الجناح اليسارى ، وبتركهم البيروقراطية القديمة فى سلطتها وإتاحة الفرصة للجيش النظامى ليعيد فرض سيطرته،

أو بدلا من ذلك إلقاء اللوم على الشيوعيين على أساس أنهم أحدثوا انقساما فى حركة الطبقة العاملة المرة تلو المرة سعيا وراء دكتاتورية البروليتاريا وهى فكرة خيالية وليس لها أى أساس راسخ من تأييد الطبقة العاملة. وأنا من ناحيتى ألقى اللوم على الاثنين معاً وأرى جذور المشكلة قديمة فى سجل الاشتراكية الألمانية منذ أيام « الدولية الثانية » ، عندما أخفق الحزب بشكل ظاهر فى مواجهة دلالات الاستيلاء على السلطة ضد نظام اليونكرز العسكرى القديم ، وفضل أن يعيش على التهرب من مواجهة القضية الحقيقية بجمع بين العبارات الثورية والأساليب الإصلاحية ولا يحاول قط الإجابة على الأسئلة التى تنطوى عليها المحاولة الحقيقية فى انشاء مجتمع اشتراكى. وقد كان هذا التهرب مشتركا إلى حد كبير بين الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فى البلاد المتقدمة فى العالم الرأسمالى : وكانت نتيجته فى ألمانيا أسوأ منها فى غيرها لأن الديموقراطية الاشتراكية الألمانية كانت أقوى الحركات ـ بل لقد كان فى الواقع النموذج الذى قامت عليه إلى حد كبير الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فى البلاد الأخرى. وكان الشعب الألمانى هو أكثر من تعرض للمعاناة ؛ ومع ذلك فإن الدلائل لا تشير إلى أن هناك من استفاد من هذا الدرس حتى فى الوقت الحاضر.

وأياً كان الأمر فما لا جدال فيه أن السياسة التى انتهجها الشيوعيون الألمان إبان السنوات الأخيرة لجمهورية ويمار أدت إلى كارثة محققة. وحتى إذا كان هناك الكثير من النقد يمكن توجيهه إلى السياسات التى اتبعها الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى هذه السنوات ، فإن تضافر الشيوعيين مع النازيين ضده كان إجراما وعملا أخرق. ويمكن القول بأن القسم الأكبر من اللوم لا يقع على الشيوعيين الألمان ، الذين كانوا يتصرفون بمقتضى أوامر الكومنترن الذى لم يدخل فى اعتباره تقريبا ظروف الموقف فى ألمانيا نفسها ، بل على ستالين الذى دفعهم إلى التصرف بهذه الطريقة. بيد أن ذلك ليس سوى عذر كسيح ؛ لأنه ما كان ينبغى أن يخضع الألمان إلى هذا الحد لإرادة ستالين. والواقع أن القصة كلها مثل بارز على الأخطاء. والكوارث التي نجمت عن السيطرة الكاملة للكومنترن على الأحزاب

الشيوعية فى بلاد الغرب — وسيطرة ستالين نفسه على الكومنترن . وقد جعلت هذه الظروف من المستحيل على أى حزب شيوعى فى الغرب أن يجد زعامة قادرة ؛ لأن أى زعيم أظهر جنوحا إلى الاستقلال فى الحكم كان يطرد على الفور بأوامر ستالين . وقد قبل تايلمان كزعيم لأنه لم يظهر مثل هذا الجنوح وعمل كمجرد دمية فى يد موسكو . والسؤال الوحيد المهم هنا هو ما الذى جعل ستالين يصر على سياسة أدت إلى كوارث للشيوعية الألمانية والاتحاد السوفيتى أيضا . والتفسير الذى كثيرا ما يسوقه الشيوعيون هو أن النازية لم تكن تمثل خطرا حقيقيا وأن نجاحها فى تقويض جمهورية ويمار إنما هو مجرد تمهيد السبيل للانتصار الشيوعى. وعلى هذا الأساس اعتبرت النازية مجرد محاولة أخيرة يائسة من جانب الرأسمالية الألمانية وهى فى النزع الأخير ، وأنها غير قادرة على خلق نظام لا ينهار سريعا تحت وطأة متناقضاتها الداخلية . وكان هذا الرأى مضللا بصورة خطيرة ، كما أثبتت الأحداث فيما بعد . ولعل الواقع أن النازية كانت لا تستطيع إقامة بناء اجتماعى دائم دون حرب ؛ ولكن لم يكن هناك ما يؤكد أنها لن تستطيع ، إذا أدت إلى حرب وخرجت منها منتصرة ، أن تفرض نظامها الصلب على المهزومين مدة طويلة ، وأن تقضى على أى أمل فى النجاح الاشتراكى أو الشيوعى لأمد طويل . وحتى إذا أمكن التنبؤ بهزيمتها النهائية فى الحرب — وهو أمر لم يكن ممكنا فى رأيى — فإنه من المغالاة افتراض أن ستالين حقيقة قصد أن يساعد فى انتصار النازى فى ألمانيا ليشعل حربا عالمية تؤدى إلى القضاء عليها . وواضح أن تقديره للأمر لم يكن على هذا الأساس .

فعلى أى أساس إذن كان تقديره للموقف ؟ يبدو أنه كان يؤمن « بخطة » عامة من النمو التاريخى تتفق مع المواقف الثورية واللاثورية التى تناوبته ، وأنه اعتبر من العقائد الماركسية أن واجب الشيوعيين كلما بدا اقتراب موقف ثورى هو العمل على التعجيل به بكل وسيلة فى حيز الإمكان بصرف النظر عن طابع الثورة المقبلة ، ومن ثم العمل على دعم القوى الثورية حتى إذا كانت أهدافها متعارضة تماما مع أهداف الشيوعية . فى القضايا المسلم بها فى التفسير الشيوعى

للماركسية أن الثورة القادمة ستكون ثورة البروليتاريا ولم يدخل فى الاعتبار احتمال أية ثورة أخرى حيث أن المفروض أن البروليتاريا هى القوة الثورية الوحيدة الجديرة بالاعتبار . ومن ثم فإن أية حركة تضعف النظام القائم لا بد ، بحكم النظرية المسلم بها ، أن تكون فى اتجاه الثورة البروليتارية وتستحق تأييد الشيوعيين . ولعل مما ساعد على تأكيد هذا الوهم أن ستالين ، ولنين من قبله ، كان قبل كل شيء آخر ثوريا محترفا ينحو بغريزته إلى التعاطف مع الثورة لذاتها. وأياً كان الأمر فإن مسئولية ستالين عن التأييد الذى منحه الشيوعيون الألمان للنازيين فى ١٩٣٠ — ١٩٣١ لا جدال فيها ؛ بل ويمكن حتى القول بأنه إذ أصدر الأمر بهذا التأييد ساعد فى استيلاء هتلر على السلطة وبذلك كان من العوامل التى أدت إلى الحرب العالمية الثانية — لا لأنه تنبأ بهذا الموقف أو خطط له ، بل لأن منهجه التاريخى الدوجماسى ضلله وقاده إلى خطأ مميت . ولا شك فى أن النازيين كانوا من الممكن أن يستولوا على السلطة حتى إذا كانت قوى العمال الألمان تضافرت فى معارضتهم : ولكن الأمر الذى لا ريب فيه أن الانشقاق فى الطبقة العاملة الألمانية ، والتأييد الذى حظى به النازيون فى مرحلة حرجة من جانب الشيوعيين ، جعلا النصر فى متناول هتلر بلا مجهود .

وإذا تساءلنا فى الختام ما هى مساهمات الاشتراكية الألمانية فى الفكر الاشتراكى بين ١٩١٨ وانهيارها فى ١٩٣٣ ، فإن الجواب لا بد أن يكون أنها لم تسهم بشيء تقريبا . ففى ١٩١٨ كان زعماؤها ، فى اليمين واليسار على السواء ، غير مستعدين مطلقا بأية أفكار حقيقية عن عملية بناء المجتمع الاشتراكى . وقد كان هناك طبعا ، فى اليسار المتطرف ، بعض من رأوا أن الخلاص فى اتباع المثل الروسى بجميع جوانبه الممكنة ، وطالب « بالسلطة كلها للسوفييتات» وبدكتاتورية الحزب الشيوعى الجديد فى نفس الوقت تقريبا . وكان هناك أيضا ثوريون ، وبخاصة روزا لكسمبورج ، ممن رأوا حماقة مجرد القيام « بانقلابات » وبدأوا يخشون فعلا ، حتى فى ١٩١٨ ، من انحدار الثورة الروسية إلى دكتاتورية الحزب التى تدمر القوة الخلاقة في الطبقة العاملة وتؤدى إلى الدكتاتورية الفردية أو

دكتاتورية زمرة فى الحزب . وكان هناك من الناحية الأخرى رجال ، مثل كاوتسكى ، ينظرون باستبشاع إلى الدكتاتورية فى أية صورة . بل وذهبوا إلى أن الثورة الروسية ما كان ينبغى أن تحدث مطلقا ، أو على الأقل أن تقف عند المرحلة البورجوازية الديمقراطية فى بلد متخلف مثل روسيا . بيد أن مثل هذه الآراء لا نستطيع أن نعتبرها إسهاما أصيلا فى الفكر . والحقيقة أنه فيما يتعلق بالمشاكل التى واجهها الاشتراكيون الألمان فى ١٩١٨ لم يحدث أى تفكير تقريبا ، وكان ما حدث من تفكير فى السنوات التالية ضئيلا للغاية .

وهكذا فإن الاشتراكيين ، فى ساعة نصرهم المبدئى ، لم تكن لديهم فكرة كبيرة حتى عن الأنظمة الأساسية للمجتمع الجديد الذى عهد إليهم باقامته على أنقاض إمبراطورية هوهنزلرن . ولم يكن أى من الأشخاص الستة الذين تألفت منهم الحكومة المؤقتة الأولى - إيبرت وشيدمان وأوتو لاندسبرج من اشتراكيى الأغلبية وهاس وليدبور واميل بارت من المستقلين - منظرا قط ، وكان عملهم الأول من ترك غير الاشتراكيين على رأس المصالح الوزارية الكبرى مع تعيين اثنين من الاشتراكيين ، واحد من كل فريق ، فى كل وزارة لمراقبة رؤسائها دون تحديد لسلطاتهما ، يبدو عليه كل مظاهر الحل غير المدروس لمواجهة طارىء مباشر . بيد أنه ترك آثارا كبيرة جدا ؛ لأن نتيجته كانت أن الموظفين المدنيين القدامى احتفظوا بمراكزهم تحت إمرة الوزراء الجدد ، وبذلك استمرت التقاليد الإدارية للمجتمع القديم فى الجديد . ومن الجلى أن هذا ما كان ايبرت على الأقل يريده ؛ ولكن لم يبد أن الوزراء الاشتراكيين المستقلين كانت لديهم أية خطة بديلة برغم أن كلا من ليدبور وبارت أرادا فعلا الاحتفاظ بالسلطة فترة ما على الأقل فى أيدى « مجالس العمال والجنود » ورأيا خطر ترك السلطة فى أيدى مؤيدى النظام القديم . كما لا يبدو أن هناك من فكر قط بصورة جدية فى خطر ترك القضاة القدامى والمحاكم القديمة قائمة واستمرار التقليد القانونى الخاص بالرايخ القديم . لقد تركز الاهتمام كله تقريبا على موضوع اختيار « جمعية تأسيسية » وعقدها لوضع دستور رسمى للنظام الجديد ؛ ولم يجادل فى أمر اختيار هذه

« الجمعية » بواسطة حق الانتخاب العام على أساس برلمانى - باعتبار أنها الطريقة الوحيدة التى تتفق والمبادىء الديموقراطية - سوى دعاة « حكم المجالس » الخلص، ولم يكن النزاع الذى قام بين اشتراكيى الأغلبية والمستقلين على موضوع قيام « الجمعية » من عدمه ، بل على توقيت انتخابها وعلى موضوع مدى حق الحكومة، بوصفها منبثقة عن « المجالس » ، فى التصرف قبل اجتماعها . وكان من القضايا الكبرى فى هذا المجال قضية الإصلاح الزراعى . فهل يجب تجريد أصحاب الضياع الكبرى فى شرق نهر الالب من أراضيهم فورا باسم الثورة وجعلها ملكية عامة أو توزيعها على الفلاحين ؛ أم هل ينبغى ترك الموضوع كله « للجمعية التأسيسية » لتقرر فيه ما تراه ؟ وكانت هذه القضية حرجة ، لأنه بترك سادة الأراضى فى ممتلكاتهم ، حتى مؤقتا ، أتاحت لهم الحكومة قواعدا يعملون منها على بناء معارضة للنظام الجديد - بالسماح « للفرق الحرة » ، التى سرعان ما ستكون مصدر كثير من المشاكل للثورة ، بالالتجاء إلى ضياعهم مثلا .

وكان اشتراكيو الأغلبية ، وهم من أنصار الديموقراطية البرلمانية - يتعجلون إقامة « الجمعية التأسيسية » بأسرع ما يمكن ، وأصروا على أن يتركوا لها أن تقرر كل شىء يمكن تركه لها . وكان فى ذلك ، بالمناسبة ، أفضل فرصة لهم فى هزيمة المستقلين والجناح اليسارى عموما لأنهم كانوا يملكون تنظيما أفضل للأغراض الانتخابية وليس هناك وقت لدى خصومهم لبناء حركة مضادة فعالة. ولكنه كان أيضا ينطوى على خطر أن الاشتراكيين - بكل جماعاتهم معا - قد يفشلون فى الحصول على أغلبية إذا أجريت الانتخابات على الفور ؛ وكان هذا هو ماحدث فعلا كما رأينا ، بحيث أن مهمة وضع الدستور الجديد وتقرير المبادىء الأساسية التى يقوم عليها المجتمع الجديد سلمت إلى هيئة تسيطر عليها البورجوازية كان من الواضح أنها لن تشرع فى إقامة جمهورية « اشتراكية » . والواقع أن مهمة وضع الدستور الجديد كانت فى البداية فى يد شخص غير اشتراكى، هو الاستاذ برويس ، وسارع « مؤتمر مجالس العمال والجنود » ، الذى كان اشتراكيو الأغلبية قد حصلوا فيه على أغلبية ، بالتنازل عن سلطته

« الجمعية التأسيسية » ، التى صارت بذلك قادرة على تولى كل السلطات لا ينازعها سوى متطرفى اليمين الذين رفضوا الجمهورية بأية صورة ، والشيوعيين الذين أمكن إهمالهم بسهولة فى الشهور الأولى . وأقل ما يمكن أن يقال هو أن اشتراكى الأغلبية لم يهدفوا إلى الاشتراكية مباشرة ، بل إلى الديموقراطية البرلمانية ، التى اعتبروها الطريق الوحيد للشروع إلى الاشتراكية ، وكان المستقلون منقسمين على أنفسهم حيال هذه القضية إلى حد جعلهم لا يستطيعون أن يأتوا ببديل متفق عليه ، وإن كانوا قد حاولوا فعلا تأخير « الجمعية » وسبقها باتخاذ قرارات جوهرية معينة بمقتضى الثورة و « المجالس » التى تمثلها .

وكانت القضية الكبرى الأخرى جنبا إلى جنب مع الاصلاح الزراعى هى قضية التشريك الصناعى . فهل تنقل ممتلكات الرأسماليين ، أو حتى القطاعات الرئيسية ، إلى الملكية العامة والسيطرة العامة فوراً ؟ وفى هذه القضية كان اشتراكيو الأغلبية ومعهم كثيرون من المستقلين كما رأينا ضد قلقلة أساس المشروع الصناعى وحبذوا ترك الأمر على ما هو عليه مع محاولة إعادة الإنتاج فى ظل المشروعات القائمة ، وكانوا يضيفون عادة إلى ذلك أنه لا بد من وضع ترتيب ما لاشتراك العمال فى السيطرة . وكان هناك خوف منتشر على نطاق واسع من أية محاولة للتشريك ستؤدى إلى قلقلة الإنتاج أكثر وتجعل الفوضى السائدة أشد سوءاً ؛ وكانت هناك مخاوف أيضا من أن حكومات الحلفاء إما ستعترض على التشريك أو تتخذه ذريعة لمصادرة الممتلكات المشركة كجزء من التعويضات . وقد أكد اشتراكيو الأغلبية من الناحية الأخرى ضرورة ترك مثل هذه المسائل حتى تقررها « الجمعية التأسيسية » ، ولم يحبذ كثيرون من زعماء النقابات التشريك وفضلوا عليه نوعا من السيطرة المشتركة على نمط ما كان كارل ليجين يدعو إليه قبل الحرب(١) . وكانت النتيجة أن عادت الصناعة الألمانية إلى الحياة فى ظل الملكية الرأسمالية ، وترك « للجمعية » أن تقرر مقدار

---

(١) انظر المجلد الثالث ــ الجزء الأول ــ الفصل السادس

ما يخضع للتشريك ، إذا كان هناك تشريك أصلا ، وما يمكن أن يفعل استجابة لطلب اشتراك العمال فى السيطرة ، إذا أمكن شيء أصلا .

وهكذا كان ما حدث أنه أثناء وضع الدستور فى ويمار أقيمت لجنة لبحث القضية العامة الخاصة بالمشروع العـــام فى مواجهة المشروع الرأسمالى ، وظهر رودولف ويسل بوصفه الداعية الديموقراطى الاشتراكى الأول للاقتصاد المخطط وقدم اقتراحاته الأساسية إلى « الجمعية » فى مايو ١٩١٩ . ولكن ويسل ، وكان وقتذاك وزيرا للاقتصاد القومى ، لم يستطع الحصول على الموافقة على مقترحاته فى « الجمعية » ، وسرعان ما أرغم على الاستقالة ؛ ولم تنته « لجنة التشريك » إلى شيء سوى سلسلة من المقترحات التى ليست لها آثار عملية حتى تترجم إلى قوانين وضعية ــ ولم يحدث ذلك قط . وكل ما حدث هو وضع نظام دستورى « لمجالس العمال » بمقتضى الوعد الذى بذل فى مارس ١٩١٩ ؛ ولكن السلطات التى منحت لهذه الهيئات قيدت بعناية بحيث تمنعها من أن تتخذ طابعا سياسيا من ناحية ومن أن تكون لها أية سيطرة فى الإدارة من الناحية الأخرى . وكانت وظائفها الرئيسية تتعلق بموضوعات مثل رفاهة العمال ، وإن كانت قد منحت العمال أيضا قدرا من الحماية ضد الطرد التحكمى . ولم يفعلوا شيئا لتغيير العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، أو لإقامة أى نوع من الإدارة المشتركة ــ ولا شيء على الإطلاق فى اتجاه التشريك . والحقيقة أن الاشتراكيين الألمان كانوا غير مستعدين مطلقا لمعالجة قضية التشريك ، التى استبعدوها من المناقشات باستمرار على أساس أنها شيء سيتم « بعد الثورة » وأنها لا تتطلب بحثا حتى تقع الثورة . والمشروعات الوحيدة التى وضعت كانت أفكار ليجين عن « السيطرة المشتركة » بواسطة أصحاب الأعمال والعمال ؛ وقد طرح أصحاب الأعمال هذه المشروعات جانبا بمجرد أن بدأوا يفيقون من الهلع الذى أصابهم فى أحداث ١٩١٨ . وقد ظلت السكك الحديدية مشتركة ، كما كانت قبل الثورة ؛ وبقيت الإدارة فى أساسها بلا تغيير باستثناء أن حق النقابات فى المساومة قد اعترف به وطبق قدر ما من

التشاور المشترك . ولكن لم يطبق التشريك على أية صناعة كبرى — ولا حتى مناجم الفحم : ولم يبد على اشتراكيي الأغلبية أنهم يأسفون حتى لذلك . وقد سمح للرأسمالية الألمانية أن تظل مكتملة وأن تؤكد قوتها بمجرد زوال خطر الثورة الاشتراكية . وصارت جمهورية ويمار جمهورية رأسمالية ، وكان لا بد أن تصير كذلك من اللحظة التى انتقلت فيها السلطة من « مجالس العمال » إلى الجمعية التأسيسية .

وفى السنوات التالية ، برغم أن الجدل العنيف استمر بين الديموقراطيين الاشتراكيين والشيوعيين وكذلك بين اليمين واليسار لدى الاشتراكيين الديموقراطيين ، فان أحدا لم يسهم بأى نصيب كبير فى التفكير الاشتراكى . فقد كان الشيوعيون مشغولين تماما بتكييف أنفسهم مع مطالب الكومنترن بحيث لم يكن لديهم وقت للتفكير الأصيل الخاص بهم ، وإن كانوا تجادلوا بلا نهاية بين أنفسهم حول أساليب الثورة وحول أمور مثل التفسير الصحيح « للجبهة المتحدة » . وكان الديموقراطيون الاشتراكيون أيضا مشغولين تماما تقريبا بالمناقشات حول الأساليب وحول مقتضيات المبادىء الديموقراطية وسوء الشيوعيين الدكتاتوريين . ولما كانوا قد اتخذوا موقف الدفاع باستمرار فإنهم لم يحسوا بحاجة إلى ابتكار أفكار عن الاشتراكية وهم لا يرون أملا فى تحقيقها . وصحيح أن هلفر دينج ، خبيرهم المالى الأول ، فكر كثيرا فى مشاكل الضريبة الديموقراطية ، وان ويسل حاول فعلا أن يضع بعض أسس الاقتصاد المخطط تقوم على سيطرة الدولة أكثر منها على التشريك العام ؛ ولكن فيما عدا هذين الاثنين كانت المساهمات الجديدة لا تروى ظمأ . إن الاشتراكية الألمانية بعد ١٩١٨ لم تجىء بشىء مطلقا يقارن بنزاعات « التنقيح » الكبرى التى حدثت قبل أيام الحرب ، أو بمؤلف هيلفردينج عن « رأس المال المالى » الذى نشر فى ١٩١٠ ، أو بمؤلف روزا لكسمبورج « تراكم رأس المال » (١٩١٣) ، وإن كان المجلد الثانى من هذا الكتاب ، الذى ترد فيه على نقادها ، لم يظهر إلا فى ١٩١٩ ، وان كتابها الهام

الصغير « الثورة الروســـية » ، الذى حرره بول ليفى ، لم يظهر إلا فى ١٩٢٢ . فالاشتراكية الألمانية بعد الحرب لم تنبت أى منظور جديد مهم ، وقاتلت معاركها النظرية تحت ظل روسيا أكثر مما ينبغى بحيث لم يكن فى وسعها أن تجىء بأفكار أصيلة خاصة بها .

الفصل الحادى والعشرون

بريطانيا إلى سقوط حكومة العمال الثانية

١٩٢٦ - ١٩٣١

بعد هزيمة الإضراب العام البريطانى فى ١٩٢٦ تراجعت النقابات كما رأينا بحيث صار دورها دفاعيا بحتا حتى أتيحت لها فرصة لإعادة تكوين أرصدتها التى نضبت واسترجاع الأعضاء الذين انصرفوا عنها نتيجة للانهيار. بيد أن الحركة العمالية السياسية لم تتعرض لمثل هـذا الانحدار بل استفادت إلى حد ما بزيادة المطالبة بين العمال بتحسين ظروف العمل وإعانة التعطل — وكانت هذه الإعانة قد ساءت بعد سقوط حكومة العمال فى ١٩٢٤ بقواعد يحرم بمقتضاها من الإعانة أولئك « الذين لا يبحثون عن عمل بصورة جدية » كما خفضت مدد تلقى الإعانة غير المنصوص عليها. وإبان السنوات من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ كانت التجارة والعمالة تتحسن فى العالم بصفة عامة، وبدا أن النظام الرأسمالى قد أخذ يستعيد استقراره؛ ولكن البطالة استمرت مرتفعة فى بريطانيا، مما يعود السبب الرئيسى فيه إلى خطأ المحافظين فى العودة إلى معيار الذهب على أساس سعر الدولار قبل الحرب، وزاد التذمر الاجتماعى بسرعة فى « المناطق المنكوبة » التى تأثرت بالبطالة أكثر من غيرها. وكانت النتيجة أن حزب العمال تحسن مركزه كثيرا فى الانتخابات العامة سنة ١٩٢٩ فحصل على ٢٨٩ مقعدا مقابل ١٥١ فى ١٩٢٤. وجعله ذلك متقدما جدا على المحافظين الذين لم يحصلوا إلا على ٢٦٠ مقعدا، ولكنه كان لا يزال أقلية ضد منافسيه عندما يؤخذ فى الاعتبار مقاعد الأحرار التى بلغت ٥٩ مقعدا. وهكذا وجد حزب العمال نفسه ملزما مرة ثانية بأن يقرر هل يتولى الحكم بدون أغلبية خاصة به، وإن كان مركزه أقوى بكثير مما كان فى ١٩٢٤.

وقرر زعماؤه بلا تردد تأليف الوزارة ، وصار رامساى مكدونالد ثانيا رئيسا للوزراء دون أى اتفاق مع الأحرار ، ولكنه كان يعلم أن هناك عددا كافيا منهم لإبقائه فى الحكم يغلب أن يساعدوه على ذلك إذا اقتصرت حكومته على سياسة لا تنطوى على هجوم على الأنظمة الأساسية للرأسمالية . وكان هذا التفاهم الضمنى مع الأحرار سببا فى استبعاد أى إجراء هام نحو التشريك ، حتى تشريك مناجم الفحم ، ولكن بدا أنه يتفق تماما مع الإجراءات التى يقصد بها زيادة العمالة عن طريق توسيع الأشغال العامة ومع السياسة الدولية التى تهدف إلى تخفيف حدة التوتر الدولى وإلى نزع السلاح تدريجيا بالاتفاق وتحرير التجارة الدولية ، وبخاصة عن طريق « الهدنة التعريفية » . وكانت المهام الرئيسية فى الميدان الأخير من نصيب آرثر هندرسون بوصفه وزيرا للخارجية ووليم جراهام (١٨٨٧-١٩٣٢) فى « مجلس التجارة » ، لأن مكدونالد لم يجمع بين وزارة الخارجية ورئاسة الوزارة كما فعل من قبل فى ١٩٢٤ . وبدت الظروف فى الجبهة الداخلية مواتية لأن قطاعا من الأحرار ، على رأسه لويد جورج ومصدر وحيه الرئيسى هو الاقتصادى ج. م. كينز (١٨٨٣ — ١٩٤٦) ، كان قد تقدم ، فى تقرير البحث الصناعى الذى قام به الأحرار عن « مستقبل بريطانيا الصناعى » (١٩٢٨) وفى نشرات أصدرت أثناء الانتخابات — مثل « نستطيع أن نقهر البطالة » بقلم كينز و هـ د. هندرسون ، ببرنامج واسع من سيطرة الدولة والعمل الإيجابى لزيادة العمالة لا يقل تقدما ، إن لم يزد ، عن أى شىء تقدم به حزب العمال نفسه إلى أن أصدر نشرته الخاصة « كيف نقهر البطالة » (بقلم المؤلف الحالى) كجزء من دعايته الانتخابية . ولم يكن الأحرار متحدين بأى حال فى تأييد مقترحات لويد جورج وكينز ، ولكن بدا من المعقول افتراض أن مجموعة للويد جورج على الأقل على استعداد لإبقاء حزب العمال فى الحكم فترة ما ، على أساس أنها ستتخذ خطوات فى سبيل تنفيذ السياسة التى أعلنتها فيما يتعلق بمشكلة البطالة .

وعندما تولت وزارة العمال الثانية الحكم فى يوليه ١٩٢٩ بدا الموقف الاقتصادى العالمى مواتيا للعمل فى هذا الميدان وكذلك فيما يتصل بالشئون

الدولية . ولكن بمجرد أن استقر بها الأمر حدث انهيار السوق المالية فى أمريكا علامة على أن الموقف لم يكن طيبا قط فى الجبهة الاقتصادية ، وفى منتصف ١٩٣٠ كان من الواضح أن هناك أزمة اقتصادية عالمية وشيكة تماما . وكان قد ثبت فعلا أن تسوية التعويضات الألمانية بمقتضى « خطة داوز » فى ١٩٢٤ غير صالحة للعمل وأنه لا بد من إعادة النظر فيها . بيد أن ما كان أخطر من ذلك بكثير هو النضوب المفاجىء فى تدفق رأس المال الأمريكى المتدفق على أوروبا ، وبخاصة إلى ألمانيا ، منذ الأخذ بخطة داوز . وقد كشف هذا النضوب عن حقيقة أن الانتعاش الاقتصادى فى أوروبا كان فى الواقع معتمدا على تدفق الأموال الأمريكية وأنه بدونها لا يقتصر الأمر على أن الألمان لن يستطيعوا دفع التعويضات فحسب ، بل وأن نظام الائتمان فى أوروبا كله يتعرض لخطر الانهيار السريع أيضا . بيد أنه كان من المستحيل منع الأمريكيين ، فى سعيهم « للسيولة » ، من الاحتفاظ برأسمالهم فى بلدهم بل والعمل على سحب ما يستطيعون سحبه من قروضهم واستثماراتهم فى أوروبا ؛ ووجد كثير من المقرضين الأوروبيين أنهم قيدوا موارد حصلوا عليها من الولايات المتحدة لآجال قصيرة فى قروض طويلة الأجل . ولم تظهر النتائج الكاملة للانهيار الاقتصادى الأمريكى إلا على مراحل. وفى مبدأ الأمر كان الأمل يراود الكثيرين فى أن انهيار السوق المالية سيعقبه انتعاش سريع وأن الأمريكيين سيستأنفون الإقراض على نطاق يكفى لإنقاذ الاقتصاد الأوروبى من الكارثة . بيد أنه سرعان ما صار من الواضح أن قوى عدم التوازن فى الولايات المتحدة قوية جدا — وبخاصة هبوط القدرة الشرائية النسبية للقطاع الزراعى — وأن الأمريكيين يندفعون عاجزين نحو أسوأ أزمة شهدتها الرأسمالية وأنهم يغرقون معهم الاقتصاد الرأسمالى بأكمله فى غرب ووسط أوروبا .

ولم يظهر سوء الموقف الاقتصادى بوضوح إلا بعد أن تولى العمال الحكم بفترة . ولكن فى ١٩٣٠ كانت أعداد من لا عمل لهم ترتفع بسرعة ؛ وارتفعت نفقات إعالتهم بصورة أسرع بسبب التحسين الذى أدخلته الحكومة على شروط

الإعانة . وفى نفس الوقت كان لانتشار الكساد آثار سيئة على الصادرات البريطانية، لأنه بصرف النظر عن الهبوط فى السوق الأمريكية كان كل بـــلد ، مع تزايد الصعوبات التى يواجهها ، تتجه إلى تخفيض وارداتها بأمل تحسين ميزان مدفوعاتها. فضلا عن أنه كلما أغلقت أبواب الاستيراد فى بلد بعد الآخر بذلت كل منطقة مصدرة أقصى جهدها لاكتشاف أسواق بديلة ؛ وكانت بريطانيا ، بوصفها البلد الرئيسى الذى لا يزال يحتفظ « بحرية التجارة » ، هى المجال الواضح للإغراق بواسطة الفائض الذى لم تستطع التصرف فيه فى غيرها . وأثر ذلك بصورة خطيرة فى ميزان المدفوعات البريطانية ، الذى كانت الأزمة الاقتصادية قد أضرت به فعلا ؛ وكان العلاج الصحيح ، طبقا للوصايا المالية التقليدية ، هو سحب العملة بقصد خفض الأسعار البريطانية وتشجيع تدفق الأرصدة الأجنبية . ولسوء الحظ كان فيليب سنودن ، وزير مالية العمال ، سيئا تماما فى آرائه فى شئون النقد مثل أى صاحب مصرف رجعى ، واستخدم كل نفوذه وتشبثه ــ وكان كلاهما كبيرا جدا ــ فى منع الحكومة من إنفاق أية نقود تستطيع أن تتجنب إنفاقها . وكان هذا يعنى صرف النظر عن مقترحات التوسع فى الأشـــغال العامة لزيادة العمالة ــ ومعها القوة الشرائية ــ لأنها تكلف أكثر مما ينبغى ، ورئى أن إعالة الأعداد المتزايدة من المتعطلين المرغمين على البقاء بلا عمل أفضل من إيجاد عمل مفيد لهم ، لأن ذلك كان أقل كلفة فى الإنفاق المباشر . ولما لم تستطع الحكومة وضع برنامج متسق لعلاج البطالة عهدت بالمشكلة أولا إلى زعيم رجال السكك الحديدية اليمينى ج. ه. توماس (١٨٧٤ ــ ١٩٤٩) ــ وهو أسوأ اختيار ممكن تقريبا ــ ثم أشركت معه جورج لانسبورى وتوماس جونستون (ولد ١٨٨٢) ، وكيل الوزارة لشئون سكتلندا ، ومعهم سير أوزوالد موزلى (ولد ١٨٩٦) ، الذى انضم مؤخرا من المحافظين إلى العمال وعين مستشارا لدوقية لانكاستر . ولم يكن من المحتمل أن يتفق هـذا الفريق فيما بينه على شىء أو ، حتى إذا اتفق ، أن يستطيع زحزحة سنودن عن تصميمه فى انتهاج الأساليب المالية التقليدية .

وفى منتصف ١٩٣٠ ، وكان لحكومة العمال سنة فى الحكم ، كانت البطالة المسجلة

قد ارتفعت من ٩٫٦ فى المائة فى يونيه ١٩٢٩ إلى ١٥٫٤ فى المائة : وفى نهاية ١٩٣٠ كانت قد بلغت مليونين ونصف . وفى هذه الأثناء كان موزلى قد أخذ يدعو إلى اتباع سياسة أكثر جرأة بقصد زيادة العمالة ، ولما فشل فى إقناع توماس بها وضع مقترحاته فى مذكرة — « مذكرة موزلى » — أرسلت إلى مجلس الوزراء بموافقة لانسبورى وجونستون . ورفضت المذكرة ، وعندئذ استقال موزلى من الوزارة . وفى أكتوبر عرض الموضوع على « مؤتمر حزب العمال » الذى هاجم فيه موزلى الحكومة ودافع عن سياسته ولم يهزم إلا بـ ١٫٢٥١٫٠٠٠ صوت ضد ١٫٠٤٦٫٠٠٠ — وهى علامة واضحة على زيادة التذمر بين مؤيدى حزب العمال فى البلاد . واستمر موزلى فى حملته ، وفى فبراير ١٩٣١ أصدر نشرة بعنوان « سياسة قومية » شرح فيها مقترحاته بتأييد شخصيات يسارية معروفة منها جون ستراشى (ولد ١٩٠١) وأنورين بيفان (ولد ١٨٩٧) . وبعد ذلك بقليل ترك موزلى حزب العمال لما أخفق فى اجتذاب الكتلة الكبرى من النواب إلى جانبه ، وأنشأ « الحزب الجديد » الذى لم يلبث أن تحول إلى بدايات منظمة الفاشية البريطانية . ولم يتبعه إلى الحزب الجديد سوى أربعة أعضاء فى البرلمان — منهم زوجته ؛ واستقال أحدهم ، هو جون ستراشى ، على الفور تقريبا . أما الآخرون الذين أيدوا مذكرة موزلى — بما فيهم بيفان — فإنهم رفضوا أن تكون لهم أية صلة بالحركة الجديدة . ولا ريب فى أن موزلى كان يتوقع تأييدا أكثر من ذلك بكثير : فهو لم يفهم مشاعر الولاء التى تربط جميع الاشتراكيين تقريبا بحزب العمال ، مهما كان نقدهم لسياسته . كما أنه لم يشعر بأى ولاء للعمال أنفسهم . وفى هذه الأثناء كانت الحكومة تقع فى صعوبة بعد أخرى . ولم يتضمن برنامجها التشريعى لدور الانعقاد الجديد ، الذى أعلن فى أكتوبر ١٩٣٠ ، أى شىء عن مشكلة البطالة ؛ إذ لم يكن لديها أية فكرة عما تفعله حيالها سوى التشبث بموقفها والأمل فيما هو أفضل .

بيد أن ما حدث لم يكن إلى الأفضل ، بل تدهور سريع مستمر . وتحت ضغط الأحرار التجأت الحكومة حتى إلى محاولة خفض تكاليف إعالة المتعطلين

بقانون استبعد عددا كبيرا ، خاصة من النساء المتزوجات ، من بين العمال الذين يستحقون معونة البطالة . وعينت أيضا لجنة خاصة يسيطر عليها الخصوم السياسيون — « لجنة مايو الاقتصادية » — لوضع تقرير عن وسائل خفض النفقات العامة . ووضعت اللجنة تقريرا يشيع الذعر بتصويره الموقف بأسوأ حتى مما هو وساعد على هروب الأموال الأجنبية ووضع الحكومة فى مواجهة الاستحالة المطلقة للمحافظة على قيمة الجنيه بدون مساعدة قروض ضخمة من الخارج . وقد تم فى الواقع الحصول على قروض كبيرة من البنكين المركزيين فى الولايات المتحدة وفرنسا ؛ ولكنها ذابت فى مواجهة تزايد عدم الثقة فى الاسترليني ، ومع ذلك فقد طلب عقد قروض أخرى ، دون أن يكون هناك ما يضمن أن هذه القروض أيضا لن تتبدد سريعا . وعند هذه النقطة يبدو أن المحافظ الرجعى لبنك انجلترا ، مونتاجو نورمان ، استخدم نفوذه مع الأمريكيين لحملهم على تقييد أية قروض أخرى بشروط أشد . وأيا كان الأمر فإن هـــذا ما قاله سنودن لزملائه فى مجلس الوزراء . ووجد الوزراء العمال أنفسهم يواجهون إنذارا نهائيا بتخفيض معونات البطالة وباتخاذ خطوات اقتصادية حاسمة أخرى على حساب الطبقة العاملة ، على أساس أن ذلك هو البديل الوحيد للخروج عن قاعدة الذهب ، التى كان سنودن متعصبا لها تماما .

ويبدو واضحا أن معظم وزراء العمال كانوا فى ذلك الوقت قد صاروا فى حالة ذهول تام . فهم لا يفهمون الأمور المالية الدولية ؛ وافترضوا — مخطئين — أن سنودن يفهمها . وكان مكدونالد مذهولا مثل الآخرين . وكان منذ مدة طويلة يرأس « المجلس الاقتصادى الاســـتشارى » ، الذى كان من بين أعضائه كينز وتوماس وبعض الوزراء الآخرين — ولكن بدون سنودن . وقد نوقش فيه الحل بعد الحل لمواجهة الموقف ، ودعا كينز بصفة خاصة إلى فرض ضريبة استيراد لخفض الواردات والحصول على موارد مالية للخزانة ؛ ولكن مكدونالد كان قد رفض الانتهاء إلى أى حل ، وكان فى الصورة الخلفية للموقف رفض سنودن لأى طريق آخر سوى الضغط وسحب العملة المتداولة .

وأخيرا جاءت الأزمة الأخيرة . ودعا مكدونالد مجلس الوزراء إلى قبول تخفيضات حاسمة على حساب المتعطلين ؛ وعندما رفضت الأغلبية ذلك أعلن استقالة الحكومة ثم ظهر رئيسا لوزارة « قومية » جديدة مكونة أساسا من المحافظين والأحرار ، مع الزعماء العمال القليلين الذين تبعوه — من بينهم سنودن وتوماس اللذين خرجا بذلك معه من الحركة العمالية التي خدموها الجزء الأكبر من حياتهم . وأعلنت الحكومة الجديدة أنها تتولى الحكم « لتنقذ الجنيه » ؛ ولكن أول عمل لها تقريبا كان الخروج على معيار الذهب ، الذي كان حتى ذلك الوقت يعتبر مقدسا . وفي الحقيقة لم يكن أمامها في هذا الموضوع سبيل آخر ؛ لأن الأمور كانت قد بلغت حدا لا يسمح بالاحتفاظ بقيمة الاسترليني على أساس سعر المعادلة القائم . ولكنها استمرت في طريقها وطبقت ، لا مجرد « الضريبة الجمركية » التي دعا إليها كينز ، بل نظام حماية جمركية شامل قلب السياسة المالية التي ظلت قرنا بأكمله .

وقد كان سقوط حكومة العمال في ١٩٣١ أسوأ حتى من سقوطها قبل ذلك بسبع سنوات ، لأنه جاء نتيجة عدم الكفاية البحتة في معالجة الموقف الذي وضعت فيه بريطانيا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية . ولا ريب في أن هذا الموقف كان صعبا جدا : وما كان من الممكن بأية وسيلة أن تخرج بريطانيا غير متأثرة بالأزمة العالمية . ولكن الخطأ في سياسة هذه الحكومة أنها سمحت للموقف بالانحدار من سيء إلى أسوأ دون أن تحاول تنفيذ إما سياسة كينز أو السياسة التي تعهدت بها في بياناتها الأولى . ولم يحدث هذا لأن معظم الوزراء العمال كأفراد كانوا غير أكفاء في مناصبهم الوزارية ، بل لأنهم لم يفهموا الموضوعات المالية وكذلك ، فوق كل شيء آخر ، لأن مكدونالد لم يستطع قط أن يستقر على رأي وسمح لسنودن بالاعتراض على كل إجراء كان من الممكن أن يحسن الموقف . وكان هندرسون ، أهم شخصية في مجلس الوزراء مع هذين الاثنين ، مشغولا تماما بالشئون الخارجية إبان الفترة الحرجة — وبخاصة « بالمؤتمر التمهيدي لنزع السلاح » وبالجهود الأخرى للإقلال من حدة التوتر الدولي . ولم يشترك إلا

بدور صغير جدا فى المناقشات الخاصة بالمسائل الداخلية حتى آخر مراحل الأزمة، عندما انضم إلى أولئك الذى رفضوا إجراءات « الاقتصاد » المقترحة على حساب الطبقة العاملة .

والواقع أن مكدونالد كانت صلته بمعظم زملائه قد أخذت تضعف أكثر فأكثر قبل أن يحدث الانفصال النهائى بمدة طويلة . وكان يختلط اجتماعيا « بالطبقة الراقية » ويتمتع بالمركز الاجتماعى السامى الذى تتيحه له وظيفته ، وكان لا يختلط إلا بعدد قليل جدا من زملائه الوزراء وكثيرا ما يتجاهل الباقى صراحة – بما فيهم هندرسون ولانسبورى . وكان قد كف عن أن يكون اشتراكيا – بأى معنى من المعانى ، حتى من النوع اليمينى جدا الذى كانه ؛ وكان من السهل عليه أن يقنع نفسه بأنه القائد الذى لا غنى عنه فى ساعة الأزمة القومية – حتى برغم أنه لم تكن لديه أية فكرة إلى أين يريد أن يقود . وإبان الحرب اكتسب ، بسبب موقفه المبهم وبفضل الهجمات المسمومة التى وجهت اليه فى الصحف الرأسمالية ، سمعة لا يستحقها مطلقا بأنه أقرب إلى اليسار منه إلى اليمين ؛ وعلى هذا الأساس كان عمال الكلايدسايد قد حملوه إلى زعامة الحزب وفضلوه على الرجل الأمين البسيط ج . ر . كلاينز . ومنذ ذلك الوقت أثبت المرة تلو المرة أن كل عواطفه مع اليمين المتطرف فى الحزب ؛ ولكنه ظل حتى ١٩٢٩ يبدو على الأقل اشتراكيا من نوع ما ، وساعدته تصريحاته العلنية المبهمة المنمقة على إخفاء مدى بعده عن الأفكار الاشتراكية حتى أكثرها اعتدالا . وقد كشفه تصرفه فى ١٩٣١ أخيرا : وقد سمح له بالاستمرار بضع سنوات كمجرد رئيس صورى لوزارة يسيطر عليها المحافظون تماما ، ولكن لم تكن له أية قيمة – وهذه هى حقيقة جوهره .

ولم يقبع مكدونالد سوى قليلين فى تأييد الحكومة « القومية » . وقد منح سنودن لقب فيكونت وأخذ يهاجم زملاءه السابقين بحملات مسمومة فى الانتخابات العامة التى أعقبت الأزمة مباشرة ، ولكنه سرعان ما تشاجر مع الفريق الجديد

واستقال من الوزارة «القومية» احتجاجا على سياستها الخاصة بالتعريفة. وقد كان سنودن من معظم النواحى اشتراكيا أكثر بكثير مما كان مكدونالد فى أى وقت من الأوقات، ولكنه كان فى قرارته مذهبيا، وقد جمع إلى اعتناق «الجماعية» إخلاصا شديدا لحرية التجارة والأساليب التقليدية فى الشئون المالية. وقد جعلته هذه المعتقدات غير قادر مطلقا على قبول أية أساليب غير تقليدية فى تناول حالة الطوارئ. ودفعته إلى الوقوف عقبة كؤودا كلما زادت الأمور سوءا بدرجة لا تقل عن مكدونالد وتمويهه. وكان بالإضافة إلى ذلك من أكثر الناس إيمانا بسلامة ما يفعل ولا يستطيع أن يصدق مطلقا أنه لم يكن على صواب تماما فى كل ما فعل وكل ما لم يفعل. وبعد استقالته اختفى ببساطة من الحياة السياسية، وعاش إلى أن كتب تاريخ حياته بنفسه وألقى فيه أكبر قدر من اللوم على كل شخص آخر، وأكد بشدة أنه معصوم من الخطأ. أما فيما يتعلق ج. ه. توماس فإنه لم يتظاهر قط بأنه اشتراكى. فقد كان زعيما نقابيا ماهرا يعرف جيدا كيف يساوم باسم رجال السكك الحديدية من أجل الأجور وشروط العمل، ولكن لم يعطف مطلقا على أهدافهم الأوسع نطاقا - فلم يهمه موضوع التشريك، ووقف موقف العداء الإيجابى من مطلب رجال السكك الحديدية بالاشتراك فى السيطرة على خدمات السكك الحديدية. وقد كان أوثق اتصالا بمكدونالد فى العمل من معظم الوزراء إبان وزارة العمال، وكان من أول الداعين إلى فرض تعريفة تحد من الواردات. وكان أكثر ما ينقصه، كما أثبتت الأحداث التالية، هو الأمانة فى الأهداف.

وفى الانتخابات العامة التى أعقبت الأزمة فى خريف ١٩٣١ أصيب حزب العمال، وقد فقد أشهر زعمائه وهبطت مكانته بسبب إخفاقه فى القيام بأى عمل فعال، بهزيمة كارثة. إذ هبط عدد أعضائه فى البرلمان من ٢٨٩ إلى ٤٦، إلى جانب ستة أعضاء انتخبوا بدون تأييد رسمى من الحزب. وكان من هؤلاء الستة ثلاثة يمثلون حزب العمال المستقل تقدموا بدون تأييد رسمى - منهم جيمس ماكستون (١٨٨٥ - ١٩٤٦) - وثلاثة آخرون منهم اثنان على صلة وثيقة بحزب العمال المستقل. وكان حزب العمال المستقل قد أخذ صبره يفرغ مع وزارة العمال بصورة

متزايدة إبان فترة توليها الحكم ، وكانت اللجنة التنفيذية لحزب العمال قد رفضت تأييد مرشحيه إلا إذا وافقوا على قبول نظام الحزب كاملا . وفى وقت الانتخابات كان حزب العمال المستقل قد سار فعلا فى طريق الانفصال معظم الشوط ، وقد أنفصل عن حزب العمال أخيرا فى العام التالى وحكم على نفسه بوضع معزول بين حزب العمال والشيوعيين فلم يكن له أى نفوذ فعال .

وقد فقد معظم من بقى من زعماء حزب العمال مقاعدهم فى البرلمان فى الانتخابات العامة . ولم يعد إلى البرلمان من أعضاء الوزارة التى سقطت سوى لانسبورى ، واختير زعيما برلمانيا لا لأنه أراد ذلك ولكن لأنه لم يكن هناك غيره . وصار كليمنت آتلى (ولد ١٨٨٣) التالى له فى الرئاسة ، وتولى الزعامة فيما بعد عند ما استقال لانسبورى بسبب نزعته للسلام ضد تطورات موقف الحرب فى ١٩٣٥ . وكان هندرسون قد هزم فى ١٩٣١ ، ولم يعد إلى البرلمان إلا فى ١٩٣٣ ، وكان قد صار رجلا محتضرا . ولم يستأنف زعامة الحزب واستمر يكرس نفسه، ما سمحت له صحته، لمهام رئاسة « مؤتمر نزع السلاح » السىء المصير ، برغم أن كل الأمل فى نجاحه كان فى ذلك الوقت قد انهار بانتصار هتلر فى ألمانيا . ومات مرهقا ، فى ١٩٣٥ . وقد كان دائما ، فى معظم الأمور ، فى يمين الحزب ، وخدمه بإخلاص تام تبعا لمفهومه وكان المهندس الأول لمصائره إبان سنوات ما قبل الحرب . وكان قد استخدم كل مجهوده ، المرة تلو المرة ، فى المحافظة على وحدة الحزب برغم انقساماته . ويرجع إليه الفضل الرئيسى إبان الحرب فى الحيلولة دون طرد حزب العمال المستقل بسبب موقفه المناهض للحرب ، وبرغم قوة معتقداته المعتدلة وقف مرارا إلى جانب التسامح فى نزاعات الحزب . وقد بدأ هندرسون حياته السياسية ، مثل كثير من زملائه النقابيين من الجيل القديم ، كعضو فى حزب الأحرار ، واحتفظ بكثير من معتقداته التحررية عندما انضم فى وقت مبكر إلى « لجنة التمثيل العمالى » . ولم يعتبر نفسه اشتراكيا إلى أن تضافر مع سيدنى ويب فى إعادة بناء حزب العمال على أساس من الاشتراكية التدريجية فى ١٩١٧ . ومنذ ذلك الوقت وقف دائما وبثبات إلى الجانب التدريجى . وكان يناهض

هندرسون المغناطيسية الشخصية ولم يكن خطيبا يعتد به ، وإن كان يستطيع أن يلقى خطابا منطقيا ممتازا عندما تتطلب المناسبة ذلك . وكان يفقد هدوءه أحيانا ويصير فظاً ، ولكنه لم يكن خبيثا أو يحمل ضغينة وكان مخلصا تماما لقضية العمال . ولم يكن لمغريات حياة « المجتمع الراقى » تأثير فيه ، ولم تكن لديه عادات كثيرة الكلفة تدفعه إلى الانحراف ، وبرغم أنه لم يكن نافذ البصيرة قوى الخيال فانه كان زعيما يعتمد عليه تماما فى بذل أقصى ما لديه من جهد دون التفكير فى نفسه .

ومع كارثة ١٩٣١ اختفى الجيل الأول من زعماء حزب العمال البريطانى من الميدان بلا مجد . وكان كير هاردى قد اختفى قبل ذلك بأمد طويل ، وقد أضنته خيبة الأمل بسبب الحرب ، فى ١٩١٥ ؛ ولكن إلى ١٩٣١ استمر بقية زعماء ما قبل الحرب — مكدونالد وسنودن وهندرسون وتوماس ، يسيطرون على الحزب . وبعد ١٩٣١ لم يبق ، بعد إذ خرج هندرسون من الميدان تقريبا ، سوى جورج لانسبورى ومعه جويت وكلاينز وبعض الأفراد القلائل الآخرين ممن كانوا خارج البرلمان مؤقتا . وحان الوقت الذى احتل فيه جيل أصغر — كان أهم شخصياته كليمنت آتلى وهربرت موريسون (ولد ١٨٨٨) وهيو دالتون (ولد ١٨٨٧) — مركز الصدارة . وتنتهى قصة جهودهم فى إعادة بناء الحزب على مراحل بطيئة بعد هزيمته إلى فترة خارج نطاق هذا المجلد . ونترك السجل ، مؤقتا ، عند نقطة كان حزب العمال فيها قد وصل إلى أسوأ مواقفه الانتخابية منذ ما قبل الحرب وساء مركزه ونفوذه إلى أقصى حد بسبب فشل أكثر زعمائه شهرة فى ظروف لم تكن مشرفة لهم ولا لأولئك الذين ظلوا مخلصين للحزب فى أحرج ساعاته . وصحيح أن حكومة العمال ١٩٢٩ — ١٩٣١ كانت سيئة الحظ إذ اضطرت لمواجهة موقف كان يتطلب أسلوبا جديدا مغامرا فى معالجته ، وصحيح كذلك أن عدم حصولها على أغلبية برلمانية حرمها من التقدم بأية إجراءات اشتراكية بناءة والنجاح فى تنفيذها ، ولكن ليس لديها أى عذر فى عجزها الفاضح عن علاج مشكلة البطالة ؛ لأنه فى هذا الميدان ، لو أنها شرعت

بعزيمة فى إيجاد أعمال جديدة للمتعطلين ، كان من الموثوق فيه أنها ستحصل على قدر كاف من التأييد من جانب الأحرار يجعل فى وسعها الحصول على الموافقة على مقترحاتها فى مجلس العموم ولا يجرؤ مجلس اللوردات على الاعتراض عليها . والحقيقة التى لا مراء فيها أنه كان ينقصها العزم فى محاولة تنفيذ حتى ما كان يدعو إليه الأحرار الأكثر تقدما ، وتركت نفسها للتيار الذى جرفها إلى الكارثة. ومع ذلك فإن حزب العمال كان ، منذ أيامه الأولى ، يعلن إن من واجب الدولة العمل على إبقاء العمالة عند مستوى مرضى : فقد كان « حق العمل » من أقدم الشعارات الاشتراكية وأكثرها استمرارا . وبرغم ذلك سمحت حكومة العمال لنفسها بأن تضلل وتدفع إلى الاعتقاد بأن إعالة ملايين الأشخاص بلا عمل أكثر اقتصادا من إيجاد عمل لهم ينتجون فيه أشياء مفيدة يحتاجها الناس . فقد كانت الفكرة التى تراود أذهان الكثيرين من الاشتراكيين هى أن الرأسمالية بطبيعتها ذاتها تخلق البطالة وتتعرض لأزمات وكساد متكررين ، ومن ثم فإنه لا يمكن عمل أى شىء مثمر بدون تغيير النظام نفسه ، وهو أمر من الواضح أنه خارج نطاق قدرتهم المباشرة . وقد أخفقوا ، كما أخفق خصومهم السياسيون ، فى فهم ما كان كينز يقوله لهم عن أثر العمالة الإضافية فى خلق فرص أخرى للعملة عن طريق المحافظة على القدرة الشرائية . كما لم يفهموا مطلقا الدلالات الأوسع نطاقا لنظريات كينز أو أهميتها فى تحديد الطريق نحو تثبيت الاقتصاد بطريقة تتيح للرأسمالية فترة جديدة من الحياة بشرط أن تقبل قدرا معينا من الخضوع للتخطيط والسيطرة العامين . ولو أنهم فهموا كينز لما رفض معظمهم نصيحته على أساس أنها تجعل الرأسمالية أكثر قوة ؛ لأنهم أنفسهم كانوا يريدون أن تبقى الرأسمالية وتزدهر حتى يصيروا مستعدين لأن يحلوا محلها . والواقع أنهم ببساطة لم يفهموا « الاقتصاديات الجديدة » — التى لم تكن قد تبلورت تماما بعد فى ١٩٣١ ، ولم ينتشر فهمها على نطاق واسع إلا عندما وضع روزفلت قسما منها موضع التجريب العملى فى ظل « التعامل الجديد » (New Deal) .

ولعلنا لا ينبغى أن نحكم على حزب العمال بهذه الشدة لهذا السبب ؛ لأن حكم

الفهم ينطبق على غير الاشتراكيين كما ينطبق على الاشتراكيين بقدر متساو .
بيد أننا يجب أن نحكم عليهم طبقا لمعيار مختلف بعض الشيء ؛ لأنهم كانوا يدافعون جيلا كاملا عن سياسات قريبة جدا مما كان كينز يقترحه . ولو كان مكدونالد وسنودن ، أو أحدهما ، على استعداد للقيام بدور الزعامة البناءة لكان الباقون ساروا وراءهما ؛ ولكن لم تكن هناك أية زعامة باستثناء موزلى ، الذى لم يحز ثقة الكثيرين ، ولا نسبورى ، الذى أبعد على أساس أنه يسارى مرتبك التفكير لم يفهم الشئون السياسية ولن يفهمها قط .

وأثناء أن كان حزب العمال يستعد للتقدم الانتخابى الذى أحرزه فى ١٩٢٩ ، وأيضا أثناء أن كان يضيع فرصه فى الحكم ، كانت هناك جماعات صغيرة من الجماعات اليسارية من الاشتراكيين تفعل مافى وسعها للمحافظة على روح الجهاد حية فى النقابات بعد هزيمة الإضراب العام والمعدنين فى ١٩٢٦ . وقد امتنع معظم أصحاب الأعمال عمدا ، كما رأينا ، عن اقتضاء ثمن نصرهم إلى أقصى الحدود وفضلوا استغلال الفرصة فى الاتفاق مع النقابات التى لم يعد فى وسعها أن تقاتل حاليا . ودخل « مؤتمر النقابات » بسرور ، وإن لم يكن بحماسة ، فى مفاوضات « موند ـ تيرنر » التى بدأتها مجموعة قوية من أصحاب الأعمال على رأسها سير الفريد موند من « الصناعات الكيماوية الامبراطورية » . وعلى الفور تولى زعامة معارضة هذه المناقشات ، التى كان هدفها تحسين العلاقات بين أصحاب الأعمال والنقابات ، آرثر كوك ، سكرتير المعدنين ، وجيمس ماكستون ، زعيم حزب العمال المستقل ، وأصدرا بيانا مشتركا وبدآ حملة احتجاج على نطاق قوى . ولم تؤثر هذه الحملة كثيرا على جمهرة الحركة النقابية التى كانت روحها المعنوية قد هبطت بحيث لا يمكن أن تقبل أى نداء للجهاد . بيد أنها اتفقت فعلا مع التذمر المتزايد الذى كان حزب العمال المستقل يكنه تجاه سياسة حزب العمال الرسمية ، وساعدت على زيادة حدة غضب حزب العمال المستقل ضد حكومة العمال إبان السنوات التالية . ولم تنته مفاوضات « موند ـ تيرنر » إلى شيء لأن « فدرال الصناعات البريطانية » و « الكونفدرال القومى لأصحاب الأعمال » لم يكونا على

استعداد لقبول التنازلات التى كانت مجموعة موند على استعداد لقبولها ، ولم ينشأ أى جهاز مشترك مثل ذلك الذى اقترحه مؤتمر « موند - تيرنر » . بيد أن المؤتمر فى الواقع ساعد النقابات على المرور بلحظة حرجة من كيانها ، لأنه مما لاشك فيه أن مبادأة موند كان لها بعض الأثر فى منع أصحاب الأعمال الآخرين من القيام بهجوم شامل على النقابات فى لحظة من الضعف الشديد وفقد الاتجاه . وكان عدد أعضاء « مؤتمر النقابات » ، الذين بلغوا أكثر من ٦½ مليون فى الذروة سنة ١٩٢٠ ، قد هبط فعلا إلى أقل من ٤½ مليون فى ١٩٢٦ . وفى ١٩٣١ وصل إلى ٣,٧٠٠,٠٠٠ واستمر يهبط إلى ١٩٣٤ حيث بلغ أقل من ٣,٣٠٠,٠٠٠ . بيد أن هذا الهبوط الأخير كان يرجع أساسا إلى المراحل المتأخرة من الكساد أكثر مما يرجع إلى الإضراب العام . فقد كانت الخسارة التى نجمت عن الإضراب العام حوالى مليون عضو - وهو قدر يكفى تماما ، بالإضافة إلى البطالة المتزايدة لمنع النقابات من الشروع فى مغامرات خطرة .

الفصل الثاني والعشرون

معركة « الدوليات »

١٩٢٢ — ١٩٣١

تحدثنا فى فصل سابق عن قصة الصراع بين « الدوليتين » المتنافستين حتى إنشاء « اتحاد فينا » فى فبراير ١٩٢١ . ومنذ تلك اللحظة كان هناك ثلاث « دوليات » متنافسة — أو أربعة إذا أضفنا « الدولية السندكاليه » التى أقيمت فى برلين فى ديسمبر ١٩٢٢ . بيد أن السندكاليين الفوضويين لم يكن لهم فى أى وقت جمهور كبير ، برغم أنه كان لهم عدد كبير من المؤيدين فى أسبانيا وعدد غير قليل فى إيطاليا وهولندا . أما الاتحاد السوفيتى فإن الحركة الفوضوية فيه انتهت عندما غادر نستور ماخنو البلاد فى ١٩٢١ . وبعد ذلك صار من بقى من الفوضويين الروس مبعثرين فى المنفى فى جميع أنحاء العالم ، يهاجمون بعنف فى كل مكان النظام الاستبدادى الذى قام فى روسيا ولكنهم لايتركون أثرا كبيرا لأنهم يقفون موقف المعارضة العنيفة أيضا من جمهرة الرأى العام فى البلاد التى ذهبوا إليها . وكان لديهم بين صفوفهم كتاب أقوياء ، من إيما جولدمان والكساندر بيركمان إلى فولين بين الروس ، ومن رودولف روكر (ولد ١٨٧٠) فى ألمانيا إلى خلفاء مالاتستا فى إيطاليا ؛ ولكنهم لم يؤلفوا حركة ذات أهمية حقيقية فى أى مكان باستثناء اسبانيا .

أما فيما يتعلق بالدوليات الثلاث الأخرى — بصرف النظر عن الهيئتين النقابيتين المتنافستين اللتين كان مركز إحداهما فى امستردام والأخرى فى موسكو — فإن « اتحاد فينا » لم يدع أنه « دولية » بأى معنى كامل . بل كان مجرد « اتحـــاد عامل » يقصد به تمهيد السبيل لقيام دولية شاملة تعيد الوحدة بطريقة ما إلى الشيع الاشتراكية المتقاتلة . والواقع أنه لم يدم سوى عامين ثم

انضم ، فى مؤتمر هامبورج فى مايو ١٩٢٣ ، إلى «الدولية الثانية» — أو «دولية برن» ، فى تكوين « دولية العمال والاشتراكيين » الجديدة التى ظلت قائمة بعد ذلك إلى الحرب العالمية الثانية . وقضى هذا الاندماج نهائيا على حركة الوسط التى كانت تهدف إلى التوفيق بين الشيوعيين والديموقراطيين الاشتراكيين على أساس من الاعتراف بأن أساليب تحقيق الاشتراكية تختلف بالضرورة من بلد إلى بلد وأنه لا يمكن فرض أى من الأسلوبين ، الديموقراطية البرلمانية أو الدكتاتورية السوفيتية ، كنهج يلتزم به الجميع . وفى البداية بدا أن « الدولية الثانية والنصف » أقرب فى كثير من النواحى إلى الشيوعيين منهـــا إلى دعاة الأسلوب البرلمانى الذين تتألف منهم « دولية برن » ؛ ولكن الهجوم الحاسم العنيف من جانب الكومنترن على الوسط دفع أنصارها ، حتى برغم إرادتهم ، نحو المعسكر الآخر ؛ كما أن عددا من الأحداث المعينة بين ١٩٢١ و ١٩٢٣ زادت مركز العناصر الوسط ضعفا . وصحيح أن محاولات هذه العناصر فى التوفيق بين الخصمين الرئيسيين أصابت نجاحا فى عقد مؤتمر مشترك فى ابريل ١٩٢٢ فى برلين يضم مندوبين من الدوليات الثلاث جميعا ; ولكن هذا الالتقاء ، الذى لم يكن جديا بالنسبة للطرفين الأقصيين مطلقا ، بدأ وانتهى بتبادل الاتهامات العنيفة . فقد هاجم المندوبون الشيوعيون ، وعلى رأسهم راديك ، « الخونة الاجتماعيين » بوحشية ، ورد عليهم هؤلاء بالقذف فى الشيوعيين لتصرفهم حيال مناشفة جورجيا و « الثوريين الاجتماعيين » الذين كانوا على وشك أن يقدموا للمحاكمة فى روسيا . ولكن برغم التعارض الذى لم يفلح فيه التوفيق بين الاتجاهين فإن أيا من الحزبين المتطرفين لم يكن على استعداد فى هذه المرحلة لأن ينتهى الأمر بالانهيار النهائى . فوافق الشيوعيون على أن تكون محاكمة الثوريين الاجتماعيين علنية وأن يسمحوا لمحامين أجانب من « دوليـــة برن » بدخول روسيا للدفاع عنهم ، كما وافقوا أيضا على تأليف لجنة مشتركة لدراسة موضوع جورجيا . ووافق ممثلو «الدولية الثانية» من ناحيتهم من ناحية المبدأ على عقد ، فى أول فرصة ممكنة ، مؤتمر مشترك كامل يمثل جميع قطاعات

الحركة الاشتراكية ويدور فيه البحث فى موضوع إنشاء «دولية» واحدة شاملة. واستطاع مندوبو الهيئات الثلاث بعد ذلك أن يضعوا بيانا متفقا عليه وجهوا فيه النداء للعمال فى جميع البلاد لتنظيم مظاهرات جماهيرية ليوم الثانى ساعات ولإجراءات منع البطالة والحصول على الاعتراف بحق العمل ، كما طالب أيضا بالقيام « بعمل موحد من جانب البروليتاريا ضد هجوم الرأسمالية على الثورة الروسية ، ومن أجل استئناف العلاقات السياسية والإقتصادية بين روسيا وجميع البلاد ، ولإعادة إنشاء « الجبهة المتحدة » البروليتارية فى كل بلد وفى الدولية » ، وتقرر أن تستمر « لجنة التسعة » — ثلاثة من كل دولية — التى كانت قد أنشئت فعلا ، فى المفاوضات وأن تتخذ الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر الشامل المقترح .

ولم تكن جميع مظاهر التقارب هذه حقيقية فى أغوار جوهرها . فلم يكن لدى الشيوعيين أية نية على الإطلاق فى الاندماج بالكومنترن فى دولية شاملة تنطوى على تعاون حقيقى مع الجناح اليمينى أو الوسط اللذين كانوا يهاجمونهما بعنف . كما لم يكن لدى الجناح اليمينى أية نية فى العمل مع الشيوعيين على أسس ودية . ولكن لم يرد أى من الحزبين المتطرفين أن يأخذ على عاتقه مسئولية قطع المناقشات . وكان الشيوعيون ، بعد أن ردتهم النكسة العامة فى « الثورة العالمية » والكساد الاقتصادى ، قد أعادوا النظر فى أساليبهم وبدأوا يتحدثون عن « الجبهة المتحدة » — التى كان من الممكن أن تأخذ عدة معان مختلفة تماما . وكان مايعنيه بها زعماء الكومنترن هى أنها وسيلة للهجوم على الجناح اليمينى والوسط من داخل منظمات مشتركة بدلا من مهاجمتهم من الخارج ، بأمل استخدام هذا الوضع فى فصل أتباع خصومهم عن زعمائهم ، وبذلك تقوى الحركة الشيوعية خارج روسيا . وكان الجناح اليمينى من جانبه يدرك تماما قوة الشعور نحو روسيا بين العمال فى معظم البلاد وخشى أن يفقد تأييدهم إذا اتخذ موقفا عدائيا فى تعامله مع الزعماء الشيوعيين الروس . وكان أنصار الوسط الذين تجمعهم « الدولية

الثانية والنصف ، هم وحدهم الذين يريدون حقيقة وسيلة للعمل على جمع الفريقين المتطرفين حول وجهة نظرهم المتوسطة .

ولم يكن استمرار بقاء القوى التى تعمل على الوحدة ممكنا . فقد اجتمعت « لجنـــة التسعة » فى برلين فى مايو ١٩٢٢ ، ولكنها لم تصل إلى نتائج . وبدأت محاكمات الثوريين الاجتماعيين فى يونيه ، كما رأينا ، وأدت إلى إنسحاب فاندرفلد وزملائه من محامى الدفاع احتجاجا ضد الأساليب التى أجريت بها المحاكمة . ويرجع إلى ذلك السبب الأكبر فى أن « لجنة التسعة » رفضت الاجتماع ثانية ، وانتهت فجأة المفاوضات بين الدوليات الثلاث ، برغم أن زينوفيف ولوفوسكى قاما ، باسم الكومنترن و « الدولية النقابية الحمراء » ، بمحاولة جديدة للاتصال بالدوليتين الاشتراكيتين المنافستين و « الفدرال الدولى للنقابات » بقصد القيام بعمل مشترك بمناسبة الغزو الفرنسى للروهر فى يناير ١٩٢٣ . وقد انبثقت هذه المحاولة فى التقارب جزئيا عن « مؤتمر السلام الدولى » الذى عقد فى لاهاى فى ديسمبر ١٩٢٢ بناء على دعوة من « الفدرال الدولى للنقابات » (امستردام) وحضره ٧٠٠ مندوب يمثلون مجموعة واسعة النطاق من الهيئات النقابية والتعاونية والاشتراكية وهيئات الدعوة إلى السلام ، وبينهم بعض الشيوعيين نوابا عن نقابات وجمعيات تعاونية فى روسيا نفسها . بيد أن نداء زينوفيف ـ لوسوفسكى لم ينته إلى شىء ، فقد رفضه فدرال امستردام والدولية الاشتراكية بصورة حاسمـــة .

وكانت الدولية الاشتراكية فى الواقع قد زادت تماسكا بعد انهيار مفاوضات الوحدة الأولى . وقد فقد « اتحاد فينا » واحدا من مؤيديه الرئيسيين عندما قرر الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى المستقل بأغلبية فى ١٩٢٢ ، وكان قد ضعف جدا بعد انقسام هال فى ١٩٢٠ ، الاتحاد ثانية مع الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى لتكوين جبهة متحدة ضد الرجعية بعد مقتل والتر راتناو . وفى الشهر التالى أدى زحف موسولينى على روما إلى أن الاشتراكيين الإيطاليين ،

الذين كانوا منقسمين على أنفسهم انقساما حادا ، صاروا فى وضع سيء جدا . وكان من نتيجة هذين الحدثين أن هبطت تماما قوى الوسط ، الذى كان أيضا قد أصيب بخيبة أمل من موقف الشيوعيين إبان مفاوضات الوحدة . ولعل أهم عامل مفرد فى حمل « الدولية الثانية والنصف » على الانضمام إلى «الدولية الثانية» هو اختفاء « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى المستقل » عملا من الميدان؛ لأنه برغم أن قطاعا صغيرا منه ، على رأسه جورج ليدينبور ، حاول الاستمرار به كحزب مستقل فإنه لم يعد ذا أهمية بعد أن عادت الأغلبية إلى الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى . فالنمساويون ، الذين كانوا عماد « اتحاد فينا » ، كان لابد أن يتأثروا جداً بالأحداث فى ألمانيا ، التى كانوا لايزالون يأملون فى الانضمام إليها كولاية من ولايات جمهورية ويمار ، وحتى بصرف النظر عن ذلك كان الضعف قد حل بهم فى بلدهم نفسها بعد أن أفاقت الأحزاب المناهضة للاشتراكية والكنيسة الكاثوليكية من حالة الفوضى التى حاقت بها فى ١٩١٨ . وحتى بالنسبة للزعيمين النمساويين ، أوتو باور وفردريك آدلر ، بدا أنه لم يعد هناك أمل حقيق فى قيام دولية شاملة ، ولم يترك لهما موقف الشيوعيين حيالهما أى خيار . إذ لما نبذهما الكومنترن باحتقار عقدا العزم على بذل جهودهما فى حمل اليمين على الدفاع بصورة أكثر نشاطا عن الاشتراكية التى كانت فى ذلك الوقت تواجه هجوما يكاد يكون عاما من الجانب الرأسمالى . ومن ثم وصلت « الدولية الثانية » و « الدولية الثانية والنصف » إلى اتفاق فى مؤتمر هامبورج فى مايو ١٩٢٣ ،

ووافق فردريك آدلر ، بعد شيء من الضغط ، على أن يكون سكرتيرا « لدولية العمال والاشتراكيين » الجديدة التى أنشئت هناك وجعل مركزها الرئيسى فى لندن حيث يستطيع آرثر هندرسون وحزب العمال البريطانى مراقبة تصرفاتها بيقظة . وفى البداية كان السكرتير الآخر مع آدلر هو توم شو (١٨٧٢ — ١٩٣٨) زعيم نقابة النسيج البريطانية الذى كانت لديه ميزة إجادة اللغات . ولكن عندما ألف رامساى مكدونالد وزارته العمالية الأولى فى أوائل ١٩٢٤ صار شو عضوا فيها واضطر إلى الانسحاب من « دولية العمال والاشتراكيين » . ولم يحل أحد

محله : وصار آدلر السكرتير الوحيد إلى أن سقطت وزارة العمال فى نوفمبر ١٩٢٤ وعاد شو إلى مركزه ثانية فترة ما . وباستثناء آدلر كان أعضاء «اللجنة الإدارية» التى تولت الشئون اليومية للدولية جميعهم من البريطانيين . وقد تغير أعضاؤها كلهم تقريبا عندما تولت حكومة العمال الأولى الحكم فى أوائل ١٩٢٤ .

ولم تكد « الدولية » الجديدة تقوم حتى تكاثرت عليها المشاكل الملحة . ففى ألمانيا كانت المقاومة الوطنية للاحتلال الفرنسى للروهر تخلق موقفا يهدد بالانهيار الكامل للعملة وانحلال جمهورية ويمار تماما . ووراء الاحتلال كان النزاع حول التعويضات واتهام الفرنسيين للحكومة الألمانية بسوء النية . وفوق هذه المشاكل حدث الانقلاب فى بلغاريا بعد مؤتمر هامبورج مباشرة . فقد قلبت حكومة ستامبولسكى الزراعية واغتيل ستامبولسكى نفسه ، وانضم « الحزب الاشتراكى الواسع » البلغارى إلى تسانكوف ضد الزراعيين . وصاحب استيلاء تسانكوف على السلطة إجراءات قاسية ضد أتباع ستامبولسكى ؛ وفى سبتمبر انضم الشيوعيون البلغاريون ، الذين كانوا قد وقفوا جانبا عندما حدث الانقلاب ، إلى الزراعيين فى تمرد مسلح أخمد بوحشية . وخلال نفس الشهر وقع انقلاب بريمودى ريفييرا الثورى فى اسبانيا . وبدا أن الرجعية الأوروبية ترتفع إلى ذرى جديدة فى كل مكان ، وأن الطبقة العاملة الأوروبية قد انحدرت إلى أقصى درجات الضعف منذ نهاية الحرب . وعندئذ بدأ التيار يتحول : فقد أصاب الاشتراكيون النمساويون نجاحا فى انتخابات اكتوبر ١٩٢٣ ، وبعد ذلك بشهرين حصل حزب العمال البريطانى أيضا على مكاسب انتخابية كبيرة أدت إلى تأليف وزارة مكدونالد الأولى . وبعد ذلك بشهور قليلة جاء ادوارد هيريو إلى الحكم فى فرنسا على رأس ائتلاف راديكالى ؛ وزادت قوة الاشتراكيين البرلمانية فى كل من الدانمارك والسويد بحيث استطاعوا تأليف حكومتى الأقلية الخاصتين بهما . وقد شجعت كل هذه الانتصارات البرلمانية الاشتراكيين المعتدلين برغم أن الأمور استمرت تسير من سيء إلى أسوأ فى إيطاليا واسبانيا وهنغاريا وبلغاريا وبرغم أن الانتصارات البرلمانية فى الغرب سرعان ما ظهر أنها عابرة . إذ ما كاد الاشتراكيون

السويديون يتولون الحكم حتى سقطت حكومة العمال البريطانية سقطة كان لها دوى شـديد وهزمت فى انتخابات « الخطاب الأحمر » . وفى هذه الأثناء حقق الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان ، بعد الهزيمة التى تعرضوا لها فى مايو ١٩٢٤ ، نجاحا كبيرا فى الانتخابات الثانية التى أجريت قرب نهاية العـام ؛ وسويت مشكلة التعويضات مؤقتا باقرار « خطة داوز » ، واتخذت الخطوات لإصدار عملة جديدة بدلا من المارك الذى هبطت قيمته إلى أدنى حد . وأتاحت هذه التطورات مادة وفيرة لمناقشها الدولية الجديدة ، وإن لم تستطع التأثير بصورة جدية على سير الأحداث . ولم يكن الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى بلغاريا قد ارتبط رسميا بانقلاب تسانكوف ، ولكن عددا من زعمائه كان يعرف بأمره ، وعند ما نجح قبل الحزب الاشتراك فى الحكومة الجديدة وبذلك صار شريكا فى إخماد التمرد الزراعى ـ الشيوعى فى سبتمبر ١٩٢٤ . واشترك ، بوصفه عضوا فى « كتلة » الحكومة ، فى الانتخابات العامة التالية وحصل على عدد كبير من المقاعد فى البرلمان الجديد ، برغم أن الانتخابات أجريت فى ظل نظام لاديموقراطى تماما للتصويت . وبرر الديموقراطيون الاشتراكيون اشتراكهم فى الحكم بأن حكومة تسانكوف كانت ، فى الظروف القائمة ، أفضل أمل موجود للديموقراطية وبأنهم يستخدمون نفوذهم داخل الحكومة فى الحد من الاضطهاد الذى أعقب تمرد الخريف . بيد أنه ثبت أن نفوذهم لم يكن له وجود فى هذا المجال ؛ وفى مارس ١٩٢٤ انسحبوا رسميا من الحكومة واستأنفوا استقلالهم ، ولـكنهم ما لبثوا أن صاروا هم أنفسهم ضحايا الاضطهاد الشديد فى السنوات التالية ، وكان سجل العداء الطويل المتبادل شديدا بين الحزبين الاشتراكيين المتنافسين فى بلغاريا ، اللذين صار أحدهما « الحزب الشيوعى » كما رأينا ، مما يساعد على تفسير موقف الديموقراطيين الاشتراكيين عند حدوث انقلاب تسانكوف . وقد ناقشنا فى فصل سابق[1] الأسباب التى دعت الشيوعيين إلى عدم مساعدة ستامبولسكى .

وقد منحت « دوليـة الاشتراكيين والعمال » تأييدها الكامل للديموقراطيين

---

(١) انظر الفصل الثامن .

الاشتراكيين البلغاريين منذ لحظة انسحابهم من حكومة تسانكوف فى معارضتهم ضد كل من الحكومة والمتمردين الشيوعيين الزراعيين — الذين اتهمتهم بأنهم لجأوا إلى ارتكاب أعمال القتل بالجملة والعنف مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات اضطهادية شديدة . ودعت إلى عقد مؤتمرين اشتراكيين للبلقان فى مارس ١٩٢٤ ويونيه ١٩٢٥ حاولت فيهما حمل الأحزاب الاشتراكية فى بلاد البلقان على القيام بعمل مشترك لمنع الحرب بينها — وبخاصة فى مقدونيا — ولدعم العلاقات الودية بينها . وكانت الحرب الأهلية قد اندلعت فى بلغاريا ثانياً قبل الاجتماع الثانى بقليل ، وحدثت فيهـا حادثة القنبلة الشهيرة فى كتدرائية صوفيا . وقبل هذا التمرد مباشرة كان الأعضاء الشيوعيون قد طردوا من البرلمان : وظلوا بلا تمثيل فى البرلمان حتى ١٩٢٧ ثم سمح لهم بتأليف « حزب عمال » حصل على أربعة مقاعد فى الانتخابات التالية . وفى هذه الأثناء كان الديموقراطيون الاشتراكيون قد طردوا فى ١٩٢٦ بعض زعمائهم ممن كانوا على صلة وثيقة بانقلاب تسانكوف — بينهم آسن تسانكوف وهو غير سميه المشهور الآخر . وطوال هذه الأحداث ظلت الدكتاتورية قائمة ؛ ولم يستطع حتى الديموقراطيين الاشتراكيين المعتدلين بزعامة يانكو ساكاسوف ممارسة نشاطهم إلا فى أصعب الظروف . ولا ريب فى أن الشيوعيين كانوا يحظون بتأييد كبير بين العمال حتى تمرد ١٩٢٣ . وعندما لحقت بهم الهزيمة واضطروا إلى الالتجاء إلى الأقبية ظلوا جماعة قوية ؛ ولكن الديموقراطيين الاشتراكيين ، وكانوا يعملون متحالفين مع قطاعات معينة من الزراعيين والحرفيين فى المدن ، حصلوا على تأييد أكثر شيئاً ما بتأييد قوى من جانب « دولية الاشتراكيين والعمال » التى كانت تعارض الشيوعيين معارضة مريرة كما تعارض الجماعات الرجعية التى عقدت العزم على فرض صورة من الحكم الفاشى على بلاد البلقان .

وفى التقرير الذى قدمته السكرتارية إلى المؤتمر الأول للدولية الجديدة ، الذى عقد فى مارسيليا فى أغسطس ١٩٢٥ ، استعرضت الأحداث وذكرت تعليقاتها على المرحلة التى بلغها الموقف . وفى رأيها كان هناك تحسن ملحوظ فى حظوظ

الطبقة العاملة خلال هذين العامين برغم استمرار الدكتاتورية الرجعية فى هنغاريا وإيطاليا وأسبانيا و بلغاريا . وأشادت بفضل الأحزاب الاشتراكية فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا لجهودها الموحدة فى حل مشكلة التعويضات وفى تحقيق بعض النجاح الجزئى على الأقل فى هذا المجال . وهنأت السكرتارية أيضا الدولية بأن المكاسب التى تحققت فى التشريعات الاجتماعية والصناعية عقب الحرب أمكن المحافظة عليها بصفة عامة ، برغم ما شن عليها من هجوم تحت ستار الكساد الاقتصادى . ولم تتحقق أية مكاسب جديدة ؛ ولكن ذهب التقرير إلى أن الظروف قد صارت مواتية لتقدم تدريجى آخر يمكن تحقيقه بواسطة « دولية الاشتراكيين والعمال » و « فدرال النقابات الدولى » فى أمستردام والحركات المنضمة إليهما، وأكد التقرير ضرورة وحدة الطبقة العاملة فى تحقيق هذا الهدف، ولكنه لم يشر مطلقا إلى أن ذلك يمكن أن يتحقق بأى نوع من التعاون مع الكومنترن أو مع الروس . وعلى النقيض من ذلك يبدو أن السكرتارية كانت تعتقد أن الحركة الشيوعية العالمية ، على الأقل خارج الاتحاد السوفيتى ، على وشك أن تتحطم تحت وطأة انقساماتها الداخلية وأنه لن يمضى وقت طويل حتى يعود الاشتراكيون الخاطئون الذين ظلوا خارج « دوليـــة الاشتراكيين والعمال » — أو على الأقل من بقى خارجها من اشتراكيى غرب أوروبا — سيعودون إلى الحظيرة .

ووصفت المهام التى تواجه « دولية الاشتراكيين والعمال » فى ١٩٢٥ بأنها تنقسم أساساً إلى ثلاث شعب : الصراع ضد الحرب ومن أجل تحقيق الظروف التى تضمن « سلاما ثابتاً » ، والصراع ضد الرجعية « التى تقف حجر عثرة فى سبيل تحرير الطبقة العاملة من أغلال الرأسمالية » ، و « الصراع من أجل تحسين وضع العاملين الذى يجب أن يعتبر رمزاً له النصر النهائى فى تحقيق يوم الثمانى ساعات » . وبعبارة أخرى كان ما تفكر فيه « دولية الاشتراكيين والعمال » بصفة عامة هو العودة إلى ألوان نشاط الدولية الثانية قبل ١٩١٨ ، إلا فى البلاد التى تحكمها الدكتاتورية حكما سافراً ، أى بالعمل على التحسين التدريجى

العلاقات الدولية وظروف الطبقة العاملة بالجهود البرلمانية والنقابية . أما الاتجاه شبه الثورى الذى كان يدعو إليه « اتحاد فينا » فقد اختفى كلية : ولم تعد الشيوعية حليفا محتملا يمكن اعتبار سياسته على الأقل ملائمة جزئياً للبلاد التى أقفل فيها طريق الإصلاح التدريجى بالعنف : بل صارت عدواً يحارب بأمل حرمانها من التأييد بعد إذ ضاع الأمل تماماً فى « الثورة العالمية » القريبة .

ولم يمنع هذا الموقف من أن تضغط « دولية الاشتراكيين والعمال » على جميع البلاد التى يمكن الضغط عليها للاعتراف القانونى بالاتحاد السوفيتى . وقد تم فعلا حتى منتصف ١٩٢٥ الاعتراف بالحكومة السوفيتية من جانب الجمهورية الألمانية (فى ١٩٢٢) وبريطانيا وإيطاليا والنرويج والنمسا واليونان والسويد والصين والدانمارك والمكسيك وهنغاريا وفرنسا (فى ١٩٢٤) واليابان (فى ١٩٢٥) - بحيث لم يرفض الاعتراف بها سوى الولايات المتحدة من الدول الكبرى. وقد أبدت « دولية الاشتراكيين والعمال » بوضوح أملها فى أن تأييدها للاعتراف بروسيا سيكون من نتائجه السريعة تحرير النظام داخل روسيا والعفو العام عن المسجونين السياسيين - وبخاصة من ينتمون منهم إلى الأحزاب الاشتراكية المنافسة . وطالبت أيضا بانسحاب الجيش الأحمر من جورجيا وإعادة استقلال جورجيا المنشفية والكف عن تدخل السوفيت فى شئون دول الحدود المستقلة وبخاصة استونيا . وأيدت بقوة التمرد فى جورجيا فى أغسطس ١٩٢٤ واحتجت ضد محاولة الانقلاب فى استونيا فى ديسمبر من نفس العام . وقد تأثر موقفها تجاه روسيا إلى حد كبير بوجود ممثلين فى اجتماعاتها للأحزاب الروسية المنفية - آبراموفيتش من « الرابطة اليهودية » والحزب المنشفى ، وسوخوملين من الحزب الثورى الاجتماعى ، وتسيرتيللى من مناشفة جورجيا ، وقد رخصت لهذا الأخير بإعداد نشرة تتناول الظروف السائدة فى روسيا . وعندما عاد وفد النقابات البريطانية من روسيا فى نهاية ١٩٢٤ شنت « دولية الاشتراكيين والعمال » هجوما قويا ضد البيانات الطيبة التى أعلنها الوفد عن تحسن ظروف الاقتصاد الروسي وعن الحرية الدينية فى روسيا وعن بعض الأمور الأخرى التى كان رأى

زعماء أحزاب « دولية الاشتراكيين والعمال » فيما يختلفا تماما . واتهمت دولية العمال والاشتراكيين كلا من ا. ا. بورسل (١٨٧٢ — ١٩٣٥) وفرد براملى (١٨٧٤ — ١٩٢٥) ، رئيس مؤتمر « النقابات البريطانية » وسكرتيره ، بصفة خاصة بإخفاء عيوب الاتحاد السوفيتى دعما لدعوتهما إلى قيام الصداقة بين النقابات البريطانية والروسية ، وبأنهما تجاهلا محاولات روسيا فى القضاء على « قدرال النقابات الدولى » ، وبأنهما يعملان ضد مصلحة الحركة التى كان مفروضا أنهما يمثلانها .

أما فيما يتعلق بإيطاليا فإن دولية الاشتراكيين والعمال اتخذت طبعا موقف العداء الشديد نحو النظام الفاشى النامى ، وفعلت ما استطاعت لمساعدة الحزب الاشتراكى الايطالى فى المراحل الأخيرة من معارضته . وعندما اغتال الفاشيون الزعيم الاشتراكى الإيطالى جيوكومو ماتيولى (١٨٨٥ — ١٩٢٤) فى يونيه ١٩٢٤ أعربت دولية الاشتراكيين والعمال عن استبشاعها وأعلنت احتجاجها قائلة ان الفاشية بهذه الجريمة الوحشية « حفرت لنفسها قبرا ان تخرج منه » . وأعلنت أن البروليتاريا الإيطالية هى «التى انتصرت معنويا على نظام الإرهاب» . وسجلت بتحبيذ مقاطعة الاشتراكيين الايطاليين للبرلمان ، وبدا أنها متفائلة تماما بأمل السقوط الوشيك للنظام الفاشى . بيد أنها ما كانت تستطيع أن تفعل أكثر من الاحتجاج وتقديم مساعدة محدودة للاجئين الاشتراكيين الذين استطاعوا الهرب من إيطاليا ، معظمهم إلى فرنسا (١) .

وفى الوقت الذى عقد فيه مؤتمر مارسيليا سنة ١٩٢٥ كان لدولية الاشتراكيين والعمال نوع ما من الحزب المنضم فى كل بلد أوروبية ذات أهمية سوى سويسرا ، ولكن لم يكن لهـــا خارج أوروبا سوى الأحزاب الاشتراكية الصغيرة فى الولايات المتحدة (١٥٠٠٠ عضو) والأرجنتين (أقل قليلا من ١٠٠٠٠ عضو) و « اتحاد العمل » الصغير جدا فى غيانا البريطانية (١٠٠٠ عضو) . ومن بين

(١) انظر الفصل الحادى عشر .

الأحزاب التي اعتبرت أعضاء الأحزاب المنفية لروسيا (المناشفة والثوريين الاجتماعيين) وأوكرانيا وجورجيا وآرمينيا ، وكذلك جماعة هنغارية منفية ، بما فيها كونتي وبوم في فينا . ولم تسجل أعداد أعضاء هذه الأحزاب المنفية . أما الأحزاب الأخرى فقد كان أكثرها عددا هو حزب العمال البريطاني ، وكان عدد أعضائه أكثر من ثلاثة ملايين معظمهم منضم جماعيا عن طريق النقابات . وكان حزب العمال المستقل ، برغم أنه كان منضما إلى حزب العمال ، منضما انضماما منفصلا لدولية الاشتراكيين والعمال بـ ٥٠,٠٠٠ عضو ، وكذلك كانت البقية الصغيرة من « الفدرال الديموقراطي الاشتراكي » (٢٠٠٠ عضو) والجمعية الفابية المركزية (أقل من ٢٠٠٠) منضمتين إلى الدولية انضماما منفصلا . وكان التالي في الحجم بعد حزب العمال هو الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني بعد إعادة توحيده (٨٦٩,٠٠٠) وبعده حزب العمال البلجيكي (٦٢١,٠٠٠ عضو بما فيهم النقابات المنضمة) والحزب الديموقراطي الاشتراكي النمساوي (٥٧٠,٠٠٠) . ولم يكن هناك غير ثلاثة أحزاب أخرى تزيد على ١٠٠,٠٠٠ وهي أحزاب تشيكوسلوفاكيا (٢٠٠,٠٠٠ تقريبا) والسويد والدانمارك ، ثم فرنسا بعد ذلك (٩٩,٠٠٠) . وكان لبولندا ٦٥,٠٠٠ عضو مقسمين بين ثلاثة أحزاب ، ولكن « الحزب الاشتراكي البولندي » كان يضم معظمهم . وكان لتشيكوسلوفاكيا خمسة أحزاب منضمة فعلا — تشيكي وألماني وروثيني وهنغاري وبولندي ؛ ولكن الحزب التشيكي (١١٦,٠٠٠ عضوا) والألماني (٧٢,٠٠٠) كانا الحزبين الكبيرين الوحيدين . أما بقية الأحزاب المنضمة فكانت صغيرة ، فلم يكن للايطاليين أكثر من ٣١,٠٠٠ وللنرويجيين سوى ٨٠٠٠ — وكانوا يؤلفون العنصر الديموقراطي الاشتراكي الذي انفصل عن « حزب العمال النرويجي » ، الذي كان أكبر بكثير ولم ينضم إلى دولية العمال والاشتراكيين حتى ١٩٣٨ . وقد أعلنت دولية العمال والاشتراكيين أن مجموع الأعضاء المنضمين ، باستثناء المنفيين ، هو ٦,٢٨٠,٠٠٠ عضو ، كان منهم ٧٥٢,٠٠٠ نساء ، ومجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحوهم في آخر انتخابات هو

٢٥٫٦٠٠٫٠٠٠ منهم حوالى ثمانية ملايين فى ألمانيا وحوالى خمسة ملايين ونصف فى بريطانيا . وكان مجموع ما لهـذه الأحزاب من نواب فى البرلمانات المختلفة أكثر قليلا من ١٠٠٠ نائب ، وهو يمثل ١٥ ١/٢ فى المائة من المجموع . وكان لديهم ٣١١ جريدة يومية ، أكثر من نصفها كان فى ألمانيا .

وكان يحكم « دولية الاشتراكيين والعمال » بين المؤتمرات لجنة تنفيذية من ٣٨ عضوا ، مع مكتب من ٩ أعضاء . وفى ١٩٢٥ كان من أشهر أعضاء اللجنة التنفيذية آرثر هندرسون وأوتو باور وجين لونجيه ولويس دى بروكير ، و ه. ج. تسير تيللى (ولد ١٨٨٢) من جورجيا ، وآرثر كريسبين ، وهرمان مولر وأوتو ويلز من ألمانيا ، و و. ه. فليجن من هولندا ، وجوليان بستييرو من اسبانيا ، وأنطونين نيميك من تشيكوسلوفاكيا ، وآرثر انجبرج من السويد ، و زيفكو توبالوفيتش من يوغوسلافيا ، وكارل ف. مادسن من الدانمارك ، وألكساندر بريك من فرنسا ، وكلاوديو تريفيس من إيطاليا . وكان فكتور بيرجر وموريس هيلكيت من الولايات المتحدة أعضاء أيضا اسميا ولكنهما لم يحضرا أى اجتماع بعد الاجتماع الافتتاحى فى هامبورج ١٩٢٣ . وكان بعض الأعضاء المشهورين فى اللجنة التنفيذية قد انصرفوا عنها — منهم مكدونالد وفاندرفلد وستاونتج و ج. ه. توماس وترولسترا وبرانتنج (الذى كان قد توفى فى فبراير ١٩٢٥) . وكان عدد كبير من هؤلاء الأعضاء ، برانتنج وترولسترا وفاندرفلد ودى بروكير وفليجن ولونجيه وبريك نيميك وموللر ومادسن - وإلى حد ما مكدونالد ، أعضاء نشطين فى « الدولية الثانية » قبل ١٩١٤ . وكانت اللجنة التنفيذية « لدولية الاشتراكيين والعمال » فى مجموعها جماعة من المحاربين القدامى معظمهم من يمين ووسط اشتراكيى ما قبل الحرب ؛ وكانت فى الواقع أوروبية بحتة تقريبا — ويغلب فيها عنصر وسط وغرب أوروبا . وكان أتباعها فى البلقان قليلين جدا ؛ ومن بين الدول التى تتاخم روسيا لم يكن هناك سوى بولندا وتشيكوسلوفاكيا اللتين انضمت منهما جماعات كبيرة .

وكما رأينا كانت « دولية الاشتراكيين والعمال » و « الفدرالى الدولى للنقابات »

بامستردام يعملان معا فى تعاون وثيق . وكان الفدرال الدولى للنقابات قد أقيم فى مؤتمر عقد فى امستردام فى أغسطس ١٩١٩ بمشاركة «الفدرال الأمريكى للعمل» وصمويل كومبرز كزعيم له . وكان كومبرز قد قام بدور هام فى مؤتمر باريس للسلام فى إنشاء « منظمة العمل الدولية » كهيئة ثلاثية الأطراف تمثل الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال على أن تلحق « بعصبة الأمم » المقترحة ، ولكن على أن تكون متمتعة بحكم ذاتى كامل فى ميدانها الخاص « بالتشريع » العمالى الدولى . وفى الوقت الذى عقد فيه المؤتمر بدا من المؤكد أن « الفدرال الأمريكى للعمل » سينضم إلى « الفدرال الدولى للنقابات » ويقوم بدور نشط فى عمله . بيد أنه كانت هناك انقسامات حتى منذ البداية . فقد كان الامريكيون يخشون أن يكون للألمان مركز أقوى مما ينبغى فى الفدرال الدولى للنقابات ؛ وكانوا يريدون أيضا الابتعاد عن أية صلة بالسياسة ، وبخاصة مع الأحزاب الاشتراكية . وقالوا أيضا أن قيمة الاشتراك المقترحة أعلى مما يجب ؛ ولكن الغالب أن هذا الاعتراض لم يكن سوى عامل ثانوى . وعندما عاد كومبرز وزملاؤه المندوبون إلى الولايات المتحدة وجدوا اختمارا عماليا لا يختلف كثيرا عما كان فى أوروبا الغربية . فكان «عمال المناجم المتحدون» يطالبون بتأميم المناجم ، وكانت « روابط عمال السكك الحديدية » تطالب بتأميم السكك الحديدية بمقتضى « خطة بلمب »[1] ؛ وكان الحديث يدور كثيرا حول انشاء حزب عمال على النمط البريطانى على أن تكون النقابات عناصره الأساسية . وكان هناك أيضا كما رأينا نشاط كبير قائم للاستثارة من جانب الشيوعيين واليساريين ، وبدأت تتخذ إجراءات إخماد للقضاء عليها . وكان زعماء « الفدرال الأمريكى للعمل » مضطرين للتراجع مؤقتاً أمام حالة المشاعر السائدة بين الطبقة العاملة : فمثلا قبل كومبرز نفسه رئاسة عصبة « خطة بلمب » . بيد أن زعامة « الفدرال الأمريكى للعمل » كانت معارضة تماما فى انشاء أى نوع من أحزاب العمال أو أى تحالف مع الاشتراكيين - حتى مع اشتراكيي اليمين المتطرف . ومن ثم هبطت حماستهم « للفدرال الدولى للنقابات »

(١) انظر الفصل الثالث والعشرين .

بسرعة جداً ، وسرعان ما أخذ كومبرز يهاجم موظفيها مطالبا إياهم بأن يمتنعوا عن إدلاء التصريحات فى المسائل السياسية وعن التدخل فى الشئون السياسية . وأجاب « الفدرال » بأنه من المستحيل تماما فى الظروف السائدة فى أوروبا وضع حد فاصل بين القضايا السياسية والقضايا الصناعية ، وأنه مما لاغنى عنه مطلقا مطالبة الحكومات بالعمل لمصلحة العمال . وأشار فى الرد أيضاً إلى أن « الفدرال الأمريكى للعمل » نفسه سبق أن أدلى بتصريحات سياسية عديدة ، وبخاصة عن روسيا ، وذكر كومبرز بمركزه هو فى « رابطة خطة بلمب » . وواضح أن « الفدرال » انتصر فى معركة الكلمات ، ولكن ذلك لم يؤثر فى النتيجة . وقرر « الفدرال الأمريكى للعمل » فى مؤتمره الذى عقد فى مونتريال فى يونيه ١٩٢٠ أن يترك مسألة الانضمام إلى الفدرال الدولى للنقابات فى يد « اللجنة التنفيذية » . وأعقبت ذلك مناقشات أخرى كثيرة : فقد رفض الأمريكيون دفع اشتراكهم فى « الفدرال » وأنكروا أنهم انضموا إليه . بل أن كومبرز كتب فى ديسمبر ١٩٢٠ خطابا أعلن فيه أن « الفدرال الدولى للنقابات » قد صار هيئة سياسية دولية مصيرها المنطق إلى السوفيتية وأنها ذات برنامج « للتشريك » و « الشيوعية » .

وكان ذلك طبعاً هراء بحتا ، بيد أن اتجاه كومبرز انتصر فى المؤتمرات التالية « للفدرال الأمريكى للعمل » ، وصارت القطيعة مع الحركة النقابية الاوروبية كاملة . وأعتقد أن العامل الأكبر فى موقف « الفدرال الأمريكى » لم يكن أن الفدرال الدولى للنقابات يشغل نفسه بالقضايا السياسية بصفة عامة — لأن « الفدرال الأمريكى » نفسه كان يفعل ذلك — ولكن أن فدرال أمستردام كان ، برغم عدائه الحاد للشيوعية و « الدولية النقابية الحمراء » ، يحبذ اعتراف البلاد الغربية بالسوفيتات ، فى حين لم يكن « الفدرال الأمريكى » ، ولا الحكومة الأمريكية ، محبذاً لذلك . إذ أن النزعة ضد الشيوعية اتخذت فى الولايات المتحدة صورة عدم قبول وجود الدولة الروسية الشيوعية ، إلى جانب العداء الشديد نحو الكومنترن و « الدولية النقابية الحمراء » . فلم يفرق الأمريكيون ، كما اضطر حتى الجناح اليمينى فى أوروبا أن يفرق ، بين الاثنين . فقد كانوا ضد الشيوعية فى كل صورها

ومن ثم فهم يقاتلونها حيثما ترفع رأسها . وكانوا كذلك طبعاً مناهضين بشدة للاشتراكية بقوة ، وعلى هذا الأساس غير مبالين للتفرقة بوضوح بين الشيوعية وصور الاشتراكية الأخرى ، معتبرين الأولى « النتيجة المنطقية » للثانية ، على حد قول كومبرز . ولن يمضى وقت طويل حتى يغير كومبرز ، قبل وفاته فى ديسمبر ١٩٢٤ بمدة قصيرة ، من عدائه « لدولية أمستردام » إلى حد ما ، مما يرجع السبب الأساسى فيه إلى أنه ، عندما انهزمت الموجة الاشتراكية فى أوروبا بسبب الكساد ، شغل كل من « الفدرال الدولى للنقابات » و « دولية الاشتراكيين والعمال » بمهام الإنقاذ المباشرة فى ألمانيا وغيرها أكثرمما اهتما بمهاجمة الرأسمالية أو المطالبة بالتشريك العـــام . بيد أن التغيير لم يصل إلى حد يكفى لإعادة « الفدرال الأمريكى للعمل » إلى « دولية أمستردام » .

والواقع أن « الفدرال الدولى للنقابات » نفسه كان عند هذه النقطة قد صار ميدانا للمعركة التى أقحمته فيها إلى حد كبير النقابات البريطانية . ففى مؤتمر هامبورج التأسيسى لدوليـة « الاشتراكيين والعمال » كان جان أودجيست (١٨٧٠ — ١٩٥٠) ، السكرتير المناوب الهولندى « للفدرال الدولى للنقابات » ، قد أعلن استعداد « الفدرال » للتعاون مع « الدولية الاشتراكية » الجديدة ؛ وقرر الشيوعيون ، وقد صاروا أمام الاتحاد ثانية بين اليمين والوسط ، أن يقوموا بحملة جديدة للدعوة لما أسموه « الجبهة المتحدة » ، وأن يستخدموا النقابات الروسية كخط أمامى للهجوم . ومن ثم عرض « مجلس نقابات روسيا كلها » على امستردام اقتراحا بتنسيق العمل ضد الحرب والفاشية . وأجابت « لجنة الإدارة » فى امستردام بأنها لن تتعامل مع النقابات الروسية إلا إذا كفت عن مهاجمة « الفدرال الدولى للعمل » ، وصارت منستقلة حقيقة عن الحزب الشيوعى والحكومة السوفيتية . وعند مارد الروس بغضب على ذلك انقطعت الاتصالات .

وعند هذه النقطة وجه فريد براملى ، سكرتير « مجلس النقابات البريطانية » ، نقدا شديدا « للفدرال الدولى للنقابات » لموقفه فى مؤتمر فينا فى يونيه ١٩٢٤ ؛

وبعد مناقشة حادة أصدر المؤتمر قرارا يعبر عن الأسف لغيبة الروس وأصدر تعليماته « للمكتب » باستمرار التشاور معهم بقصد حملهم على الانضمام على أساس قبول قواعد « الفدرال الدولى للنقابات » وشروط عضويته . وفى هذا المؤتمر استقال ج. هـ توماس من الرئاسة وخلفه ا. ا. بورسل ، الذى كان أكثر منه يسارية بكثير . وانتخب أيضا شخص ثالث ، بريطانى ، سكرتيرا للاشتراك فى الوظيفة مع أودجيست وزميله الألمانى ، جوهان ساسبنانى ، اللذين كانا يقتسمان العمل حتى ذلك الوقت .

وفى الشهر التالى دعت اللجنة التنفيذية « للفدرال » النقابات الروسية إلى الانضمام . وأجاب الروس مقترحين عقد مؤتمر بين « دولية امستردام » وخصمها المباشر « الدولية النقابية الحمراء » . وعندئذ طلب « الفدرال » إلى الروس أن يحددوا بالضبط الأسس التى يرونها أساسا للمناقشات ؛ وأجاب تومسكى ، الزعيم النقابى الروسى ، بأن النقابات الروسية على استعداد للتعاون مع دولية تقوم على أساس مبدأ « حرب الطبقات إلى النهاية » و « والرفض التام لأية صورة من صور التعاون الطبقى » . واقترح عقد اجتماع تمهيدى بين امستردام والنقابات الروسية. وبرغم موافقة المندوبين البريطانيين قرر « المجلس العام » للفدرال رفض العرض فى فبراير ١٩٢٥ ، ولكنه أعلن استعداده لقبول انضمام « مجلس النقابات لروسيا كلها » بالشروط القائمة .

وأعقب ذلك اجتماع فى لندن فى أبريل ١٩٢٥ بين الروس و « المجلس العام » لمجلس النقابات البريطانية . واتفق فى هذا الاجتماع على إنشاء « لجنة استشارية بريطانية روسية » تمثل الهيئتين ، مع موافقة الروس على الانضمام إلى دولية نقابية جديدة أساسها دولية أمستردام ، وموافقة البريطانيين على تأييد عقد اجتماع بين ممثلى الروس و « الفدرال الدولى للنقابات » بلا شروط . ولكن بعد عدة اتصالات أخرى رفض « الفدرال » ، برغم اعتراض الأعضاء البريطانيين ، تعديل اقتراحه الذى عرضه فى فبراير ١٩٢٥ ، كما رفض طلبا تقدم به البريطانيون

بأن يعيد الفدرال النظرفى قراره . وفى ذلك الوقت كانت النقابات البريطانية على أعتاب الأزمة التى أدت إلى الإضراب العــــام فى ١٩٢٦ . وعندما انهار الإضراب العام وترك المعدنون البريطانيون يقاتلون وحدهم ، قام كل من « الدوليه النقابية الحمراء » والكومنترن بحملة شديدة ضد « خيانة » المعدنين وهاجمات مؤتمر النقابات البريطانية هجوما شديدا . وفى هذه الأثناء جمعت النقابات الروسية مبالغ كبيرة جدا لمساعدة المعدنين وطالبت مؤتمر النقابات البريطانية ودولية أمستردام بتنظيم حملة تأييد دولية لهم بما فى ذلك حظر نقل الفحم. وفى اجتماعات مختلفة « للجنة البريطانية الروسية » تبادل الجانبان العبارات الغاضبة ، وإن كان الممثلون البريطانيون استمروا يحثون على عقد مؤتمر بلا شروط بين « الفدرال الدولى للنقابات » والروس . وأدت هذه الأحداث إلى إنهاء اللجنة البريطانية الروسية قبل مضى وقت طويل وإلى تخلى البريطانيين تماما عن محاولة ضم الروس إلى دولية أمستردام . والواقع أن المسألة كلها انبثقت من اتجاه مؤقت للرأى العام النقابى البريطانى إلى اليسار فى أعقاب زيارة وفد النقابات البريطانية إلى روسيا فى ١٩٢٤ . وبهزيمة الإضراب انعكس هذا الاتجاه اليسارى بصورة حاسمة ؛ وصار فى وسع دولية أمستردام أن تسير فى طريقها لا يزعجها دعاة الوحدة النقابية .

ويجب أن لا نفترض أن النقابات البريطانية تحولت فى هـــذه الفترة ، ١٩٢٤ — ١٩٢٦ ، إلى الشيوعية . فبراملى و بورسل وجورج هيكس (١٨٧٩ — ١٩٥٤) ، الشخصيات البارزة فيها ، لم يكونوا من مجندى الشيوعية كمذهب أو كسياسة بأى معنى من المعانى . بيد أن انطباعاتهم كانت طيبة بما رأوه أو سمعوه عن التقدم الاقتصادى الروسى فى ظل «السياسة الاقتصادية الجديدة» ، وتحمسوا لفكرة إمكان تحقيق الوحدة النقابية عمليا حتى إذا لم تكن هناك أية وحدة فى الميدان السياسى . كما أنهم لم يتعرضوا لمشاكل قيام نقابات شيوعية منافسة فى بلادهم ، وكذلك لم يتعرضوا كثيرا لمشاكل وجود نفوذ شيوعى كبير داخل النقابات الرئيسية ـ برغم ا . ج . كوك ـ ومن ثم لم يفهموا مدى عمق المشاعر

ضد الشيوعية السائدة بين زملائهم فى أوروبا ، الذين تعرض معظمهم لتجربة مختلفة تماما . وبدا لهم أنه مما لا مناقشة فيه أنه ينبغى أن تؤلف النقابات فى جميع البلاد حركة متحدة ، وتوقعوا أن تذوى « الدولية النقابية الحمراء » دون ضجة إذا انضمت النقابات الروسية إلى « الفدرال الدولى للنقابات » . وصحيح أن الزعماء البريطانيين فى هذه السنوات كانوا يرغبون فعلا فى سياسة نقابية أكثر صلابة ، وبخاصة بعد الهزيمة المشينة التى لحقت حكومة مكدونالد فى قضية « الخطاب الأحمر » . فقد كانوا يساريين بالمقارنة بمن سبقهم ومن جاء بعدهم من الزعماء ، ولكن ذلك كان شيئا مختلفا تماما عن أن يكونوا شيوعيين أو وضع الحركة النقابية البريطانية تحت السيطرة الشيوعية أو النفوذ الشيوعى . وكان براملى قبل ذلك داعية نشطا فى حزب العمال المستقل ، وكان بورسل من أنصار اشتراكية الطوائف : وكان جورج هيكس ، زعيم عمال البناء ، عضوا ذا تاريخ طويل فى الفدرال « الديموقراطى الاشتراكى » ، وكان و. م. سيترين (ولد ١٨٨٧) ، الذى خلف براملى فى سكرتارية مؤتمر النقابات وتولى أمره إبان الإضراب العام ، كهربائيا ذا اتجاه يسارى فى شبابه فى حركة « مندوبى الورش » ، ولكنه كان قد اتجه إلى اليمين إلى حد كبير قبل أن يتولى منصبه . وكان آرثر بوف (١٨٧٠ — ١٩٥٥) ، زعيم عمال الصلب ورئيس مؤتمر النقابات البريطانية إبان الاضراب العام ، معروفا باستمرار بأنه معتدل .

وهكذا ابتداء من ١٩٢٦ عادت العلاقات النقابية الدولية إلى ما كانت عليه قبل ذلك بثلاث سنوات تقريبا . وصحيح أن النزاع بين البريطانيين والأوربيين الآخرين استمر فى ١٩٢٧ ، عندما رفضت الأغلبية فى مؤتمر باريس فى أغسطس إعادة انتخاب بورسل رئيسا وقبلت استقالة اثنين من السكرتارين الثلاثة — هما أودجيست و ج. و. براون — وتركت ساسيناخ وحده فى هذا المنصب . وبعد ذلك مباشرة صفى مؤتمر النقابات البريطانية أعمال « اللجنة البريطانية الروسية » نهائيا ، وكانت قد توقفت عن العمل قبل ذلك بفترة . وفى العام التالى سوى

النزاع الذى أثير داخل « الفدرال الدولى للنقابات » . وانتخب سيترين رئيسا ؛ وكف البريطانيون عن مضايقة الدولية إذ انشغلوا بالعمل على معالجة الجروح الخطيرة التى أصابتهم نتيجة لهزيمتهم فى ١٩٢٦ .

وفى هذه الأثناء كانت الدولية الاشتراكية تسير فى طريقها متعرضة لهزات أقل من « الفدرال الدولى للنقابات » . وقرر مؤتمر مارسيليا فى ١٩٢٥ نقل المقر الرئيسى من لندن إلى زيوريخ ، وتم النقل قبل نهاية العام . واستمر آدلر سكرتيرا لها ، ولكن « اللجنة الإدارية » التى كانت مؤلفة من بريطانيين فقط حل محلها — حتى ١٩٢٨ — « المكتب » الذى كان يضم أعضاء من البلاد الرئيسية . ولم يجتمع المؤتمر الثانى «لدولية الاشتراكيين والعمال» حتى ١٩٢٨ ، وكان اجتماعه هذه المرة فى بروكسل .

وقد ظل الأعضاء العاملون فى اللجنة التنفيذية طوال هذه الفترة بلا تغيير تقريبا . فيما عدا الأعضاء الذين كانوا يستقيلون ويعودون عندما يتولون مناصب فى حكومات بلادهم . كما لم يحدث تغيير كبير فى الأحزاب المنضمة . وقد انضم السويسريون أخيرا إلى « الدولية » فى ١٩٢٦ وبعدهم ايسلاندا فى نفس العام . وفى مقابل ذلك انسحب الديموقراطيون الاشتراكيون النرويجيون عندما اتحدوا ثانية مع حزب العمال النرويجى الذى لم يكن منضما . ولم يدخل الدولية أى حزب غير أوروبى جديد سوى « بوالى صهيون » ، الحزب الاشتراكى اليهودى ، الذى سمح له بتمثيل عمال فلسطين بتفويض . وانقسم الحزب الارجنتينى إلى فريقين متنافسين . واستمر المناشفة الروس والثوريون الاجتماعيون والمناشفة من جورجيا يعتبرون أحزابا منضمة بنفس ممثليهم السابقين . وفى النمسا انضم الحزب الألمانى والحزب التشيكى منفصلين ، برغم أنهما كانا يعملان فى اتصال وثيق معا . وفى بريطانيا كان حزب العمال المستقل قد هبط إلى مجرد ٣٠,٠٠٠ عضو فقط .

ولا يكاد التقرير الطويل الذى قدمته السكرتارية إلى مؤتمر بروكسل ، فى

مجموعه ، يبدو كتقرير هيئة مكرسة أساسا لقضية الاشتراكية . فقد كان قسم كبير جدا منه يتناول قضايا ، مثل سياسة « عصبة الأمم » وتكوينها ونزع السلاح والفاشية ، لا علاقة مباشرة بينها وبين التقدم نحو المجتمع الاشتراكى ، أيا كانت أهميتها للاشتراكيين . والواقع أن التقرير اعترف بأن أية محاولة التقدم نحو المجتمع الاشتراكى كانت ، وما زالت ، غير عملية . وقد جاء فيه حديث كثير عن خطوات التقدم فى سبيل استقرار اقتصاديات البلاد المختلفة ، وبخاصة ألمانيا فى ظل « خطة داوز » ؛ وبرغم ملاحظة استمرار البطالة إلى حد خطير فى كثير من البلاد فإن ذلك عزى إلى التقدم التكنولوجى الذى يوفر اليد العاملة أكثر منه إلى أى خلل فى الاقتصاد الرأسمالى . وبدا التقرير متطلعا إلى فترة من الرخاء الاقتصادى المتزايد فى ظل ظروف الاستقرار المتحسنة : ولم يتضمن أية إشارة إلى الكساد الكبير الذى سيبدأ بانهيار سوق الأوراق المالية فى أمريكا بعد ذلك بسنة واحدة . واستبعدت التنبؤات الشيوعية بقرب وقوع أزمة باعتبارها نتاج آمال كامنة لا أساس لها — ولا ريب فى أنها كانت كذلك ؛ ولكن كانت هناك أيضا آمال لا أساس لها من جانب زعماء دولية الاشتراكيين والعمال الذين بدا أنهم قد قبلوا تماما أن يكون التقدم تدريجيا جدا ، حتى فى ميـــدان التشريع الاجتماعى ، وأنهم وضعوا أملهم الرئيسى فى « عصبة الأمم » كأداة السلام ونزع السلاح . وفيما يتعلق بألمانيا أبدت الدولية رضا ملحوظا . وقد سرت جدا للنجاح النسبى الذى حققه الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى فى انتخابات الرايخستاج ، ولم تبد أى توقع لخطر النازية المتزايد ، برغم أنها كانت متنبهة تماما لنجاح الفاشية الإيطالية فى استكمال غزوها لحركة الطبقة العاملة الإيطالية ؛ وكانت إيطاليا فى ذلك الوقت قد انضمت إلى قائمة الأحزاب الاشتراكية فى المنفى التى لا يمكن الحصول على إحصائيات لعضويتها .

وفى يوليه ١٩٣١ ، عندما عقدت « دولية الاشتراكيين والعمال » مؤتمرها التالى فى فينا ، كانت وجهة النظر إلى شئون العالم قد اختلفت تماما ، وأفرد تقرير السكرتارية مكان الصدارة للأزمة الاقتصادية العالمية التى وصفها بأنها « أخطر

أزمة مرت بها الرأسمالية » ، وبأنها تسيطر على « الحياة السياسية والاقتصادية بأكملها فى العالم » . بيد أن التقرير لم يتضمن أى إيحاء بأن الرأسمالية العالمية دخلت « أزمتها الأخيرة » التى كان الشيوعيون يتطلعون إليها . بل على النقيض من ذلك فالتقرير ، برغم اعترافه بأهمية العوامل السياسية ، وصف الأزمة بأنها « مرحلة فى الدورة الاقتصادية الرأسمالية » واعتبرها مماثلة للأزمات السابقة « التى مرت دائما بنفس المراحل — صعود ثم ازدهار مفاجىء ثم أزمة ثم كساد ثم صعود تدريجى ثانيا » . وكان واضحا أن واضعى تقرير « دولية الاشتراكيين والعمال » يتوقعون أن تفيق الرأسمالية من الأزمة الجديدة كما أفاقت من الأزمات السابقة ، وأعلنوا أن المهمتين الكبيرتين اللتين تواجهان الأحزاب الاشتراكية هما : « قاتلوا الأزمة — قاتلوا الفاشية » ، وأضافوا « وهناك شىء واحد جوهرى بالنسبة للمهمتين ، هو المحافظة على السلام وتنظيمه » . وبدلا من أن تعمل « دولية العمال والاشتراكيين » على استغلال الأزمة كوسيلة لإثارة المشاعر الثورية بين الناس ، أرادت أن تحمل الحكومات على اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة الموقف ، واقترحت الاستمرار فى الحملات من أجل السلام وضد الفاشية التى كانت قد بدأتها قبل أن تقع الأزمة .

والواقع أنه كان من المعترف به أن الخطر الفاشى قد زاد وانتشر نتيجة للكارثة الاقتصادية . وقد اضطرت السكرتارية إلى أن تسجل أنه منذ ١٩٢٩ أضيفت يوغوسلافيا إلى قائمة البلاد الخاضعة للحكم الدكتاتورى ، وأن بولندا قد اتجهت نحو الدكتاتورية إلى حد كبير جدا ، وأن الصراع ضد الفاشية قد دخل مرحلة حرجة فى ألمانيا والنمسا وفنلندا . ومقابل ذلك كان حزب العمال البريطانى فى الحكم منذ سنتين ، واحتفظ الديموقراطيون الاشتراكيون الدانماركيون بالحكم فى ائتلاف مع الراديكاليين مدة مماثلة . وفى تشيكوسلوفاكيا أيضا كان هناك ائتلاف يضم الأحزاب الاشتراكية فى الحكم منذ أواخر ١٩٢٩ . بالإضافة إلى أنه فى اسبانيا تولت الحكم مؤخرا حكومة جمهورية للاشتراكيين نصيب فيها بعد انتصار اليسار فى انتخابات البلديات التى أجريت فى أبريل ١٩٣١ . ولم يكن فى

أوروبا أى بلد آخر تولى الاشتراكيون فيه الحكم فى الفترة التى أعد فيها التقرير .

وفى عدد من البلاد التى كانت الفاشية تتقدم فيها بسرعة تحول الصراع فى ١٩٣١ إلى مقترحات لإعادة النظر فى الدستور بطريقة تدمر الحكم البرلمانى . وكان هذا هو ما حدث فى بولندا والنمسا وفنلندا وكذلك فى ألمانيا . فنى ألمانيا كان النازيون قد حصلوا على مكاسب كبيرة فى انتخابات سبتمبر ١٩٣٠ ؛ وبعد ذلك بشهرين كان أنصار بيلسودسكى قد انتصروا فى الانتخابات البولندية العامة ، ولكنهم لم يحصلوا على أغلبية الثلثين التى تتطلبها إعادة النظر فى الدستور[١] . وفى النمسا كان الاشتراكيون قد حصلوا على نتيجة طيبة فى الانتخابات فى نفس الشهر ، ولكنهم لم يستطيعوا منع زيادة الإرهاب والعنف اللذين تقوم بهما عصابات « الهايمفر » المسلحة[٢] . وفى جميع هذه البلاد كانت « دولية العمال والاشتراكيين » قد احتجت المرة تلو المرة على تقييد حرية القول والحكم البرلمانى ، وعلى اعتقال زعماء الاشتراكيين واغتيال عدد غير قليل منهم ، وعلى تزايد العنف من جانب العناصر الفاشية . بيد أنها لم تستطع أن تفعل أكثر من الاحتجاج والالتجاء إلى الرأى العام العالمى بأمل أن يؤثر ذلك إلى حد ما على الدكتاتوريين المقبلين . واستمرت أيضا تحتج بقوة على استمرار الاضطهاد ، بل وزيادته ، ضد المتهمين السياسيين فى كل من الاتحاد السوفيتى والبلاد التى خضعت فعلا لنوع من الحكم الفاشى ، مثل هنغاريا ويوغوسلافيا ؛ وفعلت ما فى وسعها ، عن طريق « رصيد ماتيوتى » الخاص الذى جمع لإحياء ذكر الزعيم الاشتراكى الإيطالى الذى اغتيل ، للتخفيف عن ضحايا الاضطهاد الفاشى . بيد أن ذلك لم يكن شيئا يذكر بالنسبة للحاجة المتزايدة بسرعة .

وكان من بين آثار الأزمة الاقتصادية توثيق الصلة بين « دولية الاشتراكيين

---

(١) انظر آخر الفصل التاسع عشر .

(٢) انظر الفصل العشرين .

والعمال » و « الفدرال الدولى للنقابات » . وفى أكتوبر ١٩٣٠ عقدت الهيئتان اجتماعا مشتركا فى كولونيا وأنشأتا لجنة خاصة لإعداد تقرير عن الإجراءات التى يجب اتخاذها لمقاومة الأزمة . وصدر تقرير اللجنة بعد ذلك بشهور قليلة وجعل موضع التأكيد الأساسى هو فشل الرأسمالية فى المحافظة على مستوى فى القدرة الشرائية يكفى لامتصاص الإنتاجية النامية بسرعة ، وعارض بشدة فى إجراءات سحب العملة من السوق التى التجأت إليها الحكومات والمصارف المركزية تحت ضغط صعوبات ميزان المدفوعات . وأكد أهمية المحافظة على الأجور لدعم القوة الشرائية لدى الطبقة العاملة ، وكذلك ضرورة تخفيض ساعات العمل لنشر العمالة ورفع سن ترك المدرسة كإجراء خاص لتخفيض البطالة بين الناشئين . وكان التقرير وثيقة مسهبة تسجل أساساً السياسة المعروفة التى اتبعتها الأحزاب الاشتراكية فى معالجة الأزمات . وأكد التقرير حق العمل أو الحصول على ما يكفى للحياة عن طريق التأمين أو المعونة ؛ كما أكد أن من واجب الحكومات أن توفر عمالة إضافية عن طريق الأشغال العامة . وبرغم أن التقرير صدر باسم « الفدرال الدولى للنقابات » و « الدولية الاشتراكية » فإن تأثيره كان ضعيفاً . وسارت الأزمة من سيء إلى أسوأ ؛ واستمرت محاولات علاجها بإجراءات سحب العملة — الأمر الذى كان يزيدها فى الحقيقة سوءاً — إلى أن شرع الرئيس روزفلت عند ما تولى الحكم فى أمريكا فى سلسلة من الإجراءات التى عرفت باسم « التعامل الجديد » . بيد أن هذه الأمور لا تدخل فى نطاق الفترة التى يغطيها المجلد الحالى .

وكانت « دولية الاشتراكيين والعمال » لا تزال فى ١٩٣١ تمثل نفس القطاعات تقريباً من الحركة الاشتراكية التى كانت تمثلها فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٨ . وابتداء من ١٩٢٩ ، عند ما استقال آرثر هندرسون من الرئاسة ـ التى احتفظ بها منذ البداية ـ بسبب توليه وزارة الخارجية فى حكومة العمال البريطانية ، عاد أميل فاندرفلد إلى الرئاسة مستأنفاً المركز الذى تولاه فى الدولية الثانية قبل ١٩١٤ . وفى ١٩٣١ كان الموت قد حرم « دولية الاشتراكيين والعمال » من بعض

زعمائها القدامى ، أبرزهم هرمان مولر (توفى ١٩٣١) من ألمانيا وجاكوب بيستينر (توفى ١٩٣٠) من رومانيا وجوزيف ووترز (١٨٧١ — ١٩٢٩) من بلجيكا وهرمان دياماند (١٨٦١ — ١٩٣١) من بولندا ؛ ولكن فى معظم الأحيان ظل نفس الأشخاص يحتلون الصدارة . وكان تسرتيللى من جورجيا قد استقال من اللجنة التنفيذية فى ١٩٢٩ ؛ وفى ١٩٣١ ثار نزاع مرير بين الثوريين الاجتماعيين الروس فى المنفى الذين عزلوا سوخوملين من مركزه فى اللجنة التنفيذية ولكنهم لم يستطيعوا الاتفاق على مرشح جديد . وظل رافايل آراموفيتش يمثل المناشفة المنفيين . وعن إيطاليا كان توحيد الجماعات الاشتراكية فى المنفى فى يوليه ١٩٣٠ قد أدى إلى تعيين بيترونيني (ولد ١٨٩١) كممثل إيطالى جديد فى اللجنة التنفيذية فى دولية الاشتراكيين والعمال . وفى الأرجنتين ظل الانقسام بين الأحزاب الاشتراكية المتنافسة قائماً برغم جهود الدولية ؛ كما لم تنجح الدولية فى اجتذاب أية أحزاب غير أوروبية أخرى إلى صفوفها . وكان حزب العمال المستقل البريطانى قد جدد فى فبراير ١٩٣١ محاولة إقناع زعماء « الدولية » بعقد مؤتمر وحدة اشتراكى مفتوح للجميع ؛ ولكن « الدولية » أجابت بأن مثل هذا الاجتماع لن يكون سوى مسرح ملائم للعناصر المدمرة ، ولم ينته الأمر إلى شىء . وكانت « الدولية » قد استمرت تكرس قسما كبيراً من انتباهها إلى شئون عصبة الأمم ، وبخاصة نزع السلاح فيما يتعلق « بالمؤتمر التمهيدى لنزع السلاح » ، الذى كان قد نجح أخيراً فى ترتيب عقد المؤتمر الكامل المحدد له فبراير ١٩٣٢ . وكان هندرسون ، باسم حكومة العمال البريطانية ، نشطاً بصفة خاصة فى هذا المجال وظل على اتصال وثيق « بالدولية » بعد استقالته من رئاستها . كما كان تأييد « الدولية » قوياً للمقترحات الخاصة « بالهدنة الجمركية الدولية » التى كان وليم جراهام ، رئيس « مجلس التجارة » البريطانى فى عهد العمال ، من محركيها الرئيسيين .

وبالاختصار كانت « دولية الاشتراكيين والعمال » فى ١٩٣١ مستمرة فى نفس أنواع النشاط التى كانت تمارسها قبل الازمة الاقتصادية العالمية ، مع فرق

أنها اضطرت إلى زيادة اهتمامها كثيراً بالخطر الفاشى النامى وبالحاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة لمعالجة البطالة المتزايدة فى البلاد الرأسمالية . ولم تكن هناك إشارة إلى أى اتجاه نحو العمل على تحقيق قدر أكبر من وحدة الطبقه العاملة فى مواجهة هـــذه الأخطار ، أو أى تخفيف لحدة العداء بين « الدوليات » المتنافسة .

ويجب الآن أن نتتقل من « دوليـة الاشتراكيين والعمال » إلى خصمها الرئيسى « الكومنترن » . وكانت هذه المنظمة فى سنواتها الأولى تلتقى سنويا فى مؤتمر كامل ، وبين المؤتمرات تركت سلطات واسعة جداً فى يد « اللجنة التنفيذية » . والنظرية التى قام عليها الكومنترن ، كما رأينا ، هى نظرية الحركة الواحدة الموجهة مركزيا ووظيفتها هى السيطرة على أساليب « الثورة العالمية » واستراتيجيتها : بحيث أن الحزب الشيوعى فى كل بلد لا يعتبر نفسه هيئة مستقلة لها الحق فى أن تقرر سياستها وتختار زعماءها ، بل مجرد قطاع من الكل ، مع ما يصاحب ذلك من أن الكومنترن يستطيع إصدار الأوامر إليها وأن « اللجنة التنفيذية » للكومنترن لها حق مراجعة قرارات المؤتمر القومى لأى حزب بذاته وليس قرارات اللجان التنفيذية فحسب . وداخل هذا الإطار العام من السيطرة المركزية التى تهدف إلى « الثورة العالمية » ، تجب دراسة تاريخ الكومنترن — برغم أن النظرية طبعا لم تكن ممكنة التطبيق عمليا دائماً .

وقد عقد الكومنترن مؤتمراته المحددة فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ . ولكن المؤتمر الخامس لم يعقد إلا فى صيف ١٩٢٤ ، وفيه تقرر عقد المؤتمرات المقبلة كل عامين . ولكن ما حدث أن الكومنترن برغم قواعده لم يعقد أى مؤتمر فى ١٩٢٦ ؛ ولم يجتمع المؤتمر التالى إلا فى ١٩٢٨ . ولاريب فى أن هذا الانقطاع الطويل إنما يرجع إلى أن الصراع داخل روسيا على السلطة بين ستالين ومنافسيه كان فى ذروته فى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ، وكان لا بد أن يتحول إلى معركة مذهبية ضخمة تقسم الكومنترن إذا عقد المؤتمر . وفى ١٩٢٨ كانت

أحرج المراحل فى هـذا الصراع قد انتهت باستئصال زينوفيف بعد تروتسكى ؛ وبرغم أن الصراع التالى بين ستالين وبوخارين كان قد بلغ أشده ، فإن ستالين كان واثقاً من مركزه فى السلطة إلى حد يجعل فى وسعه المخاطرة بالسماح باجتماع الكومنترن . والواقع أنه كان المناسبة التى أتم فيهـا القضاء على بوخارين ، وسرعان ما أعقبه طرد بوخارين من زعامة الكومنترن ، التى اشترك فيها ستالين بعد ذلك بدور مباشر أكبر بكثير .

وإبان السنوات القليلة الأولى من وجود الكومنترن كان الاعتقاد السائد فيه أن موجة « الثورة العالمية » ستحمله إلى تحقيق أهدافه . وكان يبذل أقصى جهوده كما رأينا فى شن الحرب على الوسط ، أكثر حتى من الجناح اليمينى بين الاشتراكيين ، أثناء محاولاته لإنشاء أحزاب شيوعية ممن يضمن إخلاصهم الثورى فى كل مكان . ولكن فى ١٩٢١ كان قد صار من الجلى أن الموجة الثورية تتراجع وأنه لا بد من مرور فترة قبـل أن يصبح من الممكن نقل الثورة إلى البلاد الأخرى . وصار من الواضح أيضاً ، وبخاصة بعد أحداث ألمانيا فى ١٩٢١ ، أن انتهاج سياسة الانقلابات بدلا من أن تجتذب جماهير العمال إلى الشيوعيين تترك أثرا عكسيا . وفى روسـيا نفسها ، بعـد إضرابات بتروجراد فى يناير ١٩٢١ وإخماد تمرد كرونستات ، كان قد حدث تغيير عميق فى الاستراتيجية الداخلية تضمنته « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، وما صاحبها من تحسن فى معاملة الفلاحين . وكان لا بد لهذه التغييرات الداخليـة أن تحدث رد فعل فى السياسة الخارجية وفى « الكومنترن » باعتباره أداة روسـيا فى علاقاتها مع حركات الطبقة العاملة فى العالم الخارجى . وكان لنين نفسه قد نقـد الشيوعيين الأجانب الذين خضعوا « للانحرافات اليسارية الطفولية » وتقدم فى المؤتمر الذى عقـــد فى يونيه ويوليه ١٩٢١ بشعار « إلى الجماهير ! » يناشد به أحزاب الكومنترن ألا تسمح لنفسها بالانعزال عن جمهرة العمال كشيعة منفصلة وأن تنشىء صلات مع هذه الجمهرة بإظهار الاستعداد للتعاون معها ، حتى إذا كان ذلك ينطوي على الاشتراك في بعض الأعمال مع هيئات زعامتها يمينية أو من الوسط .

وصحيح أن لنين وهو يقدم هذه المشورة أعلن أيضا ، فى عبارات صارت مشهورة فى كتابه عن « الشيوعية اليسارية » ، أن دور التأييد الذى يعرضه الشيوعيون على الاشتراكيين هو « دور الحبل فى رفع المشنوق » .

وهكذا ولدت فى يونيه ١٩٢١ فكرة « الجبهة المتحدة » - تلك العبارة التى يحوطها الإبهام إلى حـــد كبير والتى ستؤدى إلى نزاعات عديدة فى تفسيرها فى الأعوام التالية . وأياً كانت النية التى تكمن وراء « الجبهة المتحدة » فانها كانت تنطوى عند ما عرضت على التراجع عن أساليب الإنقسام المتطرفة التى سادت فى السنوات السابقة . ولهذا السبب قامت ضدها معارضة شديدة من جانب الشيوعيين الغربيين ، الذين كانوا قد تلقوا مؤخرا جدا تعليمات بقطع كل صلة بينهم وبين « الخونة الاجتماعيين » من الوسط واليمين ، ومن ثم وجدوا صعوبة كبيرة فى أن يفهموا لماذا يطلب اليهم الآن التكاتف معهم . وقد فسر لهم الأمر بأن هناك خطأين متضادين من الأهمية بمكان أن يتجنبهما الشيوعيون بنفس القدر . أحدهما هو « الانتهازية » ، التى تتضمن التضحية بالمبدأ من أجل الحصول على تأييد الطبقة العامله بسرعة على حساب الأهداف الثورية . والثانى هو « الانعزالية » فى شيعة منفصلة التى تؤدى إلى انقطاع الصلات بينهم وبين الجماهير العاملة برفض الاشتراك فى حملات الإصلاح التى تهم الجمهرة الكبرى من العمال بصورة مباشرة . وطلب إلى الأحزاب الشيوعية أن تشق طريقها المستقيم الضيق دون أن تقع فى أى من هذين الخطأين . وكان ذلك يعنى عملا أن الشيوعيين يجب أن يجدوا وسائلا للتعاون مع الأحزاب التى انشقوا عليها أخيرا مع تجنب الوقوع فى أسرها والمحافظة على حقهم الكامل فى الاستقلال فى العمل ، وكذلك أن يعملوا داخل النقابات القائمة ، برغم أن زعماءها من اليمينين ، ويحاولون دفعها نحو صلابة أكثر والامتناع عن إنشاء نقابات منافسة ستكون أضعف من أن تضع نفسها على رأس الصراع الصناعى بصورة فعالة .

ويكمن وراء هذا التغيير فى الاتجاه طبعا إدراك الزعماء الروس ، أو معظمهم

على الأقل ، أن الأمل فى « الثورة العالمية » الوشيكة قد زال ، وأن مهمة الشيوعيين فى السنوات القليلة التالية هى بناء قوتهم حتى يكونوا فى مركز أقوى عندما تعود الفرصة ، وكانوا على ثقة من أنها ستعود . فكما أن روسيا اضطرت إلى التراجع كثيرا عن السياسات التى كانت تلائم فترة التدخل الخارجى والحرب الأهلية ، وأن تكرس نفسها لبناء قوتها فى ظل «السياسة الاقتصادية الجديدة» ، لابد كذلك أن تتحول الشيوعية العالمية من أساليب الثورة المباشرة إلى أساليب قيادة جمهرة العمال فى الصراع اليومى من أجل تحسين ظروف العمل ، أو منعها من أن تزداد سوءا .

وقد انبثقت عن مناقشات مؤتمر الكومنترن فى ١٩٢١ شعارات أخرى إلى جانب « إلى الجماهير » و « الجبهة المتحدة » . فقد صارت عبارة « حكم العمال » تستخدم كثيرا ، وكانت هى أيضا موضع تفسيرات كثيرة . فقد كان من الممكن تفسيرها على أنها تعنى أنه حيثما يكون للديموقراطيين الاشتراكيين والشيوعيين معا أغلبية فى البرلمان ، فإنه ينبغى على الشيوعيين أن يكونوا على استعداد للدخول فى حكومات ائتلافية تحكم طبقا للأوضاع الديموقراطية البرلمانية ، فتؤيد الإصلاحات التقدمية وتستخدم قوتها فى دعم مركز الطبقة العاملة . وهذا هو التفسير الذى أخذت به فعلا تلك الأجزاء من ألمانيا التى تحققت فى برلماناتها ، ولاياتها أغلبيات اشتراكية — شيوعية وقتية (١) . بيد أن « حكم العمال » يمكن أن يعنى أيضا قيام حكومة سوفيتية تطبق نظام دكتاتورية البروليتاريا ؛ ولم تحصل هذه السياسة على تأييد عام إلا لأن العبارة تركت بلا تحديد بين هذين المعنيين . فكان من الواضح أن راديك ، الذى كان فى ١٩٢١ يعد المستشار الروسى الأول فى شئون غرب أوروبا ، كان يميل إلى التفسير الأول : فى حين كان زينوفيف ، رئيس الكومنترن ، يميل إلى الثانى بنفس الوضوح ؛ بيد أن جمهرة الرأى فى روسيا كانت مع راديك فى هذه الفترة . وإلى جانب ذلك كان

---

(١) انظر الفصل العشرين .

هناك حديث كثير حول « حكم العمال والفلاحين » ؛ وفى سنة ١٩٢٣ عقد الروس « مؤتمر فلاحين دولى » تقرر فيه إنشاء « دولية فلاحين حمراء » قبل سقوط حكم الفلاحين الذى أقامه ستامبولسكى فى بلغاريا مباشرة . ولم ينته هذا القرار إلى شىء بسبب عدم تأييد الفلاحين له تأييداً ثابتاً كافياً ؛ ولكن من الواضح أنه قصد به أن يكون الهيئة الدوليـــة المصاحبة لتغير الموقف تجاه الفلاحين الروس بمناسبة « السياسة الاقتصادية الجديدة » . والواقع أن البلاشفة كانوا يبحثون ، تحت تأثير تغير الظروف ، عن وسيلة لزيادة قوتهم الفعالة فى العالم ، ليس بين العمال الصناعيين وحدهم بالمشاركة بنصيب أكبر فى صراعاتهم اليومية ، بل وأيضا بين الفلاحين الذين كانوا يحسون بأن الطبقات الحاكمة تضطهدهم .

وهكذا فإن الكومنترن فى ١٩٢١ والسنتين أو الثلاث التالية اتجهت سياسته بحدة إلى اليمين ، وبذلت محاولات للحصول على مركز يمكن منه التأثير على أعضاء الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية والنقابات التى يتزعمها الديموقراطيون الاشتراكيون . وبالنظر إلى الرفض البات الذى قوبلت به محاولات التقرب من الكومنترن نحو أحزاب الدولية الثانية ، فإن السياسة الجديدة أحرزت نجاحا أكبر فى الميدان النقابى منه فى الميدان السياسى . وعدل عموما عن محاولات إنشاء نقابات منافسة ، وأحرز الشيوعيون بعض النجاح فى الحصول على مراكز ذات نفوذ محلى فى النقابات القائمة . وكان لهذا التغيير فى الخطة أثره فى ألمانيا حتى سياسيا ، حيث أثار نزاعات حادة داخل الحزب الشيوعى ولم ينفذ إلا تحت ضغط قوى من جانب الروس أو الكومنترن . وقد أيد مؤتمر الحزب الشيوعى الألمانى الذى عقد فى يناير ١٩٢٣ فى ليبزج السياســة الجديدة بزعامة هينريخ براندلر ، ولكنه لم يلبث أن غلب على أمره فى نفس العام بسبب نتائج صراع الروهر وبسبب تردده هو والكومنترن فى السياسة التى تتبع حياله . وأعقب هذا الفشل طرد براندلر ، الذى جعله زينوفيف كبش الفداء فى حين كان الجزء الأكبر من المسئولية فى الإخفاق يقع على عاتق الكومنترن .

وأدت الأحداث فى ألمانيا ١٩٢٣ ، وما تلاها من مفاوضات انتهت « بخطة داوز » ، إلى إعادة النظر فى سياسة الكومنترن مرة أخرى . فوضع حد بين نوعين من « الجبهة المتحدة » — الأول هو « الجبهة المتحدة من أعلى » ، وينطوى على تعاون فى أعلى مستوى بين الحزب الشيوعى والحزب الديموقراطى الاشتراكى ، والآخر « الجبهة المتحدة من أسفل » ويرفض مثل هذا التعاون ولكن يقصد به أن يتضافر الشيوعيون وجمهور الديموقراطيين الاشتراكيين والنقابيين فى حركات مشتركة كان الشيوعيون يأملون أن يتولوا قيادتها وتوجيهها لتلائم أغراضهم . وأيد زينوفيف النوع الثانى من « الجبهة المتحدة » كما أيد ذلك التفسير لعبارة « حكم العمال » الذى يلائمه ويجعل منه نوعا ما من دكتاتورية البروليتاريا . وهكذا اتجهت سياسة الكومنترن إلى اليسار ثانيا ، ولكن ليس لحد الرجوع إلى أساليب ١٩١٩ بأى حال — إذ استمر الإدراك سائدا بأنه لا أمل فى « ثورة عالمية » مباشرة ، وأن المهمة المباشرة هى إثارة العمال إلى إتباع سياسة أكثر صلابة فى تحقيق مطالبهم الاقتصادية القريبة .

وكان هناك بالإضافة إلى ذلك تيارات متقاطعة . فكما رأينا كانت النقابات البريطانية تتجه إلى اليسار بعد ١٩٢٤ مع اقتراب أزمة المعدنين وسوء الحالة الاقتصادية بعد سقوط حكومة العمال . وكانت فرصة الحصول على التأييد النقابى البريطانى أثمن من أن تضيع ؛ وفى ١٩٢٥ — ١٩٢٦ استخدمت النقابات البريطانية لدعم سياسة « الجبهة المتحدة » فى الشئون النقابية . وبدا فى المؤتمر الخامس للكومنترن فى ١٩٢٤ أن هناك تحولا حاسما إلى اليسار بتغيير براندلر فى الزعامة الألمانية ؛ ولكن الكومنترن ظل فى الواقع يتبع طوال السنتين التاليتين سياسات مختلفة فى مواقف مختلفة ولا يمكن تحديد اتجاه واضح . ويساعد هذا الإبهام فى تفسير السبب الذى أدى إلى عدم عقد المؤتمر الذى حدده عام ١٩٢٦ . ففى ١٩٢٥ طرد الزعماء اليساريون الألمان الذين حلوا محل براندلر بتهمة الانحراف اليسارى ؛ وصار ارنست تايلمان (١٨٨٦ — ١٩٤٤) ، الذى سارع بقبول السياسة الجديدة ، الزعيم المعترف به للحزب الشيوعى الألمانى .

وفى هذه الأثناء كانت النزاعات القائمة داخل الحزب الشيوعى الروسى تبلغ ذروتها . وكان ستالين قد تخلص فعلا من تروتسكى فى المنافسة على الزعامة بعد موت لنين ؛ ثم قرب نهاية ١٩٢٥ كان ستالين وزينوفيف قد تشاجرا ، وكانا حتى ذلك الوقت حلفاء ، حول المعاملة التى يعامل بها الفلاحون الأفضل حالا . وفى العام التالى تحالف تروتسكى وزينوفيف ضد ستالين ؛ وانتهى العام بطرد زينوفيف من زعامة الكومنترن ووضع بوخارين مكانه — وهو تحول حاسم إلى اليمين . وفى ١٩٢٧ تعرضت الأحزاب الشيوعية خارج روسيا لحملات تطهير للعناصر اليسارية بين زعمائها كانت لها آثار بعيدة المدى ، فى حين ظل الصراع بين ستالين وخصومه متأججا داخل روسيا . وفى نفس العام حدث ، فى تعاقب سريع ، انهيار السياسة الشيوعية فى الصين وانتهاء الاتفاق التجارى بين بريطانيا وروسيا والتمرد الفاشل فى فينا وسلسلة من الأحداث الأخرى التى أثارت ذعرا جديا من الحرب فى الاتحاد السوفيتى . وقبل نهاية العام كان تروتسكى وزينوفيف قد طردا من الحزب الشيوعى ، وانتهت تماما فترة « الجبهة المتحدة » فى تاريخ الكومنترن . وفى الوقت الذى عقد فيه مؤتمر الكومنترن السادس فى ١٩٢٨ ساد القول بأن « فترة ثالثة » فى تاريخ ما بعد الحرب على وشك أن تبدأ ، فترة تختلف عن فترتى « الثورة » المباشرة و « الجبهة المتحدة » ؛ ولكن لم يكن هناك من لديه فكرة واضحة عما تنطوى عليه هذه الفترة . فكان هناك البعض ، بما فيهم بوخارين ، يتوقع استمرار انتعاش الرأسمالية — وهم بذلك يتفقون مع التحليل الذى جاء فى تقرير سكرتارية «دولية الاشتراكيين والعمال» إلى مؤتمرها فى ١٩٢٨ ؛ فى حين تنبأ آخرون بأزمة وشيكة فى العالم الرأسمالى تفتح الطريق نحو تقدم ثورى جديد . وكرس بوخارين ، الذى كان قد أدرك فعلا أنه لن يترك زعيما للكومنترن طويلا ، قسما من خطابه كرئيس للمؤتمر لعرض وجهة النظر الأولى ، كما هاجم بقوة التصلب المتزايد فى المذهب والسياسة الذى كان ستالين يعمل على فرضه على الحركة الشيوعية . واستشهد بخطاب كان قد تلقاه فيما مضى من لنين يقول فيه « إذا أبعدت جميع الأذكياء غير الموثوق فيهم تماما واحتفظت

بالأغبياء المخلصين فقط فإنك ستدمر الحزب قطعا » . وليس مما يدعو إلى العجب أنه سرعان ما أعفى من منصبه الكبير ، أو أن أحداً لم يعين محله فلم يرغب ستالين أن يكون له منافس يستطيع ، من مركزه كزعيم إسمى للشيوعية العالمية ، أن يتحدى سلطته .

ولم يعقد أى مؤتمر كامل آخر للكومنترن بعد ١٩٢٨ إلا فى ١٩٣٥ - وكان هتلر فى ذلك الوقت قد تولى الحكم فى ألمانيا منـــذ سنتين ، وتجاوزت الأزمة الاقتصادية العالمية منذ مدة مرحلة خطرها الأقصى فى ١٩٣٢ — ١٩٢٣ . وكانت الشيوعية كحركة عالمية تكيف نفسها تدريجيا إبان هذه الفترة مع التغييرات التى حدثت فى الموقف العالمى نتيجة لانهيار الحركات العمالية الألمانية التى كانت قوية فى وقت ما ولأثر الأزمة الاقتصادية فى الحركات العمالية فى البـلاد الرأسمالية الكبرى الأخرى . وكان يجب مواجهة حقيقة أن الأزمة الاقتصادية ، برغم أن آثارها كانت أسوأ من أية أزمة سابقة للرأسمالية ، لم تؤد إلى إثارة العمال إلى القيام بعمل ثورى ، بل إلى ثورة مضادة فى البلد الذى كان الشيوعيون يركزون فيه أملهم فى أن يتبع الأمثولة الروسية ، وفى البلاد الأخرى إلى مطلب لاثورى تماما باتخاذ إجراءات إنعاش الاقتصاد الرأسمالى للحد من المعاناة التى تتعرض لها الطبقات الأفقر حالا بسبب البطالة وسحب العملة من السوق . وتبين أن « الفترة الثالثة » التى أعلن مقدمها فى ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ليست فترة انتصار وتقدم بروليتارى ، بل فترة نمو فاشى على نطاق واسع وتراجع عام لقوى النقابيـة والديموقراطية الاشتراكية وتصدع خطير فى صفوف الشيوعيين . وبصفة عامة كان رد الفعل الأول بين الشيوعيين للأزمة الاقتصادية فى سنواتها الأولى هو الاتجاه إلى اليسار ، لأن أزمة الرأسمالية بدت فى أول الأمر فرصة واضحة لتشديد الدعوة الثورية وانقلاب الجماهير ضد الزعماء الديموقراطيين الاشتراكيين الذين بدا عجزهم عن القيام بأى شىء من أجل هذه الجماهير . وقد حصل الجناح اليمينى للحزب الألمانى فى ١٩٢٨ على أغلبية فى « لجنته التنفيذية » لفترة قصيرة جدا ، ولكنها طردت على الفور بأوامر من الكومنترن . وبعد ذلك عاد الحزب

الألمانى إلى طاعته الكومنترن ، ووجد نفسه فى مواجهة قوة النازى النامية التى ظهرت بوضوح لأول مرة فى نجاح النازيين فى انتخابات سبتمبر ١٩٣٠ . وقد وقف الكومنترن إبان الأزمة جانبا لايستطيع التأثير كثيرا فى سير الأحداث وينتابه القلق بصورة متزايدة بسبب عواقب الصراعات الدائرة داخل الاتحاد السوفيتى فى أنحاء العالم . وكان الروس أنفسهم لديهم ما يكفيهم تماما إبان هذه السنوات فى تنفيذ « خطة السنوات الخمس » الأولى والمشاكل الضخمة للتجميع الزراعى . فقد كان ستالين مشغولا بتصفية الكولاك وتدمير بقايا المعارضة داخل الاتحاد السوفيتى إلى حد لم يترك له وقتا يتيح له الاهتمام بشئون العالم الخارجى أكثر من اهتمام ثانوى . وحدثت مشاكل « تروتسكية » فى كثير من الأحزاب الشيوعية خارج روسيا ؛ وبرغم أن الأزمة بطبيعة الحال جلبت لهم كثيرين من المحبذين الجدد ، وبصفة خاصة بين المتعطلين والشباب ، فان هؤلاء المحبذين لم يكن قيادهم سهلا فى ظل النظام الشديد الذى اعتبر فرضه ضروريا دون الاهتمام كثيرا بالظروف المختلفة فى كل بلد بذاته . ومنذ اللحظة التى أعلن فيها ستالين لأول مرة نظريته الخاصة ببناء « الاشتراكية فى بلد واحد » فى سنة ١٩٢٤ تحول الكومنترن أكثر فأكثر إلى مجرد جهاز خاضع للشيوعيين الروس يستخدم فى الدفاع عن الاتحاد السوفيتى ضد أعدائه ، أكثر منه أى تعبير منظم عن حركة عالمية تدافع عن للصالح العامة للطبقة العاملة . والحقيقة أنه ما كان يمكن أن يصير غير ذلك بالنظر إلى عدم وجود أى مشاعر ثورية على نطاق واسع بين العمال فى البلاد الرأسمالية . لأنه بعد أن صار من الواضح أن ألمانيا قد خرجت من الميدان فيما يتعلق بالثورة الشيوعية أو الاشتراكية ـ وخرجت الصين ، كما بدا ، من الحلبة نهائيا ـ لم يعد هناك مكان « للثورة الاشتراكية » التالية . فبالتأكيد لم يكن لها مكان فى فرنسا ولا بريطانيا ولا الولايات المتحدة ، ولا حتى الهند ، حيث كان نفوذ غاندى فى ذروته . وكذلك بالتأكيد لم يكن لها مكان فى إيطاليا التى سحقتها الفاشية . ولا فى البلاد السكندنافية ، التى كانت تمر بالأزمة بشكل أفضل نسبيا ؛ أو فى النمسا حيث كانت الديموقراطية الاشتراكية تتراجع

باستمرار أمام الرجعية وما تقوم به من أعمال العنف المتزايد ؛ أو فى بولندا حيث كان بيلسودسكى يدعم بسرعة سلطته الدكتاتورية ؛ أو هنغاريا حيث تربع هورتى فى ثبات وانهارت حركة الطبقة العاملة تماما تقريبا . وقد كانت هناك ولاشك إمكانيات ثورية أوسع فى المكسيك ؛ وكانت الثورات ، من نوع ما ، وباء منتشرا فى أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية . بيد أن مثل هذه الفورات ، حتى إذا اتخذت اتجاها اشتراكيا أوشيوعيا - وهو أمر بدا غير محتمل - لم تكن ذات صلة تقريبا بالموقف الذى يواجهه الكومنترن فى المناطق الرئيسية فى العالم الرأسمالى . فالأزمة العالمية هيأت الفرص لإثارة الشغب ، ولا شىء أكثر من ذلك ؛ وإثارة الشغب ، حتى إذا كان الاتحاد السوفيتى استطاع أن يستفيد منها إلى حد ما فى معاملاته مع العالم الخارجى ، فانها ما كانت تستطيع أن تفعل شيئا فى إحياء الآمال التى أنشىء فى ظلها الكومنترن غداة الحرب العالمية الاولى .

ولم يكن النازى قد استولوا على الحكم بعد فى ألمانيا فى النقطة التى تنتهى عندها الفترة التى أتناولها فى هذا المجلد ، كما أن الرئيس روزفلت لم يكن قد بدأ بعد فى « تعامله الجديد » فى الولايات المتحدة . وكذلك لم تكن أفكار ج . م . كينز قد أحدثت الثورة التى أحدثتها فى المجال الاقتصادى إبان السنوات القليلة التالية . وصحيح أن كينز كان قد تتبع خطى ج . ا . هوبسون وأعلن أنه من الغباء محاولة مواجهة وقع البطالة بإجراءات سحب العملة وحدها ، وهى التى تزيد الحالة سوءا ؛ بيد أن الاساس النظرى لأفكاره وإمكانياتها فى إعادة بناء الرأسمالية على أساس من العمالة الكاملة لم يكن قد فهم بعد إلا قليلا . وكان الديموقراطيون الاشتراكيون ، مثلهم فى ذلك مثل الشيوعيين ، لايزالون يصرون على أن الأزمة والبطالة الواسعة ظاهرتان متكررتان بصورة حتمية فى النظام الرأسمالى ولا سبيل إلى التخلص منهما إلا بانتهاج اقتصاد اشتراكى ؛ وإن كان الديموقراطيون الاشتراكيون ، فى عدائهم للثورة ، يطالبون بإجراءات ملطفة تؤدى إلى إنعاش الرأسمالية مصحوبة بتحسينات فى ظروف العمال فى ظلها ، فى

حين كان الشيوعيون يؤملون فى انهيارها السريع ويتنبأون به ، برغم أنهم لم يكونوا مستعدين بأى شىء يحل محلها سوى «الثورة العالمية التى كان من الواضح أنها لن تقع . وكان الشيوعيون لا يزالون يعتبرون الفاشية مجرد التجاء من جانب الرأسمالية إلى العنف والأساليب الدكتاتورية فى مقاومة مطالب الطبقة العاملة ، ويرفضون الاعتراف بأنها تمثل قوة جديدة ، تعمل بتأييد الرأسمالية فى الواقع، ولكنها تقوم على أسس خاصة بها من النزعة القومية والعسكرية . ولاشك أنه كان هناك ما يبرر ، إلى حد ما ، وجهة النظر هذه فيما يتعلق بالصور التى اتخذتها الفاشية وشبه الفاشية فى بلاد البلقان وفى بولندا وهنغاريا ، وحتى فى إيطاليا؛ وإن كان حتى فى هذه البلاد مما يضلل المرء أن يتجاهل العناصر القومية والعسكرية ويعزو إلى طبقاتها الرأسمالية المتخلفة نسبيا نفوذا وقدرة لم تكن تملكهما قطعا. أما فى ألمانيا ، فبرغم أن الرأسمالية كانت طبعا أقوى بكثير وأكثر نموا ، فإنه كان من غير المعقول أكثر حتى من البلاد الاخرى اعتبار هتلر مجرد عميل رأسمالى ، أو حتى اعتبار تقدم الرأسمالية شيئا سينتهى قبل مضى وقت طويل لعدم قدرتها على حل « متناقضات الاقتصاد الرأسمالى » وبذلك تعمل فعلا على الاتجاه نحو ثورة اشتراكية أو شيوعية . وسيفهم الشيوعيون مع الوقت أن الفاشية هى أقوى أعدائهم وأخطرهم ، وسيغيرون استراتيجيتهم ويبحثون عن حلفاء ينضمون إليهم فى جهاد ضد الفاشية فى العالم كله . بيد أن هذا الإدراك لم يتحقق إلا بعد أن كان هتلر قد دمر جمهورية ويمار ودعم سلطته فى ألمانيا كمرحلة أولى للسيطرة على أوروبا ، بل والعالم .

وهكذا دعت الدوليتان المتنافستان طوال الفترة التى يتناولها هذا المجلد إلى سياسات أبعد من أن تتيح أى فرصة حقيقية للعمل المشترك بينهما . فقد كانت « دولية برن » وخليفتها « دولية الاشتراكيين والعمال » ، تقفان موقف العداء باستمرار من مفهوم « الثورة العالمية » ومن فكرة تفرد ممثلى الطبقة العاملة بالحكم — وطبعا أشد عداء حتى من ذلك لحكم حزب واحد يدعى أنه يمثل هذه الطبقة . فقد كانتا مؤلفتين من ديموقراطيين برلمانيين لا يدعون أى حق فى إقامة

الاشتراكية إلا برضا أغلبية الشعب فى كل بلد ممثلا فى انتخابات برلمانية حرة حيثما أمكن على أساس حق الانتخاب العام . والواقع أنهم ، بالنسبة للبلاد التى لا يمكن فيها إجراء مثل هذه الانتخابات ، لم تكن لهم رسالة : وكل ما كانوا يستطيعون أن يعملوه هو الاحتجاج فقط على الإجراءات غير الديموقراطيــة التى أبعدتهم تماما عن السلطة السياسية . أما بالنسبة للبلاد التى تسود فيها . أساسا ، نظم برلمانية — وهى البلاد التى عقدوا عليها آمالهم — فإنهم تصوروا فيها تحولا تدريجيا بين أغلبية الشعوب إلى الاشتراكية ، وتحسنا تدريجيا فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية ؛ وبعد أن يتم تحول الأغلبية إلى الاشتراكية يبدأ تحول تدريجى آخر ينطوى ، إبان فترة الانتقال ، على اقتصاد مختلط تتعايش فيه الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية فى سلام . وكان من الواضح أن هذا التقدم التدريجى نحو الاشتراكية يتطلب استمرار عمل النظام الرأسمالى والمحافظة على رخائه بقدر الإمكان وكذلك تجنب الحرب بين الأمم المختلفة . ومن هنا جاء إخلاص « دولية الاشتراكيين والعمال » وأحزابها المنضمة لقضية الســلام والتحكيم الدولى ونزع السلاح ورغبتها فى مساعدة عملية الإنعاش الاقتصادى ، عندما تعرضت بلاد هذه الأحزاب لوطأة الأزمة العالمية ، بدلا من استخدام الأزمة فى إثارة المصاعب فى وجه الرأسمالية أكثر .

ومقابل هذه النظرة إلى الأمور تصور الشيوعيون الموقف العالمى على أسس مختلفة تماما . فبالنسبة لهم كانت الثورة الروســـية مرحلة الافتتاح فى « ثورة عالمية » ستقع بالضرورة لأن النظام الرأسمالى لا بد أن ينهار ، إن عاجلا أو آجلا ، تحت ضغط متناقضاته الداخلية ، وتخلفه الاشتراكية باعتبارها البديل الوحيد الممكن فى سير تطور العالم . إن الروس شقوا الطريق ؛ وعلى بروليتاريات البلاد الأخرى التزام لا مفر منه بأن تحذو حذوهم وتستخدم نفس الأساليب التى أثبتت كفايتها بصورة فعالة فى انتصار « الثورة الروسية » وفى تمكينها من المحافظة على نفسها ضد أعداء أقوياء كثيرين . وحتى عندما تأجلت آمالهم الأولى فى « ثورة عالمية » سريعة ، فإنها تأجلت فحسب ولم يعدل عنها . فالتوقيت قد يكون موضع شك : أما النتيجة والأساليب التى تستخدم فلا شـــك فيها . إن الثورة المقبلة

ستكون على نطاق العالم كله ولا تنقسم ، وإن كان توقيتها قد يختلف من بلد إلى بلد . ومن ثم فإن المهمة الأساسية هى خلق المشاعر الثورية بين الجماهير الكادحة فى جميع البلاد واستخدام كل صعوبة تواجه الرأسمالية العالمية والامبريالية كفرصة لزيادة التخمر الثورى ، دون اعتبار للآثار المباشرة على ظروف الطبقة العاملة . وكان طبعا من الضرورى الوقوف إلى جانب العمال فيما يتعلق بمطالبهم المباشرة — لأن ذلك كان شرطا ضروريا لاجتذابهم إلى جانب الثورة — ولكن نتائج هذه الصراعات اليومية لا أهمية لها إلا بقدر ما تؤثر فى النجاح الثورى .

ولم يرد الشيوعيون رتق النظام الرأسمالى ليستمر حتى يتم تحقيق الاشتراكية تدريجيا ؛ بل كانوا يريدون تدميره ، وإلى أن يصبح ذلك ممكنا ، إرهاقه والتشويش عليه بقدر مايستطيعون . وبذلوا جهودهم بصفة خاصة ، وهم ينتظرون انهياره فى مراكز قوته الرئيسية ، فى إثارة الاضطرابات ضده فى البلاد الخاضعة — المستعمرات ومجالات النفوذ الإقتصادية — التى يعتمد عليها فى جزء من قوته . ولما كانت روسيا بلداً آسيويا كما هى بلد أوروبى ، فان أنسب الوسائل لتحقيق ذلك كانت فى آسيا ، وبخاصة فى الصين ، التى كانت تمر بثورتها الخاصة بزعامة سان يات سن . وكانت هناك أيضا فرص فى الهند ، وهى تصارع من أجل الحكم الذاتى ضد البريطانيين ، وفى إندونيسيا ، تحت الحكم الهولندى ، وفى بلاد الشرق الأوسط ، من مصر ، تحت الاحتلال البريطانى ، إلى إيران ، التى ظلت أمداً طويلا مسرحا لصراع بين بريطانيا وروسيا . وخارج آسيا وشرق البحر الأبيض المتوسط كانت هناك فرص فى المكسيك وفى أجزاء كثيرة أخرى من أمريكا اللاتينية لإثارة المقاومة ضد الإمبريالية الامريكية ، وفى جنوب أفريقيا بين عمال المناجم المضطهدين تحت السيطرة البيضاء . وقد انتهزت كل هذه الفرص وأوفد رسل من روسيا والكومنترن كان لهم نشاطهم المستمر فى كل مكان تقريبا ؛ وبالإضافة إلى ذلك جلب عدد كبير من الثوريين الأجانب إلى الاتحاد السوفيتى للتدريب على فنون الدعاية الثورية وأوجه النظر الروسية . وكان انهيار التحالف

بين الشيوعيين الصينيين والكيومنتانج ضربة قاصمة للاتحاد السوفيتي والكومنترن، لا لما له من أثر فى الشرق الأقصى فحسب ، بل وأيضا لآثاره الأوسع نطاقا على هيبة الشيوعية . ولكن سياسة إثارة المتاعب ضد الإمبرياليين لم يعدل عنها : بل انها تلقت دفعة جديدة بالازمة الاقتصادية العالمية التى كانت أشد ماتكون وقعا على البلاد التى تعتمد أساسا على السوق العالمى للحصول على المواد الأولية .
وكان الديموقراطيون الاشتراكيون على استعداد طبعا مثل الشيوعيين للاحتجاج ضد مساوىء الإمبريالية وللمطالبة بحق الحكم الذاتى للشعوب الخاضعة؛ ولكنهم اتجهوا إلى التفكير أساسا على أساس من التنازلات التدريجية من جانب الدول الإمبريالية وإدخال الحكم البرلمانى الديموقراطى فى البلاد التى مازالت تخضع لحكم أرستقراطى إقطاعى ، وليس على أساس تمرد أو ثورة تقوم بها المستعمرات . ومن ثم كانت استحالة أن يعمل الديموقراطيون الاشتراكيون والشيوعيون معا فى آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية لا تقل عنها فى أوروبا أو الولايات المتحدة . فبرغم أن كليهما من دعاة «الاشتراكية» وأنهما طالبا بالملكية الجماعية فى وسائل الإنتاج والقضاء على التفرقة العنصرية ، فإنهما كانا يفسران كلا من الاشتراكية وأساليب تحقيقها تفسيرا مختلفا .

وإنى أختتم قصة الدوليتين المتنافستين فى ١٩٣١ والصراع بينهما ما زال قائما . كما هو قائم حتى اليوم بين وجهتى النظر المتصارعتين . وكان لا بد أن يبقى كذلك إلا إذا انهار الاتحاد السوفيتى بحيث لا تبقى هناك قاعدة للشيوعية كقوة عالمية ، أو اذا فقد الديموقراطيون الاشتراكيون ولاء جمهرة العمال فى البلاد الرأسمالية المتقدمة — الأمر الذى لم يحدث قط إلا فى ألمانيا . فضلا عن أن هذا الصراع كان لا بد أن يسيطر على شئون الاشتراكية العالمية ، برغم أنه كان هناك دائما اشتراكيون أفراد عديدون يوجهون نقداً شديداً لكلا الفريقين المتطرفين وليسوا على استعداد للنظر إلى الاتحاد السوفيتى على أنه المثل المجيد الذى لا مفر من اتباعه ، ولا للاكتفاء بالتدريجية القنوعة التى انتهجها الاشتراكيون البرلمانيون زعماء « دولية الاشتراكيين والعمال » ؛ وقد ظل « المتوسطون » ، كما رأينا المرة بعد المرة ، عاجزين بين العملاقين المتنافسين .

الفصل الثالث والعشرون

الولايات المتحدة ــ كندا

لقد رأينا فى جزء سابق من هــــذا المؤلف أن الاشتراكية فى الولايات المتحدة بعد أن أحرزت تقدما بسرعة طيبة حوالى سنة ١٩١٢ كانت قد بدأت تفقد نفوذها قبل نشوب الحرب الأوروبية فى ١٩١٤[١]. وقد بذلت بعض المحاولة فى تفسير هـذه الواقعة فى المجلد الثالث من هذا المؤلف ؛ ولا حاجة بنا إلى العودة إليها ثانياً . وكل ما يلزم قوله هنا هو أن العوامل التى أضرت بالاشتراكية قبل ١٩١٤ ظلت تؤثر بصورة أكثر شدة بعد الحرب واستمرت تعمل ، بعـد فترة انقطاع قصيرة إبان سـنوات الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينات ، إلى الوقت الحاضر . وإنى واثق أن أهم هذه العوامل هو النجاح العجيب للرأسمالية الأمريكية فى « تسليم البضاعة » على نطاق متزايد باستمرار ــ باستثناء فترة الأزمة التى انعكس فيهـا الاتجاه بحدة ــ ووصول نصيب كبير من هذه الإنتاجية المتزايدة إلى أيدى العمال الأمريكيين . وكانت هـذه الظاهرة الأخيرة أوضح طبعاً منذ « التعامل الجديد » فى الثلاثينات منها قبل ذلك . وقد زادت قوة المساومة لدى النقابات الأمريكية بصورة حاسمة ، واستخدمت هـذه القوة فى الحصول على قدر كبير جداً من الأمن الاجتماعى وتحسين وضعها ، وليس فى الحصول على أجور أعلى فقط ؛ ولم يتم ذلك بالهجوم على النظام الرأسمالى ولـكن باعتصاره بوسائل الضغط المستمر من أجل عقود أفضل للعمل . وفى نفس الوقت كانت رأسمالية الولايات المتحدة ، التى عرفت من قبل بتطرفها فى العداء نحو مطالب النقابات ، تغير استراتيجيتها تغييراً جذرياً ، وتدرك مزايا شراء تأييد النقابات والعمال بتنازلات كبيرة ــ وهى تنازلات كانت تستطيع أن تتحملها من فائضها الوفير . ففى ذلك الاقتصاد المتوسع بسرعة الذى تميز بعمالة كاملة باستمرار تقريباً ، كان

---

(١) انظر الجزء الثانى من المجلد الثالث الفصل الواحد وعشرين .

من مصلحة العمال تماما ، بمعنى مادى ، ألا يبعثروا طاقاتهم فى محاولة قلب الرأسمالية ، بل أن يتعاونوا معها ، مع اليقظة الدائمة والاستعداد بالنظر إلى احتمال ألا تدوم هذه الظروف إلى الأبد .

ومما جعل انتهاج هذه السياسة أيسر أن المجتمع الأمريكى قد صار ، بسبب الهبوط الحاد فى الهجرة ، أكثر تجانساً بكثير مما كان ، مما أدى إلى هبوط شديد فى النفوذ الأوروبى على أساليب التفكير الأمريكية ، بما فى ذلك النفوذ الاشتراكى . وقبل ذلك كانت الحركة الاشتراكية فى الولايات المتحدة إلى حد كبير تحت سيطرة المفاهيم الأوروبية التى حملتها معها الموجات المتتابعة من المهاجرين : فالاشتراكية لم تسيطر قط على أخيلة الجمهرة الكبرى من العمال المولودين فى أمريكا ، مما يرجع السبب الأكبر فيه إلى أن التكوين الطبقى الأمريكى كان أكثر سيولة بكثير ، ولم يشعروا كأفراد أنه حكم عليهم بالبقاء طوال حياتهم فى وضع اجتماعى أدنى لا فكاك منه . إذ أن عدم وجود أرستقراطية وراثية ثابتة الجذور وقوية ، وإمكان الصعود فى السلم الاجتماعى بالمجهود الشخصى ، جعلا الوعى الطبقى أقل قوة بكثير مما هو فى أوروبا ؛ كما أن فرص التحسن المادى ، برغم أن « الحدود الجديدة » التى كانت مهرباً للجماهير من عبودية الأجر قد قفلت تقريباً قبل ١٩١٤ بمدة ، كانت طيبة إلى حد يكفى لإطفاء جذوة الرغبة فى أحداث تغيير ثورى فى البناء الأساسى للمجتمع . وكانت الاشتراكية بالنسبة لمعظم الأمريكيين ، بما فيهم العمال ، مذهباً أجنبياً لا يصلح لظروف الولايات المتحدة بل وموضع كراهية أيضا لأنها بدت تنطوى على تدخل متزايد من جانب الدولة فى حياة الناس وفرض سيطرات بيروقراطية تتعارض مع المفاهيم الأمريكية عن الحرية .

فالاشتراكية التى وجدت فى الولايات المتحدة فى ١٩١٤ كانت مذهبا لا تؤمن به سوى أقلية صغيرة بعضهم من المهاجرين من أوروبا أو من أبنائهم الذين أخذوا أفكارهم عن آباء من المهاجرين ، وبعضهم من المثاليين الذين أقاموا

اشتراكيتهم على دواعى الضرورة أكثر بكثير مما أقاموها على أى مفهوم للحرب الطبقية .

وكان انهيار الدولية الثانية ومسارعة الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الكبرى إلى الوقوف وراء حكوماتها ضربة كبرى للاشتراكيين الأمريكيين ، الذين كانوا قد تبنوا جديا البيانات المناهضة للحرب والمناهضة للامبريالية التى أصدرتها الدولية ، ووجد معظمهم صعوبة فى فهم كيف أمكن أن يحدث الإنهيار . ولما لم تكن هناك فى ١٩١٤ أية مناقشة حول دخول الولايات المتحدة وشيكا فى الحرب ، فإن الاشتراكيين الأمريكيين لم يضطروا إلى مواجهة أية مشكلة حول التصويت أو رفض التصويت لاعتمادات الحرب . فقد كانوا فى البداية مجرد متفرجين ؛ وكان أول ما يفكر فيه معظمهم هو إمكانيات وضع حد للصراع البغيض . وانضمت أقلية صغيرة ، منها وليم أنجليش واللنج (ولد ١٨٧٧) و ا . م . سيمونز (ولد ١٨٧٠) وجون سبارجو (ولد ١٨٧٦) ، إلى جانب الحلفاء منددين بالنزعة العسكرية الألمانية باعتبارها تقوم بدور الرجل الشرير فى القصة وباشتراكيي الأغلبية الألمان بوصفهم معاونيها الخونة ؛ وظهرت علامات الولاء للنزعة الألمانية بين بعضهم ، على الأقل الأمريكيين الذين من أصل ألمانى من أهل ولاية ويسكونسن . ولكن الجمهرة الكبرى اكتفت بالتنديد بالصراع ، دون تفرقة بين المتقاتلين ، على أنها « حرب امبريالية » انبثقت عن المنافسات الرأسمالية الأمبريالية بين الدول الكبرى وفرضت على عامة الناس ضد رغبتهم ومصلحتهم . وفى سبتمبر ١٩١٤ أرسلت « اللجنة التنفيذية القومية » للحزب الاشتراكى الأمريكى إلى الأحزاب الأوروبية اقتراحا بعقد مؤتمر دولى يعقد فى واشنجتون للنظر فى وسائل وطرق وضع حد للحرب . ولم تعر أحزاب الدول المحاربة هذا النداء اهتماما ؛ ولكن بعض الأحزاب الأوروبية من البلاد المحايدة أجابت بالموافقة ودعت إلى عقد المؤتمر المقترح فى أرض أوروبية محايدة وليس فى الولايات المتحدة . وقبل الحزب الاشتراكى الأمريكى هذا الاقتراح ؛ وأعدت الترتيبات الأولية للمؤتمر لعقده فى كوبنهاجن فى

يناير ١٩١٥ ، وكان الأمريكيون فى هذه المرحلة لا يزالون يأملون فى أن توفد الأحزاب الاشتراكية فى البلاد المحاربة مندوبين عنها . وعند ما وجدوا أن الأمر ليس كذلك ، فقدوا اهتمامهم بالأمر . وكان كاميل هويسمان ، سكرتير المكتب الاشتراكى الدولى ، قد كتب مهاجماً المؤتمر المقترح على أساس أن وقته لم يحن بعد ، وعدل عنه[1] . وعند ذلك رفض الحزب الاشتراكى الأمريكى دفع أى اشتراكات للمكتب ، وترك عضويته فى « الدولية الثانية » تسقط .

وبعد ذلك تخلى الاشتراكيون الأمريكيون عن محاولة وضع حد للحرب فى أوروبا وكرسوا ، إلى ١٩١٧ ، جهودهم لمنع الولايات المتحدة من الدخول فيها . وجعلهم ذلك يقفون ، فترة ما ، مع الرئيس ويلسون وكذلك ، ولفترة أطول ، مع عدد من هيئات السلام الأمريكية . وظل الاشتراكيون فترة ، باستثناء المجموعة الصغيرة الموالية للحلفاء ، يدعون لفرض حظر على جميع المؤن للبلاد المحاربة ما دام القتال مستمراً ، ولكنهم سرعان ما تخلوا عن هذا المطلب عندما وجدوا أنه يجعلهم يقفون فى صف مؤيدى الألمان ـ لأنه لما كانت السيطرة على البحار للحلفاء فإن التجارة مع دول الوسط كانت قد انقطعت فعلا ، وصار هذا المطلب يعنى رفض إرسال المؤن إلى بلاد الحلفاء فقط . وعند ما بدأ الرئيس ويلسون يدعو فى نهاية فترة رئاسته الأولى فى ١٩١٦ إلى برنامج من « الاستعداد » العسكرى عارضه الحزب الاشتراكى الأمريكى بقوة . وانضموا كذلك إلى ما دعا إليه آللان لويس بنسون فى « نداء إلى العقل » من عدم إعلان الحرب بواسطة الولايات المتحدة إلا لدفع غزو فعلى ، إلى أن عرض الأمر لاستفتاء عام بواسطة الشعب كله . وقد رشح الاشتراكيون بنسون ، إلى حد كبير بسبب هذا الاقتراح ، للرئاسة فى ١٩١٦ ، بعد أن رفض يوجين دبز (١٨٥٥ — ١٩٢٦) الترشيح ثانية لأسباب صحية أساسا . وكانت النتيجة سيئة بالنسبة لبنسون فلم يحصل إلا على ٥٨٥,٠٠٠ صوت ـ أقل مما حصل عليه دبز فى ١٩١٢ بالثلث ـ

(١) انظر الفصل الثانى .

مما يرجع بعض السبب فيه إلى أن بنسون لم يكن شخصية قومية مثل دبز، وكذلك لأن الحزب الاشتراكى كان يتقهقر بصورة حاسمة ، ولأن الرئيس ويلسون كان لا يزال فى ١٩١٦ يتمتع بتأييد كثير من التقدميين الأمريكيين الذين يقفون على حافة الاشتراكية .

وفى العام التالى دخلت الولايات المتحدة الحرب نتيجة لحرب الغواصات غير المحدودة التى شنتها ألمانيا ، وصار لزاما على الاشتراكيين أن ينتهوا إلى قرار فيما يتعلق بالسياسة التى ينتهجونها حيال الحقيقة الواقعة وحيال موجة المشاعر الوطنية المتزايدة التى صاحبتها . وفى مؤتمر الحزب الاشتراكى الأمريكى فى سان لويس فى أبريل ١٩١٧ وقف الحزب موقفاً قوياً ضد الحرب ، ولم يؤيد تقرير الأقلية الموالى للحرب الذى قدمه جون سبارجو سوى حفنة ضئيلة من المندوبين. وتأيد هذا القرار بأغلبية الثلثين فى استفتاء آخر بين جميع الأعضاء . ومنذ تلك اللحظة واجه الاشتراكيون الأمريكيون ، بما فيهم أنصار حزب العمال الاشتراكى الصغير الذى كان يتدهور بسرعة ، معارضة نامية بسرعة وعقبات متزايدة إذ عرقل تداول صحفهم بمنعهم من استخدام البريد ، وتعرض عدد أكبر فأكبر من الخطباء الاشتراكيين وكتابهم للسجن بتهم نص عليها تشريع خاص أصدر بسرعة لمحاكمة أى شخص يتهم بعرقلة التجنيد للخدمة العسكرية أو يعوق بأى شكل الإجراءات التى يتطلبها المجهود الحربى . وعاملت المحاكم ناقدى سياسة الحرب الأمريكية وخصومها بشدة وسرعة ، ومنح الرئيس ويلسون تأييده الكامل للموظفين الفدراليين الذين عاملوا الاشتراكيين أقسى معاملة . وبالإضافة إلى إصدار القوانين الفدرالية ضد الشغب ـ وبخاصة قانون الشغب فى ١٩١٨ ـ أخذت الولايات تصدر الواحدة بعد الأخرى قوانين لإخماد أية حركة . وقد تعرض لوطأة هذه القوانين الجناح اليمينى كما تعرض لها الجناح اليسارى للحركة الاشتراكية، وأيدتها إلى حد كبير الاتحادات العمالية التابعة «للفدرال الأمريكى للعمل» الذى اتخذ سياسة موالية للحرب بقوة تحت قيادة صموئيل كومبرز الحازمة . وكانت الولايات المتحدة حتى ١٩١٧ بلدا سمح فيه بمجال واسع للحرية السياسية فى القول والتنظيم

بصفة عامة ، برغم أن النقابيين اليساريين من أعضاء « عمال العالم الصناعيين » كثيرا ما عاملهم القانون بلارحمة ، وبرغم أن القوات الفدرالية وقوات الولايات كثيرا ما استخدمت ضد المضربين ؛ ولكن منذ اللحظة التى دخلت فيها البلاد الحرب تغير كل ذلك فجأة ، ووجد أولئك الذين يمكن أن يتهموا بعرقلة المجهود الحربى من أية ناحية ، وليس الخطباء والكتاب المناهضون للحرب وحدهم ، أنفسهم فى خطر مستمر من التعرض للعقوبة الجنائية بل وحتى للعنف ضد أشخاصهم .

هذا فضلا عن أن موقف الحزب الاشتراكى الأمريكى ضد الحرب فى ١٩١٧ أفقده تأييد عدد غير قليل من أفضل مؤيديه من المفكرين ، منهم آ للان بنسون وآبتون سنكلير (ولد ١٨٧٨) وك. ا. رسل (١٨٦٠ — ١٩٤١) بالإضافة إلى من سبق ذكرهم . وبدأ الاشتراكيون الموالون للحرب بتنظيم « الرابطة الديموقراطية الاشتراكية » فى عداء للحزب الاشتراكى الأمريكى ، التى ضمت مجموعة كبيرة من الشخصيات المعروفة ولكن أنصارها كانوا قليلين جدا . وسرعان ما اندمجت هذه الهيئة مع الجماعات التقدمية الأخرى الموالية للحرب وتألف منها « الحزب الوطنى » ، الذى كان شارلس. ا. بيرد (١٨٧٤ — ١٩٤٨) عضوا نشطا فيه أيضا ، ولكن الحركة لم تقم لها قائمة وسرعان ما ماتت . وبدا لفترة ما أن الحزب الاشتراكى الأمريكى يقاوم مقاومة طيبة برغم هـــذه الانفصالات . فكان ما حصل عليه من أصوات فى الانتخابات البلدية فى خريف ١٩١٧ لا بأس به ، وبخاصة فى نيويورك حيث حصل موريس هيلكويت (١٨٦٩ — ١٩٣٣) المرشح لمنصب العمدة على عدد من الأصوات أكثر مما حصل عليه أى مرشح اشتراكى آخر فى أى وقت . ولكن سرعان ما اتضح أن مظهر القوة هذا كان مجرد وهم . فقد كان عدد أعضاء الحزب يهبط باستمرار إبان سنوات الحرب ، وصار مركز الحزب أكثر صعوبة بكثير قرابة آخر ١٩١٧ نتيجة لكل من الثورة البلشفية فى روسيا ونشر « النقاط الأربع عشرة » بواسطة الرئيس ويلسون ، التى لم يستطع معظم الاشتراكيين إلا الموافقة عليها إلى حد كبير جدا . وأدى نشر « النقاط الأربع عشرة » أولا ثم سلوك الألمان فى

مفاوضات برست ليتوفسك إلى المطالبة بتعديل سياسة مناهضة الحرب التى وضعت فى المؤتمر الاشتراكى فى سانت لويس . وزاد الشعور المناهض للألمان فى الحزب الاشتراكى الأمريكى ؛ وبدأ فى نفس الوقت صراع داخل الحزب بين أولئك الذين أيدوا البلاشفة تأييدا كاملا والجناح اليمينى المؤلف من خصوم دكتاتورية البروليتاريا . بيد أنه بدا من غير الممكن عمليا بالنظر لظروف الإتحاد السائدة عقد مؤتمر كامل للحزب يمكن فيه تسوية هذه الخلافات ؛ وما كان يمكن تغيير السياسة التى وضعت فى سانت لويس بأية سلطة أخرى سوى سلطة المؤتمر الكامل بمقتضى دستور الحزب . وفى النهاية عقد الحزب الاشتراكى الأمريكى فى أغسطس ١٩١٨ اجتماعا لبحث السياسة بواسطة « لجنته التنفيذية القومية » مع سكرتيرى المنظمات الإقليمية فى الولايات ، ولكن هـــذا الاجتماع لم يؤد إلى شىء إلا ظهور مدى اتساع شقة الخلاف داخل صفوف الحزب . وظلت سياسة مناهضة الحرب بلا تغيير رسميا ، برغم أنه كان من الواضح أن هناك أعضاء من الحزب يخرجون بسببها ، كما ظل النزاع بين الجناح اليمينى والجناح اليسارى حول الثورة السوفيتية قائما . وظل الموقف على هـذا الوضع إلى أن واجه الاشتراكيون الأمريكيون موقفا جديدا بانهيار دول الوسط فى أكتوبر ونوفمبر ١٩١٨ ، إذ لم تعد القضية تأييد الحرب أو معارضتها بل قضية السياســـة التى تنتهج ــ ثورة أم إصلاح ــ كأساس للعمل فى فترة ما بعد الحرب .

وبصفة عامة كان الموقف الذى انبثق فى الولايات المتحدة عندما انتهى القتال موقفا فريدا . فدخول الولايات المتحدة الحرب أدى إلى ظهور اتجاه عنيف نحو « الأمريكية مائة فى المائة » موجه ضد كل صور النزعة اليسارية وضـد المهاجرين الذين لم يستطيعوا أن يتبنوا « طريقة الحياة » الأمريكية ، وليس ضد أولئك الذين اعتنقوا سياسة مناهضة للحرب أو الدعوة للسلام فحسب . وقد أضعف هذا الاتجاه النقابات برغم ما منحه معظم زعمائها من تأييد للحرب ؛ لأن كل محاولة للضغط من أجل تحقيق أى مطلب اقتصادى لمواجهة ارتفاع الأسعار اعتبر عملا

غير وطنى . ولم تكن النقابية قد حققت فى الولايات المتحدة فى أى وقت من الأوقات ما حققته فى غرب أوروبا من اعتراف بها . فبرغم أنها كانت راسخة الجذور فى بعض الصناعات ، على الأقل بين العمال المهرة ، فقد أخفقت فى اجتذاب أكثر من قسم ضئيل جدا من المهاجرين المشتغلين بالصناعة ؛ وكان هناك عدد كبير جدا من أصحاب الأعمال ، منهم نسبة كبيرة من المندمجات الكبرى ، رفض المساومات الجماعية على أساس أنها لا تتفق و « حرية التعاقد » — وإن كان عدد المؤسسات التى أقامت نقابات خاصة للشركات التابعة لها ، لإبعاد النقابات المستقلة ، قليلا جدا حتى نهاية ١٩١٨ . وكان القانون قد استخدم فعلا من قبل على نطاق واسع كوسيلة لمنع منظمى النقابات من دخول المناطق أو المؤسسات التى تقوم بها نقابات بقصد جمع الأعضاء للنقابات حتى إذا كانت من نوع نقابات « الفدرال الأمريكى للعمل » المعتدلة . وبصفة عامة كان أصحاب الأعمال الأمريكيون يقفون موقف العداء الشديد من النقابية العمالية ؛ وبالرغم من كبح جماحهم إلى حد ما عن اتخاذ إجراءات إيجابية ضد النقابية بوصفها هذا طوال فترة الحرب ، فإنهم لم يتركوا فرصة للهجوم بقسوة على أية نقابة تبدى اتجاها نحو الصلابة وبذلوا ما فى وسعهم لصبغ الحركة كلها بصبغة جناحها اليسارى الشديد الصلابة والذى كان « عمال العالم الصناعيون » رمزا له . وكانت هذه المنظمة الصلبة ، التى كانت قوتها الرئيسية بعد انفصال « فدرال المعدنين الغربى » قد صارت بين العمال المهاجرين فى الولايات الشرقية والوسطى ، قد فقدت فعلا معظم قوتها قبل ١٩١٧ بمدة ؛ ولكنها مع ذلك هوجمت بوحشية واستخدمت أداة لتشويه سمعة كل صور النشاط النقابى الجهادى . فضلا عن أن أصحاب الأعمال المناهضين للنقابات لقوا تأييدا على نطاق واسع فى حملاتهم ضد المنظمات العمالية من الرأى العام بين الطبقة الوسطى ومن السياسيين الفدراليين وسياسيي الولايات الذين ينتمون لكلا الحزبين الكبيرين . وبرغم أن الرئيس ويلسون كان يعتبر تقدميا فى كل من سياسته الدولية والاجتماعية فإنه كان عنيفا مثل أى شخص آخر ضد أولئك الذين بدا أنهم يعرقلون المجهود الحربى ، ولا شك فى أنه شجع وزراءه ، مثل ألبرت بيرلسون

وزير البريد وبعد ذلك ا. ميتشل بالمر المدعى العام ، فى إجراءاتهم التصفية ضد الاشتراكيين ومن وصفوا بأنهم سندكاليين واتهموا بالقيام بأعمال شغب « لا أمريكية » .

ولم يؤد انتهاء القتال إلى تخفيف هذا الاضطهاد أو الحملات ضد النقابات ، بل إلى تشديد كليهما . فقد انتهزت النقابات توقف القتال فرصة للضغط من أجل مطالبها الاقتصادية ؛ وبدلا من أن يحاول كبار أصحاب الأعمال مقابلتها فى منتصف الطريق ردوا بحملة ضخمة ضد النقابات وأصروا على إنكار كل حقوق التكتل النقابى والمساومة الجماعية وبتكوين النقابات « الصفراء » الخاصة بالمؤسسات لإبعاد عمالها عن الاتحادات العمالية الديموقراطية . وفى نفس الوقت أستمرت المحاكمات بمقتضى قانون الشغب ، لأن الحرب لم تكن قد انتهت قانونا بتوقيع الهدنة ، وظل أولئك الذين سبق سجنهم بتهم خاصة بوقت الحرب فى السجون برغم المطالبة بالعفو العام عنهم . واستخدم إجراء المنع بحكم المحكمة ضد الاتحادات العمالية على نطاق أوسع بكثير . وفى ١٩١٩ حدثت موجة من الإضرابات أخمد الكثير منها بعنف بواسطة الشرطة والجنود الفدراليين وجنود الولايات ؛ واستأجرت المندمجات الكبرى عددا كبيرا من جواسيس العمال والمبلغين الذين نفذوا إلى داخل النقابات وكذلك إلى داخل المنظمات اليسارية بقصد تخريب إجراءاتها والتبليغ ضد « المهيجين » — وهو اصطلاح وسع معناه بحيث صار يشمل كل نشاط عمالى أو اشتراكى . وكان من الطبيعى أن هذا الاضطهاد بالجملة كان له بعض الأثر فى اتجاه حتى بعض النقابات المعتدلة إلى اليسار : فقد انضم « الفدرال الأمريكى للعمل » إلى المطالبة بالعفو العام وانتهج بعض نقاباته سياسات صلبة شيئا ما فى رد هجمات أصحاب الأعمال . وبذلت محاولة أيضا ، بتأييد « الفدرال الأمريكى للعمل » لمواجهة حملة أصحاب الأعمال بإنشاء نقابات لبعض الفروع المعينة فى الصناعات الكبيرة التى لم تنجح فيها حتى ذلك الوقت محاولات تكوين نقابات — وبخاصة الصلب . وتألفت « لجنة تنظيم عمال الصلب » التى قامت بمحاولة قوية لجمع جمهرة العمال غير المنظمين ، وكان على

رأسها وليم ز . فوستر (ولد ١٨٨١) ، الذى كان قبـــل ذلك عضوا نشطا فى « عمال العالم الصناعيين » ولكنه صار بعد ذلك من خصوم « النقابية المزدوجة» وأحد الدعاة الرئيسيين لسياسة « العمل من داخل » النقابات القائمة التابعة « للفدرال الأمريكى للعمل » . وكانت نقابة « عمال الصلب المندمجين » ، التى كانت فى وقت ما نقابة قوية ، قد فقدت نفوذها بعد هزيمتها الكبرى فى إضراب هومستيد فى ١٨٩٢ وصارت هذه الصناعة مركزا حصينا للنشاط المناهض للنقابية. وعندما تجدد الصراع فى ١٩١٩ تضافرت ٢٤ نقابة منفصلة ، تدعى كل منها الحق فى تنظيم قطاع ما من عمال الصلب ، وكونت « لجنة التنظيم » المركزية ، التى سادتها المنازعات باستمرار ، والتى كانت تقبل انضمام الأعضاء إليها مباشرة بقصد تقسيمهم بعد ذلك وتوزيعهم على النقابات المناسبة للقطاعات المختلفة . وطالبت « اللجنة » بالاعتراف بحقوق المساومة الجماعية وإعادة العمال العديدين الذين كانوا قد فصلوا لنشاطهم النقابى وإلغاء نقابات المؤسسات كما طالبت ببعض التنازلات الأخرى فيما يتعلق بساعات العمل والأجور . ورفضت مندمجات الصلب الكبرى هذه المطالب ، وفى سبتمبر ١٩١٩ أضرب أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عامل . وظلوا مضربين ستة أسابيع فى مواجهة إجراءات غاية فى العنف قامت بها شرطة الولايات ضد الإضراب قتل خلالها ثمانية عشر شخصا . وعندئذ انهار الإضراب وأخذ العمال يعودون شيئا فشيئا إلى العمل ، وظلوا بلا أى تنظيم نقابى إلى أن أقام « مؤتمر المنظمات الصناعية » « لجنة تنظيم عمال الصلب » فى ١٩٣٧ ونجح أخيرا فى الحصول على الاعتراف بالحقوق النقابية . وكان فوستر ، الذى صار بعد ذلك شخصية بارزة فى الحركة الشيوعية الأمريكية ، ورشحه الشيوعيون عدة مرات للرئاسة ، فى وقت حـــدوث إضراب ١٩١٩ سندكاليا متأثرا بعمق بالأفكار السندكالية الأوروبية ومصرا على « العمل من داخل » الفدرال الأمريكى للعمل بقصد تحويله إلى سياسة صناعية صلبة . وبعد فشل إضراب عمال الصلب تحول إلى الشيوعيين وصار الشخصية البارزة بينهم فى الحركة النقابية .

ومع ذلك فبرغم مرارة الصراعات الصناعية فى ١٩١٩ ظلت الجمهرة الكبرى

من النقابية الأمريكية تحت زعامة مناهضة للاشتراكية بشدة ، ولم تحصل الأحزاب الاشتراكية ، وقد شوه سمعتها موقفها المناهض للحرب ، على أنصار كثيرين من النقابات ، وإن كان بعض عمدها النقابيين القدامى ، مثل ماكس هايز (١٨٦٦ — ١٩٤٥) وجيمس ه . مورر (١٨٦٤ — ١٩٤٤) ، ظلوا على إخلاصهم لها ، كما حصلت فعلا على تأييد كبير من بعض النقابات القليلة خارج « الفدرال الأمريكى للعمل » — وبخاصة من نقابة « عمال الملابس المندمجين » التى يتزعمها سيدنى هيلمان (١٨٨٧ — ١٩٤٦) والتى كان معظم أعضائها من بين المهاجرين الذين لم يعتنقوا بعد الطرق الأمريكية فى التفكير تماما .

بيد أن الحزب الاشتراكى الأمريكى الذى فقد الكثيرين جدا من أعضائه إبان الحرب حظى بتدفق سريع من الأعضاء الجدد بعد الهدنة . ولم يجىء هذا التدفق فى الغالب من النقابات التابعة « للفدرال الأمريكى للعمل » ، بل من المهاجرين الذين لم يتأمركوا بعد والذين كان معظمهم غير منضم لنقابات ، باستثناء عمال « أشغال الإبرة » . وكانت النتيجة أن تعرض الحزب لتحول عجيب مفاجىء فى تكوينه واتجاهه . وقد تدفق الأعضاء الجدد فى سرعة هائلة بحيث صار عدد أعضائه بعد بضعة أشهر أكثر مما كان قبل ١٩١٤ . بيد أن الأعضاء الجدد جاءوا من مصادر مختلفة ولم ينضم معظمهم إلى منظمات الحزب المحلية وفى الولايات ، بل إلى « فدرالات » لغوية منفصلة منحها الحزب مركزا خاصاً يعفيها من سيطرة المنظمات المحلية ومنظمات الولايات ويجعلها تابعة لمركز الحزب وحده . وبدلا من أن يستعيد الأعضاء الذين فقدهم ، والذين كان معظمهم من المولودين فى أمريكا ومنهم عدد كبير من الأنصار فى الولايات الغربية وبين الفلاحين والجماعات الزراعية ، صار الحزب الاشتراكى الأمريكى إلى حد كبير حزب المهاجرين من شرق أوروبا وجنوبها الشرقى الذين كانوا بطبيعة الحال متأثرين إلى حد أكبر بكثير بالأحداث المعاصرة فى أوروبا وبصفة خاصة بالثورة الروسية والموجة الثورية التى اجتاحت أوروبا بسقوط إمبراطوريتى الهوهنزلرن

وهابسبورج بعد انهيار القيصرية . وإلى نوفمبر ١٩١٨ كان مما خفف وقع الثورة الروسية على الاشتراكية الأمريكية انشغال الاشتراكيين فى الولايات المتحدة بصراعهم الخاص فى مناهضة الحرب ؛ ولكن بمجرد أن انتهى ذلك كان عليهم أن يواجهوا وقع الثورات الأوروبية بأكمله على الشعب الأمريكى وبخاصة على المهاجرين الحديثين الذين لم يتأمركوا تماما بعد . وفضلا عن ذلك كان عليهم أن يواجهوا ذلك وهم فى نفس الوقت عرضة لاضطهاد استمر بقوة لاهوادة فيها برغم انتهاء الحرب : بحيث أن أشهر زعمائهم ، يوجين دبز ، حكم عليه فعلا بعد الهدنة بالسجن مدة طويلة لخطاب ألقاه ضد الحرب وهى لا تزال قائمة ، برغم أن وزارة العدل أعربت عن شكلها تماما فى أن الخطاب ينطوى على شىء ضد القانون .

وأثناء سنة ١٩١٩ ، صار من الواضح أنه لامفر من حدوث انقسام كبير فى الحزب الاشتراكى الأمريكى . فمنذ اللحظة التى انشىء فيها الكومنترن فى موسكو فى مارس ١٩١٩ كان لابد من قيام نوع ما من الحزب الشيوعى فى الولايات المتحدة ، إما باستيلاء العناصر البلشفية بين أعضاء الحزب الاشتراكى الأمريكى عليه أو بانفصالها لتكوين حزب منافس . وكانت نقطة الشك المباشر الوحيدة هى هل يبقى اليسار المتطرف داخل الحزب بأمل الاستيلاء عليه أم ينفصل على الفور ليؤلف حزبا جديدا ؛ وكان هناك اختلاف حاد فى الرأى حول هذه النقطة . فاللجنة التنفيذية القومية للحزب الاشتراكى الأمريكى كانت ، فى تلك الفترة ، فى يد خصوم الشيوعى ـ فقد كانت مؤلفة من أشخاص كانوا ضد الحرب ولكنهم كانوا يقفون أيضا بقوة ضد أية محاولة للقيام بثورة سوفيتية فى الولايات المتحدة . ولكن اللجنة كان قد حان وقت إعادة انتخابها ، وكان من الواضح أنه لامفر من قيام معركة شديدة بين الفريقين المتنافسين .

وكان النزاع داخل الحزب الاشتراكى الأمريكى قد بدأ يصير خطيرا عندما ألفت الفدرالات السلافية للحزب فى شيكاغو فى نوفمبر ١٩١٨ ، عصبة الدعاية

الشيوعية » ، دون أن تنفصل من الحزب ، وأصدر الفدرال ذو الميول اليسارية في بوستن صحيفة يسارية باسم « العصر الثورى » يرأس تحريرها لويس فراينا ، وهو أحد أعضاء « حزب العمال الاشتراكى » القدامى من زملاء دى ليون وانتقل إلى الحزب الاشتراكى الأمريكى إبان الحرب ونشر مؤخرا كتابا بعنوان « الاشتراكية الثورية » يتضمن دفاعا قويا عن قضية الشيوعية . وفى فبراير ١٩١٩ نشرت صحيفة فراينا بيانا وبرنامجا وضعتهما العناصر اليسارية فى الحزب الاشتراكى الأمريكى ، وبعد ذلك بحوالى أسبوع أنشأ اليساريون فى نيويورك ، دون أن ينفصلوا هم أيضا عن الحزب الاشتراكى الأمريكى ، «القطاع اليسارى» وأعلنوا أن هدفه هو السيطرة على الحزب . وطالب الجناح اليسارى بأن يلغى الحزب الاشتراكى الأمريكى برنامجه كله الخاص بالمطالب المباشرة للإصلاح الاجتماعى وأن يشرع فى تأليف « مجالس عمال » بقصد القيام بثورة بروليتارية فورا ، بما فى ذلك « سيطرة العمال » على الصناعة عن طريق سوفييتات العمال ، وإلغاء الدين القومى وتشريك البنوك والسكك الحديدية وكل التجارة الخارجية ، وأن يرتبط دوليا بالبلاشفة الروس وأنصار رابطة سبارتاكوس من الألمان من أجل دعم الثورة العالمية .

ومن هذه المراكز فى نيويورك وشيكاغو شرع الجناح اليسارى يعمل على الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الهيئات المحلية للحزب ، وكان يعمل بالاتفاق مع الفدرالات اللغوية ، التى كانت فعلا فى أيد يسارية فى الغالب . وبدلا من أن ينتظر « الحرس القديم » من زعماء الحزب الاشتراكى خصومهم وهم يستخدمون كل وسيلة ممكنة للقضاء على نفوذهم ، ردوا على الفور فى منطقة نيويورك بطرد الهيئات المحلية التى أيدت الجناح اليسارى وحاولوا إنشاء هيئات أخرى خاضعة لنفوذهم . ورد اليساريون الذين لم يطردوا بالاتفاق مع الفدرالات اللغوية على قائمة مشتركة للمرشحين فى انتخابات اللجنة التنفيذية الوشيكة ، وتعهد الفريقان بإعطاء أصواتهما كتلة واحدة للقائمة المشتركة . وقرر الجناح اليسارى فى نيويورك

أيضا أن يدعو إلى عقد مؤتمر قومى لجميع الجماعات اليسارية فى يونيه ١٩١٩ لتمهيد السبيل للسيطرة على المؤتمر القادم للحزب الاشتراكى الأمريكى .

وبعد أن تم التصويت على اللجنة التنفيذية الجديدة ، ولكن قبل إحصاء الأصوات رسميا أو اعلان النتائج ، عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحزب فى مايو ١٩١٩ اجتماعا كاملا قررت فيه اتخاذ إجراءات شديدة ضد خصومها . وفى هذا الاجتماع بدأت اللجنة التنفيذية بإصدار قرار ، بثمان أصوات ضد اثنين ، بإيقاف الفدرالات اللغوية السبعة التى كانت قد أيدت برنامج اليساريين - وبذلك طردت فى الواقع حوالى ثلث مجموع أعضاء الحزب بضربة واحدة . وفوق هذا قررت اللجنة التنفيذية بعدذلك ، بسبعة أصوات ضد ثلاثة ، إلغاء ميثاق فدرال ولاية ميتشجان ، الذى كان قد أصدر قرارا ، دون أن ينضم فعلا إلى الجناح اليسارى ، يهدد بالطرد لكل عضو يستمر فى الدعوة للإصلاحات المباشرة التى يتضمنها برنامج الحزب الاشتراكى الأمريكى . وكأن ذلك لم يكن كافيا ، فقد أعلنت « اللجنة التنفيذية » أنها تلقت بيانات عديدة عن مخالفات فى التصويت فى انتخابات اللجنة التى تخلفها وتجد نفسها مضطرة إلى الأمر بإرسال أوراق الانتخابات إلى المركز الرئيسى لفحصها قبل أن يتقرر ما إذا كانت النتائج سليمة أم لا . وقد أدى هذا القرار إلى تمرد قطاع ماساشوستس من الحزب ، فاجتمع فى اليوم التالى وقرر إرسال مندوبين إلى مؤتمر الجناح اليسارى المقترح . وعندئذ استقالت الأقلية التى أيدت « اللجنة التنفيذية » فى قطاع ماساشوستس ودعت « اللجنة » إلى الاعتراف بها على أساس أنها القطاع الحقيقى لماساشوستس - وقد استجابت « اللجنة » على الفور لذلك . ثم أعلنت « اللجنة التنفيذية » ، بعد أن فحصت ما عرض عليها من أوراق الانتخابات ، أن انتخابات « اللجنة » غير سليمة وأن انتخابات « اللجنة » الجديدة لن يتم بواسطة اقتراع عام آخر ، ولكن بواسطة مؤتمر خاص للحزب دعت إلى عقده فى نهاية أغسطس .

وهكذا طردت « اللجنة التنفيذية » التى انتهت قوتها أو أوقفت أكثر

بكثير من ثلث مجموع أعضاء الحزب دون أن تتيح لمجموع الأعضاء أية فرصة لأن يقرروا ما يريدون . وأيا كانت المخالفات التى جرت فى انتخابات « اللجنة التنفيذية » الجديدة ، فإنه يبدو جليا أن الجناح اليسارى استطاع فعلا الاستيلاء على أغلبية المقاعد سواء بأساليب مشروعة أم غير مشروعة . بيد أن ما حدث من طرد غير ميزان التصويت فى الحزب بشكل حاسم وجعل الغالب ، إن لم يكن من المؤكد ، أن « الحرس القديم » سيكون من القوة فى المؤتمر المقبل بحيث يسيطر على الموقف . وفى هذه الظروف كان على اليساريين الذين بقوا فى الحزب أن يفكروا جديا هل الإصرار على محاولة الاستيلاء عليه مفيد أم أن من الأفضل أن ينسحبوا منه على الفور وينشئوا « الحزب الشيوعى » الذى كان الكثيرون منهم يصبون إليه . وقد وجدوا أنفسهم منقسمين فى ذلك الموضوع . وقد قررت الفدرالات اللغوية المطرودة طبعا الشروع فى إنشاء حزب شيوعى ودعت بقية الجناح اليسارى إلى العمل معها . ولكن القطاع الآخر من اليسار ، المؤلف أساسا من الأمريكيين الأصليين أو المهاجرين الذين تأمركوا ، انقسم على نفسه فى هذا الشأن ، مما يرجع السبب الأكبر فيه إلى أن كثيرا من أعضائه لم يرقهم الانضمام إلى حزب سيسيطر عليه أساسا السلافيون والمهاجرون الحديثون الآخرون من أوروبا ، وكان الأمل لا يزال يراودهم فى اجتذاب أغلبية « الحزب الاشتراكى الأمريكى » إلى وجهة نظرهم .

وعندما عقد المؤتمر القومى للجناح اليسارى فى يونيه ١٩١٩ حضره قطاعا الجناح اليسارى معا ، ولكن بمجرد أن هزم الاقتراح بالانفصال فورا عن الحزب الاشتراكى الأمريكى وتأليف حزب شيوعى ، تركت الأقلية المكونة أساسا من الفدرالات اللغوية ووفد متشيجان الذى طرد من قبل المؤتمر وشرعت تعمل على إنشاء حزب شيوعى . واستمرت الأغلبية فى اجتماعها وأقامت « مجلسا مؤقتا » للنظر فى شئونها مؤقتا ، واتفقت على عقد مؤتمر آخر فى شيكاغو فى نفس الوقت الذى سيعقد فيه مؤتمر الطوارىء للحزب الاشتراكى الأمريكى . وقرر الحزب الشيوعى الذى أنشىء لتوه أيضا أن يعقد مؤتمرا تأسيسيا فى نفس الوقت

والمكان : بحيث أنه تحدد عقد ثلاثة اجتماعات مختلفة ولـكنها مترابطة فى شيكاغو فى نهاية أغسطس . وعند هذه النقطة أعلنت منظمة الجناح اليسارى ، التى كانت قد استطاعت الحصول على عدد كبير من أوراق الانتخابات الأصلية فى انتخابات اللجنة التنفيذية الجديدة للحزب الاشتراكى الأمريكى ، أن هذه الأوراق تثبت أن انتخاب مرشحى اليسار كان صحيحا . وعندئذ عقد هؤلاء المرشحون اجتماعا فى كليفلاند وأعلنوا أنهم « اللجنة التنفيذية » الحقيقيـــة للحزب الاشتراكى الأمريكى . ثم أعادوا الجماعات التى طردتها أو أوقفتها «اللجنة التنفيذية» القديمة ، وردت « اللجنة التنفيذية » بإضافة قطاع أوهيو إلى قائمة الجماعات السابق طردها. بيد أن « اللجنة » الجديدة لم تتخذ أى إجراء آخر من جانبها أو تحاول منع عقد المؤتمر الذى دعت إلى عقده اللجنة القديمة .

وبدأت اجتماعات شيكاغو فى ٢٩ أغسطس باجتماع عقده الجناح اليسارى الذى ظل فى الحزب بقصد وضع خطط للسيطرة على المؤتمر الرسمى للحزب الاشتراكى الأمريكى الذى سيعقد فى اليوم التالى . ولـكن « اللجنة التنفيذية » القديمة نجحت بمعونة الشرطة فى منع مندوبى الجماعات المطرودة من احتلال المنصة فى قاعة الاجتماع ؛ وبعد نزاعات طويلة حول حق المندوبين فى شغل مقاعدهم هزم من بقى من أنصار اليسار فى التصويت . وعندئذ انسحبوا من المؤتمر وعقدوا اجتماعا خاصا بهم أنشأوا فيه « حزب العمال الشيوعى » متميزا عن الحزب الشيوعى الذى أنشأته من قبل الفدرالات اللغوية ومندوبو متشيجان . وبذلت محاولات للوصول إلى اتفاق لدمج الحزبين المتنافسين ؛ ولـكن المفاوضات قطعت ، ومضى عام قبل أن يتمكن الـكومنترن من حملهما على الانضمام إلى بعضهما . وكانت العقبة الرئيسية فى الوحدة بين الحزبين هى أن الحزب الشيوعى ، الذى سرعان ما طرد منه وفد متشيجان باعتباره « وسطا » ، كان يقوم على الفدرالات اللغوية وكان أساسا حزبا مؤلفا من مهاجرين حديثى الهجرة لم تتم أمركتهم معظمهم من السلافيين ، فى حين كان حزب العمال الشيوعى يمثل أساسا اليسار المتطرف بين الاشتراكيين الأمريكيين الأصليين والمتأمركين وكانت له صلات أوثق بالجناح

اليسارى من الحركة النقابية ، بما فيهم بعض العمد القديمة فى « عمال العالم الصناعيين » . وكان لويس فرانيا وشارلس ا. روثنبرج من زعماء اليسار الذين حاولوا حمل الجماعتين الشيوعيتين على الاندماج ؛ ولكن الفدرالات اللغوية هزمت الاقتراح . وشرع الحزب الشيوعى تحت تأثيرهم يضع برنامجا يدعو إلى دكتاتورية البروليتاريا ومعارضة جميع مشروعات الإصلاح الاجتماعى داخل إطار النظام الرأسمالى رفضاً باتاً . وفى هذه الأثناء وضع حزب العمال الشيوعى ، بعد صراع داخلى قاس أدى إلى انفصالات عديدة من جانب القطاع الأقل تطرفا من اليسار ، برنامجا مماثلا ؛ وأعلن الحزبان انضمامهما إلى الكومنترن .

ولعله كان المفروض أن تتجه بقية الحزب الاشتراكى الأمريكى ، بعد أن تخلصوا من الفدرالات اللغوية ومن القطاعات الأشد تطرفا إلى اليسار ، إلى اليمين بصورة حاسمة وتقبل زعامة الدعاة القدامى المعتدلين مثـــل فيكتور بيرجر (١٨٦٠ — ١٩٢٩) من ويسكونسن . بيد أن ذلك لم يحدث . وكان الزعيم البارز الذى بقى فى الحزب الاشتراكى الأمريكى هو موريس هيللكيت من نيويورك الذى كان مريضا طوال هذه الفترة ولكنه استطاع ، برغم غيابه ، أن يمارس نفوذا كبيرا عن طريق وفد نيويورك . ولم يكن هيللكيت قد اشترك فى الإجراء الحاسم الذى اتخذته « اللجنة التنفيذية » القديمة ضد اليسار ، وكان أكثر يسارية بكثير من جماعة ويسكونسن وإن لم يكن باشفيا . وفى غيبته وجه جون لويس انجدال ، على رأس وفد نيويورك ، نقدا حادا إلى « اللجنة التنفيذية » فى سياستها ، وعند ما جاء وقت التصويت فى المؤتمر نفسه من أجل انتخاب لجنة جديدة بدلا من تلك التى اعتبرت اللجنة القديمة أن انتخابها لم يكن صحيحا ، لم يعد انتخاب أى من أعضاء اللجنة القديمة سوى جيمس أونيل (ولد ١٨٧٥) . وكان من بين القضايا الكبرى التى نظرت فى المؤتمر قضية السياسة التى يتبعها الحزب الاشتراكى الأمريكى حيال الدوليتين المتنافستين . وأحيل هذا الموضوع إلى لجنة خاصة من لجان المؤتمر فأصدرت بشأنه تقريرين متنافسين أحدهما تقرير الأغلبية والآخر تقرير الأقلية . وقد نبذ التقريران بداءة « دولية برن » الحديثة

الإنشاء التى يسيطر عليها الحزبان البريطانى والألمانى : واقترحت الأغلبية تأليف « دولية » جديدة فى مؤتمر تدعى إليه جميع الأحزاب التى تقبل مبدأ صراع الطبقات ، بما فى ذلك الحزب الشيوعى الألمانى والحزب الشيوعى الروسى؛ واقترحت الأقلية ، وعلى رأسها انجدال ، الانضمام إلى الكومنترن « لا لأن الحزب الاشتراكى الألمانى يؤيد برنامج موسكو وأساليبها بقدر ما هو اعتراف بالوقفة التى تقفها موسكو ضد الأمبريالية وضد القوى المجتمعة للرأسمالية العالمية » .

وبدلا من أن يقبل المؤتمر أيا من هذين الاقتراحين أحالهما إلى الاستفتاء العام بواسطة جميع أعضاء الحزب ، وكانت نتيجة الاستفتاء فى يناير ١٩٢٠ تأييد تقرير الأقلية . وعندئذ قدم الحزب الاشتراكى الأمريكى طلبا بالانضمام إلى الكومنترن ؛ ولكن الكومنترن ، وكان لديه طلبان فعلا من الحزبين الشيوعيين المتنافسين ، لم يرد على طلب الحزب الاشتراكى الأمريكى لأنه كان مشغولا تماما بصياغة « النقاط الإحدى والعشرين » التى كانت تتضمن تنديدا بهلكيت بوصفه من دعاة الوسط الخطيرين ، ومن ثم لم يكن من المتوقع أن يوافق عليها الحزب الإشتراكى الأمريكى . وتجدد النزاع حول الانضمام فى مؤتمر الحزب الاشتراكى الأمريكى فى مايو ١٩٢٠ ، وتقدمت لجنة العلاقات الدولية أيضا بتقريرين متنافسين . ووافقت الأغلبية هذه المرة على الانضمام إلى الكومنترن على شرط أن يكون مستعدا لأن يحول نفسه إلى « دولية » شاملة « تضم جميع القوى الاشتراكية » وألا يصر على دكتاتورية البروليتاريا باعتبارها مبدأ لا جدال فيه يطبق فى جميع الحالات . وحبذت الأقلية ، ومنها انجدال ، الانضمام غير المشروط ؛ وتقدم فيكتور بيرجر ، بوصفه المتحدث باسم اليمين المتطرف ، بتقرير ثالث يرفض كل صلة بالكومنترن . وعرض التقريران الأساسيان على الاستفتاء مرة أخرى كانت نتيجته أغلبية ضئيلة جدا فى صالح الانضمام المشروط. وفى المؤتمر التالى فى ١٩٢١ هزم الاقتراحان بالانضمام المشروط وغير المشروط على السواء ، كما هزم اقتراح بانضمام الحزب الاشتراكى الأمريكى إلى « الدولية الثانية والنصف » فى فينا . بيد أن هذا القرار الأخير انقلب إلى العكس فى العام

التالى . وانضم الحزب الاشتراكى الأمريكى إلى اتحاد فينا الذى سرعان ما اندمج فى « دولية برن » وتألفت منهما « دولية الاشتراكيين والعمال » . وهكذا صار الحزب الاشتراكى الأمريكى فى آخر الأمر عضوا فى « دولية الاشتراكيين والعمال » وكان ممثلاه فى لجنتها التنفيذية هما هيلكيت وبيرجر .

وفى ذلك الوقت كان ما بقى من الحزب الاشتراكى الأمريكى قد سار شوطا طويلا إلى اليمين . ولكن التحول كان تدريجيا وقامت العناصر اليسارية الباقية فيه بجهود قوى من أجل الانضمام إلى الكومنترن وفى هذه الأثناء كان الحزب قد تقدم مرة أخرى إلى انتخابات الرئاسة فى ١٩٢٠ بالمجاهد القديم يوجين دبز الذى كان قد رفض الترشيح فى ١٩١٦ . وكان دبز كما رأينا قد سجن فى أوائل ١٩١٩ بمقتضى قانون الشغب وكان لا يزال فى السجن بعد أن رفض الرئيس ويلسون بنفسه النداءات المتكررة بإطلاق سراحه . وكان على دبز أن يدير حملته الانتخابية من السجن : ولم تكن لديه فرصة لاستخدام مواهبه الخطابية ، ولم يسمح له بأكثر من ٥٠٠ كلمة مكتوبة فى الأسبوع فى اتصالاته بالعالم الخارجى — وكان ذلك عقبة كبرى لأنه كان كاتبا ضعيفا بقدر ما كان خطيبا قويا . ومع ذلك فقد حصل على ٩١٥,٠٠٠ صوت — وهو أكبر عدد من الأصوات حصل عليه مرشح اشتراكى من قبل . والواقع أن الحملة تركزت على الدعوة إلى العفو عنه وعن مجموعة السياسيين الذين حكم عليهم بمقتضى قانون الشغب إبان الحرب وبعدها ؛ ولكن الرئيس ويلسون ظل على إصراره ، ولم يطلق سراح دبز وعدد من زملائه إلا على يد الرئيس هاردينج الرجعى جدا بعد أن تولى الرئاسة . وكان مطلب إطلاق سراح دبز وإصدار العفو العام يحظى بتأييد أوسع من مجرد صفوف الاشتراكيين : إذ حتى صمويل كومبرز و « الفدرال الأمريكى للعمل » أيداه ، وذهب كومبرز نفسه لزيارة دبز فى السجن فى ١٩٢١ . ولا ريب فى أن العطف على دبز بسبب طول مدة حبسه ساعد على زيادة الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات الرئاسة ؛ لأن الحزب الاشتراكى الأمريكى فى ذلك الوقت كان قد فقد معظم نفوذه . وقد كان عدد

أعضائه فى ١٩١٩ . قبل الانفصال الشيوعى مباشرة ، أكثر من ١٠٠,٠٠٠ بكثير . وفى العام التالى كان قد هبط فى وقت انتخابات الرئاسة إلى أقل من ٢٧٠٠٠ عضو ؛ وبعد ذلك بعامين هبط إلى أكثر قليلا من ١١٠٠٠ عضو . ووجد الحزب الاشتراكى الأمريكى فى هذه الظروف أنه صار يتعين عليه أن يجد طرقاً جديدة للعمل ، لكى يقاتل الشيوعيين ولينقذ نفسه من الفناء الكامل . وكان زعماؤه يدركون أن هناك قدرا كبيرا من الرأى العام الاشتراكى ، من نوع ما ، لا يستطيع الحزب اجتذابه إلى تأييد برنامجه ، ولكن يمكن حمله على تأييد سياسة إصلاحية فيها بعض العناصر الاشتراكية ، مثل الملكية العامة للسكك الحديدية وبعض الخدمات الأخرى إلى جانب إجراءات الإصلاح الاجتماعى ومعارضة ما أطلق عليه « الخطة الأمريكية » التى يحبذها كبار أصحاب الأعمال .

ومن ثم تقدم موريس هيلكيت فى مؤتمر الحزب الاشتراكى الأمريكى فى ١٩٢١ بقرار ووفق عليه بإصدار التعليمات « للجنة التنفيذية » باستعراض جميع المنظمات الراديكالية والعمالية فى الولايات المتحدة بقصد التعرف على إمكان استعدادها للتعاون مع الاشتراكيين فى برنامج لا يتعارض مع برنامج الحزب الاشتراكى الأمريكى وعلى أسس تحفظ على الحزب « نقاءه واستقلاله الذاتى » داخل إطار سياسى أوسع . وطلب من اللجنة التنفيذية أن تقدم تقريرا عن ذلك لمؤتمر ١٩٢٢ . وكان قرار هيلكيت ، الذى مر ضد معارضة قوية ، يشير بجلاء إلى محاولة الارتباط بالجماعات غير الاشتراكية والتقدمية الأخرى وتكمن وراءه فكرة إنشاء نوع من الحزب الثالث ذى اتجاه تقدمى فى السياسة الفدرالية وسياسة الولايات ، على قاعدة راسخة من التأييد النقابى إن أمكن . ومن الواضح أن ما كان هيلكت يفكر فيه هو نوع من التجمع المشابه لحزب العمال فى بريطانيا ، ولكن على أن يكون من الاتساع بحيث يضم على الأقل قطاعا من الفلاحين والتقدميين الآخرين الذين يمكن فصلهم عن الولاء للحزبين الكبيرين القائمين . وبدا الموقف فى ١٩٢١ مواتيا من بعض النواحى لمثل هذه الحركة . فالفدرال

الأمريكي للعمل كان قد أصيب بخيبة أمل لما لقيه من نجاح ضئيل في جهوده في انتخابات الكونجرس والمجالس التشريعية في الولايات التي بذلها لنجاح المرشحين الذين يعطفون على النقابية العمالية والتشريعات الاجتماعية ويقفون موقف العداء من « الخطة الأمريكية » ، وكذلك في منع انتخاب المرشحين الذين يعملون بنشاط ضد مطالب الطبقة العاملة ؛ وخارج الفدرال الأمريكي للعمل كان هناك عدد من النقابات المستقلة النامية ، مثل « نقابة عمال الملابس المندمجين » و « رابطة عمال السكك الحديدية » الهامة اللتين كانتا تميلان إلى الأفكار الاشتراكية في بعض الميادين المحدودة على الأقل . وكانت « رابطة عمال السكك الحديدية » بصفة خاصة قد تقدمت في أوائل ١٩١٩ بخطة للملكية العامة في السكك الحديدية الأمريكية وإدارتها في ظل نظام من السيطرة المشتركة بين ممثلين للإدارة والعمال والدولة . ولم تكن « خطة بلمب » هذه ، التي وضعها جلن ا. بلمب المستشار القانوني « لرابطة عمال السكك الحديدية » ، قد حظيت بتأييد هذه المنظمات فحسب ، بل وكذلك بتأييد « عمال المناجم المتحدين » و « الفدرال الأمريكي للعمل » — وتولى صمويل كومبرز فعلا رئاسة « رابطة خطة بلمب » التي أنشئت للقيام بالدعاية لها . وكان هناك تأييد على نطاق واسع أيضا ، في النقابات وبين التقدميين عموما ، للسيطرة على الخدمات العامة الرئيسية وإدارتها بواسطة هيئات عامة ؛ وراود الاشتراكيين الأمل في أن هذه الحركات قد تكون عاملا على تمهيد السبيل للحزب الجديد الذي سيكون في وسعهم ، برغم ضعفهم ، السيطرة عليه قبل مضي وقت طويل بمساعدة النقابات . وعندما وجهت « روابط عمال السكك الحديدية » الدعوة في خريف ١٩٢١ لعقد مؤتمر في شيكاغو في فبراير ١٩٢٢ بغرض تبني « برنامج إقتصادي جذري يقصد به استعادة سيادة الشعب التي هي من حقه » ، قبل الحزب الاشتراكي الأمريكي الدعوة للاشتراك فيه .

وقد عقد المؤتمر المقترح في حينه وحضرته جماعات تمثل نطاقا واسعا من وجهات النظر . فإلى جانب روابط رجال السكك الحديدية وعدد من النقابات الأخرى كانت الجماعات الممثلة تضم « حزب العمال الفلاحين » الجديد الذي أنشيء

فى ١٩٢٠ وكان يحاول إحياء «الحركة الشعبية» ، وكذلك رابطة «غير المتحيزين» التى كانت تحاول العمل على نجاح المرشحين التقدميين من كلا الحزبين الكبيرين ، وكذلك بقايا حركة تيودور روزفلت « الحركة التقدمية الجمهورية » ، وعدد من الجماعات الدينية والاجتماعية ، والحزب الاشتراكى الأمريكى - فضلا عن عدد كبير من المصلحين غير المنتمين إلى هيئات من دعاة الإصلاحات المعينة إلى مجرد أشخاص خياليين . ووافق مؤتمر شيكاغو على إنشاء هيئة مشتركة يطلق عليها « مؤتمر العمل السياسى التقدمى » تقوم بحملة نشطة لمصلحة المرشحين الأكثر تقدمية ، بصرف النظر عن الأحزاب التى ينتمون اليها ، فى انتخابات الكونجرس والولايات فى ١٩٢٢ . ولم يرض ذلك الشيوعيين الذين كان يأملون فى إنشاء « حزب ثالث » جديد ؛ ولكنهم قرروا تأييد « المؤتمر » برغم أنهم لم يمنحوا سوى ممثل واحد فى لجنته .

وبدا أن « حزب العمال الفلاحين » هو أفضل أمل بين الجماعات الممثلة فى شيكاغو فى هذه المرحلة . وكان قد أنشىء قرابة نهاية ١٩١٩ فى شيكاغو باسم « حزب العمال الأمريكى » بزعامة جون فيتز باتريك (١٨٧١ — ؟) الزعيم المحلى « لفدرال العمل الأمريكى » ، والمجاهد الاشتراكى القديم ماكس هايز الذى كان قد ترك الحزب الاشتراكى الأمريكى أوهيو عند ما سيطر شارلس روتنبرج (١٨٨٢ — ١٩٢٧) على قطاع أوهيو باسم الجناح اليسارى . وكان فيتز باتريك على اتصال وثيق ب. ف. ز. فوستر فى محاولة تنظيم عمال الصلب فى نقابات وكان شخصية ذات نفوذ فى الجناح اليسارى « لفدرال العمل الأمريكى » . وبعد ذلك انضم « حزب العمال الأمريكى » فى يوليه ١٩٢٠ مع « لجنة الثمانية وأربعين » ، وهى مجموعة ممن بقوا من « الحزب التقدمى » القديم ، وألفا « حزب العمال الفلاحين » الذى رشح بارلى كريستنسن (١٨٨٠ - ؟) من يوتاه وماكس هايز للرئاسة ونيابة الرئيس فى انتخابات ١٩٢٠ وحصل على ٣٠٠,٠٠٠ صوت . وكان قد حاول فى ١٩٢٠ حمل « الحزب الاشتراكى الأمريكى » على سحب ديز . والموافقة على القيام بحملة انتخابية مشتركة ؛ ولكن الاشتراكيين رفضوا . وفى

١٩٢١ بدا أن التغيير الذى طرأ على أسلوب الاشتراكيين يجعل من « حزب العمال الفلاحين » حليفا محتملا ؛ ولكن فى العام التالى سيطر عليه الشيوعيون الذين نجحوا فى التسرب إليه عن طريق عدد « منظمات الجبهة » الثانوية . وتركه فيتز باتريك وهايز وانحل الحزب ؛ وقام قطاع مينسوتا من الحزب بمحاولة فى ١٩٢٤ لإحيائه ولكن المحاولة باءت بالفشل عندما نجح الشيوعيون ثانية فى السيطرة عليه .

وكان الأمل فى « رابطة غير المتحيزين » ، التى أنشئت فى ١٩١٥ فى نورت داكوتا بواسطة الاشتراكى السابق آرثر . ك . تونلى ، كحليف أضعف بكثير ؛ برغم أن معظم زعمائها المؤسسين كانوا اشتراكيين أو اشتراكيين سابقين — ومن بينهم والتر . ت . ميلز (١٨٥١ — ؟) وشارلس إدوار رسل . لأن « الرابطة » كانت قد انبثقت بسبب خيبة الأمل فى فرص تأليف « الحزب الثالث » ؛ وكانت سياستها أساسا هى العمل على ترشيح الأشخاص الذين تفضلهم تحت اسم أى من الحزبين القديمين . وقد حظيت « رابطة غير المتحيزين » فى نورت داكوتا بنجاح مرموق لفترة ما ، إلى أن اتحد الحزبان القديمان ضدها فى ١٩٢١ ونجحا فى القضاء على نفوذها . وانتعشت فيما بعد ونجحت فى إرسال بعض أنصارها إلى الكونجرس . ولكنها كانت طوال الوقت حركة فلاحين « شعبية » لا صلة حقيقية بينها وبين الاشتراكية سوى تحبيذها مساعدة الدولة للفلاحين ، والمطالبة بإخضاع « صوامع الغلال » للإدارة العامة » لصالح الفلاحين .

وكان الأمل فى تأليف أى « حزب ثالث » من النوع الذى يريده الحزب الاشتراكى الأمريكى يتوقف على تأييد قسم كبير على الأقل من الحركة النقابية وبخاصة ، فى المرحلة الأولى ، تأييد روابط السكك الحديدية التى كان لها السبق فى إقامة « مؤتمر العمل السياسى التقدمى » . ولكن لا « الروابط » ولا النقابات الأخرى التى أرسلت مندوبين إلى مؤتمر شيكاغو كانت على استعداد لأن تذهب إلى حد إنشاء حزب سياسى جديد بحيث تقطع صلتها بأصدقائها فى الأحزاب القديمة . وفى ١٩٢٢ نجح « المؤتمر » فعلا فى إسقاط بعض المرشحين

الرجعيين جدا ، ولكنه لم يحقق الكثير . وقد طالب الاشتراكيون فى المؤتمر الثالى فى ديسمبر ١٩٢٢ بلا جدوى بإنشاء حزب جديد فورا ، ولكنهم هزموا بـ ٦٤ صوتا ضد ٥٢ صوتا . وكان التأييد الأساسى الذى حصلوا عليه ، فى هذه القضية ، من جانب الهيئات البورجوازية التقدمية وليس من جانب النقابات . فحتى « روابط عمال السكك الحديدية » كانت لا تزال تفضل أساليب « غير المتحيزين » فى العمل على اجتذاب الأصدقاء فى الحزبين القائمين . ومع ذلك استمر الحزب الاشتراكى الأمريكى يشترك فى أعمال « مؤتمر العمل السياسى التقدمى » وزاد لديه الأمل عندما قرر هذا « المؤتمر » فى مؤتمره سنة ١٩٢٣ أن يتقدم بمرشحيه الخاصين فى انتخابات الرئاسة فى العام التالى ، فى حين اكتفى بتأييد قوائم مشتركة على نطاق قومى لانتخابات الكونجرس والولايات . ووقع الاختيار على روبرت لافوليت (١٨٥٥ — ١٩٢٥) من تقدمى ويسكنسون للرئاسة وقام « المؤتمر » بحملة كبيرة . وصارت فرصه أفضل إلى حد كبير عندما غير « فدرال العمل الأمريكى » سياسة عدم التحيز التى كان يتبعها مؤقتا وقرر تأييد لافوليت ومرشح « المؤتمر » لنائب الرئيس ، وإن لم يقرر الانضمام إلى المؤتمر » نفسه أو تأييد إقامة أى حزب جديد .

وقام لافوليت بحملته على أساس برنامج تقدمى ، ولكنه لم يكن اشتراكيا مطلقا ، أيده مؤتمر الحزب الاشتراكى الأمريكى مع إضافة أنه لا يزال يتمسك بمبادئه الاشتراكية الخاصة به .

وقد بذلت محاولات عديدة فى الانتخابات التالية لاتهام لافوليت بأنه شيوعى سرا ولصبغ « مؤتمر العمل السياسى التقدمى » بالصبغة الشيوعية السرية ، رغم أن لافوليت هاجم الشيوعية بشدة فعلا وأن « المؤتمر » طرد بصورة حاسمة أى صلة بالشيوعية فى شئونه . وحصل لافوليت فى الانتخابات على قرابة خمسة ملايين صوت — حوالى ١٧ فى المائة من المجموع — ولم ينتصر إلا فى ولايته وحدها ، ولكنه تفوق على ج. و. دافيز مرشح الديموقراطيين فى ١١ ولاية أخرى ، وبصفة خاصة فى الغرب . وانتصر مرشح الجمهوريين كالفن كوليدج

بأغلبية كبيرة . وفى انتخابات الكونجرس والولايات تقدم الحزب الاشتراكى الأمريكى بقائمته الخاصة به ، منفصلة عن قوائم الجماعات التقدمية الأخرى ، ولم يصادف نجاحا . وقد حصل فيكتور بيرجر على مقعد فى الكونجرس عن ميلووكى ؛ ولكن الاشتراكيين فشلوا إلى حد كبير فى المجموع سواء فى انتخابات الكونجرس أو الانتخابات المحلية . وعندئذ أثير موضوع ما إذا كان ينبغى على « مؤتمر العمل السياسى التقدمى » ، بعد أن أثبت قدرته على الحصول على قدر محترم من الأصوات فى انتخابات الرئاسة ، أن يحول نفسه إلى « حزب ثالث » ؛ ولكن النقابات رفضت هذا الاقتراح فى المؤتمر الذى عقد فى فبراير ١٩٢٥ وتركت الجماعات اليسارية التى تؤيده ـ وكانت أساسا هى « الحزب الاشتراكى الأمريكى » وبعض الفلاحين ـ تناقش المسألة فيما بينها . وعندئذ انهار المشروع لأنه فى حين كانت الجماعات التقدمية الباقية تريد حزبا يقوم كلية على العضوية الفردية ، أصر الحزب الاشتراكى الأمريكى على تنظيم فدرالى يسمح بانضمام الاشتراكيين كهيئة تحتفظ باستقلالها الذاتى على هدى التكوين الفدرالى لحزب العمال فى بريطانيا. وعندما رفض هذا الاقتراح انسحب الحزب الاشتراكى الأمريكى من « مؤتمر العمل السياسى التقدمى » ، الذى سرعان ما اختفى بعد ذلك ، تاركا الحزب الاشتراكى فى استقلاله مرة أخرى ولكنه أضعف من أى وقت مضى ، إذ كان عدد أعضائه فى ١٩٢٨ قد هبط إلى أقل من ٨٠٠٠ فى حين كان قد بلغ ١٠٨،٠٠٠ قبل ذلك بتسع سنوات فقط . ومنذ هذه اللحظة حدث شىء من الانتعاش تحت قيادة جديدة . وفى انتخابات الرئاسة فى ١٩٢٨ ظهر الحزب بمرشح جديد ، هو نورمان توماس (ولد ١٨٨٤) وكان قسا سابقا ذا حماس أخلاقى كبير وارتقى بسرعة إلى مركز الصدارة . وكان هناك من الزعماء القدامى للحزب هيلكيت وبيرجر مازالا نشيطين فى الحزب ، ولكن مولدهما الأجنبى أبعدهما عن الترشيح للرئاسة . وكان دبز ، الزعيم الكبير القديم للحزب ، قد مات فى ١٩٢٦ وقد أرهقته الجهود التى بذلها وما عاناه فى سبيل القضية ؛ وكان توماس أفضل من يمكن أن يخلفه فى هذه الأوضاع بوصفه الداعية الأول للديموقراطية الاشتراكية . وقد كان دبز

طوال ماعاش ، وكان على استعداد للترشيح ، هو المرشح الحتمى للرئاسة؛ فبرغم أنه كان دائما يقف إلى اليسار الشديد فى الحزب فإنه كان العضو الوحيد المعروف فى كل مكان ويحظى بتأييد شعبي حقيقى على نطاق واسع . فضلا عن أنه بذل عنايته بأن يبقى بعيدا بقدر الإمكان عن النزاعات الداخلية للحزب ولم يكن الجناح اليمينى يحبه مطلقا ، وحاول المرة تلو المرة أن يجد من يستطيع أن يأخذ مكانه ، ولكنه اضطر المرة تلو المرة ، باستثناء سنة ١٩٢٤ عندما رفض الترشيح ، أن يقف وراءه باعتباره المرشح الوحيد الذى يمكنه الحصول على عدد محترم من الأصوات. فقد كانت نزاهة دبز وإنكاره لذاته مما لاجدال فيه. ولم يكن منظرا عظيما، ولكن كانت تحدوه إنسانية حارة جذبت إليه كثيرا من الناس البسطاء ،وبخاصة فى الولايات الغربية ، الذين لم تستملهم النداءات الأكثر حذلقة . وقد كون اسمه العظيم أولا كزعيم نقابى يمثل روحا نقابية مختلفة تماما عن روح صمويل كومبرز أو « الفدرال الأمريكى للعمل » ـ بل الحقيقة أن روحه كانت أقرب إلى الصلابة الطبقية « لعمال العالم الصناعيين » . ولكنه كان اشتراكيا سياسيا وليس سنديكاليا ، وكان على استعداد تام للعمل من أجل إصلاحات جزئية بقدرمايعمل من أجل الاشتراكية، وكان ـ فوق كل شيء آخر ـ على استعدادلأن يهرع لمعونة المضطهدين . وكانت هذه النخوة بصفة خاصة هى التى جعلته ناجحا فى اجتذاب تأييد أشخاص مثل صغار الفلاحين والمزارعين كما فى اجتذاب العمال الصناعيين ، وجعلت فى وسعه أن يقوم بدور كبير فى كسب التأييد للحزب الاشتراكى الأمريكى فى الولايات الغربية من « الاتحاد » . بيد أن قوته كانت قد أخذت تضعف فى السنوات السابقة على وفاته : والواقع أنه لم يفق تماما من آثار سجنه من ١٩١٩ إلى ١٩٢١، ويرجع هبوط الحزب الاشتراكى الأمريكى فى الغرب إلى حد كبير إلى حرمانه من زعامته إبان هذه السنوات وبعدها . فبدونه لم يكن فى الحزب الاشتراكى الأمريكى من يستطيع اجتذاب هذا التأييد . فقد أخرج و . د . هايوود (١٨٦٩ ـ ١٩٢٥) . الذى كان لديه شيء من هذه الجاذبية بين المعدنين وعمال البترول وعمال السواحل ، من الحزب بسبب عدائه للعمل السياسى ؛ ولم تكن هناك أية شخصية كبيرة أخرى تحظى بهذا النوع من التأييد .

أما الشخصيات البارزة الأخرى فى الحزب الاشتراكى الأمريكى بعد انقسام ١٩١٩ فنهم موريس هيلكيت ، وكان محاميا من نيويورك على قدرة كبيرة فى الدعوة الماركسية الديموقراطية الاشتراكية وفى الميدان القانونى ، ولكنه كان أساسا من سكان المدن ومثقفا لا قدرة كبيرة لديه على قيادة الجماهير . وكان قد لعب دورا نشطا إلى حد كبير قبل الحرب فى الدولية الثانية ، وكانت اشتراكيته من النوع الديموقراطى الاشتراكى التقليدى الذى كان سائدا قبل الحرب . وقد اتجه إبان فترة التخمر الثورى التى بدأت فى ١٩١٨ إلى اليسار شيئا ما بعض الوقت ، ولكنه لم يسر فى هذا الاتجاه إلى حد يقيه من أن يكون هدفا لتنديد الاشتراكيين بوصفه الداعية الرئيسى «للوسط» الذى كان الكومنترن يهاجمه هجوما مريرا . وفى أثناء الصراع الشديد جدا بين الحزب الاشتراكى الأمريكى والشيوعيين بعد الانقسام عاد فاتجه إلى اليمين وصار الداعية الرئيسى للحركة التى دفعت الحزب الاشتراكى الأمريكى إلى الائتلاف غير المثمر مع التقدميين غير الاشتراكيين فى تأييد روبرت لافوليت كمرشح للرئاسة فى ١٩٢٤. وعندما أخفقت محاولة إقامة حزب عمال فدرالى بمناسبة هذه الانتخابات وعاد الحزب الاشتراكى الأمريكى إلى استقلاله ، ظل على رأس ما بقى منه بعد هبوطه الشديد كديموقراطى اشتراكى سنى من نوع ما قبل ١٩١٤ ، وإن كان قد سبب لزملائه بعض الإزعاج بقبوله ، بوصفه محامياً ، بعض القضايا الكبيرة التى كانت مهمته فيها الدفاع عن مصالح رأسمالية غير نظيفة . ولم يكن له خارج نيويورك ، التى كان له فيها أنصار كثيرون ، سوى شخصية ثانوية .

وكان فيكتور بيرجر ، كما رأينا فى جزء سابق من هذه الدراسة (١) ، أيضاً ديموقراطياً اشتراكياً سنياً إلى حد كبير ، ولكنه كان من نوع إصلاحى أكثر من هيلكيت بكثير . وفى ١٩١٩ لم يتأثر مطلقاً بالحماسة الثورية التى اجتاحت قسما كبيراً جداً من الحزب ، واحتفظ بمركزه فيه ولكنه نأى تماما عن معاركه الداخلية وانتظر حتى يستعيد الحزب رشده وركز معظم جهده فى هذه

(١) انظر المجلد الثالث ــ الجزء الثانى ــ الفصل الحادى عشر

الأقناء فى شئون ويسكنسون ، وبخاصة ميلووكى ، حيث استطاع أن يحتفظ بسيطرته على الحزب المحلى دون منازع تقريباً . وكان بيرجر جماعيا ، يؤمن بشدة بفضائل المشروع العام ، ولكنه كان عملا مصلحاً اجتماعياً قبل كل شىء شديد الاهتمام بالإدارة البلدية وإدارة الولايات بكفاية وعلى أسس تقدمية . ومن الناحية الدولية كان من كبار المعجبين بالديموقراطية الاشتراكية الألمانية ومعارضاً تماماً للبلشفية ولكل نوع من السياسة الثورية . وكان له فى ولايته أنصار كثيرون بحيث استطاع الحصول على مقعد فى الكونجرس فى انتخابات متكررة ، وكان فى معظم الأوقات ، الاشتراكى الوحيد الذى حقق ذلك ؛ ولكن لم يكن له نفوذ كبير على النطاق القومى ولم يحظ بشعبية واسعة . وقد ظل يعمل بنشاط فى ويسكنسون حتى وفاته فى حادث طريق فى ١٩٢٩ . ولا يبق بعد ذلك من زعماء الحزب الاشتراكى الأمريكى بعد الحرب من كان له أثر كبير سوى جيمس أونيل ، وكان دوره أقرب إلى الداعية المتشدد ضد الشيوعية منه إلى دور الزعيم الاشتراكى البناء . وكان جيمس هـ. مورر ، الذى ظل طويلا رئيسا « لفدرال العمل فى بنسلفانيا » ، شخصا مرموقا باعتباره الشخصية النقابية الوحيدة التى ظلت على ولائها باستمرار للحزب الاشتراكى . وقد قام بأعمال طيبة من أجله فى النقابات ، وبخاصة فى الميدان التربوى ، ولكنه لم يصر شخصية شعبية قط .

أما فيما يتعلق بحزب العمال الاشتراكى الذى أنشأه دى ليون فلم تكن له أية قيمة حقيقية بعد وفاة دى ليون فى ١٩١٤ ، برغم إشادة لنين بدى ليون باعتباره مفكرا ماركسياً ممتازاً . وكان المتحدث الرئيسى باسمه بعد ١٩١٤ هو آرنولد بيترسن (ولد ١٨٨٥) ، الذى شن حربا كلامية مريرة على الشيوعيين الأمريكيين وعلى الحزب الاشتراكى الأمريكى على السواء . بيد أن حزب العمال الاشتراكى ، الذى لم يكن أكثر من مجرد طائفة حتى فى عهد دى ليون ،

صار أكثر طائفية فى عهده الأخير ، ولا حاجة بنا إلى الحديث عنه أكثر من ذلك هنا .

أما فى الجانب الشيوعى فلا ريب أن الشخصية البارزة فى ١٩١٩ كانت الصحفى جون ريد (١٨٨٧ — ١٩٢٠) الذى يعتبر مؤلفه عن الثورة البلشفية « عشرة أيام هزت العالم » من عيون الأدب الثورى . وقد قام بدور رئيسى فى محاولة اجتذاب الحزب الاشتراكى الأمريكى إلى الشيوعية فى ١٩١٩ وفى تأسيس حزب العمال الشيوعى فى ١٩١٩ عند ما أخفقت هـــذه المحاولة . وكان يعمل فى اتصال وثيق مع لويس فرانيا فى هـذه الجهود ، وقد غير لويس فرانيا اسمه فيما بعد إلى لويس كورى وصار أستاذا جامعياً ومؤرخا اقتصاديا معروفا . وفى ١٩٢٠ اتهم فرانيا بأنه جاسوس للشرطة ولكنه برىء بعد بحث قام به الحزب الشيوعى . وبعد ذلك بعامين تشاجر مع الحزب واتهم بجريمة العمل على تنظيم جماعة مناوئة فى المكسيك . وقد ظل شخصية يحوطها الغموض إلى حد ما ؛ ولكن لا ريب فى أنه قام بدور رئيسى فى انقسام ١٩١٩ وكان صحفياً على قدرة جدلية كبيرة .

وهناك شخصية كبيرة أخرى فى شئون الشيوعية الأمريكية فى ١٩١٩ هو الزعيم الأيرلندى جيمس لاركين (١٨٧٦ — ١٩٤٧) الذى كان مقيما فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت[١] . وكان لاركين قد غادر إيرلندا فى ١٩١٤ بعد هزيمة إضراب دبلن الكبير فى ١٩١٣ — ١٩١٤ وهو ينوى العودة إلى وطنه بعد زيارة لا تطول للولايات المتحدة . وفى أمريكا عمل مع الحزب الاشتراكى، على اتصال وثيق مع يوجين دبز ، كما تحدث أيضا باسم « عمال العالم الصناعيين » وبعض الجماعات اليسارية الأخرى . وكان مناهضا للحرب بشدة ، وقد هرع فى ١٩١٧ إلى الدفاع عن الثورة الروسية واشترك مع ك . ا . روثنبرج وبرترام د . وولف (ولد ١٨٩٥) ، الذى أصاب شهرة بعد ذلك بكتابه « ثلاثة صنعوا

---

(١) فيما يتعلق بلاركين انظر المجلد الثالث — الجزء الأول — الفصل الرابع

الثورة » (١٩٤٨) ، فى اللجنة اليسارية التى نظمت الحملة من أجل السيطرة على الحزب الاشتراكى الأمريكى فى مؤتمر أغسطس ١٩١٩ . وقد قبض عليه بعد ذلك بشهور قليلة ، مع عدد من الدعاة اليساريين ، وبعد عدة تأجيلات فى السجن قدم للمحاكمة بتهمة « الفوضوية الإجرامية » وحكم عليه بالسجن من خمس إلى عشر سنوات . وبقى فى السجن إلى أن أطلق سراحه حاكم نيويورك آل سميث فى ١٩٢٣ ثم رحل إلى ايرلندا . وقد ظل طوال غيبته التى بلغت تسع سنوات سكرتيرا ، بالاسم ، لنقابة « عمال النقل وعموم العمال » ، ولكنه عندما عاد وجد من المستحيل العمل مع الزعماء الذين تولوا زمام الأمور أثناء غيابه . وتشاجر مشاجرة عنيفة مع هؤلاء الزعماء وقاد جماعة من المؤيدين واستولى بالعنف على المركز الرئيسى للنقابة وظل محتفظا به إلى أن تم طرده بحكم قضائى . وعندئذ أسس نقابة جديدة — « اتحاد عمال إيرلندا » — حظيت بنجاح كبير ، وبخاصة فى دبلن ، كما اشترك أيضا بدور نشط فى الشئون البلدية لهذه المدينة . وكان لاركين خطيبا قويا ومثيرا جدا ، وقد استطاع الاحتفاظ بانتمائه إلى الكنيسة الكاثوليكية مع إيمان راسخ فى الشيوعية ، مثل زميله فى العمل جيمس كونولى (١٨٧٠ — ١٩١٧) ، ولكن صلته بالحركة الأمريكية كانت مجرد علاقة عابرة .

ولحسن الحظ لا يبدو ضروريا فى هذا المؤلف الدخول فى تفاصيل الخلافات التى لا نهاية لها للشيوعية الأمريكية بعد أن اضطر الحزبان المتنافسان إلى الاندماج فى ١٩٢٠ تحت ضغط شديد من الكومنترن . فقد أظهر الشيوعيون الأمريكيون ، ومعظمهم من مهاجرى شرق أوروبا — وإن كان بين زعمائهم عدد من الأمريكيين الأصليين ومن غرب أوروبا ، ميلا غريبا للنزاعات الطائفية ، بحيث أن كل اندماج كان مناسبة لانقسام جديد . وحتى فى ١٩٢٠ أدى إنشاء « الحزب الشيوعى المتحد » على الفور إلى انفصال أقلية اتهمت الزعامة التى كانت تتلقى الوحى من موسكو بأنها انحرفت عن الطريق الثورى السليم وشرعت فى إقامة حزب شيوعى منافس مؤلف إلى حد كبير من مهاجرين من روسيا . وفى ١٩٢١ كان هناك ما لا يقل عن عشرين حزبا شيوعيا لا يوحد بينهم سوى العداء الشديد

نحو الحزب الاشتراكى ، ونحو « طريقة الحياة الأمريكية» طبعا . وحيال الاضطهاد الذى تعرض له اليسار بأكمله اضطرت الأحزاب الشيوعية إلى الالتجاء إلى الأقبية ، ولم يكن فى وسعها ، حتى لو أرادت ، أن تدخل الانتخابات أو حتى أن تقوم بدعاية علنية . وعندما غير الكومنترن أساليبه فى ١٩٢١ بالنظر إلى الهبوط الواضح للأمل فى « الثورة العالمية » غير الحزب الشيوعى الرئيسى ، الذى كان يحظى بتأييد موسكو ، سياسته وقام بالدور الرئيسى فى إقامة حزب عاملين « كواجهة » احتفظ من ورائها الحزب السرى بوجوده وحاول الاحتفاظ بالسيطرة فى يديه . وصار و . ز . فوستر ، منظم عمال الصلب فى ١٩١٩ ، شخصية مرموقة فى « حزب العاملين » وكان مرشحه للرئاسة فى ١٩٢٤ . وسرعان ما ثار شجار بين أولئك الذين أرادوا الاحتفاظ « بحزب العاملين » مجرد آلة فى يد الحزب الشيوعى السرى و « المصفين » الذين أرادوا إلغاء هذا الحزب وتركيز كل نشاطهم في « حزب العاملين » أو فى التسرب إلى الهيئات العلنية الأخرى ، مثل حزب العمال الفلاحين ، وأيد معظم الشيوعيين المشهورين ، بما فيهم فوستر وإيرل براودر (ولد ١٨٩١) وشارلس روثنبرج (الذى مات فى ١٩٢٧) ، وجاى لافستون (ولد ١٨٩٨) ، الذى صار فيما بعد مناهضا معروفا للشيوعية وشغل منصب المستشار الرسمى فى السياسة الدولية « للفدرال الأمريكى للعمل » ، وجيمس ب . كانون (ولد ١٨٨٥) ، وجهة النظر الثانية التى دعمها نجاح الشرطة فى الاستيلاء على جميع سجلات الحزب بمناسبة مؤتمر سرى عقده الحزب الشيوعى فى أغسطس ١٩٢٢ .

وهكذا ترك « حزب العاملين » ليدبر شئونه بنفسه ، وسرعان ما انقسم إلى فريقين أحدهما بزعامة فوستر وبراودر وكانون والآخر بزعامة روثنبرج وجاى لافستون والمنغارى جوزيف بوجانى ، الذى يعرف الآن باسم جون بيبر ؛ وكان موجودا فى أمريكا بوصفه ممثل الكومنترن . وكان موضوع المناقشة الرئيسى هو الموقف الذى يتخذ تجاه المحاولات التى بذلت لإنشاء حزب عمال . وقد عارض فوستر فى مبدأ الأمر فى الاشتراك فى هذه المحاولات ، ولكنه غير بعد ذلك

موقفه ودعا إلى تأييد لافوليت و « مؤتمر العمل السياسي التقدمي » في انتخابات الرئاسة في ١٩٢٤ . بيد أن موسكو قررت عدم تأييد لافوليت وغير فوستر مرة أخرى موقفه واتبع توجيه موسكو .

وفي ذلك الوقت كان الصراع الدائر بين تروتسكي وستالين قد أصبح يحتل مركز الصدارة على كل القضايا الأخرى في روسيا . ونشر ماكس ايستمان (ولد ١٨٨٣) ، وهو من أوائل رجال الأدب المدافعين عن الشيوعية الأمريكية ، في ١٩٢٥ كتابه ، «منذ أن مات لنين » يشيد فيه بتروتسكي ويتضمن سرداً « لوصية » [1] لنين غير المنشورة وهجوما شـــديداً على ستالين؛ وسرعان ما نشب صراع داخل صفوف الشيوعيين الأمريكيين بين أنصار ستالين وأنصار تروتسكي ، وكان أنصار ستالين لا يزالون منقسمين على أنفسهم إلى فريقين متنافسين يحاول كل منهما الحصول على تأييد الكومنترن . وعندئذ تشاجر زينوفيف مع ستالين وطرد من رئاسة الكومنترن ؛ وبعد ذلك بقليل اتهم بوخارين ، الذي حل محله ، بانحراف يميني وطرد بدوره . وقد استطاع فوستر الاحتفاظ بزعامته للحزب الشيوعي الرئيسي طوال هذه المراحل المتعاقبة إلى سنة ١٩٢٩ . وفي ١٩٢٥ كاد الحزب ينقسم في نزاع إلى فريقين ، أحدهما وراء فوستر والآخر وراء روثنبرج ، وكان الفريق الأول هو الأغلبية . ولكن موسكو تدخلت لمنع طرد روثنبرج وأنصاره من مناصبهم الرئيسية ؛ واضطر فوستر إلى التراجع . وفي سنة ١٩٢٧ مات روثنبرج وترك فوستر بلا منازع في السيطرة . وفي يونيه ١٩٢٨ طرد أنصار تروتسكي ، وعلى رأسهم جيمس كانون وماكس شاختمان (ولد ١٩٠٣) ، بتهمة الانحراف إلى اليسار وألفوا «حزب عاملين» منافس ؛ وبعد ذلك بقليل استدعي لافستون وبنجامان جيتلو (ولد ١٨٩١) إلى موسكو ثم طردا أيضا من الحزب بوصفهم مؤيدين لبوخارين ، فألفا حزبا ثالثا ، لا أكثر من شذرة حزب ، باسم « معارضة الحزب الشيوعي » . وعند هـذه النقطة قررت موسكو أيضا تأديب فوستر ، فعزل من منصب السكرتير وحل محله واحد من أتباعه السابقين

---

(١) انظر الفصل السابع عشر .

هو إيرل براودر . واستدعى بيبر ، الذى كان على صلة وثيقة بروثنبرج ، إلى موسكو وسرعان ما اختفى فى تطهيرات الثلاثينات . وقد احتفظ فوستر بعضويته فى الحزب وعاد إلى زعامته عندما عزل إيرل براودر نهائياً فى ١٩٤٥ . وفى ١٩٢٩ كون ا. ج. موسته (ولد ١٨٧٥) ، وكان من الدعاة البارزين فى إضراب مصانع نسيج لورانس فى ١٩١٩ ، هيئة جديدة باسم « المؤتمر التقدمى للكفاح العمالى » ، واشترك بدور رئيسى فى إقامة نوادى المتعطلين إبان الكساد الذى حدث فى أوائل الثلاثينات . وفى ١٩٣٣ أسس حزبا آخر لم يطل عهده هو « حزب العاملين الأمريكيين » الذى اجتذب لفترة ما أعضاء مرموقين منهم سيدنى هوك (ولد ١٩٠٢) ، وهو منظر ماركسى مهم إلى حد ما ، وجيمس بورنهام (ولد ١٩٠٥) ، الذى شهر فيما بعد بوصفه مؤلف « الثورة الإدارية » . وفى ١٩٣٤ اندمج مع أنصار تروتسكى فى حزب آخر هو « حزب العاملين » .

وليست هذه سوى عدد قليل من شذرات المنظمات العديدة التى انبثقت عن الحركة الشيوعية الأمريكية فى سنواتها الأولى . ولكن ما ذكر يكفى لتصوير الميل المتطرف للانقسام فى الحركة ، مما يرجع معظم السبب فيه إلى فشل الحركة فى أن ترسى دعائمها بين الجمهرة الرئيسية من الطبقة العاملة واعتمادها على سيل المهاجرين من أوروبا الشرقية الذى كان قد بدأ ينضب مع فرض القيود الشديدة على الهجرة بعد ١٩١٣ .

وإنى أدرك أن ما كتبته فى هذا الفصل لا يعدو أن يكون تسجيلا للأحداث من النوع العادى . لأن الحقيقة الواضحة هى أن الاشتراكية فى الولايات المتحدة لم ترق فى أى وقت من الأوقات بعد ١٩١٤ إلى مرتبة حركة ذات أهمية حقيقية . وينطبق هذا على الشيوعيين بقدر ما ينطبق على « الحزب الاشتراكى الأمريكى » أو البقايا الباقية من حزب دانيل دى ليون « حزب العمال الاشتراكى » ؛ لأنه برغم أن الشيوعية الأمريكية كانت تحدث ضجة فى العالم أكثر من منافسيها الاشتراكيين ، فإن الجزء الأكبر من الضجة كان بسبب خصومها لا بسبب جهودها الخاصة . فلا الشيوعية ولا الديموقراطية الاشتراكية كان لها فى أى وقت من

الأوقات بين ١٩١٤ والثلاثينات تأثير حتى مثل تأثير « عمال العالم الصناعيين » لبضع سنوات فى أوائل القرن ، أو حتى مثل تأثير الاشتراكيين فى « الفدرال الأمريكى للعمل » فى مرحلة أسبق . فالزيادة السريعة فى عضوية « الحزب الاشتراكى الأمريكى » فى ١٩١٨ و ١٩١٩ ترجع كلها تقريبا إلى تدفق السلافيين والمهاجرين الآخرين من شرق أوروبا الذى حدث عقب الثورات فى روسيا وصاحب فورات ما بعد الحرب فى أوروبا فى ١٩١٨ — ١٩١٩ . ولا جدال فى أن هذا الاختمار انتقل إلى حد ما إلى الأعضاء الموجودين ودفع الحركة الاشتراكية بأكملها تقريباً شوطاً طويلا إلى اليسار . ولكنه لم يجتذب أى جمهرة كبيرة من الأعضاء من بين الأمريكيين الأصليين أو المتأمركين فى النقابات أو يهدد بانتزاع السيطرة ، حتى ولو للحظة ، على الحركة النقابية من يد زعمائها القدامى الذين كان معظمهم من المناهضين للاشتراكية . وقد اتجهت فعلا بعض النقابات المعينة ، وبخاصة « روابط السكك الحديدية » ، نحو المطالبة بالملكية العامة ومشاركة العمال فى السيطرة الصناعية ؛ ولكنها فعلت ذلك دون أن تصير ثورية بأى شكل أو حتى تحولت إلى فكرة تأليف « حزب عمال » على النمط البريطانى الإصلاحى ؛ وحتى الحركات التى قامت بها فى اتجاه العمل السياسى لم تدم طويلا أو تغير بأى شكل اتجاهها الأساسى . ولا شك فى أن بعض السبب فى ذلك يرجع إلى أن الولايات المتحدة ، على خلاف الدول المحاربة الأخرى ، خرجت من الحرب دون أن تضار قوتها الإنتاجية ، بل زادت إلى حد كبير ، وإلى أن الرأسمالية الأمريكية لم تواجه أى خطر من الانحلال ، بل على العكس كانت أقوى من ذى قبل . بيد أن هذا ليس ، فى اعتقادى ، السبب كله . كما لا يكفى القول بأن التحديد الحاسم للهجرة ، وبخاصة من البلاد الأوروبية الأفقر حالا ، قطع المدد الرئيسى للعناصر الثورية — وإن كان مما لا ريب فيه أن ذلك كان من العوامل ذات الأهمية الحقيقية فى العشرينات ، لأنه زاد من قوة المساومة لدى نقابات « فدرال العمل الأمريكى » وأتاح لهم فرصا أفضل للاستفادة المباشرة من أساليب « الجماعات الضاغطة » الموجهة ضد الحزبين الكبيرين القائمين .

ولكن فوق هذه العوامل كلها لم يكن هناك أى تذمر جذرى بالأنظمة الاجتماعية القائمة وكان هناك اتجاه قوى إلى المطابقة مع « طريقة الحياة الأمريكية » وقف حائلا قوياً ضد قبول الأفكار الثورية التى تهب من أوروبا وأفاد فى وصم هذه الأفكار بأنها « لاأمريكية » ومن ثم غير جديرة بالاهتمام الجدى إلا بوصفها خطرا على الأنظمة الأمريكية .

وصحيح أن هذه « الروح الأمريكية » لم تحل دون نمو حركة أهلية صلبة حقيقة فى الحركة النقابية فى الفترة السابقة على ١٩١٤ عبرت عن نفسها فى « عمال العالم الصناعيين » . بيد أن هذه الحركة لم تنتشر قط بين الجمهرة الرئيسية من الأعضاء المنضمين إلى نقابات « الفدرال الأمريكى للعمل » . فقد كان نموها الرئيسى ، فى مراحلها الأولى ، بين المعدنيين وعمال البترول وعمال قطع الأشجار فى الولايات الغربية التى كانت لا تزال قليلة السكان ، وإن كانت تنمو بسرعة ، ومن هذه المنطقة انتشرت إلى الغرب الأوسط والشرق ، ووجدت أنصارها أساساً بين المهاجرين الذين كان منهم معظم العمال غير المهرة فى المدن الكبرى أكثر مما وجدتهم بين الأمريكيين المولودين فى أمريكا أو بين جماعات المهاجرين التى تمت أمركتهم . ففى كاليفورنيا وأوريجون وواشنجتون والولايات الغربية الأخرى كان « عمال العالم الصناعيين » وسلفه « الفدرال الغربى للمعدنيين » إلى حد كبير حركات بين الأمريكيين الأصليين والإيرلنديين والأوروبيين المتأمركين : أما فى لورانس وباترسون وشيكاغو فإن « عمال العالم الصناعيين » وجدوا جمهرة أنصارهم أساسا بين العمال الجدد نسبيا على الظروف الأمريكية . وصحيح أن بعض نقابات « الفدرال الأمريكى للعمل » — وبخاصة « عمال المناجم المتحدين » اضطرت إلى التحول إلى الصلابة الصناعية بسبب الموقف المتطرف فى مناهضة النقابية الذى اتخذه كبار أصحاب الاعمال ، ولكن حتى مع ذلك فإن الصلابة فى العلاقات الصناعية لم تنجح فى تحويل هذه النقابات إلى الاشتراكية أو السندكالية اللتين بدا لمعظم أعضاء النقابات أنهما مذهبان غريبان عنهم يروج لهما فى الغالب أجانب ينظرون إليهم على أنهم فى درجة أدنى مصيرهم أن يعملوا فى

أنواع من العمل أقل هيبة وأجرا . وحتى مع أن « الحدود » كانت قد بدأت فعلا تغلق ، فقد ظل هناك مجال للتحرك الاجتماعى فى مجتمع يتقدم بسرعة فى الثروة الاقتصادية ، وكان هناك أيضا اتجاه منتشر على نطاق واسع إلى احتقار السياسيين وعدم الثقة فيهم ، الأمر الذى جعل اقتراحات توسيع نطاق عمل الدولة فى الميدان الاقتصادى غير مقبولة . والواقع أن الاختبار الذى أثر فى الحركة الاشتراكية فى ١٩١٩ أخفق تماما ، برغم الاتجاهات الرجعية تماما لدى كبار أصحاب الأعمال والكونجرس، فى الانتشار بين جمهرة الطبقة العاملة الأمريكية .

كيف إذن حدث أن الاشتراكيين أنفسهم ، القدامى منهم والقادمين الجدد ، وصلوا إلى حالة الإثارة التى كان من الواضح أنهم وصلوا إليها بعد نهاية الحرب؟ هناك منهم طبعا من لم يصل إليها : ففيكتور بيرجر وأنصاره من ويسكونسن ظلوا كما كانوا تماما من قبل ، فاستمروا يدعون إلى سياساتهم الإصلاحية ويمارسونها كما كانوا يفعلون منذ سنين عديدة ؛ ولكنهم كانوا الاستثناء ، وقد فقدوا كل نفوذهم تقريبا على جمهرة « الحزب الاشتراكى الأمريكى » فترة ما . ففى نيويورك وماساشوستس وميتشجان وأوهايو اتجهت جمهرة الاشتراكيين ، بين الأمريكيين الأصليين والمتأمركين كما بين « الفدرالات اللغوية » المتضخمة ، إلى اليسار بشكل حاد ، بحيث أنه حتى بعد أن انهار كلا الحزبين الشيوعيين على السواء استمرت البقية الباقية من الحزب الاشتراكى الامريكى تصدر قرارات تؤيد الانضمام إلى الكومنترن إلى أن أوضح الكومنترن بجلاء تام أنه غير مستعد لقبولهم بأى ثمن . ولا أعتقد أن السبب الأساسى فى ذلك يرجع إلى إدراك أنه ليس هناك أمل مطلقا فى أى تقدم كبير نحو الاشتراكية بالأساليب الدستورية ، على الأقل لفترة طويلة فى المستقبل . والراجح أنه يرجع أكثر بكثير إلى أن كل أنواع الاشتراكية ، حتى أكثرها اعتدالا ، كانت توصم بوحشية بالبلشفية ، وإلى الاضطهاد الشديد الذى تعرض له كل نوع من الاتجاه المفترض إلى اليسار منذ اللحظة التى دخلت أمريكا فيها الحرب . فباستثناءات قليلة فقط عارض الجناح اليمينى والجناح اليسارى للحزب الاشتراكى الأمريكى الحرب

وبذلك عرضوا أنفسهم للاتهام بالخيانة ؛ وعندما استمر الاضطهاد بعد أن انتهت الحرب كانت النتيجة أن اندفعت الحركة الاشتراكية ، دفاعا عن نفسها ، إلى اليسار أكثر مما كان كثيرون من أعضاء الحزب يريدون حقيقة . بيد أنه لا سبيل إلى إنكار ، فوق هذا كله وقبله ، أن الاختمار الثورى فى أوروبا وإن لم يجد صدى لدى الجمهرة الكبرى من العمال المنظمين فى أمريكا ، فإنه أثر بشدة فعلا فترة ما فى الاشتراكيين ودفعهم مؤقتا إلى السير شوطا كبيرا فى اتجاه اليسار بحيث لم يتراجعوا بعد أن زال أثره إلا عندما وجدوا أنفسهم معرضين ، بعد الانقسام ، لهجوم عنيف من جانب الشيوعيين الذين كانوا ، بتعليمات من موسكو ، يهاجمون « الوسط » بعنف أكثر مما يهاجمون الجناح اليمينى الدستورى . وتحت تأثير هذا العنف غير المحدود فى لغة الهجوم اتجه « الحزب الاشتراكى الأمريكى » المنهار فجأة إلى اليمين قبل مضى وقت طويل ، كما رأينا ، وأغرق اشتراكيته تقريبا فترة ما فى محاولة اجتذاب النقابات والفلاحين والجماعات البورجوازية التحررية إلى تحالف تقدمى لا يستطيع أن يقوم فيه الاشتراكيون إلا بدور صغير . وعندما أخفقت هذه المحاولة ، بسبب عدم تأييد النقابات لها أساسا ، استأنف « الحزب الاشتراكى الأمريكى » عزلته ووجد نفسه عاجزا تماما ، لا فى الفترة التى استمرت فيها موجة الازدهار الاقتصادى فحسب ، بل حتى عندما غرق الاقتصاد الأمريكى فى الكساد الهائل إبان الثلاثينات .

ويقع الكساد الأمريكى الكبير فى الثلاثينات ، الذى بدأ بانهيار وول ستريت فى ١٩٢٩ ، خارج نطاق الفصل الحالى . لقد بدا الاقتصاد الأمريكى طوال العشرينات لمعظم الناس ، برغم المشاكل الخطيرة فى الجبهة الزراعية . فى مرحلة من الازدهار السريع التوسع فى ظل الرأسمالية بحيث استطاع كبار الاقتصاديين ، مثل ت . ن . كارفر ، أن يكتبوا كتبا يقولون فيها إن الولايات المتحدة مرت بثورتها الاقتصادية دون أى قلقلة سياسية وأنها قطعت شوطا فى تحقيق الازدهار الشامل فى ظل الحكم الصالح « للمشروع الخاص » ، دون أن يجادلهم فى ذلك أحد تقريبا . وكانت عضوية النقابات الحرة طوال هذه الفترة ، برغم التقدم فى الاقتصاد

الصناعى ، تهبط باستمرار فى مواجهة نمو « نقابات الشركات » و « الورشة المفتوحة » بعد أن كانت قد صعدت بسرعة فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ . وقد هبط عدد أعضاء « الفدرال الأمريكى للعمل » الذى كان قد بلغ ٤ ملايين فى ١٩٢٠ ، إلى ٣ ملايين فى ١٩٢٣ وإلى أقل من ٢ ٣/٤ مليون فى ١٩٣٠ . وأثناء نفس هذه الفترة هبط مجموع أعضاء النقابات من خمسة ملايين إلى أقل من ٣ ١/٢ مليون ، أو من حوالى ٢٠٪ من العمال الذين تتوفر فيهم الشروط إلى حوالى ١٠٪ منهم . وتتضمن هذه الأرقام كندا ، ولكن ذلك لا يغير كثيرا من اتجاهها . والواقع أن أصحاب الأعمال استطاعوا إبعاد النقابية تماما تقريبا عن صناعات الإنتاج الكبير ، باستثناء التعدين ، وتدمير المركز القوى الذى كانت نقابات السكك الحديدية قد شيدته إبان الحرب وبعدها مباشرة . إذ أن ما أطلق عليه « الخطة الأمريكية » ، التى تقوم على « الورشة المفتوحة » نجحت إلى حد كبير فى منع النقابية من أن تصير قوة حقيقية فى أكثر قطاعات الاقتصاد سرعة فى التوسع ، فضلا عن نجاحها فى تدمير الحركة الاشتراكية ؛ فقد هبطت الاشتراكية والشيوعية إلى حركات شيع عاجزة ، تقاتل الواحدة الأخرى بمرارة شديدة ، ولكنها لا تترك أثرا فى جمهرة الرأى العام الأمريكى ؛ بل وحتى النقابية لم تستطع الثبات فى مركزها ، باستثناء بعض الجهات المتناثرة ، إلا بعد أن مهد الكساد و « التعامل الجديد » فى الثلاثينات السبيل لنقابات « عمال المناجم المتحدين » بزعامة جون ل. لويس و « كونجرس المنظمات الصناعية » بزعامة فيليب مرى .

* * *

كندا

ليس هناك الكثير عن الاشتراكية فى كندا إبان الفترة التى يغطيها هذا المجلد . فكما رأينا أنشىء « الحزب الاشتراكى الكندى » فى ١٩٠٥ ليوحد المنظمات المبعثرة التى كانت قائمة فعلا ؛ كما أنشئت هيئة أخرى باسم « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » فى ١٩١١ وانضم إلى « الدولية الثانية » ، التى رفض

« الحزب الاشتراكى الكندى » الانضمام إليها لأنه كان يعترض على وجود حزب العمال البريطانى وحزب العمال الاسترالى فيها ، وكان يعتبرهما غير اشتراكيين إلى الحد الكافى . ولم يكن للحزب الاشتراكى الكندى ولا لمنافسه الحزب الديموقراطى الاشتراكى أنصار كثيرون ، وإن كان الأول قد نجح فى انتخاب بعض الأعضاء المبعثرين فى المجالس التشريعية الإقليمية فى ألبرتا ومانيتوبا . وإبان الحرب زادت قوة الحزب الاشتراكى الكندى إلى حد ما ، كما حدث نمو كبير فى الصلابة ، وبخاصة فيما يتصل بالصراع حول التجنيد . وعندما انتهت الحرب زادت الصلابة نوعا ما ، وبخاصة فى الأقاليم الغربية ، ونمت حركة كبيرة تأييداً لفكرة « النقابة الكبيرة الواحدة » لتقوم بصراع أشد وأكثر تنسيقا فى الميدان الصناعى . وبلغت هذه الحركة ذروتها فى الإضراب العام فى وينيبج فى الشهور الأولى من ١٩٢٠ — وهو صراع تميز بقدر كبير من العنف وانتهى بهزيمة المضربين وبنكسة خطيرة لليسار الكندى . وفى نفس الوقت قامت أحزاب عمالية ، إلى حد كبير فى تحالف مع منظمات الفلاحين الصاعدة ، فى عدد من الأقاليم ؛ وفى ١٩٢٠ انتخب آنجوس مكدونالد (ولد ١٨٩٠) من أنتاريو للبرلمان الفدرالى بوصفه مرشح حزب العمال ومنظمة « الفلاحين المتحدين » فى أنتاريو . وفى العام التالى انتخب جيمس شيفر وودزورث (١٨٧٤ — ١٩٤٢) ، الذى أصاب شهرة بوصفه محرر جريدة المضربين — « أنباء عمال الغرب » — أثناء إضراب وينيبج ، نائبا عن وينيبج كمرشح لحزب العمال . وكان وودزورث قد أهل ليكون قسا ووقف موقفا قويا فى مناهضة الحرب أيام صراع التجنيد وعزل من مركزه كرئيس « لمكتب الأبحاث الاجتماعية » الذى أنشىء بالاشتراك بين الحكومات الإقليمية لساسكاتشيوان ومانيتوبا وألبرتا . وعندئذ تحول إلى داعية متنقل للاشتراكية وكون لنفسه نفوذا شعبياً جعله الزعيم الطبيعى للحركة العمالية السياسية والحركة الاشتراكية الصاعدتين . وكان أبرز أنصاره فى هاتين الحركتين هو م. ج. كولدويل (ولد ١٨٨٨) ، المدرس الذى ولد فى انجلترا والذى عمل معه فى إقامة « الفدرال التعاونى للكومنولث » فى ١٩٢٣ ببرنامج اشتراكى

معتدل حاول على أساسه اجتذاب تأييد الفلاحين الأكثر تقدمية إلى جانب العمال . وعند هذه النقطة فقط ، التى تقع خارج نطاق هذه القصة وتتفق فى حدوثها مع أشد وقع للكساد العالمى على الاقتصاد الكندى ، بدأت الاشتراكية الكندية فى العمل سياسيا على نطاق قومى . وصحيح أنه كان هناك حزب شيوعى كندى أنشىء فى ١٩٢٠ ؛ ولكنه كان ضعيفا وسرعان ما حرمه القانون ، واضطر إلى العمل فى الأقبية فلم يكن له أى نفوذ حقيقى .

الفصل الرابع والعشرون

الحركات العمالية فى أمريكا اللاتينية من ١٩١٤ إلى أوائل الثلاثينات

بذلت محاولة فى مجلد سابق من هذا المؤلف لعرض صورة عامة لنمو الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية إلى ١٩١٤ ، واستمر بعض أجزاء هذه القصة مدة طويلة بعد هذا التاريخ للصعوبة الكبيرة فى تحديد نقطة توقف ملائمة (١) . وأجد نفسى الآن حيال صعوبة مماثلة ، لأنه يكاد يكون من المستحيل إعطاء أية صورة واضحة عن التطورات التى حدثت فى العشرينات دون الاستمرار بالسجل ليستوعب قسما من الثلاثينات أيضا . فالحرب العالمية الأولى والثورة الروسية فى ١٩١٧ كان لهما أثر عميق فى الحركات العمالية فى بلاد أمريكا اللاتينية ، ولكن هذا التأثير اختلف وقعه اختلافا بيناً من بلد إلى بلد . ولم تبدأ النتائج الكبرى فى الظهور إلا فى التاريخ — حوالى ١٩٣١ — الذى ينتهى فيه هذا المجلد . ومن ثم سأكون موجزاً جداً وسأترك التفاصيل الكاملة إلى المجلد القادم ، إذا عشت لأكتبه .

وقد ظهرت أول الآثار الكبرى لحرب ١٩١٤ — ١٩١٨ فى هبوط الواردات واستثمار رؤوس الأموال — وكذلك هبوط الهجرة — من أوروبا . فقد أرغمت ندرة السلع الاستهلاكية الأوروبية بلاد أمريكا اللاتينية على تنمية صناعات خفيفة خاصة بها — وبخاصة المنسوجات — وساعدت هذه الصناعات على التصنيع فى الصناعات الخفيفة أساسا وليس فى الصناعات الثقيلة . وحدثت أيضا زيادة فى الاستثمار من الولايات المتحدة محل الاستثمار الأوروبى ، وكان

---

(١) انظر المجلد الثالث — الجزء الثانى — الفصل الثانى والعشرين .

الأول صغيرا نسبيا قبل ١٩١٤ باستثناء المكسيك وبعض الجهات الأخرى من أمريكا الوسطى ، وكان تدفق رأس المال الأمريكى عاملا قويا فى إثارة مشاعر النزعة القومية الاقتصادية، فى حين أدى هبوط الاستثمار البريطانى فى نفس الوقت إلى هبوط في النفوذ البريطانى حتى فى الأرجنتين التى كانت ترتبط بروابط وثيقة جدا بالسوق البريطانى وتستمد من بريطانيا معظم رأس المال المستثمر فى السكك الحديدية والمنافع العامة .

وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب فى ١٩١٧ ، حمل كثير من بلاد أمريكا اللاتينية على نبذ حيادها والانضمام إلى الحلفاء . وإلى ذلك الوقت كانت هناك انقسامات حادة واتجه الكثيرون من أمريكا اللاتينية إلى دول المحور التى كان عملاؤها فى غاية النشاط . وقد كان للثورة الروسية تأثير كبير جداً فى جميع أنحاء حركات اليسار . وكان النفوذ السائد حتى ذلك الوقت فى حركة الطبقة العاملة فى معظم أنحاء أمريكا اللاتينية ، كما رأينا ، هو النفوذ الفوضوى السندكالى ، وليس الديموقراطى الاشتراكى ، برغم أنه حتى قبل ١٩١٤ كان الفوضويون السندكاليون قد بدأوا يتراجعون حيثما حلت العمالة على نطاق كبير محل الإنتاج الحرفى الصغير. وبعد الثورة الروسية ، وأكثر من ذلك بعد أن بدأت « الدولية الثالثة » تهتم اهتماما إيجابيا بقضية « الثورة العالمية » فى ١٩٢٠ ، تحولت عناصر اليسار فى الأحزاب الاشتراكية إلى الشيوعية ، بل وكذلك كثيرون من الفوضويين والسندكاليين السابقين . فقامت بسرعة أحزاب شيوعية فى أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية ، وصار النفوذ الشيوعى قوياً فى كثير من الحركات النقابية ، التى كانت لا تزال فى مرحلة الجنين فى معظم الحالات . وليس من السهل مطلقا تقدير القوة الحقيقية لهذه الحركات الشيوعية أو التى يسيطر عليها الشيوعيون فى أية لحظة بذاتها ؛ لأن الشيوعيين صاروا ، بصفة خاصة فى الميدان النقابى ، أساتذة حذقوا فن إقامة منظمات تحمل أسماء ضخمة ولكن فى كثير من الحالات لا تحظى بتأييد أنصار مؤكدين أو كثيرين . فضلا عن أن هذه الحركات تأثرت إلى حد ما بالانقسامات التى لا نهاية لها بين أنصار الشيوعية فى الولايات المتحدة ،

وكذلك فيما بعد بظهور مجموعات متنوعة من التروتسكيين ، وأيضا بانصراف العناصر التى أصيبت بخيبة أمل وبنمو مذاهب منافسة تقوم على أساس الظروف فى أمريكا اللاتينية خاصة وليس على أية نظريات شاملة عن الثورة ضد الرأسمالية .

وكان المبعوثان اللذان أوفدتهما « الدولية الثالثة » وكلفتهما بصفة خاصة فى العشرينات الأولى بحمل رسالة الشيوعية إلى أمريكا اللاتينية هما أولا : م. ن. روى (١٨٩٣ — ١٩٥٤) الهندى — وكان ذلك من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٢ — ثم اليابانى سن كاتاياما (١٨٥٨ — ١٩٣٣) — وهو مجاهد قديم فى الاشتراكية اليابانية كان معروفا فعلا فى الولايات المتحدة . وكانت الأحزاب الاشتراكية قبل الحرب فى بعض البلاد ، وبخاصة أوروجواى وشيلى ، قد تحولت إلى الشيوعية وقبلت النقاط الإحدى والعشرين التى يصر عليها الكومنترن . وفى غيرها ، وبخاصة الأرجنتين ، انشق قطاع من الحزب الاشتراكى ولم يلبث أن تحول إلى «الحزب الشيوعى» . وفى عدد كبير تماما من هذه البلاد لم يكن هناك وجود لحزب اشتراكى ، أو على أى الأحوال لحزب اشتراكى له قيمة ، قبل ١٩١٤ . فالحزب الاشتراكى البرازيلى مثلا أسس فى ١٩١٦ فقط . وكان الحزب الاشتراكى الأرجنتينى ، الذى بدأ ١٨٩٤ ، وحده الذى ظل قائما باستمرار منذ مدة . أما حزب أوروجواى فيرجع تاريخه إلى ١٩١٠ فقط ، وحزب شيلى ، بزعامة لويس ريكابان (١٨٧٦ — ١٩٢٤) فيرجع إلى ١٩١٢ فقط . وهكذا استطاع الشيوعيون أن يدخلوا ميدانا لا يزال بكرا إلى حد كبير ، وإن كانت هناك طبعا جماعات اشتراكية ونقابات ، فى معظم الحالات لا يطول عمرها ، فى أغلبية هذه البلاد من قبل . وابتداء من ١٩٢٠ كان التقدم الشيوعى سريعا . ففى ذلك العام بدأت الأحزاب الاشتراكية عملها فى أوروجواى وفى بوليفيا ؛ وفى ١٩٢١ بدأت تعمل فى الأرجنتين والبرازيل ؛ وفى ١٩٢٢ فى المكسيك وشيلى ؛ وفى ١٩٢٥ فى اكوادور وكوبا . وتبعتها بيرو فى ١٩٢٩ ، العام الذى عقد فيه أول مؤتمر شيوعى للقارة فى منتفيديو ، وجاءت بعد ذلك كولومبيا وكوستاريكا فى ١٩٣٠ ، وفنزويلا فى ١٩٣١ .

وقد أثيرت المشاعر المناهضة للإمبريالية فى أمريكا اللاتينية جدا إبان سنوات الحرب بتدخل الولايات المتحدة فى شئون عدد من الدول الأمريكية . فقد احتلت جمهورية الدومينيكان عام ١٩١٦ ، وهايتى فى العام السابق عليه ؛ وفى ١٩١٦ — ١٩١٧ كانت قوات الولايات المتحدة قد تقدمت فى المكسيك واحتلت قوة بحرية فيرا كروز . وحـــدثت اعتداءات أخرى فى العشرينات — فى هوندوراس فى ١٩٢٤ ونيكاراجوا فى ١٩٢٥ مثلا . وكانت النتيجة إثارة مشاعر قوية ضد الأمبريالية ، موجهة بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة ، ولكن كذلك ضد كل صور دخول رأس المال الذى أدى إلى خلق مشروعات اقتصادية أجنبية فى ملكيتها وإدارتها .

وقد انتشر هذا الشعور ضد الأمبريالية على نطاق واسع جدا . ولم يقتصر أثره على الطبقة العاملة وحدها ، بل تعداه إلى الطبقات الوسطى أيضا — لا بين الطلبة والمثقفين فحسب بل بين أصحاب الأعمال والتجار الذين كانوا يخشون التعرض لمنافسة المشروعات المملوكة لأجانب والتى فى متناول يدها أساليب فنية أكثر كفاية وتقدما ، وتذمروا من مستويات المعيشة المرتفعة المتوفرة للخبراء الأجانب الذين يقيمون بينهم ، تماما كما تذمر العمال من الأجور الأكثر ارتفاعا التى يتقاضاها العمال الأجانب . وصحيح أنه كان هناك إدراك عام على نطاق واسع لضرورة استيراد رأس المال لأغراض التنمية الاقتصادية ، ولكن ذلك لم يمنع انتشار المخاوف من سيطرة المصالح الرأسمالية الأجنبية . وجنحت النزعة القومية والمشاعر ضد الأجانب إلى الانتشار عبر الانقسامات التقليدية بين اليمين واليسار وأثارت نزاعات داخل الحركة الاشتراكية والحركة النقابية كما بين الجماعات والأحزاب الأقدم عهدا . وبصفة عامة كانت المشروعات المملوكة لأجانب تدفع أجورا أعلى وتوفر ظروف عمل أفضل من معظم المشروعات المملوكة محليا ، ولكن ذلك لم يحل دون انتشار المشاعر ضد الأجانب حتى بين أولئك الذين استفادوا منهم ماديا . كما جنحت سيطرة النفوذ الرجعى فى الولايات المتحدة إبان سنوات ما بعد حرب ١٩١٤ إلى جعل كل من حكومة الولايات

المتحدة والمندمجات الاقتصادية الكبرى ذات المصالح فى أمريكا اللاتينية حلفاء لأشد العناصر السياسية رجعية فى أمريكا اللاتينية — الأرستقراطيات القديمة من سادة الأراضى والجماعات الصغيرة من رجال المال التى تهتم بالتنمية الاقتصادية على النطاق الكبير ، وعملت هذه الأحلاف على تحويل دعاة القومية وقطاع كبير من الطبقات الوسطى — بما فيه كثيرون من أصحاب الأعمال ، إلى جانب العمال المنظمين — إلى قوى معادية للتغلغل الاقتصادى الامبريالى ، وبخاصة تغلغل أمريكا الشمالية . بيد أنه كانت هناك أيضا تيارات معاكسة ، لأن الاشتراكيين كانوا بطبيعة الحال ، فى الغالب ، متحمسين للتصنيع السريع كوسيلة لدعم الطبقة العاملة الصناعية ، التى كانت صلاتها فى معظم أنحاء أمريكا اللاتينية بالجماهير غير المنظمة من عمال الريف والفلاحين الفقراء الخاضعين إلى حد كبير للسيطرة الإقطاعية صلات قليلة جدا .

وكان هذا موقفا يستطيع الشيوعيون استغلاله وهم يعملون فى اتصال وثيق مع الكومنترن وعملائه فى أمريكا . وكانت سياسة الكومنترن فى سنوات ما بعد ١٩٢٠ تهدف إلى استخدام الطبقات العاملة فى بلاد أمريكا اللاتينية أدوات فى صراع شديد ضد الإمبريالية ، وبصفة خاصة ضد امبريالية الولايات المتحدة الاقتصادية . بيد أنها كانت تقوم أيضا على نظرية صراع طبقى تستبعد كل صور التحالف مع اليسار البورجوازى أو مع الجماعات والأحزاب الاشتراكية أو الديموقراطية الاشتراكية التى نبذت فكرة دكتاتورية البروليتاريا . ومنع ذلك الشيوعيين ، فترة طويلة من الوقت ، من أن يضعوا أنفسهم على رأس القوى المعادية للإمبريالية وأرغمتهم على تركيز جهودهم إلى حد كبير على اجتذاب النقابات ومحاولة جمعها معا فى كونفدرالات مركزية فى كل بلد تحت الزعامة الشيوعية والنفوذ الشيوعى . وقد أصابوا فى ذلك نجاحا كبيراً ، وبخاصة بين المعدنين الذين تعرضوا لاستغلال شديد وعمال البترول وعمال النقل — أى بين جماعات الطبقة العاملة التى تتعرض لتجربة مباشرة من آثار التنمية الاقتصادية على النطاق الكبير تحت إشراف المشروعات الأجنبية فى الغالب . وقد استطاعوا ، إلى

حد كبير ، أن يحلوا فى هذه الجماعات محل نفوذ الفوضويين السندكاليين الذى كان سائدا من قبل ، بل وأن يجتذبوا كثيرين من الفوضويين السندكاليين السابقين إلى صفوفهم . ولكن نجاحهم بين الحرفيين المهرة والعمال الآخرين فى المشروعات الصغيرة كان ضئيلا ؛ ولم تكن نتائج نشاطهم تؤدى عادة إلى تحقيق وحدة الطبقة العاملة تحت السيطرة الشيوعية ، بل إلى انقسام النقابات إلى شيع متنافسة لكل منها منظمتها المركزية الخاصة بها ، وإلى رفض كثير من النقابات الارتباط بأى من المراكز المتنافسة بأمل المحافظة على قدر محدود من التضامن .

وحتى هذه النقطة لم يكن للنقابات فى أمريكا اللاتينية ، فى معظم الأحوال ، أية صلات رسمية مطلقا بالنقابات فى الولايات المتحدة أو أوروبا . ولكن ابتداء من ١٩٢٠ تعرضت لضغط شديد لإقامة مثل هذه الصلات . فكان الشيوعيون طبعا يبذلون ما فى وسعهم لحمل الحركات التى يسيطرون عليها أو لهم نفوذ فيها على الانضمام إلى « الدولية الحمراء لاتحادات العمال » التى أقيمت فى موسكو[١] ، وكذلك لإقامة علاقات أوثق بين المراكز القومية المختلفة التى تسير وراءهم فى أمريكا اللاتينية . وكانت النقابات التى تغلب عليها الديموقراطية الاشتراكية والملحقة « بالفدرال الدولى للنقابات » فى أمستردام أقل نشاطا بكثير فى حملة الدعاية المضادة التى تقوم بها بأمل اجتذاب النقابات غير الشيوعية إلى فلكها ؛ وكان نجاحها فى مبدأ الأمر أكثر بكثير إذ تضافر « الفدرال الأمريكى للعمل » مع النقابات الأمريكية فى إقامة « فدرال عمل على نطاق الأمريكتين » منذ ١٩١٨ . وقد ظلت هذه الهيئة قائمة اسماً إلى ١٩٣٠ ، ولكن لم يكن لها قط نفوذ فعال فى معظم أنحاء القارة . وكانت المراكز النقابية فى الأرجنتين وأورجواى وشيلى والبرازيل من بين من رفضوا الانضمام إليها ؛ وكان معظم ما حظيت به من تأييد خارج المكسيك والولايات المتحدة من مجموعات من النقابات تسيطر عليها الحكومات فى بلاد تخضع للحكم الدكتاتورى بواسطة حكام تقبلهم الولايات

---

(١) انظر الفصل التاسع .

المتحدة ومندمجاتها التى لها نشاط فى أمريكا الوسطى . وحتى المكسيكيين المنتمين إلى « كونفدرال العمال الأقليمى المكسيكى » كانوا فى ١٩١٩ يوجهون النقد الشديد « للفدرال الأمريكى للعمل » لأنه لم يقف موقفا فعالا ضد تصرفات حكومة الولايات المتحدة التحكمية فى أمريكا اللاتينية وضد « عمال العالم الصناعيين » ، والجماعات اليسارية الأخرى فى الولايات المتحدة . وزاد النزاع شدة فى « مؤتمرات العمال على نطاق الأمريكتين » المتعاقبة ؛ وبعد انسحاب الكوبيين غاضبين فى ١٩٣٠ ، وكان قد سبقه انسحاب المكسيكيين عملا فى مرحلة سابقة ، لم يعد « لفدرال الأمريكتين » وجود .

وفى هذه الأثناء لم يكن الفوضويون السندكاليون قد سلموا فى المعركة . ففى ١٩٢٨ عقد مؤتمر فى بيونس أيرس بزعامة « فدرال العمال الإقليمى للأرجنتين » الذى كان يسيطر عليه الفوضويون ، وأنشىء فيه « فدرال العمل للقارة » الذى انضم إلى الدولية السندكالية الأوروبية — « الاتحاد الدولى للعمال » — ولكنه لم ينجح وسرعان ما اختفى . وكان « فدرال العمال الإقليمى للأرجنتين » فى ذلك الوقت قد أخذ فعلا يفقد نفوذه أمام المركز النقابى المنافس — « الاتحاد العام للعمال » — الذى كان يحظى بتأييد الاشتراكيين ويكرس نفسه للقضايا الاقتصادية المباشرة وليس للأهداف الثورية . وفى العام التالى ، ١٩٢٩ ، اندمج « الاتحاد العام للعمل » و « فدرال العمال الاقليمى للأرجنتين » ، وقررت الهيئة المندمجة — « الكونفدرال العام للعمال » — الانضمام إلى « دولية أمستردام » ، وسرعان ما صارت تحت السيطرة الاشتراكية أساسا . وفى نفس العام جمع الشيوعيون مؤتمرا وأنشأوا « الكونفدرال النقابى لأمريكا اللاتينية » ، الذى كان مركزه الرئيسى فى مونتفيديو ، كقطاع أقليمى « للدولية الحمراء للاتحادات العمالية » . وكان هذا الكونفدرال يدعى أنه يمثل النقابات فى معظم بلاد أمريكا اللاتينية فى حين لم يكن له إلا أنصار محدودون فى معظم هذه البلاد ، ولم يكن له فى بعضها سوى مجرد تأييد اسمى . واستمر قائما إلى ١٩٣٦ ، وامتص ما بقى منه بعد ذلك فى « كونفدرال العمال لأمريكا اللاتينية » الذى كان فى ذلك الوقت

أكثر أهمية منه بكثير والذى نظمه وتولى زعامته المكسيكى فينسنتو لومباردو توليدانو (ولد ١٨٩٣) .

وقد جاءت الفترة التى بلغ فيها نفوذ توليدانو ذروته بعد الوقت الذى ينتهى فيه هذا المجلد بمدة . وقد كون اسمه أولا كمحام ومدرس ، حيث شغل منصب الأستاذية القانون والفلسفة فى جامعة المكسيك من ١٩١٨ إلى ١٩٢٣ . واتجه بنشاطه إلى سياسة اليسار ودخل الحركة النقابية كساعد للويس مورونس (ولد ١٨٩٠) فى « الكونفدرال الاقليمى للعمال المكسيكيين » الذى أنشىء فى ١٩١٧ . وبعد ذلك اعتنق الماركسية ، وفى الثلاثينات دخل فى علاقات ودية مع الشيوعيين بعد أن تحولوا إلى سياسة الدعوة إلى « الجبهة الشعبية » . وفى ١٩٣٦ ، بعد انهيار « الكونفدرال الإقليمى للعمال المكسيكيين » ، أنشأ « مركزا نقابيا مكسيكيا » جديدا باسم « كونفدرال العمال المكسيكيين » ، وتولى منصب سكرتيره . وعلى هذا الأساس قام فى ١٩٣٨ ، بمساعدة من ليون جوهو من « الفدرال الدولى للنقابات » ومن جون . ل . لويس (ولد ١٨٨٠) زعيم « كونجرس المنظمات الصناعية » فى ذلك الوقت ، بإنشاء « كونفدرال عمال أمريكا اللاتينية » الذى صار لفترة ما أهم المنظمات العمالية التى قامت فى ذلك الجزء من العالم وأوسعها انتشارا بما لا يقاس . وكان لومباردو توليدانو كاتبا وخطيبا قويا ، كما كان منظما ممتازا . وقد اتهم كثيرا بأنه شيوعى ، ولكنه أنكر التهمة باستمرار ويبدو أنه لم ينضم فى أى وقت من الأوقات إلى الحزب الشيوعى فعلا . بيد أنه عمل فى اتصال وثيق مع الشيوعيين ، فى الثلاثينات وبعد أن نشبت الحرب العالمية الثانية التى هبط فى أثنائها نفوذه فى الحركة المكسيكية إلى أن طرد فى النهاية من « كونفدرال العمال المكسيكيين » فى ١٩٤٨ ، وإن احتفظ بمركزه على ما بقى من « كونفدرال عمال أمريكا اللاتينية » الذى كان مسيطرا فى وقت ما ، وبقى له نفوذ فكرى قوى فى أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية . وقد انهارت الحركة المكسيكية ، التى كانت قد تعاونت بنشاط مع الرئيس كارديناس فى إجراءاته الواسعة فى الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى

التى قام بها إبان فترة رئاسته من ١٩٣٤ إلى ١٩٤٠ ، أثناء الحرب العالمية الثانيـة ولم تستعد وحدتها بعد ذلك قط . وتوضح حالة لومباردو توليدانو بجلاء الصعوبة القصوى فى الوقوف عند أية نقطة قبل ١٩٣٩ فى سرد نمو الحركة الاشتراكية والعمالية فى أمريكا اللاتينية ؛ ولكنى سأحاول ما أمكن ، أن أترك جانبا التطورات التى حدثت فى ١٩٣٠ إلا حيثما بدت مرتبطة تماماً بأحداث سابقة .

لقد قلنا ما يكفى لإظهار أن الحركات النقابية النامية فى أمريكا اللاتينية كانت فى العشرينات فى حالة فوضى إلى حد كبير تتنافس فيها جماعات مختلفة ، فى الغالب من الفوضويين السندكاليين والشيوعيين والديموقراطيين الاشتراكيين ، باستمرار فى بسط نفوذها ، الأمر الذى كانت نتيجته أن صار العمل المتحد على نطاق واسع مستحيلا . وكانت الأحزاب الاشتراكية ، وقد مزقتها انسحابات الشيوعيين ، بل وفى بعض الحالات استولى عليها الشيوعيون بحيث تطلب الأمر أنشاء أحزاب جديدة من جماعات تمثل الأقلية فى أحزابها السابقة ، تجاهد فى ظل صعوبات مماثلة ، فضلا عن أنها لم تكن أقل تعرضا من النقابات إلى التحطيم أو الالتجاء إلى الأقبية على يد دكتاتوريين متعـــاقبين جاءوا إلى السلطة عامة بواسطة انقلابات عسكرية ويحظون بتأييد كل من الأرستقراطيين الكريول الرجعيين والولايات المتحـدة والمندمجات الاقتصادية الأمريكية . وكان دكتاتوريو أمريكا اللاتينية فى هذه السنوات معظمهم من النوع الرجعى البحت . أما النوع الجديد من الدكتاتورية التى تقوم على إثارة مشاعر النزعة القومية لدى الجماهير وتعمل على اجتذاب تأييد الطبقة العـــاملة بواسطة مزيج من نداءات التحسين المادى والدعوة لكراهية الأجانب ، فإنها لم تظهر إلا بعـد ذلك ولم تبلغ ذروتها إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

ومما عرقل جهود كل من الشيوعيين والفوضويين السندكاليين إلى حد كبير فى اثارة المشاعر ضد الامبريالية ، وأكثر من ذلك ، فى استخدامها استخداما بناء أنهم قبلوا مذهبا ثوريا ليس فيه أي دور ثورى لغير الطبقة العاملة وحدها .

وفى أكثر البلاد فى أمريكا اللاتينية تقدما كان العمال الصناعيون أقل كثيرا من الفلاحين وعمال الريف المعدمين الذين لم يقم بينهم أى تنظيم تقريبا باستثناء بعض المناطق القليلة. فضلا عن أن معظم السكان، باستثناء فى الأرجنتين وأوروجواى حيث كان معظم السكان من أصل أوروبى، كانوا يتألفون من خليط من الهنود أو المولدين مع عناصر مختلفة من الزنوج من أصل أفريقى. ومن المستحيل العثور على بيانات إحصائية دقيقة؛ ولكن تبعاً لأشهر تقدير عام، كان ٣٠٪ من مجموع سكان البرازيل من الزنوج و٣ فى المائة تقريبا هنود غير مختلطين، فى حين كان الزنوج فى المكسيك أكثر من ٥٪ والهنود الخالصون ٢٨٪ تقريبا. وفى جواتيمالا يؤلف الهنود الخلص أغلبية، وفى بوليفيا وبيرو واكوادور يؤلفون بين ٤٠ و ٥٠٪ من مجموع السكان؛ أما الزنوج فقليلون نسبيا فى هذه البلاد. أما فى الأرجنتين وأوروجواى فإن الهنود الخالصين والإفريقيين كانوا أعدادا ضئيلة جدا؛ وكان هناك أيضا عدد ضئيل فى كل من شيلى وباراجواى. وفى جزر الكاريبى يؤلف الزنوج أكثر من ثلثى مجموع السكان. ويبدو أن عدد المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية من ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠. بلغ حوالى ١٧ مليونا، منهم سبعة ملايين إلى الأرجنتين وأربعة إلى البرازيل واثنين إلى شيلى و ١½ إلى كوبا و ١ إلى أوروجواى. ولكن ½ مليون فقط إلى المكسيك، والمليون الباقى مبعثر على نطاق واسع فى البلاد الأخرى. وجاء أكبر عدد من هؤلاء المهاجرين (٦ ملايين) من إيطاليا، معظمهم إلى الارجنتين. وهناك أربعة ملايين من اسبانيا ومليونان من ألمانيا ومليون من البرتغال ونصف مليون روسى وربع مليون فرنسى وربع مليون يهودى، إلى جانب حوالى مليون من الشرق الأقصى (أغلبهم من الصين واليابان) ونصف مليون من الشرق الأدنى والأوسط، ويبقى بعد ذلك ١½ مليون من جميع المصادر الأخرى.

وهكذا، باستثناء الأرجنتين وأوروجواى، كانت الأغلبية العظمى من شعوب أمريكا اللاتينية من الهنود أو المولدين، مع خليط كبير من الزنوج فى بعض المناطق. وفى معظم هذه البلاد كان سكان الريف أكثر من سكان المدن كثيراً. وحتى فى ١٩٥٠ لم يبلغ مجموع سكان المدن إلى المجموع الكلى ٦٠٪ إلا

فى شيلى والأرجنتين . ففى كوبا وفنزويلا كانوا فوق ٥٠٪ وفى أوروجواى أقل قليلا من ٥٠٪ من المجموع . وفى بيرو وبوليفيا وجواتيمالا وبنما والبرازيل كانوا بين ٣٠ و ٤٠٪ ، وفى معظم البلاد الأخرى كانوا بين ٢٥ و ٣٠٪ أو حتى أقل . وقد ظلت نسبة الأمية فى معظم أنحاء أمريكا اللاتينية مرتفعة جدا حتى فى ١٩٥٠ . وفى طليعة البلاد كانت الأرجنتين فيها أقل نسبة بكثير للأمية وهى ١٧٪ . وكانت نسبتها فى كوستاريكا وكوبا وأوروجواى من ٢٠ إلى ٢٥٪ ، وفى شيلى ٢٨٪ ، وفى بنما ٣٧٪ ، وباراجواى ٤٠٪ وكولمبيا ٤٤٪ . وكانت نسبة الأمية فى البرازيل والمكسيك والاكوادور ٥٠٪ وفى بيرو ٥٢٪ وفى فنزويلا ٥٨٪ وفى جواتيمالا وهندوراس وجمهورية الدومينيكان ٦٥٪ ، وفى نيكاراجوا وسلفادور ٧٠٪ وفى بوليفيا ٧٥٪ وفى هايتى ٨٠٪ فعلا . وكثير من هذه النسب ، برغم ارتفاعها ، يمثل تقدما كبيرا عن الفترة التى نتناولها فى هذا المجلد . وكانت نسبة الأمية بطبيعة الحال أكبر بكثير ، كقاعدة عامة ، فى المناطق الريفية منها فى المدن ، وكانت عقبة هائلة فى طريق التنظيم السياسى والاقتصادى . وكان حاجز الأمية والاختلاف الشديد فى مستويات المعيشة بين العمال النظامى فى المدينة وسكان الريف عقبة قوية أخرى فى سبيل التعاون بين العمال والفلاحين المنظمين ، وأدت أحيانا ، كما رأينا من قبل فى حالة المكسيك(١) إلى عداوات شديدة بينهما .

ولم يكن سكان الريف فى أمريكا اللاتينية أميين إلى حد كبير وفى فقر مدقع فحسب ، بل كانوا أيضا فى الغالب بلا أرض ، حيث كانت الأرض لايزال معظمها فى أيدى الأرستقراطية من سادة الأراضى ، وكان قسم كبير منها متروكا بلا زراعة حتى إذا كان هناك ضغط شديد فى السكان . فسادة الأراضى كانوا يزرعون من الأرض ، أو يستخدمونها للرعى أو يؤجرونها بشروط قاسية من الخدمة الاقطاعية ، ما شاءوا ، وكانت الزراعة فى الأماكن التى وجدت فيها صعبة جدا بسبب نقص الماء فى كثير من الأحيان ، وكذلك بسبب استخدام

(١) انظر المجلد الثالث ـ الجزء الثانى ـ الفصل الثانى عشر .

أساليب بدائية محضة . وكان من الواضح أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية فى أمريكا اللاتينية لا يمكن أن تحل مطلقا إلا بإعادة تنظيم جذرى فى نظام شغل الأرض تعقبها حملات كبرى لتنمية الأرض والرى والتربة الزراعية. ولكن الأرستقراطية القديمة مالكة الأرض كانت تقف موقف العداء الشديد من مشروعات الإصلاح الزراعى التى قد تقوض قوتها ؛ كما أن مستثمرى رأس المال من الخارج لم يهتموا مطلقا بالتنمية الزراعية ، باستثناء زراعة الفاكهة على نطاق كبير للتصدير فى بعض مناطق أمريكا الوسطى ، أو بالصور الأخرى من تنمية الأرض باستثناء استخراج المعادن والبترول . وكان من مصلحة المستثمرين الأجانب عادة أن يتفقوا مع مصالح ملاك الأراضى ، لا أن يشجعوا أية تطورات قد تثير التمرد فى الريف . وجنحت الرأسمالية الوطنية ، حيثما وجدت ، إلى اتباع نفس السياسة وإلى معارضة أية حركة قد توقف تدفق العمل الرخيص الذى يوفره سيل العمال الفائضين الجوعانين من الريف إلى المدن . وحتى الثورة المكسيكية أخفقت مدة طويلة فى تغيير الظروف التى تعيش فيها جمهرة سكان الريف تغييرا حقيقيا — وحتى اليوم لم تفلح فى تغييرها كثيرا .

وكانت الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية حتى ١٩١٤ تقوم كلية تقريبا على أسس أوروبية ، ولم تنتج أى مفكر حقيقى متميز خاص بها . وقد تنافست المذاهب الفوضوية والسندكالية والديموقراطية الاشتراكية المستوردة من أوروبا فى اجتذاب المؤيدين ؛ وكان كثير من المتنافسين أنفسهم من المهاجرين من اسبانيا أو إيطاليا أو ألمانيا أو فرنسا . وكان اشتراكيو الارجنتين ، بزعامة دكتور ج.ب. جوستو (١٨٦٥ — ١٩٢٥) على صلة وثيقة جدا « بالدولية الثانية » ؛ ووضع جوستو انجيله الماركسى الخاص به فى محاولة لتطبيقه على الظروف الأرجنتينية . وكانت وجهة نظره ، كما رأينا من قبل[1] ، هى أنه ليس من الضرورى أن يمر كل بلد بعملية التصنيع المتقدم لكى يصبح مهيأ لنمو حركة اشتراكية . وذهب جوستو إلى أنه فى الأرجنتين تستطيع جماهير العمال الريفيين الذين هاجروا إلى المدن بحثا عن العمل أن تحل محل البروليتاريا الصناعية النامية ، حتى لو لم يكن لهم أعمال فى

(١) المجلد الثالث — الجزء الثانى — الفصل الثانى عشر

الصناعات الكبيرة . والواقع أن الاشتراكية فى الأرجنتين قامت إلى حد كبير على التأييد الذى منحته إياها جمهرة كبيرة من مثل هؤلاء المهاجرين ، أكثر مما قامت على أى نجاح حققته فى اجتذاب تأييد عمال الريف . بيد أن هذه الفكرة ، برغم أنها اتفقت إلى حد كبير مع ظروف بيونس أيريس العاصمة المزدحمة تماما فى مرحلة كانت فيها التنمية الصناعية لاتزال غير متقدمة جدا ، لاتحل مشكلة الثورة الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية للقارة ككل ، بالنظر إلى زيادة سكان الريف فى معظم المناطق عن سكان المدن . فقد كان لا بد أن تكون المشكلة الكبرى مشكلة أرض — وهى مشكلة لم يكن معظم الاشتراكيين مهيئين مطلقا لمعالجتها بأية طريقة بناءة — حتى فى المكسيك ، حيث كانت « الثورة » ، التى بدأت قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة ، تجتذب الأنظار فى عنف إلى مطالب سكان الريف المدقعين .

وقد أدرك الشيوعيون فعلا ، عندما شرعوا يعملون فى العشرينات الأولى على السيطرة على قوى الثورة فى أمريكا اللاتينية ، الأهمية الرئيسية لمشكل الأرض إلى حد كبير ، وبذلوا جهودهم لتولى زعامة تمرد الفلاحين وإثارته حيثما رأوا فرصة . بيد أنهم كانوا يعملون على هدى نظرية تجعل للبروليتاريا الصناعية الزعامة بالضرورة للقوى الثورية ، وكانوا مستعدين لمنح الفلاحين مركزا ثانويا فقط تحت زعامتهم . وكان معظمهم من رجال المدن وقمينين باحتقار الفلاح ، بل وباعتباره رجعيا محتملا حيثما تحسنت أحواله . وبرغم أنهم أحرزوا بعض النجاح فى إثارة تمردات فلاحين هنا وهناك ، فإنهم لم يكونوا مهيئين أفضل من الأحزاب الاشتراكية بأى سياسة أرض بناءة ، وجنحوا لهذا السبب إلى وضع الثقل الرئيسى على مطالب القضاء على التمييز العنصرى ، كجزء من حملة ضد الامبريالية ، وليس على القضايا الاقتصادية المتصلة بتوزيع الأرض وتنميتها . وقد تغير اتجاه الشيوعيين كثيرا فى الثلاثينات بعد أن جاءتهم الأوامر من الكومنترن بتأييد حركات « الجبهات الشعبية » . ولكن إبان الفترة التى يستوعبها الفصل الحالى وقفت نظريتهم الطبقية ، مع تأكيدها الشديد على تفوق البروليتاريا الصناعية ،

عقبة فى طريق تكوين أى مفهوم اشتراكى أو سياسة اشتراكية تلائم حقيقة الموقف فى قارة أمريكا اللاتينية ككل .

وكانت المحاولة البارزة الوحيدة فى خلق مفهوم متميز للاشتراكية الخاصة بأمريكا اللاتينية — إذا كانت اشتراكية — ينطبق على الظروف السائدة فيها هى حركة « آبريستا » التى تأسست فى المكسيك فى ١٩٢٤ على يد فيكتور راؤول هايا ديلاتورى (ولد ١٨٩٥) الذى كان وقتذاك منفياً من وطنه بيرو ، الذى طرد منه بسبب نشاطه فى حركة الطلاب وفى إنشاء جامعات شعبية تعارض الدكتاتور أوجستو ليجويا . وعندما غادر هايا ديلاتورى بيرو زار أولا أمريكا الشمالية ثم أوروبا ، بما فيها الاتحاد السوفيتى ، ثم عاد بعد ذلك واستقر فترة من الوقت فى المكسيك حيث أسس « الحلف الشعبي الثورى الأمريكى » كحركة دولية قصد بهـا أن تمتد إلى كل أنحاء أمريكا اللاتينية ، أو « أمريكا الهندية » كما كان يفضل أن يسميها . وبدا لفترة أن « الحلف » قد ينجح فى تكوين جمهور من الأنصار فى بلاد كثيرة ، وليس فى بيرو وحدها التى صار فيها بسرعة أكثر حزب يحظى بالتأييد على نطاق واسع . بيد أنه دخل منذ البداية فى نزاع مع الشيوعيين ، الذين كان هايا يرفض مفهومهم عن الصراع الطبقى تماما . إذ أنه كان يدعو ، لا إلى إقامة حركة تتولى زعامتها البروليتاريا وحدها ، بل إلى ضرورة تأليف جبهة مشتركة من العمال والمثقفين والطبقات الوسطى ضد الأرستقراطية المالكة للأرض وحلفائها ، الرأسماليين الأجانب ومؤيديهم من الوطنيين . ونبذ النزاعات القومية المنفصلة لشعوب أمريكا اللاتينية المختلفة ، وطالب بالقيام بعمل موحد على نطاق القارة ، بما فى ذلك الملكية العامة الدولية للأرض والموارد الرئيسية الأخرى وتحقيق نظام للضمان الاجتماعى على نطاق القارة كلها . وكانت هناك سمات كثيرة مشتركة فى أساليب التنظيم بين « الحلف » والشيوعيين : فقد أصر هايا على ضرورة قيام حزب نظامى متشدد يعمل بتوجيه وسيطرة مركزيين ، وكان هو نفسه حاكما مطلقاً لا يلين . وقد ظل هايا حتى ١٩٣١ ، عندما سقط ليجويا أخيرا ، يوجه « الحلف » من مقره فى أوروبا ، فى لندن ثم فى برلين .

وعاد إلى بيرو عند ما سقط ليجويا وصار مرشح « الحلف » للرئاسة ، وانتخب فعلا ولكن سرعان ما انقلب حكمه وألقى فى السجن بواسطة سانشيز سيرو . وفى ١٩٣٣ أخلى سبيله بعد اغتيال سيرو ؛ ولكن جاء دكتاتور جديد ، هو أوسكار بنيافيديو ، فحرم « الابريستا » قانونا واضطر هايا إلى الالتجاء إلى سفارة كولمبيا — وهو حادث كانت له نتائج من النزاع بين بيرو وكولمبيا انتهى فى آخر الأمر إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى . بيد أن هذا الجزء من حياة هايا ديلانورى ينتمى إلى مرحلة متأخرة عن تلك التى تتناولها فى هذا الفصل .

وكانت حركة هايا — « آبريستا » — تدعو كما رأينا إلى تحالف العمال والفلاحين والطبقات المتوسطة — بما فيها أصحاب رؤوس الأموال من الوطنين — ضد الرأسمالية الأجنبية والإمبريالية وضد الأرستقراطية الوطنية مالكة الأرض . ومن ثم شرعت تعمل على تحسين علاقات العمل ، باستثناء مع المندمجات المملوكة للأجانب ، وبذلك اصطدمت بالجماعات النقابية الأكثر صلابة وبالشيوعيين . وقد بدأ الطباع الصحفى الشاعر البيروانى جوزيه كارلوس ماريا تيجى (١٨٩١ — ١٩٣٠) ، الذى صار المنظر الأول للشيوعية فى أمريكا اللاتينية ، حياته السياسية مؤيدا « للحلف الشعبى الثورى الأمريكى » ، ولم ينشق عليه إلا فى ١٩٢٨ ليؤسس الحزب الشيوعى البيروانى . وكان ماريا تيجى مريضا دائما قعيد كرسى ذى عجلات ، ولكنه كان برغم ذلك نشطا كمنظم وفى توجيه الصحف وتأليف الكتب . وكان قد تلقى منحة للدراسة فى أوروبا أيام كان طالبا ، وعاد ماركسيا ، وأن لم يكن من النوع السنى . وأفضل كتبه يحمل عنوان « دفاع عن الماركسية » ؛ ولكن تفسيره للماركسية ، فى تطبيقها على ظروف أمريكا اللاتينية ، كان ينطوى — قبل كل شيء آخر — على حل لمشكلة الأرض بإعطاء الهنود حق امتلاكها . ورفض وجهة النظر التى ذهبت إلى أن ذلك يمكن أن يتم بإحياء التقاليد العتيقة لشيوعية الأرض البدائية ، وأصر على وجود فرق عميق بينها وبين الشيوعية الحديثة ، التى اعتبرها نتاج التنمية الصناعية . بيد أن ذلك لا يعنى أنه كان يشارك فى احتقار الفلاحين الذى كان منتشرا بين الماركسيين

من سكان المدن . بل على النقيض من ذلك كان إخلاصه فى العمل على تحقيق المساواة الكاملة فى كل ما يتعلق بالهنود والبيض أقوى أثرا من انحيازه للبرليتاريا الصناعية ، وجعله يصطدم بزملائه من الشيوعيين فى مؤتمر مونتفيديو الشيوعى فى ١٩٢٩ ، الذى رفض نظريته فيما يتعلق بالمشكلة الزراعية . وبالاضافة إلى « الدفاع عن الماركسية » (١٩٢٧) نشر ماريانيجى « الموقف المعاصر » (١٩٢٧) « ومقالات فى تفسير الواقع البيروانى » (١٩٢٨) وكذلك عدة دراسات فى مجلته « آماوتا » التى أقفلت أكثر من مرة . وقد انتشر نفوذه بعيدا خارج بيرو ، وكان موته وهو فى التاسعة والثلاثين خسارة جدية للحركة الشيوعية فى أمريكا اللاتينية .

وهناك منظر ثالث يستحق الذكر فيما يتصل بمحاولة إعادة صياغة الفكر الاشتراكى بقصد جعله أقرب إلى الانطباق على ظروف أمريكا اللاتينية هو ألبرت ماسفيرير (١٨٩١ — ١٩٣٣) من سلفادور ، الذى كان وقتا ما قنصلا لسلفادور فى بروكسل حيث بدأ يكون مذهبه الخاص « بالحد الأدنى الحيوى » الذى لا يقتصر على توفير حد أدنى من الأجور فحسب ، بل ويضع أيضا خطة شاملة من الضمان الاجتماعى تدرج فى تشريعات كل بلد . وقد بدأ ماسفيرير بالاهتمام أساسا بالإصلاح التربوى ، وعند عودته إلى سلفادور أنشأ مدرسة « عقلانية » أقرب إلى الأسس التى سار عليها فيرير فى اسبانيا[1] . ولكنه سرعان ما اندفع إلى الدعوة إلى أفكاره الاجتماعية الأوسع نطاقا ؛ وعندما وجد أن السياسيين يستخدمونها فيما رأى أنه مجرد شعارات لاصطياد الناخبين غادر سلفادور ثم طرد من عدة بلاد فى أمريكا الوسطى البلد تلو الآخر ، وأخيرا استقر فى كوستاريكا حيث توفى فى ١٩٣٣ . وذهب ماسفيرير إلى أن من يموتون جوعا لا يقومون بثورات ، وأن الخطوة الأولى بالضرورة فى سبيل إنعاش أمريكا اللاتينية هى القيام بإجراءات بعيدة المدى لضمان حد أدنى معقول من المستوى المعيشى للجميع . وقد كان فى الواقع أول نبى فى أمريكا اللاتينية يبشر « بدولة الرفاهة » ،

---

(١) انظر الفصل الثالث — الجزء الثانى — الفصل العاشر

وكان له بلا شك أثر فى التشريعات الاجتماعية اللاحقة التى صدرت فى عدد من بلادها — وإن كان معظم التشريعات التى صدرت لم تحظ بأى تطبيق جدى بحيث لم تكن لها نتائج إيجابية تقريبا .

ولا جدال فى أن حركة آبريستا أسهمت بالنصيب الأول فى تكوين حركة اجتماعية يسارية متميزة فى أمريكا اللاتينية نظريا وسياسيا . وكانت سياسة « الحلف الشعبى الثورى الأمريكى » ، كما عرضها هايا ديلاتورى ، تقوم على خمس نقط رئيسية — الصراع ضد أمبريالية أمريكا الشمالية ، الوحدة السياسية لأمريكا الهندية ، تشريك الأرض والصناعات الكبرى ، تدويل قناة بنما ، والتضامن العالمى بين جميع الشعوب والطبقات المضطهدة . والنقطتان الأولى والرابعة من هذه النقاط تجعل حركة « آبريستا » من المناهضين للامبريالية ، فى حين أن الثانية والخامسة تجعلانها معارضة النزعة القومية القائمة على كراهية الأجانب والتى كثيرا ما ارتبطت بمناهضة الامبريالية فى أذهان الناس . وقد اتخذت النقطة الثالثة — التشريك — شكلا مختلفا جذريا عندما ارتبطت بمطلب الوحدة السياسية لجميع شعوب أمريكا الهندية ، لأنها صارت عندئذ مطلبا بالملكية الدولية أكثر منها مطلبا بنظام خاص من الملكية العامة وتنمية الموارد داخل حدود كل دولة متميزة . وأخيرا فإن مفهوم « أمريكا الهندية » ، وليس أمريكا اللاتينية ، باعتبارها الوحدة الضرورية لتغيير ظروف المعيشة ، لم ينطو على تحد لصور النزعة القومية الضيقة فحسب ، بل وكذلك لمفهوم سيادة البيض على الشعوب الوطنية بأكمله ، وكان فى الواقع يعنى أيضا المساواة الكاملة للزنوج فى المناطق التى يكون فيها الزنوج ، وليس الهنود ، قسما كبيرا من أكثر الطبقات الاجتماعية فقرا وجهلا .

وأعلن هايا « أن السيادة القومية تختفى بقدر ما يزيد الاستثمار الرأسمالى من جانب رأسمالية أمريكا الشمالية فى بلادنا » . فهو لم ير فى الامبريالية الأمريكية تحديا لحق كل دولة تتغلغل فيها فى الاستقلال ، بل وضع مقابلها مفهوما أوسع نطاقا لتضامن أمريكا الهندية وبنائها فى كونفدرال واحد من شعوب

موحدة على أساس من المساواة العنصرية الكاملة . وكان هذا هو العنصر فى مذهب « آبريستا » وسياستها الذى كسب للحركة ولاء كثيرين من المثاليين والمثقفين الذين نفروا من الصور الأكثر بدائية من النزعة القومية وأحسوا فى نفس الوقت أن المفهوم الشيوعى عن دكتاتورية البروليتاريا الصناعية لا علاقة له بحاجات شعوب أمريكا اللاتينية وواقعهم . فهـــذه المثالية هى العامل الجذرى فيما حظى به « الحلف الشعبى الثورى الأمريكى » من جاذبية ؛ بيد أنه ينبغى أن ندرك أيضا أن « الحلف » إذ وقف موقف المعارضة من الصور الأكثر بدائية من النزعة القومية جعل من العسير عليه بناء أساس قوى من التأييد الجماهيرى . إذ كان من الواضح أن من أضخم المهام إيجاد وسيلة لتوحيد ذلك العدد الكبير من الدول التى تختلف ظروفها الاقتصادية والديموجرافية فى وحدة سياسية متسقة تستطيع وضع برنامج آبريستا موضع التنفيذ . فكان أسهل بكثير فى كل دولة على حدة أن يستغل الديماجوجيون المشاعر القومية ويعدوا بإصلاحات يمكن تحقيقها داخل وحدة سياسية قائمة . وكان من السهل اتهام دعاة « آبريستا » بأنهم خياليون ، والتنديد بهم لدى العمال الصناعيين بأنهم خونة للصراع الطبقى يريدون أن تتصالح النقابات مع أصحاب الأعمال فى سلام بدلا من القتال بشجاعة من أجل تحقيق مطالب البروليتاريا .

وفى مواجهة هذه الصعاب لم ينجح « الحلف » قط فى بناء كتلة جماهيرية من الأنصار على نطاق القارة كلها . وصحيح أنه تحول إلى حركة جماهيرية فى بيرو بخلايا ومجموعات ، لا فى المدن والمناطق الصناعية وحدها ، بل وكذلك فى جميع أنحاء الريف ، مع كتلة كبيرة من الأنصار بين الهنود الذين وصلت إليهم دعوته على نطاق لم يعرف أبداً من قبل . كما تحقق له أيضا جمهرة كبيرة من الأنصار بين الناس فى عدة بلاد مختلفة ، منها باراجواى وفنزويلا وكوبا . ولكن برغم أنه كان يحظى بحماسة مؤيديه فى معظم أنحاء القارة ، فإن معظمهم كانوا من المثقفين لا من العمال ، ولم يفلحوا فى تكوين قوى سياسية قوية أو فعالة فى مقاومة النزعة القومية الديماجوجية التى صار بيرون فيما بعد أبرز ممثليها . وحتى فى بيرو ،

التى كان أنصار آبريستا فيها من القوة فى التأييد الجماهيرى إلى حد أنهم وصلوا إلى انتخاب هايا رئيسا للجمهورية ، لم يستطيعوا الحيلولة دون قلب حكمه بواسطة انقلاب عسكرى أو دون تحريم حزبهم قانونا والتجائه إلى الأقبية . وصحيح أن الحيوية التى انطوت عليها حركة آبريستا كانت أقوى من أن يطفئها الاضطهاد : فقد ظلت تعاود الظهور مدة طويلة بعد الفترة التى يغطيها الفصل الحالى . ولكنها فشلت فعلا فى أن تجعل من نفسها قوة مستمرة من النوع الذى كان هايا يحلم به ، أو أن تجتذب جمهرة الرأى العام الاشتراكى والعمال إلى فكرة ضرورة العمل الموحد على نطاق القارة كلها . بالإضافة إلى أن قسما أساسيا من برنامج آبريستا — هو عداؤها لإمبريالية أمريكا الشمالية — فقد شيئا من قوته عندما أعلن فرانكلين د. روزفلت فى الثلاثينات سياسته فى « حسن الجوار » وهبطت المشاعر الشعبية ضد الامريكيين هبوطا كبيرا لفترة ما .

وقد نشأ عداء مرير ، بعد انسحاب ماريائيجوى من « الحلف الشعبى الثورى الأمريكى » فى ١٩٢٨ وتأليفه « الحزب الشيوعى البيروانى » ، بين الشيوعيين وأنصار آبريستا حول قضية الحرب الطبقية . ولكن عندما تحول الشيوعيون فى الثلاثينات ، فى مواجهة التهديد الفاشى المتزايد ، إلى سياسة « الجبهة الشعبية » كان أنصار آبريستا فى مركز يسمح لهم بأن يقولوا للشيوعيين أنهم إنما يدعون لهذه السياسة ذاتها منذ البداية وأن « الحلف » نفسه هو فعلا « الجبهة الشعبية » التى يدعون لها الآن . وقد نبذ الشيوعيون طبعا هذا الرأى ؛ لأن ما كانوا يهدفون إليه هو « جبهة شعبية » تحت زعامة وسيطرة بروليتارية وليس حزبا يشترك فيه العمال والفلاحون والمثقفون ، بل وحتى الرأسماليين ، على قدم المساواة . وصحيح أن أنصار آبريستا كانوا من دعاة التشريك ، وبخاصة فيما يتصل بملكية الأرض ؛ ولكنهم كانوا دعاة سياسيين للديموقراطية البرلمانية وليس لأى نوع من الدكتاتورية ، سواء بروليتارية أو غير بروليتارية . فقد كانوا مثاليين يحدوهم انفعال أخلاقى إلى العمل على وضع حد للتفرقة العنصرية

وخلق نزعة فوق القومية ووعى ذاتى فى أمريكا الهندية الجديدة القوية التى تسمو على حواجز اللون وكل صور العداء العنصرى . وكانت سياستهم فى هذه القضية هى السياسة الوحيدة ، فى المدى الطويل ، التى توحى بأمل حقيقى فى حل المشاكل الاقتصادية الأساسية فى قارة أمريكا اللاتينية . وعلى ذلك فليس من المستغرب أن « الحلف الشعبى الثورى الأمريكى » فشل خلال الثلاثين عاما التى مرت منذ ولادته فى تحقيق أى قسم مهم من برنامجه فعلا . إن مهمة دعاة الوحدة الدولية تكون أصعب ما تكون عندما تواجهها من ناحية الامبريالية المسلحة بموارد اقتصادية متفوقة بما لا يقاس ومن ناحية أخرى بموجة صاعدة من النزعة القومية الشعبية فى كل بلد أو منطقة بذاتها . ومن ثم فإن برنامج هايا كان ، فى هذه الظروف ، غير عملى وطوبى ؛ ولكن مع ذلك قد يثبت أن فيه قيما باقية أكثر مما ينطوى عليه أى من منافسيه بكثير .

ويبقى أمامنا أن نشير باختصار إلى التطورات المهمة التى حدثت بين ١٩١٤ و ١٩٣٠ فى بعض البلاد بذاتها التى حققت فيها حركات الطبقة العاملة شيئا من القوة الحقيقية . ففى شيلى كانت حركة الطبقة العاملة ، كما رأينا من قبل(١) ، قد اتجهت إلى الصلابة إلى حد كبير قبل ١٩١٤ ، وبخاصة بين المعدنين فى الإقليم الشمالى . فقد أنشىء « فدرال مركزى للنقابات » فى ١٩٠٩ ، وبعد بدايات تتسم بالاعتدال اتجهت هذه الهيئة بحدة إلى اليسار إبان الحرب العالمية الأولى . وفى ١٩١٢ انفصل الاشتراكيون ، الذين كانوا يعملون من قبل داخل نطاق « الحزب الديموقراطى » القديم ، وأنشأوا حزبا مستقلا هو « حزب العمال الاشتراكى » . إذ كان الحزب الديموقراطى فى ذلك الوقت قد فقد معظم دفعته الإصلاحية ، وكان من قبل شديد العطف على الاشتراكية ؛ وتزعم الإنفصال عنه الزعيم النقابى المعروف لويس ريكابارن (١٨٧٦ — ١٩٢٤) ، الذى كان أيضا سكرتير « الفدرال المركزى للنقابات » . وبعد الحرب انضم الحزب الاشتراكى الشيلى ،

---

(١) انظر المجلد الثالث — الجزء الثانى — الفصل الثانى والعشرين .

تحت تأثير ريكا بارن ، إلى الكومنترن ، كما انضم الفدرال المركزى للنقابات إلى «الدولية الحمراء للاتحادات العمالية» فى موسكو المنافسة «للفدرال الدولى للنقابات» فى أمستردام . ولكن سرعان ما قامت مشاكل خطيرة داخل « الفدرال المركزى للنقابات » . وانفصل رجال السكك الحديدية عنه فى ١٩٢٣ ، ثم تلاهم عدد من النقابات الأخرى . وأخذت قوة « الفدرال » فى الهبوط بشكل مستمر ؛ ولكن لم يقم مركز نقابى آخر يحل محله إلى ١٩٣٦ . وحتى ذلك الوقت عملت النقابات فى الصناعات المختلفة منفصلة ، تحت تأثير أحد حزبى الطبقة العاملة أو الآخر أحيانا .

وقد هبط نشاط رأس المال الأجنبى جدا إبان الحرب فى شيلى ؛ واستغلت الأرستقراطية مالكة الأرض المصاعب الاقتصادية لاستعادة سلطتها . وأدى ذلك إلى تحالف بين التحرريين والراديكاليين والاشتراكيين ، الذين اتحدوا فى ١٩٢٠ فى انتخاب الزعيم التحررى آرتورو السااندرى للرئاسة . وقد تقدم السااندرى ببرنامج كبير من الاصلاحات الصناعية والاجتماعية ، ونجح برغم المعارضة العنيفة فى إصدار قوانين تقرر التأمين ضد الحوادث ، والتعويض عن الطرد ، والتحكيم لتسوية النزاعات العمالية . ولكن لم يلبث أن طرد السااندرى بانقلاب عسكرى ؛ بيد أن جماعات الجيش التى كانت وراء الانقلاب كانت منقسمة على نفسها انقساما حادا ، فكان فيها قطاع محافظ يريد إعادة الارستقراطية إلى الحكم وقطاع يسارى تحدوه أفكار اشتراكية من نوع ما ولكن ينقصها اتجاه نظرى واضح . وكان زعيما هـــذه الجماعة الثانية هما الكولونيل مارما ديوك جروف (ولد ١٨٧٨) والكولونيل كارلوس ايبانيز (ولد ١٨٧٧) . وكانت النقابات قد سادها التذمر بسبب البطء فى تقديم إصلاحات السااندرى فايد معظمها جروف وايبانيز : وقد ظل الحزب الاشتراكى ، الذى كان منضما إلى الكومنترن فى ذلك الوقت ، على الحياد ، فى حين أيد معظم الاشتراكيين غير الشيوعيين القائدين الثوريين . وبأمل ضمان تأييد الطبقة العاملة أصدرت « حكومة الإدارة » العسكرية مجموعة قوانين عمالية تتضمن الاعتراف بالنقابات كأشخاص قانونيين وتقييد العمل

الليلى للنساء والأطفال وتحديد حد أدنى للأجور وتقرير التأمين ضد المرض .
بيد أن النزاع داخل الحكومة العسكرية استمر ، وبدأت العناصر الرجعية تتفوق. وأدى ذلك إلى تمرد قام به اليسار العسكرى بقيادة جروف وايبانيز ، واستطاعا فى ١٩٢٥ قلب « حكومة الإدارة » ودعوة الساندرى إلى الحكم ثانية . وأيد الشيوعيون فى البداية الساندرى ، ولكنهم سرعان ما غيروا رأيهم ، برغم أنه تقدم ببرنامج إصلاح تقدمى ، يتضمن دستورا ديموقراطيا جديدا ينطوى على ضمان لفصل الكنيسة عن الدولة ولحق الاتحاد الحر كما يقر أسبوع الثمان وأربعين ساعة قانونا بالإضافة إلى تغييرات أخرى . بيد أنه عندما قامت الإضرابات على نطاق واسع أصيب الساندرى بالذعر ولجأ إلى سياسة اضطهادية أفقدته قسما كبيراً من التأييد الشعبى . وفى العام التالى انتخب الكولونيل الثورى كارلوس إيبانيز للرئاسة مرشحا من اليسار . ولكنه حكم كدكتاتور ؛ وفى ١٩٣١ ، عندما بدأت الأزمة العالمية تؤثر بشدة فى الشيليين فعلا ، أرغم على الاستقالة بإضراب عام وترك السلطة فى يد نائب رئيس محافظ . وفى العام التالى حدث انقلاب يسارى بقيادة الكولونيل مارماديوك جروف ، الذى أعلن ، بمعونة سلاح الطيران والبحرية ، شيلى جمهورية اشتراكية . وشرع جروف على الفور فى تنفيذ برنامج طوارىء من إجراءات الإغاثة ، بما فى ذلك رد الأشياء المرهونة فى محال الرهونات بواسطة أشخاص معسرين ، وإنشاء مستعمرات للعمل فى الأرض للمتعطلين ، وتوفير الائتمان للمشروعات الصغيرة . وكانت هـــذه الإجراءات كافية لأن يقوم الرجعيون ، بمساعدة معظم الجيش ، بانقلاب ثورة مضادة يقوده كارلوس دافيلا . ولكن المجموعة العسكرية الجديدة لم تستطع تثبيت أقدامها فى الحكم : ولم تمض شهور حتى هرب دافيلا وسرعان ما أعيد انتخاب الساندرى رئيسا بعد ذلك .

وبرغم أن الثورة الإشتراكية الشيلية فى ١٩٣٢ فشلت ، فقد كانت لها نتائج هامة بعيدة المدى ، لأنها أثارت حماسة شعبية على نطاق واسع وأدت إلى دعم قوة النقابات بسرعة وكذلك إلى نمو أحسن الأحزاب الشيوعية تنظيما وأكثرها قوة

فى أمريكا اللاتينية . بيد أن هذه التطورات تنتمى إلى فترة خارج نطاق الفصل الحالى تماما .

أما فى البرازيل فإنه برغم وجود جماعات اشتراكية منذ مرحلة مبكرة[1] لم يقم أى حزب اشتراكى حتى ١٩١٦ . وقام نزاع على الفور فى صفوفه بين دعاة الحياد ، وكان معظمهم من الألمان والإيطاليين ، وأولئك الذين فضلوا التدخل إلى جانب الحلفاء ، وكانوا من البرازيليين الأصليين والبرتغاليين أساسا . وفى ١٩٢١ قرر الحزب بأغلبية الانضمام إلى الكومنترن ، وعندئذ انشقت الأقلية وأنشأت فى ١٩٢٥ حزبا منافسا لم يصب أى نجاح . وفى ١٩٢٨ أنشىء ، بتأييد كبير من جانب النقابات ، حزب عمال على نمط الحزب البريطانى إلى حد كبير ، وسرعان ما زاد عدد أعضائه إلى ٨٠٠,٠٠٠ فى ١٩٣٠ ، ولكنه لم يلبث أن اختفى فى أواخر الثلاثينات عندما أقام جيتوليو فارجاسى نوعا ما من الدولة الاندماجية ، وحتى ١٩٢٩ لم يكن هناك أى تنظيم نقابى مركزى ؛ ولكن خلال هذا العام قامت هيئتان متنافستان ، إحداهما يسيطر عليها النفوذ الشيوعى والأخرى يسيطر عليها النفوذ السندكالى . بيد أن الشيوعيين فقدوا السيطرة على « الكونفدرال العام للعمل » البرازيلى فى ١٩٢٣ . وشرعوا يعملون فى إنشاء هيئة ثالثة : « كونفدرال النقابات المتحدة » . وفى ١٩٣٧ حل فارجاسى جميع هذه الهيئات وأرغم العمال على الدخول فى أطار تنظيم اندماجى جديد . وكانت الشخصية البارزة فى الحركة البرازيلية فى هذه الفترة هو لويس كارلوس بريستبس (ولد ١٨٩٨) ، وهو شخصية رومانسية ولم يكن له فى مبدأ الأمر صلة بالشيوعية برغم أنه اعتبر فيما بعد زعيمها وصار عضوا تنفيذيا فى الكومنترن . وكان بريستبس مهندسا عسكريا واشترك فى محاولات تمرد منذ ١٩٢٢ و ١٩٢٤ . وقد استطاع المحافظة على نفسه وهو على رأس عصابة مختلطة من الجنود والفلاحين أكثر من سنتين بالانتقال من منطقة إلى منطقة ، إلى أن التجأ أخيرا فى ١٩٢٧

(١) انظر المجلد الثالث ـ الجزء الثانى ـ الفصل الثانى والعشرين .

إلى بوليفيا . وحتى هـــذه النقطة كان مجرد متمرد وليس له أى برنامج واضح ولكنه كان يتمتع بقدرة ممتازة على إثارة حماسة الجماهير . ودعى إلى موسكو حيث قوبل بحفاوة كبيرة وفى ١٩٣٤ انضم أخيرا إلى الحزب الشيوعى ، وعاد إلى البرازيل فى العام التالى ليشارك فى الصراع ضد فارجاس . وسرعان ما قبض عليه وظل تسع سنوات فى السجن ، ولم يطلق سراحه إلا عند ما سقط فارجاس حيث استأنف زعامته للحزب الشيوعى .

وفى الأرجنتين كان « الحزب الاشتراكى » القوى بزعامة دكتور ج . ب . جوستو وألفريدو ل . بالاثيوس (ولد ١٨٨٠) ، الذى كان على صلة نشطة بالدولية الثانية ، وقد عانى انشقاقا فى ١٩١٣ ، كما رأينا(١) ، عند ما خرج منه الشاعر مانويل أوجارت (١٨٧٨ — ١٩٣٢) على رأس مجموعة صغيرة تحدوها النزعة القومية . وإبان حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ حبذ الحزب الاشتراكى الحياد برغم أن أبرز زعمائه كانوا من مؤيدى التدخل فى صف الحلفاء . وفى ١٩١٧ انقسم الحزب ثانيا ، فانفصل الجناح اليسارى وألف الحزب الاشتراكى الدولى الذى سرعان ما انضم إلى الكومنترن وأعاد تنظيم نفسه ليكون « الحزب الشيوعى » . ولكن الحزب القديم استمر فى النمو رغم الانفصال واستطاع أن يرسل ١٨ نائبا إلى البرلمان فى انتخابات ١٩٢٥ العامة . وكان قد انضم إلى « الدولية الثانية » بعد إعادة تكوينها ، واتبع سياسة برلمانية دقيقة . بيد أنه تعرض فى ١٩٢٧ لكارثة انقسام ثالث أشد وقعا عند ما انفصل فريق بزعامة أنطونيو دى توماسو على أساس أن السياسة الرسمية للحزب ليست قومية بدرجة كافيـة . وحمل المنشقون معظم التأييد الاشتراكى الشعبى معهم ؛ وفى ١٩٣٠ حصل الاشتراكيون المستقلون على ١٠٩٫٠٠٠ صوت وفازوا بعشرة مقاعد ، فى حين لم يحصل الحزب القديم إلا على ٨٣٫٠٠٠ صوت ولم يفز إلا بمقعد واحد . وفى هذه السنة ذاتها طرد الرئيس التحررى هيبوليت ايرجوين (١٨٥٢ — ١٩٣٣)

(١) انظر المجلد الثالث ــ الجزء الثانى ــ نفس الموضع .

من منصبه بانقلاب عسكرى على رأسه الجنرال أوجستين جوستو والجنرال يوريبورو . وليس لجوستو هذا صلة بالزعيم الاشتراكى ج. ب. جوستو الذى كان قد توفى فى ١٩٢٥ . وتضافرت بقايا الحزب الاشتراكى القديم مع الأحرار فى الاحتجاج ضد الانقلاب العسكرى ، ولكنه لم يقم بأية مقاومة إيجابية . أما الاشتراكيون المستقلون فإنهم انضموا إلى جانب الجنرالين وساعدوا على انتخاب جوستو رئيسا للجمهورية . وسرعان مافقدوا قسما كبيرا من أنصارهم بسبب هذا الموقف ، وانتهى بهم الأمر إلى النزاع فيما بينهم ولم يلبثوا أن تفرقوا . بيد أن الحزب القديم سرعان ما أخذ يتراجع تماما أمام الشيوعيين ، بعد أن كان قد استعاد قوته فترة ما .

وفى أوروجواى كان اميليو فريجونى (ولد ١٨٨٠) قد نظم « الحزب الاشتراكى » فى ١٩١٠ كما رأينا [1] . وبعد ذلك بعشر سنوات قرر الحزب الانضمام إلى الكومنترن ، وخرجت منه الأقلية بزعامة فريجونى . وظل حزب الأقلية هذا ضعيفا طوال العشرينات ، برغم أن فريجونى استعاد مقعدا فى البرلمان فى ١٩٢٧ . وعندما أصابت الأزمة العالمية الاقتصاد الأوروجوانى ، استطاع الرئيس جابرييل تورا الاحتفاظ بمنصبه بانقلاب وهرب فريجونى إلى الأرجنتين ، ولكنه عاد فيما بعد واستأنف زعامة الحزب الاشتراكى .

وخلال السنوات التالية أحرزت أوروجواى ، برغم الضعف الانتخابى للاشتراكيين ، تقدما كبيرا فى ميدان التشريعات الاجتماعية قام على الأسس التى كانت قد بنيت من قبل فى عهد الرئيس الراديكالى العظيم باثل ى . أوردونيز . بيد أن هذه التطورات تقع أيضا خارج نطاق هذا الفصل .

والبلدان الباقيان بعد ذلك اللذان يبدو أن الأمر يتطلب أن نضيف عنهما بضعة سطور هما كولومبيا ونيكاراجوا . وقد كان الحدث البارز فى كولومبيا فى العشرينات هو الصراع الذى قامت به النقابات ضد « شركة الفواكه المتحدة »

---

(١) للوضع السابق .

التى تملكها الولايات المتحدة . وقد بدأت النقابات هذا الصراع قبل أن تقع تحت السيطرة الشيوعية ، وابتدأ بعدة إضرابات محلية منتصرة لتحسين ظروف العمل. ولكن فى خلال الإضراب الكبير الذى قام به عمال مزارع للوز فى ساتنا مارتا سيطر الشيوعيون على الحركة وحاولوا تحويل الإضراب إلى معركة سياسية . وفى فترة الاضطهاد التى أعقبت هذه الحركة قتل أكثر من ١٠٠٠ شخص وجرح أكثر من ٣٠٠٠ وأرسل حوالى ٥٠٠ إلى السجون . وتحطمت قوة النقابات واستمرت حملة الإخماد فترة طويلة بعد هزيمة العمال . وأنشىء « حزب العمال الكولومبى » فى ١٩٣٠ ، ولكن النقابات لم تستطع تنظيم فدرال جديد إلا فى ١٩٣٧ . وقد وقعت هذه الأحداث فى بلد كان من قبل متمتعا لفترة طويلة جدا بنظام مستقر ومتحرر إلى حد لا بأس به .

وفى نيكاراجوا يتصل الاهتمام الرئيسى بنشاط الزعيم المتمرد أجوستو ك . ساندينو (١٨٩٣ — ١٩٣٤) ، الذى لم يكن شيوعياً ولا حتى ماركسيا ، بل مجرد راديكالى رومانسى مناهض للامبريالية اعتنق قضية عمال الريف التعساء فوق كل شىء آخر . وقد تعرضت نيكاراجوا أربع مرات لاحتلال قوات الولايات المتحدة فى عهد رؤساء أمريكيين متعاقبين ، واستمر هذا الموقف حتى سحب فرانكلين روزفلت أخيرا قوات الاحتلال الأمريكية فى ١٩٣٣ . وكانت القضايا على النزاع هى حق الولايات المتحدة ، بمقتضى بنود معاهدة « بريان — شامارو » ، فى شق قناة عبر نيكاراجوا وإقامة قواعد بحرية فى هذا البلد . وإبان الاحتلال الرابع رفض ساندينو فى ١٩٢٧ ، وكان وقتذاك مجرد ملازم فى الجيش ، إطاعة الأمر بتسليم الأسلحة للأمريكيين ، وألف جيشا ثوريا صغيرا استطاع المحافظة على نفسه فى الجبال طوال السنوات الست التالية ، يتسلح أساساً بالأسلحة التى يستولى عليها ويقاتل كلا من قوات الولايات المتحدة وقوات الحكومة الألعوبة الموالية للولايات المتحدة . وكثيراً ما نعت ساندينو بأنه « رجل عصابات » ، ولا ريب فى أنه كثيرا ما اضطر إلى تموين قواته بالإغارة على البلاد . بيد أنه كان فى الحقيقة مقاتلا ثوريا ضد الإمبريالية ، وأكسبته

مغامراته شهرة ذائعة الصيت فى أنحاء أمريكا اللاتينية . و مع ذلك فقد أثار عداء وحشيا من جانب الأحزاب الشيوعية فى أمريكا اللاتينية ، لأنه رفض إقامة جمهورية سوفيتية فى المناطق التى يسيطر عليها جنوده ، ولأنه اتفق مع أنصار حركة «آبريستا» فى الرغبة فى إقامة الصراع ضد الامبريالية ، لا على البروليتاريا وحدها ، ولكن على تحالف بين العمال و الفلاحين والطبقات المتوسطة المحلية ضد التغلغل الأجنبى . وفى ١٩٣٣ ، عندما انسحبت قوات الولايات المتحدة ، قاد جنوده من الجبال وطالب بتوفير الأرض لهم . ودعى إلى العشاء مع الرئيس سوموزا حيث ألقى عليه القبض بواسطة حرس وطنى وهو يغادر القصر ، وقتل رمياً بالرصاص على الفور . وماتت حركته معه ، واستمر سوموزا يحكم نيكاراجوا كدكتاتور سنوات عديدة .

إن ما كتبناه فى هذا الفصل يكفى لتصوير ظروف الفوضى التى سادت الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية إبان السنوات التى تناولناها بالبحث . وكانت الحركتان الوحيدتان اللتان حاولتا أن تضفيا على نفسيهما طابعاً قارياً بدلا من الأسس الأضيق نطاقاً لكل دولة على حدة هما حركة «آبريستا» وحركة الشيوعيين ؛ وكانت هاتان الحركتان ، برغم عدائهما المشترك لامبريالية أمريكا الشمالية ، على عداء مرير فيما بينهما . ولم تنجح أى منهما فى أية لحظة فى بناء كتلة قوية حقيقة من التأييد فى جميع أجزاء القارة . وصحيح أن حركة «آبريستا» كان لها أنصار فى عدة بلاد غير بيرو ؛ ولكنها لم تنتشر بصورة فعالة إلى الأرجنتين أو الأورجواى . وقد نجح الشيوعيون فى إنشاء منظمات «جبهات» ومراكز نقابية فى منطقة واسعة ؛ ولكن فى معظم الأماكن لم يكن لهذه الهيئات وجود سوى على الورق ، كما أنها فى الأماكن التى كان لها فيها قوة حقيقية جنحت إلى اتباع سياسات متضاربة من دولة إلى دولة وإلى إبداء قدر كبير من المقاومة عندما تتلقى أوامر لا ترضيها من الكومنترن . وتعرض الكومنترن نفسه لذبذبات فى سياسته بسبب محاولاته فى الإصرار على أساس بروليتارى بحت فى الأحزاب الشيوعية ولاظهار تضامنه فى نفس الوقت مع حركات «التحرير» الوطنى حتى

عندما لا تكون تحت سيطرة الشيوعيين . وقد صار الوضع أسهل فترة ما بالنسبة للشيوعيين فى الثلاثينات عندما تحولوا إلى الدعوة إلى « الجبهة الشعبية » لكى يجمعوا أكبر قدر ممكن من التأييد ضد الفاشية ؛ ولكن الأمر لم يستمر سهلا عندما بدأت الفاشية والنزعة القومية تتحالفان بصورة أوثق فأوثق فى الحركات التى عرفت بعد ذلك باسم « البيرونية » ، وصارت بذلك أكثر فعالية فى اجتذاب قطاع كبير من العمال الصناعيين على أساس من النزعة القومية العدوانية المصحوبة بهجوم على الأرستقراطية التقليدية مالكة الأرض . ولكن هذه التطورات حدث معظمها بعد الفترة التى يغطيها هذا الفصل ؛ وأجدنى مضطراً إلى قطع قصة الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية عند نقطة غير مناسبة لكى أتجنب التقدم أكثر مما ينبغى فى الفترة التى احتفظت بها للمجلد الأخير .

الفصل الخامس والعشرون

ظهور الشيوعيـــة فى الصين وســـقوطها ثم انتعاشها

لم يكن فى الصين ، كما رأينا فى فصل سابق من هـذه الدراسات[1] ، أية « حركة » اشتراكية تقريباً حتى ١٩١٤ ، وإن كانت هنـاك أفكار اشتراكية كان أبرز دعاتها هو سان يات سن (١٨٦٦ — ١٩٢٥) . وقد عبر سان يات سن عن العنصر الاشتراكى فى تفكيره فى مفهوم « معاش الناس » باعتباره أحد « المبادىء الثلاثة » التى ذهب إلى أنه ينبغى أن يقوم العمل السياسى عليها . وقد جعله هـذا المبدأ يقف فى الجانب الذى ضد القوى القوية التى أبقت الشعب الصينى فى فقر وخضوع واستنزفت مقدرات الأمة ومنعت تنميتها اقتصاديا . فقد جعله ضد الإمبرياليين الذين كانوا يستغلون الصين من الخارج ويحاولون إما إنشاء مناطق نفوذ لأنفسهم أو العمل معا فى « تحالف مصالح » للسيطرة على البلاد كلها ، وجعله ضد « سادة الحرب » الذين سيطروا على مناطق بذاتها واستنزفوا مقدرات الشعب فى صراعات داخلية كثيرا ما كانوا مستعدين فيها للتعاون مع الإمبرياليين للحصول على تأييدهم ضد « سادة حرب » منافسين . وجعله ضد سادة الأرض والمرابين — ضد الأولين كطبقة أفقرت الزراع الفلاحين بما تفرضه عليهم وتركت معظمهم بلا وسيلة يحسنون بها أساليبهم الزراعية أو يصلون إلى الأسواق بشروط عادلة ، وضد الثانين كمجموعة استغلت ما يلاقيه الفلاحون من صعاب لفائدتهـــا بابتزاز فوائد فاضحة للقروض . وجعله كذلك ، إلى حد ما ، ضد الرأسماليين الذين يستغلون العمال بشروط غير عادلة ؛ ولـكنه كان أقل عداء

---

(١) انظر المجلد الثالث ــ الجزء الثانى ، الفصل السادس والعشرين .

للرأسماليين منه لسادة الأراضى لأنهم كانوا بصـــفة عامة إلى جانب التنمية الاقتصادية : بحيث أنه أحس أن ما يقتضيه الأمر فى حالتهم هو إرغامهم على تحسين الظروف الصناعيـة وليس طردهم فورا . وكان سان يات سن يريد فى الصناعة اقتصادا مخططا تقوم فيه حكومة من نوع جديد بدور الرائد فى تنمية اقتصادية سريعة ، فتتولى الصناعات الجديدة بنفسها من ناحية ، ولـكنها أيضا تستخدم الرأسماليين أداة تحت سيطرتها لضمان رفع مستويات المعيشة للعمال الذين يستخدمونهم .

وقد ناقشنا أفكار سان يات سن الرئيسية فى المجلد السابق من هذا المؤلف[1]، ولا حاجة بنا إلى مناقشتها مرة ثانية . لقد كان أساسا وطنيا ديموقراطيا يعتبر أن الديموقراطية لا تتحقق إلا بشرط ضمان مستوى مرضى من المعيشة للشعب بأكمله ، ومن ثم دعا إلى خطة من التنمية الاقتصادية تحت السيطرة الديموقراطية وتتضمن استخدام الأساليب الغربية الحديثة ، ولـكن على أن تـكيف بحيث تلائم الظروف الصينية ، وتنمية طريقة الحيـاة الصينية التقليدية لا تدميرها ، إذ كان يـكن لها احتراما كبيرا . وقد رأينا أنه رفض الدعوة لتولى رئاسة الجمهورية الصينية فى ثورة ١٩١١ بأمل توحيد البلاد كلها كجمهورية تحت حكم يوان شيه كاى ، وقبـل بدلا من ذلك منصبا قصد به أن يكون الهيئة التنفيذية المسئولة عن خطة كبرى لإعادة التنظيم الاقتصادى . ولـكن يوان كان يفـكر فى وضع مختلف تماما وحاول أن يجعل نفسه امبراطورا ؛ ووجد سان يات سن نفسه عاجزا تماما عن وضع مشروعاته موضع التنفيذ . وبدلا من الوحدة القومية التى كان يحلم بها تحطمت الصين ، وبخاصة بعـد موت يوان فى ١٩١٦ ، إلى عدة أقاليم يسيطر عليهـا سادة حرب متنازعون ، ولم يعد للجمهوريين وسان يات سن سوى منطقة صـغيرة مقلقلة من الجنوب ؛ واستغل اليابانيون فرصة انشغال الدول الـكبرى فى حربهـا الخاصة فى الغرب لصبغ قسم كبير من البلاد بتجانس فعال فى ظل «النقاط الإحدى والعشرين» التى وضعت فى ١٩١٥ .

---

(١) انظر المجلد الثالث ـ الجزء الثانى ـ الفصل السادس والعشرين .

وعندئذ قامت الثورة فى روســـيا وتلاها إعلان الحكومة السوفيتية عدم اعترافها بالمعاهدات غير المتكافئة التى فرضت على الصين قبل ١٩١٤ . ولم يكن الروس ، لفترة طويلة بعد الثورة البلشفية ، فى مركز يسمح لهم بالقيام بأى عمل فعال فى الشرق الأقصى . ولم يسيطر البلاشفة بصورة فعالة على روسـيا الآسيوية إلا بعد انتهاء الحرب الأهلية فى ١٩٢١ ؛ وحتى عندئذ تطلب الأمر بعض الوقت لتصفية التدخل اليابانى وبقايا قوى « الروس البيض » . ولكن بمجرد أن انتهت الحرب الأهلية فى روسيا الآسيوية صار موضوع العلاقة بين الثورة الروسية والثورة الصينية ذا أهمية مباشرة كبيرة . فالروس الذين اعتبروا نفسهم رواد « ثورة عالمية » مصيرها الحتمى أن تمتد بسرعة إلى كل البلاد كان عليهم أن يقرروا السياسة التى ينتهجونها تجاه الثورة الصينية التى لم تكتمل ، وكذلك طريق العمل الذى يوصون به أنصارهم فى الصين ، الذين كانوا لا يزالون حفنة قليلة معظمهم من المثقفين ولكنهم كانوا يفكرون فعلا فى إنشاء حزب شيوعى صينى منضم إلى الكومنترن .

وكانت الحركة الشيوعية الصينية قد نشأت أصلا على نطاق صغير كنتاج مباشر للثورة البلشفية . فقد بدأت فى ربيع ١٩١٨ بتكوين مجموعات للدراسات الماركسية فى بكين تحت تأثير اثنين من المثقفين هما لى تاشاو وشن تى هسيو اللذين كانا أستاذين بالجامعة . وبعد ذلك بعام قامت الحركة التى عرفت باسم « حركة الرابع من مايو » ، وهى أول موجة فى المظاهرات المتتاليـة ضد الإمبريالية فى سنوات ما بعد الحرب . ولم تكن هذه الحركة بأى حال حركة شيوعية أو حتى تغلب عليها الشيوعية : فقد بدأت فى وقت لم يكن للشيوعية وجود كقوة منظمة تقريبا . ولكن برغم أنها نشأت أصلا بين المثقفين أساسا ، وبخاصة بين الطلبة ، فإنه مما تجدر ملاحظته أنها اجتذبت أنصارا كثيرين من الطبقة العاملة وأدت إلى أول موجة من الإضرابات لغرض سياسى . وانتشرت من مدينة إلى مدينة ، وكانت تنطوى على دعوة واسعة النطاق لمقاطعة البضائع اليابانية ، وصحبتها حركة أدبية وفنية نامية من النزعة القومية الثقافية . وفى

هـذه السنة ذاتها أقام سان يات سن ، بالاشتراك مع تانج شاو يى ودوتسينج فانج ، « حكومة وطنية جمهورية » فى كانتون فى معارضة سادة الحرب الذين كانوا يسيطرون على الصين الشمالية والوسطى .

وفى ربيع العام التالى — ١٩٢٠ — ألف الطلبة الصينيون فى باريس « جماعة الشباب الشيوعى » — أول منظمة صينية شيوعية تماما ، وعاد يانج منج شاى إلى الصين يصحبه ف . س . فويتنسكى (ولد ١٨٨٧) ممثلا للكومنترن . واتصل فويتنسكى بلى تاشاو فى بكين وبشن تى هسيو ، وكان فى شنغهاى فى ذلك الوقت ، وبدأ معهما الخطوات الأولى فى إقامة حزب شيوعى صينى . وقد بدأوا فى أغسطس بإنشاء « جماعة شباب شيوعى » فى شنغهاى صارت نواة « لمنظمة الشباب الشيوعى » الكبيرة التى أنشئت فى ١٩٢٥ . وفى الشهر التالى عقد مؤتمر فى شنغهاى للنظر فى إنشاء حزب شيوعى ، وكان بين المندوبين شانج تاى شاو لى تسو وشانج تان سان ، وكذلك شن تى هسيو ؛ ولم تظهر نتيجة حاسمة مباشرة ، ولم تكن قرارات المؤتمر الثانى للكومنترن بتحبيذ تعاون الشيوعيين مع حركات التحرر الوطنى فى البلاد المستعمرة قد بلغت الصين عند ما حدث الاجتماع . وفى نفس الوقت تقريبا تكاتف دو بى فو ، القائد المسيطر على شيهلى ، مع شانج تسو لين من منشوريا فى القضاء على جماعة « آنفو » التى كانت تسيطر على حكومة بكين برئاسة تيوان شى جوى ، وانهارت هـذه الحكومة عند ذلك . ودخلت الحكومة الذى خلفتها على الفور فى مفاوضات مع الحكومة الروسية السوفيتية وكذلك مع « جمهورية الشرق الأقصى » التى قامت حديثاً ؛ وتم اتفاق مؤقت ولكنه لم يلبث أن نبـذ عند ما قطعت حكومة بكين المفاوضات لإرضاء دول الغرب . وعندئذ غيرت الحكومة الروسية سياستها ، وفى أكتوبر ١٩٢٠ أرسل شيشرين خطابا إلى سان يات سن ، بوصفه رئيس الجمهورية فى جنوب الصين ، يقترح إجراء مفاوضات تجارية . بيد أن هذا الخطاب لم يصل إلى

---

(١) انظر فيما يتعلق بسينفيلت الفصل السابع والعشرين .

سان يات سن إلا فى يوليو التالى — وفى ذلك الوقت كانت هناك خطوات أخرى اتخذت فى تكوين حزب شيوعى فى الصين . وفى يوليه ١٩٢١ اجتمعت هيئة مؤلفة من إثنى عشر مندوبا ؛ فى مؤتمر افتتح فى شنغهاى واستمر فى كاشنج ، وأنشأت حزباً شيوعيا صينيا برئاسة شن تى هسيو ، الذى كان غائبا فى كانتون . وكان ماوتسه تونج (ولد ١٨٩٣) بين المندوبين ، وحضر المؤتمر نيابة عن الكومنترن ك . مارينج (الذى كان اسمه الحقيق هـ . سنيفليت) الأندونيسى[1] . وفى نفس الوقت أنشىء فى شنغهاى « اتحاد عمال صينى » — وهو المنظمة السابقة « لفدرال العمل للصين كلها » الذى أنشىء فى كانتون فى العام التالى — برئاسة شانج كوتاو ، وبذلك بدأت محاولة تنظيم عمال المدن الصينيين على نطاق قومى . وبعد ذلك بشهرين أو ثلاثة أنشىء فرع للحزب الشيوعى فى هونان وكان ماو سكرتيره — ويعد أول خطوة فى اتجاه خلق حركة فلاحين ثورية تعمل فى تحالف مع عمال المدن — كما بدأ بنج باى ينظم حركة فلاحين مماثلة فى كوانجتونج .

وكان كل هذا النشاط لا يزال على نطاق صغير جـــداً . وفى نفس العام — ١٩٢١ — جمع الجنوبيون أكبر عدد استطاعوا الوصول إليه من أعضاء برلمان ١٩١٣ ؛ وانتخب هذا البرلمان رسميا سن رئيسا للجمهورية الصينية ، ولكن فى ١٩٢٢ اختلف سادة الحرب الجنوبيون مع حكومة سن وأخرجوه مؤقتا من كانتون ، ولم يعد اليها إلا فى العام التالى . وقد حدث فى أوائل ١٩٢٢ إضراب واسع بين البحارة الصينيين فى هونج كونج انتشر الى كانتون والمناطق المجاورة وأصاب نجاحا ملحوظا . وكان الشيوعيون نشطين فى هذه الحركات ونجحوا فى الحصول على عدة مراكز ذات نفوذ فى النقابات التى أنشئت لإدارة هذه الحركات . ومثل شانج كيو تاو العمال الصينيين فى « مؤتمر الكادحين فى الشرق » الذى عقد فى روسيا فى يناير ١٩٢٢ ؛ وعند عودته أنشىء « فدرال العمل لعموم الصين » ، وعقد أول اجتماع له فى كانتون فى مايو ١٩٢٠ حضره ١٧٠ مندوبا يمثلون مائة نقابة . وفى الوقت نفسه عقد « الشباب الشيوعيون فى الصين » أول

(١) انظر فيما يتعلق بسنيفليت الفصل السابع والعشرين .

اجتماع لهم ؛ وفى نفس الشهر اجتمع المؤتمر الثانى للحزب الشيوعى الصينى وانتخب شن تو هسيو سكرتيرا عاما ورئيسا للمكتب السياسى . وأصدر هذا المؤتمر أيضا أول بيان للحزب يحدد سياسته بتأييد « الثورة الديمقراطية » . وأعلن البيان أن هذا التأييد لايعنى « التسليم للرأسماليين » ولكن تدمير النظام الإقطاعى كضرورة مطلقة لزيادة قوة البروليتاريا ولمصلحة البروليتاريا الطبقية . كما أعلن أن المعارضة البروليتارية للرأسمالية ستنمو عندما تحرز الرأسمالية الصينية ، وكانت لا تزال فى مهدها بعد ، تقدما جديداً ، وأنه عندما تتحقق هذه المرحلة سيتعين على البروليتاريا أن تقوم بصراعها « من أجل دكتاتورية البروليتاريا » متحالفة مع الفلاحين الفقراء ضد البورجوازية ، ولكن الضرورة الأولى مؤقتا تتطلب برناجاً تراعى فيـــه المصالح المشتركة للعمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة كشرط سابق لتحريرهم من الاضطهاد الذى يعانونه ومن أجل « جبهة ديموقراطية متحدة من العمال وفقراء الفلاحين والبورجوازية الصغيرة » . بيد أن العمال « يجب ألا يصيروا مجرد حاشية ملحقة بالبورجوازية الصغيرة داخل هذه الجبهة الديموقراطية المتحدة ، بل ينبغى أن يقاتلوا من أجل مصالحهم الشخصية الخاصة بهم » . ومن ثم فإنه مما لا بد منه أن ينتظم العمال فى الحزب (أى الحزب الشيوعى) وكذلك فى النقابات » . وأعلن الحزب الشيوعى الصينى أنه « حزب البروليتاريا ، وأن أهدافه هى تنظيم البروليتاريا والكفاح من أجل دكتاتورية العمال والفلاحين وإلغاء الملكية الخاصة وتحقيق المجتمع الشيوعى تدريجيا » . ويتضمن برنامجه المباشر « القضاء على الفوضى الداخلية وطرد الجماعات العسكرية وتحقيق السلام الداخلى ، والقضاء على الاضطهاد الناجم عن الأمبريالية الدولية وتحقيق الاستقلال الكامل للأمة الصينية ، وتوحيد الصين الأصلية (بما فيها منشوريا) وجعلها جمهورية ديموقراطية حقيقيـة ، وتحرير منغوليا والتبت وسنكيانج وإقامة جمهورية صينية فدرالية يوحدها جميعا فى فدرال حر ، وتحقيق حق الانتخاب غير المحدود لجميع العمال والفلاحين ، بدون نظر إلى الجنس ، فى جميع الهيئات المنتخبة والهيئات البلدية ، والحرية المطلقة فى القول والاجتماع

والنشر والاتحاد والأضراب ؛ وكذلك إصدار التشريعات ، التي تحمي العمال والفلاحين والنساء — بما ذلك في يوم الثمان ساعات وتشريعات المصانع والتأمين، وإلغاء نظام العقود ، وحماية المتعطلين، وتحديد إيجارات الأرض ، وفرض ضريبة قومية على الأرض وضريبة تصاعدية على الدخول ، وإلغاء جميع الضرائب غير العادية — مثل ضريبة « ليكين » ، وإلغاء كل تشريع يقيد حقوق النساء ، وإقامة نظام تربوي أفضل » .

وكان هذا البرنامج برنامجاً ثورياً وإصلاحياً في نفس الوقت . فالمطالب العمالية البحتة التي تضمنها إصلاحية : أما ثوريته فقد أبقيت بعناية داخل حدود الثورة « الديموقراطية » وليس الاشتراكية أو الشيوعية . فهدفه المباشر هو العمل من أجل تكوين جبهة ديموقراطية متحدة مؤلفة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة ، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بكيان الحزب داخل هذه الجبهة والعمل على تنظيم حركة نقابية مستقلة داخلها تحت النفوذ الشيوعي . وأعلن أن الهدف البعيد هو دعم قوة منظمات الكفاح العمالية ، « لتمهيد السبيل لإقامة السوفيتات بالاشتراك مع الفلاحين الفقراء وتحقيق التحرر الكامل » . وأعلن الحزب الشيوعي الصيني أيضاً أنه « قطاع من الدولية الشيوعية » ، كما أعلن أن « تحالف البروليتاريا في العالم والشعوب المضطهده يمكن أن يؤدي إلى تحرير العالم » .

وقد اختلط الأمر إلى حد ما في هذا كله . فقد طالب الحزب الشيوعي الصيني الجماهير المضطهدة في الصين كلها بأن تقاتل مع العمال والفلاحين الفقراء (تحت راية الحزب) ، وبدا بذلك كأنه يفكر في جبهة متحدة يقودها الحزب الشيوعي، أو حتى تقوم داخل الحزب . ولم يشر إلى أي حزب آخر سيكون جزءاً من الجبهة المتحدة المقترحة — فلم يشر مثلا إلى الكيومنتانج ، حزب صان يات سن والثورة الديموقراطية . بيد أن المندوبين لا يمكن أن يكونوا قد افترضوا أن الحزب الشيوعي ، الذي كان لا يزال ضئيلا ، يمكن أن يصير حزب جمهرة الناس

فى الصراع من أجل الثورة الديموقراطية ، حتى إذا كان الأمل راودهم فى أنه قد يصير حزباً جماهيرياً فى الثورة البروليتارية التالية . كما أنه لم يتضح من عباراته هل تضم كلمة « بروليتاريا » الفلاحين مع العمال الصناعيين ، أو هل يعتبر دور البروليتاريا موازياً لدور العمال الصناعيين أم تابعا له . وكل ما كان واضحاً فى هذه المرحلة هو أنه ستكون هناك ثورتان متعاقبتان ، ثورة ديموقراطية وطنية وثورة بروليتارية ، وأن الحزب الشيوعى الصينى سيعمل فى الوقت الحاضر لتحقيق الأولى ولكنه أيضاً سينظم نفسه ويعد قواته للثانية . وقد أدى الإبهام فى السياسة التى وضعت فى صيف ١٩٢٢ إلى كثير من المصاعب والنزاعات قبل مضى وقت طويل ؛ ولكن هذا الإبهام كان مؤقتاً الأساس المناسب لبحث الشروط الممكنة عملياً لقيام الشيوعيين بدورهم فى الثورة الوطنية على أساس نوع ما من الجبهة المتحدة للعمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة . ومما تجدر ملاحظته أنه لم تكن هناك إشارة إلى البورجوازية الكبرى باعتبارها جزءاً من هذه الجبهة ، ولا إلى أنه ينبغى أن ينضم الشيوعيون إلى الكيومنتانج ، أو حتى أن يصيروا حلفاءه .

وقد كان الكيومنتانج فى ذلك الوقت ، وهو حزب سان يات سن والثورة الوطنية ، حزبا فضفاض التنظيم ، وكان حزبا وطنيا يقوم على قاعدة واسعة ، يضم عناصر بورجوازية كبيرة وليس متحــــداً مطلقا فيما يتعلق بسياسة سان الراديكالية ، بل والاشتراكية فى كثير من جوانبها . فكان أعضاؤه وأنصاره مترددين تماما ، وبخاصة فى الصين الوسطى والشمالية حيث كانت القوة السياسية فى أيدى سادة الحرب . والواقع أنه لم يكن حزبا بقدر ما كان رابطة فضفاضة من الجماعات والمصالح التى اتحدت ضد سادة الحرب والدول الإمبريالية والتزمت الصراع من أجل الاستقلال الوطنى فى ظل نوع ما من الجمهورية الديموقراطية . ومع ذلك ، وبرغم كل نواحى النقص فيه ، فإنه كان المنظمة الجماهيرية الوحيدة الموجودة للثورة الصــــينية ، وما كان الشيوعيون يستطيعون تجنب تحديد موقفهم منه .

وقد حددوا موقفهم منه فى اجتماع كامل للجنتهم المركزية المنتخبة ، وبحضور

مارنج (سنيفليت) من الكومنترن ، فى أغسطس ١٩٢٢ . وتقرر فى هذا الاجتماع أن ينضم الشيوعيون ، دون أن يحلوا حزبهم ، إلى الكيومنتانج كأفراد ويحاولوا الحصول على مراكز رئيسية داخلة « بالعمل من الداخل » إذا كان لنا أن نستخدم العبارة الأمريكية . وحظيت سياسة التعاون مع الكيومنتانج بموافقة المؤتمر الرابع للكومنترن الذى عقدفى موسكو فى نوفمبر ١٩٢٢ ، الذى دافع فيه راديك عن التحالف بين الشيوعيين والكيومنتانج ، وإن لم تكن هناك أية إشارة تحبذ سياسة التسرب الشيوعى داخل الكيومنتانج أو ضدها . ويبد وأن هذا القرار بالذات اتخذ على مسئولية مارنج الشخصية وقبله زعماء الشيوعيون الصينيون مترددين بعد أن حصل مارنج على موافقة سان يات سن عليه . وقد أوضح سان فيما بعد ، فى مذكرة بخط اليد ما زالت باقية ، أنه إنما فعل ذلك بشرط أن يقبل الشيوعيون النظام الذى تفرضه زعامة الكيومنتانج .

وأيا كان الأمر فإن التسرب تم . وعند هذه النقطة وصل إلى الصين ا . ا . يوفى (؟ — ١٩٢٣) كممثل للحكومة الروسية السوفيتية ، وليس كممثل للكومنترن . وذهب أولا إلى بكين ، حيث حاول أن يفاوض الحكومة الصينية الجديدة التى قامت تحت سيطرة أحد سادة الحرب ، هو وو بى فو ، بعد أن وقع نزاع بين وو وحليفه السابق شانج تسو لين واضطره إلى الانسحاب إلى منشوريا . بيد أن وو لم تكن لديه النية قط فى الاتفاق مع الروس وإثارة عداء الدول الغربية ؛ وبعد بضعة شهور من الإنتظار غير المجدى توجه يوفى جنوبا وقابل سان يات سن فى شنغهاى ، وكان سان قد اضطر إلى الانسحاب من كانتون فى يونيه . وبعد أن فقد يوفى الأمل فى الاتفاق مع بكين صار على استعداد للتعامل مع سان ، وبعد مناقشات طويلة أصدر الاثنان بيانهما المشترك المشهور فى يناير ١٩٢٣ ، الذى سردنا جزءاً منه فى المجلد السابق من هذه الدراسة[١] وفى هذا البيان اتفق سان يات سن ويوفى على أن الظروف اللازمة للاشتراكية أو الشيوعية لم تتحقق بعد فى الصين ؛ وأعلن يوفى أيضا أن « مشكلة الصين الدائمة والملحة هى تحقيق الوحدة الوطنية والاستقلال القومى الكامل » ، وتعهد

(١) انظر المجلد الثالث — الجزء الثانى — الفصل السادس والعشرين .

بأصدق العطف والتأييد من جانب روسيا والشعب الروسى لتحقيق هـــذه الأهداف . وواضح أن هذا الإعلان مما يتفق تماما مع سياسة تسرب الشيوعيين داخل الكيومنتانج ، كما مهد السبيل لمساعدة روسيا فى إعادة تنظيم الكيومنتانج نفسه كحزب جماهيرى مركزى مكافح . واستطاع سان بعد ذلك بفترة صغيرة العودة إلى كانتون ، التى صارت مرة أخرى مركز حكومة الجمهورية الجنوبية .

وفى هذه الأثناء وقع إضراب فى فبراير ١٩٢٣ فى سكة حديد بكين ـ هانكاو، تحت زعامة شيوعية أساسا . وأخمد وو بى فو الإضراب بقسوة وقتل عددا كبيرا من العمال ، بما فيهم الزعماء الشيوعيون الذين لهم علاقة بالإضراب وكان منهم لين هسيانج شين وشاوشيه ن . وقد أظهرت الإجراءات الشديدة القسوة التى اتبعت فى سحق الإضراب للنقابات ضعفها فى مواجهة استعداد سادة الحرب استخدام القوة المسلحة ضدها ، وجعلت الرغبة أشد لدى الزعامة الشيوعية فى السيطرة على الكيومنتانج . وأصدر المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى الذى عقد فى كانتون فى يونيه بيانا يدعو إلى التعاون مع الكيومنتانج فى الصراع القومى ، وضم فى ندائه « التجار المعتدلين المسالمين » إلى الجماعات التى تحس الاضطهاد . وأكد أن الكيومنتانج «ينبغى أن يكون القوة المركزة فى الثورة الوطنية ويتولى الزعامة » ، وفى نفس الوقت وجه إليه النقد لأنه يسعى للحصول على معونة أجنبية فى الثورة الوطنية ولتركيزه على العمل العسكرى « مهملا الدعاية بين الشعب » . وطالب الكيومنتانج بإصلاح هذه العيوب وبأن يتولى قيادة الدعاية الجماهيرية ، ولكنه فى نفس الوقت حدد مهمته الخاصة بأنها الدعاية بين العمال والفلاحين ، وأعاد تأكيد إخلاصه لمصالح الطبقة العاملة . وأعيد انتخاب شن تى هسيو سكرتيرا عاما ورئيسا للمكتب السياسى . وقررت « اللجنة المركزية » فى اجتماع عقدته فى أغسطس الاحتفاظ بالاستقلال عن الكيومنتانج ، مع الاستمرار فى سياسة تسرب الشيوعيين فيه . وفى الشهر التالى وصل ميكايل بورودين (١٨٩٠ — ١٩٥٤) إلى كانتون مبعوثا من روسيا إلى سان ياتسن ،

وشرع يعمل ، بالاشتراك مع سان ، فى إعادة تنظيم الكيومنتانج ليكون حزبا مركزيا على النمط الروسى .

وعقد مؤتمر قومى للكيومنتانج فى كانتون فى يناير ١٩٢٤ لإنجاز إعادة التنظيم ، وأعلن أنه يؤيد التحالف مع الحكومة السوفيتية الروسية ومع الحزب الشيوعى الصينى كما منح تأييده لحركات العمال والفلاحين وكان بين اللجنة التنفيذية الجديدة للكيومنتانج ثلاثة أعضاء شيوعيين ـ لى تاشاوى وتان بنج شان ويو شوتى ـ وكذلك ستة أعضاء مناوبين ، كان أحدهم ماوتسى تونج . وبعد ذلك بفترة قصيرة أنشأ الكيومنتانج « الأكاديمية العسكرية فى هوامبوا » بهدف تدريب القادة العسكريين لجيش ثورى جديد ، وكان رئيسها شيانج كاى شيك ، وكان شواين لاى (ولد ١٨٩٨) رئيس القسم السياسى فيها . وهكذا شرع الكيومنتانج بعد تنظيمه فى استعداداته للقيام بالهجوم ضد سادة الحرب الذين سيطروا على معظم البــــلاد .

وقد استمرت طوال عام ١٩٢٣ فى بكين حكومة جمهورية لا نفوذ لها تحت حماية وو بى فو . وكان رئيس الجمهورية اسما هو تساو كون ، الذى صدر فى عهده دستور جمهورى جديد فى أكتوبر من ذلك العام . ولكن فى ١٩٢٤ هزم الجنرال الذى كان يسمى « المسيحى » ، فنج يو هسيانج ، وو وطرده من بكين ، وتحت رعايته تولى رئاسة الجهاز التنفيذى توان شى جوى الذى كان رئيسا للوزراء فى ١٩١٦ . وكان توان يدرك ضعفه فشرع فى الدخول فى مفاوضات مع حكومة الجنوب ، وقرب نهاية العام اتجه سان يات سن شمالا للتفاهم معه ومع فنج عن إمكانيات الوحدة وفى يناير ١٩٢٥ عقد الحزب الشيوعى الصينى مؤتمره الرابع ، أولا فى كانتون ثم فى شنغهاى ، وقرر استكمال تنظيمه بإقامة « مكتبين » خاصين لشمال الصين ووسطها بزعامة تساى هو شن للأول وشانج كوو تاو للثانى . وفى فبراير عقد توان سلسلة من الاجتماعات مع سان وزعماء آخرين حول موضوع إعادة التنظيم القومى ؛ ولكن فى أثناء هـذه الاجتماعات مرض سان يات سن مرضا خطيرا وتوفى فى بكين فى مارس ١٩٢٥ ، وبذلك فقد

الكيومنتانج والثورة الصينية أبرز زعمائهما وأكثرهم احتراما . وفي هذه الظروف لم تنته التسوية المقترحة إلى شيء ، واستمر سادة الحرب المتنافسون في صراعاتهم الداخلية ، وفي مايو عقد « فدرال العمل لعموم الصين » مؤتمره الثاني في كانتون ، وحضره هذه المرة ٢٨١ مندوبا يمثلون ١٦٦ نقابة . وانتخب ليو وى صن رئيسا وتنج شونج هسيا سكرتيرا عاما . وفي نفس الشهر حدثت اضطرابات خطيرة في شنغهاى أطلقت فيها شرطة « المستعمرة الدولية » النار على متظاهرين ضد الأجانب وقتل ١٣ شخصا . وحدث على أثر ذلك إضراب عام في شنغهاى وانتشر إلى مناطق أخرى ، منها هونج كونج التي حاصر عمالها الميناء البريطاني . وفي اضطراب وقع في شامين بالقرب من كانتون أطلق البحارة البريطانيون النار على المضربين ، وقتل وجرح عدد من الأشخاص . وانتشرت موجة من المظاهرات ضد البريطانيين واليابانيين في معظم المدن الصينية . وقام الشيوعيون على رأس هذه الحركة التي عرفت باسم « حركة ٣٠ مايو » ؛ وارتفع عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني من أقل من ١٠٠٠ إلى أكثر من ٢٠,٠٠٠ فجأة . وفي نفس الوقت بدأ ماوتسي تونج في هونان بتنظيم الفلاحين كقوة ثورية ، ولكن الزعامة الشيوعية ظلت فترة لا توليه اهتماما وكانت مشغولة تعمل داخل الكيومنتانج وتركز اهتمامها أساسا على النقابات وطبقة عمال المدن .

وقامت مظاهرات في جميع أنحاء الصين حزنا على موت سان يات سن . وقد ترك وراءه كما رأينا (١) « وصية » اعتبرت ، على الأقل اسما ، أساسا لسياسة الكيومنتانج في التعمير القومي . وأنشئت في موسكو في ١٩٢٥ جامعة تحمل اسم سان يات سن ، كان راديك أول مدير لها ، لتخليد ذكراه ولإعداد زعماء للثورة الصينية المقبلة .

وفي يناير ١٩٢٦ عقد الكيومنتانج مؤتمره القومي الثاني في كانتون ؛ وقد

---

(١) انظر المجلد الثالث ــ الجزء الثاني ــ الفصل السادس والعشرين .

سيطر الشيوعيون فى هذه المناسبة على الإجراءات إلى حد كبير وكان لهم سبعة ممثلين و ٢٤ عضوا مناوبا فى اللجنة التنفيذية المركزية . بيد أن هذا كان أكثر مما يمكن أن يحتمله الجناح اليمينى فى الكيومنتانج ، وفى مارس قام شيانج كاى شيك بانقلاب ضد الشيوعيين وحمل اللجنة التنفيذية للكيومنتانج على إصدار قرار بتحريم المراكز الرئيسية فى الحزب عليهم . بيد أنه حتى هذا العمل لم يؤد إلى قطيعة بين الكيومنتانج والشيوعيين ، فقد استمروا يراودهم الأمل فى أن الجمهرة الرئيسية ستتبعهم وليس شيانج ، الذى كان مشغولا بالترتيبات النهائية فى استعداداته لحملته العسكرية الشمالية التى كان يزمع القيام بها ضد سادة الحرب فى وسط الصين وشمالها . وفى مايو عقد « فدرال العمل لعموم الصين » ، الذى أصبح يمثل أكثر من نصف مليون نقابى ، مؤتمره الثالث فى كانتون ، وانتخب سو شاوشنج رئيسا . وفى يونيه بدأت الحملة العسكرية الشمالية وأحرزت تقدما سريعا فى الصين الوسطى فاحتلت هانكاو فى سبتمبر ١٩٢٦ . وفى نوفمبر انتقلت الحكومة الوطنية ، التى كانت تضم ثلاثة شيوعيين ، من كانتون إلى ووهان فى هيوبى ، وكانت تمثل عناصر الكيومنتانج التى لا تزال على استعداد للتعاون مع الشيوعيين . أما شيانج والجناح اليمينى للكيومنتانج فكانوا من ناحيتهم قد أصبحوا فى ذلك الوقت يقفون صراحة ضد اليسار . وكان بورودين ، الذى يرجع إليه الفضل الرئيسى فى إعادة تنظيم الكيومنتانج ، قد طرد قبل أن تبدأ الحملة العسكرية الشمالية ، وعندما وصل م . ن . روى الهندى إلى الصين فى ديسمبر ١٩٢٦ ممثلا للكومنترن وجد النظام الذى وضعه بورودين قد انهار بأكمله .

وقد استمرت حكومة ووهان بعض الوقت تمثل التحالف بين الكيومنتانج والشيوعيين ؛ ولكن لم تكن لها سيطرة على شيانج أو القوات المسلحة التى تحت أمرته . واستمر شيانج فى تقدمه العسكرى ، بمساعدة الأضرابات والاضطرابات التى أثارها الفلاحون وبهروب أعداد كبيرة من الجنود من جيوش سادة الحرب الذين حاولوا اعتراض طريقه . وفى مارس ١٩٢٧ كان قد استولى على نانكنج ويتقدم نحو شنغهاى . وحدث تمرد فى شنغهاى بقيادة الشيوعيين عندما اقترب

من المدينة ، وساعده التمرد على الاستيلاء عليها ؛ ولكن فى الشهر التالى قام شيانج ، وقد قطع صلته بحكومة ووهان ، بانقلاب ضد الشيوعيين فى شنغهاى ونانكنج ، وحل منظمات اليسار وأعدم آلافا من الشيوعيين والنقابيين والمكافحين اليساريين الآخرين . وفى فترة حكم الإرهاب هذه عقد الحزب الشيوعى الصينى مؤتمره الخامس فى هانكاو ، وكانت لا تزال فى يد حكومة ووهان التى نبذ شيانج سلطتها . وسجل الحزب الشيوعى الصينى فى هذا المؤتمر عدد أعضائه ٥٠,٠٠٠ عضو . وهاجم المندوبون شيانج والجناح اليمينى فى الكيومنتانج بشدة ، ولكنهم كانوا لا يزالون مترددين فى الاعتراف بأن التحالف فى الكيومنتانج قد تحطم تماما ، وراودهم الأمل فى الاحتفاظ بعلاقة طيبة بفريق ووهان . وكان الحزب الشيوعى الصينى لا يزال بقيادة شن تى هسيو ، الذى استمر يدعو إلى وحدة العمل مع الكيومنتانج . وكان من بين أعضاء « المكتب السياسى » الذين اختيروا فى المؤتمر تساى هو شن ، رئيس مكتب شمال الصين التابع للحزب ، ولى لى سان ، زعيم الجناح اليسارى فى الحزب ، وشو شيو بهاى ، الذى سرعان ما سيخلف شن كسكرتير عام ، وشانج كوو تاو ، أحد الزعماء النقابيين وكان سكرتير « فدرال العمل لعموم الصين » ، وتان بنج سان ، وزير الزراعة فى حكومة يوهان ، وسو شاو شنج ، وزير العمل فى ووهان ، وشو اين لاى ، الذى سيصير فيما بعد أحد معاونى ماو الرئيسيين فى الصراع الطويل فى الثلاثينات والأربعينات . وبذلك مثل « المكتب » كل الجماعات الشيوعية الرئيسية ، ولكن هذه الوحدة الظاهرة لم تدم طويلا . وفى يونيه ١٩٢٧ كان الشيوعيون الصينيون لا يزالون يحثون الجناح اليسارى فى الكيومنتانج على تولى زعامة « الثورة » ، وقيادة الصراع ضد شيانج ومؤيديه اليمينيين ، وفى أوائل يوليه كانوا لا يزالون يحاولون الوصول إلى اتفاق مع حكومة ووهان . ولكنهم عند هذه النقطة غيروا سياستهم فجأة ، بناء على تعليمات من موسكو ، وأمروا ممثليهم بترك حكومة ووهان ، وأعادوا تنظيم « المكتب السياسى » بحيث استبعدوا شن تى هسيو ومؤيديه . وبذلك انتهى التعاون بين

الحزب الشيوعى مع الكيومنتانج بجميع أقسامه، وانتهت معه زعامة شن للحزب. وفى الوقت ذاته غادر بورودين ووهان وهرب إلى روسيا مع من لم يقع من معاونيه فى يد شيانج. وطرد النفوذ الروسى من الصين ، وكان شن كبش الفداء الرئيسى لانهيار محاولة الحزب الشيوعى الصينى فى التعاون مع الحركة الوطنية الثورية.

وعقد الحزب الشيوعى الصينى مؤتمر طوارئ فى أغسطس ١٩٢٧ لتنفيذ التغييرات فى الزعامة والسياسة التى أدى إليها التحول الجديد فى الأحداث. واختير شو شيو باى ليحل محل شن سكرتيرا عاما للمؤتمر ؛ وانتخبت « لجنة مركزية » جديدة استبعد منها أنصار شن ؛ وتقرر انتهاج برنامج أكثر راديكالية والكف عن مجاراة أهواء الكيومنتانج. وكان إعدام عدد كبير من الشيوعيين بأمر شيانج وتحطيم كثير من منظمات اليسار بالعنف ضربة قاسية للحزب الشيوعى الصينى، الذى وجد صعوبات أيضا فى الانفصال تماما عن الكيومنتانج. وزاد إخماد اليسار قسوة باستمرار وأرغم الشيوعيين واتحادات العمال على الالتجاء إلى الأقبية أكثر فأكثر. ولكنه أثار أيضا تمردات محلية فى عدة مناطق — وبخاصة فى هونان بقيادة ماوتسى تونج.

وكان التمرد فى هونان حركة فلاحين فى جوهره ، وإن كان قد أعلن أنه فورة عمال وفلاحين. وكان ماوتسى تونج كما رأينا يعمل بهمة فى تنظيم فلاحى هونان منذ سنتين ؛ وفى ١٩٢٧ كان أنصار حركته قد بلغوا فعلا أكثر من مليونين. وطالب المتمردون فى هونان بالانفصال الكامل عن الكيومنتانج وإنشاء جيش ثورى للعمال والفلاحين ومصادرة ممتلكات سادة الأرض وإقامة نظام شيوعى محلى وتنظيم السوفيتات. وأخمد التمرد بسرعة ، ووجهت اللجنة المركزية الشيوعية نفسها اللوم إلى ماو للقيام به ، ولكن حركة الفلاحين لم تنطفىء وظل ماو يقودها.

وحدثت انتفاضات محلية أخرى . ففى سبتمبر احتلت عصابات شيوعية

سواتاو واحتفظت بها بضعة ايام إلى أن طردت منها؛ وفى أكتوبر أقام بنج باى سوفيتات فى كوانتونج وحافظ عليها عدة شهور ؛ وفى نوفبر أقام ماو أيضا نظاما من السوفيتات المحلية فى قسم من هونان . وفى ديسمبر ثار العمال فى كانتون بقيادة شانج تاى لاى — الذى قتل فى المعركة — وأقاموا كوميون كانتون القصير الأمد . وقد حظى هذا التمرد ، على نقيض تمرد ماو ، بكامل تأييد الزعامة الشيوعية والكومنترن . وأعقبه فى يناير ١٩٢٨ تمرد فلاحين ، فى جنوب هونان هذه المرة ، بقيادة شوته ، الذى انضم بعد ذلك بشهور قلائل إلى ماو وكونا « الجيش الأحمر الرابع » — بدون تأييد زعامة الحزب الشيوعى الصينى التى استمرت لاتعلق أهمية كبيرة على حركات الفلاحين وتصر على أن بروليتاريا المدن وحدها هى القادرة على القيام بالدور الرئيسى فى الثورة . وبالنظر إلى سيطرة قوات الكيومنتانج على المدن وإلى الإخماد القاسى الذى تعرض له عمال المدن لم يكن هناك أمل من مثل هذه السياسة فى النجاح القريب ؛ بل إنها فى الواقع عرضت حركة العمال لكوارث . ولكن الزعامة الشيوعية كانت فى ذلك الوقت قد فقدت اتجاهاتها تماما . إذ حتى اللحظة التى تمرد فيها شيانج كاى شيك كان الأمل يراود الشيوعيين فى السيطرة على الكيومنتانج واستخدامه أداة لهم ، أولا فى تنفيذ الثورة البورجوازية ثم فى وضع أسس استيلاء البروليتاريا على السلطة بعد ذلك . ولما كان معظم زعمائهم من مثقفى المدن ، وتحت تأثير الثورة الروسية ، فإنهم وجهوا جهودهم التنظيمية الرئيسية إلى النقابات ، التى بلغ عدد أعضائها فى ١٩٢٧ حوالى ثلاثة ملايين ملحقين « بفدرال العمل لعموم الصين » .

وكانوا يدركون فعلا أن نجاح الثورة لايتم إلا بتأييد الفلاحين ؛ ولكنهم لم يروا فى الفلاحين أكثر من أدوات مساعدة للحركة التى يقودها ويسيطر عليها عمال المدن ، وهم أقل عدداً بكثير ولكنهم أكثر حركة وضوضاء ، فى حين كان ماو قد فهم فعلا أن الثورة الصينية لابد ، لكى تحرز أى تقدم بعد المرحلة البورجوازية ، أن تكون أولا حركة فلاحين تقوم على برنامج موجه مباشرة للريف . ولما لم يستطع ماو فى هذه المرحلة أن يؤثر على الزعامة القومية أصر على

السير فى طريقه الخاص مبتعدا إلى حد ما عن الأجهزة المركزية للحزب وظل يقاوم التأثير الروسى وتأثير الكومنترن . وقد أنقذ ماو بتصرفه بهذه الطريقة الشيوعية الصينية من الانهيار الكامل الذى تعرض له الحزب عندما تحول شيانج ضده بوحشية فى ١٩٢٧ ؛ ولكن نفوذه ظل فترة لايتجاوز منطقة صغيرة ، أما فى معظم أنحاء الصين فقد تعرض الشيوعيون وحلفاؤهم من العمال لهزيمة ساحقة .

وفى هذه الأثناء كان يدور جدل شديد فى موسكو بين الروس والكومنترن حول شئون الصين . فكان تروتسكى يهاجم بشدة سياسة ستالين والكومنترن فيما يتعلق بالصين . وقد هاجمهما بسبب الاستمرار فى تأييد شيانج كاى شيك إلى اللحظة التى قام فيها بانقلابه فى أبريل ١٩٢٧ ، وكان من رأيه أن الحزب الشيوعى الصينى بدلا من أن يسيطر على الكيومنتانج ، كما أمل ستالين ، قد أصبح فى خطر من أن يسيطر عليه الكيومنتانج أو يصفيه . بيد أن ستالين والكومنترن أصرا ، حتى بعد انقلاب شيانج ، على محاولة الاحتفاظ بالتحالف مع الجناح اليسارى فى الكيومنتانج برئاسة وانج شينج دى ، زعيم حكومة ووهان ؛ ولكن وانج ، الذى كان يدرك تماما أن الحزب الشيوعى الصينى يعمل على الاستيلاء على حكومته وليس لديه نية قبول السيطرة الشيوعية ، رد فى يوليه ١٩٢٧ بطرد الشيوعيين منها وقام بحملة إخماد لاتقل فى عنفها كثيرا عن حملة شيانج ضد الشيوعيين بمعونة بعض القواد العسكريين . وحيال هذا التحول اضطر كل من الحزب الشيوعى الصينى والكومنترن إلى التفكير فى سياسة جديدة . ففى أثناء فترة التحالف مع الكيومنتانج كانا يحاولان العمل على أساس جبهة متحدة لاتضم العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة فحسب ، بل وكذلك العناصر الوطنية بين البورجوازية الكبيرة وحتى بين سادة الأراضى . وصحيح أن تفكيرهما اتجه إلى أن هذه العناصر الأخيرة ستتخلى عن التحالف بمجرد انتصار الثورة البورجوازية ؛ ولكنهما اعتمدا على استمرار الجمهرة الكبرى من البورجوازية الصغيرة إلى جانب العمال والفلاحين . وحاولا تفسير تحول شيانج على أساس طبقى بأنه يعنى أن البورجوازية الكبيرة قد انضمت إلى جانب سادة الأراضى والرأسماليين ، بل وحتى الأمبرياليين

الأجانب ، ضد الثورة ؛ ثم عقدا آمالهما عندئذ على إعادة بناء الجبهة المتحدة بحيث تضم عناصر البورجوازية الصغيرة التى تمثلها حكومة ووهان . وعندما انقلب وانج ضدهما خاب هذا الأمل وصار من الضرورى التفكير فى سياسة جديدة وفى تفسير جديد لما حدث يخفيان به الخطأ فى حكمهما الذى أدى إلى كارثة . وتيسر لهما هذا جزئيا بالهجوم على شيانج والبورجوازية وإتهامهما بخيانة الثورة ، وكذلك بالتنديد بانقلاب حكومة البورجوازية الصغيرة فى ووهان ضد الحركة . بيد أنه لم يكن هناك من سبيل لإخفاء حقيقة أن الشيوعية فى الصين عانت هزيمة ماحقة .

ولم يكن الحزب الشيوعى الصينى ، وهو يطارد من مكان إلى مكان ، فى مركز يسمح بعقد مؤتمر نظامى فى أرض صينية . فاجتمع مؤتمره السادس فى موسكو فى صيف ١٩٢٨ فى نفس الوقت الذى عقد فيه المؤتمر السادس للكومنترن . وبالضرورة لم يكن هذا الاجتماع كامل التمثيل ، وبخاصة أن نظام الحزب كان قد اختل تماما ، كما تعرض للضغط من جانب زعماء الكومنترن أكثر من المألوف . وقد حاول فى السياسة التى وضعها أن يختط طريقا وسطا بين الانحرافات اليمينية التى اتهم بها شن تى هسيو وخطة العمل على إثارة التمردات الفورية التى لا أمل فى استمرار نجاحها . وقد حدثت فى ١٩٢٧ والشهور الأولى من ١٩٢٨ كما رأينا ثورات متعاقبة بين الفلاحين وفى المدن ؛ وألقى بعض اللوم فى تشجيع هـــذا النوع من العمل على عاتق شو شيو باى ، السكرتير العام الجديد للحزب . وعنف شو وصدر إليه الأمر بالبقاء فى موسكو ممثلا للحزب الشيوعى الصينى لدى الكومنترن ، وحل محله كسكرتير عام هسيانج شونج فا الذى كان أحد الوزراء الشيوعيين فى حكومة ووهان . وعين شو اين لاى رئيسا « لمكتب التنظيم » ، ومن هذا المركز انتقل فيما بعد إلى زعامة « المكتب العسكرى » التى كان يشغلها من قبل هو وين شيانج . واختير لى لى سان ، زعيم منظمة الشباب سابقا ، لرئاسة « مكتب الدعاية » ، واختير ليو شاو شى ، الذى صار فيما بعد رئيسا « لفدرال العمل لعموم الصين » ، لرئاسة « مكتب العمل » فى الحزب . وأخيرا

عين بنج باى ، الذى كان قد تزعم حركة السوفيتات التى قام بها الفلاحون فى كوانتونج فى العام السابق ، رئيسا « لمكتب الفلاحين » .

وأعاد المؤتمر السادس أيضا صياغة دستور الحزب الشيوعى الصينى وأصدر سلسلة قرارات تقلب تماما سـياسة الحزب بالنظر إلى تغير الموقف . وبدأ بالاعتراف بالهزيمة : فقال إن الموجة الثورية تراجعت نهائيا ولا بد من مرور بعض الوقت قبل أن تستأنف تقدمها . بيد أنه أكد بشدة أن تجدد المد الثورى متوقع تماما ، وأنه ينبغى على الحزب الشيوعى الصينى أن يشرع فورا فى الإعداد له . واستمر المؤتمر فى اعتبار « الثورة العالمية » حدثا مؤكدا فى المستقبل وأن التمرد المسلح هو أسلوبها الضرورى . ومن ثم فبرغم أن الموقف يتطلب الاحتياط بعناية ضد كل صور أثارة الفورات التى لا جدوى منها لأنها تبدد قوى حركة العمال بلا طائل ، برغم ذلك فإن المهمة التى لا غنى عنها هى الاستعداد للتمرد المسلح الذى سيدعى إليه بمجرد انتهاء فترة التقهقر . ولم تكن هناك أية إشارة تحدد المدة التى سيستمر فيها التقهقر ـ والواقع أنه ما كان يمكن تحديدها ؛ بيد أنه من الواضح أن التفكير فيها كان على أساس أنها لن تطول إلى الحد الذى يجعل الاستعداد فورا للتمرد المقبل غير مهم . وحتى عند ما تمر الفترة العصيبة فإن الثورة التى ستقوم لن تكون اشتراكية بل بورجوازية ديموقراطية فحسب ، وان كانت لن تتم بمساعدة البورجوازية ، التى انضمت إلى معسكر سادة الحرب والامبرياليين ، بل ضدها . ولكنها مع ذلك لا يمكن أن تكون ثورة اشتراكية ، لأن الظروف لم تكن قد تهيأت بعد . كما يجب ألا تعتبر بأى حال من الأحوال « ثورة دائمة » ـ فهذا يعد خطيئة تروتسكية : وهو ينطوى على تقدم مستمر للموجة الثورية ، وهذا نقيض الحقائق الواقعة فى الموقف . ومهمة الحزب الشيوعى أن يعمل على إنجاز الثورة الأولى ـ إتمام القضاء على الإقطاع وسيادة الأرض والتدخل الإمبريالى ـ لا كحليف مؤقت للبورجوازية ، الصغيرة أو الكبيرة ، ولكن برغم خياناتهما للجبهة المتحدة .

ولا يمكن إنجاز ذلك إلا إذا وضع الحزب الشيوعى الصينى نفسه على رأس

حركة جماهيرية حقيقية من العمال والفلاحين ، الطائفتين اللتين تتكون منهما القوة الثورية الوحيدة الباقية . وكان على الحزب أن يشق طريقه بعناية بين خطرين متضادين لكي يحقق ذلك ، فمن ناحية عليه أن يتجنب اتخاذ موقف دكتاتوري تجاه الحركة الجماهيرية ، لأن ذلك لن يؤدى إلا إلى إقصاء الجماهير والقضاء على نفوذ الحزب . فالحزب يجب ألا « يأمر » العمال أن يضربوا ، أو الفلاحين أن يتمردوا. بل ينبغى أن يتخلل الحركة الجماهيرية ويوحى إليها دون أن يعمل على إحلال الحزب محلها . والشيوعيون يجب أن ينضموا إلى النقابات ويعملوا من داخلها ، حتى إذا كانت تحت نفوذ رجعى ، وكذلك أن يساعدوا على إقامة نقابات جديدة صلبة . وبالمثل يجب أن يعملوا مع حركات الفلاحين ويوحوا بها ، ويبتعدوا عن الإملاء عليها . بيد أن الحزب الشيوعى الصينى واجه فى هذا الأمر عقبة ضخمة . فحلفاؤه الحقيقيون هم الفلاحون الفقراء والمتوسطون، لا الفلاحون المزدهرون الذين كانوا أقرب إلى البورجوازية ؛ ولكن كان من الخطورة بمكان الإصرار على ذلك لأن الضرورة المباشرة كانت إثارة حركة جماهيرية على أوسع نطاق ممكن ، ويتطلب ذلك توجيه النداء إلى الفلاحين ككل لا إثارة العداوات فى القرى ، إلا ضد طبقة سادة الأرض . فضلا عن أن حركة الفلاحين الشعبية قمينة بأن تجعل هدفها مصادرة ممتلكات سادة الأرض لتقسيمها بالمساواة فيما بينهم، وقد أعلن مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى فى موسكو أنه ضد هذا التوزيع المتساوى بشدة ، إذ اعتبره تعبيرا عن اتجاه من اتجاهات البورجوازية الصغيرة وانه يتعارض مباشرة مع الهدف الشيوعى الخاص بالشيوع فى ملكية الأرض ووضعها فى يد سوفيتات القرى التى يجب أن تسيطر على توزيعها واستخدامها . وقد حذر المؤتمر فى قراراته الشيوعيين الصينيين مرارا من أن تكون لهم أية صلة بمشروعات التوزيع المتساوى وأصر على الأهمية القصوى لوضع الأرض تحت سيطرة السوفيتات . وصحيح أنه لم يؤكد تأميم الأرض ، الذى كان سياسته التى أعلنها فى الماضى ، خشية إغضاب حركة الفلاحين . فاتخذ طريقا وسطا بالحث على سيطرة السوفيتات وتحذير الشيوعيين ، فى نفس الوقت ، بأن يتجنبوا إثارة عداء

الفلاحين الأحسن حالا وأن يتذكروا واجبهم فى الصراع من أجل الفلاحين الفقراء ضد مضطهديهم ـ وهى مهام من العسير الجمع بينها .

والحقيقة أن مشكلة السياسة الشيوعية فيما يتعلق بالأرض والفلاحين كانت أصعب ما حاول المؤتمر السادس أن يتناوله . فإلى عام ١٩٢٧ ، وحتى إلى ١٩٢٨ ، لم يعترف الشيوعيون فى الصين قط بأن الفلاحين يمكن أن يقوموا بأكثر من دور ثانوى محض فى الثورة . فقد كانوا ، باستثناء قلة ، متأثرين بمعايير المدينة ، وتطلعوا إلى بروليتاريا المدن لتتولى ، تحت قيادتهم ، الريادة وتجذب الفلاحين وراءها ولكن على ألا تسمح لهم بأى نصيب جدى فى تحديد سياسة الثورة . ولم يرقهم انشغال ماو بجانب الفلاحين فى الثورة ، بل ووجهوا النقد إلى جهوده من وقت لآخر . بيد أن الريف صار ، بعد انهيار قوتهم فى المدن ، أكثر المناطق المفتوحة أمامهم للإعداد الثورى لأن سادة الحرب والكيومنتانج لم يستطيعا فرض السيطرة البوليسية عليه ؛ وكانوا مضطرين شاءوا أم لم يشاءوا إلى تغيير نظرتهم إلى حركة الفلاحين والاعتراف بأهميتها أكثر . وحتى مع ذلك ظلوا غير مستعدين مطلقا للاعتراف للفلاحين بدور مستقل فى الزعامة الثورية . فقد تشبثوا بفكرة أن عمال المدن لابد أن يقودوا الفلاحين ويستمروا فى القيام بالدور المسيطر . ولكنهم أدركوا أنه فى المستقبل المباشر يمكن القيام بعمل فى الريف أكثر بكثير من المدن ، وأن المهمة الأولى الملحة هى إيجاد حل عملى للمشكلة الزراعية . واعتبروا أن هـــذا الحل ، فى جانبه المباشر ، جزء من الثورة البورجوازية الديموقراطية ، وليس من الثورة الاشتراكية ، لأنهم رأوا أن تجميع الزراعة غير ممكن مطلقا مؤقتا ، وأدركوا خطر الحل الذى لن يؤدى إلا إلى تأصل جذور نظام الملكيات الصغيرة والزراعة على النطاق الضيق .

وكان من المصاعب الكبرى التى واجهت الحزب الشيوعى الصينى فى تحديد موقفه من الفلاحين اختلاف طريقة الزراعة وطابع حركات الفلاحين من جزء إلى آخر فى الصين . فقد كانت الجمهرة الكبرى من الفلاحين فى جنوب الصين

ووسطها مؤلفة من فلاحين فقراء وعمال لا أرض لهم ، وكانت حركات الفلاحين فى أيدى هذه الجماعات إلى حد كبير . أما فى الشمال فكانت هناك أعداد كبيرة من الفلاحين المتيسرين نسبيا يملكون أرضهم ، جنبا إلى جنب مع الفلاحين المستأجرين والضياع الكبرى . وكان الفلاحون المتوسطون عنصرا كبيرا هاما فى كلتا الحالتين ؛ وأعلن الحزب الشيوعى الصينى مؤكدا أنه لا يمكن نجاح الثورة بدون تأييدهم . ولكن فى حين كان فى كثير من أنحاء الجنوب والوسط صراع طبقى حاد فعلا وقف فيه الفلاحون الأثرياء ضد الفلاحين الفقراء والعمال الذين لا أرض لهم ، لم يكن الأمر كذلك فى مناطق أخرى - وبخاصة فى الشمال - حيث كان الفلاحون كلهم فى الغالب متحدين ضد سادة الحرب وسادة الأرض وضد الضرائب المرهقة ، ومن ثم أيدوا الثورة فى حدود ما هى موجهة ضد هذه الشرور . ولذا بدا أن الدعوة الى انتهاج سياسة موحدة فى جميع أنحاء البلاد أمر غير عملى . ففى الشمال ، والمناطق المماثلة فى جهات أخرى ، بدا أن الأمر يتطلب تجنب إثارة عداء حتى أغنياء الفلاحين ، حتى لا يلقوا بأنفسهم فى أحضان الثورة المضادة ، فى حين كان ذلك قد حدث فعلا فى معظم مناطق الجنوب وكثير من الوسط ، ومن ثم كان « الحزب الشيوعى الصينى » حرا فى الوقوف الى جانب أكثر الجماعات تعرضا للاضطهاد الشديد . وحتى فى مثل هذه المناطق كانت إثارة الفلاحين المتوسطين خطأ مميتا ، إذ كان لا بد من العمل على حملهم على تأييد الثورة ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تركيز الاهتمام على مطلب مصادرة ضياع سادة الأرض التى يمكن أن يكون لديهم الأمل فى نصيب منها ، واذا لم يكن هناك أى خطر على ما فى حيازتهم . وكان هذا يعنى أنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة بسيطة واحدة : بل يجب التفكير فى كل منطقة على حدة ، ومواءمة العمل مع ظروفها الخاصة . وينبغى على الشيوعيين أن يسعوا فى كل مكان الى القيام بدور رائد فى حركات الفلاحين ، ولكن ماهية الدور ينبغى أن تختلف من مكان لآخر .

وهكذا نجد أنه فيما يتعلق بحركات التوزيع المتساوى للأرض التى كان المؤتمر

قد هاجمها بصراحة فى قراراته العامة الخاصة بالسياسة ، جاء القرار الخاص بمشكلة الفلاحين أكثر إبهاما . فقد اعترف هذا القرار بأن مطلب التوزيع المتساوى لا بد أن يثار فى مناطق كثيرة وأن على الشيوعيين ، فى المناطق التى تضم نسبة كبيرة من الفلاحين والعمال الذين لا أرض لهم والتى جاء فيها هذا المطلب بوضوح من حركة الفلاحين المحلية ، أن يؤيدوه ـ « ولكن عليهم أيضا أن ينتقدوه » . يجب عليهم تأييده كخطوة تؤدى الى تصفية الإقطاع الزراعى ، ولكن أن ينتقدوه « بوصفه وهما من أوهام اشتراكية البورجوازية الصغيرة » . كما يجب عليهم ألا يوافقوا على التوزيع المتساوى فى المناطق التى يؤلف فيها الفلاحون المتوسطون الأغلبية ، لأنه لا بد فى هذه الحالة أن يثير ذلك عداء الفلاحين المتوسطين ويقضى على كل أمل فى نجاح الثورة . وكان هذا القرار لا شك معرضا لاختلافات واسعة فى التفسير ، ولكن لم يكن من السهل الخروج من المعضلة .

وقد جاء الكثير فى هذا القرار عن مشاكل تنظيم الفلاحين . فمن ناحية كان يتضمن تأكيداً شديداً لضرورة تنظيم « البروليتاريا وشبه البروليتاريا فى القرية » ، بما فى ذلك العمال الحرفيين والعمال الريفيين الذين بلا أرض ، والعمل على تنظيم هذه الجماعات فى تنظيمات مستقلة خاصة بها وعلى وصولها إلى مراكز ذات نفوذ كبير فى حركة الفلاحين العامة . كما أكد بشدة أيضا ضرورة الاتحاد الوثيق بين حركات الفلاحين وحركات العمال فى المدن المجاورة ، وكذلك ضرورة تسرب عمال المدن إلى منظمات القرى لتأخذ طابعاً بروليتاريا أكثر . وأكد كذلك تأكيداً كبيراً على ضرورة تجنيد النساء كشريكات إيجابيات فى حركة الفلاحين ، وعلى الدور المهم الذى يمكن أن تقوم به منظمات الشباب . وحث الشيوعيين على ألا يفوتوا فرصة للحصول على الزعامة فى حركات الفلاحين والقيام بدور قوى فى صراعاتها اليومية ، مع الاحتفاظ بطابع منظمات الفلاحين ممثلا لجماهير الفلاحين على أوسع نطاق . وقرر أن « حرب العصابات » هى « الأداة الرئيسية »

فى الصراع فى القرية . وتضمن هذا الصراع رفض دفع الإيجارات والضرائب ، ومصادرة ممتلكات سادة الأرض وتوزيعها ، و« قتل سادة الأرض والأعيان المضطهدين » ، وإقامة لجان مندوبين للفلاحين وسوفيتات قرى . ومع ذلك فإن « حرب العصابات » ليست وحدها كافية : بل يجب أن تؤدى، فى الأماكن المناسبة، إلى تمردات فى المناطق التى تبشر بالأمل واستيلاء السوفيتات على السلطة كلها وإنشاء جيوش فلاحين . بيد أنه نبه الشيوعيين فى نفس الوقت إلى أن مثل هذا التمرد « لا يمكن أن يصير نقطة البدء فى التمرد المنتصر للجماهير على نطاق قومى إلا بشرط أن يتم فى تحالف مع موجة ثورية جديدة بين البروليتاريا فى المدن » . وبعبارة أخرى لا أمل لدى الفلاحين فى القيام بالثورة بدون المشاركة الكاملة من جانب العمال فى المدن وبتوجيههم — وهو شرط بدا أنه يستبعد حدوث مثل هذا التمرد بعض الوقت . ولكن القرار استطرد إلى أنه « ينبغى على الحزب أن يتولى قيادة تمردات الفلاحين التلقائية » ، وترك الأمر لأعضاء الحزب يفعلون ما فى وسعهم فيما يتعلق بهذه النصيحة المزدوجة .

ومع ذلك فقد كان من الواضح أن القرار يفكر فى إمكان وجود مناطق تسودها النظم السوفيتية وتستطيع فيها هـــذه النظم أن تدافع عن نفسها ضد جيوش خصومها . وطلب إلى السوفيتات فى مثل هذه المناطق أن تشيد لنفسها قوات مسلحة ومنظمة يعتمد عليها ، وأن تنشىء نواة « للجيش الأحمر » من العمال والفلاحين وتدعمها وتقويها شيئاً فشيئاً بوصفها الأداة الرئيسية للقوى الثورية . ويجب العمل جدياً على تدريب « الكادرات » لهذا الجيش ، وعلى الشيوعيين أن يعملوا فى نفس الوقت بنشاط داخل فرق المليشيا التى يحتفظ بها سادة الأراضى ومن داخل العصابات التى تؤلفها العناصر التى لا عمل لها والتى لا أرض لها ، بقصد تحويل أكبر عدد ممكن منها إلى الجانب الثورى .

وهكذا بذل مؤتمر موسكو كل ما فى وسعه لوضع سياسة جديدة للثورة الصينية بطريقة يلقى بها اللوم فى الهزائم الماضية على أخطاء « الانتهازيين »

اليمينيين ودعاة الفورات التى لا جدوى منها من اليساريين ، لا على « الدولية الشيوعية » أو الحكومة الروسية ، اللذين كانا فى الحقيقة المسئولين الرئيسيين عن السياسات التى أدت إلى الكارثة . فقد كان نفوذ الكومنترن والنفوذ الروسى هما اللذين دفعا الحزب الشيوعى الصينى إلى التعاون مع الكيومنتانج ، من الخارج فى أول الأمر ثم بالتسرب إليه والعمل من داخله . وقد أيد زعماء الكومنترن بقوة الجبهة المتحدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الكبرى ، كما أيدوا الجبهة الضيقة باستبعاد البورجوازية الكبرى بعد انقلاب شيانج . وكان بورودين شريكاً إيجابياً فى محاولة استمرار التعاون مع حكومة ووهان بعد أن شرع شيانج فى قتل الشيوعيين وحل المنظمات العمالية . وتبعاً لقرارات مؤتمر ١٩٢٨ كان الكيومنتانج كله ، اليسار واليمين على السواء ، مؤلفا من عناصر رجعية ؛ ولكن ذلك لم يكتشف إلا بعد أن وقف وانج ، كما وقف شيانج ، ضد الحزب الشيوعى . ولكن يجب ألا يقال شىء فى المؤتمر من شأنه انتقاد الروس أو الكومنترن — وبخاصة أى شىء ينطوى على تبرير لهجوم تروتسكى العنيف ضد سياسة ستالين فيما يتعلق بالصين . فاللوم كله يجب أن يقع على عاتق « خونة » الكيومنتانج وأخطاء الحزب الشيوعى الصينى نفسه ونقائصه .

وكانت القرارات التى أصدرها مندوبو الحزب الشيوعى الصينى فى موسكو تنطوى على تغيير جذرى فى السياسة ، وبخاصة لأنها اعترفت بالأهمية الأولى لمشكلة الأرض ولمكان الفلاحين فى الحركة الثورية . ومع ذلك فإنهـــا كانت لا تزال قائمة على أوهام إلى حد كبير . فقد بالغت بشكل مخل فى الدور الذى يستطيع العمال الصناعيون القيام به فى الثورة . وقد كان القطاع الصناعى فى روسيا سنة ١٩١٧ لا يمثل سوى قسم صغير فى اقتصاد زراعى أساساً ؛ ولكن المنشآت الكبيرة الحديثة كانت فى وضع استراتيجى فى بتروجراد وموسكو يتيح لها نفوذاً حاسماً فى اللحظات الحاسمة ، كما كان القطاع يضم عنصراً كبيراً من الصناعة الثقيلة التى تستخدم عمالا أكثرهم من الرجال الذين كانوا نواة طيبة لقوة ثورية مسلحة.

أما الصناعة الصينية فلم يكن فيها مثل هذا القطاع النامى من الصناعة الثقيلة ؛ كما لم تكن هناك أى مدينة واحدة تستطيع أن تحتل المركز الرئيسى الذى احتلته بتروجراد فى الثورة الروسية . ففى شنغهاى كانت صناعة المنسوجات غالبة وكان النفوذ الأجنبى عقبة قوية فى سبيل العمل الثورى . وكانت كانتون أكثر المدن ثورية ، ولكنها كانت مركزاً للشروعات التجارية أكثر منها مركزاً للشروعات الصناعية . وكانت نسبة مرتفعة من العمال الصناعيين الصينيين من الحرفيين المنتشرين فى مساحات واسعة فى جماعات صغيرة أو يعملون لحسابهم ، وليس من السهل تنظيمهم فى أية حركة طبقية . ولذا كان وهما محضاً التفكير فى أن البروليتاريا الصناعية يمكن أن تكون العنصر الرئيسى فى الثورة الصينية ، أو حتى فى قيادتها وتوجيهها ، سواء الثورة البورجوازية أو الاشتراكية ؛ بيد أنه كان من الصعب بالنسبة للكومنترن ولزعماء الشيوعيين الصينيين الاعتراف بذلك لأن الدور القيادى للبروليتاريا الصناعية كان جزءاً من عقيدة الماركسية الثورية . وكما رأينا ظل الشيوعيون ، حتى عند ما رفعوا حركة الفلاحين إلى مركز الأهمية الأولى فى الاستراتيجية الثورية ، غير قادرين على تصورها تقود الثورة فعلا واستمروا يصرون على أنه لا بد من حملها على العمل بإيحاء من العمال الصناعيين وبتوجيههم .

ومع ذلك فإن التحول فى السياسة كان حاسما لأن الثوريين الصناعيين لم يعد فى وسعهم ، فى غالب الأمر ، العمل على أى نطاق كبير بعد ١٩٢٨ إلا عن طريق حركة الفلاحين . ومنذ ذلك الوقت لم يعد ماو شخصية ثانوية يوجه إليها الكثير من النقد بين زعماء الحزب الشيوعى الصينى ، وارتفع مركزه بسرعة بينهم لأنه ، إذ استمر يعمل بالمبادىء التى تعرض من أجلها للنقد كثيراً ، استطاع الاحتفاظ باستمرار بمستوى مرتفع من النشاط الثورى وتحدى الجهود الهائلة التى بذلها شيانج كاى شيك للقضاء على حركته . فابتداء من ١٩٢٨ كان هناك باستمرار فى الصين مناطق سوفيتات تحميها قوة « الجيش الأحمر » المنظمة ، وكانت تحدث فى هذه المناطق أعمال ثورية ضد سادة الأرض والمستغلين الآخرين ، وتوزع الأرض وتخفض الضرائب إلى حدود عادلة ، وتدور الحرب على نطاق

كامل ضد الجيوش النظامية التابعة لشيانج ومعاونيه بين انتصار وهزيمة ؛ وأن تحقق بصفة عامة نجاح ملحوظ . وتقع قصة هـذه الأحداث فى الغالب خارج نطاق الفترة التى يغطيها هـذا المجلد ، الذى يقف قبل الغزو اليابانى فى منشوريا فى ١٩٣١ . ولكن البدايات تمت بين ١٩٢٧ و ١٩٢٩ بإقامة السوفيتات الصينية الأولى وتكوين « الجيوش الحمراء » الأولى فى هونان وكيانجسى وهوناى . وفى ١٩٣٠ كانت هـذه الحركة الجديدة قد اتسعت إلى حد يكفى لعقد مؤتمر قومى للمندوبين من المناطق التى تحت سيطرة السوفيتات فى شنغهاى ، ويقترح إنشاء « حكومة سوفيتية مركزية » للصين ، وتوضع فصلا مجموعة قوانينها الأساسية . وطبعاً كان لا يزال هناك طريق طويل قبل أن يصير لمثل هذه الحكومة أى وجود حقيقى ؛ ولكن الأسس التى لا غنى عنها كانت توضع .

وفى هذه الأثناء كان الحزب الشيوعى الصينى ككل يتعرض لمصاعب أخرى . فالمؤتمر السادس ، الذى عقد فى موسكو بعيدا جدا عن الصين ، لم يكن كامل التمثيل بأى شكل ؛ واقتضى الأمر بعض الوقت قبل أن يعرف أعضاء الحزب عامة قراراته . وفى يونيه ١٩٢٩ تم اجتماع لكامل هيئة اللجنة المركزية فى شنغهاى صدقت فيـــه أخيرا على قرارات موسكو واتخذ الحزب اتجاهه الجديد . وفى أغسطس أقام ماو وشوته نظاما سوفيتيا فى أجزاء من كيانجسى ؛ وفى نفس الشهر أسر بنج باى ، منشىء سوفيتات كوانتونج فى ١٩٢٧ ، وأعدم فى شنغهاى بواسطة الكيومنتانج . وفى الشهر التالى عقد فى شنغهاى اجتماع للجماعات المعارضة ، بزعامة شن تى هسيو السكرتير السابق للحزب الشيوعى الصينى ، وحاول وضع سياسة منافسة لتلك التى وافق عليها مؤتمر موسكو . واشترك مع شن شخصيات من زعماء الحزب الشيوعى الصينى مثل بنج شوشيه وليوجن شنج . وسرعان ما أعقب ذلك طرد شن من الحزب الشيوعى الصينى ؛ ومنذ ذلك الوقت ألف هو وآخرون أحزابا ضئيلة معارضة ، كانت تتهم عادة بأنها « تروتسكية » ، ويقال أن هذه الأحزاب هى التى أشارت على شن بتأليف « كتلته » المعارضة .

وفى ذلك الوقت كان لى لى سان قد صار الشخصية الأولى فى الحزب الشيوعى

الصيني ، إذ خلف شو شيو باي بعد أن تعرض للتأنيب فى مؤتمر موسكو . وهكذا كان على لى أن يضع سياسة موسكو موضع التنفيذ ، بأن يشق طريقا متوسطا بين « الانتهازية » ونزعة القيام بفورات لا جدوى منها ، وبالإعداد للتمرد دون إثارته فعلا حتى تصل الموجة الثورية الجديدة . وكان موضع التساؤل هو من الذى له أن يقول إن اللحظة قد حانت . ووجد لى نفسه معرضا لمطالبات مستمرة من موسكو بانتهاج سياسة أكثر نشاطا . وفى يوليه ١٩٣٠ قرر لى العمل، معتقدا أن الصحوة وشيكة ، وأمر قوة مسلحة من الفلاحين من المناطق التى تحت سيطرة السوفيتات فى هونان بالهجوم واحتلال مدينة شانجشا . وكانت النتيجة هزيمة كبرى ؛ ووجد لى نفسه متهما بالنزوع إلى الفورات التى لا جدوى منها ومهددا بالطرد من الزعامة . وبرغم ذلك استطاع الفوز بأغلبية فى اجتماع الهيئة الكاملة للجنة المركزية عقد فى سبتمبر ١٩٣٠ بناء على دعوة شو شيو باى ، الذى كان قد أوفد حديثا من موسكو لتقديم تقرير عن الموقف فى الصين . ولكن بافل ميف ، الذى كان قد جاء إلى الصين فى مايو ممثلا للكومنترن ، اتخذ موقفا شديد العداء من لى ، شاركه فيه مجموعة كبيرة من الطلبة المدربين فى جامعة صن يات سن بموسكو وأيده الكومنترن . وانتهج الطلبة العائدون سياسة شديدة وشرعوا ، بتأييد ميف ، فى السيطرة على الحزب . وفى نوفمبر ، عندما أدان الكومنترن سياسة لى رسميا ، أرغم على الاستقالة من مناصبه . وبعد صراع عنيف استطاع القادمون الجدد ، بتأييد ميف ، السيطرة على جهاز الحزب وطردوا الزعماء القدامى وعلى رأسهم لوشانج لونج ، رئيس « فدرال العمل لعموم الصين» ، وهو منج هسيانج ، الذى أسر فى العام التالى وأعدم بواسطة الكيومنتانج. وسافر لى سريعا إلى موسكو بعد عزله حيث أقر بذنبه فى الأخطاء التى عزيت إليه ، ثم سرعان ما عاد إلى الحظوة ثانيا . وفى هذه الأثناء تولى شن شاو يو ، أحد الشخصيات الرائدة فى المجموعة التى كانت قد جاءت من موسكو مع ميف ، مكان لى على رأس الحزب كسكرتير عام .

وإبان هذه الفترة كان ماوتسه تونج ، الذى كان قد انتخب عضوا فى لجنة

المركزية ، يدعم مركزه فى هونان وكيانجسى . وقد ظل إلى نهاية ١٩٣٠ تقريبا بلا إزعاج بأى هجوم عسكرى كبير ؛ ولكن فى ديسمبر ١٩٣٠ قام شيانج كاى شيك بأول هجوم كبير له على المنطقة التى تحت سيطرة السوفيتات ، التى كانت تقع فى بلاد وعرة يسهل الدفاع غير النظامى عنها . ونجح الهجوم فى أول الأمر ولكن لم يمض وقت طويل حتى هزم ؛ ولكن تلاه هجوم ثان وثالث بقوات متزايدة فى ربيع ١٩٣١ وصيفها . وقد هزمت هذه الهجمات الجديدة أيضا ؛ وفى نوفمبر ١٩٣١ اجتمع أول مؤتمر سوفيتى لعموم الصين فى يواشين ، فى كيانجسى ، وأنشئت « الجمهورية السوفيتية الصينية » برئاسة ماو وشوته قائدا أعلى للقوات المسلحة . واختير ماو أيضا رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، وهكذا حصل أخيرا على الاعتراف به بوصفه الشخصية البارزة فى الحركة الشيوعية الصينية . وفى ذلك الوقت كانت اليابان قد غزت منشوريا وكشفت عن نيتها فى تحويل الصين إلى دولة تابعة ؛ ووجد الحزب الشيوعى الصينى نفسه يواجه عدوا جديدا . وفى فبراير ١٩٣٢ أعلنت « الجمهورية السوفيتية الصينية » الحرب على اليابان ، وبدأت تدعو إلى تأليف جبهة متحدة جديدة موجهة ضد الامبريالية اليابانية . بيد أن شيانج كاى شيك فضل التفاهم مع اليابانيين على العدول عن محاولة قلب نظام السوفيتات الصينية . فقام بالهجوم بعد الهجوم ، كل منها أكبر من سابقه ، ضد مناطق السوفيتات ، إلى أن قرر ماو فى اكتوبر ١٩٣٤ إخلاء المنطقة التى دافع عنها دفاعا مجيدا وأن يقود قواته السوفيتية للانضمام إلى قوات منطقة سوفيتية أخرى كانت قد أنشئت فى شمال شنسى . وبدأ « الزحف الطويل » المشهور عبر القارة الصينية ؛ وبعد حوالى عام بلغ جيش ماو هدفه . وبعد ذلك بعام آخر ، فى خريف ١٩٣٦ ، انضمت الى قوات ماو قوات شو ته التى كانت قد بقيت فى شيشوان ؛ وفى أوائل العام التالى قامت حكومة سوفيتية جديدة فى شنسى ـ كانسو تنجشيا فى شمالى غرب الصين ، واتخذت عاصمتها فى ينان ، واختير لها رئيسا شانج كوو تاو ، أحد الجنود القدامى فى الحركة وكان فى وقت ما رئيس « مكتب التنظيم » فى الحزب الشيوعى الصينى والسكرتير العام

« لفدرال العمل لعموم الصين » فى ١٩٢١ . وعندئذ جاءت الحرب الصينية اليابانية على نطاقها الكامل فى ١٩٣٧ التى أدت ، فيما أدت اليه ، إلى انفصال شانج كوو تاو وانضمامه إلى الكيومنتانج وطرده من الحزب الشيوعى فى ١٩٣٨. بيد أن هذه الأحداث تمت إلى فترة متأخرة عن تلك التى يتناولها هذا المجلد : وينتهى الفصل الحالى ببداية « الزحف الطويل » فى اكتوبر ١٩٣٤ .

وهكذا علينا أن نترك قصة نمو الشيوعية الصينية فى المنتصف تماما ، وعند نقطة لم تتحقق فيها بعد آمال الكومنترن الوطيدة فى انهيار العالم الرأسمالى وفى تجدد الموجة الثورية فى الصين ، برغم أن الكساد الاقتصادى الكبير كان قد حل على العالم وانتشرت ثانيا تنبؤات الانهيار الوشيك للرأسمالية انتشارا شديدا . وكان تقدم الحركة الثورية فى الصين قليلا فى استعادة سيطرتها على المدن : إن انتصارها كان فى مناطق الريف ، وقد تولى الفلاحون ، وليس العمال الصناعيون ، القياد وأثبتوا قدرتهم على القتال ضد محاولات شيانج فى القضاء عليهم . وكانت الشيوعية الصينية ، بوحى ماو ، قد أخذت طريقها الخاص باستقلال متزايد عن الكومنترن والنفوذ الروسى ، ووضعت لنفسها تفسيرها الخاص بها للإنجيل الماركسى . وقد حل شانج وِن تيان محل شيو بانج هسيو سكرتيرا عاما للحزب الشيوعى الصينى فى أوائل ١٩٣٤ ، ولكن ماو ، ومعه شو ته وشواين لاى معاونان الرئيسيان ، صار الشخصية الرائدة والزعيم الوطنى الرائد .

الفصل السادس والعشرون

اليابان من ١٩١٤ إلى ١٩٣١

كانت الحركة الاشتراكية فى اليابان قد محيت تماما ، كما رأينا فى المجلد السابق[1] ، بواسطة اعتقال وإعدام من وصفوا بأنهم « فوضيون » فى ١٩١٠ و ١٩١١ وبإخماد الصحافة الاشتراكية بأكلها وتحريم كل الاجتماعات الاشتراكية . وكان لهذه الإجراءات أثرها القوى فى النقابات أيضا ، وكانت زعامتها اشتراكية أو يسارية إلى حد كبير . فقد اختفى كثير من زعمائها ، واضطر غيرهم إلى الالتجاء إلى الأقبية . ولم يسمح بالبقاء علنا إلا لجماعة صغيرة معتدلة ، برئاسة بونجى سوزوكى (١٨٨٥ — ١٩٤١) ، منظمة فى هيئة مركزية ، هى «يواكاى» ، وذلك بتأييد عدد من أصحاب الأعمال الذين كانوا يأملون فى توجيه العمال إلى الأساليب السلميه . وقد هوجم سوزوكى وأتباعه بشدة طبعا من جانب الاشتراكيين الذين كانوا مطلقى السراح بعد ؛ ولكن الاشتراكية اليابانية ظلت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى غير موجودة تقريبا .

بيد أن الحرب ساعدت على التنمية الاقتصادية السريعة . وبرغم أن اليابان كانت متحالفة مع البريطانيين ضد ألمانيا بمقتضى المعاهدة الإنجليزية اليابانية ، فإنها لم تشترك فى القتال إلا بدور صغير لا يتجاوز احتلال المناطق التى كان يحتلها الألمان من قبل فى الصين وحراسة البحار فى الشرق الأقصى وتوفير الحماية البحرية للسفن التى تحمل البضائع إلى أوروبا . وكرست اليابان اهتمامها الرئيسى للضغط من أجل تحقيق مطالبها فى الصين — « النقاط الإحدى والعشرين »[2] — ودعم نفوذها على الاقتصاد الصينى ، من ناحية ، ولتموين الحلفاء الأوروبيين بكميات

---

(١) انظر المجلد الثالث — الجزء الثانى — الفصل السابع والعشرين .

(٢) انظر أول الفصل السابق .

ضخمة من الصادرات واحتلال مكان المتقاتلين فى أنحاء كثيرة من السوق العالمى من ناحية أخرى . وأدت هذه الظروف إلى نمو سريع فى عدد العمال الصناعيين وإلى حالة عمالة كاملة ملائمة تماما لتحقيق مطالب الطبقة العاملة . وقد زاد عدد الإضرابات ، مع ارتفاع الأسعار ، برغم الإخماد المستمر ؛ وحتى منظمة « يواكاى » غير الصلبة جرفت إلى النشاط وتحولت إلى شىء أقرب بكثير إلى طبيعة الحركة النقابية الحقيقية مما كانت فى مبدأ الأمر . وأدى هذا إلى أن أصحاب الأعمال الذين أيدوها سحبوا مساعدتهم وأقاموا هيئة منافسة ، هى « روشى كيوشوكاى » أو « جمعية تنسيق العمل ورأس المال » . ولم يكن لهذه الحركة أثر : وغيرت « يواكاى » اسمها إلى « نيهون – رودو سودومزى » (الفدرال اليابانى للعمل) وزادت عضويتها بسرعة ، وكان برنامجها يضم مطلب « يوم الثمانى ساعات » و « وأسبوع الستة أيام » وحق التصويت العام . وإبان ١٩١٨ كان هناك قحط منتشر بسبب صعوبة الحصول على الطعام وارتفاع أسعاره — وبخاصة الارز ، وعادت الاشتراكية إلى الظهور كقوة اجتماعية واقتصادية .

وكان هذا هو الموقف عند ما انتهت الحرب ؛ وكان على الحكومة اليابانية أن تحزم أمرها فيما يتعلق بالموقف الذى تتخذه تجاه الحركة النقابية النامية بسرعة والضغط الشعبى المتزايد من أجل الإصلاح السياسى . وكان انتصار الحلفاء ، فى وقعه على اليابان ، يمثل انتصار الديموقراطية على الاوتوقراطية والنزعة العسكرية ، وأدى إلى زيادة الاهتمام بالأفكار التحررية والديموقراطية الغربية . فترجم ونشر عدد كبير من الكتابات عن السياسة والاقتصاد ، إما للبيع العام أو من نسخ محدودة تصدرها جمعيات خاصة من المثقفين ، متصلة بالجامعات فى كثير من الحالات ؛ ونشرت عدة صحف تقدمية ، مثل كايزو ، مقالات بقلم كتاب غربيين ديموقراطيين وانهمكت فى مناقشات حول الأفكار والسياسات الغربية . وفى الناحية المقابلة ، بدا فترة أن اليابان ستتورط فى حرب قارية كبيرة ضد البلاشفة فى الشرق الأقصى ؛ ولكن بعد انسحاب قوات الحلفاء الاوروبيين وهزيمة كولشاك حمل اليابانيون تدريجيا ، تحت ضغط أمريكى قوى ، على

الانسحاب من مغامرتهم فى سيبيريا وتعديل موقفهم من الصين أيضا . واشتركت اليابان فى المفاوضات التى أدت إلى « معاهدة واشنجتون » فى فبراير ١٩٢٢ ؛ وكانت طرفا فى كل من « المعاهدة البحرية بين الدول الخمس » التى تنظم نسبة أحجام أساطيل بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وإيطاليا ، و « معاهدة الدول التسع » التى تضمن عدم تجزئة أقاليم الصين وتقرر فرصة متساوية لتجارة الأمم كلها ولصناعتها فى جميع أنحاء الصين ؛ وساعدت هذه المعاهدات على تمهيد السبيل للمعاهدة « السوفيتية اليابانية » فى ١٩٢٥ .

أما فيما يتعلق بالنقابات فإن الحكومة اليابانية لم تكن مستعدة لاتخاذ أى إجراء إيجابى للاعتراف بها ؛ ولكن استمرار سياسة الإخماد السابقة لم يعد من الممكن عمليا ، وسمح فى الواقع بوجود النقابات وبنموها ، وإن لم تكتسب أية صفة قانونية إيجابية . وبلغ الموضوع ذروته عند إنشاء « منظمة العمل الدولية » التابعة لعصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي . وقد قامت « منظمة العمل الدولية » على أساس تنظيم ثلاثى يتطلب من الحكومات المشتركة تعيين نصف المندوبين بعد التشاور مع أصحاب الأعمال ومنظمات العمال . وطالبت « يوايكاى » ، بوصفها أكبر هيئة نقابية ، بحقها فى أن تستشار ؛ ولكن الحكومة رفضت طلبها وأصرت على تعيين المندوبين كلهم بنفسها رغم ما يقضى به الدستور الأساسى « لمنظمة العمل الدولية » . وأدى ذلك إلى صيحة احتجاج كبرى ؛ وبرغم أن الحكومة أصرت على موقفها فى تعيين المندوبين فى المؤتمر التأسيسى للمنظمة الذى عقد فى واشنجتون سنة ١٩١٩ ، فإنها اضطرت بعد ذلك ، تحت ضغط دولى إلى جانب الضغط الداخلى ، إلى التراجع واستشارت كلا من « فدرال العمل اليابانى » ونقابة رجال السكك الحديدية ، وهى أكبر نقابة خارج الفدرال ، وأن تضم كلا من سوزوكى وتارازاكى (١٨٦٥ — ١٩٣٢) ، زعيم رجال السكك الحديدية ، إلى الوفود التى اشتركت فى اجتماعات المنظمة التالية . وقد أثيرت مشاكل مماثلة فى الهند ، حيث تخطت الحكومة مرشح « مؤتمر النقابات الهندى » م . ن . يوشي وعينت بدلا منه ب . ب . واديا فى ١٩١٩ ؛ ولكن

فى هـــذه الحالة اتفق الاثنان على اقتسام الوفد على أن يظل يوشى رسميا فى مركز البديل .

وفيما يتعلق بقضية حق الانتخاب رفضت الحكومة اليابانيـة مطلب حق الانتخاب العام أو حق الانتخاب للرجال ، ولـكنها وسعت فى أوائل ١٩١٨ حق الانتخاب إلى حد كبير بتخفيض شرط دفع ١٠ ين ضرائب إلى ٣ ين فقط . بيد أن المطالبة لم تنقطع ؛ وفى ١٩٢٥ أصدرت حكومة ائتلافية ، ألفت بعـد الانتخابات العامة فى ١٩٢٤ ، قانونا يقرر حق الانتخاب للرجال . ولـكن منح حق الانتخاب للنساء ظل خارج الموضوع ، وقد ظللن طوال فترة الحرب محرومات حتى من حضور الاجتماعات السياسية .

ولم تـكن الحركة العمالية أو الاشتراكية قد صارت بعد فى السنوات التالية لـ ١٩١٨ قوة سياسية لها وزن ، إلا بوصفها جماعة ضاغطة تعمل أساسا عن طريق النقابات أو عن طريق جماعات من المثقفين مرتبطة بالجامعات إلى حد كبير . وكان الحزبان السياسيان الرئيسيان هما « سيوكاى » ، الحزب المحافظ تقليديا ، « وكينسايكاى » الذى صار يعرف فيما بعد باسم « مينسيتو » والذى كان يمثل مصالح رجال الأعمال إلى حد كبير . وفى أول انتخابات بعد الإصـلاح الانتخابى فى ١٩٢٨ نجح ثمانية من ممثلى العمال ، ولـكنهم لم يكونوا ممثلين لأى حزب اشتراكى أو عمالى راسخ . فقد كانوا فى الواقع مقسمين إلى ثلاث جماعات ــ « الرونو » ، بقيادة أوياما ، و « نيشيرو » ، بقيـادة آسو ، و « شاين » ، بقيادة الأستاذ إيب . ومع ذلك فإن التنظيم كان ينتشر من العمال الصناعيين إلى صغار المزارعين ؛ وبذلت محاولات للتحالف بين الفئتين . وفى ١٩٢٥ عقد فى طوكيو اجتماع يمثل العنصرين ، ولـكن ظهرت خلافات حادة . وانفصل « فدرال العمل » والجماعات المعتدلة الأخرى ، أما حزب « العمال ــ الفلاحين » (نومين رودو ــ تو) الذى أسسه المندوبون الباقون ، فإن السلطات حلته على الفور على أساس أن بعض مطالبه خطر على الدولة . وفى ذلك الوقت

كان الشيوعيون قد بدأوا ينشطون ثانية ويكسبون بعض النفوذ فى الجماعات النقابية اليسارية الرئيسية ، ولكن لم يجتمع حولهم جمهور كبير ، وظلت الحركة النقابيـة القديمة تقف موقف العداء الشديد من محاولاتهم فى تحويل التذمر الاقتصادى إلى اتجاه سياسى .

وقد صدر أول « قانون مصانع » فى اليابان ـ وكان مخففا جدا ـ فى ١٩١١ ، ووضع موضع التنفيذ فى ١٩١٦ . وفى ١٩٢٣ صـــدر قانون جديد ، أساسا كنتيجة لعضوية اليابان فى « منظمة العمل الدولية » ، ووضع موضع التنفيذ فى ١٩٢٦ ، بعد تعديل آخر . وحدد هذا القانون ساعات العمل للأطفال أقل من ١٦ وللنساء بأحدى عشرة ساعة فى اليوم ، وحرمت العمل الليلى بالنسبة للفئتين ، ولكنه لم ينطو على أى تحديد لساعات العمل للعمال الذكور البالغين . كما أنه لم يقرر سوى تعويض محدود جدا لإصابات العمل وأنشأ نظاما من العلاوات لنفقات الدفن فى حالة الوفاة فى العمل . كما أنشىء أيضا نظام للتأمين الصحى فى ١٩٢٦ ، وأصدرت الحكومة أيضا قرارا معدلا لتسوية نزاعات العمل وألغت أيضا القرارات الجنائية التى كان الإضراب يعتبر بمقتضاها جريمة ـ وكانت هذه القرارات قد ثبت أنهـا غير عملية وعدل عن العمل بها منذ أمد طويل . وهكذا سارت اليابان الخطوات القليلة الأولى نحو إصدار مجموعة التشريعات العمالية تتفق مع المرحلة التى بلغتها فى نموها الصناعى .

بيد أن فترة التحررية النسبية هذه لم يقيض لها البقاء . فقد انتهت فجأة عند ماحل الكساد الاقتصادى العالمى ومع تفاقم أزمة منشوريا فى ١٩٣١ — ١٩٣٢ . إذ أن انتصار الكيومنتانج فى الصين بعد هجوم شيانج كاى شيك على الشيوعيين كان قد وحد معظم الصين فى ظل حكومة ملتزمة بالوقوف فى وجه الامتيازات الأجنبية ، ولما كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة تتبع ، بصفة عامة ، سياسة توفيق تجاه شيانج بعد قطع صلته بالاتحاد السوفيتى ، فإن غضب الصين كان موجها أساسا إلى الاتحاد السوفيتى واليابان ، وبخاصة فيما يتصل بشئون

« سكك حديد الشرق » التى يسيطر عليها الروس و« سكك حديد جنوب منشوريا » التى يسيطر عليها اليابانيون . وفى ١٩٢٩ قام دكتاتور منشوريا شانج هسيه ليانج بتجديد الهجوم على الإدارة الروسية « لسكك حـــديد الشرق » ، وطرد الموظفين الروس واعتقلهم بدعوى أنهم يستخدمون السكك الحديدية فى أغراض سياسية . ورد الاتحاد السوفيتى على الفور بالقوة العسكرية ، فهاجمت قواته منشوريا بالسلاح وهزمت قوات شانج فى سلسلة من الاشتباكات بدون أى إعلان رسمى للحرب . واضطر شانج إلى التراجع وإعادة الروس إلى إدارة السكك الحديدية. وقدمت دول الغرب عددا من الاحتجاجات إلى الاتحاد السوفيتى ، ولـكن بلا أثر .

وثارت المشاكل بعد ذلك حول «سكك حديد منشوريا الجنوبية» التى شرع شانج فى هدمها عن طريق رفض دفع الفوائد على الديون التى اقترضت لإنشائها ، واحتجت اليابان ولـكنها لم تجد أى استجابة ؛ وداخل اليابان نفسها نمت المشاعر الوطنية بسرعة وساعدت على تقويض مركز حكومة مينسيتو ، التى كانت الأزمة العالمية قد أضعفتها بشكل خطير . ففى نهاية العشرينات كانت اليابان قد أفاقت لتوها من كارثة الزلازل الكبرى فى ١٩٢٣ ، وأعادت حكومة مينسيتو ، التى كان مؤيدوها الاقتصاديون من كبار رجال الأعمال يهدفون إلى المحافظة على علاقات طيبة مع الغرب ، قاعدة الذهب قبل بداية الكساد الكبير مباشرة . وقد تأثرت اليابان بشدة بالأزمة فى مرحلة مبكرة جدا — وبخاصة بالهبوط المفاجىء للصادرات الحريرية إلى الولايات المتحدة . وأدت محاولة المحافظة على ميزان المدفوعات باتباع أساليب مالية انكماشية حادة إلى انتشار البطالة بشدة وكساد زراعى عميق . وبدلا من أن تكون هذه الظروف سببا فى دعم قوى اليسار ، أدت إلى موجة من المشاعر الوطنية والعسكرية وإلى مطالبات ، لا بمجرد تغيير فى السياسة الاقتصادية ، ولـكن بمحاولة تحسين الموقف بواسطة إجراءات سريعة من التدخل العسكرى الموجه ضد المقاطعة الوطنية الصينية للواردات اليابانية وضد سلوك شانج العدوانى فى منشوريا ؛ وقرر العسكريون

اليابانيون ، وهم يتصدرون هذا التيار من المشاعر الوطنية ، الالتجاء إلى الحرب العلنية فى منشوريا واستولوا على عاصمتها موكدن فى سبتمبر ١٩٣٠ . وقبل نهاية العام كانت وزارة مينسيتو قد سقطت وعاد حزب سايو كاى إلى الحكم . وبذلك انتهت تلك الفترة القصيرة من الحكم التحررى المسالم نسبياً فجأة ، ومنذ ذلك الوقت التزمت اليابان بسياسة من التوسع الامبريالى لم تستطع الدول الغربية ، وهى مشغولة بمشاكلها الاقتصادية الخاصة ، أن تكبح جماحها . وجاء تولى هتلر السلطة فى ألمانيا فى أوائل ١٩٢٣ فبدا أنه إنما يؤكد أفول التحررية اليابانية ويشجع على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الحركات العمالية والاشتراكية .

وابتداء من ١٩٣١ إلى نهاية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ كانت الروح المسيطرة فى اليابان هى النزعة الامبريالية العسكرية متخفية وراء شعار « الازدهار المتبادل » لتحقيق السيطرة اليابانية فى الصين والشرق الأقصى . وفى مثل هذا الجو من النزعة الوطنية لم تكن هناك فرصة للاشتراكية ، أو حتى النقابية ، لأن تسمع صوتها . وصحيح أن الشيوعية ظلت حية كحركة أقبية تتعرض لاضطهاد شديد ، ولكن صور الاشتراكية الأخرى محيت تقريبا الى أن وجد الشعب اليابانى نفسه ، فى ١٩٤٥ ، يواجه ضرورة التكيف ، بعد الهزيمة ، مع الظروف المتغيرة تماما فى آسيا التى ظهرت فيها الهند وبورما وأندونيسيا وكوريا ، وبعد ذلك بقليل الهند الصينية ، كدول مستقلة ، والتى انغمست فيها الصين نفسها فى حرب أهلية جديدة سرعان ماستخرج منها الشيوعية منتصرة .

الفصل السابع والعشرون

الهند — أندونيسيا

مما لا جدوى منه ، بل ومن المستحيل فى معظم الحالات ، أن نحاول تسجيل تاريخ نمو الاشتراكية بين ١٩١٤ و ١٩٣٠ فى عدد من البلاد حدثت فيها فعلا تطورات ذات مغزى إبان هذه السنوات دون أن تؤدى إلى قيام حركات متميزة إلى الحد الكافى ، فى مجال الفكر أو العمل ، بحيث يمكن تحديد العناصر الاشتراكية من العناصر غير الاشتراكية التى ترتبط بها بطريقة لا يمكن فصمها . وينطبق هذا على الهند قبل غيرها ، فقد كان فيها مفكرون وزعماء فى حركة الاستقلال القومى متأثرين جدا بأفكار اشتراكية ، وكان بعضهم ، مثل جواهر لال نهرو ، قد أعلن فعلا أن الرأسمالية لا تتفق مع الديموقراطية وأخذ يتطلع إلى الاشتراكية باعتبارها النتيجة الضرورية للصراع الديموقراطى من أجل الاستقلال الوطنى ؛ ولكن لم توجد فيها ، باستثناء الحزب الشيوعى ، أية صياغة مهمة لسياسة اشتراكية ، ولم تنشأ فيها أية منظمة اشتراكية متميزة حتى الثلاثينات على أقل تقدير — ولم يظهر أى قدر كبير منهما إلى أن تحقق استقلال الهند فى نهاية الحرب العالمية الثانية . ولا يمكن أن يكون هناك سجل للاشتراكية الهندية إلى ١٩٣١ أكثر من مجرد تجميع قصاصات ؛ لأن الاشتراكية لم يكن لها وجود ، باستثناء صورتها الشيوعية ، إلا داخل إطار حركة الاستقلال الوطنى التى بدأت برعاية « المؤتمر الوطنى الهندى » ، ووجدت فى المهاتما غاندى (١٨٦٩ — ١٩٤٨) فى هذه الفترة زعيما لا يمكن أن نقول عنه حقيقة أنه كان اشتراكيا أو مناهضا للاشتراكية ، لا لأن القضايا التى يتعلق بها الأمر لم تخطر على ذهنه ، ولكن لأن هناك قضايا أخرى بدت له أكثر إلحاحا وأعمق جذورا . وأعتقد أن غاندى فى بعض المناسبات أشار فى محادثاته الخاصة إلى أنه فوضوى ؛ ولكن ذلك لم يحدث إلا

لكراهيته للمركزية فى الدولة ولإيمانه بالعمل الاختيارى الذى يصدر عن مفاهيم أخلاقية قوية مباشرة . فإذا كان ينفر من الاشتراكية البرلمانية ، وأكثر من الشيوعية ، فإنه كان ينفر كذلك من الرأسمالية والاستغلال فى جميع صوره . فكان يؤمن فوق كل شىء آخر بفضائل المجتمع المحلى الصغير الذى تحدوه روح الخدمة المتبادلة ، ويرتاب ريبة عميقة فى « رجال السياسة » الذين ينشرون شباكهم من المؤمرات ويلحون فى طلب الحكم بروح بعيدة جدا عن الناس البسطاء العاديين. وحتى الشيوعية ، التى تبلورت فى الهند فى « حزب شيوعى هندى» فى ١٩٢٤ ، وإن كانت قد وجدت طريقها قبل ذلك فى كتابات م. ن. روى، منظرها البارز فى أيامها الأولى والمتحدث الرئيسى باسم الهند فى الكومنترن ، كانت مظاهرها العملية تعبيرا عن مناهضة الإمبريالية وعن الثورة العالمية أكثر منها سياسة اشتراكية أو فكرا اشتراكيا متميزا ، برغم أن روى حاول طبعا أن يجعل من الصراع الطبقى النامى أساسا للثورة لأنه كان واثقا من أن الوطنيين البورجوازيين سيعملون على إيقافها ، أو حتى خيانتها بمجرد أن يروها تهدد مصالحهم كطبقة .

وقد بدأت الشيوعية فى الهند ، كما فى بعض البلاد غير النامية الأخرى، أساسا حركة بين جماعة محدودة من المثقفين . والواقع أنه ما كان يمكن أن تقوم إلا فى هذه الصورة بسبب الطابع المحدود جدا لحركة الطبقة العاملة . بيد أنها استطاعت أن تحرز نجاحا مبكرا فى الميدان النقابى . ولم ينشأ « مؤتمر نقابات عموم الهند »، الذى كان فى مبدأ الأمر على اتصال وثيق «بالمؤتمر الوطنى الهندى» ، إلا فى ١٩٢٠ — وكان العامل الأكبر فى ظهوره هو التوسع الكبير فى الصناعة إبان الحرب . وبسبب قلة المتعلمين من العمال لشغل المراكز الرئيسية ، اضطرت النقابات إلى الاستعانة بموظفين من الطبقة المتعلمة ، وكان ذلك بلا ريب عاملا مهما فى تسهيل دخول السياسة فى الشئون النقابية وساعد الشيوعيين على زيادة نفوذهم إبان فترة القلق الصناعى المنتشر الذى جاء عقب الحرب فى ١٩١٨ . وفى ١٩٢٧ كان الشيوعيون قد سيطروا على « مؤتمر النقابات لعموم الهند » ؛ ولكن هـــذه الهيئة لم تكن ممثلة للحركة النقابية الهندية كلها ولو عن قريب ، كما أن الانتصار

الشيوعى سرعان ما أدى إلى إنشاء « فدرال نقابى » منافس وإلى أن عددا من النقابات المهمة رفض الارتباط بأى من الفريقين . وفى هـــذه الأثناء أنشأ الشيوعيون الهنود ، بتوجيهات من الكومنترن « حزب عمال وفلاحين » جديد بغرض توسيع نطاق دعوته ، ولكن الاشتراكيين ، فى حدود وجودهم كقوة متميزة ، ظلوا داخل « المؤتمر الوطنى الهندى » ولم يحاولوا إنشاء حزب مستقل خاص بهم أو حتى تنظيم فريق اشتراكى داخل حركة « المؤتمر » حتى ١٩٣٤ .

وكان مانابيندرا نات روى (١٨٩٣ — ١٩٥٤) ، الذى كان طوال السنوات الأولى للكومنترن الزعيم البارز للشيوعية الهندية ورسول الكومنترن فى كل من أمريكا اللاتينية[١] والصين[٢] ، قد قام بدور نشط جدا فى المناقشات الأولى فى موسكو حول موضوع السياسة الشيوعية فيما يتصل بالامبريالية والحركات الوطنية فى البلاد المستعمرة . وأكد وجهة النظر القائلة بأن الرأسماليين الوطنيين فى هذه البلاد سرعان ما سيتضافرون مع الطبقات الإقطاعية ومع الإمبرياليين ضد العمال ، وأن الحاجة الكبرى هى تقوية العناصر البروليتارية التى فى جانب الثورة دون حاجة إلى تقديم تنازلات تميع الحركة إلى الوطنيين البورجوازيين . وقد اصطدم حتى بلينين حول هذه القضية وكان لرأيه أثره المحسوس . ولكن لم تمض سنوات قليلة حتى كان قد تذمر من السياسة التى انتهجها الكومنترن والحزب فى الهند ، وفى ١٩٢٨ طرد من الحزب باعتباره « منحرفا » . وبعد ذلك ظل روى فى عزلة إلى حـــد كبير ومعرضا لهجمات من كل من زملائه الشيوعيين القدامى وخصومهم . بيد أنه استمر فى إعلان رأيه صراحة بلا تحول إلى أن قبض عليه وقدمته الحكومة للمحاكمة ، وقضى السنوات التالية فى السجن برغم الجهود التى بذلتها « لجنة الدفاع » التى اشترك فيها جواهر لال نهرو . أما نشاطه فيما بعد ، كمؤيد للبريطانيين ضد الألمان فى الحرب العالمية الثانية وكزعيم « لحزبه الديموقراطى الراديكالى » الخاص إبان سنوات ما بعد الحرب ، فانه ينتمى إلى قسم تال فى هذا المؤلف .

---

(١) انظر الفصل الرابع والعشرين .

(٢) انظر الفصل الخامس والعشرين .

وقد استهلت فترة ما بعد الحرب فى الهند بإدخال الإصلاحات الدستورية التى أقرتها لجنة مونتاجو — شلمز فورد فى ١٩١٩ ، وكانت تهدف إلى منح قدر من الحكم الذاتى على أساس إقليمى مع فرض شروط ملكية مرتفعة فى الناخبين وتقسيم الأعمال الحكومية إلى قسمين — موضوعات « يحتفظ بها » وأخرى « تحول » — والاحتفاظ بسلطة نقض قرارات « المجالس التشريعية » ، المنتخبة أساسا ، إذا اتخذت إجراءات لاتستطيع قبولها حكومتا الهند والمملكة المتحدة. وكان هـذا هو النظام المعروف باسم « الحكم المزدوج » الذى لم يقبله زعماء « المؤتمر الوطنى الهندى » مطلقا . وفى مبدأ الأمر قاطع « المؤتمر » الانتخابات ، وكانت النتيجة أن تألفت المجالس الجديدة من « المعتدلين » الذين كانوا على استعداد للعمل بهذا النظام والذين شن عليهم أنصار « المؤتمر » هجوما شديدا .

وكانت هذه هى الظروف التى صعد فيها غاندى إلى مركز الزعامة غير المنازع للرأى العام الهندى . وقد ترك الدستور الجديد السلطة المركزية فى الهند فى يد نائب الملك ومجلسه التنفيذى ، مع مشاركة صغيرة من جانب مجلسين أغلبيتهما الكبرى بالانتخاب يختاران على أساس شروط ملكية مرتفعة جداً فى الناخبين، ولكن حتى مع ذلك فلنائب الملك نقض قراراتهما فى أية لحظة . فضلا عن أن الحكومة المركزية كانت قد سلحت نفسها ، قبل تنفيذ إصـــلاحات مونتاجو — شلمز فورد ، بسلطة خاصة واسعة ، بمقتضى « قانون رولات » الشهير ، لإخماد « الفتنة » ومعالجة أى عمل ثورى أو تآمرى من أى نوع . وقد أدخلت هذه الإجراءات فى وقت ، عند نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت البلاد فيه تموج بالتذمر ، وقد رد عليها غاندى بأول حركة « ستياجراها » على نطاق قومى ، التى تعنى ما يقابل تقريباً « المقاومة السلبية المنظمة » . فعندما وافق نائب الملك على « قوانين رولات » رد غاندى بأن أمر بإعلان الحداد القومى والتوقف العام عن العمل لمدة يوم . وقد اندلعت حوادث الشغب على نقيض ما كان يريده ، فى عدد من المناطق وبخاصة فى البنجاب ؛ وفى ١٣ أبريل ١٩١٩ أمر جنرال داير ، الذى استدعته السلطات المدنية بإخماد الشغب فى أمريتسار ، جنوده بإطلاق

النار على الحشود ، فقتل حوالى أربعين شخصاً وجرح عدد أكبر بكثير .

وأدت مذبحة آمريتسار ، التى أدين فيها فيما بعد جنرال داير بواسطة « لجنة هنتر للاستقصاء » وكذلك بواسطة قرار من مجلس العموم ، ولكن مجلس اللوردات أيدها ، إلى زيادة حالة المشاعر سوءا إلى حد كبير فى الهند . وعندما أعقبها على الفور اعتقال غاندى ، انتشر الشغب إلى خارج البنجاب متحدياً إعلان الأحكام العرفية . وهكذا طبقت إصلاحات مونتاجو — شلمزفورد فى ظروف غير مواتية بالمرة : وقبل إجراء الانتخابات الأولى فى أواخر ١٩٢٠ بمدة كان غاندى قد أعلن سياسة قومية من « عدم العنف وعدم التعاون » فى معارضة حكومة لا يحس نحوها « باحترام ولاود » . وفى اجتماع « المؤتمر الوطنى » فى عيد الميلاد فى ١٩٢٠ طولب بالاستقلال الداخلى الكامل قبل نهاية سبتمبر التالى ، ومنح غاندى يداً مطلقة تقريباً فى تنظيم الحملة . وبعد فترة قصيرة ، فى أبريل ١٩٢١ ، حل لورد دنج محل لورد شلمزفورد نائباً للملك ووجد نفسه يواجه حركة عصيان مدنى تنتشر بسرعة ، وكان مقرراً بدؤها فى أوائل العام التالى على نطاق قوى . وفى فبراير ١٩٢٢ قامت جمهرة غاضبة من الفلاحين ومتطوعى « المؤتمر » فى شاوورى شاوورا فى الأقاليم المتحدة ، بقتل ٢١ من رجال الشرطة وخفراء القرى ، وعند ما حدث ذلك دعا غاندى ، فى إخلاص لمبادىء عدم العنف التى يعتنقها ، إلى إيقاف الحملة كلها . ومع ذلك فقد ألقى القبض عليه بتهمة نشر السخط والتآمر لقلب الحكم ، وحكم عليه بالسجن ست سنوات . وتلا ذلك حركات إخماد أخرى ، ووجد « المؤتمر » نفسه مشلولا إلى حد كبير ، بسبب ما فعله غاندى ، وظهرت خلافات كبيرة فى صفوفه بين أولئك الذين أرادوا الاستمرار فى سياسة الامتناع عن الانتخابات والعصيان المدنى وأولئك الذين حبذوا دخول الانتخابات لاستخدام مجالس مونتاجو — شلمز فورد كمنابر لمعارضة الحكومة . وفى الانتخابات الثانية ، التى أجريت فى أواخر ١٩٢٣ ، خرج قطاع كبير من « المؤتمر الوطنى » على غاندى ودخلوا الانتخابات باسم « حزب الاستقلال الداخلى » (سواراج) وحصل على ما يقرب من نصف المقاعد

فى « الجمعية المركزية » وعلى أغلبيات مطلقة فى اثنين على الأقل من المجالس الإقليمية الستة . وكان لديهم سنة ١٩٢٤ فى المجلس المركزى من القوة ما يكفى ، عندما رفضت الحكومة مطلبهم الخاص « بالسوا راج » ، لإسقاط مشروع الميزانية بحيث اضطر نائب الملك إلى وضعها موضع التنفيذ بمقتضى ما لديه من سلطات خاصة . بيد أن حزب السوا راج لم يذهب إلى حد المقاومة المطلقة : والواقع أنه قام بعد ذلك بدور المعارضة الدستورية بصورة ما ، وطالب باستمرار بتنقيح دستور مونتاجو — شلمز فورد قبل العشر سنوات المحددة لإعادة النظر فيه .

وقد حدثت هذه التطورات ، وبخاصة فى ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، فى ظروف ضائقة اقتصادية شديدة يرجع سببها إلى ضعف الحصاد فى ١٩٢٠ وإلى الضائقة الصناعية فى ١٩٢١ . ولكن بعد ١٩٢١ جاءت سلسلة من الحصادات الطيبة خففت من الضائقة ؛ وفى ١٩٢٢ والعام التالى تمت بداية التشريع الصناعى الواقى ، بما فى ذلك تحديد عمل الأطفال وساعات العمل وظروفه . وكان ١٩٢١ عام إضرابات منتشرة واضطرابات بين الفلاحين ، ولكن مع تحسن الحصاد صار التذمر الشعبى أقل ، وإن كانت الاستثارة السياسية استمرت بكامل قوتها ، وحدثت اضطرابات خطيرة فى البنغال قوبلت بقرارات إخماد جديدة . وفى هذه الأثناء أطلق سراح غاندى بلا قيد ولا شرط فى يناير ١٩٢٤ ، ولكنه ، وقد ظل مخلصاً لمبادئه فى عدم العنف ، وجد نفسه فى معارضة مع سياسة كثير من زعماء « المؤتمر » ، ولم يستطع استئناف مركز الزعامة غير المتنازع . وقد تقاعد لمدة عام فى ١٩٢٦ — ١٩٢٧ عن النشاط السياسى . ولكن فى ١٩٢٨ استأنف حملته من أجل العصيان المدنى حتى تحصل الهند على مركز الدومينيون الكامل فى عام ؛ وأيد « المؤتمر » سياسته ، بتأييد كامل من « الرابطة الإسلامية » فى ديسمبر من ذلك العام .

وفى هذه الأثناء كانت الحكومة البريطانية قد قررت تقديم موعد إعادة النظر فى الموقف الدستورى ، وفى ١٩٢٩ ألفت « لجنة سيمون » ، التى لم تضم أى ممثل هندى ، لاستقصاء وتقديم تقرير للبرلمان . وقاطع « المؤتمر » ، وتحت

تأثير غاندى ، « اللجنة » فاضطرت إلى القيام بعملها فى الهند مع استمرار الإضرابات والاضطرابات الشعبية ، وإن كانت خالية من العنف إلى حد ملحوظ بفضل نفوذ غاندى . وفى ١٩٣٠ قام غاندى بحملة جديدة من العصيان المدنى واعتقل ثانيا وحكم عليه بالبقاء معتقلا مدة غير محدودة .

ولكن الحملة استمرت برغم اعتقاله وسجن أكثر من ٢٧٠٠٠ من أتباعه . وكان قبل اعتقاله قد رفض الاشتراك فى أول « مؤتمر مائدة مستديرة » دعت إلى عقده حكومة العمال فى لندن ، ولكن فى يناير التالى أطلق سراحه ، ووافق بعد مفاوضات مع نائب الملك على إنهاء حملة العصيان المدنى وأقنع بالاشتراك فى « مؤتمر المائدة المستديرة » الثانى الذى عاد منه بخيبة أمل إلى الهند . وعندئذ بدأ العصيان المدنى ثانياً ، واعتقل مرة أخرى فى يناير ١٩٣٢ . وفى سبتمبر من ذلك العام أعلن إضرابه عن الطعام حتى الموت إلا إذا عدلت الحكومة عن اقتراحها الخاص بإنشاء دوائر انتخابية منفصلة للطبقات المضطهدة — وهم « المنبوذون » الذين دافع عن قضيتهم باستمرار ضد أنصار نظام الطوائف . وتم الوصول إلى اتفاق وسط فى هذه القضية ، ويرجع السبب الرئيسى فيه إلى الخوف من موته . وتلا ذلك اعتقالات أخرى « وإضرابات جوع » فعلا ، أو التهديد بها ، وإطلاق سراح غاندى على عجل ؛ ولكن سجل هذه الأحداث سيحملنى شوطاً طويلا بعد الفترة التى يغطيها هذا المجلد . وتذبذب نفوذ غاندى السياسى صعوداً وهبوطاً ؛ وقد كرس نفسه فترة ، بعد فشل مؤتمرات المائدة المستديرة ، للحملة على مساوىء النظام الطائفى ، وقل اهتمامه المباشر بالقضايا السياسية . وسواء صعد نفوذه كزعيم سياسى أم هبط ، فإن مركزه كمعلم أخلاقى ارتفع باستمرار ، وامتد أثره إلى عدد هائل من الأشخاص الذين لم يستطيعوا قبول نبذه الكامل لكل صور العنف .

وفى المسائل الاقتصادية لم يكن غاندى ، كما رأينا ، اشتراكيا بأى معنى مألوف فى الغرب . وكان يتطلع نحو تحقيق الثورة بلا عنف التى عقد عليها آماله ،

لا بواسطة العمال الصناعيين كطبقة — بل ولا بواسطة أية « طبقة » في الواقع بل بواسطة جماهير الناس ، وبخاصة جماهير الفلاحين الكبيرة ، وبتأييد المثاليين في كل الطبقات الذين اعتمد عليهم في المساعدة . وكان إيمانه فوق كل شيء آخر بالأساليب البسيطة في حيـــاة المجتمعات الصغيرة وفي تجديد حياة القرى الهندية كمراكز للإنتاج الذي يخضع تنظيمه لمجتمع القرية ، في كل من الزراعة والصناعات الريفية التي تقوم على العمل اليدوي والصناعات الصغيرة للاستخدام المنزلي أو المحلي . وفي هذا المجال أكد بشدة على مزايا « الخادار » — القماش المنسوج في المنزل — للإقلال من الاعتماد على الواردات وعلى منتجات المصانع الآلية ، ولأنه رأى في ممارسة مثل هذه الحرف البسيطة شيئا ثمينا للروح البشرية . ويتفق إصرار غاندي على « البنشايات » ، أو المجتمع القروي ، في بعض الجوانب مع وجهات نظر الشيوعيين الفوضويين الغربيين ، من ناحية أن كليهما يؤكد قيمة حياة المجتمعات الصغيرة التعاونية على نطاق صغير التي لا تقوم على إكراه ؛ ولكن اهتمامه كان مختلفا لأنه كان أساسا داعية أخلاقيا أكثر منه ثوريا سياسيا ورفض مفهوم الصراع الطبقي بأكمله . وستظهر فيما بعد خلافات حادة في صفوف الحركة الوطنية الهندية بين دعاة التصنيع ، الذين كانوا يتطلعون إلى الأساليب الصناعية الحديثة كوسيلة للتخلص من الفقر المدقع ، وأتباع غاندي الذين رأوا في التصنيع على نطاق كبير عدوا للحرية البشرية والديموقراطية الحقيقية . ولكن مادامت الهند بلدا خاضعا فإن « المؤتمر الوطني » كان عليه أن يجد مكانا بداخله لأنصار كلا من هذين الرأيين ، إلى جانب عدد كبير من الآراء المتوسطة ، كما كان عليه أن يسع كل من أصحاب المصانع في بومباي والنقابيين الذين كانوا متمردين ضدهم . وقد أدت هـذه الصراعات الداخلية إلى كثير من التوتر ؛ ولكن طوال العشرينات لم يكن هناك سوى الشيوعيين من هو على استعداد للانفصال عن حركة التحرر الوطني التي قامت توحد جميع الطبقات ضد الحكم البريطاني ولا تعتبر نفسها مجرد قطاع في حركة عالمية من التمرد الطبقي البرولتياري .

وحتى بعد خلافات فترة الحرب والسنوات المضطربة التي تلت ١٩١٨ ، ظل

« المؤتمر الوطنى الهندى » هيئة معتدلة فى أساسها قصرت طلبها على «الحكم الذاتى الداخلى » دون المطالبة بالاستقلال الكامل أو بدولة ذات سيادة . فقد كان مطلبه هو الحصول على ضمان للحكم الذاتى فى صورة دومينيون : ولم يعلن أن هدفه هو الاستقلال القومى الكامل إلا فى ١٩٣٠ . وبرغم أن العنصر السائد فيه ، كما فى الهند كلها فى ظل الحكم البريطانى ، كان الهندوسى ، فإن دعوته لم تكن على أساس دينى ، ولكنه وجهها إلى جميع الشعوب الهندية بصرف النظر عن الارتباطات الدينية . والواقع أن كثيرا من المسلمين تبعوه : أما « الرابطة الإسلامية » ، التى أنشئت فى ١٩٠٦ للسعى من أجل تحقيق مطالب الأقلية المسلمة على أساس قبول السيادة البريطانية ، فكانت لاتزال بلا نفوذ إلا بين الطبقات الأكثر ثراء . ولم تكن مجرد فكرة قيام دولة الباكستان فى المناطق التى يؤلف فيها المسلمون أغلبية قد نبتت بعد . وكان أبرز زعماء المسلمين فى الغالب إما منضمين إلى « المؤتمر » أو على استعداد للعمل معه ؛ وكانت الاضطرابات الطائفية والصراعات الدينية ، بخاصة فى القرى ، أقل حدوثا بكثير ما سيحدث فى الثلاثينات . ففى معظم المناطق عاش الفلاحون الهندوس والمسلمون ، وكذلك المنتمون إلى طوائف دينية أخرى ، جنبا إلى جنب عادة دون شقاق كبير ، يشتركون فى الشكاوى الاقتصادية ضد سادة الأراضى والمرابين ومحصلى الضرائب ، ولكنهم لا يشاركون كثيرا فى السياسة القومية ونادرا ما اجتمعوا على أكثر من نطاق محلى .

وصحيح أن « المؤتمر » كان له أتباع كثيرون بين الفلاحين ، وكذلك سرعان ما كان لغاندى شخصيا أتباع كثيرون بينهم ؛ بيد أن نسبة كبيرة من الفلاحين كانت أفقر وأبعد من أن تصل إليها الدعوات السياسية . وحتى غاندى ، مع ما أضفى على اسمه من قداسة ، ومع قدرته على تحويل القضايا من قضايا سياسية إلى قضايا أخلاقية وإنسانية ، لم يستطع أكثر من التغلب وقتيا على العقبات الهائلة التى تقف فى سبيل توحيدهم فى تأييد جهاد مشترك . وبرغم أن مذهب عدم العنف الذى دعا إليه كان له تأثير عميق بين جماهير شعوب الهندوس ، فإن تأثيره كان أقل بكثير على المسلمين ، بل وحتى على الشعوب الهندوسية التى لها تقليد حربى

قوى ، مثل « الماراثا » . وقد صعد نفوذ غاندى وهبط مرارا ، فكان يرتفع عادة عندما يوجه النداء لأحدى حملاته الكبرى، ويهبط عندما يدعو إلى إيقافها ، وقد أزعجته أعمال العنف التى تحدث برغم كل مايبذله من جهد للحيلولة دون وقوعها، مفضلا إيقافها على الاستمرار فيها وتلطيخها بأعمال العنف . ومع ذلك فحتى عندما كان نفوذه السياسى فى أضعف حالاته . ظل نفوذه المعنوى قويا جداً ؛ وحتى بين أولئك الذين رفضوا وصاياه السياسية ظل كثيرون متأثرين جداً بوحيه الأخلاقى .

وفى مثل هذه البيئة لا يكاد يكون هناك مجال لنمو حركة اشتراكية . لقد كانت هناك طبعاً مطالبة مستمرة بالإصلاح الزراعى — بوضع حد للنظام القائم الذى يقوم بمقتضاه ، فى المساحات الكبيرة التى يطبق فيها ، سادة الأراضى بدور محصلى الضرائب باسم الحكومة فيجمعون الإيجارات من شاغلى الأرض ويدفعون أكثر من ٤٥ ٪ مما يحصلون عليه ضرائب على الأرض . وكانت هناك أيضا شكاوى مستمرة من أطماع المرابين ، الذين كان فى وسعهم أن يطلبوا فوائد مرتفعة بشكل فاضح، والذين كان كل قروى تقريبا ، فى كثير من أنحاء البلاد ، مدينا لهم ومثقلا بالدين إلى حد أن لا أمل لديه فى التخلص من التزاماتهم ، التى كانت تنتقل إلى أولادهم بعد موتهم . وكان سوء التغذية الشديد يكاد يكون عاما فى هذه المناطق ؛ والمرض فى كل مكان بلا أمل تقريبا فى حد أدنى من العناية الطبية . ولا ريب فى أنه كان هناك الكثيرون فى المدن أحسن حالا من ذلك بكثير ، ولكن العمال الصناعيين كانوا فى الغالب يتلقون أجورا ضئيلة بشكل فاضح ومعرضين لبطالة خطيرة كثيرا ما أرجعتهم إلى القرى بحثا عما يتقوتون به ، دون أن يكون فى استطاعتهم الإسهام فى رفع الإنتاج — لأن رقعة الأرض الصغيرة الصالحة للزراعة تضيق فعلا بالعدد الكبير الذى فيها . وجعلت الظروف السائدة من الدين والفقر المدقع مستحيلا على القرويين تحسين وسائل إنتاجهم ، حتى لو عرفوا كيف يفعلون ذلك ، فلم يكن لديهم المال ولا وسيلة الحصول على الائتمان إلا بشروط غير اقتصادية بشكل لا يصدق . ولا أقول إن هذه الحالة الفظيعة سادت فى كل مكان فى الهند ؛

ولكنها كانت منتشرة على نطاق واسع جدا وبخاصة فى الأقاليم الشمالية والوسطى. ولم تدخل الجمعيات التعاونية للائتمان على نطاق مهم إلا فى مناطق قليلة جدا، مثل البنجاب، وكان ذلك تحت إشراف الحكومة. وكان معظم الريف الهندى يرزح تحت وطأة عبء مزدوج من سادة الأراضى الذين لا يسهمون مطلقا فى تحسين الأرض أو القرية، ونظام لأقراض النقود فى غاية التعسف؛ وكانت الحكومة، برغم أن معظم موظفيها بذلوا جهدهم بقدر مايدركون لتطبيق القانون بلا محاباة، تقوم بالنسبة للفلاحين بدور رجل الشرطة لا مصدر عون لهم.

وفى هذه الظروف كان هناك طبعا تذمر عميق مستمر، مع احتمال حدوث شغب بسبب الجوع عندما تتعرض جماهير غفيرة للموت جوعا بسبب سوء الحصاد. ولكن حتى فى أسوأ الأوقات حال انعزال القرى دون تنظيم الشعب على أى نطاق كبير؛ كما أن الحركة الوطنية عرقلها أكثر أن زعامتها كانت إلى حد كبير فى أيدى أشخاص من الطبقات الأكثر ثراء، وأنها، فى محافظتها على الوحدة الوطنية، لم تكن على استعداد لإبعاد مؤيديها من الأثرياء، سواء بين أصحاب مصانع النسيج فى بومباى أو حتى بين سادة الأراضى. وصحيح أن غاندى كان دائما فى جانب الشعب، ولكن حتى هو كان أكثر اهتماما بجهاده من أجل المنبوذين الهندوس ضد نظام الطوائف منه بالمظالم الاقتصادية الأساسية التى يعانى منها الفلاحون كطبقة. وقد دخل فى صراع مستمر مع هيئة «ماهاسابها» — المنظمة القومية التى تدعو إلى الهندوسية السنية الملتزمة والإبقاء على نظام الطوائف — ولكنه كان فى نفس الوقت شديد الرغبة فى حمل الجمهرة الكبرى من الهندوس معه حتى لا يكون سببا فى انشقاق قد يقضى على قوة «المؤتمر الوطنى». فوقف فى جانب المساواة والتعاون بين كل الجماعات والمذاهب فى الجهاد من أجل الحكم الذاتى؛ ولكنه لم يكن على استعداد للجهاد على أى أساس تخضع به الوحدة الوطنية لاعتبارات الصراع بين الطبقة والطبقة.

بيد أن غاندي كان من القوة بحيث لم يكن فى «المؤتمر الوطني» أي قطاع

كبير يستطيع العمل بدونه ، بسبب ما كان له شخصيا من مكانة ضخمة . وأرغمت هذه المكانة الشخصية الأغنياء على تعديل سياساتهم ليكونوا على اتفاق معه ، ومنعت أنصار اليسار ، الذين كانوا مع العمال أو الفلاحين ، من الانفصال وإنشاء أحزاب تكرس لمصلحة هذه الطبقات . ولم تظهر أية أحزاب فلاحين أو اشتراكية متميزة ، باستثناء الحزب الشيوعى ، إلا فى الثلاثينات ، وعندما ظهرت نشأت كأحزاب داخل نطاق « المؤتمر » وتدين له بالولاء حتى يتم تحقيق الاستقلال القومى . ومن ثم فليس هناك ما يمكن أن يقال عن وجود حركة اشتراكية هندية فى المجلد الحالى : فكل ما كان هناك هو تيار بين المثقفين يحبذ الاشتراكية بدرجة ما ولكنه غير منظم وليس له أنصار كثيرون بين الشعب ــ هذا باستثناء حالة الحزب الشيوعى ، الذى كان فى الحقيقة داعية للثورة وليس لأية فكرة اشتراكية بناءة .

بيد أننا يجب أن نشير إلى الاضطهاد الذى كان يتعرض له أولئك الذين حاولوا تنظيم وقيادة حركات الاحتجاج وتأكيد الذات بين الطبقات العاملة الهندية ، حيثما اتخذت هذه الحركات أى طابع جهادى . والمثل البارز على هذا الاضطهاد هو محاكمة « مؤامرة ميروث » العجيبة التى أجريت فى ١٩٢٩ والسنوات التالية ، التى اتهم فيها ٣١ شخصا ــ ثلاثة بريطانيون والباقى من الهنود ، « بالتآمر لحرمان الملك من سيادته » على الهند البريطانية . وقد أجريت محاكمة « ميروث » أمام موظف مدنى يقوم بدور القاضى ودون محلفين واستمرت ثلاث سنوات ونصف استغرق فيها الاتهام أكثر من النصف . وظل المتهمون طوال هذا الوقت فى السجن ، وقبل أن تنتهى المحاكمة بوقت طويل كان الرصيد الذى جمع للدفاع قد استنفد . وكانت تحكم بريطانيا وزارة محافظين عندما بدأت ، ولكن حلت محلها وزارة عمال قبل أن تبدأ جديا .

بيد أن تغيير الحكومة لم يكن فيه فائدة للمسجونين : وسمح للمحاكمة بالاستمرار طوال فترة حكم وزارة العمال ولم تنته إلا بعد أن انقضى على ما سمى « بالحكومة

القومية ، فى الحكم أكثر من عام . وكان المتهمون من الشيوعيين إلى حد كبير ، ولكن كان بينهم اشتراكيون يساريون لاعلاقة لهم بالحزب الشيوعى . وقد حكم على المتهمين بأحكام قاسية ، من بينها الإبعاد مدى الحياة لأحد المتهمين والإبعاد عشر سنوات أو أكثر لثمانية آخرين ، وكان أخف الأحكام السجن ثلاث سنوات . وصحيح أن الأحكام خففت إلى حد كبير بعد الاستئناف . ولكن حتى أولئك الذين لم تصبهم عقوبة شديدة كانوا قد قضوا ثلاث سنوات ونصف فى السجن قبـــل أن يصدر الحكم عليهم . ومع ذلك فإنهم لم يتهموا بأى عمل من أعمال التمرد أو حتى العنف . فقد كانت التهمة الرئيسية ضدهم هى أنهم نظموا « حزب عمال وفلاحين » كان بمثابة « واجهة » للحزب الشيوعى الهندى وأنهم أقاموا نقابات على أساس من الصراع الطبقى ومعارضة الإمبريالية البريطانية وطبقة أصحاب الأعمال فى الهند .

ومما يشين حكومة مكدونالد الثانية أنها ، حتى وهى تحاول الوصول إلى تسوية بالمفاوضة فى « مؤتمر المائدة المستديرة » ، سمحت باستمرار المحاكمة نحو نهايتها المحزنة . ولاشك فى أن العذر كان عزوف الحكومة عن الضغط فى مثل هـــذا الموضوع على حكومة الهند ، التى كانت تصر على أن تتعقب بلا هوادة ، لا الشيوعية الهندية وحدها ، بل كل ما يمكن اعتباره حليفا لها ، كقوة هدامة . بيد أن هذا العذر لا يبرر عدم تدخل حكومة العمال ، الأمر الذى ساعد كثيرا على تدمير ثقة الهنود فى حسن نوايا حزب العمال البريطانى ، وقد احتج كثير من الاشتراكيين فى بريطانيا بقوة ضد محاكمات « ميروت » ؛ ولكن حكومة العمال لم تلق بالا إلى هذه الاحتجاجات . وكان الاهتمام بين الأعضاء العاديين فى الحزب بشئون الهند أقل من أن يجعل لهذه الاحتجاجات أية فعالية .

وأثنـاء محاكمة « ميروت » اتخذت الخطوات الأولى نحو إنشاء منظمات اشتراكية غير شيوعية فى بعض أنحاء الهند . ومن أشهر الزعماء الهنود القدامى الذين صاروا دعاة للأفكار الاشتراكية لالا لاجبات راى (١٨٥٦ — ١٩٢٨) ،

أكبر زعماء البنجاب وكان شخصية معروفة جيدا فى انجلترا وأمريكا كما فى الهند ؛ وفى البنجاب عقد اجتماع فى ديسمبر ١٩٢٠ لإنشاء حزب اشتراكى ، وكان المتحدث الرئيسى فيه هو ه . ن . بريلز فورد . وكان الاجتماع يتألف أساسا من مثقفين ، ولكن كانت تؤيده نقابة رجال السكك الحديدية التى كانت من بين أقوى القطاعات تنظيما فى الحركة العاملة وكان مؤيدوه من الهندوس والمسلمين على السواء . وفى حوالى هذا الوقت كانت هناك حركة مماثلة تتكون بزعامة م . ر . ماسانى وآسوكا ميتا فى بومباى . وكانت هناك أيضا حركات مقابلة فى مناطق أخرى . وظلت هذه الجماعات الاشتراكية الوليدة داخل نطاق « المؤتمر الوطنى » ، وكرست نفسها أساسا لإنشاء النقابات والعمل فيها كموظفين ، واستطاعت أن تسهم بنصيب متزايد فى نمو الحركة النقابية الهندية ، فى منافسة مع كل من الشيوعيين وأتباع غاندى — إذ كان للنقابية الهندية فى كل مكان اتجاه سياسى قوى وكانت معظم النقابات بقيادة متعلمين ينتمون إلى أحد الأحزاب أو الجماعات السياسية .

وقد تألفت هذه المنظمات الاشتراكية الأولى إلى حد كبير من الشبان الذين اتصلوا بعضهم ببعض خلال حركات العصيان المدنى ، وكان التقاؤهم فى كثير من الحالات فى السجن ، وانتهوا إلى أنه من الضرورى للاشتراكيين أن ينشئوا ، دون أن يتركوا « المؤتمر » ، أجهزة دعاية خاصــــة بهم . ولم تجتمع المنظمات الاشتراكية المحلية على نطاق قومى لتكوين « مؤتمر الحزب الاشتراكى » إلا فى ١٩٣٤ ، وقد ظلت هذه المنظمة مرتبطة « بالمؤتمر » إلى ما بعد حصول الهند على استقلالها فى نهاية الحرب العالمية الثانية . وفى «مؤتمر الحزب الاشتراكى» سرعان ما برز إلى مركز الزعامة آتشاريا نارندا ديفا وجاى براكاش نارايان . وفى المراحل الأولى حاول الاشتراكيون الهنود عدة مرات التعاون مع الشيوعيين ، ولكن هوة الخلاف اتسعت بين الفريقين إبان الثلاثينات . وهكذا فإن تاريخ الاشتراكية الهندية ، كحركة منظمة ، يقع خارج نطاق هذا الفصل .

وكان سجل الاشتراكيين البريطانيين فيما يتعلق بمشاكل الهنـــد سجلا طيباً

حتى ١٩١٤ . وكان كتاب كير هاردى الصغير « الهند » (١٩٠٩) ، الذى كتبه بعد زيارة أثناء رحلة قام بها حول العالم فى ١٩٠٧ ، هجوما عنيفاً على نظام الحكم البريطانى — وبخاصة فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية وبالظروف الإقتصادية للشعب وبتدمير الحرف الصناعية الوطنية بسبب منافسة السلع المصنوعة المستوردة من بريطانيا العظمى . وقد هوجم هاردى كثيراً فى الصحف البريطانية من أجل أحاديثه فى الهند ، وبخاصة لاختلاطه « بالمهيجين » الوطنيين ، ولأنه قال أن الهند يجب أن تكون دمينيون يتمتع بالحكم الذاتى الكامل ، مثل كندا تماما ، ولكن فى الحقيقة كانت أقواله فى الهند معتدلة جدا — وأكثر اعتدالا بكثير من الكتاب الذى سجل فيه ما شاهده . وكان ه . م . هيندمان أيضا فى سنواته الأولى ناقدا شديد الوطأة للسياسة الأمبريالية البريطانية ، ولكن كتابه « يقظة آسيا » (١٩١٩) لم يظهر إلا بعد أن كان تأييده لقضية بريطانيا فى حرب ١٤ — ١٩١٨ قد قضى على نفوذه فى الجناح اليسارى الاشتراكى . وكانت آنى بيزانت ، بعد تحولها إلى الصوفية فى ١٨٨٩ ، من المؤيدين البارزين لحق الهند فى الحكم الذاتى وكتبت بغزارة ، إبان فترة إقامتها الطويلة فى الهند ، عن المسائل السياسية إلى جانب الدينية وأثرت فى حركة « المؤتمر » تأثيراً كبيرا . ومن الأصدقاء المرموقين الآخرين للهند فى بريطانيا جورج لانسبورى و ه . ن . بريلز فورد وبرتراند رسل ، الذى ظل عدة سنوات رئيساً نشطا جداً « للرابطة الهندية » التى نظمها كريشنا منون . وكان رامساى مكدونالد أيضا فى أيامه الأولى من الدعاة الأقوياء للحكم الذاتى للهند ، وإن كان قد تردد وتهرب عند ما طولب بالعمل عند ما صار رئيسا للوزراء من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ . وقد أصدر حزب العمال فى مؤتمراته كثيرا من القرارات فى صالح الحكم الذاتى للهند ، وكان الخطباء من الاشتراكيين الهنود أو الوطنيين الراديكاليين موضع ترحيب الدوائر العمالية عند ما يزورون بريطانيا . بيد أنه يجب الاعتراف بأنه لم يكن هناك اهتمام عميق بمشاكل الهند بين الجمهرة الرئيسية من مؤيدى العمال فى بريطانيا ، أو بين الناخبين بصفة عامة ، وكان من الممكن دائما للحكومة البريطانية أن تتجاهل

احتجاجات الاشتراكيين ضد سوء الحكم فى الهند دون إثارة أى تذمر بين الجماهير. وبسبب هذا الموقف السلبى كثيرا ما اتهم الاشتراكيون والوطنيون الهنود حركة العمال البريطانية بعدم الإخلاص فى بياناتها الخاصة بتأييد مطالب الهند. بيد أن جذور المشكلة لم تكن عدم إخلاص حزب العمال بقدر ماكانت أن معظم أعضائه كانوا مشغولين بقضايا أخرى بدت لهم أكثر إلحاحا؛ كما أنهم لما كانوا لايعرفون شيئا عن الهند بصورة مباشرة فإنهم لم يكونوا على استعداد لعمل أكثر من الاحتجاج من وقت لآخر إلى أن أرغمهم نمو النزعة الوطنية الهندية التى يمثلها «المؤتمر» على الاهتمام بالأمر. وقد وقع ك. ر. آتلى، الذى قبل فيما بعد وهو رئيس وزراء العمال حق الهند فى الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، «تقرير سيمون» الذى سبق «اجتماع المائدة المستديرة» فى ١٩٣٠ وصار، برغم رفض «المؤتمر الهندى»، الأساس الذى بنى عليه «قانون حكومة الهند» فى ١٩٣٥. وقد رأى آتلى فى ذلك الوقت أن هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها فى منح الهند مركز الدومينيون بسبب النزاع بين الهنود والمسلمين ووضع الولايات الهندية التى يحكمها حكام وطنيون بمقتضى معاهدات مع بريطانيا، وعدم إمكان إنشاء جيش هندى مستقل عمليا فوراً. ولكنه فى ١٩٤٥ كان قد غير رأيه بعد تطور «الاستقلال الداخلى» بمقتضى قانون ١٩٣٥ ونمو جيش يقوده ضباط وطنيون فى الغالب، وكذلك — وهو أهم من كل شىء آخر — بعد أن صار من المستحيل الاستمرار فى فرض الحكم البريطانى. ولكن فى الثلاثينات ساعدت حقيقة أن آتلى وقع التقرير الذى رفضته الكتلة الرئيسية فى الرأى العام الهندى على الحط من قدر حزب العمال البريطانى لدى الهنود الذين كانوا من قبل يتطلعون إلى العمال فى بريطانيا لتأييدهم فى صراعهم القومى من أجل الحكم الذاتى.

* * *

أندونيسيا

كانت هنـــاك فى أندونيسيا حركة اشتراكية صغيرة موجودة حتى قبل ١٩١٤ . وكان الشخصية الرائدة فيها هو هـ . سنيفليت — المعروف باسم « مارينج » — (١٨٨٣ — ١٩٤٢) ، وهو الهولندى الذى أشرنا إلى نشاطه فى الفصول السابقة . وكان مؤيدوها بصفة خاصة بين عمال السكك الحديدية : وكان زعيمها الأول من الوطنيين هو سماوين . وقد كان لسنيفليت وسماوين نشاطهما فى الحزب الشيوعى فيما بعد . وإلى ما بعد الحرب لم يكن للحركة وجود إلا فى جاوه ، التى استمرت معقلها الرئيسى . وفى ١٩١٨ تبنت المنظمة الوطنيـة الرئيسية « ساركات أسلام » أفـكاراً اشتراكية وانتخبت سماوين عضواً فى لجنتها التنفيذية . وفى العام التالى أنشئت « منظمة نقابية مركزية » ، ولـكنها سرعان ما انقسمت بعـد ذلك إلى فريقين متنافسين أحدهما معتدل والآخر متطرف . وتحول الحزب الاشتراكى القديم إلى الشيوعية وصار فى ١٩٢٠ « الحزب الشيوعى الأندونيسى » . وكان الحزب الاشتراكى منضما إلى منظمة « ساركـات » الوطنية ، ولـكنه فى ١٩٢١ ، بعد أن صار شيوعيا بصفة نهائية ، ألغى انضمامه ، وإن كـان قد استمر يتعاون مع « ساركـات أسلام » بصورة وثيقة العـــامين التاليين . وعندئذ أنشأ منظمة وطنية يسارية هى « ساركـات راكجاب » منافسة للهيئة القديمة . وفى ١٩٢٦ كـانت هناك فورات وطنية فى كل من جاوه وسومطره ، وبرز أحمـد سوكـارنو (ولد ١٩٠١) بوصفه الزعيم الوطنى البارز .

الفصل الثامن والعشرون

استراليا ونيوزيلندا

استراليا

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ كانت هناك حكومات عمالية فى معظم الولايات ، وتولى أندرو فيشر (١٨٦٢ — ١٩٢٨) الحكم رئيسا للوزراء فى الكومنولث الاسترالى خلال الشهر التالى . وعندما استقال فيشر فى اكتوبر ١٩١٥ وجاء إلى لندن ممثلا للكومنولث ، كان خليفته على رأس حكومة العمال هو وليم موريس هيوز (١٨٦٤ — ١٩٥٢) الذى أشرنا إلى نشاطه السابق فى المجلد الثالث من هذا المؤلف(١). وقد أيد حزب العمال الحرب فى مبدأ الأمر، برغم المعارضة القوية من جانب مؤيدى « عمال العالم الصناعيين » ومن القطاع الذى وقع تحت نفوذه فى النقابات . وكانت منظمة « عمال العالم الصناعيين » منذ أن انشئت فى استراليا سنة ١٩٠٧ بزعامة توم بادكر تدعو بقوة إلى برنامج من النقابية الصناعية ، هدفه « النقابة الواحدة الكبيرة » ، وتقوم بحملة متزايدة القوة ضد نظام التحكيم الذى أيده حزب العمال والنقابيون المعتدلون . وكانت الأحكام الشديدة التى حكم بها على زعماء اليسار فيما يتعلق بإضرابات « بروكن هيل » فى (١٩٠٨ — ١٩٠٩) ونزاع « بريسبين » فى ١٩١٢ قد أثارت مشاعر شديدة جدا ؛ وزاد نفوذ «عمال العالم الصناعيين» ، برغم أنها لم تضم قط عددا كبيرا من الأعضاء أو اقتربت من تحقيق « النقابة الكبيرة الواحدة » عمليا . وكان كل ماساعدت جهودها على تحقيقه هو قدر معين من الاندماج بين النقابات فى هيئات أوسع نطاقا ، ومعه زيادة فى المشاعر التى تؤيد قدرا أكبر من التضامن الطبقى . وقد زاد الإحساس بالحاجة إلى قدر أكبر من الوحدة فى الميدان السياسى أيضا ، وفى

---

(١) انظر المجلد الثالث — الجزء الثانى — الفصل الثالث والعشرين

١٩١٥ أقام حزب العمال الاشتراكى لأول مرة « لجنة تنفيذية فدرالية » مؤلفة من ممثلين للأحزاب فى مختلف الولايات . بيد أن ذلك لم يفد فى تقريب شقة الخلاف بين اليسار واليمين : بل على النقيض من ذلك زادت الخلافات حول قضية الحرب . وفى ١٩١٦ كان حزب العمال نفسه قد انقسم حول موضوع التجنيد العسكرى للخدمة فيما وراء البحار ، وشرعت حكومة هيوز ، بعد أن أعادتأليفها على هيئة ائتلاف مناهض للعمال ، تعمل على القضاء على « عمال العالم الصناعيين » بتحريم المنظمة قانونا بمقتضى « قانون الاتحادات غير المشروعة » ونشطت فى اضطهاد زعماء اليسار الذين يقفون موقف العداء من المجهود الحربى . ومنذ هذه اللحظة ارتبط هيوز أكثر فأكثر بللويد جورج فى سياسة « القتال حتى النهاية » ضد الألمان ، وصار عضوا فى وزارة الحرب البريطانية ، وأثار فى استراليا صراعا مريرا ، لا ضد الجناح اليسارى فى النقابات فحسب ، بل وكذلك ضد زملائه السابقين فى حزب العمال الذين رفضوا أن يتبعوه فى قضية التجنيد .

وحتى قبل ١٩١٤ كان هناك نظام التدريب العسكرى الإجبارى فى استراليا أقرته حكومة فيشر ، ولكن هذا النظام لم يكن فيه ما يفرض الخدمة خارج قارة استراليا . وكانت الفرق الاسترالية التى تحارب فى أوروبا مؤلفة من متطوعين ؛ ولما طالت الحرب واشتد الطلب على الجنود كانت هناك صعوبات متزايدة فى ملء فراغات هذه الفرق . ومن ثم اقترح هيوز ، وهو رئيس لوزراء العمال ، جعل هذه الخدمة إجبارية ؛ ونجح فى إقناع زملائه بالسماح بعرض الموضوع لاستفتاء شعبى بين الناخبين . وانتهى الاستفتاء ، الذى أدى إلى انقسام حاد داخل حزب العمال فى برلمان الكومنولث ، إلى هزيمة اقتراح رئيس الوزراء بأغلبية ضئيلة - ١,٠٦٠,٠٣٣ صوتا ضد ١,٠٨٧,٥٥٧ . وعندئذ خرج هيوز ومعه ٢٥ نائبا من نواب العمال الـ ٦٥ فى البرلمان على الحزب ؛ وبدلا من أن يستقيل هيوز من الوزارة حل خصومه السابقين من المناهضين للعمال على الانضمام إلى جماعته فى وزارة ائتلافية . وردت أغلبية حزب العمال بطرد هيوز ومؤيديه من الحزب وأعادت تأليف الحزب بقدر ما استطاعت . ووضع الانقسام حدا لحكم العمال

فى الكومنولث لمدة اثنى عشر عاما . إذلم يستطع حزب العمال تأليف حكومة مرة أخرى إلا فى ١٩٢٩ — بقيادة زعيم جديد ، هو جيمس هنرى سكالين (١٨٧٧—١٩٥٣) الذى ظل رئيسا للوزراء من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ ولكنه كان فى مركز صعب جداً بسبب عدم وجود أغلبية له فى مجلس الشيوخ . وقد حاول هيوز بعد هزيمة ١٩١٦ بعام أن يعرض نفس الموضوع لاستفتاء مرة أخرى ، ولكنه هزم فى هذه المرة أيضا — وقد هزم هذه المرة بأغلبية أكبر من السابقة ، ١,١٨٧,٧٤٧ ضد ١,٠١٥,١٥٩ . ولكنه بقى فى الحكم بعد هذه الهزيمة واستطاع الاحتفاظ بمنصبه إلى ١٩٢٣ .

وقد كان الصراع حول التجنيد الإجبارى مريراً من الجانبين . فقد فعل هيوز ومجموعته مافى وسعهم لإظهار كل من يعارضه بأنه من « الخونة » المناهضين للحرب ، ولكن الحقيقة أن كثيرا ممن عارضوه لم يكونوا ضد الحرب ، ولكنهم اعتبروا الخدمة العسكرية الإجبارية ضد الحريات الاسترالية ، أو كانوا ببساطة لا يريدون إجبارهم ، أو إجبار أقاربهم ، على الذهاب للخدمة كجنود فى الطرف الآخر من العالم فى صراع كانوا يحسون بأن مصلحة استراليا فيه بعيدة جداً . بيد أنه كان هناك بين خصوم هيوز مجموعة نشطة من المناهضين للحرب ذوى الصلابة ، وقد شرعت الحكومة فى اتخاذ إجراءات حاسمة ضدهم بمقتضى كل من « قانون احتياطات الحرب » الصادر فى ١٩١٤ و « قانون الإتحادات غير المشروعة » الجديد الذى حرم بمقتضاه « عمال العالم الصناعيون » بوصفهم هيئة غير مشروعة ، كما استخدم فى الهجوم على الجماعات الصناعية والسياسية الصلبة الأخرى . وكان « عمال العالم الصناعيون » هم أكثر من عانى . فقد ألقى القبض على اثنى عشر شخصا من أشهر زعمائه فى نوفمبر ١٩١٦ واتهموا بالتآمر لإشعال الحرائق عمداً وبالفتنة . وكان هناك آخرون ، منهم باركر ، فى السجن فعلا . وصدرت أحكام بالغة القسوة ضد الاثنى عشر . فحكم على بيتر لاركين ، شقيق الزعيم الايرلندى جيمس لاركين ، بالسجن عشر سنوات ومعه شارلس ريف الذى كان من النشطين فى « عمال العالم الصناعيين » منذ البداية . وحكم على عدد

من الآخرين بالسجن خمس سنوات ، وظلت المجموعة كلها فى السجن إلى ١٩٢٠ عنـد ما حلت وزارة العمال التى كانت فى الحكم وقتذاك فى نيوساوث ويلز على تعيين قاض قوميسيرا خاصا لبحث القضية . ووجدالقوميسير ، القاضى أيوينج، أنه بالرغم من أن قلة من المسجونين صدرت ضدهم أحكام سليمة قانونا فإن هناك آخرين كان لا يجب الحكم عليهم مطلقا ، وكذلك آخرين نالوا عقوبات مبالغ فيها لا تتفق مع أى شيء ثبت ضدهم . وكان بيتر لاركين بين هذه الفئة الأخيرة، وأطلق سراحه بعد أن قضى أقل من نصف المدة المحكوم بها عليه . بيد أن ذلك لم يحدث إلا بعد انقضاء الحرب بعامين . وقبل انتهاء الحرب أبعد باركر إلى شيلى فى ١٩١٨ ،ومن هناك وجد طريقه إلى الاتحاد السوفيتى .

وبرغم أن اعتقال زعماء « عمال العالم الصناعيين » ومحاكمتهم أدى بالضرورة إلى إضعاف الجناح اليسارى الصناعى ، فإنه لم يحل دون حدوث اضطرابات صناعية خطيرة فى العام التالى فى نيوساوث ويلز . وقد بدأت هذه الاضطرابات فى ورش السكك الحديدية حول تطبيق نظام « بطاقات » لم يرتح له العمال باعتباره خطوة نحو التجنيد الأجبارى فى الصناعة ووسيلة لزيادة سرعة العمل بصورة غير عادلة . وانتشر الاضطراب ، إلى موظفى السكك الحديدية الآخرين أولا ثم إلى المعدنين وإلى الموانىء ؛ وحدث صراع مرير استخدمت فى أثنائه الحكومة ورجال الأعمال « ذوى السيقان السوداء » ليحلوا محل المضربين ، وعندما اضطر المضربون إلى التسليم بعد إذ تعرضوا للموت جوعا حدثت موجة من الاضطهاد على نطاق واسع للمكافحين النقابيين . وفى هذه القضية أيضا أمرت حكومة العمال فى نيوساوث ويلز برئاسة ستورى بإجراء تحقيق خاص أخيرا فى ١٩٢١ ، وظهر من التحقيق أنه لايزال هناك من رجال السكك الحديدية من يتعرض للاضطهاد بسبب دوره فى النزاع . ولـكن وزارة ستورى سقطت قبل أن تقوم بعمل على أساس التقرير؛ ولم يتخذ أى إجراء لرد هذا الاضطهاد .

وعندما انتهت الحرب تجددت الاضطرابات الصناعية ؛ وعاد عدد قليل من

مؤيدى الجناح اليسارى الذين استطاعوا التخلص من الاضطهاد إلى الظهور علنا . وأعلن كثيرون منهم تضامنهم مع « الدولية الثالثة » ، وطالبوا بالانضمام إليها . وفى ١٩٢٠ تضافر عدد منهم على إنشاء « الحزب الشيوعى » ، الذى قبل عضوا فى « الدولية » وحل إلى حد كبير محل « عمال العالم الصناعيين » باعتباره مركزا للجناح اليسارى المتطرف . وفى أول الأمر لم يكن للحزب الشيوعى سوى أتباع قليلين جدا ، ولم يحاول تحدى حزب العمال بالتقدم بمرشحين فى الانتخابات الفدرالية أو فى انتخابات الولايات ؛ ولكنه سيطر بالتدريج على عدد من النقابات ، وابتداء من ١٩٢٥ أخذ يتقدم بمرشحين خاصين به استطاعوا فى بعض الحالات القليلة الحصول على كثير من الأصوات ولكنهم لم يحرزوا أى نجاح إيجابى . وفى هذه الأثناء كانت الحكومة الفدرالية ، برئاسة هيوز ، قد سمحت بإنهاء بعض سلطات الحرب الخاصة التى كانت تمارسها ، ولكنها احتفظت ببعضها بمقتضى قانون إلغاء « قانون احتياطات الحرب » الصادر فى ١٩٢٠ ، وفى نفس العام عدلت مواد قانون التحكيم بحيث يخول للمحاكم اختصاص فرض غرامات ثقيلة على النقابات التى تثبت عليها تهمة إثارة العمال إلى الاضراب ضد قرارات التحكيم الفدرالية ، التى كانت بصفة عامة مجحفة جدا بمطالب العمال . وحتى قبل ١٩١٤ كان هناك اتجاه من جانب « محكمة التحكيم » والهيئات التى تحدد الأجور فى الولايات إلى إصدار قرارات أقل تأييداً لمطالب العمال بكثير عما كانت تصدره « المحكمة » فى الوقت الذى أصـــدرت فيه « حكم هارفستر » الشهير فى ١٩٠٧ . فقد منيت المشروعات التى تقدم بها القاضى هيجينز لفرض حد أدنى للحياة مرتفع ومتزايد بالهزيمة ، أولا بإصدار قرارات « للمحكمة العليا » تحدد سلطات « محكمة التحكيم » ، ثم بعد ذلك بالموقف العدائى الذى وقفه خلفاؤه الذين كان معظمهم من السياسيين المناهضين للعمال سابقا .

وفيما يتعلق بنفقات المعيشة فإن الأجور كانت قد بدأت تهبط فعلا قبل ١٩١٤ ؛ واستمر الهبوط خلال الحرب وبعدها . ومع ذلك فإن عددا كبيرا من النقابات تمسك بنظام التحكيم خوفا من نتائج الصراع الصناعى ، كما أن هذا النظام حظى

بتأييد مستمر من جانب معظم الزعماء السياسيين للعمال .

بيد أن المشاعر ضد طريقة عمل نظام التحكيم استمرت تنمو ، واستصدرت حكومة الكومنولث فى ١٩٢٦ ، لعلاج التذمر المتزايد ، « قانون الجرائم » الذى يمنحها سلطات إضافية للإخماد . وبعد ذلك بعامين ، فى ١٩٢٨ ، بدأ وباء من الإضرابات استمر حتى ١٩٣٠ . وكان أخطر هذه الإضرابات هو الذى حدث فى الموانىء سنة ١٩٢٨ والذى أثاره تطبيق نظام « لرخص العمل »، وهو نظام كان هناك تذمر مرير ضده باعتباره محاولة لفرض شروط عبودية ؛ كما حدث إضراب خطير آخر فى العام التالى بين عمال قطع الأشجار الذين فرضت عليهم « محكمة التحكيم » تخفيضات فى الأجور وظروف عمل أســـوأ فى وقت من الازدهار الاقتصادى والأسعار المرتفعة . وقد أضرب عمال قطع الأخشاب فى نيوساوث ويلز وفيكتوريا ضد قرار المحكمة . وألقى القبض على عدد من الزعماء النقابيين وحكم عليهم بغرامات من أجل ذلك ؛ واستعانت حكومة الكومنولث بمادة فى « قانون التحكيم » يرخص لها بإجراء اقتراع سرى على موضوع العودة إلى العمل. ورفض معظم العمال الاشتراك فى الاقتراع ، ومن بين الأقلية التى اشتركت فيه لم يصوت بقبول القرار سوى حفنة . وعندئذ أمرت الحكومة باعتقال زعماء الإضراب الرئيسيين — ومنهم شارلس ريف ، أحد زعماء «عمال العالم الصناعيين» القدامى ، الذى كان قد خرج لتوه من السجن بعد تنفيذ حكم العشر سنوات الذى صدر ضده فى ١٩١٦ ، وج. س. جاردن سكرتير « مجلس العمال » فى نيوساوث ويلز . وأفرج عنهم المحلفون دون الاستماع إلى دفاع ، دكتور هـ . ف . ايفات (ولد ١٨٩٤) ، قائلين أنه ليس هناك أساس لتهمة ضدهم . ولكن هناك عدد من الرجال الذين قبض عليهم بتهمة الحض كانوا أسوأ حظا إذ حكم عليهم بالسجن مددا تتراوح بين ستة أشهر إلى ثمانية عشر شهرا بتهمة الاعتداء على « ذوى السيقان السوداء » . وفى النهاية اضطر عمال قطع الأخشاب ، برغم المعونات المالية الكبيرة التى تلقوها من النقابات الأخرى التى لادخل لها فى النزاع ، إلى إنهاء الإضراب فى الوقت الذى عادت فيه إلى الحكم حكومة عمالية للكومنولث بعد فترة

طويلة من البعد عن الحكم . وإبان الجزء الأكبر من هذا العام ، ١٩٢٩ ، «أغلقت» المناجم فى وجه معدنى الفحم فى شمال نيوساوث ويلز ، حيث كان أصحابها يطالبون بتخفيض الأجور ولم يقبل العمال . وفى هذه الحالة استمر النزاع فترة من العام التالى وانتهى بهزيمة العمال بعد اصطدام بالشرطة ، الذين أوفدوا لحماية « ذوى السيقان السوداء » ، قتل فيه أحد المعدنين وجرح سبعة برصاص الشرطة .

وأثناء هـــذه الصراعات استجمع « المجلس الاسترالى للنقابات » الحديث الإنشاء ، وكان محاولة متأخرة لتوحيد القوى النقابية فى جميع أنحاء الكومنولث ، شجاعته وهاجم نظام التحكيم وأعلن مقاطعة محكمة التحكيم . ولكن الهزائم التى منيت بها النقابات فى الموانىء وفى السكك الحديدية وبين عمال قطع الأخشاب وفى صناعات تعدين الفحم جعلت هذا القرار عديم الأثر ، وجاءت فى أعقاب هذه الهزائم الأزمة العالمية الكبرى فى ١٩٣١ والسنوات التالية وأدت إلى بطالة شديدة وهبوط حاد فى قوة النقابات . وبذلت حكومة العمال ما فى وسعها للمحافظة على أحوال الطبقة العاملة فى مواجهة الكساد ؛ ولكن قوتها كانت محدودة جدا ، وبخاصة لأن مجلس الشيوخ المناهض للعمال كان فى مركز يسمح بإيقاف إجراءاتها التشريعية . وفى ١٩٣٢ فقدت أغلبيتها فى مجلس العموم وسقطت من الحكم ، وسلمت السلطة لائتلاف مناهض للعمال استمر يحكم الكومنولث حتى الحرب العالمية الثانية وأثناءها .

ولا توجد إشارة فى هـذا البيان للاشتراكية الاسترالية بين ١٩١٤ وأزمة الثلاثينات إلى فكر اشتراكى جديد . فالشيوعية الاسترالية ، التى كانت جديدة كحركة ، استولت أساسا على أنصار «عمال العالم الصناعيين» واليسار النقابى فيما قبل الحرب ، وأحلت محل شبه الفوضوية والسندكالية الفوضوية اللتين سادتا فى الفترة السابقة مذهبا جديدا من « المركزية الديموقراطية » لا يختلف عنهما فى شىء تقريبا من الناحية العملية برغم اتساع هوة الخلاف النظرى بينها . وكانت استراليا أبعد عن مركز الصراع الرئيسى بين الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية

وبين الدوليات المتنافسة من أن تتأثر بهما كثيرا ؛ وكانت هناك اختلافات مهمة بين الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية والعماليـــة فى أوروبا وحزب العمال الاسترالى ، الذى كان دوره صغيرا جدا فى شئون الدولية الثانية قبل الحرب . وصحيح أن حزب العمال الاسترالى أقر فى ١٩٢١ التشريك كهدف ، بعد أن ظل قطاع كوينز لاند والجماعات المتقدمة الأخرى تحثه على ذلك فترة طويلة . ففى حين كان طلبه السابق هو مجرد « الملكية الجماعيـة فى الاحتكارات » و « توسيع الوظائف الصناعية والاقتصادية للدولة والبلديات » ، وهى عبارة عامة ، أصبح فى ١٩٢١ يعلن تأييده « لتشريك الصـناعة والإنتاج والتوزيع والتبادل » — وهو مشروع شامل من الملكية العامة جعله فى صف واحد مع بيانات الأحزاب الاشتراكية الأوروبية . بيد أن ذلك لم يكن له أثر عملى كبير بالنظر إلى إبعاده عن الحكم فى الكومنولث وما فقده من قوة فى عدد من الولايات . وقد حدثت توسعات معينة فى المشروعات العامة فعـلا فى كوينز لاند ونيوساوث ويلز ؛ ولـكنهـا حدثت فى هــذه الولاية الأخيرة قبل الحرب أساسا وبنفوذ و . ا . هولمان (١٨٧١ — ١٩٣٤) ، وقد تقاعد هولمان عن السياسة فى ١٩٢٠، بعد انفصاله عن حزب العمال فى ١٩١٦ بسبب قضية التجنيد ، وعاد إلى المحاماه[1].

وحتى فى كوينز لاند ، حيث ظل حزب العمال فى الحكم برئاسة ا . ج . تيودور (ولد ١٨٨٤) لم تغير التطورات الخاصة بالمشروعات العامة من الهيكل العـام للاقتصاد كثيرا ؛ وعلى مستوى الكومنولث خابت الآمال التى أثارها إنشاء « بنك الكومنولث » فى ١٩١١ حتى قبل ١٩١٤ وانتهت تماما بالتغيرات التى أدخلت على إدارته فى ١٩٢٤ عند ما سلمت السيطرة على سياسته فعلا إلى البنوك التجارية . ولم يكن لإقرار حزب العمال الاسترالى للتشريك كهدف بعيد المدى أثر كبير فى السياسة العملية : ومن المؤكد أنه لم يفد فى تخفيف الخصومة بين سياسى العمال والجناح اليسارى الذى كان صناعيا أساسا ، ووقع هـذا الجناح تحت النفوذ الشيوعى بصورة متزايدة إبان العشرينات .

---

(١) انظر المجلد الثالث ـ الجزء الثانى ـ الفصل الثالث والعشرين.

وأدى سقوط حزب العمال من الحكم كذلك إلى توقف التقدم فى ميادين الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعى على مستوى الكومنولث . وأخذ أثر « قانون ضريبة الأرض الفدرالية » الصادر فى ١٩١٠ ، والذى قصد به أن يكون الدفعة الأولى فى هجوم كبير على الوضع الممتاز الذى يحتله كبار سادة الأراضى ، يضعف باستمرار بالتخفيض فى معدل الضريبة وعدم مواءمتها مع تغيرات قيمة النقد ؛ وسرعان ما فقد القانون كل أثر ملحوظ على توزيع ملكية الأرض أو العائد الذى يحصل عليه أصحابها . أما على مستوى الولايات فقد تحقق بعض التقدم فى الولايات التى استطاع فيها حزب العمال الاحتفاظ بنفوذ مستمر . فقد أدخلت كوينز لاند ، التى ظل فيها حزب العمال فى الحكم برئاسة ت ج . ريان ثم برئاسة تيودور من ١٩١٥ إلى ١٩٢٩ ، التأمين ضد البطالة فى ١٩٢٣ ؛ كما حققت نيوساوث ويلز تقدما ملحوظا « بقانون منح الأطفال » فى ١٩٢٦ . بيد أن هذه الأشياء كانت انتصارات منعزلة تحققت فى بيئة ليست مواتية حتى للمطالب المعتدلة للعمال ؛ وعندما انتصر حزب العمال أخيرا فى انتخابات الكومنولث مرة أخرى فى ١٩٢٩ وتولى ج . ه . سكاللين رئاسة الوزارة لم يستطع ، كما رأينا ، أن يحقق شيئا فى مواجهة استمرار سيطرة المعارضة على مجلس الشيوخ ووقوع الكساد الصناعى الكبير فى السنوات التالية . وقد ظلت قوى العمال منقسمة انقساما عميقا بين المعتدلين ، الذين — بصفة عامة — قبلوا مسئولية جعل النظام الاقتصادى الاسترالى يعمل دون تغيير اجتماعى جذرى ، وأقلية يسارية نشطة كانت ، برغم قبولها الزعامة الشيوعية إلى حد كبير لعدم وجود نقطة ارتكاز أخرى ، أقل اهتماما فى الحقيقة بالشيوعية كحركة للثورة العالمية منها بالمظالم الاقتصادية المباشرة التى نجمت عن تطبيق نظام التحكيم وأساليب الإخماد التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة ضد النقابات الأكثر تهجما وزعمائها اليساريين . ولم تسهم استراليا بأى نصيب تقريبا فى الواقع إبان هذه السنوات فى الفكر الاشتراكى ، وإن كان تيودور فى كوينز لاند قام بعدد من المغامرات فى ميدان قيام الدولة بالتجارة والإنتاج . فلم ينشر كتاب اشتراكى

أو نشرة إشتراكية واحدة ذات أهميـة حقيقية إبان الفترة التي ندرسها ، اللهم إلا إذا أخذنا في اعتبارنا بعض الكتابات التي تتناول موضوعات مثل الجدل حول التجنيد الإجباري ، أو الدراسة الناقدة التي كتبها ف . جوردون شايلد «كيف يحكم العمال استراليا» (١٩٢٣) . أما كتاب هـ . ف . إيفات الذي يتضمن التاريخ الكامل لحياة هولمان «زعيم العمال الاستراليين» ، فلم يظهر إلا في ١٩٤٠ وكان أيضا تسجيلا ناقدا ممتازا .

* * *

نيوزيلاندا

منيت الحركة العاملة في نيوزيلاندا كما رأينا في المجلد السابق[1] بهزائم ماحقة في السنوات السابقة مباشرة على ١٩١٤ . وتحطمت تماما قوة «فدرال العمل» اليساري النزعة في سلسلة من الإضرابات أو القلاقل استخدم فيها على نطاق واسع «ذوو السيقان السوداء» والحرس المدني الذي تألف معظمه من الفلاحين والطبقات الوسطى ؛ وتحول نظام التحكيم ، الذي ابتكر أصـــلا لحماية العمال ومساعدتهم ، إلى سلاح ضدهم بواسطة السلطة التي منحت «لمحكمة التحكيم» في تسجيل النقابات «المعتدلة» ، بل ونقابات «ذوي السيقان السوداء» ، وإصدار قرارات بناء على طلبها ملزمة للعمال في جميع الحرف التي يتعلق بها الأمر — حتى ضد معارضة النقابات غير المسجلة التي تمثل أغلبية العمال الذين يمسهم القرار . وكانت الحركة النقابية قد انقسمت إلى مجموعتين متنابذتين ، إحداهما قبلت نظام التحكيم ورفضته الأخرى ؛ وانقسمت الحركة سياسيا أيضا إلى فريقين متنافسين. وفي الانتخابات العامة في ١٩١٤ دخل الحزبان المتنافسان — «الديموقراطي الاشتراكي» و «العمل المتحد» — في القوائم ولكنهما لم يفوزا إلا بمقعدين لكل ، بالإضافة إلى مقعد آخر فاز به مرشح عمالي لا ينتمي إلى أي الفريقين . وبدا أن المحافظين يسيطرون بثبات على السلطة السياسية وأن النقابات في أفول كامل ، وأن الحكومة تستطيع الاعتماد باطمئنان على «منظمة المواطنين للدفاع»

(١) المجلد الثالث — الجزء الثاني — الفصل الرابع والعشرون

القومية والتى كانت على استعداد لانتهاج سياسة قوية فى أية لحظة ضد أية إشارة لعودة الصلابة الصناعية . وكان حلف العمال — الأحرار ، الذى وحد العمال الصناعيين وصغار الفلاحين وقطاعا كبيرا من الطبقات الوسطى تحت زعامة باللانسى وسيدون ، قد إنهار تماما ؛ وثبت بشكل قاطع ضعف العمال الصناعيين عندما حاولوا العمل وحدهم فى بلد تسوده الزراعة ويسيطر عليه صغار الفلاحين لا كبار أصحاب الضياع وسادة الأرض الغائبين .

وسرعان ما أدت ظروف الحرب إلى ائتلاف بين حزب المحافظين ، أو حزب الإصلاح ، صاحب الأغلبية ، والأحرار وبقيت حفنة النواب الديموقراطيين الاشتراكيين والعماليين لتقوم بدور المعارضة . وسرعان ما أدى هذا الموقف إلى اندماج الجماعتين المتنافستين ، مجموعة العماليين ومجموعة الاشتراكيين ، اللتين انضمتا فى ١٩١٦ وألفتا « حزب العمال » الذى يقوده أساسا الجماعات اليسارية القديمة ، وكان الشخصية البارزة فيه هو هـ . اهوللاند (١٨٦٨ — ١٩٢٣[١]) . وأعلن الحزب أن هدفه هو التشريك العام ؛ ولكنه عملا سرعان ما أصبح يهتم أساسا بالقضايا المباشرة — أولا المسائل المترتبة مباشرة على الحرب وبعد ذلك بالمشاكل الحادة الخاصة بالبطالة بعد الحرب وحماية مستويات الأجور وتنمية الخدمات الاجتماعية لمنع المعاناة الحادة التى تعرض لها العمال إبان سنوات الكساد . وفى ١٩١٨ كان حزب العمال قد أعلن ، دون أن يسحب أهدافه الاشتراكية البعيدة المدى ، أن سياسته المباشرة ليست الاشتراكية بل « تتفق مع التقدم نحو الاشتراكية » ، وأن برنامجه سيكون « تجريبيا وليس مذهبيا » . والواقع أنه كان قد شرع يتحول ، برغم السجل اليسارى القديم لمعظم زعمائه ، إلى داعية لسياسة « دولة الرفاهة » بأمل استعادة تأييد تلك القطاعات الكبيرة من الرأى العام التى فقدها إبان سنوات الصلابة الصناعية الشديدة قبل الحرب .

وفى اليسار كانت هناك معارضة كبيرة لسياسة الحرب التى تنتهجها الحكومة ،

---

(١) انظر فيما يتصل بتاريخ هوللاند المجلد الثالث — الجزء الثانى — الفصل الرابع والعشرين

كانما إبان الجزء الأخير من فترة الحرب شعور ضد الحرب فعلا ، وبخاصة فيما بقى من « فدرال العمل » اليسارى النزعة . وبعد الثورة الروسية حدث تداول كبير النشرات والدوريات الماركسية والبلشفية ؛ وابتداء من ١٩١٩ بدأت تظهر، كما حدث فى استراليا ، جماعات صغيرة تعطف على الكومنترن . فنى ١٩١٥ انسحب المعدنون من « فدرال العمل » ، وكانوا وحدة رائدة فيه ، وصاروا قطاعا من « فدرال المعدنين الاشتراكيين » وتركوا « فدرال العمل » فى الرمق الأخير . بيد أن الحرب جلبت عمالة كاملة واستعادت النقابات بعض قوتها السابقة ؛ وفى ١٩١٩ أنشئت هيئة مركزية جديدة اسمها « حلف العمل » لتحل محل « فدرال العمل » . وفى ١٩٢١ انضمت الجماعات الشيوعية الصغيرة المبعثرة إلى بعضها وألفت « الحزب الشيوعى » الذى كان ملحقا فى مبدأ الأمر بالحزب الاسترالى وظل متصلا به إلى ١٩٢٨ عند ما سمح له أخيرا بالانضمام إلى الكومنترن كقطاع مستقل . وقد ظل صغيرا طوال الفترة التى يغطيها هذا الفصل .

وفى ١٩٢٢ حلت أزمة ما بعد الحرب الاقتصادية بنيوزيلاندا . وخفضت الحكومة أجور موظفيها العاملين ، وأصـــدرت « محكمة التحكيم » عدة قرارات تنطوى على تخفيضات حاسمة ؛ واشتدت الضائقة القاسية على نطاق واسع فى المدن، ولم يكن هناك نظام عام لإعانة المتعطلين . وحدثت إضرابات كثيرة بين رجال البحر والمعدنين فى ١٩٢٣ ، وبين رجال السكك الحديدية فى العام التالى ، وانتهت بالهزيمة . وبعد ذلك تحسنت الظروف فترة ؛ ولكن البطالة عادت على نطاق خطير فى ١٩٢٦ . وقد توفى هوللاند ، زعيم حزب العمال ، فى ١٩٢٣ وحل محله بيتر فريز (١٨٨٤ — ١٩٥٠) — الذى قدم فى البرلمان سنة ١٩٢٦ مشروع قانون التعطل يقر حق العمل أو الإعالة من أرصدة بعضها من الميزانية وبعضها من أتاوة على أصحاب الأعمال بواقع ٢ جنيه لكل عامل يستخدمونه ، ولكن طبعا لم يكن هناك أمل فى قبول هـــذا القانون من جانب الأحزاب الحاكمة .

وقد ظل موقف العمالة ابتداء من ١٩٢٦ وما بعدها سيئا إلى نهاية الكساد

الاقتصادى العالمى الذى وقع فى أوائل الثلاثينات ، وقد زاد سوءا أثناء الكساد طبعا . وسقطت أسعار المواد الزراعية سقوطا حادا ، وتعرض الاقتصاد النيوزيلاندى لمصاعب جدية فى ميزان المدفوعات . ولجأت الحكومة ، لعلاج الأزمة المتزايدة ، إلى إجراءات انكماش شديدة وشرعت تعمل على تخفيض النفقات العامة إلى أقل مستوى ممكن . ولجأ أصحاب الأعمال الصناعيون والفلاحون على السواء إلى إجراء تخفيضات شديدة فى الأجور ، كما خفضت الإعانات العامة والخاصة بشكل حاسم . وحددت الأشغال العامة أيضا بأقل قدر ممكن ، برغم الأعداد الكبيرة ممن فقدوا عملهم . وانقلب أصحاب الأعمال على نظام التحكيم ، وكان معظمهم حتى ذلك الوقت من مؤيديه ، بحجة أنه لم يخفض الأجور إلى المستويات التى كان المتعطلون مستعدين لقبول العمل بها . وطالبوا بحق تخفيض الأجور كما يتراءى لهم دون تدخل من جانب الدولة ، وسلمت لهم الحكومة بذلك بأن جعلت الالتجاء إلى « محكمة التحكيم » اختياريا وليس إجباريا.

وسرعان ما صار من الضرورى تطبيق خطة منظمة من المعونة للمتعطلين الذين يتضورون جوعا ، ولكن الحكومة ، وكانت فى يد « الحزب المتحد » الذى كان قد انبثق عن « حزب الأحرار » السابق ، أصرت على مبدأ عدم دفع أى شىء إلا مقابل عمل ، وأن ما يدفع حتى فى هذه الحالة لايتجاوز مستوى مجرد الإعالة. وكان من آثار ذلك أن وضع عدد كبير ممن لا عمل لهم فى أعمال لا فائدة منها تتم بأقل قدر ممكن من التجهيزات الرأسمالية لكى تخلق عملا من نوع ما لأكبر عدد ممكن ، مهما كان ذلك العمل غير ملائم أو غير اقتصادى . ودفع ذلك عددا كبيرا من أصحاب الأعمال ، وبخاصة فى المزارع ، للحصول ثانية على خدماتهم كعمال « إعانة » بأجور منخفضة جدا . ونما نوع من النظام يماثل نظام « إعانات سبينهاملاند للفقراء » ، وكانت آثاره ماحقة على مستوى الأجور وعلى معنويات العمال . وفى ١٩٢٨ جمعت الحكومة « مؤتمرا صناعيا قوميا » طالب فيه أصحاب الأعمال بشدة إلغاء تحكيم الدولة ، ولكنهم وافقوا أيضا على أنه لابد من وضع نظام عام لمعونة المتعطلين . وألفت الحكومة أيضا « لجنة بطالة » ، ضمت أقلية

من النقابيين ، النظر فيما يجب عمله ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها في ١٩٣٠ يتضمن خطة لتمويل المعونة أساسا من حصيلة ضريبة يدفعها جميع البالغين ذكورا وإناثا ، مضافا إليها ضريبة قدرها بنس واحد على الجنيه في جميع الدخول التى تتجاوز ٢٠٠ جنيها ، على الأرباح التى لا توزع وبضريبة صغيرة جدا على الأرض لأن الفلاحين لا يدفعون ضريبة دخل . ورفضت اللجنة الاقتراح الخاص بتطبيق نظام التأمين ضد البطالة على أساس مساهمة العامل وصاحب العمل والحكومة بحجة أنه سيفرض عبئا ثقيلا جدا على الصناعة إذا أريد أن يسهم أصحاب الأعمال فيه. وعندئذ تقدمت الحكومة بمشروع قانون يفرض ضريبة على الرؤوس قدرها ٣٠ شلنا على كل ذكر بالغ ، ولكنها أغفلت الضرائب التى أوصت بها اللجنة واستبدلتها بإعانة من الضريبة العامة ، وذلك على أن يستخدم الرصيد أساسا في خلق أعمال ، ولكن لا تدفع معونات الإعالة إلا في حدود ما تسمح به حالة الرصيد للرجال الذين لم يمكن توفير عمل لهم . أما النساء فقد استبعدن تماما ، من ضريبة الرأس ومن تلقى المعونات بمقتضى الخطة الموضوعة .

وصار هذا المشروع قانونا قبل أن تشتد وطأة الكساد العالمى على نيوزيلاندا مباشرة . وفى مواجهة الكساد لجأت الحكومة إلى تشديد إجراءاتها الانكماشية ، وصرف النظر مؤقتا عن اقتراح منح إعانات إعالة بدون عمل . وأشك في أن هناك أية دولة متقدمة عاملت متعطليها معاملة سيئة مثل نيوزيلاندا فى سنوات الكساد الحاد . وفى ١٩٢١ دعا « حلف العمل » إلى عقد اجتماع نقابى بغرض تنظيم المقاومة المنسقة للتخفيضات فى الأجور ، وفى هذا الاجتماع تقدم البعض مطالبين بالامتناع العام عن دفع الإيجارات وبالإضراب العام ، ولكن معظم النقابات كانت تدرك ضعفها تماما عن التفكير فى مثل هذه الخطة ، ولم ينفذ شىء . وكانت الحركة النقابية لا تزال منقسمة بين « الحلف » ، الذى يمثل الجماعات الأكثر صلابة ، و « مجالس الحرف والعمل» القديمة التى كانت تؤيد نظام التحكيم ، وفشلت جميع المحاولات لتحقيق الوحدة بين الفريقين ولم تتم إلا بعد سنوات عندما انتهت أسوأ فترات الكساد . وفى ١٩٣٥ ، بعد أن انتصر حزب العمال

فى الانتخابات العـــامة وتولى الحكم مباشرة . تمت وحدة رسمية فى صورة « فدرال عام للعمـل » جديد ؛ ولـكن تجدد انقسام الجنـــاح اليسارى فى العام التـالى .

وكان للمعاناة الشديدة التى تعرض لها الشعب النيوزيلاندى ، بما فيه صـغار الفلاحين وذوو العاطف السوداء إلى جانب العمال الصناعيين ، أثناء هذه السنوات من أثر الانكماش والـكساد أثر ملحوظ على كل من حزب العمال ، الذى اضطر إلى تركيز انتباهه على وضع سياسـة إصلاح عامة ، وعلى موقف صغار الفلاحين وذوى العاطف السوداء من الحزب . فالسياسة الانكماشية الحادة التى انتهجتها الحكومة والمعاملة غير الانسانية التى عومل بها أولئك الذى اضطروا إلى طلب الاغاثة ، حتى بأكثر الشروط مهانة ، دفعت قسما كبيرا من الرأى العام المتوسط إلى تأييد حزب العمال ، وسار الحزب شوطا بعيدا متخليا عن موقفه السابق فى سبيل اجتذاب الأنصار الجدد . وجلبت هـذه التغيرات فى الرأى والسياسة النصر لحزب العمال فى الانتخابات العامة فى ١٩٣٥ ، وشرعت نيوزيلاندا التى كانت حتى ذلك الوقت متخلفة فى ميدان التشريع الاجتماعى تسير فى طريق « خلق دولة رفاهة » ببرنامج متقدم جدا من الضمان الاجتماعى وسيطرة الدولة على المشروع الخاص بهدف العمل على الاستقرار الاقتصادى . بيد أن هـذه الإنجازات تقع خارج نطاق الفترة التى نعرضها فى هذا المجلد . لقد ظلت الحركتان العمالية والاشتراكية فى نيوزيلاندا من ١٩١٤ إلى ١٩٣٥ فى حالة سيئة جدا بسبب هزائم السنوات السابقة على الحرب مباشرة وبسبب العزلة التى كانت عقوبة انفصالهما عن قطاع الفلاحين المسيطر ، بحيث لم يكن فى وسعهما القيام بأى عمل إيجابى لحماية الأجور وظروف العمل — وأقل من ذلك القدرة على إحراز أى تقدم فى الاتجاه الاشتراكى . وتحت وطأة البطالة والـكساد كان حزب العمال يتحسس طريقة نحو السياسة الجديدة التى شرع ، ابتداء من ١٩٣٥ وما بعدها ، ينفذها . ولم يكن للاشتراكية ، أو الاشتراكية المباشرة ، فى هذه السياسة سوى

دور صغير . برغم أن الأشخاص المسئولين عنها كانوا إلى حد كبير نفس الأشخاص الذين ضمهم الجناح اليسارى فى شبابهم . ولكنهم ، بمعنى ما ، تأقلموا بالتجربة ، واقتنعوا بأن المهمة الأولى هى وضع حد للمعاناة القاسية التى رزح تحت وطأتها العمال إبان فترة الحكم الرجعى . ومن ثم صاغوا سياستهم بحيث تلائم الظروف المباشرة واستطاعوا ، برغم أنهم لم يضعوا اتجاها اشتراكيا واضحا ، أن يغيروا حالة الشعب تغييرا ملحوظا وسريعا وأن يعيدوا إلى الحياة نوعا من التحالف الراديكالى القديم الذى كان جون باللانس رائده البارز ، على أساس مختلف من زعامة حزب العمال .

الفصل التاسع والعشرون

الاشـــتراكية وحقوق النساء

١٩١٤ — ١٩٣١

حدث إبان الفترة التي يستوعبها هـــذا المجلد تغيير بعيد المدى في الوضع السياسي للمرأة . وقد حدث هـــذا التغيير في بلاد عديدة وامتد كثيرا خارج نطاق ميدان حق الانتخاب — وهو الميدان الذي ظهر فيه هذا التغيير في أبرز صوره . فلم يكن النساء قد حصلن على حق الانتخاب حتى ١٩١٤ إلا في عدد قليل جداً من البلاد التي تمارس الحكم البرلماني . وكانت نيوزيلاندا الدولة الرائدة ، في ١٨٩٣ ، وتلتها استراليا ، في ١٩٠٢ ، ثم فنلندا في ١٩٠٧ ، والنرويج في ١٩١٣ . وكانت فنلندا هي البلد الوحيد الذي لم يحصل النســـاء فيه على حق الانتخاب فحسب ، بل وانتخبت أعداد كبيرة منهن في مجالس « الدايت » المتعاقبـة بين ١٩٠٧ و ١٩١٤ . ولـكن في جميع البـلاد الرئيسية ظل النساء حتى ١٩١٤ محرومات من حق التصويت في الانتخابات البرلمانية برغم أن بعض هـذه البلاد كانت فيها حركات استثارة على نطاق واسع من أجل منح النساء حق الانتخاب وكان لهذه الحركات تاريخ طويل — وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا . إذ ترجع حركة تحرير النساء ، اجتماعياً وسياسياً ، إلى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر عند ما نشرت ماري وو لستونكرافت كتابها « تحرير حقوق النساء » في ١٧٩٢ . ومنذ ذلك الوقت ظل موضوع حقوق النساء محل مناقشة مستمرة امتدت إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر . وقد قام النساء في كل من بريطانيا والولايات المتحـدة بدور ما في الحركات الراديكالية والاشتراكية الأولى . وفي أمريكا اتخذت الحركة صورة « مؤتمر حقوق النساء » الذي عقد في

سنكافولز — نيويورك فى يوليه ١٨٤٨ ، وحققت أول انتصار لها فى ١٨٦٩ إذ حصل النساء فى وايومنج على حق الانتخاب بنفس شروط الرجال . وحذت كولورادو حذو وايومنج فى ١٨٩٣ ، ثم يوتاه وإيداهو فى ١٨٩٦ ؛ ولكن نساء الولايات المتحدة لم يحصلن على حق التصويت فى الانتخابات الفدرالية حتى ١٩٢٠ . وفى بريطانيا عندما وضع « قانون الإصلاح » موضع التنفيذ فى ١٨٦٧ قيل أن لفظ « رجال » فى القانون يعنى النساء أيضا ، وسجلت فعلا أسماء كثير من النساء فى قوائم الانتخابات ؛ ولكن المحاكم لم تسمح بذلك فى العام التالى . وعندما وسع نطاق حق الانتخاب فى ١٨٨٤ ظل النساء محرومات ، وظللن كذلك إلى ١٩١٨ ، وعندئذ منح النساء فوق الثلاثين حق الانتخاب أخيراً . وبعد ذلك بعشر سنوات شملت حقوق الانتخاب النساء على قدم المساواة مع الرجال . وكان الصراع من أجل « الأصوات للنساء » قد بلغ ذروته فى بريطانيا العظمى إبان السنوات من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤ عندما كانت مسز أملين بانكهيرست (١٨٥٨ — ١٩٢٨) ، الشخصية البارزة فى « حزب العمال المستقل » فى مانشستر سابقاً ، على رأس حركة حق الانتخاب الصلبة التى نظمها « الاتحاد الاجتماعى والسياسى للنساء » . وكان هذا « الاتحاد » قد أنشىء فى ١٩٠٣ فى معارضة الحركة الأقدم عهداً التى تقودها مسز ميلليسنت جاريت فاوسيت ، والتى اتهمتها مسز بانكهيرست بأنها تهتم بمطالب نساء الطبقة الوسطى فقط والتى اقتصرت فى نشاطها على صور النشاط القانونية البحتة وحدها . وربط كثير من الاشتراكيين أنفسهم بالحركة الصلبة الجديدة ؛ ولكن لم يمض وقت طويل حتى انشقت على حزب العمال الذى لم يكن ، برغم تأييده الكامل لحق النساء فى المساواة فى المعاملة ، على استعداد لأن يؤيد كهيئة مطلب مسز بانكهيرست بأن يكون لموضوع النساء الأولوية المطلقة على كل ما عداه ، أو أن يؤيد الأساليب العنيفة التى اتبعها « نصيرات حق الانتخاب » . وصار « الاتحاد الاجتماعى والسياسى للنساء » عمليا حركة طبقة وسطى أساسا ، مثل سابقه ، إلى حد أن قطاعا منه فى إيست لندن انفصل بزعامة سيلفيا بانكهيرست ، إحدى بنات مسز بانكهيرست ؛ وتألف

منه « فدرال إيست أند لنصيرات حق الانتخاب » الذى كانت غالبية أنصاره من الطبقة العاملة ويسوده الاتجاه العمالى إلى حد دفعه ألى أن يصير ، بعد تغيير اسمه إلى « فدرال العمال الاشتراكى » ، أحد الجماعات التى تألف منها الحزب الشيوعى البريطانى فى ١٩٢٠ ، وإلى حد أن لنين غضب عليه واتهمه « بالانحراف اليسارى الطفولى » . وكان « الاتحاد الاجتماعى والسياسى للنساء » قد تعرض قبل ذلك بمدة لعدة انقسامات أخرى مصدرها الأساسى الزعامة الأوتوقراطية التى فرضتها عليه مسز بانكهيرست وكبرى بناتها كريستابل . وعندما نشبت الحرب فى ١٩١٤ منحت مسز بانكهيرست و « والاتحاد » تأييدهما بحماس لجهود الحرب وحولا جهودهما الرئيسية إلى تجنيد النساء لخدمات الحرب والعمل فى الذخيرة مع المطالبة بحق الانتخاب كمكافأة للخدمات التى أدتها النساء طوال سنوات الحرب . وتلقى النساء مكافأتهن فى « قانون تمثيل الشعب » الذى صدر فى ١٩١٨ ، واشترك النساء اللاتى بلغن الثلاثين فى الانتخابات العامة فى ذلك العام ، وقمن بدورهن فى الانتصار الضخم الذى حصل عليه ائتلاف جورج للويد ضد حزب العمال[1] . وفى حزب العمال الجديد فتحت العضوية للنساء على قدم المساواة مع الرجال ، وأيد الحزب بقوة منح النساء حق الانتخاب ، وإن كان قانون حق الانتخاب الأخير فى ١٩٢٨ ، الذى سوى بين الرجال والنساء فى السن ، صدر على على يد حكومة محافظة .

وقد أدت الحرب إلى زيادة كبيرة فى استخدام النساء فى جميع البلاد المحاربة ، وبخاصة فى المهن الصناعية ، وإلى نمو كبير فى مشاركة النساء فى كثير من فروع النشاط الاجتماعى والاقتصادى . وقد حل كثير من النساء محل الرجال الذين استدعوا للخدمة العسكرية فى مراكز نقابية وتعاونية وكذلك فى مكاتب الحزب السياسية والمراكز الفنية ، ويكاد يكون هناك إجماع على أن آثار ذلك مرضية . وقد تحقق بذلك الكثير فى مجال تحطيم ألوان التحيز الذى لا يقوم على أساس

---

(١) انظر الفصل الثاني عشر .

عقلى ومهد السبيل لقبول المساواة فى المواطنة . بيد أنه يكون من المبالغة تماما القول ، كما قال البعض ، بأن النساء مدينات بالحصول على حق الانتخاب فى بلاد كثيرة بعد ١٩١٨ مباشرة إلى الاعتراف بخدماتهن فى الحرب ، وذلك لسببين ، أولهما أن النساء حصلن على حق الانتخاب فى بلاد محايدة أيضا ؛ والثانى لأن حركة المطالبة بحق الانتخاب للنساء كانت تحرز انتصارات سريعة جدا قبل الحرب . بيد أنه قد تكون هناك فى بعض البلاد جماعات محافظة ممن كانت تعارض سابقا توسيع حق الانتخاب قبلت ضم النساء ، وقد وجدت نفسها مضطرة للتسليم بمنح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ، بأمل أن يمنهن ، على الأقل لفترة ما ، أغلبية ساحقة محافظة أكثر تأثراً بالمؤثرات الدينية . وأيا كان الأمر فإنه فى نهـــاية ١٩٢٠ كان عدد الدول التى منحت النساء حق الانتخاب فى الانتخابات البرلمانية قد ارتفع من أربعة فى ١٩١٤ إلى ٢٨ ، فضلا عن روسيا التى كانت تقوم أنظمتها التى أنشأتها الثورة على أساس من المساواة الكاملة بين النساء والرجال فى جميع مجالات الحياة . وكانت البلاد الرئيسية التى لم تحصل فيها النساء على حق الانتخاب إلى ما بعـد ١٩٢٠ هى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وسويسرا، وكذلك بلجيكا التى كان للنساء فيها حق ترشيح أنفسهن فى الانتخابات ولكن ليس لهن حق التصويت إلا فى حالات خاصة محدودة . ففى ألمانيا والنمسا أقرت الثورتان المساواة الكاملة فى الحقوق السياسية ؛ وكذلك دساتير الدول الجديدة التى قامت بعد انهيار النمسا ــ المجر ، مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وإن كانت المجر قصرت حق الانتخاب على النساء فوق الثلاثين كما فى بريطانيا . أما فى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا فقد انتظر النساء إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية للحصول على حق الانتخاب ؛ ولكن سويسرا هى البلد الوحيد المهم برلمانيا التى ظل النساء فيها محرومات من حق الانتخاب حتى الآن ، اللهم إلا إذا حسبنا أسبانيا التى قضى فيها على النظام البرلمانى فى ظل الدستور الجمهورى فى الثلاثينات.

وواضح أن الحركة الاشتراكية لا تستطيع ادعاء أنها صاحبة الفضل كله ، أو حتى أساسا ، فى التغييرات الكبرى التى تحققت فى العلاقات بين الرجال والنساء منذ

١٩١٤ . بيد أنه يمكن القول منصفين بأن النساء حظين بتأييد اشتراكى قوى فى مطالبتهن بالمساواة فى المواطنة ، وبأنه حيثما سيطرت الاشتراكية تأكد مبدأ المساواة فى الحقوق تأكيدا قويا — وبخاصة فى روسيا ، ولكن كذلك فى البلاد السكندنافية إلى حد قريب جدا منها . وكانت أول إمرأة تشغل منصب الوزارة هى الدانماركية نينا بانج ، التى صارت وزيرة تربية فى ١٩٢٤ . وشغل بعض النساء مناصب ثانوية فى حكومة العمال البريطانية فى ذلك العام ، وفى ١٩٢٩ دخلت مارجريت بوند فيلد وزارة العمال كوزيرة للعمل . وفى روسيا لم تقم النساء فى الحقيقة بدور كبير فى الزعامة السياسية ، وكانت أبرز شخصية فيهن هى الكساندرا كوللونتاى التى شغلت عدة مناصب دبلوماسية هامة . أما الشخصية البارزة الأخرى بين النساء فى روسيا ، وهى مارى سبيريدونوفا ، زعيمة الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، فإنها لم تشغل أى منصب فى الحكومة الائتلافية القصيرة الأمد التى تألفت من البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين فى ١٩١٧ — ١٩١٨ . وفى الولايات المتحدة كانت أول امرأة تشغل منصبا سياسيا كبيرا هى فرانسيس بركينز ، التى ظلت على رأس وزارة العمل اثنتى عشرة سنة برئاسة فرانكلين روزفلت .

وكانت الدولية الثانية قد عقدت فى فترة ما قبل الحرب سلسلة من الاجتماعات الدولية ، متصلة بمؤتمرها هى ، مؤلفة من مندوبات عن قطاعاتها المنضمة ؛ وفى هذه الاجتماعات صدرت قرارات يتألف منها برنامج من المطالب الخاصة بالمساواة بين الرجال والنساء ، وكذلك صدر تعهد من جانب الأعضاء النساء فى « الدولية » بالعمل إيجابيا من أجل قضية السـلام . وقد رأينا كيف أن كلارا زتكين ، سكرتيرة القطاع النسائى فى « الدولية » ، قد نجحت بعد نبذ فكرة عقد مؤتمر فينا فى ١٩١٤ فى القيام بترتيبات لعقد « المؤتمر الدولى للنساء الاشتراكيات » فى سويسرا سنة ١٩١٥ وأصدر المؤتمر بيانات ضد الحرب وتحبذ المفاوضة من أجل السلام فورا . ولم يمكن عقد أى اجتماع آخر إبان سنوات الحرب ، ولكن عندما عقدت « دولية العمال والاشتراكيين » الجديدة مؤتمرها التأسيسى فى هامبورج

عقد مؤتمر خاص بالنساء مرتبط به ، وأنشئت فى هذا الاجتماع « اللجنة الدولية للنساء الاشتراكيات » ومنحت بعد ذلك مقعدا فى اللجنة التنفيذية فى « دولية العمال والاشتراكيين » . وعقد مؤتمر نسائى مماثل متصل بمؤتمر مرسيليا فى ١٩٢٥ ، وأصدر المؤتمر قرارا إجماعيا ، تقدمت به آدلايد بوب من النمسا ، بتأليف لجنة دولية استشارية للنساء الاشتراكيات تنتخب بواسطة الأحزاب القومية المنضمة وتتولى ، تحت إشراف اللجنة التنفيذية ، تنظيم مؤتمر دولى للنساء يعقد مع كل مؤتمر للدوليـــة ويكون مسئولا بصفة عامة عن النظر فى مسائل النساء باسم « الدولية » . وكان هناك إصرار قوى على أنه لا يوجد أى خلاف بين الرجال والنساء من ناحية السياسة أو المبدأ ، وعلى أن لا تنتخب لجنة النساء بواسطة النساء وحدهن ، ولكن بواسطة الأحزاب ككل باعتبارها تمثل الرجال والنساء على السواء ؛ وقد أرضى هذا الترتيب أولئك الذين كانوا يميلون إلى الارتياب فى أية منظمة تمثل النساء كجموعة منفصلة . ومنذ ذلك الوقت كانت تعقد مؤتمرات نسائية بانتظام مع مؤتمرات « دولية العمال والاشتراكيين » ، وقامت « اللجنة النسائية الاستشارية » بدور ملحوظ فى أعمالها . وأقيمت احتفالات بانتظام فى « اليوم الدولى للنساء » بعقد اجتماعات والقيام بمظاهرات فى كثير من البـلاد الرائدة . وفى نهاية ١٩٣٠ كان عدد النساء الأعضاء المنضمات إلى « دولية العمال والاشتراكيين » قد بلغ أكثر من مليون ، وسجل أن هناك ٦٥ عضوا من النساء فى البرلمانات القومية المختلفة . ولـكن فى ١٩٢٩ رفض الاشتراكيون البلجيكيون ، برغم أن برنامج الحزب يتضمن إعلانا يؤيد المساواة فى الحقوق الانتخابية بين النساء والرجال ، اقتراحا فى مجلس الشيوخ تقدم به الحزب الكاثوليكى بتوسيع حق الانتخاب ليضم النساء . وثار جدل حاد داخل الحزب ، وفى ١٩٣١ لم يكتف مؤتمر الحزب باعادة تأكيد البند الخاص بالمساواة فى حقوق الانتخاب ، بل أصدر أيضا تعليماته إلى ممثليه بتأييد اقتراح الحزب الكاثوليكى عندما يعاد تقديمه . بيد أنه لم يحدث شىء فى بلجيكا أو فى فرنسا إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

وهناك عدد من المسائل ثارت حولها اختلافات حادة بين الجماعات النسائية الاشتراكية وداخلها فى البلاد المختلفة ، سواء على الصعيد القومى أو فى مؤتمرات « الدولية » . فمثلا كان النساء فى البلاد السكندنافية يعارضن فى الغالب التشريعات الخاصة بحماية النساء العاملات ، وذهبن إلى أن قوانين الحماية يجب أن تنصرف إلى الجنسين على السواء ، فى حين أن معظم الأحزاب الأخرى أيدت اتخاذ إجراءات خاصة بالنساء على هدى تشريعات المصانع الموجودة . وكانت هناك قضية أخرى ثار حولها جدل شديد هى قضية تحديد النسل . التى عارضها الكاثوليك بهدة كما عارضها غيرهم ممن خشوا أن يؤدى تأييدها إلى انشقاق فى حركة الطبقة العاملة . وفى هذا الموضوع وقف النساء البريطانيات موقفا وسطا ، فأيدن توفير المعلومات الخاصة بضبط النسل بواسطة أجهزة طبية واجتماعية رسمية لمن يريدونها ، ولكنهن رفضن تقييد الحركة العمالية ككل بتأييد ضبط النسل كسياسة اجتماعية أو برفضها . وبصفة عامة لم تتسع هذه الخلافات إلى أقصى مداها ؛ وكان فى وسع « القطاع النسائى » من «دولية العمال والاشتراكيين» أن يقر سياسة موحدة فى معظم المسائل التى نوقشت فى مؤتمراته . وقد قام النمساويون والألمان بدور نشط بصفة خاصة فى هذا المجال من مجالات نشاط « الدولية » الذى كان يعرقل نشاطه ضعف منظمات النساء فى عدد من البلاد ، وبصفة خاصة فى فرنسا وإيطاليا . فكانت آدلايد بوب واملى فرويندليخ ، التى كانت أيضا زعيمة « طائفة النساء التعاونيات الدولية » ، الممثلتين النمساويتين البارزتين ؛ وكانت الشخصية الرائدة من فرنسا فى حركة النساء هى لويز ساومونو ، ومن بريطانيا ماريون فيليبس و ا . سوزان لورنس ، التى شغلت منصبا وزاريا فى حكومة العمال من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ .

الفصل الثلاثون

الخاتمة

الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية

من ١٩١٤ إلى ١٩٣١

كانت نيتى فى الخطة الأصلية للمجلد الرابع من كتابى «تاريخ الفكر الاشتراكى» أن يستوعب الفترة كلها من نشوب الحرب العالميـة فى ١٩١٤ إلى تجددها فى ١٩٣٩ . وقلت لنفسى إنه مما لا ريب فيه أن فترة ربع قرن ليست بأطول مما ينبغى ، على ضوء أن المجلد الأول والثانى كانت فترتاهما أكثر من أربعين عاما — عموما من ١٧٨٩ إلى ١٨٥٠ ومن ١٨٥٠ الى ١٨٨٩ . وصحيح أن الفترة التالية ، وهى خمســـة وعشرون عاما من ١٨٨٩ الى ١٩١٤ ، تطلبت منى أن أجعل المجلد الثالث ضخما يقرب من ألف صفحة . وبمجرد أن شرعت فى العمل لوضع خطتى بالتفصيل وجدت أن خطتى الأصلية غير صالحة ، لأنى لم أستطع أن أستوعب فى دراسة واحدة ، دون أن أفقد الوحدة الجوهرية فى معالجة الموضوع ، كلا من « الثورة » التى صاحبت الحرب العالميـة الأولى وتلتها وفترة الثورة المضادة وزيادة حدة التوتر الدولى الذى حل بالعالم مع الكساد العالمى فى أوائل الثلاثينات وانتصار النازية فى ألمانيا . ومن ثم عدلت خطتى وقررت ، بعد شىء من التردد أن أقف عند حوالى ١٩٣١ ، بحيث لا أتناول سوى المراحل الأولى من الكساد الكبير وأركز الانتباه على نتائج الثورة الروسية الكبرى فى ١٩١٧ من انقسام الحركة الاشتراكية العالمية إلى فريقين متنازعين بمرارة يصعب جدا على أية هيئة متوسطة أو مختلفة أن تعيش بينهما ، أو إذا عاشت أن يكون لها أى نفوذ جدى على سير الأحداث .

إن « الدولية الثانية » ، التى سارت شوطها من ١٨٨٩ إلى انهيارها فى ١٩١٤، كانت تمثل فعلا ، برغم الخلافات الحادة حول السياسة التى قامت داخلها ، مفهوما للاشتراكية كقوة عالمية واحدة متحدة أساسا . وقد اختفت هذه الوحدة ، التى تحطمت فى ١٩١٤ فى ميدان التنظيم ، فى مجال الفكر والعمل على السواء نتيجة « للثورة البلشفية » فى روسيا وظهور الشيوعية بأنجيلها القائم على «الثورة العالمية» على النمط الروسى . لأن شيوعية « الدولية الثالثة » ابتداء من ١٩١٩ كانت تنطوى على محاولة عالمية النطاق لقسم الحركات الاشتراكية والعمالية فى كل بلد إلى فريقين يتعارضان بصورة حادة ويتنافسان فى الحصول على ولاء العمال ، وأدت إلى قيام أحزاب عمالية واشتراكية شيوعية ومناهضة للشيوعية وكذلك إلى قيام حركات نقابية متنازعة وإلى صراعات دائمة داخل النقابات فى كل بلد . وفى هذه الظروف لم يعد هناك أى أثر لحركة اشتراكية عالمية واحدة يحدوها غرض مشترك هو قلب الرأسمالية وإقامة الاشـــتراكية محلها . فبدلا من أنه تتحد الحركات الاشتراكية المتنافسة للقضاء على الرأسمالية ، أصرت على أن يقاتل بعضها البعض ؛ ووجد أولئك الذين حاولوا تأكيد ما بينها من هدف مشترك أن جهودهم تضيع فى كل مكان بسبب المتحمسين من الفريقين . ففى نظر الشيوعيين كان الإصلاحيون، وكذلك قبل مضى وقت طويل الثوريون « المنحرفون » — أى من أطلق عليهم « التروتسكيين » — «خونة اجتماعيين» ، فى حين أكد أولئك الذين اعتبروا «خونة» بأعلى صوتهم أنه لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون ديموقراطية . وكانوا يعنون بالديموقراطية الحكم البرلمانى الذى يقوم على الأحزاب المتنافسة وحكم الأغلبية فى ظل حق الانتخاب العام والانتخابات الحرة .

ومن ثم فإن أى شخص يشرع فى كتابة تاريخ الاشتراكية ، فى الفكر أو العمل ، بعد ١٩١٧ صار ملزما بدراسة ، لا حركة واحدة أو اتجاه واحد ، بل اثنين على الأقل — اللهم إلا إذا كان على استعداد لتضييق مفهومه عن الاشتراكية باستبعاد أحد الاثنين تماما . ومثل هذا الإبعاد يكون فى غاية الصعوبة عمليا ؛ إذ أنه أيا كانت وجهة نظر الكاتب فيما يتعلق بأحقية أى المجموعتين فى أن تكون

الوريث الحقيق للتقليد الاشتراكى المشترك ، فإن عليه أن يتناول عمليا الصراع بينهما وكذلك الاتجاهات الاشتراكية العديدة التى لا يمكن أن تعتبر جزءا من إحداهما تماما . فحتى إذا كان على استعداد ، وأنا لست على استعداد ، لأن يعتبر التطورات فى الفكر والعمل فى الدول الشيوعية الخاضعة لنظام الحزب الواحد بعيدة تماما عما يمكن أن يسمى اشتراكية حقا ، فإنه سيتناول تطورات فى بلاد أخرى تتنافس فيها الشيوعية بشكل مباشر مع الاشتراكية غير الشيوعية فى الحصول على ولاء الطبقات العاملة والفلاحين ، ولا يستطيع أن يقدم سجلا متوازنا أو مناسبا للأحداث أو النظريات دون مناقشة العلاقة بين الاثنين .

ومهما كان الاختلاف بين الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية ، أو الاشتراكية الديموقراطية ، حادا فيما يتصل بفلسفيتهما أو أساليب عملهما ، فإنه مما لا سبيل إلى انكاره أن بينهما بعض العناصر المشتركة — مثل الدعوة للملكية العامة للموارد وأدوات الإنتاج الرئيسية والسيطرة عليها ، والاعتقاد فى الرسالة التاريخية للطبقة العاملة فى تحقيق التحول من الرأسمالية إلى المشروع العام . أما موضوع ما إذا كان ذلك يتم بالاستيلاء الثورى على السلطة بواسطة العمال ، أو بواسطة حزب يدعى أنه يمثلهم ، أو بالاستيلاء السلمى على السلطة بواسطة العمل البرلمانى فى ظل حق الانتخاب العام ، فإنه موضوع لا يمكن ، مهما بلغ من الأهمية ، أن يتخذ نفس الصورة فى جميع البلاد ؛ لأنه لا توجد أنظمة برلمانية للحكم الذاتى — التى يفترض الحل الثانى وجودها — فى جميع البلاد ، ومن الناحية الأخرى لأن بعض البلاد الأخرى التى تملك مثل هذه الأنظمة لا يمكن التفكير جديا فى القيام بثورة بالعنف فيها أو فى الالتجاء إلى دكتاتورية الحزب الواحد . فمن السخف أن نقول للاشتراكيين الروس فى بداية ١٩١٧ إنهم ينبغى ألا يتقدموا إلا بالأساليب البرلمانية الدستورية ؛ كما يكون من السخف بدرجة مماثلة أن نقدم نفس هذه النصيحة اليوم للاشتراكيين فى العربية السعودية أو سيام أو بعض البلاد المعينة فى أمريكا اللاتينية — أو للزنوج الاشتراكيين فى اتحاد جنوب أفريقيا . كما يكون من السخف أيضا أن نحث اشتراكيي البلاد السكندنافية أو

بريطانيا أو الولايات المتحدة على أن يوجهوا جهودهم نحو ثورة تقيم دكتاتورية « الحزب الواحد » البروليتارية — وإن كان هناك دعاة قاموا يدعون لهذين النوعين من السخف ؛ إذ أنه لاحدود للسخافات التي يستطيع الأفراد الوصول إليها عندما يبدأون في التعميم على أساس حالات خاصة يحسبونها خطأ مبادئا عامة .

ومن ثم فإن مؤرخ الاشتراكية بمجرد أن يتقدم في الفترة التي بدأت بالحرب العالمية الأولى والثورة الروسية في ١٩١٧ لا مهرب له ، في نظري ، من أن يضم في سجله كلا من الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية على السواء. ومعهما جميع الاتجاهات المتنوعة التي لا يمكن اعتبارها تماما جـــزءا من أحدى هاتين الأيديولوجتين . لأن كليهما ، وجميع المتنوعات ، ورثة التقليد الاشتراكي القديم، مثلما كانت البروتستانتية والكثلكة وريثتين لمملكة مسيحية متحدة سابقا كانت توجد داخلها انشقاقات وانحرافات قبل « الإصلاح الديني » بوقت طويل .

وعندما يتقرر المدخل العام على هذا الأساس ، بحيث تتناول الموضوع شاملا ، يظل أمام المؤرخ صعوبة كبرى لأنه لايعالج ، في الغالب ، نزاعات انقضت يستطيع أن يصدر فيها أحكاما موضوعية بلا انفعال إلى حد لا بأس به أو يترك الأمر لقرائه يحكمون في ضوء تسجيل موضوعي بقدر الإمكان للحقائق، بل بنزاعات حية تماما ولا بد أن تثير لديه شخصيا ولدى قرائه انفعالات : بحيث لا أمل لديه تقريبا في أن يحظى برضا الطرفين ، أو جميع الأطراف . بتغطية جميع جوانب الموضوع التي ينبغي أن يناقشها تغطية منصفة . فالماضي القريب متشابك مع الحاضر والمستقبل بصورة تجعلنا جميعا نجنح إلى النظر إليه من زاويتنا أو من زاوية الاتجاهات التي تشغل أذهاننا أكثر من غيرها ، وأن نقرأ فيه نتائج مستمدة من هاتين الزاويتين . وهكذا فإن أحكامنا على الثورة البلشفية ودور لنين فيها قمينة بأن تتأثر بوجهة نظرنا في الاتجاه السوفيتي اليوم ؛ وفي الجانب الآخر تتأثر وجهات نظرنا في سلوك الاشتراكيين البرلمانيين بعد ١٩١٨ بموقفنا الحالي من أحزاب « الدولية الاشتراكية » .

وفيما يتعلق بهذه الموضوعات أهنىء نفسى بأنى فى مركز يجعل فى وسعى ، أكثر من كثير من زملائى الاشتراكيين ، أن أكون منصفا لوجهتى النظر المتطرفتين لأنى لم أستطع فى أى وقت من الأوقات أن أحمل نفسى على قبول أيهما . فأنا معارض بشدة ، على أساس المبدأ ، المذهب الشيوعى الخاص « بالمركزية الديموقراطية » ، وأعتبره مؤديا فى النهاية إلى بيروقراطية مركزية وإلى تدمير الحرية الشخصية وحرية الفكر والعمل . ولكننى لا أقل عن ذلك معارضة للرأسمالية ولما تنطوى عليه من تفاوت خطير فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ولا أستطيع أن أقبل وجهة النظر التى تقول إنه من غير المشروع الكفاح ضد هذه المظالم إلا بالوسائل الدستورية البرلمانية ، حتى حينما لا يكون لهذه الوسائل وجود أو يكون من الواضح أنها غير ذات أثر . إنى ضد الثورة بالعنف ، أو حتى أى عمل غير دستورى ، حينما يكون السبيل إلى إجراء تعديل جذرى بالوسائل الدستورية مفتوحا بصورة فعالة أمام الناس ؛ ولكننى لا أستطيع الموافقة على أن الديموقراطية شرط سابق للاشتراكية ، إذا كانت الديموقراطية تعنى استخدام الأساليب البرلمانية وحدها فى بلاد لا يوجد فيها فى الواقع أى تقليد من الحكم البرلمانى ولا أنظمة برلمانية يمكن استخدامها فى تحقيق الاشتراكية.

وجعلنى هذا الموقف ، طوال حياتى العاملة ، من أنصار الاشتراكية اليسارية غير الشيوعية ـ وهو موقف كنت سأجد صعوبة كبرى ، فى بلادى ، فى الاحتفاظ به لو كنت سياسيا عاملا بدلا من سياسى أكاديمى أو سياسى « كرسى » . ولم أفكر قط ، حتى لحظة ، فى أن أكون شيوعيا ـ فالفكرة كلها تثير اشمئزازى ؛ ولكننى كثيرا ما ضقت ذرعا بما بدالى خروجا واضحا على المبدأ الاشتراكى من جانب أحزاب وحركات العمال والاشتراكيين فى الغرب ، وعقدت العزم على ألا يدفعنى عدائى نحو الاشتراكية إلى أى نوع من التحالف ضدها مع أعداء الاشتراكية صراحة . وكثيرا ما وضعنى ذلك فى مركز معزول إلى حد ما كان يخفف من وطأته على إلى حد ما أنى لم أسمح لنفسى قط بالاشتراك العامل فى السياسة ، إلا ككاتب سعيد الحظ لأنى عشت فى بلد استطعت أن أعبر فيه عن أفكارى

بحرية . وهكذا كنت فى مركز صالح لمراقبة ، وكذلك الإسهام داخل الحدود التى فرضتها على نفسى ، الصراعات فى الرأى دون أن أتورط فيها بعمق مطلقا إلى حد التحدث بلسان أى حزب أو فريق بذاته ، برغم أنى ظللت حتى الآن عضوا فى حزب العمال قرابة خمسين عاما وشغلت منصبا أولا فى حركة «اشتراكية الطوائف» ثم بعد ذلك ، وطوال الخمس والعشرين سنة الماضية ، فى الجمعية الفابية بعد إعادة تنظيمها و« مكتب الأبحاث الفابية الجديد » . ولا أقول أن ذلك سيجعلنى بالضرورة فى وسعى أن أكون غير متحيز ، أو حتى موضوعيا ، فى عرض تاريخ الاشتراكية إبان الفترة التى درستها فى هذا المجلد ؛ ولكننى أعتقد حقا أنه يمنحنى ميزة على أولئك الذين انساقوا تماما فى فلك الشيوعية أو الديموقراطية الاشتراكية البرلمانية على النمط الغربى .

والحقبة من التاريخ الاشتراكى التى يغطيها هذا المجلد هى الحقبة التى نمت فيها الشيوعية ، نتيجة للحرب العالمية الأولى إلى حد كبير ، وصارت قوة عالمية تتحدى الرأسمالية الامبريالية والنظام الاجتماعى الحالى من ناحية ، وجميع أنواع الاشتراكية التطورية المعتدلة أو الإصلاحية من ناحية أخرى . وقد استمر هذا التحدى المزدوج حتى اليوم ؛ ولكنه اتخذ ، فى نظرى ، صورة مختلفة جديدة عندما استولت الفاشية ، فى صورتها الألمانية النازية ، على السلطة فى ألمانيا فى منتصف الكساد العالمى الكبير فى أوائل الثلاثينات . وصحيح أن الفاشية غزت إيطاليا قبل ذلك بفترة طويلة ، وأن هناك اتجاهات فاشية ظهرت فى عدد من البلاد الأخرى - مثل هنغاريا والبلقان - بالإضافة إلى ما حدث فى الصين . ولكنها لم تصبح خطرا عالميا إلا بمقدم هتلر ؛ لأنها فى يده وحده صارت قوة ثالثة تتحدى على نطاق عالمى كلا من الاشتراكية ، والشيوعية من ناحية ، والبرلمانية الرأسمالية من ناحية أخرى ، وبذلك أثارت قضية ما إذا كانت حقيقة تعتبر صورة جديدة وربما أخيرة للرأسمالية الامبريالية ، أم أسلوبا جديدا تماما فى الحياة . ورأيى ، منذ أول الأمر ، أن وجهة النظر الثانية هى الأقرب إلى الصواب ، وأن العالم يواجه تحديا لا مهرب منه يقتضيه أن يوحد كل الجهود

الممكنة في الصراع ضده : بحيث صارت مقاومة الفاشية ، مؤقتا ، مهمة أشد إلحاحا حتى من محاولة قلب الرأسمالية . ولا ريب في أن من النتائج المسلم بها أن كثيرين من الرأسماليين ، وبخاصة في ألمانيا ، سيناصرون النازيين ويحاولون استخدامهم في أهداف رأسمالية ؛ ولكن ذلك ، في نظرى ، لا يدل بأى حال على أن النازية مجرد صورة من صور الرأسمالية . فقد بدت لى شيئا مختلفا فى جوهره ويغلب ، إذا انتصرت ، أن تخضع الرأسمالية لإنجيلها الخاص القائم على النزعة العسكرية والتفوق العنصرى - وهو عدو أشد سواء من الرأسمالية للكرامة البشرية والتقدم فى فن الحياة .

وكان لاعتقادى أن الفاشية لم تكن ، وليست ، مجرد الرأسمالية فى مرحلتها الأخيرة من حربها العلنية على العمال بل أنها كانت ، وما زالت ، قوة ثالثة قائمة بذاتها ، كان لهذا الاعتقاد أثره فى القرار الذى اتخذته بالوقوف بهذا المجلد عند استيلاء هتلر على السلطة فى ألمانيا وبأن أترك كلا من الصراع المناهض للفاشية الذى دار فى الثلاثينات وأثر الفاشية فى سير الأحداث وأساليب التفكير السياسى فى الاتحاد السوفيتى ، لما بعد أعالجهما فى دراسة منفصلة بحيث أستطيع التركيز فى هذا المجلد على نمو الفكر الاشتراكى بين ثورات ١٩١٧ والسنوات القليلة التالية وظهور التحدى الفاشى فى أوضح صورة . ومن ثم فإنى اهتممت فى المجلد الحالى أولا بهذه الانتفاضات الثورية وأثرها فى تحطيم وحدة الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة ، ثم بعد ذلك بما طرأ على الاشتراكية ، بما فيها فى هذه الحالة الشيوعية وحلفاؤها ، فى عالم ما بعد الحرب حتى وقوع الكساد الكبير . وإنى مدرك تماما أن ذلك سيقطع السجل فى نقطة غير ملائمة بالنسبة لبعض البلاد ؛ ولكن البلاد التى ينطبق عليها ذلك ليست فى الغالب هى البلاد التى يتطلب الأمر الاهتمام بها أساسا فى هذه المرحلة التى أعالجها الآن . فالتفرقة بين العشرينات والثلاثينات صالحة تماما ، لا فى ألمانيا ومعظم أوروبا الغربية فحسب ، بل أيضا فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يضع الكساد ونظام روزفلت «التعامل الجديد»

حداً فاصلا بين الثلاثينات والعقد السابق ، وكذلك صالحة فى اعتقادى للاتحاد السوفيتى حيث صارت الستالينية تمثل موقفا يختلف جذريا عن موقف لنين أو تروتسكى ، حتى برغم أن الموقف الذى كانت تمثله يقوم على جذور لينينية :

وعلى ذلك أبدأ قصتى ، بعد فصل أولى عن أثر الحرب فى الحركة الاشتراكية من ناحيتها الدولية ، بالثورتين الروسيتين وأثرهما فى الاشتراكية كعامل فى الشئون الدولية ، وفى هذه النقطة أهم ما ينبغى إدراكه هو أن البلاشفة اعتقدوا أن ثورتهم ، لا مجرد تغيير محلى أو قومى للنظام الرأسمالى الأمبريالى وإحلال الاشتراكية محله ، بل إنها الخطوة الحاسمة الأولى فى « ثورة عالمية » يقوم العمال بثورات على نمطها فى جميع البلاد ، وعلى رأسها ألمانيا بوصفها المركز الرئيسى لنشرها فى البلاد الرأسمالية الأكثر تقدما . واعتقدوا أن « الثورة » لا بد أن تنتشر بحكم الضرورة التاريخية بهذه الطريقة ، وأنها إذا لم تفعل ذلك فلا بقاء « لثورتهم » المحلية الخاصة بهم ، وإن كانوا على ثقة من أنها حتى إذا هزمت مؤقتا فإنها لا بد أن تقوم ثانيا كما فعلت بعد كوارث ١٩٠٥ — ١٩٠٦ . ومن ثم استخدموا كل الوسائل الممكنة فى نشر الثورة فى البلاد الأخرى — وبخاصة فى ألمانيا — وفى حمل القوى الثورية فى ألمانيا وغيرها على قبول مفاهيمهم الخاصة ، المستمدة مما حققوه هم أنفسهم ، عن الطريقة الصحيحة للقيام بالثورة ، دون أى اعتبار تقريبا للاختلاف الشاسع فى موقف الاشتراكيين والنقابيين فى البلاد الأخرى أو للتقاليد المختلفة التى نمت فى حركات الطبقة العاملة المختلفة . فقد كانوا فخورين جداً بإنجازاتهم — وأكثر فخراً عندما استطاعت هذه الإنجازات أن تثبت ضد تدخلات الدول الرأسمالية الكبرى — ودعوا البلاد الأخرى إلى أظهار إعجابهم بالمثل السوفيتى بالاقتداء به حرفيا إلى أقصى حد ممكن ونبذ أى تقليد فى سلوك الطبقة العاملة أو السلوك الاشتراكى يقف فى طريق المحاكاة التامة للنموذج البلشفى نبذا باتا . ألم ينجحوا فى القيام « بالثورة الاشتراكية » فى حين أن الطبقة العاملة فى بلاد أكثر تقدما ، وكان يجب أن تتولى القيادة ، تقاعست بصورة مشينة وسمحت لصانعى الحرب الرأسماليين بجرها إلى مذبحة

داخلية ؟ ومن ثم فلا شك أن المهمة الواضحة بالنسبة للاشتراكيين فى جميع أنحاء العالم هى أن يلحقوا ما فاتهم من وقت ويقوموا « بثوراتهم البلشفية » الخاصة ، أو على الأقل — إذا لم يستطيعوا — أن يثيروا أكبر قدر ممكن من المشاكل أمام طبقاتهم الحاكمة وبذلك يحولون دون تجنيد مواردهم لقلب الاتحاد السوفيتى . وبدا للبلاشفة الروس أن هذا العمل واجب لا مراء فيه ويقتضيه الولاء نحو البلد الذى قام بهذه العملية الرائدة الكبرى . وبدا أن « من ليس معنا فهو علينا » هى الحكمة التى يجب الأخذ بها .

وكان هذا هو المبدأ الذى شرح البلاشفة ، وهم يقفون وجها لوجه حيال خطر الثورة المضادة الكبير فى بلادهم ، يعملون عامدين على أساسه فى إحداث انقسام فى الحركة الاشتراكية العالمية . وهم طبعا لم يفسروا الأمر على هذا الوجه طبعا. فقد كان غرضهم،فى نظرهم ، ليس قسم العمال بل فصلهم عن زعمائهم الخونة الذين خانوا قضية الثورة . ففى نظرهم كان كل عامل ثوريا محتملا ، ولا يمنعه من أن يصير ثوريا فعلا سوى تضليل الموجهين الكاذبين . فلم يكن المستقبل الذى تصوروه هو قيام حركتين عماليتين متنافستين إحداهما ثورية والأخرى إصلاحية، بل حركة ثورية واحدة تقف فى مواجهة حفنة من الزعماء الإصلاحيين المنبوذين بعد أن هجرتهم جماهير أنصارهم . وشرع شيوعيو الاتحـــاد السوفيتى ، و « الدولية الشيوعية » تحت تأثيرهم يعملون وهم ممتلئون ثقة فى قدرتهم على تحويل الجماهير إلى وجهة نظرهم . إذ كانوا متأكدين من أن الحتمية التاريخية فى جانبهم — وليس ذلك فقط ، لأن نجاح « ثورتهم » نفسه أثبت أن الوقت قد حان لثورات أخرى . ومن ثم فلا يمكن أن يكون هناك ، فى نظرهم، أى خطر حقيق من حدوث انقسام يضعف الحركة العاملة بانغلاقها على نفسها . فزعماء اليمين سرعان ما سيصيرون بلا أنصار ، ولا تعود لهم أهمية . أما الخطر الحقيق فإنه من جانب دعاة « الوسط » — من أولئك الذين عارضوا اليمين ولكنهم لم يقبلوا الإنجيل الشيوعى — لأنهم قد ينجحون مؤقتا فى التضليل بقطاع من العمال، وإن كانت « المتناقضات » المتأصلة فى موقفهم ستمنعهم من انتهاج أية سياسة

إنشائية حقيقية . فمصيرهم أيضا ، في المدى الطويل ، أن يفقدوا نفوذهم : ولكنهم في المستقبل القريب قد ينجحون به في اجتذاب عدد كاف من المؤيدين يستطيع عرقلة « الثورة العالمية » . ومن ثم يجب القتال ضدهم ، بكل وسيلة تهدم نفوذهم على العمال الحسنى النية الذين اختلطت الأمور لديهم فقبلوا عباراتهم المعسولة على أنها نيات ثورية حقيقية .

وبهذه الروح وضع الكومنترن نقاطه الإحدى والعشرين بغرض أول هو استبعاد كل الجماعات التي أرادت ، بدافع التعاطف مع الثورة البلشفية ، الدخول في علاقات أخوية معها دون أن يؤيدوا الأساليب الروسية تأييداً مطلقا على أساس أنها صالحة للتطبيق في جميع أنحاء العـــالم . وبهذه الروح عمل زعماء الكومنترن ، يحثهم زينوفيف والحزب الشيوعي الروسي ، على تدمير « أقلية » لو نجويه ، التي كانت قد صارت في ذلك الوقت أغلبية ، في فرنسا ، وفردريك آدلر وأوتو باور في النمسا مع « دوليتهم الثانية والنصف » ، وفريق سيراتي في إيطاليا ، الذي كان يكاد يكون شيوعيا ، في إيطاليا ، و « حزب العمال المستقل » في بريطانيا ، وفوقهم جميعا « الحزب الديموقراطي الاشتراكي المستقل » في ألمانيا . وأما مافي الأمر أنهم أحرزوا نجاحا في معظم الحالات في عملهم التدميري. فقد تمزق « الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني المستقل » شذرا واضطرت الأقلية المهزومة فيه إلى العودة إلى « الحزب الديموقراطي الاشتراكي » اليميني ؛ وأرغمت « دولية فينا » على الاتحاد ثانيا مع « الدولية الثانية » المجددة ؛ واستولت الشيوعية على الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وأرغمت جماعات « الوسط » على الاتحاد مع اليمين ؛ وفي إيطاليا تمزقت الحركة الاشتراكية بأكملها بحيث مهدت للسبيل الفاشية التي قذفت الشيوعيين والمناهضين للشيوعية في كارثة مشتركة . أما فيما يتعلق « بالثورة العالمية » ، فإنها لم تحدث . فقد انقلبت الجمهورية السوفيتية في هنغاريا بسرعة وحل محلها حكم « الأرهاب الأبيض » على يد هورتي ؛ أما الجمهورية السوفيتية البافارية فإنها لم تدم فترة تكفي حتى لتدميرها ؛ وفشلت الثورة الشيوعية الألمانية فشلا ذريعا ؛ وفي بريطانيا ومعظم بلاد غرب أوروبا

الأخرى ــ بالإضافة إلى الولايات المتحدة ــ لم تقم مطلقا أية حركة ثورية لها قيمة . وإذا حكم على الكومنترن على أساس مستوى آماله ومتوقعاته الأولى ، فانه قد فشل فشلا ماحقا . فبدلا من أن يترك اليمين معزولا و بلا أنصار قدم إليه قسما كبيرا من جماعات « الوسط » السابقة . وبدلا من أن يشعل « الثورة العالمية » ساعد على انقسام قوى الطبقة العاملة والاشتراكية وعلى انتصار الفاشية ، أولا فى إيطاليا ثم فى ألمانيا وفى معظم شرق أوروبا . وقد صار واضحا حتى للروس أنهم أخطأوا التقدير بشكل فاضح فى حساب الأمكانيات الثورية للطبقة العاملة فى العالم ، وأنه من الضرورى ، ليس إعادة النظر فى مذهبهم الأساسى ، بل مجرد قبول ضرورة الانتظار حتى تأتى أزمة الرأسمالية العالمية ، التى كانوا على ثقة من مجيئها ، وتتجدد انتفاضة المشاعر الثورية مرة أخرى .

وهكذا وقع الفكر الشيوعى أكثر فأكثر تحت سيطرة فكرة أن الرأسمالية العالمية ، وإن كانت قد استطاعت بصورة ما أن تعيد بناء نفسها بعد قلقة الحرب ، « لا بد » أنها تقترب بسرعة من « أزمتها الأخيرة » ، كما اعتقد ماركس وانجلز قبل ذلك بأربعين سنة عند ما ظهرت بوادر الكساد الكبير فى السبعينات من القرن الماضى . وقد ثبت أن تلك الأزمة لم تكن فى الواقع « أخيرة » مطلقا ولم تؤد إلى أى انتفاضات ثورية ، بل إلى ظهور عدد من الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية انتهجت بصورة متزايدة سياسة لا ثورية . بيد أن « المرة القادمة » لا بد أن تكون مختلفة تماما . ففيها ستتحلل الرأسمالية العالمية لعدم قدرتها على مجرد الاستمرار ؛ وتتحول الجماهير فى كل مكان إلى الثورة باعتبارها المهرب الوحيد . وهكذا فإن الثقة والأمل تأجلا ولكنهما لم ينبذا ؛ وفى ذلك الوقت اعتبر الواجب الأول لجميع الاشتراكيين الطيبين هو حماية الاتحاد السوفيتى ضد أعدائه ، والواجب الأول لحكام الاتحـــاد السوفيتى هو إثبات ما كان يعتبر قبل ذلك مستحيلا عمليا ــ إقامة « الاشتراكية فى بلد واحد » ، كنموذج يقتدى به الآخرون بمجرد أن يحين الوقت المناسب بوقوع الأزمة التالية .

وقد حدث هذا التحول فى الاتجاه ، دون أى تغيير فى الأفكار الأساسية ، فى العشرينات وقبـــل مقدم الأزمة ثم استيلاء النازى على السلطة على أنقاض جمهورية ويمار . ولم ينطو التحول على أى تنقيح جذرى فى وجهة النظر الشيوعية العالمية ، فى هذه المرحلة ، وإن كان قد تطلب تعديلا فى الاستراتيجية بالنسبة للشيوعيين وهم فى حالة ترقب . فكان عليهم أن يتكيفوا مع سياسة انتظار مع الوقوف على قدم الاستعداد باستمرار للدفاع عن الاتحاد السوفيتى . فعند ما تأتى الأزمة عليهم أن يبذلوا أقصى جهودهم فى محاربة الاتجاهات اليمينية أو الإصلاحية فى الحركات العمالية فى بلادهم المختلفة ، وفى كسب النفوذ فى النقابات ، والتحالف مع المنظمات التى يزمعون طعن زعمائها من الخلف بمجرد أن تحين أول فرصة . ولم يكن ذلك الطريق سهلا ؛ ولكن بالنظر إلى ضرورة تأجيل « الثورة العالميـة » وإلى الواجب الأول فى الدفاع عن الاتحـاد السوفيتى مهما كانت الظروف ، لم يكن هناك أى طريق آخر . ولم يتغير الموقف إلا عند ما حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية وفرض استيلاء النازى على الحكم فى ألمانيا سياسة جديدة . لأن الأزمة لم تجلب معها موجة من الحماس الثورى كما كان متوقعا ، بل ثورة مضادة فى ألمانيـا وغيرها ، وضعف مؤقت خطير فى حركات الطبقة العاملة فى البلاد التى ألفت الحكم البرلمانى ، وبخاصة فى الميدان النقابى فيها ، وإن كان فى السياسة أيضاً . ففى بريطانيا برغم أن سقوط حكومة العمال أدى إلى اتجاه مؤقت نحو اليسار فى الرأى العام العمالى ، فانه ترك الحركة فى حالة من الضعف الشديد لم تفق منه إلا فى بطء ؛ وفى الولايات المتحدة برغم أن نظام « التعامل الجديد » أعقبه توسع كبير فى النقابية فى مجالات الصناعات الكبيرة التى لم تكن قد دخلتها من قبل ، فإنه فشل تماما فى إعادة الاشتراكية الأمريكية حتى إلى مستواها المعتدل الذى بلغته فى العقد الأول من القرن العشرين .

ولم يقتصر الأمر على أن « الثورة العالمية » سرعان ما ظهر أنها ، برغم الضنك المنتشر الناجم عن الكساد ، بعيدة جدا كعهدها فى البلاد الرأسمالية ؛ بل أنها صارت تواجه عدوا جديدا لا رحمة لديه ولا يحترم تقاليد السلوك المتمدين

التي عملت حتى ذلك الوقت على تخفيف قسوة الصراع الطبقي في البلاد الرأسمالية الأكثر تقدما . ومن ثم صار من الضروري بالنسبة للشيوعيين ، ولو على الأقل للمعاونة في حماية الاتحاد السوفيتي ضد الخطر الفاشي ، أن يبحثوا عن حلفاء في أي مكان ، وبدلا من صد كل من ليس على استعداد لقبول الإنجيل الشيوعي بأكمله ، أن يرفعوا أصواتهم بالدعوة إلى « الجبهة المتحدة » ضد الفاشية . وصحيح أن ذلك ما زال مجرد تغيير في « سياسة الحزب » وليس تغييرا للموقف الأساسي ؛ لأن « الجبهة المتحدة » التي أرادها الشيوعيون كانت جبهة تجعل في مكنتهم تولي القياد والسيطرة ، بقدر الإمكان ، على الجماعات الأخرى التي أحسوا بالحاجة إلى التعاون معها في الجهاد ضد الفاشية . وفي الأماكن التي لم يكن لهم فيها سوى قلة من الأنصار ، مثل بريطانيا ، و « تحقيق الجبهة المتحدة » فيها يجعلهم أقلية لا أمل فيها ، كان هدفهم في الحقيقة ليس هو تكوين جبهة واحدة مع خصومهم من الطبقة العاملة بقدر ما كان اجتذاب عناصر الوسط نفسها التي هاجموها أكثر من أي شيء آخر ، وكذلك كسب أكبر عدد ممكن من المثقفين والطلبة الذين لا جذور لهم ، والذين راعتهم وحشية إنجيل النازية وتطرفه . وهكذا صارت الثلاثينات حقبة « رفاق الطريق » الذين التفوا ، تحدوهم شدة رغبتهم في الاشتراك في الصراع ضد الفاشية ، حول الشيوعيين بوصفهم أشد أعداء الفاشية وأعلاهم صوتا ، دون اعتبار لدقائق المذهب الشيوعي وفي حالات كثيرة دون أي إدراك حقيقي لما ينطوي عليه . وكان من السهل خداع مثل هؤلاء الأنصار الجدد فيما يتعلق بما يدور في الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين؛ إذ لم تكن لديهم الوسائل الكافية للحكم على صحة ما يقال لهم وما يريدون تصديقه ، لأن التصديق بدا أنه يضعهم في الجانب الصحيح في الصراع المعاصر .

وأنا أعرف أنه لا يمكن الدفاع عن خداع النفس أو سماح الإنسان لنفسه بأن ينخدع . بيد أنه كان هناك في الثلاثينات الكثير مما يمكن أن يقال دفاعا عن تقديم الصراع ضد الفاشية على أي شيء آخر بلا منازع . أما في العشرينات فكان

من العسير تحديد ماذا يأتى أولا — على الأقل بعد أن انتهى الخطر المباشر من تدخل دول الغرب الكبرى المسلح فى روسيا .

وعندما بدأت « السياسة الاقتصادية الجديدة » تؤتى ثمارا واضحة راودت الكثيرين ممن لم يكونوا شيوعيين قط آمال كبار فى الاتحاد السوفيتى الذى بدا أن تخطيطه الاجتماعى والاقتصادى ، فى مراحله الأولى ، يحرز انتصارات مرموقة حتى قبل البدء « بخطة السنوات الخمس » . وتطلع الكثيرون إلى التخفيف من السيطرة الشاملة بعد أن تم التغلب على نواحى النقص الشديدة الألحاح ، وأملوا أن يستقر الأمر بالاتحاد السوفيتى فى صورة من الاشتراكية لا تتعارض كثيرا مع الأفكار الغربية عن قيمة الحرية الشخصية والديموقراطية السياسية . وكانت الرغبة قوية ، خاصة بين الشباب ، فى الغرب وفى غيره فى الإعجاب بالاتحاد السوفيتى والإشادة إلى أقصى حد بإنجازاته الاقتصادية والتربوية الجديرة بالإعجاب حقيقة . بل لقد كان هناك ، فى بعض الأماكن غير المتوقعة ، اتجاه إلى الإعجاب بالحزب الشيوعى الذى يكرس أعضاؤه أنفسهم للخدمة ويقارنون ضعف الروابط التى تربط بين أنصار الأحزاب الاشتراكية الغربية بالنظام الجهادى للشيوعيين ـ ويفضلون الثانى على الأول إلى حد كبير . وقد صار ويب وزوجته ، فى كتابهما الضخم « الشيوعية السوفيتية ، مدنية جديدة ؟ » (١٩٣٥) ، من أشد أنصار هذا الموقف فيما بعد . وكان باب الاتحاد السوفيتى فى العشرينات وأوائل الثلاثينات مفتوحا على مصراعيه للسائحين من بلاد عديدة ، وقد رجع معظمهم يشيدون بقوة بالتقدم الاقتصادى والتربوى الذى يتم ، حتى إذا كانوا غير راضين عن نواحيه الشمولية .

ومما لا ريب فيه أنه يمكن القول بأن كثيراً من الاشتراكيين الذين أعربوا عن إعجابهم فى العشرينات بالإنجازات الاقتصادية والاجتماعية فى الاتحاد السوفيتى لم يكن ما دفعهم حقيقة إلى ذلك هو إعجابهم بهذه الإنجازات ، ولكنهم كانوا فى حالة مزاجية تدفعهم إلى الإعجاب بكل ما ينجزه الاتحاد السوفيتى

بصرف النظر عن قيمته الحقيقية . وكان طبعا من الواضح لأى زائر أو دارس درس الوقائع حقيقة أن الاتحاد السوفيتى كان بلدا فقيرا جدا وأن مستويات المعيشة فيه منخفضة إلى حد كبير جداً عن الغرب الرأسمالى . وهكذا لم يكن ما أثار الإعجاب هو مستوى ما أنجز فعلا سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً بل الجهد الضخم الذى يبذل لتحسين الاقتصاد ونشر التعليم على أوسع نطاق بين الناس — أو على الأقل فى تنمية الأساليب الصناعية الفنية المتقدمة وتوفير الخدمات الاجتماعية والتربوية لطبقة عمال المدن المتزايدة بسرعة . فبالنسبة لهؤلاء المعجبين لم يكن انخفاض المستويات التى تحققت بذى بال كبير مطلقا . فالمهم هو الجهود الذى يبذل فى رفعها ودعم « الثورة » ، بهذه الطريقة ، وجعل الاتحاد السوفيتى قوياً إلى الحد الكافى للوقوف فى وجه خطر الحصار الرأسمالى ، ثم مع الوقت إلى منافسة مستويات الدول الرأسمالية المتقدمة والتفوق عليها . وصحيح أن هذه هى الروح التى كان الكثيرون من الاشتراكيين يعجبون بها فى الاتحاد السوفيتى إعجاباً عميقاً — وكان إعجاب بعضهم أكثر حتى بسبب أن الحياة هناك بدا أنها تهيء وسيلة الحياة البطولية لمثل أعلى لم يجدوه فى الحركات الاشتراكية فى بلادهم . « فالدم والعرق » فى العالم الشيوعى لم يؤد إلى نفور مثل هؤلاء المراقبين بل على النقيض أدى إلى إثارة إعجاب لم تكن الإنجازات التى تمت فعلا جديرة به فى ذاتها . ولكن عند ما تحول الاتحاد السوفيتى إلى التجميع على نطاق كبير فى الريف ، كمحاولة ضخمة فى بث الاشتراكية فى أذهان ذلك العدد الهائل من الفلاحين وتحويل أساليبهم الزراعية إلى أساليب اشتراكية ، انتشر النقد من أولئك الذين وقفوا موقف العداء الإيجابى من النظام بأكمله ورفضوا أن يروا فيه أى شىء طيب إلى المراقبين من ذوى الآمال الطيبة الذين راعتهم القسوة التى تم بها التجميع وكذلك أزعجتهم نتائجه من ذبح الحيوانات بالجملة وسوء الإدارة الواضح فى مزارع الدولة التجريبية الهائلة . وكانت المجاعة الكبرى فى أوكرانيا وبعض المناطق الأخرى ، التى عزيت إلى العجلة فى تنفيذ التجميع بقدرما عزيت إلى فشل المحصول ، عاملا كبيرا فى تحول العاطفين فى الغرب وإثارة عطف

مضاد على من أطلق عليهم « الكولاك » الذين كانوا الضحايا الأول . ومع ذلك فقد ظل قدر كبير من العطف الذى خلقته ثورة ١٩١٧ والنجاح الذى لا مراء فيه فى التنمية الصناعية موجودا حتى ١٩٣٩ بين الطبقات العاملة فى البلاد الغربية وبين أولئك الذين اعتبروا الاتحاد السوفيتى الزعيم الطبيعى للصراع ضد الفاشية .

ولكن فى العشرينات الأخيرة كان هناك من يوجهون نقدا شديدا إلى الاتحاد السوفيتى بين الشيوعيين كما بين أولئك الذين أثارتهم قسوة الروس فى تنفيذ سياساتهم . ومنذ اللحظة التى أبعد فيها تروتسكى عن السلطة ، أو على الأقل من اللحظة التى أخرج فيها من روسيا ، حظيت آراؤه بالتأييد بين جماعات أقلية فى بلاد كثيرة . ولم تستعمل عبارة « التروتسكية » كتهمة مشينة ضد أى شيوعى خارج وقف ضد النظام الذى يفرضه ستالين على أى أساس تقريبا ، لم تستعمل بهذا المعنى ، إلا فيما بعد ؛ ولكن التروتسكيين الأول ، الذين كانوا فى الغالب من أنصار تروتسكى وليسوا بمجرد خصوم لستالين ، سرعان ما صار لهم بعض الأثر المدمر على النظام الجهادى الموحد الذى كان الكومنترن يتطلبه من الشيوعيين الأجانب . وكان من الطبيعى أن هذه الجماعات فى كثير من الحالات تضافرت مع الخارجين الآخرين الذين كانوا قد انشقوا قبل ذلك على السياسات الرسمية — مثل « النقابيين الصناعيين » وجماعات اليسار الأخرى ممن ناصروا فكرة « سيطرة العمال الديموقراطية » . وكان الكومنترن فى مبدأ الأمر قد شرع يعمل على اجتذاب حركات « النقابيين الصناعيين » و « السندكاليين » و « مندوبى الورش » التى تمردت فى بلاد مختلفة ضد الأحزاب الاشتراكية القائمة ؛ وكان قد نجح فى ضم بعض هؤلاء العناصر وحملها على قبول مذهب خضوع النقابات تماما لسيطرة الحزب الشيوعى . إلا أنه كان بينهم عدد غير قليل من المتمردين بطبيعتهم ضد النظام الجهادى الذين وجدوا مفهوم « المركزية الديموقراطية » غير مستساغ . وفى الاتحاد السوفيتى كان مثل هؤلاء المتمردين يصفون بسرعة وقسوة أو ينفون ؛ ولكنهم فى البلاد الأخرى كانوا بعيدين عن متناول

« الحزب » ، ولا سبيل إلى مطاردتهم إلا بالقذف الوبيل . وكان بعضهم من الفوضويين الذين استمروا فى دعاياتهم داخل الجماعات الفوضوية الصغيرة التى ظلت موجودة فى كل بلد تقريبا . وألف بعضهم ، كما فى الولايات المتحدة ، أحزابا شيوعية أو جماعات منشقة قصيرة العمر ؛ واشترك بعضهم فيما بعد بدور إيجابى فى الاستقصاء الكبير فى موضوع تروتسكى الذى كان على رأسه التربوى جون ديوى . بيد أنه ما من واحدة من هـــذه الجماعات استطاعت أن تثبت أقدامها على نطاق كبير ، وإن كانت هناك أحزاب تروتسكية ظهرت فى الثلاثينات حتى فى بعض البلاد الآسيوية . والواقع أنه لم يكن هناك مجال قط لحركة شيوعية منافسة تقوم فى معارضة النفوذ المنظم الصارم للكومنترن مع تأييد الروس له . فلم يكن من الممكن أن توجد أكثر من « شظايا » تتشاجر بعضها مع بعض ومع كل إنسان آخر ولا فعالية لها إذ لم تكن لديها وسيلة لإسماع صوتها خارج بعض الدوائر الضيقة .

ومنذ اللحظة التى بلغ فيها النزاع الكبير بين ستالين وتروتسكى ذروته كان من العسير جدا معرفة ماهية موضوع النزاع الحقيقى . وقد بدأ إلى حد كبير كما رأينا[1] بهجوم تروتسكى القائم على أسس سليمة ضد بيروقراطية الحزب الشيوعى بنفوذ ستالين . ولكنه سرعان ما شمل ميدانا أوسع من ذلك بكثير وصار محيرا عندما ظهر أن ستالين ، بعد سنوات قليلة من النزاع ، ينفذ بعض السياسات التى كان تروتسكى الداعية الأول إليها . فقد كان تروتسكى من أوائل من أكدوا خطر التسليم أكثر مما ينبغى للفلاحين والضرورة القصوى للتصنيع لتقوية الطبقة العاملة الصناعية . ولكن ستالين هو الذى بدأ « خطة السنوات الخمس » الأولى بما تنطوى عليه من تأكيد لأهمية التنمية الصناعية ، وهو أيضا الذى بدأ سياسة التجميع الزراعى ، التى كان الهدف منها تخليص فائض من العمال للصناعة وتحويل الفلاحين إلى ما يشبه العمال الصناعيين . وصحيح أن تروتسكى ، بوصفه الداعية

---

(١) انظر الفصل السابع عشر .

لمذهب « الثورة الدائمة » ، كان أول من قال إن « الثورة » لا بقاء لها فى روسيا إلا إذا اتسع نطاقها وصارت « ثورة عالمية » ، فى حين أن ستالين سرعان ما جعل من نفسه الداعية الرئيسى لفكرة « الاشتراكية فى بلد واحد » . وأيا كان الأمر فان ذلك كان اختلافا حقيقيا يقوم ، فى حالة ستالين ، على إدراك أوضح لأن الأمل فى حدوث ثورة مبكرة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة قد اختفى . بيد أن هذا الاختلاف، برغم أهميته الجذرية فى تشكيل سياسة السوفيت بعد منتصف العشرينات، لا يفسر الوحشية التى طارد بها الحزب الشيوعى السوفيتى والكومنترن كل من أمكن اتهامه بأنه وقف فى صف تروتسكى أو بالعمل متأثرا بنفوذه . وصار من الواضح أكثر فأكثر أن الخلاف الحقيقى هو بين المفهوم التوحيدى لما أطلق عليه « المركزية الديموقراطية » ، التى كانت تعنى فى الواقع السيطرة على الحركة الشيوعية بأكملها من مركز واحد بواسطة فئة حاكمة من الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، والمفهوم المنافس لحركة تعمل ، بلا ريب ، فى ظل نظام مركزى جهادى ، ولكن تصل إلى سياساتها بواسطة المناقشة الحرة بين أعضاء الحزب العاملين — حرة داخل الحزب حتى اللحظة التى تتخذ فيها القرارات الحيوية فعلا . وقد ظلت هذه القضية هى القضية الأساسية حقيقة ، ولكنها كانت مختبئة إلى حد كبير تحت كتلة من القضايا المختلف عليها التى تجب مواجهتها ، وأكثر من ذلك تحت ثقل الاتهامات التى وجهها أنصار ستالين دون تحرج إلى نقادهم والإساءات التى لطخوا بها اسم تروتسكى — عندما لم يستطيعوا القضاء عليه تماما .

وفى أثناء أن كانت هذه النزاعات تستجمع قواها داخل الحركة الشيوعية كان « أنصار الوسط » معرضين كما رأينا للهجوم الشديد من ناحيتين ، من أنصار الاشتراكية الإصلاحية وأنصار الشيوعية الثورية . وقد كان « الوسط » فى ١٩١٩ ، بعد أن انتهت الحرب الكبرى ، فى مركز صعب بصورة متزايدة . وكانت قوته الرئيسية فى البلاد التى كانت فيها الديموقراطية الاشتراكية قوة كبرى قبل الحرب — وبخاصة فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا . وبالنسبة للفرق

الاشتراكية الأخرى فانها كانت أقوى ما تكون فى النمسا ، التى لم تعد عاصمة إمبراطورية متعددة الجنسيات ولكن مجرد دولة صغيرة تكاد تكون ألمانية خالصة تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة وممنوع عليها بواسطة غزاتها أن تجد علاجا لمشاكلها فى الاتحاد مع الجمهورية الألمانية الجديدة . وإنه لمما يدعو إلى الدهشة حقا ، بالنظر إلى هذه الأوضاع ، فى النمسا بعد الحرب أن الشيوعيين فشلوا فى إحداث أى انقسام جدى فى وحدة الحزب الاشتراكى الديموقراطى . فقد ظل العمال النمساويون ، وهم فى معقلهم فى فينا « الحمراء » وبعض المعاقل الصناعية الأخرى الأقل أهمية ، مخلصين كلهم تقريبا للحزب القديم واستطاعوا ، إبان السنوات الأولى للجمهورية ، السيطرة على الشئون السياسية . ولكن بمجرد أن أتيح الوقت الكافى للناهضين للاشتراكية لإعادة تنظيم قواهم بعد تقلبات الثورة النمساوية صار من الواضح أن الاشتراكيين ، مهما كانت سيطرتهم على فينا ، لا يستطيعون الحصول على أغلبية فى البلاد كلها وعليهم أن يختاروا بين الائتلاف مع خصومهم الرئيسيين ، « الاجتماعيين المسيحيين » على حساب التسليم فى آمالهم فى تحويل النمسا إلى بلد اشتراكى وبين التنازل عن نصيبهم فى الحكم فى المركز للمحافظة على استقلالهم والاستمرار فى القيام بدعايتهم لا يقيدهم أى تحالف مع اليمين السياسى . ولم يكن ذلك مجرد اختيار مؤقت ؛ لأن النمسا الصغيرة التى قامت بعد الحرب تألفت فى الواقع بحيث يظل هناك صراع دائم بين عاصمة أضخم مما ينبغى هى فينا ، والجزء الزراعى من البلاد الذى لم يستطع الاشتراكيون التأثير فيه بصورة فعالة . وفى مبدأ الأمر كان يوجد داخل الحزب الاجتماعى المسيحى عنصر تقدمى من الفلاحين لم يجد الاشتراكيون صعوبة فى العمل معه . بيد أن ثقل الكنيسة الكاثوليكية كله كان ضد هذه المجموعة ، وإلى اليمين من الاجتماعيين المسيحيين كانت هناك جماعات رجعية صراحة تكره الجمهورية وتراودها أحلام تصفية الماركسيين الخونة واليهود وإما إعادة آل هابسبورج إلى الحكم أو إقامة مملكة بلا ملك على نمط هنغاريا تحت الحكم هورتى .

وحيال هـــذا الوضع السياسى الذى لا مخرج منه لم يستطع الاشتراكيون النمساويون الحصول على أغلبية لحكم البلاد ، ووجدوا أنفسهم مضطرين الى التركيز على الإفادة ما أمكن من سيطرتهم الراسخة فى فينا . وقد استطاعوا فيها ، برغم العقبات الاقتصادية الهائلة ، أن يقوموا بالمعجزات فى تنمية الخدمات الاجتماعية والعناية بالمتعطلين وبناء مساكن الطبقة العاملة المشهورة والإبقاء على الإيجارات منخفضة جدا ، وكذلك فى تشجيع الثقافة الشعبية . وقد ظل الاحتفاظ بهذه السياسات ، التى كسبوا بها أجمل إشادة من كثيرين من الزوار الأجانب ومن أهالى البلاد ، إلى اللحظة التى وقعت فيها فينا ، ولم تكن فى أى وقت من الأوقات متمتعة بالثبات الاقتصادى ، صريعة للكساد الاقتصادى الكبير . ومنذ تلك اللحظة أخذ مركز الاشتراكيين يضعف باستمرار وبخاصة بعد مقدم هتلر إلى الحكم فى ألمانيا . وحيال العنف المتزايد من جانب « الفرق النظامية » الرجعية وسيطرة الجناح الرجعى من الحزب الاجتماعى المسيحى على الحكم ، كان الاشتراكيون مرغمين باستمرار على الاختيار بين التسليم بتنازلات لتجنب قيام حرب أهلية والصمود الذى من المؤكد أن يؤدى إلى حرب أهلية تعنى تجويع فينا حتى الموت . وقد تراجعوا المرة تلو المرة إلى أن سحق فى النهاية انجلبرت دولفوس ، فوهرر الاجتماعيين المسيحيين ، « الجمهورية الديموقراطية » بمساعدة « الفرق النظامية » ، ثم لم يلبث نظامه هو طويلا حتى قوضه الغزو الألمانى وضم النمسا إلى الرايخ الثالث .

بيد أن القسم الأخير من هذه المأساة لا يمت إلى هذا المجلد بل إلى الذى بعده . أما مايهمنا هنا فهو أن الحزب الديموقراطى الاشتراكى ، من بين جميع الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فى أوروبا ، هو الذى بدا فترة أكثر هــذه الأحزاب بناء وأفضلها تمثيلا لليسار غير الشيوعى .

وعلى هذا الأساس كان طبيعيا عرضة لأقسى الحملات من جانب الكومنترن ومن منظرى السنية الشيوعية . وصارت « الماركسية النمساوية » مصطلحا يقسم باللوم المرير بين أولئك الذين اعتبروا « أنصار الوسط » أشد خصومهم خطراً .

وتعرضت كتابات أوتو باور وكارل ينز عن الاشتراكية ومشكلة الجنسيات ، مع الأصرار على القومية الثقافية ، لحملات السخرية من جانب ستالين وتلامذته . واتهم النمساويون بأنهم أعداء الماركسية الصحيحة ، وبأنهم خانوا إنجيل المادية وضلوا وراء آلهة مثالية «كانت» و «ماخ» الغربية ، وبأنهم خانوا القضية إذ لم يسارعوا إلى مساعدة جمهورية بيلا كون السوفيتية فى هنغاريا ، وبأنهم بعد ذلك لم يقفوا فى وجه زحف الرجعية بقيادة شيبل وستارهمبرج . وصحيح أنهم عندما فشلت نهائياً محاولتهم فى بناء جسر بين الدولية الثانية والثالثة انضموا إلى « دولية العمال والاشتراكيين » الجديدة التى وحدت بين « الدولية الثانية » التى عادت إلى الحياة بعد الحرب و « الدولية الثانية والنصف » أو « اتحاد فينا » الذى أقاموه . ولكن ماذا كان فى وسعهم أن يفعلوا غير ذلك ؟ فلم يكن لهم مكان مطلقا فى الكومنترن الصارم الذى لا يقبل تفاهما ، ولم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالبقاء وحدهم . فحرج موقف النمسا الدولى والأزمة السياسية الداخلية على السواء اضطرهم إلى البحث عن الحلفاء أينما وجدوهم .

وكان المؤيدون الرئيسيون الآخرون « للوسط » فى ألمانيا وفرنسا ، وكذلك ـ بمعنى آخر ـ فى إيطاليا . وكان العامل الأساسى فى بناء « الوسط » فى كل من ألمانيا وفرنسا هو نمو المشاعر ضد الحرب . فقد تكونت « الأقليات » فى فرنسا ، وعلى رأسها جين لونجيه حفيد ماركس ، و « الاشتراكيون المستقلون الألمان » ـ هاس وليديبور وديتمان و «مندوبو الورش» فى برلين بزعامة ريتشارد مولر ـ للوقوف فى وجه « الاجتماعيين الوطنيين » من دعاة الحرب إلى النهاية المريرة الذين سيطروا على أحزاب « الأغلبية » الاشتراكية . وكان « الوسط » فى فرنسا وألمانيا يضم فى مبدأ الأمر عناصرا صارت فيما بعد من عمد الحزبين الشيوعيين فى ألمانيا وفرنسا ، ولكن كان يسيطر عليه فى البداية اشتراكيو «منتصف الطريق» بل ويضم بعض المنتمين أساساً إلى اليمين ـ إذا استبعد نادعوتهم السلام . ومن الأمثلة البارزة على هذا الاتجاه اليمينى فى الدعوة إلى السلام المكافح القديم ادوارد برنشتاين زعيم حركة « التنقيح » الذى سرعان ما ترك « الحزب

الاشتراكى الديموقراطى المستقل » وعاد إلى « الحزب الديموقراطى الاشتراكى »، عندما احتلت قضايا ما بعد الحرب مركز الصدارة. وكانت هناك شخصيات مماثلة فى « حزب العمال المستقل » فى بريطانيا و« الحزب الاشتراكى » فى الولايات المتحدة.

بيد أن أحزاب « الوسط » وجماعاته كانت فى الغالب أكثر يسارية بكثير من « الوطنيين الاجتماعيين »، ولكنها لم تكن على اتفاق تام مع الشيوعيين بأى حال من الأحوال، وكانت تراودها الآمال فى توحيد حركة الطبقة العاملة العالمية حول سياسة تسمح بخلافات واسعة فى التطبيق من بلد إلى بلد، بدلا من انقسامها إلى فريقين متنافسين. فالهيئة التى أطلق عليها «الدولية الثانية والنصف» لم تقم لتكون « دولية » قائمة بذاتها، بل لتكون أداة لتوحيد الدولية الثانية والثالثة.

وفى ألمانيا كما رأينا انفصل « الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل » عن « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » أثناء الحرب ثم عاد، لفترة قصيرة، فاشترك معه فى الحكومة التى أقيمت فى ثورة ١٩١٨، سحب بعدها وزراءه واستأنف استقلاله ولكن لم يلبث أن وقع فى قبضة الشيوعيين فى مؤتمر هال سنة ١٩٢٠.

بيد أن فريقا كبيرا انشق عندئذ وحاول الاستمرار « بالحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل » كحزب مستقل غير شيوعى؛ ولكن لم يمض وقت طويل حتى وجد هذا الحزب أنه لا يستطيع المحافظة على نفسه فى خضم الصراعات بين الشيوعيين والحزب الديموقراطى الاشتراكى، وفى سنة ١٩٢٢ وافق معظم أنصار « الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل » الباقون على العودة إلى الحزب الديموقراطى الاشتراكى، ولم يتركوا وراءهم سوى مجموعة صغيرة، بزعامة المجاهد القديم جورج ليديبور، لم يعد لها أى نفوذ سياسى بعد إذ نبذت كلا من الشيوعية والحزب الديموقراطى الاشتراكى. وهكذا لم يعد « الوسط » فى ألمانيا عمل كقوة منظمة، وخلف الحركة الألمانية يمزقها الصراع المستمر بين

الشيوعيين والجناح اليسارى المسيطر . ومن اليسير ، بسبب هذه النهاية ، القول بأن الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل فشل ، واستحق أن يفشل ، لأنه كان بلا أى برنامج أو سياسة واضحة أو عامة حقيقة ، بل كان مؤلفا من عناصر شديدة الاختلاف لا يوجد بينها سوى كراهيتها «لاشتراكي الأغلبية» . والواقع أن هذا الاتهام له ما يبرره إلى حد كبير . فالحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل كما كان قائما بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ كان تجمعا غير متناسق من أنصار الأسلوب البرلمانى المتذمرين ومندوبى الورش والمثقفين الاشتراكيين ، يضمهم نفورهم من سياسات ايبرت وسكيدمان ، وأكثر من ذلك نوسكه ، ولكنهم فيما يتعلق باتجاهاتهم الإيجابية كانوا يغطون ميدانا واسعا ، من المؤمنين بالأساليب البرلمانية وبجمهورية ويمار إلى المعتقدين بأن ثورة ١٩١٨ لم تقطع نصف طريقها وأنه من الضرورى الاستمرار بها بالعمل الثورى . وبعد مؤتمر هال تحول معظم أنصار هذا الاتجاه الأخير إلى الحزب الشيوعى ، فى حين حاول أنصار الأسلوب البرلمانى الاستمرار فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل الذى صار مجرد بقايا . ومن الأعداد الضخمة التى كانت تقف بين هذين الاتجاهين بصورة أو أخرى انصرف عدد كبير عن السياسة كلية : بحيث أن «الوسط» ، وإن كان قد بقى بوصفه اتجاها ، لم يعد له أثر فعال ككتلة منظمة من الرأى العام . وفى ضوء الأحداث التالية صار من الواضح ، فى رأيى ، أن الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل ارتكب خطأ مميتا بالدخول فى الحكومة فى ١٩١٨ دون أن يضمن لنفسه أى نصيب فعال فى السيطرة عليها . وعندما أدرك وزراء الحزب الديموقراطى الاشتراكى خطأهم وانسحبوا ، كان الأوان قد فات : إذ أن السلطة الحكومية كانت قد انتقلت فعلا إلى يد خصومهم ، وصارت المعارضة الشيوعية ، لا معارضتهم ، هى مركز الإلتقاء الفعال لنشاط الجناح اليسارى . وقد ظهر ذلك فى مؤتمر هال الذى قضى نهائيا على إمكان قيام أى حركة « وسط » فعالة فى جمهورية ويمار .

أما فى فرنسا فقد اختلف سير الأحداث ، ولكن النتيجة كانت واحدة من

بعض النواحى . ففيها صارت « الأقليات » المناهضة للحرب أغلبية قبل نهاية الحرب ، وبدا لحظة أن « الحزب الاشتراكى الفرنسى » بزعامة لونجيه سيصير حزبا « وسطا » وأن « الوطنيين الاجتماعيين » المهزومين سيضطرون إلى إحناء رؤوسهم داخله .

بيد أن دعاية الكومنترن أحرزت فى فرنسا نجاحاً أكثر بكثير منها فى ألمانيا ، مما يرجع معظم السبب فيه إلى أنها استمرت تستحوذ على الجمهرة الرئيسية من اليسار النقابى أو السندكالى . وبمساعدة هذه العناصر استطاع الشيوعيون السيطرة على « مؤتمر الحزب الاشتراكى » والاستيلاء على أجهزة الحزب القديم ، وإن لم يسيطروا على أغلبية ممثليه فى البرلمان . وكانت النتيجة أن أنصار الأسلوب البرلمانى المناهضين للشيوعية أقاموا ، بتأييد الأقلية المهزومة ، « حزبا اشتراكيا » جديداً كان النفوذ المسيطر فيه ، ليس « للوسط » ، بل للجناح اليمينى القديم الذى كانوا قد هزموه فى ١٩١٨ . وكما حدث فى ألمانيا صار هناك حزبان — الديموقراطى الاشتراكى والشيوعى ؛ ولكن فى حين كان الديموقراطيون الاشتراكيون فى ألمانيا يحتلون المركز الأول ويتمتعون بتأييد جمهرة النقابيين ، كان الوضع معكوسا إلى حد كبير فى فرنسا . فالشيوعيون الفرنسيون لم يصيروا فقط القوة السياسية المسيطرة ، تؤيدهم نسبة كبيرة من العمال اليدويين ، ولكن مع الوقت صاروا أيضا القوة المسيطرة فى الحركة النقابية . وفى كلا البلدين لم يعد « للوسط » وجود كحركة فعالة .

ومع ذلك فإن الموقف فى فرنسا وفى ألمانيا كان مختلفا اختلافاً جذريا ، لأن ألمانيا مرت فعلا « بثورة » ، من نوع ما ، فى حين أن « الثورة » فى فرنسا لم تكن حتى احتمالا بعيدا فى العشرينات . ويرجع السبب الأساسى فى ذلك طبعا إلى أن فرنسا فى ١٩١٨ كانت فعلا جمهورية ديموقراطية ووراءها تقليد ثورى قديم ، فى حين أن ألمانيا كانت ، حتى نهاية الحرب ، دولة أوتوقراطية عسكرية يتطلب الأمر فيها التخلص من أسرة هوهنزلرن الحاكمة وأمرائها الحكام فى الولايات

لما اقترفوه من مساوىء ولمراضاة الحلفاء المنتصرين ولتكييف نفسها مع موقف ما بعد الحرب . فكان لابد للألمان من « ثورة » شاءوا أم لم يشاءوا : أما الفرنسيون ، وقد خرجوا من الحرب منتصرين ، فلم يكونوا فى حاجة لثورة — أو على أى الأحوال ، حتى إذا كان بعض الفرنسيين ثوريين من الناحية النظرية ويعتبرون « الجمهورية » البورجوازية عدوهم الطبق ، فإن هذه العناصر لم تفكر قط فى محاولة قلبها بوسائل العنف . ومن ثم ظهر فى فرنسا موقف عجيب وجدت فيه حركة ثورية قوية لارغبة لها حقيقة فى القيام بثورة . وكانت النتيجة ، التى تعد كارثة بالنسبة للشئون السياسية فى فرنسا منذ ذلك الوقت ، هى وجود حزب شيوعى قوى داخل الجمهورية لا يستطيع القيام بأى دور فعال فى الاستمرار « بالجمهورية » أو فى العمل ضدها ـ الأمر الذى أدى عمليا إلى حرمان قسم كبير من الطبقة العاملة من حقوقها الانتخابية باستثناء فترة قصيرة هى تجربة « الجبهة المتحدة » فى الثلاثينات وفترة أخرى أقصر منها هى فترة الحكم الائتلافى الذى ضم الشيوعيين بعد ١٩٤٥ .

وفى إيطاليا كانت هناك قصة أخرى مختلفة بلغت ذروتها بتدمير حركة الطبقة العاملة بأكلها — اليسار واليمين والوسط — على يد الفاشية فى كارثة لحقتها كلها . ففى الوقت الذى انتهت فيه الحرب كان « الحزب الاشتراكى الإيطالى » يقف كما رأينا (١) إلى اليسار من الأحزاب الاشتراكية فى بلاد الحلفاء الأخرى بعد أن ظل باستمرار يعارض الحرب وقام بدور رئيسى فى المحاولات التى جرت أثناء الحرب لجمع قوى الاشتراكية الدولية ضدها . والواقع أنه يمكن القول بأنه لم يكن للاشتراكيين الإيطاليين جناح يمينى ، باستثناء فى بعض النقابات ، بعد أن تم طرد الجناح اليمينى قبل ١٩١٤ . فقد كان توراتى ، الذى تولى منذ ذلك الوقت قيادة الجناح الدستورى المعتدل فى الحزب ، من أنصار « الوسط » فى الحقيقة أكثر منه يمينياً بالمعنى المألوف للمصطلح . وقد أظهر « الحزب الاشتراكى الإيطالى » على الفور تعاطفه مع الثورة البلشفية ولم يضيع وقتا فى طلب الانضمام إلى الكومنترن .

---

(١) انظر الفصل الحادى عشر ـ الجزء الأول من المجلد الرابع .

ولكن هنا بدأت المشاكل ، لأن الإيطاليين برغم رغبتهم فى الانضمام إلى « الدولية » الجديدة لم يقبل معظمهم النظام الجهادى الصلب الذى فرضته أو تلقى الأوامر التى تحدد سلوكهم . وبصفة خاصة لم يرد سيراتى وزملاؤه من الزعماء ، وقد حصلوا على تأييد الحزب لسياسة يسارية متقدمة ، إحداث انقسام فى الحزب بطرد المخالفين الذين طلبوا سياسة أقل عدوانية . فإذا كان توراتى على استعداد للبقاء داخل الحزب للمحافظة على وحدته برغم اختلافه مع الاتجاه السائد فيه ، فإن سيراتى لم تكن لديه رغبة فى طرده هو أو مؤيديه من الحزب مع ما قد يترتب على ذلك من فقد الحزب لقسم هام من التأييد البرلمانى . فقد كان توراتى يحتل مركزا كبيرا فى إيطاليا وفى الدوائر الاشتراكية فى البلاد الأخرى ، وكانت خدماته للاشتراكية الإيطالية عظيمة . ومن ثم فإن الحرب التى شنها الكومنترن منذ البداية ضد « الوسط » ، كما تضمنتها « النقاط الواحدة والعشرون » ، لم تلق ترحيبا من جانب الزعماء الإيطاليين الذين كانوا يحاولون المحافظة على وحدة الحزب ، ودعم المعارضة التى قامت لهذا السبب نفور تقليدى من أى نظام جهادى مركزى . إذ أن السندكالية ، وكذلك الفوضوية ، كانت قوة حقيقية فى الحركة الإيطالية ، وكانت هناك ريبة شديدة ضد السلطة والسيطرة المركزيتين . ومن ثم رفض الحزب الايطالى « النقاط الواحدة والعشرين » ودخل فى نزاع طويل مع الكومنترن . وانشقت الأقليات التى فى أقصى اليسار وتحولت تحولا كاملا إلى الشيوعية ؛ ولكن حتى هذه الأقليات لم تقبل نظام موسكو الصارم على طول الخط . بيد أن الكومنترن ظل على إصراره ؛ وكانت النتيجة انقساما ، لا بين اليمين ، ولكن بين اليسار .

وفى هذه الأثناء كان الاشتراكيون الإيطاليون يواجهون مصاعب متزايدة فى الداخل كما فى علاقاتهم الدولية . فهل يقومون بثورة إيطالية أم لا ؟ إذ كانت الدولة الإيطالية ضعيفة جدا بمقارنتها بحكومة فرنسا ، أو حتى بحكومة ألمانيا ؛ وفى الفترة التى تلت ١٩١٨ كان الحكم مشلولا إلى حد كبير . ومع ذلك فبرغم أن الحكومات المناهضة للاشتراكية كانت أضعف من أن تحكم بصورة فعالة ، فإنه

لم تكن هناك إرادة ثورية موحدة من جانب خصومها . فمعظم الاشتراكيين فى البرلمان كانوا على أكثر تقدير من أنصار « الوسط » وليسوا ثوريين ، وكانت الحركة النقابية منقسمة على نفسها تماما بين دعاة العمل الفورى ودعاة الإصلاح . هــــذا بالإضافة إلى أنه كان هناك عاملان يحسب حسابهما ، هما الوطنيون الرومانسيون بزعامة دانتزيو ، والحركة الفاشية التى لم تتبلور بعد والتى كان مصدر وحيها هو الاشتراكى السابق موسولينى ؛ وكان فى وسع كل من هذين الفريقين أن يستغل المشاعر القومية المقهورة والضيق الناجم عن القلقلة الاقتصادية والكساد. وما كان احتلال المصانع لينجح إلا إذا كان الزعماء مستعدين للتقدم بعده إلى القيام بثورة فعلا ؛ ولم يكن لدى معظمهم الثقة الكافية لعمل ذلك . بل حاولوا بدلا من ذلك القيام بنوع من حرب العصابات أتاح لموسولينى ، بمساعدة المصالح الاقتصادية الكبرى ، أفضل فرصة لبناء جيشه غير المشروع المؤلف من « الفتوات » و « الأوباش » ، واضطروا إلى التراجع أمامه شيئا فشيئا عندما التجأ إلى العنف ، إلى أن بلغ من القوة حدا استطاع معه أن يقضى عليهم تماما ويقيم أول دولة فاشية ، بواجهتها من التنظيم الاندماجى وحماسها الوطنى الشعبى . وفى مواجهة هذه الديماجوجية المبتذلة من الناحية النظرية . ولكن الفعالة تماما من الناحية العملية ، وجد الاشتراكيون من أى نوع أو جناح أنفسهم مرغمين على التراجع المشين . وقضى على الاشتراكية الإيطالية قرابة جيل كامل ؛ ومع ذلك عندما عادت ثانيا ، قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، ظهر نمط لا يختلف كثيرا عن النمط القديم ـ من جناح ديموقراطى اشتراكى يمينى صغير ، بزعامة ساراجات ، إلى حزب « وسط » كبير ، بقيادة نينى ، إلى حزب شيوعى قوى ، بزعامة توليانى ـ وكان هذا الحزب الأخير أقوى بكثير من الشيوعيين الخلص فى فترة ما بعد الحرب الأولى . ففى إيطاليا ، على خلاف فرنسا وألمانيا ، سيعود « الوسط » إلى الظهور ثانية برغم أفوله طوال الفترة الفاشية الطويلة .

والواقع أن هناك عوامل فى الموقف الإيطالى تفسر هــــذا الاختلاف . فإيطاليا بلد منقسمة أكثر من فرنسا أو ألمانيا بكثير ، ففيه مناطق صناعة

متقدمة، فى الشمال فى الغالب، ولكن فيه أيضاً ريف فقير متخلف جداً وبخاصة فى الجنوب . وهى كذلك بلد تاريخ الحكم البرلمانى فيه ضعيف ومتقطع، بينما يوجد فيه تقليد قوى جداً من الصراع بين الكنيسة والدولة وبين الكنيسة وحركة الطبقة العاملة . وهى منطقة المشاعر المحلية القوية التى يصعب تنظيمها على نطاق قومى فى الشئون السياسية أو النقابية . ولاريب فى أنه حدثت تغييرات كثيرة فيها منذ العشرينات، بيد أن هذه العوامل باقية وما زالت تحول دون وحدة الطبقات العاملة إما فى قبول ضرورة العمل بالأساليب الدستورية عن طريق الجهاز البرلمانى القائم ، أو التكاتف على قلبه - لأنها لاتكاد تعرف ماذا تضع بدلا منه . فسياستها - يستوى فى ذلك إلى حد كبير الشيوعيون واشتراكيو نيني - نوع من « الوسط » الذى لجأت إليه لعدم وجود شىء آخر ، والذى يختلف عن أنواع « الوسط » التى تحدثت عنها فيما يتعلق بفرنسا وألمانيا ولكنه مثلها يقف أيضا بين الأسلوب الدستورى والثورة ، كما تقف إيطاليا نفسها بين التصنيع والبدائية — بين تورين وأساليبها المتطرفة والجنوب الفقير الجاهل الذى يرثى له .

وأخيرا ، فى بريطانيا ، لم يصر « الوسط » ، الذى كان ممثله الرئيسى فى ١٩١٨ والسنوات التالية « حزب العمال المستقل » ، قوة فعالة قط . وقد كان هناك فى الواقع بعد الحرب مباشرة قدر كبير من الاختمار اليسارى ، وبخاصة فى النقابات الكبرى ؛ ولكنه فشل فى الحصول على أى قدر من التأييد السياسى. فقد حدثت إضرابات كبرى فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، ومرة أخرى فى ١٩٢٦ عندما جمع « الإضراب الكبير » ثانيا لفترة قصيرة قوى اليسار التى كانت قد هزمت فى صراع المعدنين فى ١٩٢١ . ولكن لم يبد قط أن اليسار مسيطر على الموقف إلا بضعة شهور فى ١٩٢٩ أثناء أن كانت الرأسمالية تقف فى قفص الاتهام أمام « لجنة سانكى للفحم » . وحتى فى ذلك الوقت سرعان ما صار من الواضح أن السيطرة فى « مؤتمر النقابات » وكذلك فى حزب العمال راسخة فى يد المعتدلين . كما أنه لم يكن هناك ، حتى فى ذروة الاضطرابات الصناعية فى

١٩١٩ ، أى إشارة إلى نيات ثورية . وكان حزب العمال قد خرج لتوه من هزيمة على يد ائتلاف لويد جورج فى الانتخابات العامة فى ١٩١٨ ، ولكن ذلك لم يمنعه من قبول الأسلوب البرلمانى كسياسة مقررة وهو واثق كل الثقة من أنه لا توجد فى البلاد حتى جماعة ثورية واحدة عليه أن يحسب حسابها . ولا شك فى أن « فدرال المعدنين » وبعض النقابات الكبيرة الأخرى كانت تضغط من أجل مطالب بعيدة المدى فى التأميم وفى « سيطرة العمال » ؛ ولكن حتى هذه المطالب لم تكن ثورية بأى معنى كان ، وعندما دعا « المعدنون » النقابات الأخرى إلى العمل الصناعى وتأييدهم لهم لم تكن المطالبة تنصب على أى عمل ثورى ، بل على مجرد إضراب دستورى بحت — وحتى هذا المطلب لم يحظ بالتأييد من بقية الحركة . وصحيح أنه كان هناك عدد من الجماعات الصغيرة التى سرعان ما نظمت نفسها فى حزب شيوعى ؛ ولكنها كانت قلة ضئيلة . وكانت تعلم ، كما يعلم الآخرون ، أن قيام ثورة بريطانية أمر مستبعد تماما . وكان هناك أيضا يسار غير شيوعى ؛ ولكنه لم يكن فى الغالب ثوريا من الناحية النظرية ، وأقل من ذلك عمليا . فقد كان يريد أن يكون حزب العمال أكثر اشتراكية وتصلبا ، وأن تكون النقابات أكثر صلابة ، ولكن بأمل التقدم بصورة أسرع نحو الاشتراكية بغير وسائل العنف فقط .

وكان المعروف عن « حزب العمال المستقل » إبان الحرب وبعدها أنه أشد يسارية بكثير من حزب العمال ، الذى استمر منضما إليه برغم الخلافات حول السياسة . وإبان الحرب كانت تلك المجموعة الصغيرة من نواب البرلمان المرشحين باسم حزب العمال المستقل تعمل فى الواقع كحزب متميز وإن كانوا قد ظلوا معتبرين أعضاء فى حزب العمال .

وعندما انتهت الحرب وجد حزب العمال المستقل أن وضعه فى حزب العمال قد تغير تغيرا عميقا نتيجة لدستور حزب العمال الجديد الذى سمح ، لأول مرة ، بعضوية الأفراد وقرر إقامة تنظيم مستمر فى كل دائرة برلمانية ؛ وكذلك بسبب

برنامج حزب العمال الجديد « العمل والنظام الاجتماعى الجديد » الذى قيد الحزب بأهداف اشتراكية تطورية واضحة . وحرمت هذه التغييرات حزب العمال المستقل من دعواه بأنه الممثل الوحيد للاشتراكية داخل الحزب ومن مركزه بوصفه التنظيم الواسع الوحيد المفتوح للاشتراكيين الأفراد . وكان عدد أعضاء حزب العمال المستقل قد زاد كثيرا أثناء الحرب ، وكان الأعضاء الجددخليطا من دعاة السلام والاشتراكيين ذوى الميول اليسارية ؛ وثارت داخله نزاعات كبيرة عندما حاول تحديد موقفه من مشاكل ما بعد الحرب ، فيما يتعلق بالشئون الداخلية وفى الميدان الدولى . وكان أشهر زعمائه ، رامساى مكدونالد ، على صلة وثيقة بالتغييرات التى حدثت فى حزب العمال ؛ وابتداء من ١٩١٨ كان يعمل بوصفه شخصية بارزة فى حزب العمال أكثر بكثير مما كان يعمل بوصفه زعيما لحزب العمال المستقل . أما فيليب سنودن ، الذى ظل بعض الوقت يقصر نشاطه الرئيسى على عمله كزعيم من زعماء حزب العمال المستقل ، فإنه كان يعارض بشدة كلا من الكومنترن وجميع صور المذهب الشيوعى ، والاتجاه اليسارى الصناعى الذى كان له تأثير قوى على الأعضاء الشبان فى حزب العمال المستقل .

ولما كانت زعامة حزب العمال المستقل تعتبر نفسها ممثلة « للوسط » فيما يتعلق بالنزعة الدولية فى حركة الطبقة العاملة البريطانية ، فإنها سرعان ما دخلت فى نزاع شديد مع الكومنترن حول « الدكتاتورية » و « النقاط الواحدة والعشرين » ؛ وانفصل عن الحزب جناح صغير ذو نزعة يسارية وانضم إلى الحزب الشيوعى . ولكن الكتلة الرئيسية للحزب ظلت متماسكة برغم الخلافات الشديدة حول « سيطرة العمال » وسياسة الأضراب . وبعد أن صارت هذه القضايا أقل إلحاحا بعد هزيمة المعدنيين فى ١٩٢١ أصبحت الخلافات بين حزب العمال وحزب العمال المستقل أقل وضوحا . وكانت مجموعة الكلايدسايد ، أقوى عناصر حزب العمال المستقل ، مسئولة إلى حد بعيد عن إعادة مكدونالد إلى زعامة حزب العمال فى ١٩٢٠ بدافع من الاعتقاد الخاطىء بأن ذلك سيؤدى إلى تقوية الجناح اليسارى للحزب . وسرعان ما أصيبوا بخيبة أمل بعد تجربة وزارة العمال الأولى برئاسة مكدونالد

فى ١٩٢٤ وموقف حزب العمال إبان السنوات القليلة التالية ؛ وعندما قامت وزارة مكدونالد الثانية فى ١٩٢٩ وجدوا أنفسهم فى معارضة حادة معها ، وبخاصة فيما يتصل بطريقة علاجها لمشكلة البطالة . وفى ١٩٣١ كان الموقف قد وصل إلى حد أن حزب العمال المستقل رفض التقيد بنظام اللجنة التنفيذية للعمال ، التى ردت على ذلك برفض تأييد مرشحى حزب العمال المستقل للبرلمان . وأدت هذه النزاعات إلى انفصال حزب العمال المستقل فعلا من حزب العمال فى ١٩٣٢ ، وصار المرشحون القليلون الذين انتخبوا للبرلمان فى الانتخابات العامة التالية عن حزب العمال المستقل يعتبرون ممثلين لحزب منفصل .

ومنذ تلك اللحظة لم يكن لحزب العمال المستقل أنصار كثيرون إلا فى الكلايدسايد . وظل حزبا صغيرا فى البرلمان حتى قامت الحرب العالمية الثانية ، ومازال موجودا حتى اليوم كمنظمة اشتراكية مستقلة صغيرة ، ولكن لم يعد له من يمثله فى البرلمان .

أما من الناحية الدولية فإنه انضم فى البداية ، فى أوائل العشرينات ، إلى دولية فينا « الثانية والنصف » ، وعندما اختفت هذه المنظمة صار منضما إلى « دولية العمال والاشتراكيين » الجديدة بوصفه هيئة منضمة لحزب العمال . وقام فى العشرينات ، كما رأينا[1]، بحملة تأييد قوية « للاشتراكية فى عصرنا » كان نفوذ كليفورد اللن وحيها الرئيسى . وبدا فترة أنه قد استعاد نفوذه المفقود بوصفه الجماعة « الحمراء » الملتحقة بحزب العمال ؛ ولكن عندما تشاجر نهائيا مع حزب العمال فى ١٩٢١ رفض قسم كبير من أعضائه أن يسيروا وراءه فى الخروج من الحزب وتضافروا مع جماعات يسارية أخرى فى حزب العمال فى تكوين هيئة للدعاية الاشتراكية المتقدمة هى « الرابطة الاشتراكية »[2] . بيد أن تاريخ هذه الرابطة والجماعات التى تألفت منها تقع خارج نطاق الفترة التى يستوعبها المجلد الحالى .

أما الشيوعية فأنها ظلت طوال العشرينات قوة مهملة فى بريطانيا . فلم يكن

---

(١) الفصل الثانى عشر — الجزء الأول من المجلد الرابع

(٢) الفصل الحادى عشر — الجزء الثانى من المجلد الرابع

« الحزب الشيوعى البريطانى » يمثلون تقريبا فى البرلمان ، ولم يستطع أن يفوز بسوى بضعة مقاعد قليلة فى انتخابات الحكم المحلى . كما لم يستطع أن يكسب أى نفوذ ذى قيمة فى النقابات برغم مابذله من جهود فى هـــذا السبيل عن طريق « حركة الأقلية » التى يدل اسمها نفسه على تأكيد لضيق نطاق دعوتها . وكان من الطبيعى أن يكون إخفاق الشيوعيين أقل ما يكون بين المتعطلين وفى مناجم الفحم بين المعدنين الذين يتألمون تحت وطأة الهزائم المتتالية . ولـكن حتى بين هذه الجماعات كان نفوذهم محدودا جدا . وقد صار كبيرا إلى حد ما فى الثلاثينات نتيجة للكساد الاقتصادى وصعود الفاشية ؛ ولـكنهم لم يحققوا حتى فى ذلك الوقت أية شعبية جماهيرية . وكذلك « الوسط » ، برغم أن أنصاره كانوا أكثر ، فإنه ظهر فى العشرينات كاتجاه داخل حزب العمال أكثر مما كان حركة مستقلة منظمة ؛ لأنه لا يمـكن القول بأى حال بأن الجناح اليسارى لحزب العمال بأكمله على صلة بحزب العمال المستقل ، ولا إن حزب العمال المستقل نفسه كان كله يساريا أو وسطا كتلة واحدة ، برغم حملة « الاشتراكية فى عصرنا » . وكان الدور الذى قامت به الحركة البريطانية فى الشئون الاشتراكية الدولية حتى ١٩١٤ ، برغم أنها انضمت إلى الدولية الثانية ، صغيرا ومنعزلا باستثناء ما قام به كير هاردى؛ واحتفظ هذا الجنوح إلى العزلة النسبية بعد ١٩١٨ ببعض قوته ، برغم أن دور حزب العمال ومؤتمر النقابات فى دوليات ما بعد الحرب كان أكبر . فالعمال البريطانيون اعتبروا العمل البرلمانى قضية مسلما بها باعتباره الأسلوب السياسى الأساسى ولم يتجاوزوا حدود سياسة الدفاع البحتة فى الشئون الصناعية ، على الأقل بعد ١٩٢٦ ، ومن الناحية الدولية اعتبروا من أكثر الحركات العمالية والاشتراكية فى العالم اعتدالا ومسالمة بما فيهم فى ذلك السكندنافيون — باستثناء النرويجيين فترة ما — والبلجيكيون والهولنديون . وقد دفعهم انحراف مكدونالد وسنودن وبعض الزعماء القليلين الآخرين فى أزمة ١٩٣١ إلى اليسار سياسيا فترة قصيرة ؛ ولـكن زعامتهم لم تخرج قط من أيدى المعتدلين ، الذين كان أبرز شخصية فيهم ، بعد خروج مكدونالد وسنودن ، هو أرثر هندرسون.

وقد اتجه هندرسون ، الذى كان المنظم والمنشىء الأول لحزب العمال الجديد فى ١٩١٨ ، إلى الشئون الدولية أكثر فأكثر إبان العشرينات ، وبخاصة إلى محاولات بناء عصبة الأمم كقوة فعالة من أجل السلام ونزع السلاح بالاتفاق الدولى . وقد جعلته هذه المشغوليات بمنأى إلى حد ما عن النشاط اليومى المتعلق بالسياسة الداخلية ؛ ولكن نفوذه كان كبيرا ، وكان يستخدمه باستمرار فى جانب المحافظة على تماسك الحزب بالجمع بين الاعتدال فى السياسة ورفض الدخول فى منازعات، إلا إذا أرغم على ذلك ، مع أولئك الذين يدعون إلى سياسة أكثر جهادية .

والاستمرار فى محاولة تحليل الاتجاهات « الوسط » فى الدول الرئيسية أكثر من ذلك يتوسيع نطاقه عملية فيها رتابة مرهقة . وقد حاولت أن أبين فقط كيف ولماذا تمزق اليسار غير الشيوعى والوسط ، برغم أنه بدا بضع سنوات بعد ١٩١٧ أنهما يحظيان بتأييد كبير فى كثير من البلاد ، واضطرا إلى الرجوع فى الغالب إلى منظمات يتسيطر عليها الجناح اليمينى الإصلاحى ، كما حدث فى فرنسا وألمانيا ، أو انتهى أمرهما تماما ، مع منافسيهما ، كما حدث فى إيطاليا وفى ألمانيا والنمسا بعد ذلك . وكان هذا يعنى على النطاق العالمى استمرار التسابق بين الشيوعيين من ناحية والديموقراطيين الاشتراكيين الذين يغلب فيهم الاتجاه اليمينى من ناحية أخرى ، كما تمثل فى الدوليتين المتنافستين ، وأن وجهات النظر المتوسطة لم تجد فى الغالب أى تعبير عن نفسها إلا على نطاق قومى ، إذا لم تكن قد أخمدت تماما ، ولم تجد أى مركز للالتقاء دوليا .

والواقع أن كثيرين ممن كانوا « وسطا » ، لما كان « الوسط » موجودا كقوة منفصلة ، وجدوا أنفسهم يتجهون إلى حد كبير إلى اليمين أكثر مما كانوا يريدون حقا عندما اضطروا ، بعد إذ نبذهم الشيوعيون ، إلى العودة إلى أحضان الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية التى يسيطر عليها الجناح اليمينى . وحتى أولئك الذين احتفظوا ببعض المشاعر اليسارية وجدوا من العسير أن يحدثوا أى أثر فعال؛ وأدى الهجوم المستمر من جانب الشيوعيين عليهم إلى القضاء تدريجيا على اتجاهاتهم

اليسارية ودفعهم إلى قبول زعامة اليمين ، ثم إلى التسليم الكامل لليمين فى كثير من الحالات . فليس من السهل نفسيا الاحتفاظ بمشاعر أخوية تجاه أشخاص يهاجمون المرء باستمرار ويسيئون إليه ؛ وكانت إساءات الشيوعيين شديدة جدا ومن نوع مثير . وهكذا كسب الجناح اليمينى تأييد كثير من أنصار الوسط حتى برغم إرادتهم ؛ وصار الوسط ، وإن لم تنطفىء جذوته تماما ، مجرد تيار غير فعال لرأى أقلية حتى على النطاق القومى فى معظم البلاد .

وقد ظلت الاشتراكية ، طوال الفترة التى يستوعبها هذا المجلد ، حركة أوروبية أساسا باستثناء صورتها الشيوعية .

وقد بذل الشيوعيون فعلا جهودا كبيرة لتوسيع نطاق نفوذهم فى قارات أخرى ، وبخاصة فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، وظهروا فى هذه البلاد أساسا فى مظهر أعداء الرأسمالية الأمبريالية والحكم الاستعمارى الصريح أو المتخفى . وفى هـــذه المرحلة لم يكن فى أفريقيا شىء تقريبا يعتمدون عليه حتى كبداية . وقد صادفوا بعض النجاح فى استراليا ونيوزيلاندا فى النقابات ، ولكنهم أخفقوا تماما فى بناء أية حركة سياسية فعالة . وفى الجبهة الآسيوية بدا بعض الوقت أنهم يحرزون ، بمساعدة وجود الاتحاد السوفيتى كدولة آسيوية إلى جانب كونها أوروبية ، تقدما ملحوظا فى الصين ، على أساس تعاونهم مع الكيومنتانج .

ولكن بعد موت سان يات سن الفجائى و « الزحف الشمالى » لقوات الكيومنتانج بقيادة شيانج كاى شيك انقلب عليهم شيانج وطرد المستشارين الروس وقضى بسرعة على الجناح اليسارى فى الكيومنتانج ، وبذلك فقد الشيوعيون ما كانوا قد كسبوه ولم يعد لهم نفوذ إلا عن طريق ما بقى من حرب العصابات التى يقوم بها ماوتسى تونج وزملاؤه من الزعماء وتحمل فيها الفلاحون ، لا العمال الصناعيون ، وطأة الصراع . وفى أماكن أخرى من آسيا استطاع الشيوعيون دعم جمهورية منغوليا تحت سوكيباتور (١٨٩٣ — ١٩٢٣) ووشويبالسونج (١٨٥٠ — ١٩٥١) كدولة تدور فى فلكهم ، ولئن يحصلوا على بعض التأييد

فى أندونيسيا وبعض مناطق جنوب شرق آسيا ، ولكن الانتصارات التى أحرزوها كانت محدودة جداً ؛ وحتى فى الهند ، التى كانت لاتزال تحت الحكم البريطانى بعد « إصلاحات مونتاجو — شلمز فورد » . لم تحرز الشيوعية ، وعلى رأسها م.ن. روى بوصفه منظرها الرئيسى ، تقدما يذكر فى مواجهة نفوذ غاندى المسيطر و « المؤتمر الوطنى الهندى » . وصحيح أن الاشتراكية غير الشيوعية فى الهند فى العشرينات كانت أقل حتى من ذلك — والواقع أنه لم يكن لها وجود تقريبا حتى ظهر « حزب المؤتمر الاشتراكى » فى العقد التالى . وفى أواخر العشرينات بدت الشيوعية الآسيوية قوة مستهلكة تقريبا : ولكنها بدأت تنتعش قليلا تحت وقع الكساد العالمى ؛ بيد أنها لم تصر قوة ضخمة إلا عندما خلقت الحرب العالمية الثانية الظروف لفورة جديدة للنزعة القومية الآسيوية ضد السيطرة الامبريالية .

وكذلك لم تحقق الشيوعية نجاحا كبيرا ، برغم جهود الكومنترن ، فى أمريكا اللاتينية إلى أن جاء كساد الثلاثينات فشد من أزرها فى دعوتها . ففى بيرو ، وفى غيرها ، قامت حركة «آبريستا» على دعوة الفلاحين والبورجوازيين الأقل شأناً ، إلى جانب العمال الصناعيين ، وكانت أكثر ملاءمة للظروف السائدة أكثر بكثير مما كان فى وسع الكومنترن أن يتوقعه فى بيونس أيرس والمراكز القليلة الأخرى ذات الصناعة النامية . فضلا عن أن التقاليد السندكالية والفوضوية كانت لها فى أمريكا اللاتينية جذور عميقة فى كثير من قطاعات البروليتاريا وتثير عقبات قوية فى وجه ما أطلق عليه « المركزية الديموقراطية » والنظام الجهادى للحزب اللذين تتطلبهما الفلسفة الشيوعية .

وحتى فى المكسيك كانت هناك فترة توقف طويلة بعد ثورة سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة ، ولم يصبح النفوذ الشيوعى كبيرا إلا بعد الفترة التى يستوعبها هذا المجلد ، فى حين كان كل ما استطاع الشيوعيون تحقيقه فى الولايات المتحدة هو قيام عدد متكاثر من الشيع الضئيلة التى شغلت بالقتال فيما بينها بحيث لم تعد لديها أية طاقة تكرسها لمهمة اجتذاب أى قطاع كبير من الطبقة العاملة

الأمريكية ، وهى أصلا مهمة مستحيلة . وكان فى وسع الكومنترن دائما أن يتقدم فى اجتماعاته بمجموعة مختلطة من المندوبين من بلاد خارج أوروبا ، ولكن هؤلاء المندوبين لم يمثلوا فى الغالب أكثر من أنفسهم تقريبا ، برغم أنه كانت هناك أعداد كبيرة من المنفيين الذين تم تدريبهم فى موسكو ثم أعيدوا إلى بلادهم ليقوموا بالدعوة .

وأيا كان الأمر فإن الشيوعيين حاولوا فعلا ، فى جهودهم ضد الدول الرأسمالية الكبرى ، أن يجعلوا من الشيوعية قوة ذات نفوذ عالمى فى القارات الأخرى كما فى أوروبا : أما الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فإنها من ناحيتها لم تحاول مطلقا تقريبا أن تضفى على مذهبها أى معنى أو تطبيقا عالميا . ولا شك أن حزب العمال البريطانى منح تأييدا مترددا للهنود فى مطلبهم الخاص بالحكم الذاتى ؛ ولكن زعماءه لم يصلوا إلى حد التفكير فى استقلال الهند ــ وأقل من ذلك فيما يتعلق بانفصال الهند عن الإمبراطورية البريطانية . وكان الاشتراكيون الفرنسيون ينظرون إلى الجزائر على أنها جزء من فرنسا لا تختلف عن الأجزاء الأخرى إلا فى أنها تضم قسما كبيرا من السكان الخاضعين من أصل غير أوروبى ، وإلى مراكش وتونس والهند الصينية على أنها أقاليم تحكم من فرنسا ، مع قدر ضئيل من المشاركة من جانب أقلية من السكان الوطنيين الذين اصطبغوا تماما بالصبغة الفرنسية .

كما لم يكن هناك عند نهاية الحرب العالمية الأولى أية جماعات ذات قيمة فى المناطق المستعمرة والمناطق غير النامية الأخرى يستطيع الاشتراكيون غير الشيوعيين أن يقيموا معها صلات بسهولة . ففلسفتهم الاشتراكية التطورية دفعتهم إلى التفكير ، لا فى ثورات أو انتفاضات فى المستعمرات ، بل على أكثر تقدير فى تقدم تدريجى نحو صور محدودة من الحكم الذاتى يمكن أن تتلاءم مع الحكم الاستعمارى ، أو تتفق معه ــ فى البـــلاد المستقلة سياسيا ــ فى تعاون سلمى مع المستثمرين الأجانب وتحتفظ فيها حكوماتها بنوع ما من النظام . إذ لما كانوا

ينفرون من الثورة فى بلادهم فانهم جنحوا إلى عدم تحبيذها فى المناطق المستعمرة أوشبه المستعمرة ؛ وحتى عند ما كانوا نظريا ضد التمييز العنصرى وعدم المساواة العنصرية - ولم يكونوا جميعا كذلك - كانوا يفكرون فى زوال هذه الشرور تدريجيا لا بالعنف . وبالإضافة إلى ذلك كان كثير من الاشتراكيين يحسون بنفور شديد من النزعة القومية ، التى كانت فى بلادهم هم تمثل نفوذا رجعياً وعسكرياً فى الغالب . ولم يفرقوا بين النزعة القومية فى البلاد المستقلة والنزعات المماثلة فى البلاد الخاضعة للحكم الأجنبي . ولم يكونوا بأى حال مستعدين لانتهاز أية فرصة تقريبا ، مثل الشيوعيين ، لأثارة المشاكل فى وجه الدول الرأسمالية الكبرى بالوقوف إلى جانب أية حركة وطنية تقريبا تقاوم سيطرتها . وأقول « تقريبا » لأنه حتى الشيوعيين ، وبخاصة بعد تجربتهم مع الكيومنتانج ، كانوا حذرين تجاه الحركات الوطنية التى وقفت موقف العداء الصريح من حركة الطبقة العاملة أو عملت على تدميرها بنداءات فاشية أو شبه فاشية . وكانت هناك تعرجات كثيرة فى سياسة الشيوعية فى تعاملها مع الحركات الوطنية المختلفة ، وبخاصة فى أمريكا اللاتينية ؛ وفى البلاد التى تسودها الزراعة لم يكن من اليسير مطلقا إيجاد وسيلة للتوفيق بين الأصرار على الثورية البرولتيارية البحتة والتحالف مع الحركات المناهضة للأجانب التى كان التأييد الرئيسى الذى تحظى به ، أو على الأقل زعامتها ، من الطبقات الوسطى . وقد صار التوفيق أسهل فى الثلاثينات عندما أصبحت معارضة الفاشية هى المحرك الأساسى للسياسة الشيوعية الدولية فترة ما ؛ ولكن حتى فى ذلك الوقت كثيرا ما كان التوفيق صعبا .

وأيا كان الأمر فإن الشيوعيين حاولوا فعلا ، طبقا لمفاهيمهم ، أن يوجهوا نداءهم على نطاق عالمى ؛ فى حين أن الديموقراطيين الاشتراكيين وأحزاب العمال عزفوا حتى عن محاولة ذلك . وكان زعماء الدولية الثانية بعد إعادتها إلى الحياة قد بدأوا بأن أعلنوا أن الاشتراكية والديموقراطية - التى كانوا يعنون بها الحكم البرلمانى - لا يمكن أن يفترقا ، ووضعوا « الديموقراطية » و« الدكتاتورية » فى وضع التناقض الصريح كأساس لنزاعهم مع الكومنترن . ولكن حتى إذا

كان ذلك ملائما إلى حد كاف للظروف فى غرب أوروبا بعد ١٩١٨ فإنه لا يصلح أساسا يتيح لهم وسيلة للوصول إلى شعوب لم تألف الحكم البرلمانى قط ، حتى إذا كانت هذه الشعوب متخلفة اقتصاديا إلى حد يجعل فكرة دكتاتورية البروليتاريا لا معنى لها عمليا بالنسبة لهم . فقد جعل الاشتراكية شيئا لا يمكن الوصول إليه بأى طريقة عملية ، على الأقل فترة ما ، إلا فى البلاد المتقدمة التى تعيش فى ظل نظام الحكم البرلمانى ، وبذلك صار الديموقراطيون الاشتراكيون لا يملكون بالنسبة لقسم كبير من العالم شيئا يمكن تقديمه - بل وبالنسبة لقسم كبير من أوروبا كذلك . فالواقع أنه كان فى بلاد البلقان وبعض البلاد فى شرق أوروبا التى تحررت مؤخرا من حكم الأجانب - مثل بولندا - جماعات من الاشتراكيين الذين اصطبغت اشتراكيتهم بالصبغة الغربية ، وكان معظمهم من المثقفين الذين يمكن أن توجه إليهم الدعوة على هذه الأسس ؛ ولكن حتى فى مثل هذه البلاد لم تكن دعوة الديموقراطية البرلمانية تعنى كثيرا بالنسبة للجماهير التى لم يمض وقت طويل على معظمها حتى كانت تواجه اضطهادا تحت صورة أو أخرى من صور الحكم الأوتوقراطى المفروض بالقوة . وهكذا صارت الديموقراطية الاشتراكية ، أو الاشتراكية « الديموقراطية » فى العشرينات انجيلا محدودا بالبلاد البرلمانية الأكثر تقدما فى الغالب ، وفقدت عالميتها الأوسع شمولا والتى كانت قد أعلنت ، على الأقل ، تأييدها لها فى الدولية الثانية قبل الحرب .

ولست أقول إن هذا هو السبب الرئيسى فى أن الاشتراكية غير الشيوعية فشلت فى سنوات ما بعد الحرب فى أن يكون لها أى أثر فعال خارج أوروبا الغربية والوسطى . فهناك سبب أكثر أهمية وهو أن الحركات القومية الناهضة ، فى المناطق التى كانت تحت الحكم الإمبريالى ، كانت بالضرورة فى المراحل الأولى تحت سيطرة البورجوازية والمثقفين الذين أتى معظمهم من بين صفوفها ، وأنه حتى البورجوازيين والمثقفين الذين تعاطفوا مع الطبقات الأفقر حالا اعتقد معظمهم أن الأمل أكبر بكثير فى العمل على بناء حركة وطنية متحدة منه فى تحطيم الحركة الوطنية شذرا بقيادة تمرد من الفقراء ضد الأغنياء . وكان هذا الاتجاه سيسود

حتى إذا كان الاشتراكيون المناهضون للشيوعية بذلوا أى مجهود حقيق فى تكييف إنجيلهم لحاجات الشعوب الخاضعة وغير النامية ـــ الأمر الذى لم يفعلوه كما رأينا. ولما كانوا قد أخفقوا فى ذلك فإنه لم يكن هناك أى حافز لقيام حتى حركات ديموقراطية اشتراكية ضعيفة فى معظم البلاد التى يتعلق بها الأمر ؛ ولم تبدأ الاشتراكية غير الشيوعية يكون لها أى سجل فى هذه المناطق ، باستثناء أفكار قلة من الأفراد المنعزلين تقريبا ، إلا فى الثلاثينات تحت تأثير الكساد العالمى . وهذا هو السبب فى أننى لم أفسح فى هذا المجلد مكاناًلنمو الاشتراكية خارج البلاد المتقدمة والاتحاد السوفيتى ، وإن كان قد يبدو مع ذلك لبعض القراء أنى خصصت لها مكانا أكثر مما ينبغى بالنسبة لما هناك من حقائق يمكن تسجيلها .

لقد حاولت فى المجلد السابق (١) أن أبين أن الحركة الاشتراكية فى البلد الغربى الكبير الوحيد خارج أوروبا ، الولايات المتحدة ، كانت قد بدأت تخبو حتى قبل ١٩١٤ ، بعد فترة من النمو السريع على نطاق صغير فى العقد الأول من القرن . وقد ربطت هذا الهبوط بحقيقة أن الاشتراكية الأمريكية كانت ، طوال فترة نموها ، مذهبا مستوردا إلى حد كبير حملته إلى الولايات المتحدة موجات متعاقبة من المهاجرين الأوروبيين ، وبحقيقة تالية هى أن سيل المهاجرين جنح ، ما دام مستمرا فى التدفق دون قيود ، إلى تقسيم الطبقة العاملة الأمريكية إلى مجموعتين ـــ أولئك الذين انتهجوا « الطريقة الأمريكية فى الحياة » واكتسبوا وضع العامل الماهر ، والمهاجرون الأحدث عهدا الذين جاءوا فى الغالب من الأجزاء الأقل نموا فى أوروبا وكان معظمهم يعمل فى الأعمال الأقل مهارة وفى مستويات معيشية أقل كثيرا . وحالت هذه العوامل كثيرا دون قيام حركة نقابية متحدة وكذلك دون أى تجمع حول الاشتراكية من جانب الجماعات التى تأقلمت تماما ، والتى تتمتع بأجور أفضل نسبيا ، المنضمة إلى « الفدرال الأمريكى للعمل » . فضلا عن أنه بعد الحرب أدت القيود على الهجرة إلى انخفاض معدل الوافدين من أوروبا والتعجيل بأقلمة الموجودين فى الولايات المتحدة . وكان الأمريكيون الذين تجمعوا حول الشيوعية فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ يضمون نسبة

(١) انظر الفصل الحادى والعشرين ـ الجزء الثانى من المجلد الثالث .

مرتفعة من المهاجرين الجدد من أوروبا الشرقية – وبخاصة من روسيا ؛ أما القسم غير الشيوعى من الاشتراكية الأمريكية فقد سيطر عليه بصورة متزايدة المهاجرون من أوروبا الغربية ، وكانوا فى الغالب أقدم عهـــدا فى الولايات المتحدة – بما فيهم نسبة مرتفعة من اليهود . ولم تكن أى من هاتين المجموعتين معدة لتوجيه دعوة فعالة إلى الجمهرة الكبرى من العمال الأمريكيين فى ظروف العشرينات ؛ وعندما أثار الكساد الكبير فى الثلاثينات قدرا أكبر من المشاعر المناهضة للرأسمالية ، لم تأخذ هذه المشاعر صورة اشتراكية ، برغم أنها أدت فترة لزيادة كبيرة فى حجم التأييد الشيوعى وشبه الشيوعى . والواقع أن الأحزاب الاشتراكية غير الشيوعية فى غرب أوروبا لم يكن لديها ما تقدمه للعمال الأمريكيين أكثر من الآسيويين أو الأفريقيين . فإنجيلها ، الذى صيغ فى ضوء موقفها الخاص ، لم يكن ملائما للظروف فى الولايات المتحدة .

فإلى أى مدى يمكن أن نعتبر هذا نقداً موجهاً إلى الديموقراطية الاشتراكية بعد ١٩١٨ ؛ يتوقف ذلك بالضرورة على مفهوم القارىء عن جوهر الاشتراكية كمذهب . فبالنسبة للماركسيين الديموقراطيين الاشتراكيين السنيين ، مثـــل كاوتسكى ، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المذهب الاشتراكى أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق عملا إلا كمرحلة تالية ضرورية لنظام رأسمالى تام . فقد نظروا إلى الرأسمالية والتصنيع المتقدم باعتبارهما شرطين سابقين ضروريين لنمو بروليتاريا قوية مؤهلة لتولى السيطرة على المجتمع بنفسها . وأحسوا بأن الثورة البلشفية خطأ من أساسها لأنها أدت إلى الاستيلاء على السلطة بواسطة حزب يمثل ، على أكثر تقدير ، بروليتاريا غير ناضجة فى بلد لا زالت الزراعة فيه هى السائدة . وعلى هذا الأساس لا بد إما أن تنهار وتتحول إلى أنقاض ، أو أن تتحول – إذا استطاعت المحافظة على نفسها – إلى طغيان شمولى لا يتفق مطلقـــا مع المبادىء الاشتراكية . وإذا كان كاوتسكى مصيبا فى هذا الرأى – وحتى إذا كان مصيبا إلى حد ما فقط – فإنه ينبنى على ذلك أن الاشتراكية بمعناها الصحيح لا يمكن أن يكون لها معنى مباشر إلا بالنسبة للبلاد القليلة نسبيا التى كانت قد وصلت فعلا

إلى المستوى المطلوب من النمو الرأسمالى . فاشتراكية كاوتسكى لايمكن ، بطبيعتها ذاتها ، أن تكون مذهبا عالميا ، أو أن تحظى بأنصار على نطاق عالمى ، إلا بعد أن تكون أساليب الرأسمالية المتقدمة قد عمت كل البلاد . ولا ريب فى أن كاوتسكى كان مقتنعا بأن ذلك هو ما سيحدث فى المدى الطويل — ألم يتنبأ باستمرار بالاختفاء الحتمى لفئة الفلاحين وبزيادة التركيز فى المشروعات الرأسمالية ؟ — وأن بروليتاريات البلاد المتقدمة تستطيع ، بتحقيق الاشتراكية فى هذه البلاد ، قيادة العالم كله والتعجيل إلى حد كبير جدا بالتصنيع فى كل مكان . ومع ذلك فلم يكن لديه ما يقوله للشعوب ، أو للعمال ، فى البلاد الأقل نموا إلا أنها يجب أن تنتظر دورها وأن تمر بمرحلة التنمية الرأسمالية باعتبارها مرحلة ضرورية فى الطريق إلى الاشتراكية .

وتقوم وجهة النظر هذه على مفهوم عن الثورة الاشتراكية المقبلة باعتبارها ستقع حتما ، فى بلد بعد بلد ، كلما بلغت الواحدة منها المرحلة المناسبة . ومقابل ذلك وضع الشيوعيون ، وبخاصة فى مبدأ الأمر ، فكرة « الثورة العالمية » الواحدة التى لا تتجزأ والتى ستقع ، فى بلد بعد بلد تبعا للمرحلة الاقتصادية التى بلغتها كل منها ، بل بمجرد أن تصل الرأسمالية العالمية ، التى اعتبرت نظاما واحدا وإن كان مركبا ، إلى النقطة التى تجعلها فيها متناقضاتها الداخلية ، كما تنبأ ماركس ، غير قادرة على المحافظة على نفسها أو على تحقيق التقدم الاقتصادى المستمر .

ومن وجهة النظر هذه بدأت « الثورة » فى روسيا كمجرد مصادفة تاريخية تقريباً بدلا من أن تبدأ فى أى بلد أو أكثر من البلاد الرأسمالية المتقدمة . وكان ما حدث هو أن أضعف حلقة فى سلسلة الرأسمالية تحطمت ؛ وهيأ ذلك الفرصة التى من الواضح أن واجب البروليتاريا فى كل مكان أن تنتهزها بالانضمام إلى الثورة وتحويلها إلى تمرد عالمى ضد الحكم الرأسمالى . فلم يكن شعار « عمال العالم . . . اتحدوا » يعنى مجرد أن عمال كل بلد عليهم أن يساعدوا عمال البلاد الأخرى ، بل أنه يوجد فى الحقيقة طبقة عمال واحدة دعاها الداعى إلى القيام بعمل موحد ضد عدو واحد لا ينقسم هو النظام الرأسمالى العالمى .

وكان هذا الموقف ، كما أثبتت الحوادث ، غير واقعى ؛ بيد أنه أتاح على الأقل للشيوعيين إنجيلا يستطيعون التبشير به ، كدعوة إلى العمل ، فى كل مكان وليس فى أقلية من البلاد الرأسمالية المتقدمة .

وبدا إنجيل الديموقراطية الاشتراكية بجانبه ، خارج هذه البلاد ، إنجيلا بلا دعوة ، بل وفى حالات كثيرة غير ذى موضوع بالنسبة للظروف المحلية . وعندما شرع ستالين ، وقد خاب أمله فى قيام « الثورة العالمية » سريعا ، فى العمل على بناء « الاشتراكية فى بلد واحد » فقد على الفور جزءا من الطابع العالمى للدعوة الشيوعية ؛ لأنه اضطر عندئذ إلى دعوة العمال فى البلاد الأخرى إلى العمل على الدفاع عن « الاتحاد السوفيتى » بدلا من العمل من أجل « الثورة » لحسابهم الخاص . ولكن حتى عندما ضعف النداء الشيوعى هكذا ، كان الديموقراطيون الاشتراكيون لا يزالون بلا إنجيل عالمى الدعوة يضعونه مقابل الشيوعية ؛ إذ ما كانوا طبعا يستطيعون دعوة عمال البلاد الأقل نموا إلى العمل على الدفاع « عنهم » ، كما لم يكن فى وسع عمال البلاد الأخرى أن تفعل أى شىء دفاعا عنهم إذا دعوا إلى ذلك . ففى ألمانيا اضطرت الديموقراطية الاشتراكية الى القيام بصراعها ضد الفاشية ، أو التسليم لها ، دون مساعدة من البلاد الأخرى ، متقدمة أو متخلفة ؛ لأنه كان من الواضح أنها تقاتل ، أو لا تقاتل ، فى معركة خاصة بها لا بالبروليتاريا كطبقة عالمية النطاق .

والواقع أن هـــذا الموقف كان حتميا . فإن مذهب الاشتراكية البرلمانية ينطوى بالضرورة على القيام بالحملة من أجل الاشتراكية على نطاق قومى أساسا ، وعلى أساس استقلال كل وحدة اشتراكية قومية ، بحيث تكون لكل منها حرية تكييف نفسها مع المطالب الانتخابية داخل بناء الدولة وجو الرأى العام القومى . وما كان من الممكن أن يكون الموقف غير ذلك إلا إذا كانت « عصبة الامم » قد قامت كدولة فوق الدول تملك السلطة التشريعية العليا على جميع أعضائها ووسيلة تنفيذ سلطتها ؛ ولم يكن طبعا هناك أمل فى قيام أية « عصبة

فوق الدول ، عمليا فى مواجهة قوة المشاعر الوطنية والضعف النسبى للتضامن العالمى الذى يقوم على طبقة أو على المشاعر الإنسانية . فالديموقراطية الاشتراكية لم تنطو على تمييع للبرامج الاشتراكية لتناسب الفرص الانتخابية فحسب ، بل كذلك على وضعها على أسس قومية تتفق وظروف كل بلد ، لقد استبعدت أى نوع من البرامج الدولية الموحدة للعمل مثل ذلك الذى قبله الشيوعيون على أنه من مبادىء الثورة العالمية .

وليس هذا بمثابة القول إن الشيوعيين كانوا على صواب والديموقراطيين الاشتراكيين على خطأ ، لأن الإنجيل الشيوعى الخاص « بالثورة العالمية » ، أيا كانت عالميته ، كان غير واقعى تماما . إذ أنه يقوم على افتراضين خطأ تماما — الأول أن الرأسمالية العالمية قد قربت نهايتها ، والثانى أن عمال العالم ، إن لم يكونوا قد نضجوا فعلا للعمل الثورى . فهم سيصيرون كذلك بلا استثناء تقريبا بمجرد كشف الغطاء عن حقيقة زعمائهم الخونة بواسطة الشيوعيين وبذلك ينصرف عنهم أتباعهم . والواقع أن الرأسمالية ، بعد انتعاشها العجيب فى العشرينات ، اقتربت فعلا من تحقيق النبوءة الأولى بسلوكها الغبى حيال الكساد الكبير — الذى تخلصت مع ذلك من آثاره إلى حد كبير قبل ١٩٣٩ بمدة . ولكن النبوءة الثانية أثبتت الأحداث خطأها تماما ؛ لأن العمال بدلا من أن ينبذوا « الخونة الاجتماعيين » التفت نسبة كبيرة منهم فى البلاد المتقدمة حولهم أكثر من ذى قبل بسبب هجمات الشيوعيين وسبابهم .

بيد أن هذا أيضا لا يعنى أن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا على حق فقد ضيقوا ، بدافع من عدائهم للشيوعية إلى حد كبير ، نطاق الاشتراكية بحيث صارت مذهبا لغرب أوروبا فى جوهره أكثر منه مذهبا عالميا ، وأخفقوا فى حمل أية رسالة إلى الجماهير فى المناطق المستعمرة وغير النامية ، بل وإلى أى شخص ليس فى مركز يسمح له بالسير مطمئنا فى الطريق البرلمانى . وقد واجهت الديموقراطية الاشتراكية عاقبة ما انطوت عليه من نقص فى الثلاثينات ، عندما

غزا النازيون ألمانيا وشرعوا فى اجتياح أوروبا ، وعند ما تحولت البطالة بفعل الكساد الكبير إلى سرطان ينخر قوى العمال . ولم تستطع أن تحرز أى تقدم فى هذه الفترة إلا فى بلاد قليلة جدا محظوظة بصورة خاصة مثل الدانمارك والسويد . أما فى البلاد الرأسمالية الكبرى فإنها ، على أحسن الأحوال ، انطوت ساكنة أمام العاصفة حتى جاءت الحرب العالمية الثانية فأتاحت لها سبيلا للهرب .

ولقد كان حظ الاشتراكيين فى سكندنافيا أحسن منه بكثير فى البلاد الغربية الأخرى إبان سنوات ما بعد الحرب . وصحيح أنهم لم يستطيعوا الحصول على أغلبيات مطلقة فى البرلمانات المختلفة إلا فيما بعد ؛ ولكنهم أحرزوا فعلا انتصارات انتخابية كبيرة وكانوا فى مركز سمح لهم بتأليف عدة حكومات أقلية بتأييد من العناصر التقدمية إما بين البورجوازيين أو صغار الفلاحين . وكانت الأحزاب الاشتراكية السكندنافية بصفة عامة معتدلة ولم تحاول تطبيق النظام الاشتراكى : فقد ركزت جهودها أساسا على استصدار تشريعات اجتماعية تقدمية وتحسين نظام الضرائب والضغط من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لتوفير العمل للمتعطلين عن طريق الأشغال العامة . وفى النرويج وحدها ، تحت تأثير مارتن ترانمايل ، انتهج حزب العمال فترة سياسة يسارية متصلبة دفعته إلى أحضان الكومنترن ـ ثم لم يمض وقت طويل حتى دفعته إلى الانفصال عنه عندما رفض قبول أوامر الكومنترن فيما يتعلق بتسيير شئونه .

أما فى السويد والدانمارك فبرغم أنه قامت حركات وأحزاب يسارية إبان الحرب أو بعدها ، فإن أتباعها كانوا قلة فقط ، واحتفظت الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية بنفوذها السائد . وفى السويد صار الزعيم الديموقراطى الاشتراكى هالمار برانتنج وزيرا للمالية فى وزارة ائتلافية منذ ١٩١٨ ، ولكنه استقال بعد بضعة شهور ثم عاد إلى الحكم ثانيا فى ١٩٢٠ على رأس وزارة اشتراكية كلها لم تبق فى الحكم سوى ستة شهور فقط لعدم تمتعها بأغلبية فى البرلمان . وتولى برانتنج الحكم ثانية فى العام التالى ، وكان لا يزال بلا أغلبية مطلقة ، واحتفظ بمركزه حتى

وفاته فى ١٩٢٥ باستثناء فترة قصيرة واحدة . وعندئذ حل محله زميله ريشارد ساندلر (ولد ١٨٨٤) ، ولكنه هزم فى ١٩٢٦ ، وكان السبب الرئيسى فى هزيمته هو قضية إعالة المتعطلين . وبعد ذلك ظل الاشتراكيون فى المعارضة الى ١٩٣٢ ، ثم أرجعهم وقع الكساد العالمى إلى الحكم تحت الزعامة المحنكة لبير آلبين هانسون (١٨٨٠ — ١٩٤٦) الذى ظل فى الحكم بقية الثلاثينات واستطاع أن يضع قسما كبيرا من برنامج حزبه المعتدل فى جوهره موضع التنفيذ لأول مرة .

وفى نفس الوقت كان الديموقراطيون الاشتراكيون الدانماركيون قد اشتركوا منذ ١٩١٦ ، بزعامة ثورفالد ستاونج (١٨٧٣ — ١٩٤٢) ، فى وزارة ائتلافية تحت رئاسة الراديكاليين . وفى الانتخابات العامة فى ١٩٢٠ و ١٩٢٤ زادت قوتهم كثيرا ؛ وفى ١٩٢٤ تولى ستاونج الحكم على رأس وزارة من الديموقراطيين الاشتراكيين وحدهم ، وظلت هذه الوزارة فى الحكم طوال العامين التاليين برغم أنها لم تكن تملك أغلبية . وفى ١٩٢٦ تعرض الاشتراكيون لنكسة انتخابية صغيرة وعاد إلى الحكم ائتلاف يمينى ؛ ولكنهم استطاعوا العودة إلى الحكم ثانية فى ١٩٣٠ ، وكان الراديكاليون يؤيدونهم هذه المرة . ومنذ ذلك الوقت ظل ستاونج فى الحكم رئيسا للوزارة حتى الحرب العالمية الثانية .

وفى النرويج ظل حزب العمال بعد انفصاله عن الكومنترن ، فى المعارضة حتى ١٩٢٨ . وعندئذ ألف وزارة اشتراكية بأكملها ، بوصفه أكبر حزب وإن لم تكن لديه أغلبية مطلقة ، ولكنها هزمت على الفور تقريبا عندما تقدمت باقتراح حاسم لإعادة توزيع الثروة . وتأكدت هزيمتها فى الانتخابات العامة فى ١٩٣٠ التى اتهمها فيها خصومها بأنها تريد إدخال البلشفية . وعندئذ تولى الحكم ج. ل. مونيكل ، على رأس ائتلاف مناهض للاشتراكية ، إلى ١٩٣٢ ، ثم سقطت حكومته بسبب فشلها أساسا فى اتخاذ أى اجراء حاسم لعلاج مشكلة البطالة . وعندئذ تولى حزب العمال الحكم برئاسة جوهان نيجارد سفولد (١٨٧٩ — ١٩٥٢) ، وظل فى الحكم بعد ذلك طوال الثلاثينات .

ويرى مما قلناه الآن أن الإنجازات الإيجابية الرئيسية للاشتراكية السكندنافية تمت فى الثلاثينات وكانت إلى حد كبير نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التى ضاعفت المطالبة بالأمن الاجتماعى والعمل الإيجابى على زيادة مقدار العمالة . والواقع أن البلاد السكندنافية تأثرت أقل من معظم البلاد الأخرى بالأزمة لأن صادراتها الرئيسية لم تتأثر كثيرا . بيد أنها عانت إلى حد كاف لجذب عدد كبير من الأعضاء الجدد إلى الأحزاب الاشتراكية ؛ وصارت هذه الأحزاب عندئذ فى مركز سمح لها بالقيام بعمل فعال لأن العقبات لم تكن مما لا يمكن التغلب عليه . وكانت الأسس التى قام عليها هـذا العمل الناجح فى سبيل إقامة « دولة الرفاهة » قد وضعت طبعا من قبل ؛ ولكن إلى أن حل الكساد لم تكن لدى الأحزاب الاشتراكية سوى فرص محدودة جدا لوضع سياساتها موضع التنفيذ . بيد أنها كانت تتقدم باستمرار تقريبا فى النفوذ إبان العشرينات . ومن ثم فإن الدراسة الشاملة للديموقراطية الاشتراكية السكندنافية تمت إلى المجلد التالى وليس الحالى من هـذا المؤلف . فنى الثلاثينات لم يقتصر الأمر على أن كثيرا من الاشتراكيين اعتبروا السويد موضع تقدير خاص بوصفها الداعية إلى « الطريق الوسط » وأنها أثبتت أنه يمكن إنجاز تقدم واسع نحو « دولة الرفاهة » دون توسيع نطاق المشروع الاشتراكى أو الهجوم مباشرة على الأنظمة الرأسمالية ، بل إن كثيرا أيضا من التقدميين غير الاشتراكيين اعتبروها كذلك . وقد كانت موضع إشادة حتى قبل ١٩٣٢ ، عندما كان الديموقراطيون الاشتراكيون يتلمسون طريقهم نحو غزو السلطة السياسية مستفيدين أساسا من الانقسامات بين خصومهم ودون أن تعوقها نسبيا الحركة الشيوعية التى لم يعد لها أنصار كثيرون قط بعد انفصال النرويجيين عن الكومنترن . بيد أن الموقف فى سكندنافيا كان من نوع فريد ؛ لأنه بمجرد أن تخلصت هذه البلاد من الدساتير غير الديموقراطية التى استخدمت لإيقاف التقدم حتى ١٩١٤ ، تغلبت فيها بوضوح المشاعر الديموقراطية على المطالب الأرستقراطية أو الرجعية ، وكان من العسير على المصالح الرأسمالية أن تقاوم بصورة فعالة المطالب التى لم تحظ بتأييد العمال الصناعيين وحدهم ، بل ومعظم العمال من ذوى الياقات البيضاء

وكذلك ، من عدة وجوه ، صغار الفلاحين . فالاشتراكيه السكندنافية ، وبخاصة فى الدانمارك ، ولكن فى السويد إلى حد كبير كذلك ، لم تقم على أسس من الصراع الطبقى البروليتارى ضد كل الجماعات الأخرى ، بل على أساس من الإصلاحات التى تنحو إلى تقليل التفاوت الاجتماعى والاقتصادى ، دون ما أى تركيز على التشريك إلا فى حدود بعض الاحتكارات الرئيسية القليلة .

ففى كل من الدانمارك والسويد كانت القوة الكبرى للحركة التعاونية بين المستهلكين والفلاحين من العوامل التى دعمت هذا الاتجاه نحو تشريع الرفاهة بدلا من التشريك ، فى حين أن التحالف الوثيق بين الأحزاب الاشتراكية والنقابات ، وكذلك منظمة أصحاب الأعمال المتماسكة تماما ، اتجه إلى العمل على كبح جماح الجهاد الصناعى .

والحقيقة أنه لم توجد ظروف مماثلة لهذه فى الدول الرأسمالية الكبرى ، أو حتى فى البلاد الصغيرة الأخرى فى غرب أوروبا . فقد كان السويديون والدانماركيون والنرويجيون فى مركز يسمح لهم باختيار طريقهم الخاص فى الغالب ؛ ولكن فى معظم البلاد الأخرى لم يكن الطريق مفتوحا أمام الأحزاب الاشتراكية لتحذو حذوهم . ففى جميع هذه الحالات كان أمام الاشتراكيين عدو أقوى وأخطر بكثير يقاتلونه ؛ وفى معظمها ، وإن لم يكن فيها كلها ، كان على الديموقراطية الاشتراكية الإصلاحية أن تواجه أيضاً مصاعب أشد من جانب الجناح اليسارى الاشتراكى والشيوعى .

إذ أن الشيوعية كانت طوال العشرينات ، برغم سيطرة الاتحاد السوفيتى على الكومنترن ، قوة يسارية فعلا وليس قولا فحسب . وكان هدفها الثورة وعلى رأسها البروليتاريا الممثلة فى الأحزاب الشيوعية وغرضها المباشر هو العمل على قلب « الديموقراطية البورجوازية » ، وبخاصة فى البلاد الرأسمالية الكبرى بأسرع ما يمكن . ولا ريب فى أن الشيوعيين كانوا قد بدأوا يغرسون فى النفوس درس أن واجب البروليتارى الأول هو الدفاع عن الاتحاد السوفيتى ضد

أعدائه ؛ ولكن على أن يتم ذلك ، بقدر ماتسمح الظروف عمليا ، بإثارة الثورات الشيوعية فى بلاد أخرى أو، فى الأماكن التى يعدذلك فيها مستحيلا استحالة واضحة، بحرب لا هوادة فيها ضد زعماء الديموقراطية الاشتراكية بأمل انتزاع أتباعهم منهم . « فالجبهات المتحدة » التى كثيرا ما رددها الكومنترن فى العشرينات لم يكن المقصود بها جبهات متحدة من النوع الذى دعا إليه الشيوعيون فى العقد التالى عندما اتجهوا باهتمامهم إلى محاولة بناء حركات مشتركة ضد الفاشية والنازية على أساس أوسع نطاقا . وحتى عندئذ حاولوا ، طبعا ، تكوين هذه الجبهات تحت قيادتهم بقدر الإمكان ؛ ولكنهم كانوا على استعداد إذا تطلب الأمر للتعاون مع أى شخص يقف إلى جانب المقاومة الموحدة للدكتاتوريين الفاشيين ، فى حين كان أى تعاون مع الديموقراطيين الاشتراكيين ، إلا بهدف تدمير نفوذ زعمائهم ، يعتبر كفرا صارخا فى العشرينات . ولم يتغير موقف الشيوعيين جذريا حتى جلبت الأزمة الاقتصادية العالميـــة معها النازية بدلا من الانهيار النهائى المترقب للرأسماليـة ، وحتى عندئذ ظل معظمهم لا يريد الاعتراف بأنها يمكن أن تكون ، فى قرارتها ، أكثر من مجرد السهم الأخير فى جعبة الرأسمالية التى قضى عليها بالتحلل تحت ضغط « متناقضاتها » الحتمية .

وعند النقطة التى تنتهى عندها قصة الاشتراكية فى المجلد الحالى كانت الرأسمالية العالمية ، التى لم يعد لها وجود فى الاتحاد السوفيتى ـ الذى لم تبلغ فيه الرأسمالية قط مرحلة متقدمة من النمو ـ تبدو للمراقب السطحى وقد أفاقت أخيرا من قلقلة الحرب . فقد عادت جميع البلاد تقريبا إلى معيار الذهب ـ الأساس التقليدى للتبادل الدولى بين البلاد المتقدمة ـ وبرغم أن هذه العودة أدت، إلى مصاعب انكماشية وإلى البطالة ، فإن المدافعين عن الرأسمالية :أحســـوا بأن من حقهم أن يهنئوا أنفسهم بأنهم اجتازوا فترة الخطر الكبير دون أن تنتشر « الثورة الاجتماعية » خارج الاتحاد السوفيتى ، لأنه برغم قيام ثورة فى الصين فإنها لم تتحول إلى خطر هدام كما كان متوقعاً ولم تؤد الى ربط الصين بالاتحاد السوفيتى ـ بل الواقع أن العكس هو ماحدث . ولا ريب فى إنه كانت هناك

غلامات كافية على أن هذا الانتعاش للرأسمالية معرض لأخطار منذ اللحظة التى حدث فيها أول انهيار للسوق المالى فى نيويورك فى ١٩٢٩ ؛ واستطاع المراقب الفاحص أن يرى مدى ضعف التوازن الحقيق الذى يقوم عليه التبادل الدولى بعدالانتعاش . ولكن أيا كان الأمر فإنه قد بدا أن خطر « الثورة العالمية » ، بل وحتى خطر انتشار الصلابة بين الطبقة العاملة ، قد تراجع إن لم يكن اختفى . وبدا أن الاتحاد السوفيتى،وقد شرع فى أولى محاولاته فى التخطيط الشامل والتنمية الصناعية وانغمس فى خطته الهائلة للتجميع الزراعى ، لم تعد لديه طاقة لإثارة المشاكل خارج حدوده لفترة ما ؛ كما أن فكرة قلب النظام فيه بالتدخل الأجنبى المسلح عدل عنها باستثناء لدى بعض المتهوسين . وبصفة عامة بدا فعلا أن معظم العالم قد أخذ فى الاستقرار تحت حكم النظام الرأسمالى الذى لايختلف فى أسسه عن نظام سنوات ما قبل ١٩١٤ . لقد كان عدد الملوك أقل ، وعدد الناخبين البرلمانيين أكثر ، واتسع نطاق الحكم البرلمانى الديموقراطى المسئول ، على الأقل رسميا ، إلى حد كبير ، ولا يقف فى مواجهته جزئيا سوى انتصار الفاشية فى إيطاليا والاتجاه نحو الحكم التسلطى والدكتاتورية الاضطهادية فى شرق أوربا وجنوب شرقها . وبدا أن هــــذه التغيرات السياسية لم تحدث اختلافا كبيرا فى الميدان الاقتصادى ، باستثناء بعض الأماكن المتناثرة ، برغم العودة إلى النزعة القومية الاقتصادية التى لم تستطع عصبة الأمم حيالها شيئا سوى محاولة كبح جماحها عن طريق « الهدنة الجمركية » التى لم تنجح تماما . وكانت المفاوضات مستمرة من أجل الاتفاق على إجراء فى نزع السلاح ؛ ولم يبد أن هذه المفاوضات لا أمل لها فى أى نجاح .

وفى الولايات المتحدة،التىصارت المنطقة الرئيسية فى تحديد الموقف الإقتصادى العالمى ، كان لايزال هناك كثير من الأشخاص المفروض أنهم خبراء يتنبأون ، برغم حالة أسواق المال غير المستقرة ، بمستقبل من الرخاء غير المنقطع ، ويرفعون عقيرتهم قائلين إن الشعب الأمريكى ليس فى حاجة إلى « الثورة » لأنه مر بثورة

فعلا حلت المشاكل الأساسية وربطت صالح العمال برخاء طبقة أصحاب الأعمال برباط لاينفصم .

وفى هذه الظروف لم يكن هناك سوى فئة قليلة فى ١٩٢٩ ، أو حتى فى ١٩٣٠، عن لديهم أى تصور لمدى ضخامة العاصفة المقبلة . فالشيوعيون استمروا طبعا يتنبأون بأن الرأسمالية مصيرها الانفجار السريع تحت ضغط متناقضاتها الداخلية، وأن « الثورة العالمية » تأجلت بعض الوقت فقط ولكنها لم تهزم . ولكن هذه التنبؤات كانت تعتبر فى الغالب فروضا أولية وليست على أساس الملاحظة المباشرة للحقائق والاتجاهات ؛ وعندما جاء الكساد الكبير كان مفاجأة للشيوعيين لا تقل عن مفاجأة العالم الرأسمالى أو الديموقراطيين الاشتراكيين ، الذين كانوا مشغولين بوضع مشروعات تحسين بعيدة المدى فى الخدمات الاجتماعية والتشريع الصناعى وفى توفير الأشغال العامة للمتعطلين . وبدا إلى حد كبير أن انتفاضة ١٩١٧ الكبرى قد تم حصرها بنجاح فى روسيا المتخلفة وأنها هزمت فى بقية أنحاء أوروبا . ولم يكن لدى حكومة العمال التى تولت الحكم فى بريطانيا بوضوح أية فكرة سابقة عن الموقف الذى ستواجهه ، ووجدت نفسها عاجزة وبلا سياسة عندما انفجرت العاصفة فى ١٩٣٠ و ١٩٣١ . ولم تكن حكومة مكدونالد طبعا ، حيث لم تكن لها أغلبية خاصة ، فى وضع يسمح لها بانتهاج سياسة اشتراكية جريئة على أى الأحوال ؛ بيد أن سجلها يدل بوضوح على أنها ما كانت لتفعل ذلك أو حتى لتستمع إلى النصيحة التى قدمها كل من مؤيديها اليساريين أو المجموعة التقدمية ذات النفوذ التى على رأسها ج. م. كينز . والواقع أن الأحرار من أتباع كينز خلا لهم الجو تماما فى حملتهم من أجل انتهاج سياسة أكثر جرأة فى معالجة البطالة . فما كان أى وزير مالية ، حتى من المحافظين ، ليدافع عن السياسة المالية الرأسمالية التقليدية بقدر مادافع عنها فيليب سنودن ؛ وما كان أى رئيس للوزراء ليواجه الموقف بصورة أكثر ترددا من مكدونالد ؛ وما كان أى مجلس وزراء ليقف مشدوها أمام الأحداث أكثر مما فعل مجلس وزراء مكدونالد عندما وجد نفسه فى مواجهة أزمة لم يستطع معظم أعضائه أن يفهمها قط . إن حزب العمال

البريطانى ، الذى عرف بأنه أقوى الأحزاب الاشتراكية والعمالية جميعا فى العالم الرأسمالى وأوفرها استعدادا ، سقط من الحكم فى ١٩٣١ محدثا دويا ألقى شكوكا جدية على سلامة المدخل الديموقراطى الاشتراكى كله ، ولعله كان أتاح للمشاعر الشيوعية فرصة ذهبية لو لم يكن الشيوعيون فى نفس الوقت يتناولون المشكلة الألمانية بأسوأ صورة ممكنة .

فقد كان أسلوبهم فى تناول المشكلة أسوأ وقعا حتى من إخفاق حكومة العمال فى بريطانيا . فقد أساء الشيوعيون والكومنترن فهم طبيعة النازية بشكل فاضح ، ولما كانوا على عداء مرير ضـــد الحزب الديموقراطى الاشتراكى ، لسياسة التسليم المستمر للضغط الرجعى التى كان ينتهجها ، ارتكبوا خطأ عميقا بأن عاملوا الديموقراطيين الاشتراكيين على أنهم أعداؤهم الرئيسيون والانضمام حتى إلى النازى ضدهم فى مناسبات . وصحيح أن هناك من الأسباب الوجيهة ما يبرر نقد السياسة الديموقراطية الاشتراكية نقدا شديدا ، إذ سمحوا بإضعاف جمهورية ويمار أكثر فأكثر على يد هتلر وعلى يد العسكريين والوطنيين الرجعيين دون أية مقاومة . ولكن فى الموقف الذى لا أمل فيه إلا فى وحدة الطبقة العاملة كان حمقا لا يغتفر أن ينضم الشيوعيون إلى أخطر القوى الرجعية بما لا يقاس . ولا ريب فى أنه مما سهل هذه الحماقة أن كثيرين من النازيين كانوا شيوعيين سابقين تحولوا يأسا وخيبة أمل إلى صفوف النازية . ولكنها كانت مع ذلك حماقة لا تغتفر دفع من أجلها عمال ألمانيا ثمنا رهيبا . لأن القوة الدافعة وراء النازية لم تكن الرأسمالية - برغم أنها حصلت طبعا على مساعدات كبيرة من الرأسماليين - بل كانت النزعة القومية العدوانية والعنصرية التى ارتفعت إلى حد الجنون تحت ضغط الضائقة المادية والروحية ، وكان الأمل الوحيد فى الانتصار عليها هو اتحاد كل من يمكن تجنيده فى معارضتها فى جهاد من أجل العقل والإنسانية ، وليس بمقابلتها بتعصب مضاد ينفر معظم من يمكن تجنيدهم ضدها ويستبعدهم .

والواقع أن « الثورة الألمانية» فى ١٩١٨ كانت ، كما رأينا(١) ، المثل الكامل

(١) الفصل الخامس – الجزء الأول من المجلد الرابع .

للأسلوب الخطأ فى القيام بثورة . فالإصلاحيون الذين لا يهدفون إلا إلى إجراء تغييرات تدريجية غير جذرية يستطيعون إلى حد ما أن يحملوا إلى البناء الجديد للمجتمع القسم الأكبر من البناء القديم — أن يستخدموا الموظفين الحكوميين الموجودين والمحاكم ، وحتى ضباط الجيش القائم ، وإن كان الحد الذى يستطيعون الوصول إليه فى ذلك لا بد أن يتوقف على اتجاهات هـذه الجماعات الاجتماعية . أما الثورة الحقيقية فإنها يجب ، لكى تنجح ، أن تغير الأوضاع من أساسها ، أو على الأقل أن تجرى تغييرا حاسما فى تكوين الصفوف العليا فى الإدارة والقضاء والقوات المسلحة ، ويجب أن تضع على الفور فى المراكز الرئيسية أشخاصا يعتمد على تأييدهم للقضية الثورية . وبالنظر إلى الاتجاه الرجعى الشديد لكبار الموظفين الحكوميين والقضاة وطبقة الضباط فى ألمانيا كان لابد من انتزاع سلطتهم . ولا شك فى أن ذلك كان عسيرا فى بلد مهزوم فى الحرب وتقلقلت الأوضاع فيه بصورة سيئة بسببها ، وكذلك معرض لخطر مستمر من التدخل العدوانى بل وحتى الموت جوعا . ولكن إذا لم يتم ذلك فإن الثورة كان لا بد أن تفشل وأن تستعيد قوى الرجعية التى كانت غير منظمة قوتها وثقتها .

وفى ظروف ألمانيا فى ١٩١٨ — ١٩١٩ كان رفض البت فى أى شىء يتعلق بالمستقبل إلى أن تنتخب « جمعية تأسيسية » فى ظل نظام الانتخاب العام ثم تناقش وتقرر خطأ مميتا — وبخاصة أن الديموقراطيين الاشتراكيين أنفسهم كانوا بلا أى تصور واضح لما يريدونه وأن مثل هذه الأساليب كان من المؤكد تقريبا أنها ستؤدى إلى انقلاب يسارى سيرغم الحكومة الثورية على إطلاق النار على قطاع نشط من مؤيدى الثورة ، وبذلك يؤدى إلى انقسام الطبقة العاملة بصورة تؤدى إلى كارثة . وربما كان القائمون بالانقلاب مخطئين تماما فى أنهم استسلموا للانفعال وقاموا بعمل لا محالة فاشل . وأنا أعتقد أنهم كانوا مخطئين ؛ ولكن ذلك لا يعفى زعماء الديموقراطية الاشتراكية الذين خلقوا هذا الموقف بأخطائهم الشنيعة .

وكانت حقيقة الأمر طبعا كما رأينا أن إيبرت وشـــيدمان وباقى زعماء « اشتراكيى الأغلبية » — وعددا كبيرا أيضا من « الاشتراكيين المستقلين » — كانوا « ثوريين » ، لا بإرادتهم ، ولـكن لأنهم لم يستطيعوا إلا أن يكونوا كذلك فى الظروف فى نوفبر ١٩١٨ . فرايخ الهوهنزلرن تحلل فى فوضى ، وكانوا مضطرين إلى محاولة إقامة شىء ما بدله . وقد حدث هذا التحلل فى ظروف مختلفة تماما عن تلك التى تنبأ بها منظرو الديموقراطية الاشتراكية وجعلوا أتباعهم يتوقعونها . فقدكان هؤلاء المنظرون يتطلعون إلى استمرار التقدم الاشتراكى فى التمثيل البرلمانى حتى يبلغ ذروته فى الحصول على أغلبية فى الرايخستاج ، وعندئذ تطالب هذه الأغلبية الإمبراطور بقبول دستور ديموقراطى وتتولى السلطة بنفسها بطريقة دستورية . والواقع أن الاشتراكيين الألمان اليمنيين لم يفـكروا قط فى موضوع ماذا يحدث إذا أمر الامبراطور ، بدلا من أن يقبل ، العسكريين بإلقاء القبض على النواب وأخذ فى إطلاق النار على الديموقراطيين . فمثل هذا الاحتمال كان أثقل على النفس من أن يؤخذ جديا ، وبخاصة أن النقابات الألمانية دلت على أنها لا ترحب مطلقا بفـكرة أن تـكون مسئولة عن قيام إضراب عام فى أية ظروف . فقد أوضح زعماء النقابات بجلاء تام أن مسئولية الدعوة إلى اضراب عام لأى غرض سياسى يجب أن تـكون مسئولية الحزب لا النقابات . وقد ظل موضوع مثل هذا الإضراب بلا جواب برغم أن كاوتسكى ، وكذلك روزا لـكسمبورج ، بذلا بعض المحاولات لمواجهته ؛ أما موضوع ماذا يحدث إذا انهارت الإمبراطورية وانتقلت السلطة إلى أيدى رايخستاج لا يزال الاشتراكيون فيه أقلية فلم يعرض له بالبحث قط . وكانت هذه هى المشكلة التى أصبح يتعين على الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان أن يواجهوها فعلا فى ١٩١٨ . وكانت النتيجة أنهم لم يعرفوا ما الذى يفعلونه والتجأوا إلى محاولة إقامة جمهـــورية ديموقراطية مع ترك كبار موظفى الحـكومة والقضاة فى أماكنهم ، وكبار سادة الأرض والرأسماليين متمتعين بقوتهم الاقتصادية ، والضباط فى مراكزهم ، ليساعدوهم اسما ويطعنوهم من الخلف فعلا .

ولا يعنى ذلك أن الألمان كان ينبغى عليهم أن يحاولوا فى ١٩١٨ القيام بثورة شيوعية على النمط الروسى — من دكتاتورية البروليتاريا إلى نظام الحزب الواحد إلى بقية هذه العمليات . ففى ألمانيا كانت مثل هذه الثورة تحدث انقساما فى العمال بدلا من أن توحدهم ، وكانت لابد أن تفشل لأنها ، بصرف النظر عن أية عوامل أخرى ، ستؤدى إلى تدخل مسلح من جانب قوات الحلفاء .

بيد أنه كانت هناك سبل متوسطة مفتوحة أمامهم . فقد كان فى استطاعتهم استخدام سلطة الحكومة الاشتراكية المؤقتة فى إعلان تحطيم الضياع الكبرى فورا ، وتشريك التكتلات الاقتصادية الكبرى ، وكذلك — قبل أى شىء آخر — فى استبدال شاغلى المراكز الرئيسية فى جميع أنحاء الرايخ بأشخاص يعطفون على الثورة وعلى استعداد لخدمتها بأمانة .

ولم يتم شىء من هذه الأشياء لا لأن الزعماء الديموقراطيين الاشتراكيين خشوا مغبتها فحسب ، ولكن كذلك لأنهم لم يريدوا إتمامها . فقد كانوا يخشون انهيار المجتمع القائم أكثر بكثير مما كانوا يؤملون فى نظام اجتماعى جديد حقيقة ؛ وبسبب هذه المخاوف خانوا الثورة وساعدوا على إيصال الجمهورية إلى نهايتها المحزنة .

وهكذا فإن كلا من الشيوعيين والديموقراطيين الاشتراكيين انتهجوا سياسات خطأ فى حالة الطوارىء الكبرى بعد الحرب . فقد سمح الديموقراطيون الاشتراكيون لأنفسهم بأن يصيروا عبيدا للعقيدة البرلمانية بقدر ماصار الشيوعيون عبيدا للأسطورة الروسية . فالروس أنفسهم بعد أن قاموا بثورتهم بما يعتبر فى الغالب الوسيلة الوحيدة ، بمعنى واسع ، المفتوحة أمامهم ، لم يسيئوا تقـــدير الموقف فى العالم الخارجى — وبخاصة فى البلاد الغربية المتقدمة — فحسب ، بل أنهم أيضا حولوا أسلوب الحزب الجهادى إلى عقيدة حكم الحزب الواحد وسمحوا لما أطلق عليه « الديموقراطية المركزية » بالتدهور ، تحت تأثير ستالين إلى حد كبير ، إلى مركزية بلا ديموقراطية . ولم تظهر أسوأ آثار هذه الانحرافات إلا

فى الثلاثينات ؛ ولكن قبل ذلك بوقت طويل كانت حملة الانتقام ضد تروتسكى نذيرا بما يغلب أن يحدث فى القريب العاجل . ولقد بدت الحركة الاشتراكية منقسمة بصورة تؤدى إلى كارثة إلى اشتراكيين لم يعودوا حتى يهدفوا إلى تحقيق الاشتراكية واشتراكيين رفضوا الاعتراف بأنه يمكن أن تكون هناك طرق مختلفة نحو الاشتراكية فى البلاد المختلفة ، ولا يعترفون إلا بطريق واحد — مجرد محاكاة ما اضطر الروس إلى القيام به فى بلادهم . أما القلة التى لم تقع فى أى من هذه الأخطاء فكانت عاجزة بلا حول فى مواجهة تنديد الفريقين المتنابذين على السواء بهما .

ومع ذلك فإن الثورة الروسية تظل ، برغم الشرور التى أعقبتها داخليا وخارجيا ، إنجازا عظيما مجيدا . فالقيصرية التى قلبتها الثورة كانت حكما وحشيا يقوم على الطغيان الغبى البحت الذى وقف حائلا تماما بين الشعب الروسى والحياة الطيبة — بالنسبة للمثقفين كما بالنسبة للفلاحين والعمال . لقد كانت بناء منفراً عفناً لم يعد له مكان وكان الأمر يتطلب قلبه واستبداله ، ليس بالفوضى البحتة ، ولكن بقوة كافية لقيادة الروس فى العالم المعاصر . ولو كان البلاشفة أخفقوا فى انتهاز فرصتهم عندما حانت ، لكان من غير المحتمل مطلقا أن تستطيع أية جماعة أخرى أن تحتفظ بروسيا كتلة واحدة وأن تدفع المغيرين وأن تضع الأسس لاقتصاد متقدم ونظام ديموقراطى أكثر فى المساواة فى الفرص فى التعليم والتدريب على فنون الإنتاج . وصحيح أن هذه الأشياء إنما تحققت فى ظل البلاشفة بثمن رهيب من المعاناة المباشرة واستخدام أساليب لا إنسانية شنيعة مع من اعتبروا أعداء الثورة ونمو جهاز سياسى خانق يقوم على التجسس وسيطرة البوليس . ومن بين هذه الأشياء كانت المعاناة شيئا لا يمكن تجنبه ، أما الأساليب اللا إنسانية وسيطرة البوليس فكان يمكن تجنبهما إلى حد بعيد بقيادة أفضل . ويقع على عاتق ستالين جزء كبير من مسئولية أخطاء القيادة ؛ ولكن من السخف أن نعزوها كلها إليه ، أو إلى مجموعة صغيرة من « الواقعيين » اللا أخلاقيين كان

هو على رأسها . فجذور المشكلة ليست فيما أطلق عليه مذهب « عبادة الشخص » ، الذى لم يكن سوى المظهر الكريه لها . بل كانت فى الواقع فى مذهب المركزية وما يصاحبه - جهاز بيروقراطى ضخم يتلاعب به أشخاص ورثوا تقاليد روسيا القديمة الشريرة ، فجعلوا القوة هى عدم الرحمة ونبــــذوا الأخلاق باعتبارها « تحيزات بورجوازية » .

وبالرغم من كل ذلك فإنى واثق من أن الثورة الروسية كانت قوة هائلة تعمل على التحرر . فإذا كانت قد أخمدت حرية القول والحريات السياسية فانها كانت فى نفس الوقت تحرر الروس أكثر فأكثر من الاضطهاد الاجتماعى والاقتصادى القاسى الذى كان يمارسه النظام القديم ، وتخلق طبقة عاملة أكثر مهارة وأكثر دراية بالآلة إلى جانب إتاحة فرص أوسع بما لايقاس لهذه الطبقة . وإذا كانت هذه الإنجازات قد شوهها سوء استخدام السلطة السياسية تشويها شديدا فإن ذلك لا يجعلها عديمة القيمة . فهناك أنواع أخرى من الطغيان والاضطهاد غير السياسى وأنواع أخرى من الحرية غير الحريات الديموقراطية الليبرالية التى تقدرها البلاد الغربية ، على حق .

ولا يمكن أن يكون من السهل تحديد التوازن الصحيح بين الخير والشر ؛ ولكنى أستطيع أن أحس بأن الميزان فى المدى الطويل سيكون فى جانب الخير .

مطبعة العلوم
١٨١ شارع بين سعيد بالسيدة زينب

ديسمبر ١٩٦٥

الثمن ٥٠